

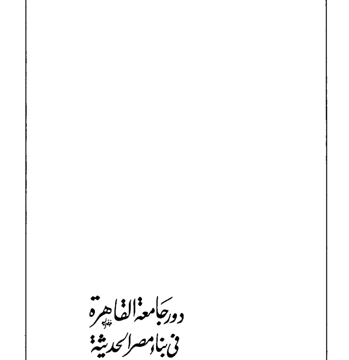
سلسلة المئويات

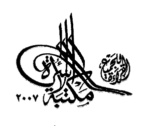
دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة

دونالد مالكولم ريد

ترجمة: إكرام يوسف

الهيئة المصرية العامة للكتاب


دور جامعة القاهرة
فى بناء مصر الحديثة



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د. ناصر الأنصارى

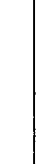
تصميم الغلاف
د. مدحت متولى

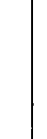
الإشراف الطباعى
محمود عبد المجيد

الإشراف الفنى
على أبو الخير
ماجدة عبد العليم
صبرى عبد الواحد

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب





دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة

دونالد مالكولم ريد

ترجمة : إكرام يوسف

القراءة للجميع

مكتبة الأسرة ٢٠٠٧

لوحة للفنان: محمود مختار

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

ريد، دونالد مالكولم.
دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة/
دونالد مالكولم ريد، ترجمة: إكرام يوسف. ـ
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
٤٠٨ص؛ ٢٤ سم. (مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ - مئويات)
تدمك: ٣ - ٩٧٢ - ٤١٩ - ٩٧٧.
١- جامعة القاهرة.
أ - يوسف، إكرام (مترجم).
ب - العنوان . جـ - السلسلة

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٩٦٣ / ٢٠٠٧
I.S.B.N 977-419-972- 3
ديوى ٣٧٨,٦٢

توطئة

تعتبر القراءة منذ فجر التاريخ أول وأهم أدوات المعرفة، وعنصرًا لا غنى عنه من عناصر بناء الحضارة، فمنذ نقش حكيم مصرى قديم وصية لابنه على ورق البردى: «يا بنى ضع قلبك وراء كتبك، واحببها كما تحب أمك. فليس هناك شىء تعلو منزلته على الكتب»، ومذ أطلق د. طه حسين مقولته: «إن القراءة حق لكل إنسان، بل واجب محتوم على كل إنسان يريد أن يحيا حياة صالحة» ومذ كتب العقاد جملته الأسرة: «إنما أهوى القراءة؛ لأن عندى حياةً واحدةً فى هذه الدنيا، وحياة واحدة لا تكفينى»، ومذ قررت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تحويل الحلم إلى واقع مؤكد منذ ستة عشر عامًا: «إن الحق فى المعرفة يتصدر أولويات العمل، ولا يقل عن الحقوق الصحية والاجتماعية»، ومسيرة القراءة للجميع تمضى بخطوات ثابتة وواسعة لتحقيق أهدافها فيلتف القراء حول أضخم مشروع نشر فى الوطن العربى، ويطالبون خلال السنوات السابقة باستمراره طوال العام، وها هو المشروع يقرر الاستمرار طوال العام بعد انتهاء فترة العطلة الصيفية ليتحقق شعاره بالفعل.. **القراءة للحياة.**

لقد استطاعت **مكتبة الأسرة** خلال مسيرتها تمكين الشاب والمواطن من الاطلاع على الأعمال الأدبية والإبداعية والدينية والفكرية، التى شكلت وجدانه وحضارته، وعملت على إشاعة الأفكار التنويرية الحقيقية، التى عكست جهود

التنوير للشعب المصرى فى العصر الحديث، وحرصت على تقديم أحدث الإنجازات العلمية بنشر أحدث مؤلفات العلماء التى تواكب التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم، وأقامت جسرًا مع الحضارات الأخرى من خلال إعادة طبع كلاسيكيات ودرر العالم المترجمة، التى تعرض إنجازات الشعوب الأخرى فى المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، وعملت على تأكيد الهوية القومية من خلال نشر التراث المستنير العربى والإسلامى، الذى مَثَّل نقطة انطلاق مضيئة فى مسيرة الإنسانية.

لقد أعادت **مكتبة الأسرة** للكتاب أهميته ومكانته كمصدر مهم وخالد من مصادر المعرفة، وأحدثت عبر عطائها المتميز وبنائها الدءوب الحقيقى صحوة ثقافية بالمجتمع المصرى تؤكدها المؤشرات العامة والأرقام، التى يتم رصدها وتحليلها منذ بداية المشروع، فالأرقام تسجل ارتفاعًا ملحوظًا فى نصيب المواطن المصرى من القراءة، وإصدار ملايين النسخ من الكتب ونفادها الفورى من الأسواق، وازدياد العناوين المطروحة عامًا بعد عام.

لقد بلغت عناوين **مكتبة الأسرة** أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عنوان فيما يربو عن واحد وأربعين مليون نسخة، كنتاج فكرى وإبداعى لعدد من الكُتَّاب والمترجمين والرسامين يزيد عن ألفى مبدع ومفكر.

وما زالت **مكتبة الأسرة** التى أصبح لها فى كل بيت ركن مميز تواصل تقديم إصداراتها للعام الرابع عشر على التوالى، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، وصرح شامخ فى المكتبة العربية، يفتح نوافذ جديدة كل يوم على آفاق تنشر الخير والمعرفة والجمال والحق والسلام.

مكتبة الأسرة

تقديم

لعبت جامعة القاهرة - ولا تزال - دورًا بارزًا فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، باعتبارها منبرًا مهمًا من منابر الفكر والتنوير، وصرحًا عتيدًا من صروح العلم. كما كانت ميدانًا خصبًا لإثراء الحركة الوطنية - لا سيما فى النصف الأول من القرن العشرين - حيث شاركت فى خوض النضال ضد الاستعمار، والصراع من أجل إرساء مبدأ تكافؤ الفرص والبحث عن صيغة ديمقراطية صحيحة، عبر جهود دائبة من دعاة الإصلاح لمد جذور الاستنارة وتعميقها فى العقل الجمعى العربى، الذين أسهموا بجهود كبيرة لخدمة مشروع الجامعة، وفى مقدمتهم چورچى زيدان، مصطفى كامل، محمد عبده، وسعد زغلول، كما احتضنت العديد من الرموز الوطنية التى لعبت أعظم الأدوار فى تغيير وجه الحياة على امتداد هذا الوطن، وأسهمت فى تشكيل الواقع القومى لعقود عدة، فاستحقت أن تكون بمثابة الجامعة الأم بين الجامعات العربية، فضلا عن دورها فى ازدهار الحركة الأدبية والثقافية وتحقيق النهضة العلمية والاجتماعية.

وهذا الكتاب يعرض لتاريخ أعرق جامعة مصرية ومسيرتها منذ أن كانت جنينًا فى رحم الحركة الوطنية وخروجها إلى حيز الوجود باسم «الجامعة الأهلية» عام ١٩٠٨ قبل أن يصبح اسمها «جامعة فؤاد الأول» والذى تحول إلى

«جامعة القاهرة» بعد ١٩٥٢. مؤكدًا على علاقتها الجدلية بالمجتمع المصرى، والكيفية التى أثرت بها فى التغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية. وهكذا يتناول المؤلف دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة عبر أربعة محاور رئيسية تتمثل فى: الاستعمار الغربى فى مواجهة الحركة الوطنية، استقلال الجامعة إزاء سيطرة الدولة، مبدأ النخبوية فى مقابل مبدأ المساواة، والأفكار العلمانية فى مواجهة الفكر السلفى.

والواقع أنه رغم تداخل الحياة الجامعية مع الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر، إلا أنها لم تكن أبدًا تمثل وحدة متجانسة، ففى بعض الأحيان كانت الجامعة تدعم محاولات التغيير، وفى أحيان أخرى كانت تكرس للوضع الراهن. وإن كانت تمثل المنبع المؤسسى الوسيط للأفكار والأيديولوجيات السائدة، ومن ثمَّ شكلت عنصرًا أساسيًا فى الحياة السياسية والفكرية فى مصر على مدار القرن العشرين.

وضع هذا الكتاب «دونالد مالكولم ريد» أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة جورجيا والذى قدم من قبل العديد من الدراسات عن الشرق الأوسط، من بينها «المحامون والسياسة فى العالم العربى ١٨٨٠ - ١٩٦٠»، وملحمة فرح أنطون مسيحى سورى باحث عن العلمانية». ونقلته إلى العربية الباحثة «إكرام يوسف» التى ترجمت من قبل «قيام وسقوط القوى العظمى - ج٢» للكاتب دول كيندى، و«دراسة الرئيس والمشير» لروبرت سبرنجبورج، فضلا عن العديد من الدراسات والمقالات المنشورة فى مجلات ودوريات مختلفة.

ومكتبة الأسرة تقدم هذا الكتاب ضمن إصداراتها هذا العام عن طبعته الثانية الصادرة عام ١٩٩٣، احتفاءً بمرور مائة عام على إنشاء جامعة القاهرة.



Future King Fuad as Rector of the private Egyptian University

أحمد فؤاد "الملك فيما بعد"

مدير الجامعة المصرية الخاصة



مقدمة المترجمة (للطبعة الأولى)

أثناء انشغالي بهذه الترجمة طالعت استطلاعاً [*] أجرته جريدة الأهالي حول مدى إلمام جيل الشباب المصري الذي ولد بعد منتصف الستينيات، بأحداث تاريخ بلاده المعاصر، وجاءت نتائج الاستطلاع مؤسفة بكل المقاييس، فزادتني إيماناً بأهمية مثل هذا العمل الذي أقدمه للمكتبة العربية والذي تفضل الدكتور أحمد عبد الله بترشيحي لترجمته بعد أن شرفت بترجمة كتابه "الطلبة والسياسة في مصر"، فأصبح فضله بذلك مضاعفاً تقصر دونه كل كلمات الشكر.

والكتابان - فيما أرى - يكملان بعضهما إلى حد كبير ساهم في تيسير مهمة الترجمة لأن اشتراكهما في خلفية تاريخية واحدة سهل على الذهن استحضار أحداث تاريخية بقيت ماثلة به بعد انتهاء العمل الأول.

ولكن، بينما خصص الدكتور أحمد عبد الله كتابه لأستعرض دور الطلاب في الحركة الوطنية المصرية أساساً، يأتي مؤلف هذا الكتاب ليبحر بنا في تاريخ أعرق جامعة مصرية ، منذ كانت جنيناً في رحم الحركة الوطنية المصرية حتى خروجها إلى النور مؤكداً على العلاقة الجدلية التي صارت بينها وبين المجتمع المصري وأسهمت في تطورهما معاً. ثم يبحث هذه العلاقة بعد أن شبت الجامعة عن الطوق واشتد عودها حتى أصبحت أما تنجب جامعات مصرية أخرى، بل وعربية أيضاً.

وعبر إبحاره في تاريخ مجيد، يتناول مؤلف الكتاب هذه العلاقة الجدلية من خلال أربعة محاور للاستقطاب : الاستعمار الغربي في مواجهة الحركة الوطنية - استقلال الجامعة إزاء سيطرة الدولة - ومبدأ النخبوية في مقابل مبدأ المساواة - والأفكار العلمانية في مواجهة الفكر السلفي.

وبقدر ما تثيره مطالعة الكتاب من إحساس بالفخر والاعتزاز بصرح عريق ، امتزج تاريخاً، وحاضراً، ومصيراً بتاريخنا جميعاً وحاضرنا ومستقبلنا، بقدر ما يعتصر القلب شعور بالإشفاق مما ستأتي به الأيام، ونحن نشهد الآن ارتفاع المد السلبي على المحاور الأربعة بعد أن أطلت من

---

[*] " يونيو ١٩٦٧ في ذاكرة جيل الستينيات" - جريدة الأهالي - الأعداد الأربعة الصادرة في يونيو ١٩٩٢ - حسين شعلان، عبد الفتاح الجبالي، د. على فهمي.

مكامنها خفافيش التبعية، والسيطرة، والنخبوية، ومعها الارتداد الفكري والرجعية.

ورغم أن ترجمة الكتاب استغرقت مني قرابة العام ونصف العام، إلا أن الصعوبة الأكبر التي واجهتها لم تكن في الترجمة ذاتها، بقدر ما تمثلت في الكم الكبير من المصادر الأولية العربية التي لجأ إليها المؤلف – وهي ميزة بالقطع تحسب له – فاضطرني إلى الجد في البحث عنها حرصاً على ألا توضع علامتا تنصيص (" ") إلا إذا ضمتا العبارة الأصلية بنص قائلها أو كاتبها.

ولعله من حسن حظي أن وجدت إلى جانبي عدداً من الأصدقاء الكرام، تفضل البعض منهم بمساعدتي في البحث عن الكتب النادرة أو إعارتي ما لديه من كتب لم تتوافر لدي، أو تصوير الصفحات التي احتجتها، بل أن هناك من تطوع بالذهاب أكثر من مرة إلى دار الكتب لنقل صفحات كاملة من بعض المراجع. كما تكرم الدكتور أحمد عبد الله بإحضار نسخة مصورة من كتاب أحمد عبد الفتاح بدير "الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية"، من مكتبة الكونجرس الأمريكي، وكان في زيارة للولايات المتحدة، بعد أن أعياني البحث عن الكتاب في مصر. فلهؤلاء جميعاً كل .. كل الشكر والعرفان، وأن استحق كل منهم شكراً خاصاً، يضيق المجال عن الوفاء به.

وفي بعض الأحيان لجأ المؤلف إلى مراجع مترجمة عن مصادر عربية، فاستلزم الأمر البحث عن المصدر العربي وتحقيق الصفحات المطلوبة مما اضطرني أحياناً إلى قراءة كتاب بكامله حتى أعثر على السطر أو العبارة التي نقلها مؤلف كتابنا؛ فلم يكن من اللائق مثلاً أن أحيل قارئ الطبعة العربية إلى الترجمة الفرنسية لكتاب د. طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر"، أو رواية "المرايا" لنجيب محفوظ !. فضلاً عن أن هناك كتباً أصدرها مؤلفوها بلغات أجنبية ولكنها ترجمت بعد ذلك، فوجدت من الأنسب أن أحيل القارئ إلى الترجمة العربية، كما في كتاب د. أنور عبد الملك "المجتمع المصري والجيش"، وكتاب د. أحمد عبد الله الطلبة والسياسة في مصر" ... وهكذا.

ورغم ما تكبدته من عناء ليس بالقليل في عملية البحث هذه، لكنه عناء ممتع ومفيد في نفس الآن، فقد وجدت نفسي أقرأ كتباً لم أكن قرأتها بعد، وأستعيد قراءة كتب مضت سنوات على قراءتها. فكيف لا يكون ممتعاً ومفيداً معاً أن تقتنص من زحمة الحياة وقتاً لقراءة جورجي زيدان، والرافعي،

وقاسم أمين، ومحمد رشيد رضا، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين، ومحمد حسين هيكل، وسعد زغلول، وأحمد أمين، وهدى شعراوي ...

كما حرصت في البعض القليل من الإحالات التي لم أتمكن من تحقيقها وفق مصادرها الأصلية ورأيت أن ترجمتها عن الانجليزية لن تخل بالفكرة الأصلية، على الإشارة إلى ذلك في حاشية خاصة.

ولعلي بهذا أكون قد أسهمت بجهد متواضع في تقديم بحث، أرى أن له أهمية كبيرة في إلقاء الضوء على صرح عظيم من صروح هذه الأمة العظيمة.

أخيراً، آمل أن يلقى جهدي هذا استحساناً لدي قارئ العربية و أستميحه عذراً إن لمس قصوراً يعتوره، حاولت جاهدة أن أتحاشى وجوده، فليس بمقدور المرء - وإن سعى - بلوغ غاية ما يتمناه من كمال.

ولا يسعني ،بعد ذلك، إلا أن أهدى هذه الترجمة إلى صاحب الفضل الكبير : "عبد الحميد العليمي"؛ فرغم مرور السنوات مازال حضوره هو الأقوى وذاكره هي الأجمل .. والأنفع.

وإلى طفلينا - زياد - وبسام، رمزاً لجيلهما الذي أمل أن يكون أكثر إدراكاً وقدرة من جيلنا، وأوفر حظاً.

إكرام

فبراير ١٩٩٣



تقديـــم

في أواخر سبتمبر عام ١٩٥٠ احتفلت جامعة فؤاد الأول احتفالاً مهيباً بعيدها الخامس والعشرين. وكانت قد بدأت مسيرتها عام ١٩٠٨ باسم الجامعة المصرية الأهلية. وتولى الأمير أحمد فؤاد منصب أول مدير لها .. وفي ١٩٢٥ حقق فؤاد – بعد أن أصبح ملكاً – رغبته في إعادة تأسيس الجامعة المصرية كمؤسسة تخضع خضوعاً تاماً لإشراف الدولة. ثم أعيد تسميتها باسمه عقب وفاته [١]. لكن الضباط الأحرار الذين أطاحوا بالحكم الملكي، سرعان ما سيغيرون اسمها إلى جامعة القاهرة.

وحضر كبار رجال القصر احتفالات ١٩٥٠ لتقديم الملك فاروق – ذي الثلاثين عاماً – باعتباره الوريث الشرعي لوالده الملك فؤاد، وجده الخديو إسماعيل، وهما مؤسسا الجامعة كما أسسا أيضاً الجمعية الملكية الجغرافية التي كانت تحتفل في نفس الوقت بعيدها الخامس والسبعين، وكان الجميع يعرفون أن هذه الصورة المطروحة للملك فاروق مختلفة تماماً. فإسماعيل وفؤاد، رغم كل نقائصهما شخصيتان قديرتان وجليلتان أما فاروق، فمستهتر ومثير للحرج القومي.

ولأسباب ليست معروفة لم يكن أحمد لطفي السيد، وهو أحد الآباء المؤسسين للجامعة حاضرا لليوبيل. ولم يكن هناك ما يبرر إبعاد هذا المعلم لجيل من الليبراليين العلمانيين، حتى لو كان السبب رغبة الملك فاروق في الظهور.

وكان لطفي من أتباع داعية الإصلاح الشيخ محمد عبده، برز على الساحة القومية حين رأس تحرير صحيفة الجريدة قبل الحرب العالمية الأولى. وفيما بين الحربين، خاض – بوصفه مديراً للجامعة المصرية – معارك باسلة للحفاظ على استقلاليتها في وجه كل من الملك المستبد، والبريطانيين، ورجال الأزهر المحافظين وأطراف سياسية مختلفة أخرى.

ونال طه حسين – وزير التعليم – شرف حضور اليوبيل بعد الملك، ولم يكن هناك من يستحق التشريف أكثر منه باستثناء لطفي السيد. فحياة طه حسين ارتبطت بحياة الجامعة على مدى أربعين عاماً، منذ التحق الشاب الأعمى المحبط من جراء مناهج الأزهر الجامدة، بالجامعة المصرية من يوم افتتاحها عام ١٩٠٨. وكان طه حسين يتردد أيضاً على مكاتب "الجريدة"

فأصبح وثيق الصلة بأحمد لطفي. وأرسلت الجامعة طه للحصول على الدراسات العليا من فرنسا وعينته أستاذاً بها عند عودته. فحاول المتزمتون من رجال الأزهر إقصاءه عنها بسبب ما اعتبروه هرطقة في آرائه، إلا أنه أستمر بها إلى أن أصبح أول عميد مصري لكلية الآداب عام ١٩٣٠.

وجاءت أولى مواجهات طه حسين الشهيرة مع الملك فؤاد وحكومة إسماعيل صدقي الموالية للقصر، لتصبح مقياساً لقدرة الجامعة على مقاومة التدخل الملكي في شئونها. ومن ثم لم يكن مستغرباً ألا يرحب فاروق، ابن فؤاد، بوجود طه ضمن آخر وزارة وفدية عام ١٩٥٠. فأثناء أداء الوزارة لليمين القانونية قال له الملك : "(*) حسين، أنا لا أريدك، إنما أقبلك على سبيل الاختبار فقط. لذا عليك أن تتحسس خطاك" [1]. وعمل طه حسين، حين كان وزيراً، على تشجيع التعليم الثانوي المجاني، وهي الخطوة التي أسهمت بشدة في تحويل جامعة القاهرة، من جامعة للصفوة إلى جامعة جماهيرية في سنوات حكم عبد الناصر.

ولم يتعلم طه حسين جيداً – مثلما تعلم النحاس رئيس حكومته والمثخن بجراح المعارك – ثمن الوقوف في وجه الملك، إلا عام ١٩٥٠، حين خرج عن سياق خطابه أثناء الاحتفال ليثنى على اعتراف الملك فؤاد بأن المعرفة ينبغي أن تسمو فوق القوميات والانتماءات القومية، وأن المعرفة ليس لها وطن [2].

واستطرد طه قائلاً، أن فؤاد لم يتردد في دعوة الأساتذة الفرنسيين، والبريطانيين، والإيطاليين، والألمان للعمل بالجامعة. واختص من بينهم المستشرقين "أينوليتمان" و"كارلو نالينو" بثناء خاص؛ حيث كان "ليتمان" العجوز بين الحاضرين وكذلك ابنة الراحل "نالينو". وفي هذا الحفل، سلمت أربع شهادات دكتوراه فخرية – فقط – إلى أشخاص مسلمين (أكاديميين مبرزين من استانبول، وتونس، وبغداد، ولاهور) أما بقية هذه الشهادات فمنحت إلى أكاديميين غربيين، منهم "ليتمان" والمستشرق الفرنسي "لوى ماسينيون". وكان بين أبرز الضيوف مستشرقون آخرون : مثل "ه- .أ.ر. جيب" و"ا. جويلوم" و"ا. ج. أربري" [4]. وتجاهل طه حسين حقيقة أن بعض الوطنيين كانوا قد عارضوا التواجد الأوروبي الكبير بالجامعة، في وقت

(*) الاستشهاد هنا مترجم عن النص الإنجليزي ولم يتيسر لنا الحصول على العبارة الأصلية بنصها العربي، ويلزم التنويه حيث سيتكرر هذا مع بعض العبارات المنقولة عن نصوص عربية لم نوفق إلى الحصول عليها – (المترجم)

تكافح فيه مصر من أجل الاستقلال. و في غضون عام عقب اليوبيل، سنجد أن توتر العلاقات المصرية – الإنجليزية أطاح بالعدد القليل من الأساتذة البريطانيين عن وظائفهم، وسوف يتبعهم الفرنسيون بعد ذلك بخمس سنوات.

وبعد مرور فترة قصيرة، اجتمع المحتفلون – يلفهم الأسى – لسماع خطبة وداع طه حسين، في ٣ يناير ١٩٥١، عقب حضورهم حفل استقبال ملكياً، ثم تناولوا غذاءهم في مينا هاوس. وقاموا بزيارة ضريحي إسماعيل وفؤاد كما زاروا الجامعة والجمعية الجغرافية، ودار الكتب القومية، ومعهد الصحراء الجديد؛ ثم شاهدوا الأهرام، والمتحف المصري، والقلعة، ومتحف الفن الإسلامي.

ورغم نجاح اليوبيل، إلا أن الوقت سرعان ما سوف يبين أنه كان آخر احتفاء بالجامعة القديمة: جامعة الأساتذة الأوروبيين، والملك فؤاد، ولطفي السيد، وطه حسين. فرغم أن الرئيس عبد الناصر ورث، من بعض النواحي، نزعة طه حسين الشعبوية إلا أن تصوراته عما يجب أن تكون عليه الجامعة كانت مختلفة.

ويدرس هذا الكتاب تطور جامعة القاهرة في إطار التاريخ المصري الحديث والكيفية التي أثرت بها الجامعة في التغيرات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية / الاجتماعية طوال هذه الفترة.

ومن الطبيعي أن ينقسم تاريخ الجامعة إلى أربع فترات :

(١) من عام ١٩٠٨، إلى عام ١٩١٩ : حين كانت مؤسسة خاصة تشق طريقها بصعوبة.

(٢) والفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٠ : عندما تحولت إلى جامعة شابة يافعة، ولكنها أصبحت أيضاً منغمسة في الظروف التي أدت إلى انهيار النظام القديم.

(٣) الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٧ : عندما تولى الضباط الأحرار السلطة وحاول جمال عبد الناصر أن يضم الجامعة إلى طبعته الفاشستية من الاشتراكية العربية.

(٤) ثم الفترة ما بين ٦٧ و١٩٨٨ عندما استردت الجامعة قدراً من الحرية، على الرغم من الصراع مع التحديات الإسلامية ومشكلات التعليم الجماهيري الموروثة منذ عهد عبد الناصر.

ولم يتوفر إلى الآن منظور بعيد المدى حول الفترة الرابعة التي عولجت بإيجاز، أو بالأحرى كخاتمة، في الفصل الثاني عشر. وهذه الفترات

الأربع تكاد تتماثل مع التقسيم الزمني السياسي التقليدي للتاريخ المصري. وفيما بين الآمال والبيانات التي تتقد حماساً – ونقيضها – تداخلت الحياة الجامعية مع الحياة السياسية في مصر على نحو وثيق.

كما يدور هذا الكتاب حول أربعة موضوعات متداخلة، وإن كانت متمايزة، بحيث سيركز في بعض الفصول على أحد هذه الموضوعات بشكل أساسي، بينما يعالج بعضها الآخر موضوعات أخرى. ويتعلق اثنان من هذه الأفكار الرئيسية، أو محاور الاستقطاب، بأمور سياسية : الأول الإمبريالية الغربية (التي تنقسم هي نفسها إلى اتجاهات قومية متنافسة) في مواجهة عدة قوى متنافسة من التيارات الوطنية المحلية والثاني : استقلال الجامعة في مواجهة سيطرة الدولة. أما الموضوع الثالث : فهو اجتماعي – اقتصادي، ولكنه ذو جوانب سياسية وثقافية أيضاً : وهو يتمثل في فكرة النخبوية في مواجهة فكرة التكافؤ، أو التعليم المقيد في مقابل التعليم المفتوح. ورابع هذه الموضوعات ثقافي : يبحث الأفكار العلمانية المتأثرة بالغرب في وجه الأفكار الدينية، فيما يتعلق بالجامعة والمجتمع ككل. والواقع أن الجامعة لم تكن أبداً وحدة متجانسة، وفي بعض الأحيان استطاعت عناصرها المتعددة أن تشجع التغيير، وفي أحيان أخرى دعمت الوضع الراهن. وتعتبر الحركة الطلابية السياسية جزء أساسياً من هذا الكتاب إلا أنها ليست فكرته الرئيسية؛ فهي تمثل موضوعاً هاماً في حد ذاته، تناوله آخرون بمعالجة أوفى (٥).

ومع أن الأسلوب المتعارف عليه في التاريخ الفكري هو دراسة تعاقب كبار المفكرين أو تسلسل الأفكار دون اهتمام كبير بالإطار الاجتماعي – الاقتصادي، أو السياسي، أو الإطار الحضاري الأشمل – وغالباً ما تلتزم المؤلفات التاريخية المؤسساتية حول الجامعات، بوجهة نظر مديريها كما تمجد القيادات الفردية أحياناً – فعلى الطرف النقيض تماماً، من ناحية التاريخ، يتوارى الأفراد ويصبح التاريخ الفكري (ومعه تاريخ الجامعات) مجرد ظاهرة مصاحبة؛ أبنية فوقية للصراع الطبقي الذي يحركه الاقتصاد.

غير أن هذا كتاب يتبع طريقاً وسطاً؛ فيأخذ في الحسبان الأفكار، والأفراد، والنظم الإدارية من ناحية، ومن الناحية الأخرى القوى الاجتماعية والاقتصادية، مراعياً كيف تتفاعل الناحيتان ضمن سياق مؤسسي محدد. وعلى سبيل المثال؛ لم تركز الدراسات السابقة على الإطار الجامعي لفكر طه حسين بشكل واف، كما أن فترة رئاسة لطفي السيد للجامعة التي استمرت

نحو ربع القرن، أغفلت عملياً لحساب الفترة الخصبة التي أصدر فيها "الجريدة" قبل الحرب العالمية الأولى.

ولعل جامعة القاهرة هي المنبع المؤسسي الوسيط للأفكار والأيديولوجيات المصرية التي تستحق الدراسة؛ بالإضافة إلى الكيانات الأخرى مثل الأحزاب السياسية، والمجالس النيابية، وجماعة الضباط الأحرار العسكرية (وجميعها حظيت باهتمام كبير) وكذلك الجامعات "العامة" [*] الأخرى، والمدارس العامة، ومعاهد البحث، والأزهر، والصحافة، والصالونات الثقافية، والمقاهي والمهن مثل المحاماة والطب، والنقابات العمالية والنوادي الأدبية، والهيئات الخيرية والدينية والوزارات الحكومية.

وتشكل جامعة القاهرة – مثلما كانت تشكل المدارس المهنية العليا السابقة على إنشائها، والتي انضوت بعد ذلك تحت لوائها – عنصراً أساسياً في الحياة السياسية، والفكرية في مصر القرن العشرين؛ فالأطباء والمحامون، والمهندسون، والعلماء، والكتاب، والفلاسفة، والمدرسون ورجال البنوك، ورؤساء الوزارات، وموظفو الحكومة؛ كل أولئك تلقوا تعليمهم فيها. وكانت جامعة الأزهر وحدها، ومن قبلها المدرسة الحربية المصرية، هي التي توفر طرقاً تعليمية بديلة ذات أهمية للنهضة الوطنية. كما كانت جامعة القاهرة، باعتبارها الجامعة العامة الوحيدة منذ ١٩٢٥ وحتى ١٩٤٢، تمثل النموذج الرائد أمام الجامعات الأحدث عهداً، ومازلت تقوم بنفس الدور إلى الآن. وتصدر طلاب جامعة القاهرة مظاهرات أعوام ١٩١٩، ١٩٣٥، ١٩٤٦، ١٩٦٨، ٧٢ – ١٩٧٣ (وكذلك طلبة المدارس العليا بالنسبة لعام ١٩١٩ وهي المدارس التي انضمت إلى الجامعة فيما بعد) وأثرت هذه المظاهرات على مجرى تاريخ مصر بدرجة كبيرة.

أما في فرنسا مثلاً، ومع ما لمدارسها العليا من مكانة، فلم تكن جامعة باريس بهذا القدر من الأهمية للحياة السياسية. ومثلها جامعة هارفارد في الولايات المتحدة. وفي إنجلترا أوائل القرن التاسع عشر، جرت معظم أحداث الحياة الإبداعية العلمية والأدبية خارج إطار الجامعات ولم يكن التعليم في أكسفورد وكامبريدج، أصبح ضرورياً لأبناء الطبقة العليا – بعد – فكان رجال الأعمال يستثمرون إمكانياتهم في مجالات أخرى. ورغم أن أكسفورد

---

[*] يستخدم المؤلف تعبير الجامعات العامة للتدليل على الجامعات المصرية فيما عدا جامعة الأزهر، كما يستخدم تسمية المدارس العامة للإشارة إلى المدارس الحكومية تمييزاً لها عن المدارس الخاصة أو الأزهرية – (المترجم).

وكمبريدج ازدهرتا أواخر ذلك القرن إلا أن أهميتهما على الساحة القومية تقل كثيراً عما كانت عليه جامعة القاهرة في مصر.

وفي الخمسينيات، أخذت المركزية التي تمتعت بها جامعة القاهرة تضمحل، بعد أن ظهرت جامعات جديدة، ونشأت مراكز للبحث، واستولى ضباط الجيش على السلطة السياسية – ولكنها ظلت، مع ذلك، مؤسسة وطنية حيوية.

كما أصبحت جامعة القاهرة، النموذج الوطني الأول للجامعات العامة في العالم العربي؛ حيث واجهت الجامعات الأخرى عراقيل أعاقت تطورها فرغم أن الكلية السورية البروتستانتية في بيروت (التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت) وكلية روبرت في استانبول، سبقتاها في الظهور، إلا أنهما كانتا عبارة عن كليتين خاصتين، وصغيرتين، تديرهما الإرساليات الأمريكية. أما جامعة استانبول، التي أنشاها العثمانيون عام ١٩٠٠، بعد محاولتين فاشلتين لإنشاء جامعة، فخسرت نفوذها خارج تركيا مع انهيار الإمبراطورية العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وكذلك كانت جامعة الجزائر عام ١٩٥٩ مؤسسة استيطانية (للمستوطنين الأوروبيين).

وهكذا سيطرت جامعة القاهرة على الساحة، بسبب تخلف الآخرين!.

وعند افتتاح الجامعة المصرية، كان عمر التجربة المصرية في استعارة الأساليب التربوية الغربية يناهز قرناً من الزمان : ففي أوائل القرن التاسع عشر، اقتبس محمد علي في القاهرة، ومحمد الثاني في استانبول – مثلما فعل بطرس الأكبر (*) قبلهما – الأساليب الغربية : العسكرية، والصناعية والتعليمية؛ أملاً في تعزيز سلطانهما الشخصي، وإحياء ممالكهما وسحق خصومهما الإقليميين، وتجنب التهديدات الاستعمارية الغربية [٦]. ولما كان محمد علي رجلاً عسكرياً فقد قرر أن يتحاشى الأزهر تماماً بدلاً من السعي لإعادة تشكيله وفق أغراضه. وهو ما أدى إلى تشعب النظم التعليمية، الأمر الذي أصبح مشكلة منذ ذلك الحين؛ فكانت الجامعة الدينية العريقة تعتلي شبكة من الكتاتيب غير محكمة التنظيم، ظلت على مدى قرون تضطلع بمهمة تعليم القراءة والكتابة والتعاليم الدينية الإسلامية. وبالرغم من أن الأزهر لم يكن على نفس قدراته الإبداعية مثلما كان في أوج مجده، إلا أنه ظل يتيه بعلماء من أمثال عبد الرحمن الجبرتي وحسن العطار. ومع مرور سنوات هذا

(*) هو بطرس الأول قيصر روسيا فيما بين١٩٦٨٢ ــ ١٧٢٥، الذي أمضى فترة حكمه ساعيا للقفز بروسيا إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة وقتها، ونجح في ذلك إلى حد بعيد – (المترجم)

القرن، أخذ رجال الأزهر الطموحون، والعقلانيون، يهجرونه بحثاً عن فرص أفضل مع المعاهد الحكومية؛ فقد بدأ كل من الطهطاوي، ومحمد عبده، وسعد زغلول، وطه حسين مسيرته من الأزهر، غير أنهم تركوه بعد ذلك.

ولجأ محمد علي إلى الأزهر، كمصدر وحيد للطلاب المثقفين الذين تحتاجهم المدارس المهنية التي أنشأها على النمط الأوروبي لسد احتياجات جيشه، وتعتبر كليات جامعة القاهرة للطب، والهندسة، والطب البيطري، الامتداد المباشر لهذه المدارس. وكان رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك – فضلا عن الخديو إسماعيل نفسه – أشهر من أنجبتهم البعثات التعليمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا للحصول على الدراسات العليا.

ثم أحبطت معارضة القوى الأوروبية، علاوة على الصعوبات الداخلية، حلم محمد علي الهائل في نهاية المطاف، ولكن – حفيده إسماعيل واصل في الستينيات من القرن التاسع عشر، توسعاته في أفريقيا، وافتتح قناة السويس، وعمل على تحسين شبكة الري، وشجع تصدير القطن إلى أوروبا، كما اشترى إسماعيل ما يشبه الاستقلال من استانبول، وأرسى قواعد القاهرة الحديثة. وربطت وسائل البرق والسكك الحديدية ونظم البريد – التي أنشاها – مصر بالسوق العالمي الذي تهيمن عليه أوروبا. و أحيا إسماعيل – بمساعدة وزيره علي مبارك – المدارس التي بقيت من عهدي عباس حلمي الأول وسعيد، كما استحدث الكثير غيرها. ولقيت المدارس الابتدائية والثانوية اهتماما جاداً. ومازالت مدرسة إسماعيل للإدارة باقية حتى الآن، بعد أن أصبحت كلية للحقوق بجامعة القاهرة.

ولكن الغرب وقف له بالمرصاد؛ فتورط إسماعيل في ديون مستحيلة السداد، ثم قامت بريطانيا وفرنسا بعزله عام ١٨٧٩. فقام جيش الزعيم أحمد عرابي، المناوئ للعثمانيين والأوروبيين معاً، بثورة انتهت بالاحتلال البريطاني "المؤقت" الذي كتب له أن يستمر ما يربو على سبعين عاماً. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر بدأ الخديو عباس حلمي الثاني، ومصطفى كامل (وكانا – بعد – شابين) البحث عن وسائل لمقاومة المحتل، بعدما بدا أن اللجوء للعنف في مواجهته غير مجد. وكان الشيخ محمد عبده، وتابعوه، يحبذون تقوية الذات من خلال الإصلاحات التعليمية وغيرها من أشكال الإصلاح التدريجي، مع الإبقاء على الاستقلال كهدف بعيد المدى. وفي ظل هذا المناخ الاستعماري، خرجت جامعة القاهرة للوجود عام ١٩٠٨.

كان واضحاً أن التجارة، والتكنولوجيا، والقوة العسكرية، والتقنيات الإدارية الغربية، تكتسح كل ما هو أمامها في شتى أرجاء العالم. ولم يطرح احتمال ظهور وضع مختلف، إلا بعد انتصار اليابان "الشرقية" على روسيا "الأوروبية". ولم تكن آثار الحرب العالمية الأولى، ولا الثورة الروسية، والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية قد أصابت الحضارة الغربية في الصميم بعد؛ فهل كان من المستغرب إذا، أن يتطلع مؤسسو الجامعة المصرية تجاه الغرب ليحتذوا حذوه ؟

وأعتبر علماء الأزهر المحافظون الأخذ بالأساليب الغربية جزءاً من المشكلة، وليس وسيلة للحل؛ فهاجموا الجامعة الجديدة، وقاوموا المحاولات التي جرت – على فترات متقطعة – لإعادة تشكيل مؤسستهم على النمط الأوروبي، ولكن، نظراً لما كان الأزهر يتمتع به من توقير في المدن والقرى، لم يكن بوسع النخبة السياسية والفكرية في مصر أن تصم آذانها عنه. ووجد بعض دعاة الإصلاح الإسلاميين عزاء في فكرة أنهم باقتباسهم من أوروبا، إنما يستعيدون فقط تراثهم الخاص؛ حيث سبق أن ترجم الكثير من فنون المعرفة العربية الإسلامية، إلى اللغة اللاتينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، مما شجع على إحياء الثقافة الأوروبية، بل أن "جورج مقديسي" يرى أن الكليات الأوروبية ذات نظام الإقامة الداخلية – وهي تختلف عن الكليات الجامعية – منقولة عن نظام "المدرسة" الإسلامي (٧).

أما الجامعات الغربية التي تشكلت أثناء القرن الثالث عشر في إيطاليا، وأسبانيا وفرنسا وإنجلترا، فسرعان ما طورت أسلوبها الخاص في التوسع. وامتدت إلى ألمانيا، وبوهيميا، وبولندا في القرن الرابع عشر، وإلى اسكندنافيا واسكوتلاندا في القرن الخامس عشر. وفي القرن السادس عشر، عبرت البحار إلى أيرلندا، والمكسيك، وبيرو. ثم أنشأ المستعمرون، في القرن التاسع عشر، كليات على النمط الإنجليزي في أمريكا الشمالية. كما أقامت روسيا أول جامعة لها على النمط الألماني في القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٥٧ أنشأت الهند البريطانية جامعات في "كلكتا" و"بومباي" و"مدراس". وبعد مرور عشرين عاماً أخذ اليابانيون في تحويل العديد من المدارس القديمة إلى جامعات على الطراز الغربي (٨)، وسرعان ما يجئ دور مصر لتفعل نفس الشيء.

ويعنى الجزء الأول من هذا البحث بدراسة الجامعة المصرية منذ إنشائها عام ١٩٠٨ – رغم معارضة اللورد كورمر – وحتى الانتفاضة الوطنية عام

١٩١٩. وفي هذا الصدد تتمتع ملفات الجامعة الأهلية، التي لم يطرقها الباحثون الغربيون – حتى الآن – بأهمية خاصة. ويبرز في الجزء الأول دور الأمير – الذي أصبح بعد ذلك السلطان، ثم الملك – أحمد فؤاد، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين باعتبارهم أفراداً مؤثرين، ترك كل منهم بصمته على الجامعة، كما أنهم – على التوالي – يمثلون العاهل الملكي، والمثقف الأرستقراطي، ثم الطالب الذي تحول إلى أكاديمي محترف. وكان لمصطفى كامل يد في مشروع الجامعة، وكذلك محمد عبده وتابعيه : سعد زغلول، وقاسم أمين، ولكن سرعان ما أصبحت اليد الطولى للقصر. وتولى المستشرقون، وغيرهم من الأساتذة الأوروبيين إلقاء الكثير من المحاضرات في هذه المؤسسة الناشئة، وهي تشق طريقها بصعوبة في سنواتها الأولى. ولعل محنتي محاولة تعيين كل من جورجي زيدان، ومنصور فهمي توضحان خطورة إثارة المتدينين المحافظين بانتهاج الأساليب الغربية في الدراسة.

ويعالج الجزء الثاني الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٥٠، وخلالها توطدت أركان الجامعة العامة بفضل الملك فؤاد، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين ... وغيرهم. وإبان الصراع بين بريطانيا وفرنسا من أجل بسط نفوذهما على قاعاتها، حل الأساتذة المصريون تدريجياً محل معلميهم الأوروبيين، وشقت النساء طريقهن إليها بعد فشل مساعيهن للالتحاق بها – قبل الحرب العالمية. وأخذت الجامعة، في تؤدة، توسع اقتصادياً واجتماعياً من القاعدة النخبوية للملتحقين بها. وخلال فترة الثلاثينيات المضطربة، وقف لطفي السيد وطه حسين في وجه الملك فؤاد لصالح قضية استقلال الجامعة، وتوالى اندلاع مظاهرات الاحتجاج الطلابية، وأفسح الطريق أمام أساتذة الجامعة للانضمام إلى النخبة الوزارية. وتصارعت الجامعة مع الأزهر وكلية دار العلوم على حق تزويد المدارس العامة بمعلمي اللغة العربية. وهاجم المحافظون الدينيون أطروحة محمد أحمد خلف الله فيما اعتبروه تعدياً على الإسلام.

ويناقش الجزء الثالث قصة ما بعد يوبيل ١٩٥٠، ويبحث الانتقادات الليبرالية للجامعة، والإبعاد القسري للأساتذة البريطانيين والفرنسيين، وبداية التأثير الأمريكي على التعليم. بينما نتناول بقية الجزء الثالث التحولات في العهد الناصري، ففي عام ١٩٥٤ قام عبد الناصر بعملية تطهير للجامعة كجزء من تدعيمه للقوة الوطنية. وكان عبد الناصر يتمتع بالشعبية الجماهيرية؛ ففتح أبواب الجامعات على مصاريعها في تحول حاد. وطالب بتوفير تعليم عملي و تطبيقي وتحقيق نتائج فورية في هذا الخصوص، كما

رحب بضم أساتذة الزراعة والاقتصاد والهندسة إلى تشكيلاته الوزارية. ولكن أسلوب المناورة "الشللية"، وسوء التخطيط، بالإضافة إلى ميوله الأوتوقراطية الخاصة – أدت كلها إلى إحباط حلمه التكنوقراطي [*].

وحاول عبد الناصر تعبئة الجامعة لخدمة مشروعه القومي العربي والاشتراكي، ولكن لم يتحقق التميز إلا لعدد ضئيل من الأساتذة والطلاب في ظل نظام يخرس صوت المعارضة الأكاديمية. وأعدت جامعة القاهرة والجامعات الأخرى المقررات المطلوبة حول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : الثورة، والمجتمع العربي، والاشتراكية العربية، ولكن الأساتذة "غير الملتزمين" و"الرجعيين" والطلاب غير المتحمسين ابتسروا البرنامج، ثم أعاد عبد الناصر تنظيم جامعة الأزهر أيضاً، وفرض عليها إضافة كليات للطب والهندسة والزراعة، بل وقبول التحاق الفتيات. ويرسم الفصل الثاني عشر من الجزء الرابع صورة مبسطة لما بعد ١٩٦٧، عندما عادت مظاهرات الطلبة تهدر في فبراير ١٩٦٨، وأصبح لزاماً على عبد الناصر ثم السادات أن يخففا الوطأ عن الجامعات. وبعد حرب أكتوبر، شجعت سياسة "الانفتاح"، في عصر السادات، أساتذة الجامعات على الانضمام إلى حركة الهجرة المؤقتة الضخمة إلى بلدان البترول العربية الغنية. ولجأ السادات إلى الاحتماء بدولة عظمى مغايرة، كما عقد صلحاً مع إسرائيل. ومع تدفق المعونة والخبراء الأمريكيين، أنضم أساتذة الجامعات المصريون إلى الأبحاث ذات التمويل الأمريكي ولكنهم أبدوا قلقاً إزاء التبعية الثقافية الناجمة عن ذلك. ثم انتقلت أحوال الجامعة من سيئ لأسوأ : الأساتذة واقعون تحت إغراء السعودية وفصول الطلاب مكدسة بأعداد لم يسبق لها مثيل، والمخصصات تعاني من نقص حاد، وفرص العمل ميئوس منها. وهكذا، مهدت هذه الظروف، علاوة على فشل أساليب العلاج العلمانية التي اتبعها عبد الناصر، الطريق للإسلاميين من أعضاء "الجماعات الإسلامية" الذين أزاحوا اليسار جانباً بتشجيع من السادات في السبعينيات. وعاش السادات إلى أن ندم على هذه السياسة!. أما الرئيس مبارك فقد تسامح مع الإسلاميين الذين لم يتحدوا شرعيته علنا، بينما عاقب بشدة أولئك الذين أقدموا على ذلك، سواء في الجامعة أو في أي مكان آخر من البلاد.

---

[*] فضلت استخدام تعبيري الأتوقراطية والتكنوقراطي نظراً لاستقرارهما في الأدبيات السياسية العربية، ولكن ربما يفيد القارئ العادي غير المتخصص الإشارة إلى أن الأول يعنى حكم الفرد المطلق ويعنى الثاني سلطة حكم الفنيين أو أرباب الاختصاص التقني - (المترجم)

الهوامش

١- عن اليوبيل، أنظر "المقتطف" العدد ١١١٨ (يناير ١٩٥٠) ص- ٣ - ١٦ ، و :

- Maria Nallion "I festeggiamnti cairini per l'universita Fuad l, La societa di Geografia e L'instituto Fuad 1 del Deserto" Oriente Moderno (1950) 31, 32-38.

- أنظر أيضاً : جامعة فؤاد الأول، كلية الآداب، الكتاب الفضي لكلية الآداب ١٩٢٥ - ١٩٥٠ (القاهرة ١٩٥١) .. للسهولة سوف يستخدم هذا الكتاب اسم "جامعة القاهرة" حتى في عهدها الأول.

٢- فريد زغلول ت مقابلة (٣٠ مايو ١٩٧٨).

٣- "المقتطف" ت العدد ١١١٨ (٤ يناير ١٩٥٠).

٤- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص- ص- ١١٢ - ١١٥ قوائم الدكتوراه.

٥-

Ahmed Abdalla, The student Movement and National Politics in Egypt (London 1985)

(صدرت الترجمة العربية د. أحمد عبد الله - الطلبة والسياسة في مصر - ترجمة إكرام يوسف - دار سيناء للنشر - الطبعة الأولى ١٩٩١ "المترجم")

و :

- Haggi Erlich, Students and University in Egyptian politics (London, 1989).

و - محمد ضياء الدين الريس - الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ (جـزان - القاهرة - غير مؤرخ).

و - عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنيـة ١٩١٩ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨.

٦- عن التعليم العالي المصري في القرن التاسع عشر أنظر :

- J.Hey worth – Dunne, introduction to the History of Education in Modern Egypt (1939 – reprinted, (London, 1968).

وأحمد عزت عبد الكريم، "تاريخ التعليم في مصر" (٣ أجـزاء - القـاهرة ١٩٤٥)

وعن الأزهر، أنظر :

Chris Dccel, Egypt, Islam and Social Conflict and Accommodation in al-Azhar (Berlin, 1984)

٧-

George Maqdisi, The Rise of Colleges : Institutions of learning in Islam and the west (Edinburgh, 1981)

٨- قارن :

Eric Ashby, Universities : British, African (London, 1966)

٩- تعبير "الإسلامية" يستخدم هنا للدلالة على "الأصولية الإسلامية" أو "حركة الكفاح الإسلامي" أو "البعث الإسلامي"، أو "الإسلاموية" ... إلى آخره، فكل تعبير من هذه التعبيرات له مشكلاته، ولم يقصد باستخدام "الإسلامية" الإيحاء بأن الاتجاهات المحافظة أو المحدثة، أو الصوفية أو غيرها من الاتجاهات تعتبر أقل إسلامية.

القسم الأول

الجامعة الأهلية

١٩٠٨ – ١٩١٩



[١]

نظرة تاريخية

الأزهــر

"بالجانب الشرقي من القاهرة، قام الجامع الأزهر منذ ألف عام بالتقريب. وكانت منارته الشامخة ترسل الضياء إلى جميع الأرجاء. لتخليد علوم العرب وحضارة الإسلام. وها هي الجامعة الحديثة، ستقوم في هذا الزمـــان، علـــى الجانب الغربي من المدينة لنشر الآداب العربية، مرتبطة بالمعارف الغربيـــة وهذان الصنوان سيتعاونان منذ الآن، على إرسال الأنوار على ضفتي النيـــل السعيد – من اليمين ومن اليسار – بما يعود على أهل الوادي بتمام النفـــع، وكمال الفخار" (١).

في ١٣ مارس ١٩١٤، يلقى حسين رشدي، مـــدير الجامعـــة / وزيـــر الحقانية خطاباً في احتفالات الجامعة بوضع حجر الأساس لمبنى جديد، وبعد ستة أيام تضاف رئاسة الحكومة إلى جملة مهامه. وكانت رؤية حسين رشدي حول التآخي بين الجامعة المصرية والأزهر "فاكهة" الأحاديث الرسمية فـــي تلك المناسبات، بينما كان "التوأمان الشقيقان" – في الواقع – يتشاحنان بالفعل حول امتيازات المولد [فقد ظلت الكتاتيب التقليدية تفي بالغرض على مـــدى قرون، عندما لم يكن هناك سوى قلة ممن يجيدون القراءة والكتابة. وبعكس الجامعات الغربية، التي بدأت رسمياً على شكل مجموعـــات مشـــتركة مـــن الأساتذة، كان الأزهر يسير أساساً وفقاً للعرف، دون لوائح مكتوبة أو تنظيم محكم. وكانت "**المدرسة**" – على النظام الإسلامي – قـــد اتخـــذت شـــكلها الكلاسيكي في القرنين العاشر والحادي عشر، لتدريس أحكام الشريعة الدينية وفق واحد أو أكثر من مذاهب السنة الأربعة، فجمعت بين الوظيفة الأكاديمية لمدرسة المسجد وبين "الخان" أو النزل لإقامة الغرباء عن المدينة. وكانـــت المدرسة تحصل على الدعم المادي من التبرعات مثلما هي الحال مع الكليات الأوروبية في القرون الوسطى، إلا أن مهمة هذه المدارس في إعداد القضـــاة تعتبر أكثر تخصصاً من وظيفة الجامعة الأوروبية في القرون الوسطى عندما

كانت كلية الآداب تلعب دور المدرسة التمهيدية للكليات الثلاث العليا وهي : الحقوق، والطب، واللاهوت].

وكان الأزهر – الذي أنشئ في القرن العاشر الميلادي على أيدي الشيعة الفاطميين ثم استولى عليه أهل السنة تحت حكم الأيوبيين – قد اجتذب الطلاب من مراكش وحتى يافا، تماماً كما اجتذبت الجامعات الأوروبية الطلاب الكاثوليك من بولندا إلى أسبانيا، ومن اسكتلندا إلى إيطاليا. وكانت اللغة العربية – لغة القرآن والكلاسيكيات الإسلامية الأولى – هي الوسيلة الرئيسية للتعليم الإسلامي، مثلما هي اللاتينية بالنسبة للعلم المسيحي الغربي.

ولم يضع الأزهر حداً فاصلاً رسمياً بين وظيفته كجامع للعبادة وبينه كمدرسة متطورة؛ فكان الطلاب يجلسون عند أقدام الشيوخ، يلقي كل منهم درسه بجوار عامود يفضله من أعمدة الجامع، ويقوم الطلاب من ذوى الأعمار المتفاوتة باختيار شيوخهم والمقررات التي يتلقونها، ويتقدمون في دراستهم تبعاً لقدراتهم الخاصة دون امتحانات أو درجات رسمية. وتفصل العمائم المتمايزة بين درجات المشايخ، الذين تؤهلهم ثقافتهم العامة – وليست الدرجات الرسمية أو التعيينات الحكومية – للتدريس. وينتهج المشايخ أسلوباً مدرسياً قائماً على المنطق الأرسطي، فهم يشرحون المتون بطريقة طرح الاعتراضات ثم الرد عليها بأسئلة تناقضها. ويرى "المقديسي" أن الأساليب المدرسية الأوروبية اقتبست الكثير من العالم الإسلامي (٢).

ففي فرنسا، أزاحت الثورة فعلياً الجامعات الخاضعة لهيمنة الكنيسة، وخلقت مدارس عليا جديدة قائمة بذاتها، وفي إنجلترا القرن التاسع عشر تأخرت الجامعات القديمة عن مواكبة الاحتياجات العصرية، بينما اختارت مصر طريقاً ثالثاً احتفظت فيه بالمدارس الدينية وأنشأت إلى جانبها نظاماً عصرياً للتعليم العام. وسعى محمد على "لاستئناس العلماء" بإحكام السيطرة على الأوقاف التي تؤمن لهم سبل العيش. ثم بدأ إسماعيل الحملة – التي استمرت على مراحل زمنية منفصلة – لتحديث الأزهر؛ فأصدر مرسوماً عام ١٨٧٢ يشترط عقد امتحان شفهي للحصول على درجة العالمية التي أصبحت شرطاً للتدريس بالأزهر. ومع ذلك، أدرك إسماعيل قدرة الأزهر على تقويض أية محاولة مندفعة للتغيير، فأنشأ "دار العلوم" لتخريج معلمي اللغة العربية، الحاصلين على قسط من المعارف الغربية، للعمل بالمدارس العامة.

واستحوذ الشغف بالتنظيم الرسمي، فيما يعكس النمــوذج الأوروبــي والحركة المركزية للدولة - علــى حكــام الشــرق الأوســط والحكومــات الإصلاحية إبان القرن التاسع عشر. وربما تبدو مظاهر التحول نحو التنظيم الرسمي - الذي أخذ منه عصر التنظيمات العثمانية تسميته - واضحة فــي الجيوش الحديثة، والجهاز الحكومي، وتخطيط المدن، كما فــي المــدارس، عندما اقتضى تطبيق النظام الجديد عليها إنشاء حجــرات دراســية ومبــان متخصصة، ومقاعد، وامتحانات، ونظام للحصــص، وشــروط للالتحــاق، ودبلومات، ومناهج رسمية، وزى مدرسي، ومستويات للصفوف الدراســية، وهياكل تعليمية وإدارية، ولوائح جزاءات. وأصبحت هذه السمات متفقاً عليها في المدارس العامة، إلا أن الأزهر قاوم بعناد الضغوط التي تلاحقت عليــه من أجل دفعة لمسايرة الركب [٣].

ثم أصبح الشيخ محمد عبده - وهو أحد خريجي الأزهر - مــن دعــاة الإصلاح. وشمل الخديو عباس الثاني الأزهر بعين التغيير في التسعينيات من القرن التاسع عشر؛ فتوالت القرارات لتجعل للأزهر مجلساً تنفيذياً، ومكتبــة مركزية، وجدول رواتب منتظمة، ومقررات في العلوم المدنيــة، وشــروط التحاق رسمية. فأصبح امتحان "الأهلية" يؤهل الطالب بعد ثمــاني ســنوات دراسية ليعمل إماماً أو معلما "بالكتاب". وبعد أربــع ســنوات أخــرى مــن الدراسة، فتح امتحان العالمية الطريق للتدريس بالأزهر نفسه. ومع ذلــك - ومن بين كل هذه اللوائح - لم يطبق فعلياً سوى القليل الذي يتفق مع مصالح المشايخ البارزين. وبحلول عام ١٨٩٩، كان عباس قد اختلف مــع محمــد عبده، عندما أصبح الأخير مفتى مصر. ومنذ ذلك الحين، قطع عباس طريق تحقيق إصلاحات جديدة على محمد عبده، الذي استقال من مجلــس علمــاء الأزهر - غير آسف عليه - عام ١٩٠٥، قبل شهور قليلة من وفاته، وبــدأ يتحدث عن إقامة جامعة جديدة بدلاً من الأزهر [٤].

والتحق طه حسين بالأزهر قبيل وفاة محمد عبده (ولد طه عام ١٨٨٩، وكان ترتيبه السابع بين ثلاثة عشر من الأشقاء، لأسرة محدودة الدخل فــي قرية مغاغة الواقعة على بعد أربعين ميلاً شمالي المنيا. وفي السنة الثانية من عمره أسفرت إصابته برمد - تأخر علاجه على يد حلاق القرية - عن كف بصره طيلة حياته. ولما كان باستطاعة العميان أن يحترفــوا مهنــة قــراءة القرآن، أرسل طه إلى "كتاب القرية". وكان له شقيق أكبر يعود إلى القريــة في إجازات الصيف حاملاً معه حكايات عن عالم أوسع في القاهرة. وتعلــق

طه بما يقرأه شقيقه من مقررات الأزهر؛ فألح على عائلته حتى تتركه يذهب إلى "هناك" هو أيضاً (٥)).

لكن طه وجد الأزهر مخيباً لآماله، وبدأ الروتين اليومي – الذي يتحدد وفقاً للصلوات الخمس بدلاً من نظام الساعة – غير محتمل بالنسبة له؛ "حياة مطردة متشابهة لا يجد فيها جديد منذ يبدأ العام الدراسي إلى أن ينقضي : درس التوحيد بعد أن تصلى الفجر، ودرس الفقه بعد أن تشرق الشمس، ودرس في النحو بعد أن يرتفع الضحى، وبعد أن يصيب الفتى شيئاً من طعام غليظ، ودرس في النحو أيضاً بعد أن تصلى الظهر، ثم فراغ فارغ كثيف بعد ذلك يصيب فيه الفتى شيئاً من طعام غليظ مرة أخرى، حتى إذا صليت المغرب راح إلى درس المنطق يسمعه من هذا الشيخ أو ذاك، وهو في كل هذه الدروس يسمع كلاماً معاداً وأحاديث لا تمس قلبه ولا ذوقه ولا تغذي عقله، ولا تضيف إلى علمه علماً جديداً (٦).

ولم يلتق طه حسين "الإمام" محمد عبده – كما كان تابعوه يلقبونه – لكنه مع ذلك أصبح أحد أنصاره. وبعد وفاة محمد عبده، لاحظ طه شيئاً آخر "... زاد به انحرافاً عن الأزهر وانصرافاً عن شيوخه وطلابه. أحس أن الذين بكوا الشيخ صادقين وحزنوا عليه مخلصين لم يكونوا من أصحاب العمائم، وإنما كانوا من أصحاب الطرابيش، فوجد في نفسه ميلا خفيا إلى أن يقرب من أصحاب الطرابيش هؤلاء، وإلى أن يتصل ببيئتهم بعض الاتصال" (٧).

وكان الطربوش – منذ اتخذته الحكومة التركية زياً رسمياً قبل قرن مضى – أصبح رمزاً لرجل الإدارة أو الجندي أو التاجر المتشبه بالأوروبيين. وعادة ما كان يصاحب الطربوش ارتداء سترة وبنطلون وحذاء على الطراز الغربي، مثلما كان يلازمه لقب أفندي " (٨). أما المتعلمون الذين حافظوا على ارتداء جلباب وخف وعمامة العلماء"، فظلوا يلقبون ب– المشايخ".

وأعجب طه بشيخ كان يفضل الكلاسيكيات الأصلية على الملخصات والشروح المحدثة التي يقوم معظم الأزهريين بالتدريس منها (٩) "أصبح للفتى أستاذان يختصهما بحبه وإعجابه، أحدهما يذكره بأئمة البصرة والكوفة، وهو الشيخ سيد المرصفي، والآخر يذكره بفلاسفة اليونان الذين سمع أسماءهم في الأزهر وجعل يدرس أطرافاً من فلسفتهم في الجامعة وهو لطفي السيد" (١٠).

وبدأ طه الكتابة في "الجريدة"، وتردد على مكتب لطفي السيد "وفي مكتب مدير الجريدة ظفر الفتى بشئ طالما تمناه، وهو أن يتصل ببيئة الطرابيش،

بعد أن سلم بيئة العمائم، ولكنه اتصل من بيئة الطرابيش بأرقاها منزلة وأثراها ثراء، وكان وهو فقير متوسط الحال في أسرته، سيئ الحال جداً إذ أقام في القاهرة (١١).

ومع أواخر القرن التاسع عشر، هجرت الأسر الموسرة الأزهر – بسبب ضيق فرص العمل – بعد أن فقد العلماء ما كانوا يتمتعون به من شبه احتكار لوظائف القضاء والتدريس، وأصبح عليهم أن ينافسوا خريجي المدارس الجديدة على الوظائف، واقتضت قواعد القانون المستوحاة من أوروبا، كما اشترطت المحاكم والمدارس، تعيين قضاة ومحامين ومدرسين ذوى مؤهلات يفتقر إليها الأزهريون. ولم يفلح التحول إلى العلوم الدنيوية في مواجهة التيار العقائدي؛ فكانت أسر عديدة تشعر بحنين إلى الماضي؛ فترسل بأحد أبنائها إلى الأزهر، أما الآخرين فتلحقهم بالمدارس العامة (١٢). وأصبحت هذه الخسارة لفرص التوظف أقوى حافز داخلي للإصلاح في الأزهر مع حلول القرن العشرين.

نظام المدارس العامة:

وكان معظم الأفندية المطربشين، الذين قابلهم طه في مكتب لطفي السيد، من خريجي المدارس العامة الجديدة التي أنشأها محمد علي وإسماعيل، وبعثاتهما الدراسية إلى الخارج. ومثلما فعل بطرس الأكبر ونابليون، أقام محمد على مدارسه المهنية على النظم العسكرية، واعتبر طلاب هذه المدارس مجندين، وخصص لهم رواتب ضئيلة. ولكن نظام المدارس العامة في مصر – كما حدث في روسيا – تجاوز الأهداف المحدودة لمؤسسه دون التخلص الكامل من ميراثه (١٣).

وتشابهت مصر مع روسيا أيضاً في بناء نظام التعليم من أعلى، فكان لدي روسيا أكاديمية للعلوم قبل أن تكون لديها جامعة، وأقامت الجامعة قبل إنشاء نظام المدارس الثانوية، كما أنشأت المدارس الثانوية قبل إقامة نظام متماسك للمدارس الابتدائية – وبالمثل بدأ محمد على بالمدارس المهنية لضباط الجيش، والمهندسين، والأطباء، والبيطريين والمترجمين، ولم يبدأ الاهتمام الجاد بالمدارس الابتدائية والثانوية لتغذية المعاهد العليا بالطلاب، إلا مع عصر الخديو إسماعيل. بل أن مصر بذرت، حتى في ذلك الوقت، بذور مشكلات المستقبل؛ بالتركيز على المدارس الابتدائية المخصصة للصفوة، بينما لم تفعل شيئا يذكر للمدارس الأولية – التي يلتحق بها أبناء الجماهير –

ومعظمها عبارة عن "كتاتيب" تتلقى دعماً ضئيلاً مقابل خضوعها لإشراف الحكومة ونظامها. ولم تكن هذه المدارس الأولية تفضي إلا إلى دراسة منهج الأزهر الذي يرجع إلى القرون الوسطى، أو حفنة من المدارس التجارية سيئة التنظيم، أو العودة للعمل في حقول القطن، أو الارتداد – غالباً – إلى الأمية [١٤]. وبمرور الوقت فتحت الجامعة المصرية أبوابها، وأصبح سلم المدارس العامة الابتدائية، فالثانوية ثم العليا (كما هو موضح في شكل ١) هو المدخل الرئيسي لعالم الأفندية ذوى الطرابيش. وهجر الموسرون الأزهر، مخلفين فيه الشباب الأفقر (مثل طه حسين) الذين طالما أتاح لهم الأزهر سبيلاً للصعود الاجتماعي [١٥].

وتلخص سيرة حياة لطفي السيد هذا التحول؛ فوالده الثرى عمدة قريتهم الواقعة في الدلتا ضمن محافظة الدقهلية، وقد حصل على رتبة الباشوية في أواخر أيامه. وحفظ لطفي القرآن في مدرسة القرية، وفي سن العاشرة تقرر أن يتجه للدراسة في الأزهر، عندما تدخل أحد أصدقاء الأسرة، مؤكداً لها أن إمكانات التوظف أصبحت الآن أفضل كثيراً بالنسبة لخريجي المدارس العامة، فانتقل لطفي إلى مدرسة ابتدائية عامة بالمنصورة، ومن ثم سلك طريقه إلى المدرسة الثانوية بالقاهرة، ثم إلى واحدة من المدارس المهنية العليا الأربع، ومن ثم إلى الوظيفة المرموقة [١٦].

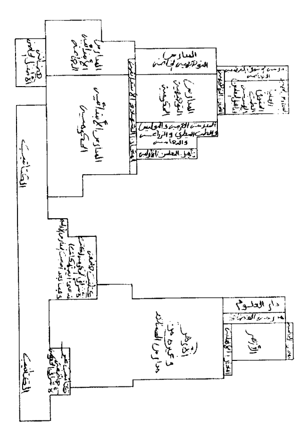
وفي ١٨٨٩ التحق لطفي السيد بمدرسة الحقوق، وكانت تمثل إلى حد بعيد أفضل اختيار للشاب الطموح. ومن بين زملائه هناك الزعيم الوطني – فيما بعد – مصطفى كامل، والقاضي – باعتبار ما سيكون – عبد العزيز فهمي، وثلاثة أصبحوا رؤساء وزارات في المستقبل (عبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقي، ومحمد توفيق نسيم) وكان معظم رؤساء الوزارات، والوزراء والساسة المصريين في النصف الأول من القرن العشرين من رجال القانون. وكثيراً ما لام طه حسين نفسه، على أنه لم يحصل على درجة علمية في القانون وهو في فرنسا؛ كان من شأنها أن تؤمن أسرته ضد المتاعب المالية التي أحاطت بها [١٧].

وكانت كفاءة لطفي السيد في مادة الرياضيات أن تدفع به إلى مدرسة الهندسة، ولكن يبدو أنه استشعر أن الطب والهندسة لا تتيحان من الإمكانيات المستقبلية مثلما تتيح مدرسة الحقوق (في عهد عبد الناصر وما بعده، سوف تتغير مكانة الكليات لتصبح الطب في القمة، والحقوق قرب القاع).

[وكان البريطانيون يحتكرون مناصب التدريس الممتازة في مدرستي الطب والهندسة – كما فعلوا في مدرسة الحقوق تدريجياً بعد إزاحة الفرنسيين عنها – وأحتفظ الأوروبيون لأنفسهم بأفخم العيادات الطبية الخاصة، لذا تعين على الأطباء المصريين أن يركنوا إلى الوظيفة الحكومية. كما تولى مهندسو الري البريطانيون المناصب الهامة بوزارة الأشغال العامة، في حين انتفت فرص المهندسين المصريين في القطاع الخاص. وكانت مدرسة المعلمين العليا أقل المدارس العليا الأربع جاذبية، حول بدايات القرن، وقد أغلقت أبوابها مؤقتاً عام ١٩٠٤ بسبب قلة عدد الطلاب. وشغل البريطانيون مناصب التدريس الممتازة في المدارس العليا والثانوية، بل، وحتى بعض المدارس الابتدائية، وكذلك وظائف الإدارة التعليمية، كما تميزت مرتبات المدرسين المصريين بالضآلة].

وفي مدرسة الحقوق سرعان ما أثمرت علاقات لطفي السيد الجديدة؛ فقدمه مصطفي كامل إلى الخديو عباس شخصياً، وأعجب به الخديو الشاب وأرسل لطفي السيد – وكان يصغره بعامين – إلى سويسرا ليحصل على حق المواطنة هناك، بحيث أصبح في مقدوره أن ينشر مقالاً مناهضاً لبريطانيا في القاهرة محتمياً بالحصانة القانونية. وقابل لطفي – أثناء رحلاته الأولى – عدداً من زعماء المسلمين المشاهير مثل جمال الدين الأفغاني، وسعد زغلول، وقاسم أمين، ومحمد عبده. وكان محمد عبده مشهوراً في ذلك الوقت باعتباره من رواد التحديث الإسلامي، وسرعان ما أصبح لطفي السيد من مريديه. ثم حدث تباعد بين الخديو عباس ومحمد عبده، فتوقف عباس عن رعاية لطفي، الذي عاد إلى القاهرة ليتولى وظيفة في مكتب النائب العام، وبعد ذلك اتخذ لنفسه مكتباً خاصاً لمزاولة المحاماة. وتزوج لطفي سيدة من أصل تركي – وهي من علامات الرقي الاجتماعي وقتذاك – وأهله تعليمه للاضطلاع بدوريه كرجل فكر في دوائر "الجريدة"، وكمدير للجامعة المصرية. ويوضح الشكل (١) جانباً هاماً خارج إطار ساحة التعليم المصري في أوائل القرن العشرين، وهو المدارس الخاصة ذات الإدارة الأجنبية.

فقد جذب التحول الكبير إلى زراعة القطن في مصر – بغرض التصدير – الأجانب الباحثين عن الثروة فتدفقوا على البلاد. وبدأت هذه الهجرة بالفعل قبل الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، ثم أتاح لها الاحتلال مناخاً ودياً شجع على استمرارها. وبحلول عام ١٩٠٧، أصبح هناك ٢٨٦ ألف أجنبي يقيمون بمصر، نصفهم تقريباً من الأوروبيين أو



صورة رقم (١)

الأمريكيين [والباقي معظمهم من السودان أو سوريا الكبرى [١٨]]. وكان الأجانب يمتلكون ١/٧ من مساحة الأراضي ومعظم المنشآت الصناعية والتجارية الكبرى. وظهرت حاجة اليونانيين والفرنسيين والإنجليز، إلى المدارس لتعليم أطفالهم. أما الموجة الأخرى من المدارس ذات الإدارة الغربية فجاءت عبر الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ولأن المدارس العامة إمكانياتها محدودة؛ تحول العديد من المصريين إلى مدارس الجزويت، والفرير، والأمريكان، وغيرها من الإرساليات. إلا أن الحركة التبشيرية لهذه المدارس، وإهمالها الدائم للغة العربية، وعملها خارج إطار الرقابة الحكومية، أصبحت أحيانا مصادر للخلافات.

كرومر وسياسة التعليم البريطانية :

جاءت سياسة الدولة التعليمية في عهد اللورد كرومر (سير إيفيلين بارنج حتى عام ١٨٩٢) القنصل العام الأتوقراطي لإنجلترا في مصر منذ ١٨٨٣ وحتى ١٩٠٧، نتاج مجمل أهداف الإنجليز في مصر، بالإضافة إلى توجهات كرومر الشخصية. ونظراً لأن إنجلترا احتلت مصر بهدف تأمين طريقها إلى الهند، فقد أرادت المحافظة على استقرار البلاد، وتخفيف الانتقادات الأوروبية لسياستها؛ عن طريق سداد الديون للدائنين، بل أنها جعلت مصر تسدد ثمن احتلالها [وكان اللورد كرومر، بثقافته المالية وخبرته التي اكتسبها في الهند، أصلح من يتولى هذا المنصب] و وصف كرومر مهمته بأنها سباق مع الإفلاس، وكان يرسل إلى بلاده خلال ثمانينيات القرن الماضي تقريراً دورياً عن "الشئون المالية لمصر" مع أن الاتفاقيات الدولية حدت كثيراً من حريته في الإنفاق حتى عام ١٩٠٤. أما المبالغ التي استطاع بالفعل أن ينفقها، فذهبت إلى أعمال الري لزيادة الثروة الزراعية؛ بأمل سد عجز الموازنة، وتوفير الاستقرار لكل من ملاك الأراضي، والفلاحين. ومع إحكام السيطرة البريطانية على نواح عديدة من الحكم في التسعينيات من نفس القرن، اتسع نطاق التقرير السنوي الذي يرسله كرومر إلى بلاده ليصبح (تقرير الشئون المالية والإدارية، والأوضاع في مصر) – بيد أن "الشئون المالية" ظلت في المقدمة [١٩].

أما التعليم، فيأتي في خاتمة قائمة أولويات كرومر، ولم ينفق عليه غير مبالغ قليلة؛ فلم يكن في مصر حتى عشية رحيله عنها سوى ثلاث مدارس ثانوية حكومية، يتخرج منها سنوياً أقل من مائة خريج حتى عام ١٩٠٢ [٢٠].

وبعد عشرين عاماً من الاحتلال البريطاني، اعترف كرومر بأن نصيب طلاب مصر ضمن موازنة الدولة المصرية ظل ١% فقط، مع تأكيده علـى أن هذه النسبة لا تشمل الرسوم الدارسية للطلاب والنفقات التعليميـة التـي تصرفها الأوقاف [٢١] (في عام ١٩٠٨ أضاف هذان المصدران إلى الميزانية العادية للتعليم زيادة قدرها ٦٠%). وأرتفعت النسبة المخصصة للتعليم مـن الموازنة في السنوات العشر السابقة على الحرب العالمية الأولى حتى وصلت قبيل الحرب إلى ٣,٤% [٢٢]. ثم جاءت الزيادة الكبيرة التالية، مـع عـودة وزارة المعارف - ومعها العديد من القطاعات الحكومية الأخـرى - إلـى السيطرة المصرية عام ١٩٢٢.

وكان كرومر - بوصفه أحد الليبراليين الحقيقيين في القرن التاسع عشر - يؤمن بأن الطلاب المصريين وأولياء أمورهم لن يأخذوا التعليم على محمل الجدية ما لم يدفعوا رسوماً؛ فأعلن، قبيل عزله بفتـرة قصـيرة، إن جميـع الطلاب من المرحلة الابتدائية إلى التوجيهية سوف يدفعون رسوماً، فيما عدا استثناءات قليلة [٢٣]. كما أدرك أن مبلغ خمسة عشر جنيهاً مصرياً أو أكثر، سوف يبعد الفقراء عن المدارس الابتدائية والثانوية - الأمر الذي لـم يكـن يقلقه؛ لأن الفقراء ينبغي ألا يتجاوزوا حدودهم !. ولاحظ اللورد أن التعلـيم المجاني في مصر سوف يؤدى إلى : "أن تخرج المدارس عدداً من الشـباب ربما، لو ظلوا في المواقع الاجتماعية التي ولدوا فيها، وكرسوا أنفسهم لحرفة أو عمل يدوى شريف - لأصبحوا مواطنين أسعد حالاً وأكثر منفعة بدلاً من السعي للصعود الاجتماعي، الذي يعنى دائماً التطلع للحصول علـى وظيفـة حكومية" [٢٤].

وأعتبر كرومر أن مبرره السياسي في التقتير على المدارس، له نفـس الدرجة من الأهمية، بيد أنه لم يكن يعلن ذلك صراحة؛ بعد أن علمته خبرته في الهند أن المدارس ذات النمط الغربي أفرزت سخطاً قومياً، خاصة بـين أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على المناصب الحكوميـة التـي منـوا أنفسهم بها. ولم يكن اقتصاد مصر القائم على الزراعة وسـيطرة الأجانـب على قطاع الاستثمار الحديث يترك للمصريين سوى فـرص ضـئيلة بـين مناصب ذوى الياقات البيضاء في القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، خشى كرومر من زيادة عدد خريجي المدارس الابتدائية والثانويـة والعليـا عـن المستوى الذي تستطيع الحكومة توظيفه.

إلا أن المصريين نظروا إلى إلغاء المجانية في المدارس الحكومية نظرة مختلفة. وفي أغلب الأحوال، انصب النقد على "دوجلاس دنلوب" مستشار "كرومر" – المكروه – لشئون التعليم، ولكن الجميع كانوا يعرفون على من تقع المسئولية في الواقع. وفي نفس الوقت، كان التعليم في الأزهر مجانياً، مما أتاح للفقراء فرصة التفوق تمشياً مع فكرة المساواة في الإسلام. حتى أن محمد عبده حليف كرومر في بعض الأحيان – وليس مصطفى كامل العنيد – هو الذي علق في أسف (*) : "مما يؤسف له أن نشهد كل عام مشهد الآباء والأمهات يأتون بأولادهم الصغار إلى وزارة المعارف، طالبين قبولهم بالمجان على سبيل الإحسان، متوسلين بفقرهم وبالخدمات التي سبق أن قدمها للدولة واحد أو آخر من أفراد أسرتهم، آملين دائماً أن تخفف العناية الآلهية – أو شفقة المسئولين – من صرامة القواعد ولو لمرة واحدة، إلا أنهم يضطرون في آخر الأمر للعودة إلى بيوتهم أو قراهم، حائرين، محبطين، ناقمين، لا يعرفون، ماذا يفعلون بهؤلاء الأطفال الصغار الذين كانوا يحلمون لهم بالكثير" (٢٥).

معارضة كرومر للجامعة ومساندة القاضي مارشال :

لاريب أن أحمد فتحى زغلول – شقيق سعد – كان يتوقع النتيجة، عندما طلب مقابلة كرومر في أواخر عام ١٩٠٦ لبحث اقتراح بإنشاء جامعة. (وكان فتحى – الذي ترجم في وقت لاحق كتاب "ديمولين" : "سر التقدم الإنجليزي الساكسوني" من الفرنسية إلى العربية – أحد أعضاء محكمة دنشوأي الكريهة : عندما وقع صدام في يونيو من ذلك العام بين فلاحى قرية دنشوأي وجنود بريطانيين كانوا يصيدون الحمام؛ لقى فيه جندى حتفه بسبب الإجهاد بعد أن ذهب لنجدة زملائه. وصمم البريطانيون على أن يجعلوا من هذه الحادثة عبرة لمن يعتبر؛ فعقدوا محكمة خاصة قضت بشنق أربعة من الفلاحين، وجلد أربعة آخرين، وحبس اثنى عشر. وروع الجميع بالحادث – حتى أصدقاء البريطانيين من أمثال قاسم أمين، كما اشتدت حدة النبرة الوطنية المصرية (٢٦)).

ولعب كرومر على عامل الوقت، حتى لا يغضب حليفاً مثل أحمد فتحى؛ فاعتقد فتحى أن "اللورد" يبدو مؤيداً فكرة الجامعة، لكنه نصح بالتمهل في

(*) الفقرة التالية مترجمة عن النص الإنجليزي لعدم العثور على المصدر العربي – (المترجمة)

التنفيذ، والاعتدال في البدايات. كما أوصى كرومر باتباع نموذج المدرسة الهندية في (أليجار) [*] مؤكداً على أنها نالت المساعدة المالية من الدولة لأنها أتخذت شكلاً قبولاً من الحكومة الهندية، وتطوع بالحصول على نسخة من ملفات "أليجار" ليدرسها زملاء فتحى (وربما كانت لكرومر أسباب سياسية وجيهة تبرر عدم ترحيبه بأن يحاكى المصريون الجامعات الهندية في كلكتا، وبومباي، ومدراس). وأخذ بعض المصريين اقتراح "أليجار" بجدية، فظل عبد العزيز فهمي – سكرتير الجامعة – طوال أربع سنوات بعد ذلك، يطلب من "جورست" خليفة كرومر إمداده بالمعلومات عن "أليجار" والجامعات البريطانية [٢٧].

وكان السيد أحمد خان قد أنشأ الكلية المحمدية الإنجليزية – الشرقية في أليجار عام ١٨٧٥ : ففي أعقاب "التمرد" الذي وقع في ذلك العام دعا السيد أحمد خان رفاقه من الهنود المسلمين إلى نبذ المقاومة – غير المجدية – لبريطانيا، والسعي للحصول على التعليم الغربي اللازم للتقدم في الوظائف الحكومية الهندية، ومن ثم اعتبرت الدراسات المتعلقة بالشرق على درجة تالية في الأهمية. وأصبحت جامعة "كامبردج" هي المثال الرئيسي؛ فعين مدير جامعة "أليجار" وبعض أساتذتها من الإنجليز كما كانت الإنجليزية لغة التدريس الأساسية. وعندما ظهر حزب المؤتمر الوطني الهندى، ظل السيد أحمد بعيداً عن السياسة، فكافأته بريطانيا بوسام الفارس.

ولفتت مجلة "الهلال" التي أصدرها جورجي زيدان أنظار القراء المصريين إلى "أليجار" وإلى السيد أحمد بمقال يشيد بكليهما عام ١٨٩٨. في حين تبني "محمد رشيد رضا" وهو أيضاً أحد المهاجرين من سوريا إلى مصر ومن أتباع الإمام محمد عبده وجهة نظر معارضة، فكتب : "فهمت اللجنة [**] من فحوى رد اللورد أنه لا يرغب فيما ترغب فيه من إنشاء مدرسة كلية راقية على مذهب الأستاذ الإمام ... وفهمت منه أيضاً أنه ينبغي أن تكون المدرسة العبدية كما يحب هو، وترضى دولته، أي كالمدرسة الهندية أليجار" [٢٨].

وفي لندن، كان وزير الخارجية يعكس أفكار كرومر عندما لم يستجب للاقتراح الذي طرح في البرلمان الإنجليزي بتوفير الدعم المالى الحكومي

---

[*] جامعة "أليجار" الإسلامية فى الهند - ويرد الأسم فى بعض الكتابات "عليكرة" وفى كتابات أخرى "على جار" - (المترجمة)

[**] يقصد لجنة الدعوة لإنشاء الجامعة - (المترجمة)

للجامعة، فأعلن الوزير أنه لا يجوز التدخل في موازنة الدولة المصرية [٢٩]. وقبيل مغادرته مصر نهائياً في مايو ١٩٠٧، كرر كرومر تصريحه المهادن، بعدم اعتراضه عى الجامعة من حيث المبدأ، ولكنه استعرض قائمة هائلة من العراقيل. ثم أعلن : "لم أشر إلى هذه النقاط بغرض تثبيط همة مؤسسي المشروع ويصعب أن يكون ذلك هدفاً لي ... وبرغم ذلك، وكما سبق أن قلت، سوف يتعين مرور بعض الوقت قبل إنجاز المشروع، ومع هذا فلا أرى هناك أي مبرر يحول دون تنفيذه في آخر المطاف" [٣٠].

وبالإضافة إلى دعوة كرومر لتأجيل المشروع إلى أجل غير مسمى، حاول صرف النظر عنه من خلال تشجيع المصريين الذين يجمعون التبرعات على التركيز على إنشاء المدارس الأولية للعامة [٣١]. وكان ٩٣% من المصريين أميين؛ ومن ثم، فالأقلية الضئيلة هي التي قد تحظى بفرصة الالتحاق بالجامعة. وكتب "دوجلاس دنلوب" في تقرير له عام ١٩١٩، أنه بعد اقتطاع نفقات الإدارة والتفتيش – فإن نسبة ٤% فقط من ميزانية التعليم توجه للمدارس الأولية، في حين تخصص ٩٦% للمدارس الخاصة ذات النمط الغربي التي يدرس بها ابناء القلة المتميزة [٣٢].

ولم يغب عن أحد فهم مغزى موافقة كرومر على التعليم الابتدائي العام – وهو رغبته في تجنب نوعية التعليم الأكاديمي الذي جذب الفلاحين إلى المدن وأفرز المواطنين المعادين لبريطانيا، ألا أن ملاك الأراضي المصريين المحافظين، الذين اعتبرهم كرومر حلفاء له، اختلفوا معه حول مدى قدرة التعليم الأولى على الإسهام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ ففي عام ١٩١٢ عبر محمد حسين هيكل – وهو من أنصار أحمد لطفي السيد – عن خشية طبقة ملاك الأراضي من حدوث اضطراب اجتماعي في حالة نمو التعليم الأولي بصورة أسرع من المدارس العليا المخصصة للصفوة، التي تلقى هيكل نفسه التعليم فيها [٣٣]. وأسهم بعض أعيان القرى في حملة كرومر من اجل إنشاء المدارس الأولية، إلا أن بعضهم أقدم على ذلك خوفاً من قطع مياه الري عن أراضيه إذا تقاعس – حتى أن قاسم أمين كتب عن إصرار بعض المساهمين في إنشاء الجامعة على عدم الإفصاح عن أسمائهم خشية انتقام الحكومة [٣٤].

ولم يكن جميع المسئولين الإنجليز معارضين لإنشاء جامعة : فقد تخوف القاضي ج.أ. مارشال – وهو زميل قاسم أمين في محكمة الاستئناف العليا – من أن تخسر إنجلترا فرصة لإحداث أثر إيجابي، ولعب على وتر غرور

كرومر، عندما استأذنه في نشر مقال يدعو لإنشاء جامعة مصرية، كتبه في ديسمبر عام ١٩٠٤، قال فيه : إن اسم مؤسس جامعة على قواعد حديثة سوف تتناقله الأجيال باعتباره أعظم من أسدى صنيعاً لمصر على الإطلاق؛ فإنشاؤها عمل رجل قوى. كما أن ما قدمه فون همبولدت لبروسيا، يستطيع اللورد كرومر بذكائه اللامع وقوة شخصيته أن يقدمه لمصر. وسوف تدوم شهرته كمؤسس للجامعة طويلاً بعد أن يعلق النسيان ببعض صفاته العظيمة الأخرى" [٣٥].

ولكن مارشال أضعف مسحة التودد، عندما مزج إطراءه بالتعليقات اللاذعة من قبيل أن مصر لا يمكن إخضاعها طوال الوقت لمستوى ثابت من الإدارة المالية الناجحة" و"هناك تعليم كثير، وثقافة قليلة، والثقافة هي حجر الأساس في تقدم الإنسان" و"إنها لمن المفارقات ألا يكون لبلد ثرى مثل مصر جامعة" ...

وحول كرومر مقال القاضي إلى "دوجلاس دنلوب"، وعرف الأخير ما ينتظر منه فاستشار "يعقوب آرتين" وكيل الوزارة الذي كان من الدهاء بحيث تخلى عن رأيه الخاص في الجامعة. وكتب دنلوب في تقريره أنه وآرتين "مازالا عند رأيهما من ضرورة مرور وقت كاف قبل أن تتحقق نتيجة عملية، على نحو مفيد، لأي اقتراح بإنشاء جامعة في مصر" [٣٦].

وصادفت مارشال فرصة أفضل عندما تقدم بمقاله إلى "جروست" بعد عزل كرومر بوقت قصير : وكان جروست وسعد زغلول – وزير المعارف – يعكفان على تغيير سياسات كرومر تدريجياً، من خلال توسيع نظام المدارس، وتقديم المنح للمحتاجين، واستئناف البعثات الدراسية إلى أوروبا، وتمصير هيئات التدريس. ولم تتضمن تعليقات جروست بشأن الجامعة أي قدر من العداء المستتر الذي كانت تعليقات كرومر تحفل به : تهنئ هيئة الإدارة "بالجامعة" ورئيسها ببشائر السعد التي صاحبت بدايات عملهم. هذه البشائر التي تحمل آمالاً طيبة في الإمكانات المستقبلية للمؤسسة حديثة العهد، وفي نفعها" [٣٧].

ولم يكن غريباً أن يأتي موقف جروست مشجعاً، نظراً لعلاقته الطيبة بالخديو الذي تبني مشروع الجامعة ورعاه، بعكس علاقة كرومر به. ومع ذلك، رفض جروست نشر مقال مارشال قائلاً إنه ليس من اللائق أن يدلى موظف رسمي بآراء في القضايا العامة.

ويروى مارشال إن قاسم أمين عرض عليه عضوية مجلس الجامعة المقترحة وإن "جروست" وافق على ذلك، إلا أن قاسم أمين توفي قبل اتخاذ أي إجراء؛ وافتتحت الجامعة وليس بين أعضاء مجلسها إنجليزيا واحدا. وعندما نشر مارشال اقتراحه أخيراً عام ١٩٢٢، كانت الأحداث تجاوزته، إلا أنه كان يسعى فقط لإثبات أن له السبق في اقتراح إنشاء جامعة، وأصر على أنه لم يتشاور مع زميله قاسم أمين قبل كتابة المقال [٣٨]. ولكن مطالبته بالاعتراف له بفضل السبق لم تلق استجابة لدي أي من الساسة أو المؤرخين.

وكان اللورد كرومر محظوظاً حين عزل من منصبه عام ١٩٠٧، تاركاً سير ألدون جروست يواجه السنوات الصعبة التي تلت ذلك، حتى أن جامعة "أليجار" في الهند بدأت تنخرط في الحركة الوطنية المعادية لبريطانيا، بينما تتحدى مجموعة مصطفي كامل في مصر السياسات البريطانية في التعليم، بل وتتحدى الاحتلال ذاته. كما أصبح الاقتصاد متردياً مما دحض الادعاء المفضل لدي كرومر بأن الاحتلال جلب الرخاء؛ لأن الركود الاقتصادي العالمي في عام ١٩٠٧ أصاب مصر في مارس من نفس العام، ولجأت فروع البنوك الأوروبية في مصر إلى الاقتراض. وإنهارت بورصة الأوراق المالية في الإسكندرية وكذلك قيمة العقارات الأمر الذي أعاد إلى المصريين ذكرى الأيام العصيبة من عام ١٨٨٢ – عام ثورة عرابي والاحتلال البريطاني. وأدت كارثة محصول القطن في ١٩٠٩ إلى تفاقم المشكلات القديمة المتراكمة: مياه الفيضان، وأساليب الصرف غير الملائمة، وتفشي الآفات الزراعية، وتوقف التوسع السريع في الأراضي الصالحة للزراعة، واستمرار الزيادة السكانية المطردة. وهكذا، لم تولد الجامعة المصرية في لحظة مواتية من الناحية الاقتصادية.

فكرة الجامعة : يعقوب أرتين وجورجي زيدان

فضلاً عن القاضي مارشال، هناك خمسة أطراف مختلفة على الأقل لها بعض الحق في ادعاء غرس بذرة الجامعة المصرية، ثلاثة منهم معروفون على نطاق واسع ويتردد ذكرهم في المؤلفات المصرية الحديثة المتعلقة بالتاريخ : فينسب أنصار الحكم الملكي – الذين تندر الإشارة إليهم منذ ١٩٥٢ – هذا الفضل للأمير أحمد فؤاد، مع ذكر اسم الخديو عباس أحياناً، ويؤكد الوطنيون من أنصار الحزب الوطني على فضل مصطفي كامل، بينما يركز ورثة حزبي الأمة والوفد على إسهامات كل من سعد زغلول، وقاسم

أمين، ومحمد عبده. ومع أن المقترحات الأولى ليعقوب آرتين – موظف الحكومة الأرمنى –، وجورجي زيدان – الصحفي السورى – كانت منشورة، بعكس مقترحات القاضي مارشال، إلا أن ذكرهما أغفل لأنهما من خارج الحركة الوطنية المصرية.

وكان يعقوب آرتين قد ألمح للموضوع عام ١٨٩٤، حين ذكر في سياق تقرير له إن المدارس المهنية العليا القائمة يمكن أن تكون أساساً لقيام جامعة [٣٩]. إلا أنه كخادم مخلص للسادة البريطانيين في مصر لم يتابع طرح الموضوع (وأرتين هذا، يأتي في ختام سلسلة طويلة من وسطاء أرمن – أشهرهم نوبار باشا رئيس الوزارة – خدموا في المناصب العليا في مصر منذ عصر محمد علي وحتى أوائل القرن العشرين. وأستمر نفعهم حيناً من الوقت بفضل إجادتهم للغات الأجنبية، ومعرفتهم بأوروبا والشرق الأوسط ولكن بعد أن تعلم عدد أكبر من المسلمين اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وبعد أن وجدت الحركة الوطنية المصرية من يعبر عنها، انتفى نفع الوسطاء الأرمن فاستقال أرتين من منصبه كوكيل لوزارة المعارف، عندما أصبح سعد زغلول – المعروف بالحزم – وزيراً لها عام ١٩٠٦ [٤٠]. وما أن تولى سعد زغلول الوزارة حتى نحى نفسه عن مشروع الجامعة، مما أتاح الفرصة أمام أرتين للحصول على مقعد في مجلس إدارتها) ولا يكاد يكون هناك بين المصريين من انتبه لاقتراح آرتين القديم بشأن الجامعة [٤١]، في حين شغل المؤرخون من الأرمن بأمور أخرى.

أما جورجي زيدان، فلديه سند أقوى في إدعاء غرس بذور فكرة الجامعة؛ ففي عام ١٩٠٠ دعت مجلته "الهلال" إلى إنشاء "مدرسة كلية مصرية" توفر تعليماً عالياً حديثاً باللغة العربية داخل الوطن، بحيث لا يضطر المصريون للسفر إلى أوروبا [٤٢]. وكان في ذهن زيدان نموذجان للجامعة، أولهما جامعة (أليجار) التي سبق ذكرها [٤٣].

والنموذج الثاني الذي طرحه زيدان ، هو الكلية "البروتستانتية" السورية التي أنشأتها الإرساليات الأمريكية في بيروت. ورغم حداثة عهدها في عام ١٩٠٠، كانت تقدم الدراسات النظرية والطب والصيدلة والتجارة. وفي أول الأمر كان معظم طلابها من المسيحيين، ولكنها أجتذبت المسلمين أيضاً بعد أن أصبحت "الجامعة الأمريكية في بيروت"، فأضحى تأثيرها ملموساً خارج حدود لبنان الضيقة. وتلقى زيدان فيها قسطاً من التعليم قبل أن ينتقل إلى مصر. كما أشار زيدان – عرضاً – إلى جامعتين أخريين أيضاً كانت

معرفته بهما أقل، هما جامعة "سان جوزيف للجزويت" في بيروت - المنافس الدائم لنظيرتها الأمريكية، و"كلية روبرت" في استانبول التابعة للإرساليات الأمريكية (٤٤).

ولم يسفر اقتراح الهلال، بأن تنشئ الإرساليات الأمريكية لمصر كلية على غرار الكلية البروتستانتية السورية إلا عن انزعاج معظم المسلمين. وربما كان زيدان يعلم أنه في عام ١٨٩٩ بدأت إرسالية "الكنيسة البروتستانتية الموحدة" تبحث فكرة إنشاء كلية أمريكية في القاهرة، بعد أن لاحظت أن حوالى ٦٠ مصريا يذهبون إلى بيروت سنوياً للحصول على التعليم العالي. وسار المشروع في طريقه خطوات إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى، فألغى المندوب السامي "ريجنالد وينجت" تنفيذ الفكرة، قائلا إن المسلمين قد يرفضونها لأسباب دينية، كما أن هناك جامعة مصرية عامة قيد البحث بالفعل. ولكن الأمريكيين أصروا على موقفهم وفي عام ١٩٢٠ أفتتحت الجامعة الأمريكية في القاهرة بمبنى جاناكليس، وهو نفس المبنى الذي كانت الجامعة المصرية قد استأجرته قبل الحرب. وبدأت الجامعة الأمريكية بداية متواضعة بمناهج المدارس الثانوية، ثم أضافت تدريجياً مناهج التعليم الجامعي (٤٥).

وفي عام ١٩٠٦ كانت الصحافة العربية تناقش قضية إنشاء جامعة مصرية، وانضم جورجي زيدان متحمساً إلى الحوار الذي ينسب لنفسه الفضل في بدئه. واستعرضت "الهلال" تاريخ إنشاء الجامعات في أوروبا وأوضحت الفارق بين "الجامعة" و"الكلية" (٤٦) فرأى زيدان أن "أليجار"، و"روبرت كوليدج" و"الكلية السورية البروتستانتية" ليست جامعات حقيقية، لأنها لا تعنى بتدريس كافة العلوم كما تفعل جامعة أكسفورد.

وترددت في القاهرة إشارات عابرة إلى الجامعات اليابانية أيضاً (٤٧)، بسبب انتصار اليابان على روسيا في حرب ١٩٠٤ - ١٩٠٥، إلا أن المصريين لم يكونوا يعرفون شيئاً يذكر عن اليابان. وكانت كل من كلية جنوب أفريقيا التي يرجع أنشاؤها إلى عام ١٨٢٩، وجامعة "جودهوب" في كيب منذ عام ١٨٧٣ (وهي مثل جامعة لندن، عبارة عن هيئة لعقد الامتحانات وليست للتدريس)، وجامعة الجزائر عام ١٩٠٩، ليست سوى تجميع لعدد من المدارس الموجودة بالفعل. علاوة على أن هذه المعاهد القائمة على التراب الأفريقي لم تكن تخدم سوى المستوطنين الأوروبيين، ولم يكن لها تأثير على مصر. ولعل أكثر ما يستحق الاهتمام، عدم اكتراث

المصريين بالجامعة العثمانية التي أفتتحت في استانبول عام ١٩٠٠، عندما كانت علاقة مصر بالإمبراطورية العثمانية قد أصابها الضعف (٤٨) وأصبح مؤسسو الجامعة المصرية يفضلون الأفكار القادمة من مصادر أوروبية.

ورغم أن مجلة "الهلال" رددت كثيراً دعوى جورجي زيدان بأنه منشئ فكرة الجامعة، إلا أن المؤرخين المصريين لم يقروا بذلك حتى عام ١٩٨٣ (٤٩). وربما يكون السبب في ذلك واضحاً : فزيدان، وإن لم يؤيد الحكم البريطاني في مصر بشكل صريح - مثلما فعل زميلاه الصحفيان السوريان المسيحيان، يعقوب صروف وفارس نمر - إلا أنه لم يكن على صلة بالحركة الوطنية المصرية، فلم يلائم رؤية المسئولين والمؤرخين المصريين الذين كانت الجامعة بالنسبة لهم جزءاً من النضال الوطني.

فكرة الجامعة : مصطفى كامل، محمد عبده، سعد زغلول

ولم يكن هناك عائق من هذا النوع يحول دون الاعتراف بفضل مصطفى كامل؛ ففي عام ١٩٠٠ أصدر هذا الزعيم الوطني ملتهب الحماس، بمساعدة من الخديو عباس "صحيفة اللواء" اليومية المناهضة للحكم البريطاني، ثم أنشأ رسمياً في عام ١٩٠٧ الحزب الوطني الذي طالب بالاستقلال الفورى للبلاد. ورغم أنه توفي في العام التالي وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، إلا أنه يظل حتى الآن بطلاً وطنياً.

وفي أولى سنوات صدور صحيفة اللواء، دعت إلى إنشاء مدرسة كبرى تضم مستوى التعليم العالي إلى جانب المستويين الابتدائي والإعدادى [٥٠]. وفي أكتوبر ١٩٠٤ اقترحت الصحيفة إنشاء كلية مصرية (مدرسة كلية). وبعد ثلاثة أشهر أوصت "اللواء" بتسميتها كلية "محمد علي"، احتفالاً بالذكرى المئوية لاعتلاء مؤسس الأسرة المالكة العرش [٥١]. واستجاب المصريون لدعوة مصطفى كامل، وفي غضون أشهر قليلة جمع وجهاء البلاد ثمانية آلاف جنيه مصري كدفعة مقدمة من أجل المشروع. غير أن الخديو عباس - النصير القديم لمصطفى كامل - تخلى عنه، وتبخر الأمل في تحقيق نتائج سريعة [٥٢] عندما قضى "الوفاق الودى" على أمل عباس في مساندة فرنسا له ضد بريطانيا، بالإضافة إلى أن ثمة فرصة لاحت للتصالح مع كرومر، ومن ثم لم يكن من اللائق أن يشجع عباس فكرة الجامعة.

ثم حمل تابعه محمد عبده الشعلة. وكان محمد عبده في نهاية الأمر، قد قبل على مضض - بشكل يفوق كره محمد على وإسماعيل لذلك من قبل -

فكرة إنه ربما كان من الأسهل إنشاء معهد جديد بدلاً من تطوير الأزهر. ويرى محمد رشيد رضا أن الجامعة التي شغلت ذهن أستاذة، إنما تعكس المبادئ العليا لمحمد عبده، الذي عرف عنه : "فضله، ونبله، ووطنيته الصادقة، وخدمته للمصلحة العامة ... واعتدال حزبه بين الأحزاب الإسلامية"، وجمعه بين أسباب الحضارة والمحافظة على أصول الدين الإسلامي" (٥٣).

وقبيل وفاة محمد عبده عام ١٩٠٥، شرح فكرته لأحمد باشا المنشاوي – من أعيان مديرية الغربية – أثناء غذاء لهما معاً حضره أيضاً محمد رشيد رضا، وأحمد فتحى زغلول، شقيق سعد. وكان للمنشاوى، مثلما كان لمؤسسي العديد من الكليات الأمريكية، أحلامه المثالية فعرض أن يضطلع وحده بتمويل المعهد بشرط أن يقام خارج القاهرة "بلد الأفيون والمنزول"(٥٤). واقترح المنشاوى أن يكون الموقع في ناحية القليوبية، كما أقترح توفير مركب بخارى لنقل المعلمين يومياً من وإلى القاهرة. وبعد ذلك بحث محمد عبده الأمر مع المستشار المالي البريطاني أملاً في الحصول على الأرض في صورة هبة للمشروع، بيد أنه والمنشاوى، توفياً قبل تحقيق أي شئ.

ثم أشعلت صدمة دنشوأي عام ١٩٠٦ جذوة الحركة الوطنية، التي أفضت في آخر الأمر إلى تنشيط العمل في مشروع الجامعة (٥٥). وفي سبتمبر من نفس العام، تعهد أحد أعيان بني سويف، وهو مصطفي كامل الغمروأي، بالتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه مصري لصالح الجامعة في حالة انضمام متبرعين آخرين (٥٦). وكتب مصطفي كامل في "المؤيد" – أثناء رحلته عائداً من أوروبا – داعياً للبدأ في جمع التبرعات (٥٧)؛ فأمسك القاضيان سعد زغلول وقاسم أمين بزمام المبادرة، دون انتظار لموافقة كرومر. ودعا زغلول حوالى عشرين شخصياً للاجتماع في "سرايته" يوم ١٢ أكتوبر. وحضر الاجتماع محمد فريد وثلاثة آخرون على الأقل من أنصار مصطفي كامل. وشكل المجتمعون من أنفسهم لجنة عينت سعد زغلول نائباً للرئيس، وقاسم أمين سكرتيراً، تاركة الرئاسة شاغرة توقعاً لرعاية ملكية. ثم جمع أولئك الحاضرون مبلغ أربعة آلاف و٤٨٥ جنيهاً مصرياً، وفي اليوم التالي بدأوا حملة للاكتتاب العام من أجل إنشاء الجامعة.

وبعد ذلك بأسبوعين أخذت الجميع الدهشة، لتعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف؛ فكان ثالث مصري مسلم ينضم إلى نخبة الوزراء المكونة أساساً من الأتراك والشراكسة (٥٨). واستقال سعد زغلول من لجنة مشروع الجامعة

المصرية، فوصمة منتقدوه ومنهم مصـطفي كامـل والمستشـار مارشـال بالانتهازية : لقد أسقط فكرة الجامعة فوراً، كما لو كانت قطعة من البطاطـا الساخنة، فلم تعد ذات نفع "له" (٥٩). ومع ذلك، عـارض كرومـر مشـروع الجامعة، وكان زغلول صهراً لمصطفي فهمي رئيس الوزراء الدمية، الـذي يترأس الوزارة المغيبة منذ ١٨٩٥.

إلا أن المدافعين عن سعد زغلول ذكروا إنه أنضم إلى الوزارة بهـدف خدمة بلده، وأن فتوره الظاهرى قصد منه تفادى الاتهامـات حـول تـدخل الحكومة، والتعبير عن عدم موافقته على هيمنة الأمير أحمـد فـؤاد علـى الجامعة. وقد أثار فؤاد حنق زغلول، فكان يتخطاه فـي المسـائل المتعلقـة بالجامعة، ويذهب مباشرة إلى المستشار "التعليمي دوجلاس دنلوب" الذي كان الوزير الجديد يصارع من أجل اخضاعه لسلطته. وربما كان زغلـول هـو الذي أمد "جون روبرتسون"، عضو البرلمان الإنجليزي بالمعلومـات، التـي دفعته إلى مطالبة حكومته عام ١٩١١ بوقف النفوذ الشخصـي لفـؤاد فـي الجامعة من خلال إخضاعها لنظارة المعارف المصرية (٦٠). والملاحظ، أن ناظر المعارف – سعد زغلول – لم توجه له حتى الدعوة للتحدث في حفـل افتتاح الجامعة عام ١٩٠٨، وقد أبدى في مذكراته استياءه من المتحدثين لعدم إشارتهم إلى قاسم أمين – وهو أول مؤسسي الجامعة وأفنى حياته في خدمتها – كما استاء من الخديو لخروجه عن نص الخطبة التي كان قد أعـدها لـه بنفسه (٦١). ولم تبدأ نظارة المعارف دعمها للجامعة بمبلغ ألفي جنيه مصري سنوياً، إلا عام ١٩١١ عندما انتقل زغلول إلى نظارة الحقانية (٦٢).

وهكذا، أسهم جورجي زيدان، ومصطفي كامل، ومحمد عبـده، وسـعد زغلول في خدمة مشروع الجامعة، كل منهم في مرحلة معينة، ولكن الجامعة لم تخرج إلى حيز الوجود إلا في عام ١٩٠٨، بعدما رحل كرومـر، وبـدأ التقارب يعود ثانية بين الخديو وجروست، فاستأنف القصر مساعدته لها.

الهوامش

١- أحمد عبد الفتاح بدير، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية (القاهرة ١٩٥٠) ص- ص- ٢٦٥ – ٢٦٦ (سوف يشار إليه فيما بعد باسم بدير)

٢-

- George Maaqdisi; The rise of Colleges : Institutions of learning in islam and the west (Edinburgh, 1981).

عن الأزهر انظر :

- Chris Eccel, Egypt, islam and Social Conflict and Accommodation in alAzhar (Berlin, 1984).

و :

J. Heyworth – Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (london, 1968).

٣-

Timoth Mitchell, Colonising Egypt (Cambridge, England, 1988).

٤- عن الإصلاحات أنظر :

- Eccel, Azhar,

ص ص ١٥٩ – ١٦٢، ١٦٩ – ١٨٣

ويحتوى الجزء الأول من :

- Gilbert Delanoue, Moralistes et politiques musulman dans L'Egypte du xixe siecle (1798 – 1882) (2 Vols., Cairo, 1982).

مادة عن أساتذة الأزهر في القرن التاسع عشر الذين أغفل ذكرهم هنا. وتتضمن المصادر عن محمد عبده :

- محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء، القاهرة ١٩٣١).

و

- C.Adams, lslm and Modernism in Egypt (London 1933).

و

- Albert Hourani, Arabic thought in the liberal age 1798 – 1939 (london 1962). Pp. 130 – 60.

- وعن علاقة محمد عبده بعباس أنظر : عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، الخديو عباس الثاني والحزب الوطني ١٨٩٢ – ١٩١٤، (القاهرة ١٩٨٢) ص- ص- ١٠٤ – ١٤٣.

و

- Elizabeth Mayer, "Abbas Hilmi ll : the Khedive and Egypt' struggle for indepence"

رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة ميتشجن ١٩٧٨ ص- ص- ٤٤٣ - ٤٦٥.

٥- المصدر الرئيسي عن طه حسين هو سيرته الذاتية "الأيام" (٣ أجزاء القاهرة – دار المعارف – بدون تاريخ – صدر منها ٦١ طبعة) وقد ظهرت الأيام (الجزء الأول على هيئة حلقات مسلسلة في مجلة الهلال (٢٦ ديسمبر حتى يوليو ١٩٢٧) ثم صدرت في كتاب عام ١٩٢٩. وصدر الجزء الثاني في عام ١٩٢٩، والثالث في بيروت عام ١٩٦٧ وظهر كل من هذه الأجزاء مترجماً إلى اللغة الإنجليزية لأكثر من مترجم وتحت عناوين مختلفة (أورد المؤلف عناوين هذه الترجمات، وقد رأيت أن أسقطها على أساس أن القارئ العربي لن يحتاج للرجوع إليها بالطبع – "المترجمة") كما قام المؤلف بتحقيق الاستشهادات وفقاً للنص العربي لتحديد أرقام الصفحات.

– كما يقدم كتاب حمدى السكوت ومارسدن جونز، "أعلام الأدب المعاصر في مصر" – الجزء الأول : طه حسين (القاهرة ١٩٧٥) سيرة ذاتية شاملة.

أنظر أيضاً :

Pierre Cachia, Taha Husayn : His place in the Egyptian literary Renaissance (London 1956).

و : عبد المنعم الدسوقى الجميعي : طه حسين والجامعة المصرية (القاهرة ١٩٨١)

٦- الأيام – الجزء الثالث ص-٣ - ٤.

٧- الأيام – الجزء الثاني ص- ١٤٧.

٨-

B. lewix "Efendi," the Encyclopaedia of Islam (Ei) leidenm 2 nd ed., I : 687,

وهو يعالج أساساً الاستخدام الشائع للقب قبل استخدامه الحديث

٩- الأيام – الجزء الثاني ص- ص- ١٥٨ - ١٧٣.

١٠- الأيام – الجزء الثالث ص- ٢٠.

١١- الأيام – الجزء الثاني ص- ١٧٣.

١٢- على سبيل المثال عائلات عبد العزيز فهمي "مذكرات عبد العزيز فهمي" المصور ١٠ يونيو ١٩٤٩ ص- ٢٨، وعبد الرحمن الرافعي "مذكراتي ١٨٨٩ – ١٩٥١ (القاهرة ١٩٥٢) ص- ص- ٥ – ٦، وسعد زغلول الأزهري الذي ألتحق شقيقة فتحى بمدرسة الحقوق. وعن فتحى أنظر أليأس زاخورة، "مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر" (القاهرة ١٩١٦) الجزء الثاني ص- ص- ٣٥١ – ٣٥٢.

١٣-

James c. Mcclelland, Autttocrats And Academics : Education, Culture, and Society in Tsarist Russia (chicago, 1979).

خاصة الصفحات ٥، ٩، ١٣

١٤-

- Malcolm Kerr, "Egyypt", james.S. Coleman, ed., Education and Political Development (Princeton 1965), p. 174.

١٥-

Donald M.. Reid, "Education and Career Choices of Egyptian Students, 1882 – 1922," international Journal of Middle East Studies. 8 (1977)

ص ٣٤٩ – ٣٧٨ وعن الصعوبات في وجه توظيف الأزهـريين أنظـر Eccel,

Azhar وخاصة ص ٢٩٠.

وأيضا Crecelius : Keddie, Scholars.

١٦- المعلومات التالية عن أحمد لطفي السيد من كتابة قصة حياتي كما حكاها لـ طه الطناحي (القاهرة ١٩٦٢). أنظر أيضا :

- Charles wendell, the Evolution of the Egyptian National Image from its Origins to Ahmad lutfi al-Sayyid (Berkeley, California, 1972)

ص-ص- ٢٠١ – ٣١٣

و

- Afaf lutfy Al – Sayyed Marsot, Egypt's Liberal Experiment ; 1922 – 1936 (Berkeley, California, 1977)

ص-ص- ٣٢، ٢٢٠ – ٢٢٧

١٧- الأيام – الجزء الثالث ص- ١٣٤.

١٨-

- E.R.j Owen, Cotton and the Egyptian Economy 1820 – 1914 : A study in trade and Development (Oxford 1969).

ص-ص- ٣٢٠ – ٣٢١

١٩ – يعتمد هذا القسم علـى "Education", Reid, ص-ص- ٣٤٨ – ٣٧٨

(سبق الإشارة إليه في هامش ١٥). وعن تطورات التعليم في الأربعين عاما الأولـى من الاحتلال البريطاني أنظر أيضا : أمين سامي، التعليم في مصر (القاهرة ١٩١٧)، وجرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي فـي مصـر ١٨٨٢ – ١٩١٢ (القاهرة ١٩٦٦) و

- Ddavid Chapin Kinsey "Egyptian Education under Cromer : A study of East – west Encountrer in Educational Administration and Policy, 1883 – 1922', Harvard University, 1965.

(رسالة دكتوراه غير منشورة)

ولعل أفضل مصدر عن آراء كرومر هو كتابه

Modem Egypt (2 vole., london, 1908).

أنظر أيضا :

- Afaf Lutffi Al. sayyid, Egypt and Cromer : A study in Anglo – Egyptian Relations (new York, 1968).

و

Robert L. Tignor, Modernizataiion and British Colonial Rule in 1882 – 1914 (Princeton, 1966)

-٢٠

- Staistique scolair d'Egypte, annee 1912

(القاهرة ١٩١٣) ص- ص- ١٦، ١٢٧.

٢١- Reports, 1903 (Lord Cromer) – ص- ١٠.

٢٢- Tignor, Modernization – ص- ٣٤٦.

٢٣- (Cromer), Reports 1905, – ص- ٨٢.

٢٤- (Cromer), Reports 1900 – ص- ٥٠.

٢٥- A.B. De Guervill, new Egypt (london, 1905) ص- ١٥٩.

٢٦- محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء القاهرة ١٩٣١) الجزء الأول ص- ١٠٦٦.

- Forign Office Archives, Publlic Record Office, london. 371/895/42075, Gorst to Grey, November 7, 1910.

عن "أليجار" أنظر

- Lelyveld, Aligaarh's first Generation : Solidarity in British India (Princeton, 1978).

و

- Hafeez Malik, Sir Sayyid Ahmed and Muslim Modemization in India and Pkistan (New York, 1980)

٢٨- رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام – الجزء الأول : ص- ١٠٦٦ – ٦٧. مقال زيدان هو : "المدرسة الكلية المصرية "الهلال عدد ٩ (١ فبراير ١٩٠٠) ٢٦٤ – ٢٦٧.

-٢٩

Forign Office Archives 371/244/82, Parliamentary Question, December 18, 1906, Aiden to secrtary of state Foreign Affairs.

٣٠- تعليقات كرومر من Reports, ١٩٠٦ ص- ٩٥.

٣١- شفيق، مذكراتي – الجزء الثاني، القسم الثاني : ١٠٦، ١٠٩ – ١١٠.

-٣٢

FO (*) 371/244/82, Paliamentary Question, December 18, 1906, Aiden to Secretary of state for forign Affairs.

٣٣- "الجريدة" ٢٥ يوليو ١٩١٢ – كما ورد في

(*) اختصار : لملفات وزاة الخارجية البريطانية – المترجمة.

- Chaarles D-smith Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt : A biography of Muhammad Husain Haykal (Albany, New York, 1983).

ص- ص- ٤٥، ٢٠٥، هامش ٣٦

ويشير متن الكتاب إلى أن تاريخ المقال ١٩١١، في حين تشير الملحوظة أسفل الصفحة إلى ١٩١٢.

-٣٤

Germain Martin, "L'univesite egyptienne, "Revue du Monde Musulman 13 (1911) 7.

-٣٥

J.E. Marshall, "A plea for a university for Egypt made by the Author in December 190004", L'Egypte contemporaine 13 (1922 : 628)

والاستشهادات الواردة في بقية الفقرة من : أحمد عبد الفتاح بدير ص- ص- ٦٢٦ – ٦٢٨ و : عبد المنعم إبراهيم الدسوقي، الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ (القاهرة ١٩٨٣).

و : عبد المنعم إبراهيم الدسوقي، الجامعة المصرية "القديمة" : نشأتها ودورها في المجتمع ١٩٠٨ – ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٨٠). و : سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (القاهرة ١٩٨٥)، وكلها لم تشر إلى مشروع مارشال.

-٣٦

FO 371 / 249, Marshall. Marxhall, "Aplea" P 116 to w. Tyrrell. August 1907.

٣٧ – (Gorst), Reports, 1908, P 166

أنظر أيضا : {Gorst}, Reports, 1907, p 39.

-٣٨

J.E Marshall, The Egyptian Enigma (London, 1928). P. 91.

-٣٩

Jacoub Artin, Cconsiderations sur L'instrction publique en Egypte (Cairo, 1894), pp. 166-67.

٤٠- the Times (London), November 13, 1906, p.5

٤١- تذكر إحدى الوثائق التي أوردها بدير تعليق أرتين (ص- ٣٢١). وقد نقلت سامية حسن إبراهيم في كتابها الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (القاهرة ١٩٨٥) ص- ص- ١٤ – ١٥ تعبير المدرسة الكلية الجامعة، عن النص العربي لتقرير أرتين "القول التام في التعليم العام" ص- ١٢٠. وعن أرتين أنظر :

Kinsey, "Egyptian Education", pp. 101- 104, 454.

٤٢- زيدان، مجلة الهلال، (١ فبراير ١٩٠٠) : ٢٦٤ - ٢٦٧ وتعتبر أشمل دراسة عن زيدان هي :
Thomas Philipp, Georgi Zaydan : his Life and Thought (Beirut, 1979)
٤٣- مجلة الهلال، (أول أكتوبر ١٨٩٨) : ص- ١ - ٨ توضح رأي زيـدان فـي الجار.
٤٤- زيدان، الهلال العدد ١٥ (أول نوفمبر ١٩٠٦) : ٦٩٠، وتشير المقتطف العـدد ٣١ (١٩٠٦) أيضاً إلى اقتراح زيدان. وعن الكلية السورية والبروتستانتية (الجامعة الأمريكية في بيروت فيما بعد) أنظر :
Stephen Penrose, That They May Have life, the story of the American University of Beirut, 1866 – 1941 (Princeton, 1941).
٤٥-
Lawrence R. Murphy, The American University in Cairo, 1919 – 1987 (Cairo – 1987), pp. 1-29.
٤٦- زيدان، الهلال (أول نوفمبر ١٩٠٦) : ص- ص- ٦٨ - ٨٨ خاصة ص- ٧٥ والمقتطف (يونيو ١٩٠٨) ص- ص- ٤٢٢ - ٤٢٧ أنظر أيضاً :
J.U.J Waardenburg, "Ku;;iyya" and C.k.zurayk, "Djamia"
في :
The Encyclopaedia of lslam, leiden, 2 nd ed. 5 : 364-366, and 2 : 427.
٤٧- على سبيل المثال بالنسبة لخطبة أحمد زكي المقتطف ٣٤ العدد الأول (فبرايـر ١٩٠٩) ١٤٥.
٤٨-
South Africa, republic of, "lnternational Encyclopedia of Higher Education (San Franciso, 1977) 8; 3892
و
Jean – Jacques Waardenburg, Les Universites dans le monde arab actuel (2 vols. Paris, 1966) 1 : 10 - 11.
كما عولجت مسألة جامعة استنبول العثمانية في :-
Joseph S. Szyliowicx, Education and Modernization in the middle Easl (lthaca, New York, 1973). Pp. 141 147, 166 – 167, Cemil Bilsel, lstanbul Universitesi Tarihi (lstanbul 1943)
٤٩- عبد المنعم إبراهيم الدسوقي "الجامعة المصرية القديمة" ص- ص- ٣، ٩.
٥٠- مصطفى كامل "حياة الشعب في الشعب" – اللواء ٢٥ يناير ١٩٠٠.
٥١- مصطفى كامل – اللواء ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤، كما نقله عبد الرحمن الرافعي في : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (القاهرة ١٩٦٢) ص- ٢٣٨ - ٢٣٩.
٥٢-
Mustafa Pasha Kamel, Lettres egyptiennes, p. 170.
كما نقله :

Gernain Martin, "l'universite Egyptienne", Reuve de Monde Musulmman 13, No. 1 (1911) : 4 – 5.
ونقله الرافعى أيضا في مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية، ص- ٢٣٩.
٥٣- رضا، تاريخ الأستاذ الإمام ... الجزء الأول ص- ١٠٦٧.
٥٤- المرجع السابق ص- ص- ٩٤٦ – ٩٤٧.
٥٥- عبد الرحمن الرافعى، مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية (القاهرة ١٩٦٢).
٥٦- بدير ص- ٤. أنظر ص- ص- ٤ – ١١ لوصف الاجتماع في سراي زغلول.
٥٧-

Juliette Adam, L'angletere en Egypte (paris 1922), pp. 175 – 179.
و : سامية حسن إبراهيم "الجامعة الأهلية" ... ص- ص- ٢٢ – ٢٤.
٥٨- بعد على مبارك ومحمد قبانى. أنظر
- Jeffrey Collins, "the Egyptian Elite under Cromer, 1882 – 1907, Princeton University, 1981, p. 223.
(رسالة دكتوراه غير منشورة)
٥٩-

J.E.Marshall, The Egyptian Enigma (London, 1928), p. 92.
وهناك روايات أخرى مناوئة لزغلول منها : مصطفي كامل "سعد زغلول وزير المعارف" – اللواء ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، كما نقلها عبد المنعم الدسوقى في الجامعة المصرية القديمة "ص- ص- ٣٨ – ٣٩. وأحمد شفيق مذكراتي في نصف قرن (٤ أجزاء، القاهرة ٣٤-١٩٣٦) الجزء الثاني ص- ١١٠. والرافعى : "مصطفي كامل ..." ص- ص- ٤١٩ – ٤٢١ز والرافعى "محمد فريد رمز الخلاص والتضحية" (القاهرة ١٩٦٢) ص- ص- ٤٠٦ – ٤٠٧ وعبد الخالق محمد لاشين : "سعد زغلول – دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ (القاهرة ١٩٧٠) ص- ص- ٤١ ٤٢، ١١١ – ١١٤. وسامية حسن على "الجامعة الأهلية ..." ص- ص- ١٧ وما بعدها. وقد برر سعد زغلول قراره في مذكراته " الكراسة السادسة عشر "ص- ٨٣٨ كما نقلها عبد المنعم الدسوقى في "الجامعة المصرية القديمة" ص- ص- ٣٨ – ٣٩ أما التفسيرات الموالية لزغلول فتتضمن : عباس محمود العقاد، سعد زغلول : سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦)، ص- ص- ٩١ – ٩٢، ١٠٣ – ١٠٦. وإميل فهمي حنا شنودة : "سعد زغلول ناظر المعارف ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ – ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠" (القاهرة ١٩٧٧) ص- ص- ١١٥ – ١٢٠، وعبد المنعم الدسوقى "الجامعة المصرية القديمة "ص- صت ٢٢ – ٢٣، ٣٨ – ٣٩، وعبد العظيم رمضان : مذكرات سعد زغلول – الجزء الأول (القاهرة ١٩٨٧) : ص- ٩٢ – ٩٣.
٦٠-

FO 371 / 1115/32626/parliamenttary Question, August 16, 1911.
٦١- مذكرات سعد زغلول، الكراسة التاسعة، ص- ٤٢١، كما نقلها عبد المنعم الدسوقى في : "الجامعة المصرية القديمة" ص- ص- ٣٦ – ٣٧.
٦٢ – بدير ص- ٢٥٤.



[٢]

تنفيذ المشروع

كان عام ١٩٠٨ حافلاً بالنسبة لمصر، ففيه توفي مصطفي كامل وقاسم أمين، واصبح بطرس غالى – وهو قبطي – رئيساً للوزارة، واسترد الحزبان الوطني والأمة قوتهما، كما استأنف سير "الدون جورست" علاقته الطيبة بالخديو وفي استانبول، بدا أن ثورة تركيا الفناة سوف تعيد أحياء الإمبراطورية العثمانية، ومصر ما تزال تتبعها من الوجهة الرسمية. وفي لندن، تولى "اسكيث" رئاسة الحكومة، وهو من الليبراليين، ونشر اللورد كرومر دفاعه عن نفسه تحت عنوان "مصر الحديثة". ثم، أخيراً خرجت الجامعة المصرية في نهاية سبتمبر إلى حيز الوجود.

القصر يتبني الجامعة :

في خريف عام ١٩٠٦، كان صبر الجميع – بما فيهم قاسم أمين – على كرومر قد بلغ آخر مداه، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الأثر العنيف الذي خلفته حادثة دنشواي – وعندما تولى قاسم أمين قيادة لجنة الجامعة، خلفاً لسعد زغلول، كان مقتنعا بأن الخديو عباس هو الوحيد الذي يمكنه أن يكون نصيراً قوياً للجنة، فطلب الإذن له بلقاء الخديو، متجاهلاً الخلاف بين مرشده الراحل محمد عبده، وبين عباس [١].

وكان عباس يكره كرومر، الذي سبق أن حقر من شأنه علناً، ولكنه كان يذكر، كذلك مصير جده المعزول إسماعيل، لذلك وطن الخديو نفسه على إظهار الخضوع علناً، وممارسة المعارضة سراً من خلال مصطفي كامل وغيره. ثم قضى الوفاق الودى عام ١٩٠٤ على أمل عباس في مساندة فرنسا؛ وحاول مجاهدة نفسه على تحسين علاقاته بكرومر. وعندما لم يبد الحاكم الإنجليزي المتعجرف أي تجاوب إزاء مساعى الخديو، لم يكن لدي الأخير ما يخسره إذا استأنف مساندتة للجامعة. وبعد أن تقلد "السير الدون جورست" منصبه، حرص على الاطمئنان إلى أن عباس يستطيع أن يضع الجامعة تحت السيطرة، ثم سمح بعد ذلك له بالسير قدماً في تنفيذ المشروع.

ولو عدنا إلى عام ١٩٠٦، لوجدنا جريدة "المؤيد" لصاحبها على يوسف، وهي الناطقة بلسان الخديو، تثنى على نعمة التحدي التـي بـدأت مسـيرة مشروع الجامعة. ورغم أن الخديو حول كراهيته لمحمد عبده إلى كراهيـة لسعد زغلول، إلا أن واحداً على الأقل من المقربين إلى القصر "حسين بـك أبو حسين" حضر الاجتماع التأسيسي لمشروع الجامعة، الذي عقد بسـراي سعد زغلول في أواخر ١٩٠٦. وعقب تنحى سعد زغلول عن لجنة الجامعة، أصبح التدخل في شؤنها أسهل بالنسبة للقصر. ويرى أحمد شـفيق - وهـو واحد من موظفي القصر، أصبح مؤرخاً فيما بعد - أن كرومر اختار سـعد زغلول للوزارة بهدف القضاء على الجامعة بالتحديد. وأمر عباس الـوزير الجديد بعدم تجاهل الجامعة، ثم تولاه الغضب إزاء رد زغلول الـذي اتسـم بالتحدي (٢).

وبعد أن وضع الخديو المشروع تحت هيمنته، عين ابنه، وولى عهده عبد المنعم رئيساً شرفياً لها، ثم فكر في أن يتولى أربعة أمراء أخـرين - هـم: حسين كامل وعمر طوسون، ومحمد على، وأحمد فـؤاد - الإدارة الفعليـة للجامعة. و لم يكن بينهم من راغب في هذا العمل ومقبول في نفس الوقـت من البريطانيين سوى فؤاد الذي تولى المنصب أواخر عام ١٩٠٧. وخصص عباس للجامعة خمسة آلاف جنيه سنوياً من الأموال مصلحة الأوقاف، التـي بقيت ميزانيتها تحت سيطرته الشخصية، بعكس باقي موازنة الدولة.

وكان لفؤاد من العمر عام واحد، حينما عمد والده إسماعيل إلـى إبهـار ملوك أوروبا في احتفالات إفتتاح قناة السويس عـام ١٨٦٩. وبعـد عشـر سنوات، صحب الأمير أحمد فؤاد والده إلى منفاة في إيطاليا، وكان بلغ سـن الرشد وفقاً لآراء ميكيافيلى وآل مديتشى. [وفيما مضى، سبق لمحمد على - جده الأكبر - إن أمر أحد المترجمين بالكف عن إسـتكمال ترجمـة كتـاب ميكيافيلى "الأمير" معلناً أنه لا يحتوى شيئاً لم يكن يعلمه بالفعل (٤).] ومثلـه جاء فؤاد ميكيافيليا بالفطرة، وعندما ولى العرش أخيراً عام ١٩١٧، لم تترك له الهيمنة البريطانية فرصة ليتبوأ المكانة العسكرية التي تميز بها كل مـن جده الأكبر محمد على، وجده إبراهيم باشا. و لكن ما أظهره أثناء ممارسـته المحنكة للسلطة من دهاء حاد، وقدرة على المراوغة، أثبت جدارته بالانتساب إلى أسلافه. كما أنه شارك والده إسماعيل تقديره للثقافة، أو على الأقل تقديره لما يمكن أن تسفر عنه رعاية الثقافة من تحسين صورة الأمير أمام الناس.

ولأن الأمير فؤاد تلقى تعليمه في جنيــف، وفــي أكاديميـــة "تـــورين" العسكرية فقد حصل على رتبة ضابط في الجيش الإيطالي. وكان والده على علاقة طيبة بالملك "امبرتو" والملكة "مارجريتا"، فصادق فؤاد نجلهما، الـــذي أصبح فيما بعد الملك "فيكتور عما نويل الثالث". وتعلم الأمير اللغة التركيـــة في القصر، وأضافت إليه دراسته معرفة باللغتين الفرنسية والإيطالية، كمـــا تمكن من الإلمام بالألمانية أثناء عمله ملحقاً عسكرياً لمصر في فيينا، بيد أنه ربما لو عاد به الزمان، لأمضى وقتاً أكبر في تحصيل اللغة العربية، التي لم يشعر أبداً بالألفة معها [٥]، ولعله لو أجاد الإنجليزية، لكانـــت قدرتـــه علـــى التعامل مع محتلي مصر تحسنت.

وعقب عودة فؤاد إلى مصر عام ١٨٩٥، في مهمة قصيرة تتعلق بإسداء النصح لابن أخيه الشاب عباس الثاني، اعتزل العمل السياسي العلني، وكان أحد العرافين أقنعه بأنه سوف يصبح ملكاً يوماً ما. وفي ١٩١١ لـــم يحالفـــه الحظ في مساعيه لاعتلاء عرش ألبانيا عقب استقلالها، وإذا بالقدر ينصـــبه بعد أربعة أعوام، وعلى غير انتظار سلطاناً على بلد أكثر أهمية : مصر.

وكان زواج فؤاد من إحدى بنات عمومته قد مني بالفشل فأطلق شـــقيق العروس رصاصة عليه أصابت حنجرته، وخلفت أثراً لها، بحة دائمـــة فـــي صوته. واتسم سلوكه الشخصي بقدر من الاستهتار، فلم يدفعه إلى الـــزواج مرة ثانية - بمجرد توليه العرش - إلا حاجته لوريث يخلفه. كانـــت بداناتـــه الموروثة محشورة بإحكام داخل معطف من الفراك خاطه تـــرزي إيرانـــي. وعلى نفس النحو، تسترت شهواته - المماثلة لشهوات أســـلافه خلـــف رداء محكم من الأناقة الرسمية والمتزنة" [٦]. وبسبب تعلق فؤاد بوالدته "فريـــال"، آمن بأن حرف الفاء هو حرف السعد بالنسبة له، فاختار لبناته الخمس وابنه "فاروق" أسماء تبدأ كلها بنفس الحرف، واتبع فاروق نفس النهج في تســـمية أبنائه.

وخلال فترة انتظاره لفرصة توليه الملك، رأس فؤاد المنظمـــات التـــي تحتاج لرعاية ملكية؛ فرأس جمعية لتشجيع الســـياحة، كمـــا رأس "أســـبوع الطيران" في مصر الجديدة. وكان فؤاد أقل ثقافة من شقيقة إبراهيم حلمي أو ابن عمه الثاني عمر طوسون. وسار في رعايته للثقافة وفقاً للتقليد الإسلامي، بالإضافة إلى تقاليد عصر النهضة الأوروبية، فرأس جمعية دولية للإسعاف كما رأس جمعية الصليب الأحمر، وأحيا الجمعية الجغرافية التي أنشأها والده غير أن الجامعة كانت أهم إنجازاته الثقافية كامير، حيث إستفادت من صلاته

ومن قدراته الإدارية، بيد أنه ترك مواصلة التعليم الجاد للآخرين، فانحصرت محاضراته بالجامعة في الرماية والفروسية، كما يليق بأمير [٧].

ولم يكن فؤاد ليهتم بأمر أعضاء الحزب الوطني من أنصار مصطفى كامل، الذين كانوا قد هزموا بالفعل، ففي نوفمبر ١٩٠٦، أختارت لجنة الجامعة محمد فريد سكرتيراً، في حين شغل قاسم أمين منصب نائب الرئيس خلفاً لسعد زغلول [٨]. ولكن وجود محمد فريد أستفز البريطانيين، الذين يعتبرون أنصار مصطفى كامل متطرفين وحذرت صحيفة "التايمز" من تحول الجامعة إلى تنظيم للحركة الوطنية بدلاً من أن تكون منظمة وطنية وأعربت عن إرتياحها عندما بدأ أن محاولة مصطفى كامل للسيطرة على المشروع منيت بالإخفاق [٩]. كما غضب قاسم أمين وأصدقاء سعد زغلول الآخرون بسبب إتهام مصطفى كامل لسعد بالتخلى عن مشروع الجامعة في مقابل الحصول على كرسي الوزارة، فعقدوا اجتماعا للجنة أثناء غياب محمد فريد في أوروبا، وأختاروا سكرتيراً أخر بدلاً منه. فاستقال عضو آخر من أنصار مصطفى كامل احتجاجا على ذلك، ولم يبق في اللجنة من أصدقاء مصطفى كامل ومحمد فريد سوى المحامي القبطي مرقص حنا، وحده.

وهكذا، لم يعد لدي أعضاء الحزب الوطني من خير يذكرون به الجامعة. ففي أبريل ١٩٠٨، وعقب تولى محمد فريد زعامة الحزب الوطني، خلفاً للراحل مصطفى كامل، شجب فريد الأسلوب الذي تم به تنفيذ المشروع، وفي إشارة واضحة إلى أصل فؤاد الأجنبي، أعرب عن استيائه من أن الثلاثة الذين يتزعمون المشروع ليس بينهم سوى مسلم مصري [١٠] واحد.

ولم يكن أعضاء الحزب الوطني هم الخاسرين وحدهم، فقد أختفي من الساحة ثلاثة من أنصار الراحل محمد عبده، بعد استقالة سعد زغلول من اللجنة، ووفاة قاسم أمين، وانتقال حفنى ناصف إلى الصعيد في ربيع ١٩٠٨[١١].

وكان أحمد لطفي السيد من الأنصار الأقوياء لحزب الأمة – وهو الشكل الرسمي الذي آل إليه فريق محمد عبده عام ١٩٠٧ – إلا أنه كان مشغولا بصحيفة الحزب "الجريدة"، ولم يكن أنضم رسمياً إلى الجامعة بعد. وأصبحت هيمنة القصر على الجامعة واضحة منذ مايو ١٩٠٨، عندما حل محل اللجنة التحضيرية مجلس تنفيذي للجامعة، يرأسه فؤاد، وأصبح أحمد زكى – رجل القصر، سكرتير المجلس. وضم المجلس بين أعضائه الدكتور علوى باشا (الطبيب الخاص للأميرة فاطمة إسماعيل شقيقة فؤاد) ويوسف صادق من

حزب الإصلاح التابع للخديو. وكان حسين رشدي، وإبراهيم نجيب، وعبد الخالق ثروت، ويعقوب أرتين من الموظفين ذوى المناصب العليا الراغبين في التعاون من القصر. ثم أصبح أحمد شفيق – أحد رجال القصر – بعد ذلك، أحد نائبى المدير. وفي عام ١٩١٢ جاء انضمام إسماعيل صدقي والأمير يوسف كمال إلى المجلس ليضاف رجلان جديدان إلى كفة القصر [١٢].

بمقارنة هذا المجلس التنفيذي لعام ١٩٠٨ بالمجموعة الأصلية المكونة من ستة وعشرين عضواً، والتي اجتمعت بسراي سعد زغلول عام ١٩٠٦، يتضح مدى غلبه القصر على المجلس، كما يظهر ارتفاع المستوى الاجتماعي لأعضائه واكتسابه الصبغة الدولية، حيث كان معظم أعضاء المجموعة الأولى من المسلمين ذوى الأصول المصرية، من ميسوري الحال، أو الذين في طريقهم للصعود الاجتماعي، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى قمة الثروة والنفوذ. ومن بينهم قبطيان، ولكن لم يكن بينهم أي أجنبي. ولم تضم المجموعة أياً من الباشوات، ولكن تسعة عشر من أعضائها يحملون البكوية، بالإضافة إلى ستة ممن يسمون أنفسهم "افنديات" وواحد من المشايخ، وتمتعت مهنة المحاماة الصاعدة بتمثيل طيب في اللجنة. ولم يشعر سوى ثلاثة فقط بعدم القدرة على التعهد بدفع مائة جنيه على الأقل تبرعا للمشروع، في حين وعد أحد المتبرعين بدفع ألف جنيه وتبرع اثنان آخران بخمسمائة جنيه لكل منهما [١٣].

أما في ١٩٠٨، فلم يبق بالمجلس إلا واحداً فقط من أعضاء مجموعة الستة والعشرين (حسين سعيد، أمين الصندوق). وضم المجلس أميراً هو أحمد فؤاد، وخمسة من الباشوات، وستة من الباكوات، وفرنسيا، وإيطاليا. ويعد مرقص حنا الأفندي الوحيد بين أعضاء المجلس. ومن بين الأعضاء الجدد ينحدر أربعة على الأقل من أصول ارستقراطية تركية قديمة، أما يعقوب أرتين فأرمني مسيحي.

وكانت العضوية قد أسقطت عن السوريين المسيحيين الثلاثة الذين انضموا إلى اللجنة المنظمة في ربيع ١٩٠٧، ربما بسبب السخط الوطني على هذه الأقلية الثرية، التي مدح بعض أعضائها الحكم البريطاني علنا. وحتى عام ١٩٠٩ كان السوريون المسيحيون قد تبرعوا للجامعة بمبلغ ٣٤٥ جنيهاً مصرياً فقط [١٥]، ولم تشفع واقعة جورجي زيدان، التي سنبحثها لاحقاً في هذا الفصل، في زيادة ارتباطهم بالجامعة. واتسم دور الأقباط بضآلة الحجم، ولكنه كبير الأهمية في وقت شهد توتراً بينهم وبين المسلمين، فقد

ضمت قائمة ١٩٠٦ أثنين منهم، كما مثلهم مرقص حنا في مجلس عام ١٩٠٨، وساهم ملاك الأراضي الأثرياء من أقباط الصعيد في أسيوط في تمويل الجامعة بسخاء : إذ تبرع الأخوان ويصا بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه، كما تبرع بشرى وسينوت حنا بألفي جنيه [١٦].

وساعدت هيمنة القصر على الجامعة في تسهيل مهمة جمع التبرعات من أعضاء الأسرة المالكة، فأسهم الأمير عزيز حسين بألف جنيه مصري، والأميرة نازلي هانم أفندي حليم بأربعمائة جنيه مصري. ومع ذلك، كان حجم هذه الهبات الملكية ضئيلاً بالنسبة لمبلغ ١٥٧٠٠ (خمسة عشر ألفاً وسبعمائة جنيه مصري) دفعها المصريون الأفراد حتى فبراير ١٩٠٩. وأخيراً تبرع الأمير إبراهيم حليم بمكتبته التي تقدر بألفي كتاب للجامعة، كما خصص لها الأمير يوسف كمال ١٢٥ فداناً من أراضي الأوقاف. وأصبحت الأميرة فاطمة هانم إسماعيل أكرم المتبرعين - بفضل تشجيع طبيبها الخاص الدكتور علوى - فأسهمت بستمائة فدان من أراضي الأوقاف، ومجوهرات تبلغ قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه، وستة أفدنة لإنشاء حرم جامعي بالقرب من قصرها في بولاق الدكرور بالجيزة. وفي مارس ١٩١٤ وضع الخديو حجر الأساس. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى تحويل المبنى الذي شيد إلى استخدامات أخرى، فأمضت الجامعة الأهلية حياتها كلها في مبنى مؤجر [١٧].

أي أنواع الجامعات ؟ :

كانت السراي التي افتتحت بها الجامعة المصرية في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ ملكاً لتاجر السجائر اليوناني "نستور جاناكليس" يوماً ما (وهي تضم الآن إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة) وكان الأزهر يقع بعيداً وسط المدينة المنتمية للقرون الوسطى المناسبة له. بينما تقع الجامعة المصرية على طرف الجزء الحديث الذي صممه خبراء التخطيط في عصر إسماعيل. وبالقرب منها توجد رموز أخرى لمصر الحديثة : محطة قطار باب اللوق، وفندق سميراميس، ومقر الوزارة، والمتحف المصري، والسفارة البريطانية، وثكنات قصر النيل التي يحتلها البريطانيون، وكوبري قصر النيل بأسوده الحارسة.

وكان سعد زغلول وقاسم أمين وأبناء الطبقة الأرستقراطية المهتمين بالشئون المدنية. الذين أنشاوا الجامعة، قد اعتزموا جعلها مؤسسة علمانية. فجاء في بيان الغرض منها أنها "ستفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان

جنسه أو دينه" (١٨). حتى أن سعد زغلول أعتبر خطبة أحمد زكي في احتفالات الافتتاح غير لائقة لأنها أكدت على الأمجاد الماضية للإسلام في "جامعة ليس لها دين سوى العلم" (١٩). وكان مقرراً - نظرياً - ألا تكون للجامعة سياسة أيضاً : "ليس لهذه الجامعة صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها على أي وجه كان" (٢٠).

وليس القول كالفعل. ولكن البريطانيين لم يكونوا ليسمحون بأقل من هذا ورغم أن مهاجمة الاستعمار البريطاني علناً كنت محدودة للغاية، كما في خطاب الدكتور علوى في مايو ١٩٠٨ بمناسبة تكريم أحد كبار المساهمين، إلا أن الرسالة فهمت تلميحاً : "هو قانون العمران الحالي، القاضي باختلاط الأمم، ومعظمهم (*) من الأمم القوية، المتعلمة المتمدنة، المتسلحة بأسلحة الجهاد الحيوى، أتريد أن تبقى مجرداً عن ذلك السلاح، حتى ينفذ حكم القانون الطبيعي : إن القوى يأكل الضعيف ؟ فإذن، كل يقول لك : تعلم، كن رجلاً إذا أحببت البقاء سالماً في هذا العصر، عصر الجهاد الاجتماعي، ولا يتم ذلك إلا بتلك الجامعة، التي اجتمعنا من أجلها اليوم" (٢١).

وكان المصريون في حالة "جهاد مقدس في سبيل العلم" (٢٢) وأعلن قاسم أمين أن خريجي المدارس العليا ليسوا مسلحين بما يكفي للدفاع عن بلدهم : "أهم أسباب انحطاط الأمم وإرتقائها طرق التعليم والتربية، وإذا نظرنا ما يجرى عندنا، وجدنا أن التعليم الآن لا يصلح إلا لإعداد موظفين، أو أصحاب مهن يحترفونها للقيام بحاجيات الحياة التي لا ستغنى عنها كالطب والهندسة والمحاماة. ولا نجد إلا أفراداً قليلين جداً، يصرفون وقتاً قصيراً، ومن حين إلى حين لتكميل معارفهم" (٢٣). وكان المطلوب بدلاً من ذلك : "طلب العلم لمجرد العلم، كما كان في صدر الإسلام، وكما هو الشأن عند أمم الغرب واليابان في هذه الأيام ... إن القواعد الصحيحة التي يقوم عليها هذا البنيان الكبير، لا تكون إلا بإدخال المعارف، التي لم تنل في مصر حظها من العناية إلى الآن كالتاريخ، والفنون، والآداب، والعلوم العالية التي تجعل الإنسان كبيرا في نفسه، كبيراً في قومه وتجعل الأمة كبيرة. فإن هذه المواد هي التي ارتقت بها شعوب أوروبا وأمريكا واليابان وأبلغتها ما وصلت إليه من السؤدد والسلطان" (٢٤).

(*) يقصد علماء الغرب - (المترجمة)

ثم ارتفعت مجموعة الشعارات التي تردد كثيراً حول (العلم لمجرد العلم)[٢٥]. وهو المبدأ الذي لم ينسبه مؤيدوه إلى الغرب الحديث فقط، وإنما أيضاً إلى الإسلام في عهده الأول. وإذا كانوا لم يتوقفوا ليتساءلوا عما إذا كان "العلم لمجرد العلم" يتعارض مع العلم كوسيلة للحكم الوطني؛ بينما كان هناك أمثالهم من بين المثاليين الألمان الذين ساندوا "التعلم الحق" كما ساندوا الدولة البروسية، وبين المستشرقين الذين تحدثوا عن "العلم لمجرد العلم" وهم يكرسون خبراتهم لخدمة الإمبريالية الغربية.

وبعد إنتهاء خطب الافتتاح، وانصراف أصحاب المقام الرفيع، ما هو نوع الجامعة التي قامت؟, حتى عام ١٩٢٥، كان اسم "الجامعة" مطمحاً أكثر منه حقيقة واقعة، ففي العام الجامعي ١٩٠٨ – ١٩٠٩، لم يلق محاضرات دراسية مسائية سوى خمسة أساتذة فقط بواقع محاضرة لكل منهم. كما لم يتول التدريس. خلال أي من هذه السنوات أكثر من خمسة أو ستة عشر أستاذاً، وجميعهم – تقريباً – كان يشغل وظائف أخرى.

وفي تمرد على الحرفية الضيفة التي اتسمت بها المدارس العليا تحت الهيمنة البريطانية، قررت الجامعة التركيز على الآداب والعلوم؛ فبدأت بمناهج الأدب والتاريخ والفلسفة التي كان غيابها ملموساً بشدة في المدارس العليا ودافع جورجي زيدان – بلا طائل – عن أن التركيز على العلوم سيكون أكثر عملية[٢٦]. وألغيت خطة إضافة قسم علمي لأسباب مالية.

وفي أوروبا كانت دعوة "العلم للعلم" وتفضيل العلم النظرى على العلم التطبيقي، خيار العناصر الصاعدة من الطبقة الوسطى وأبناء الارستقراطية الموهوبين الذين تعلموا كيف يتكيفون مع عصر الليبرالية، والديمقراطية، والعلم، نظراً لأن الإيمان البرجوازى بالعمل الجاد، وفرص العمل المفتوحة أمام الموهبة، والمتابعة المتأنية التي ينبغي أن يقوم بها الإنسان للأبحاث المتعلقة بميولة، تتفق مع فكرة "العلم للعلم". وكذلك كان الحال في مصر، حيث تبني لطفي السيد – ابن أحد ملاك الأراضي – وطه حسين – الذي ينتمي إلى أصل أكثر تواضعاً – شعار "العلم للعلم" بنفس القدر من الحماس.

وربما كان من غير المألوف أن يدافع طه حسين عن مبدأ "العلم للعلم" إلى جانب دعوته لنشر العلم إلى أبعد حد. أما لطفي السيد، وحسين هيكل فيمثلان وجهة نظر الصفوة المحافظة في ارتباط الطبقة العليا بالجامعة. حقيقة أن الاثنين ليبراليان، يناصران الأفكار المستمدة من الغرب حول الحريات الفردية، والعقل، والعلم. إلا أن الغرب بالنسبة لهما كان أفكار "جون

ستيورات ميل"، و"هربرت سبنسر" و"جوستاف لى بون"، وليست أفكار "كارل ماركس" أو حتى "توماس جيفرسون". وبالنسبة لمصر، يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن توفير قدر كبير من التعليم بسرعة كبيرة ربما شكل خطورة وأنه إذا كان "العلماء" المسلمين بينوا من قبل فكرة الإجماع وفقاً للتعاليم الدينية، فإن طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية التي ينتمي إليها لطفي وهيكل تؤمن الآن بأنهما الزعيمان الطبيعيان وأن ثقافتهما الغربية تعزز أحقيتهما بالزعامة. ومن ناحية أخرى، فربما تنشأ الفوضى، إذا أدت أفكار سعد زغلول الشعبوية – رغم أنه لم يكن راديكالياً من الناحية الاجتماعية – إلى استهانة الجماهير الأمية بقيادتها "الطبيعية" (٢٧).

ورغم الخيار الأصلي للجامعة، خضعت للضرورة الاقتصادية بعد سنوات من افتتاحها؛ وقدمت مناهج ذات توجهات مهنية في الاقتصاد، والسياسة، والعلوم الاجتماعية، مثل علم الإجرام، والعلوم الاقتصادية والمالية، والقانون. وكان قسم القانون يدرس المناهج الإضافية التي لا تدرس في مدرسة الحقوق العامة. وتولى تدريس القانون في الجامعة الأهلية كل من محمد حسين هيكل، والقانوني الضليع عبد الحميد بدوي، وحسن نشأت المستشار السياسي الخاص لفؤاد فيما بعد. واستمرت هذه المناهج لبضع سنوات على الأكثر. وقبل أن تتحول هذه المؤسسة الخاصة إلى جامعة عامة، عادت إلى تركيزها الأصلي على المبادئ الليبرالية، وهو الأمر الأساسي الذي يهتم به هذا الفصل من الكتاب والفصل الذي يليه (٢٨).

أساتذة من دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي :

عند نشأة الجامعة، لم يكن هناك مصري واحد تنطبق عليه كافة الشروط النموذجية للأستاذ الجامعي : درجة الدكتوراه والإلمام التام بأحدث ما وصل إليه الغرب من تقدم، ثم القدرة على التدريس بالعربية. وكان كرومر قد أوقف تقريباً إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا التي بدأت منذ عصر محمد على : "لقد فعلت ما بوسعي لعرقلة إرسال الشبان المصريين إلى إنجلترا بأية حال، لأن تحسين مستوى التعليم الفني والعالي في مصر، كان هو الحل الأسلم" (٢٩).

ثم استأنف جورست وسعد زغلول إرسال البعثات، كما هو مبين في جدول (١).ولأن الجامعة لم تكن تريد انتظار تحرك الدولة، أرسلت بعثاتها

الخاصة وكلفت طلابها بالحصول على أعلى درجات ممكنة في تخصصاتهم قبل عودتهم إلى الوطن.

جدول (١)

الطلاب المصريون الدارسون بالخارج على نفقة الدولة

العـــام	عدد الطـــلاب	العـــام	عدد الطـــلاب
١٨٩٠	٢٨	١٩٠٧	٢٢
١٨٩٥	١٢	١٩٠٨	٤٠
١٩٠٠	٤	١٩٠٩	٥٥
١٩٠٥	٢	١٩١٠	٥٩
١٩٠٦	٣		

المصــدر : إميل فهمي شنودة : سعد زغلول ناظر المعارف من ٢٨ فبراير ١٩٠٦ إلـى ٢٣ فبراير ١٩١٠ (القاهرة ١٩٧٧) ص : ١٣٢.

واضطرت الجامعة إلى تعيين أساتذة مؤقتين، إلى حين عـودة البعثـات وعند تعيين هؤلاء من بين المصريين، تجنبت الجامعة الاستعانة بخريجـي الأزهر لما يتسمون به من جمود فكري. ويبدو أنه لم يتول التدريس بالجامعة الأهلية من أبناء الأزهر إلا أستاذاً واحداً، عمل بكلية الآداب بصـفة مؤقتـة لمدة عام واحد [٣٠]. كما لم تقدم المدارس العليا الأربع عوناً يـذكر، حيـث احتكر الأجانب معظم المناصب، ولم يكن الخبـراء فـي الطـب والقـانون والهندسة ذوى نفع بالنسبة لجامعة تستهل عهدها بالآداب. واستعارت الجامعة الأهلية أساتذة من مدرسة القانون لمناهجها القصـيرة فـي علـم الإجـرام، والاقتصاد، والقانون. وربما كانت مدرسة المعلمين العليا خليقة بتقديم العون، إلا أنها انشغلت في محاولة الوقوف على قدميها ثانية، بعد إغلاقها قبل وقت قصير لقلة عدد الطلاب.

ولم يتبق سوى دار العلوم وابنة عمها الصغرى مدرسة القضاء الشرعي، اللتين قدمتا ما عجز عن تـوفيره الأزهـر والمـدارس المهنيـة : رجـالاً يستطيعون تدريس العلوم الإنسانية بالعربية مع قدر من الإلمام – على الأقل – بالثقافة الغربية. وكان طلاب دار العلوم يأتون إليها من الأزهر، للتدريب فيها على تدريس اللغة العربية، وذلك بإضـافة مـواد العلـوم، والتـاريخ، والجغرافيا، والرياضيات على النسق الغربي، إلى المواد الأزهرية المعتادة.

وصادف هذا الاتصال بين القديم والجديد هوى لدي محمد عبده الذي اقترح إنشاء مدرسة على غرار دار العلوم لتخريج قضاة للمحاكم الشرعية على مستوى أفضل. ولم يعش محمد عبده حتى يشهد مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها ناظر المعارف سعد زغلول عام ١٩٠٧ بمساندة كرومر على الرغم من معارضة كل من عباس والأزهر، ونصب سعد زغلول ابن شقيقته محمد عاطف بركات مديراً لها، وعين بركات بها أساتذة أكفاء من دار العلوم والأزهر [٣١].

وكان تسعة على الأقل من أساتذة الجامعة المؤقتين فيما بين ١٩٠٨ و١٩٢٥ من خريجي دار العلوم [٣٢]، خمسة منهم كانوا مدرسين بها عندما انتقلوا للعمل بالجامعة، وثلاثة يعملون بالتدريس في مدرسة القضاء الشرعي، وواحد في مدرسة البوليس. وقام حفني ناصف – وهو المعلم، والقاضي، والأديب الذي يشغل موقعاً ضمن مجلس الجامعة – بتدريس الأدب العربي لمدة عام بالجامعة إلا أن كثيرين غيره من "الدرعمين" (أبناء دار العلوم) لم يستمروا بها سوى مدة قصيرة. ولكن أربعة من هؤلاء "الدرعمين" عملوا بالجامعة لمدة خمس سنوات على الأقل، وهي فترة طويلة بما يكفي لإحداث تأثير حقيقي : رأفت إسماعيل في الجغرافيا والاثنوغرافيا، ومحمد المهدى في الأدب العربي، ومحمد الخضيرى وعبد الوهاب النجار في التاريخ الإسلامي [٣٣].

ووسعت دار العلوم ومدرسة القضاة من شقة الخلاف بين المدافعين عن نمط التعليم العربي الإسلامي ونمط التعليم الأوروبي. فهاجم الأزهريون المدرستين على اعتبار أنهما تميعان التراث المقدس وتشوهانه، في حين قللت الجامعة من شأن دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي على أساس أنهما رجعيتان. ويصف طه حسين، بدقة، صورة دار العلوم كما يراها الأزهر، ثم كما تراها الجامعة المصرية : "ولم ينس الفتى يوماً خاصم فيه ابن خالته الذي كان طالباً في دار العلوم ولج بينهما الخصام. فقال الدرعمى للأزهري : 'ما أنت والعلم ! إنما أنت جاهل لا تعرف إلا النحو والفقه، لم تسمع قط درساً في تاريخ الفراعنة ! أسمعت قط اسم رمسيس أو أخناتون !'" [٣٤]. ولكن الفتى الآن "يرى نفسه ذات ليلة في غرفة من غرفات الجامعة يسمع الأستاذ أحمد كمال رحمه الله يتحدث عن الحضارة المصرية القديمة ... ويحاول أن يشرح للطلاب مذهبه في الصلة بين اللغة المصرية القديمة وبين اللغات السامية، ومنها اللغة العربية. ويستدل على ذلك بألفاظ من اللغة المصرية

القديمة يردها إلى العربية مرة وإلى العبرانية مرة وإلـــى الســـريانية مـــرة أخرى".

"وهو يعود إلى بيته ذلك المساء وقد ملأه الكبر والغرور، ولا يكاد يلقـــى أبن خالته حتى يرفع كتفيه ساخراً منه ومن دار علومه تلك التي كان يستعلي بها عليه. وهو يسأل ابن خالته أتتعلمون اللغات السامية في دار العلوم ؟ فإذا أجابه بأن هذه اللغات لا تدرس في المدرسة أخذه التيـــه، وذكـــر العبريـــة والسيريانية ثم ذكر الهيروغليفية. وحاول أن يشـــرح لزميلـــه كيـــف كـــان المصريين القدماء يكتبون".

مشكلة جورجي زيدان :

لم يكن الأساتذة المؤقتين – من المحليين – خريجي دار العلوم، فأحمـــد زكي متخرج من مدرسة الحقوق بالقاهرة، علم نفسه التاريخ الإسلامي [٣٥]، كما تعلم جورجي زيدان التاريخ الإسلامي بجهد خاص منه أيضاً. ولكنه مع ذلك، لم يتمكن من تدريس مقرره أبداً، فقد ألغت الجامعة عقد توظيفه إبـــان إندلاع الفتنة بين المسلمين والمسيحيين [٣٦].

وفي عام ١٨٦٨، أكتشف كاتب "الهلال"، الارثوذكسي الشـــرقي، علـــم الاستشراق في حجرة الاطلاع بالمتحف البريطاني. وسرعان ما بدأ ينظـــر إلى التاريخ العربي والإسلامي بعيون مستشـــرق. وشـــكا زيـــدان مـــن أن المؤرخين العرب القدامى كانوا يطرحون وقائع منفصلة دون ربطها ببعضها. ودون بحث عن أسبابها المستترة. كما رفـــض أيضـــا التـــاريخ الـــدعائي : "وتاريخ الأمة الحقيقي، إنما هو تاريخ تمدنها وحضارتها لا تاريخ حروبهـــا وفتوحها، وخصوصاً على ما تعوده مؤرخو العرب في تاريخ الإسلام" [٣٧].
واقتحم ميدان اللغات التي تتيح سبر أغوار الماضي، العبرية، والســـريانية، واللاتينية بالإضافة إلى لغته الأصلية – العربية – واللغات التـــي يحتاجهـــا لقراءة ما كتبه المستشرقون مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية. واســـتخدم معرفته في صياغة روايات تعليمية حول التاريخ الإسلامي، وفـــي كتابيـــه الطموحين :"تاريخ التمدن الإسلامي"، و"تاريخ آداب اللغة العربية" [٣٨]، ولما كان جورجي زيدان فخورا بأنه رعى فكرة إنشاء جامعة مصرية، فقد سُـــرَ عندما تلقى الدعوة لإلقاء مجموعة من المحاضرات فيهـــا حـــول التـــاريخ الإسلامي.

وفي أحد أيام أكتوبر ١٩١٠، وقبيل بدء العام الدراسي، قــرأ زيــدان – بالصدفة – في جريدة "المؤيد" أن الجامعة قررت تعيين أستاذ آخر بدلاً منه، خشية معارضة المسلمين. وأكد مجلس الجامعة – الذي يضم بين أعضـــائه عالم المصريات الفرنسي "جاستن ماسبيرو"، ومحامياً إيطالياً، وقبطياً – خبر المؤيد، في حرج؛ حيث أعربوا عن احترامهم لخبرة زيدان، ولكنهم أوضحوا "أنهم يخشون مشاعر المسلمين العاديين غير المتعلمين" (٣٩) إذا تولى واحــد من غير المسلمين تدريس التاريخ الإســلامي. فانســحب زيــدان، مــأخوذا بالمفاجأة، ولم يتلق سوى مائة جنيه مصري تعويضاً عما كــان أعــده مــن محاضرات. وتنفس مسئولو الجامعة الصعداء بعد أن أحالوا المقــرر إلـــى "درعمي" مأمون، هو محمد الخضيري.

وأسهم عامل التوقيت فيما أصاب زيدان؛ حيث شهد عام ١٩١٠ إطــلاق الرصاص على رئيس الوزراء القبطي بطرس غالي، وإعدام قاتله المســلم، والمجادلات على صفحات الصحف. وفي نفس العام تسبب "تيودور روزفلت" في إحراج مضيفيه في الجامعة المصرية، بخطبته التي أثنى فيها على الدور البريطاني في وادى النيل وهاجم الحركة الوطنية المصرية. فلم تكن الجامعة راغبة في المجازفة بحادث مدمر آخر.

وتكشف مطالعة كتاب زيدان "تاريخ التمدن الإسلامي" عن منهج ربما لا يجده بعض المسلمين مقبولاً؛ فمع أن زيدان يدافع عن إخلاص النبى محمد، وينكر أن الحضارة الإسلامية كانت مجرد حضارة مشــتقة مــن بيزنطــة وفارس، ويدعى أن الحضارات القديمة للهلال الخطيب حضارات عربية، إلا أن تفسيراته غير الدينية للفتوحات العربية قد لا توافــق المتــدينيين الــذين يعتبرون – على أحسن الإفتراضات – أن الأسباب الدنيوية ليس لها علاقــة بهذه الفتوحات، كما أنها – في أسوأ هذه الافتراضات تنتقص مــن القــدرة الإلهية (٤٠).

وبعد عامين من فصل زيدان، نشر "شبلى النعمانى" – وهو شيخ هندى – هجوماً مريرا عليه في جريدة المنار التي يصدرها محمد رشيد رضا. ومــن الطريف، أن شبلى كان ينتمى إلى "أليجار"، المدرسة التي سبق أن أعلن كل من زيدان وكرومر أنها نموذج يحتذى. وكان رشيد رضا – وهــو مهــاجر سورى مثل زيدان – الساعد الأيمن لمحمد عبده. ولكن رضا – على العكس من أحمد لطفي، وقاسم أمين، وسعد زغلول – طور فكر محمد عبــده فـــي الاتجاه المحافظ، وأصبح المرشد الروحى للإخوان المسلمين. وأتهم النعمانى،

في مقاله الهجومي، زيدان بمعاداة العرب والإسلام، وبأنه لـم يحجـم عـن الهجوم على النبي والخلفاء الأربعة الأوائل إلا لمجرد أنه لم يجرؤ على ذلك. كما أتهمه بالافتراء على الأسرة الأموية العربية، والدفاع عن العباسيين لأنه – بالضرورة – كان يعتقد أنهم ليسوا عرباً. وأتفق معه رشيد رضا فـي أن زيدان لم يكن مؤهلاً لكتابة التاريخ الإسلامي لأنه لم يدرس علـوم الديانـة الإسلامية [٤١].

ومن بين مهاجمي زيدان أيضاً، مصطفي صادق الرافعي، وهو مثقـف محافظ، ثقف نفسه ذاتياً، وأديب لم يكن يحمل سوى الشهادة الإبتدائية. وفـي أبريل عام ١٩٠٩ كتب الرافعي خطاباً إلى "الجريدة" تحدى فيـه الجامعـة المصرية أن تنشئ مقرراً في "تاريخ أدب اللغة العربية" واستجابت الجامعـة بأن عرضت جائزة تمنح لمن يؤلف كتاباً دراسياً ملائماً، وفي عـام ١٩١١. أنهي كل من زيدان والرافعي الجزء الأول من كتابه حول الأدب العربـي، [وربما كانت الجامعة تحاول تقديم ترضية لزيدان حين منحتـه الجـائزة] واعتمد زيدان أساليب المستشرقين، محللاً النصوص الأدبيـة علـى أسـس تاريخية، ومحدداً المراحل التاريخية للأدب عبر حقب التاريخ السياسي. فـي حين أن كتاب الرافعي أقرب للمدرسة الفقهية القديمة في النقد الأدبي العربي، وهو يرفض التاريخ السياسي كمعيار لتحديد المراحل الأدبية. وزعم أيضاً أنه نظراً لأن القرآن المعجز يسيطر على الأدب الإسلامي وأنه يعلو عن النقـد الأدبي، فليس من الممكن تحديده بمراحل زمنية على الإطلاق. ولـم يتقـدم مصطفي صادق الرافعي بكتابه إلى المسابقة من البدايـة، لأنـه خمـن أن المحكمين في الجامعة لن يتعاطفوا معه [٤٢].

وشق على زيدان فصله من الجامعة، ورأى أن المصريين ينكرون عليه إدعاءه بأنه الذي تبني فكرة الجامعة. غير أن حسين مؤنس أعـاد أخيـراً، طباعة كتاب زيدان "تاريخ التمدن الإسلامي" في عام ١٩٦٨ وكتب مقدمـة تشيد به، وأسماه "عمدة مؤرخي العرب على أيامـه" ولكـن دون أن يشـير لدعوى زيدان بأنه أول من اقترح إنشاء الجامعة. كما تحاشى مؤنس أيضـاً ذكر السبب في فصل زيـدان، مكتفيـاً بـالقول أن "ظروفـاً منعتـه" مـن التدريس [٤٣].

ومات زيدان حانقاً عام ١٩١٤، ولم يتول تدريس التاريخ الإسلامي فـي الجامعة الأهلية بعده أي من غير المسلمين. ومع ذلك، تـولى المستشـرقون الأوروبيون تدريس مواد على نفس المستوى من الحساسية، منها مثلاً الفلسفة

الإسلامية والأدب العربي. ورغم أن العديد من المسلمين ألمهم دراسة تراثهم الخاص على أيدي أساتذة مسيحيين، إلا أن أوروبا كانت تتحدث لغة القوة، التي لا يستطيع أحد أن يتجاهلها. أما زيدان فلم يكن لديه سلاح يسانده، كما أن المسلمين المحافظين جعلوا من المستحيل على هذا الذمى – الذي لم يكن مراعياً تماماً لمشاعرهم رغم حرصه – تدريس مادة قريبة للغاية من قلوبهم..

الأساتذة الأوروبيون والقوى الاستعمارية المتصارعة :

مثلت أوروبا المصدر الثاني للأساتذة المؤقتين وينقسم هؤلاء الأساتذة الأوروبيين إلى فئتين : أولئك الذين يحاضرون بالفرنسية أو الإنجليزية في الموضوعات التي لا تتعلق بالشرق الأوسط، ثم المستشرقين الذين يحاضرون بالعربية في الموضوعات العربية والإسلامية. وسعت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، ثم ألمانيا – بدرجة أقل – للسيطرة على الجامعة الأهلية. وفقدت المجر النمساوية فرصتها عندما رفض "اجناز جولدزيهر" الدعوة التي وجهها له فؤاد للتدريس بالجامعة. ورفض ذلك أيضاً الهولندى "سناوك هو جرونج" الذي عمل لدي الشركة الهولندية للهند الشرقية لمدة سبعة عشر عاماً. وكان هر جرونج عالماً متميزاً، إلا أن فؤاد لم يكن بالتأكيد يدرك عداءه للإسلام[٤٤].

وفي السنوات التي شهدت سعى الجامعة لتدبير أساتذتها، كانت الإمبريالية الغربية تقترب من ذروتها. وكان النفوذ الثقافي جزءاً متمماً لباقى أجزاء اللعبة، فانجلترا تحتل بالفعل مصر، والسودان، وقبرص، وأطراف الجزيرة العربية، وهي بسبيلها لضم العراق وفلسطين ومنطقة نهر الأردن. وثبتت فرنسا أقدامها في الجزائر وتونس، وتقاسمت مراكش مع أسبانيا عام ١٩١٢، وسوف تضيف إليها لبنان وسوريا عقب الحرب العالمية الأولى. وأصبح لإيطاليا موطئ قدم في كل من إريتريا، وأرض الصومال، وهي على وشك الاستيلاء على ليبيا، فضلا عما لألمانيا من طموحات ونفوذ في قلب الأراضي التركية.

وبالنسبة لمصر، حازت إنجلترا على السيطرة السياسية والعسكرية والغلبة الاقتصادية؛ ففي عام ١٩٠٩ استولت على ٥٠% من صادرات مصر وأمدتها بما يوزأي ٣٠% [٤٥] من وارادتها، وبلغ عدد رعايا بريطانيا في مصر حوالى عشرين ألف و٦٥٣ بريطانياً، بما يفوق عدد الفرنسيين، وهو

١٤ ألفاً و ٥٩١ [٤٦]. ومع ذلك لم تنسحب الهيمنة البريطانية تلقائياً على الثقافة، فبسبب كراهية كرومر سارت الأمور في الجامعة على غير ما تبغى إنجلترا. كما لم يعمل جورست بدأب على تعزيز المصالح الثقافية الإنجليزية. ولم يكن الأمير فؤاد رئيس الجامعة يتحدث الإنجليزية، كما لم يشعر بأي ميل ثقافي نحو إنجلترا؛ وكان أستاذ الأدب الفرنسي "ألبيربوفيليه"، وليس نظيره الإنجليزي، هو الذي يتحدث باسم الأجانب في احتفالات الافتتاح عام ١٩٠٨[٤٧].

وضم مجلس الجامعة أستاذاً إيطالياً وآخر فرنسياً، ولم ينضم إليها "شلدون آموس" الإنجليزي، مدير المدرسة العامة للحقوق، إلا عام ١٩١٣ بعد أن حل اللورد كتشنر المغامر محل جورست. ومع ذلك، توضح محاضر جلسات المجلس أن آموس لم يحضر الاجتماعات إلا نادراً بعكس نظيره الفرنسي.

وعاد كتشنر إلى اتباع أسلوب كرومر الملتوي في الحط من شأن الجامعة: "أن نواة جامعة حقيقة توجد على نحو لا يمكن إنكاره، مع ضم المدارس العليا للحقوق، والطب، والهندسة، والزراعة، والتنسيق بينها. والجامعة الحالية تكاد ألا تكون بالمستوى الذي يضطلع بتنفيذ مشروع موسع يضم كليات لفروع المعرفة السابقة، التي يبدو إنشاء نظام جامعي حقيقي على أسس متقدمة مستحيلاً بدونها" [٤٨].

وعلى مدى عمر الجامعة الأهلية لم يتول الإنجليز سوى منصب جامعي واحد هو منصب أستاذ الأدب الإنجليزي – بيرس وايت، الوحيد الذي شغل المنصب لما يزيد عن عام أو عامين – وهو روائي وشاعر أصبح منسياً الآن، وصل إلى البلاد عام ١٩١١، وعمل بالتدريس حتى العشرينيات، ماعدا فترة انقطاع دامت ثلاث سنوات أثناء الحرب [٤٩].

ومع بقاء بريطانيا في المؤخرة، أصبحت فرنسا وإيطاليا المتنافسين الرئيسيين على النفوذ الثقافي في الجامعة. وربما تبدو تلك مباراة غير متكافئة، رغم أن الإيطاليين (في مصر عام ١٩٠٧) تفوقوا عددياً على الفرنسيين بشكل كبير، حيث بلغ عددهم ٣٤ ألفاً و٩٢٦ – كثيرون منهم حرفيون وميكانيكيون مهرة – فقد كان تفوق إيطاليا عصر النهضة قد خبا منذ زمن بعيد، كما كانت وهي البلد حديث العهد بالوحدة، تأتي في الترتيب السادس بين القوى الأوروبية، ولا تكاد تملك ما تعزز به طموحاتها الإمبريالية، سوى موطئ قدم قليل القيمة في كل من إرتريا والصومال، ومحاولة رعناء لاحتلال أثيوبيا.

وكانت الإيطالية لغة شائعة للتخاطب في موانئ البحر المتوسط، فضلا عن أنها اللغة الرئيسية التي استخدمتها مصر في معاملاتها الدبلوماسية الخارجية ابان عصر محمد على، الذي عمل لديه عدد كبير من المستشارين الإيطاليين، حتى أن الإيطاليين هم أول من تولى إدارة مصلحة البريد المصرية. ولكن محمد على اختار أقوى البلاد، وهي فرنسا، لتصبح البلد الرئيسي الذي يستقبل بعثاته التعليمية؛ وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر تراجع النفوذ الثقافي الإيطالى أمام التحدي الفرنسي، وحلت الفرنسية محل الإيطالية كلغة أوروبية على طوابع البريد المصرية.

ولكن الأمير فؤاد نشأ في إيطاليا، وبمساندته استطاع الإيطاليون الصمود في أول عهد الجامعة. وأنضم المحامى الإيطالى "أوجو لوزينا" بك إلى المجلس (٥٠). ومع وجود فيكتور عمانويل الثالث صديق فؤاد، على العرش، ضمنت الجامعة مساندة إيطاليا الرسمية بسهولة. ولم تكن الجامعة تقدم مقرراً في الأدب الإيطالى لينافس مقررى الأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي، إلا أن إيطاليا قدمت مستشرقين بدلاً من ذلك. فحاضر "اجنازيو جويدى" و"كارلو نالينو" "وديفيد سانتيلنا" في الموضوعات العربية والإسلامية باللغة العربية(٥١). وتولى "جيراردو ميلونى" تدريس الحضارة القديمة في الشرق الأدنى. وإحتج "جاستن ماسبيرو" المدير الفرنسي لمصلحة الآثار المصرية وعضو مجلس الجامعة، على استخدام فؤاد للعديد من الإيطاليين قائلاً :"وماذا عن الاتفاق الضمنى الذي يقضى بأن تكون الوظائف المصرية - وحتى الثانوية منها - التي يشغلها أجانب، متكافئة وفقاً للجنسية ؟" فرد فؤاد على ذلك قائلاً في مراوغة : "كانت القضية هي العلم وليس السياسة، فضلاً عن أن إيطاليا وافقت على دفع مرتبات الأساتذة الذين ترسلهم لمصر" (٥٢).

وتبرعت الحكومة الإيطالية بحوالى خمسمائة مرجع للجامعة، كما أرسلت د. "فينسنزو فاجو" من جامعة روما لتنظيم وإدارة المكتبة (٥٣). وتبرعت حكومات أوروبية وجمعيات ثقافية أخرى بالكتب، وفعل ذلك أفراد عديدون، أوروبيون ومصريون. ثم فتحت المكتبة للطلاب عام ١٩١٠، ولكن عملية تصنيف كتبها تأخرت كثيراً. وإبان الحرب العالمية الأولى، اقترح لطفي السيد أن يتم التصنيف وفقا لفهرسة دار الكتب القومية التي كان مديرا لها في ذلك الوقت (٥٤). ثم أسفر الاحتلال الإيطالى لليبيا عام ١٩١١ عن انهيار الصداقة الإيطالية الناشئة مع الجامعة، وعزف الطلاب عن دروس "نالينو" احتجاجا. غير أن طالبا قال للصحافة إن "نالينو" يجب أن يبقى "لأن العلم

ليس له وطن" ومع ذلك، لم تجدد الجامعة عقدها معه [٥٥]، ولم يستطع فؤاد إعادة الايطاليين إلى أن افتتحت الجامعة العامة.

وكان فؤاد مغرماً بالإيطالية في أول الأمر، ولكنه أحب الفرنسية، أيضاً، كما كان لفرنسا نفوذها في مصر منذ احتلال نابليون لها الذي دام فترة قصيرة قبل قرن من الزمان [٥٦]. وحظى رأس المال الفرنسي، وكذلك رجال الأعمال الفرنسيون، بتواجد قوى في السوق المصرفية المصرية، وفي شركة قناة السويس، وشركة ضخمة أيضاً للرهون العقارية بالإضافة إلى مشروعات استثمارية أخرى. وبلغ عدد رعايا فرنسا في مصر حوالى ١٤ ألفاً و٥٩١ فرنسياً وفقاً للإحصاء الرسمي لعام ١٩٠٧، يقيم ثلاثة أرباعهم في القاهرة والإسكندرية.

وبعد الاحتلال البريطاني تراجعت فرنسا إلى مركز الدفاع داخل مصر؛ فحلت اللغة الإنجليزية محل الفرنسية في المدارس العامة، تدريجياً وعلى نحو مطرد، ثم أصبحت الإنجليزية في عام ١٩١٤ هي اللغة الأوروبية التي تطبع على طوابع البريد المصرية بدلاً من الفرنسية التي أحتفظت بمكانتها في المحاكم المختلطة، وفي مصلحة الآثار، والمدارس الفرنسية الخاصة (ومن بينها مدرسة للحقوق)، بالإضافة إلى مجتمع الأوساط الراقية المصرية. كما أحتفظ المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة بالعلم الفرنسي مرفرفاً فوق مبناه وظل "جاستن" ماسبيرو" يدافع في مجلس الجامعة عن المصالح الفرنسية حتى عام ١٩١٤، عندما أحالته مصلحة الآثار إلى التقاعد، فأقامت الجامعة حفل وداع تكريماً له، وأختارت "جورج فوكار" مدير المعهد الفرنسي خلفاً له[٥٧].

وتوالى العديد من الأساتذة الفرنسيين على شغل منصب أستاذ الأدب الفرنسي فشغله "لوي كليمان" - الذي كان أستاذاً بجامعة ليل - عام ١٩١٢ وظل يشغله حتى العشرينيات، ماعدا فترة إنقطاع قصيرة أثناء الحرب[٥٨]. وتولى الفرنسيون تدريس الاقتصاد السياسي لعدة سنوات، كما رأست فرنسية قسم الطالبات الذي أستمر لفترة قصيرة، وهو ما سنبحثه في الفصل الثالث. وبلغ التمثيل الفرنسي في هيئة التدريس دورته في العام الدراسي ١٩١٢ - ١٩١٣ عندما وصل المستشرقان الشابان "لوى ماسنيون" و"جاستن فيت" ليحلا محل الإيطاليين المبعدين [٥٩]؛ فشمل مجموع هيئة التدريس في ذلك العام أربعة من الفرنسيين، وأربعة مصريين، وإنجليزياً واحداً. وفي هذه المرة قضى ماسنيون وفيت عاماً واحداً فقط بمصر، كان كافياً لتكوين

علاقات مصرية متينة. ثم عاد فيت تحت إصرار فؤاد – ليرأس متحف الفن العربي منذ ١٩٢٦ وحتى ١٩٥١، وأصبح ماسنيون عضواً بمجمع اللغة العربية في مصر، وتولى إلقاء المحاضرات في الجامعة مرة ثانية، ولكن لمدة قصيرة. ومع ذلك، كان أستاذ الأدب الفرنسي هو الفرنسي الوحيد الذي غادر البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى، في حين كان المستشرقون الذين تولوا تدريس الفلسفة من الاسبان، وليس الفرنسيين [٦٠]. وعندما أفتتحت الجامعة العامة، اضطر الملك فؤاد إلى العمل على إعادة الفرنسيين، مثلما فعل بالنسبة للإيطاليين.

أما ألمانيا، ورغم اهتمامها برعاية مصالحها في قلب الإمبراطورية العثمانية بدلاً من مصر. إلا أنها قررت أن تجعل إدارة دار الكتب القومية المصرية حكراً عليها؛ فتعاقب على إدارة الدار منذ إنشائها عام ١٨٧٠، وحتى إندلاع الحرب العالمية الأولى، خمسة مستشرقين ألمان (د. شتيرن، وف. سبيتا، وك. فولرز، وب. مورتيز، ثم أ. سكاد) ثم عزل البريطانيون الأخير "آرثر سكاد" باعتباره عميلاً للأعداء، الأمر الذي أفسح الطريق – بالصدفة – لكى يخلفه لطفي السيد في المنصب. ومنذ ذلك الحين تولى المصريون إدارة دار الكتب.

ومن بين المشروعات الاقتصادية المتواضعة لألمانيا في مصر، هناك "دويتش أورينت بنك" الذي أفتتح فرعاً بالقاهرة عام ١٩٠٦، ومن موظفيه حسن سعيد، الذي عمل أميناً للصندوق بالجامعة الأهلية طوال عهدها. وكان سعر الفائدة في البنك تنافسياً، بالإضافة إلى أن الجامعة فضلته أيضاً على البنوك البريطانية، مدفوعة بالاعتبارات الوطنية، خاصة وأن البنوك المصرية لم تكن أنشئت بعد. وعندما اندلعت الحرب، حجزت الحكومة على "دويتش أورينت بنك" فاضطرت الجامعة إلى تحويل ودائعها منه [٦٢].

وفيما عدا دار الكتب القومية، ظل النفوذ الثقافي الألماني في مصر ضعيفاً، ولم يتأثر المصريون – عند إنشاء جامعتهم – بالنموذج الألماني الشهير للجامعة ذات المعامل وحلقات البحث، اللهم إلا على نحو غير مباشر، في حين تمتعت ألمانيا بنفوذ أقوى في استانبول، حتى أن علاقة فؤاد بالنخبة العثمانية القديمة، هي التي مكنته من العمل ملحقاً بسفارة مصر في فيينا، ومن ثم معرفته باللغة الألمانية. وكان عدد المصريين الذين يجيدون الفرنسية أو الإيطالية، أو الإنجليزية أكثر كثيراً ممن يجيدون الألمانية، ولم ترسل الجامعة الأهلية إلى ألمانيا سوى ثلاثة من طلاب بعثاتها [٦٣]. كما كان أينو

ليتمان – الذي تولى تدريس اللغات والآداب السامية المقارنة فيما بين ١٩١٠ – ١٩١٢ – هو الألماني الوحيد بالجامعة الأهلية[٦٤]. إلا أن الألمان تمتعوا بمكانة أفضل في الفترة ما بين الحربين العالميتين. فعاد "ليتمان" مرتين إلى مصر كأستاذ زائر. كما حضر عدد آخر من الألمان المستشرقين للتدريس بالجامعة.

وكشفت فترة الحرب عن الروابط بين الاستشراق والاستعمار؛ حيث ساعد معظم المستشرقين الذين تولوا التدريس بالجامعة المصرية، بلدانهم الأصلية في محاربة المسلمين أو السيطرة عليهم. فإذا بالاحتلال الإيطالي لليبيا، الذي كلف "نالينو" وظيفته بالجامعة المصرية، يعوضه عنها بمهمة أخرى، وهي بحث الوثائق التركية التي تم الاستيلاء عليها، وإنشاء مكتب للترجمة بالبلد المحتل الجديد. كما خدم فيت بالجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى، وعمل مترجماً "لجورج بيكو" الذي حدد مطالب فرنسا في الأسلاب العثمانية، ضمن إتفاقية "سايكس – بيكو"، كما عمل "ماسنيون" مترجماً للفرنسيين في الدردنيل، ومقدونياً، وفلسطين. وعمل أيضاً ضمن اللجنة المكلفة بالاستيلاء على الأراضي التي منحتها إتفاقية سايكس – بيكو لفرنسا، ثم شهده شهر نوفمبر ١٩٢٠ في مهمة رسمية إلى دمشق؛ إثر استيلاء فرنسا عليها من حكومة فيصل العربية. وبعد ثلاث سنوات، قبل ماسينيون دعوة مارشال ليوتي – المندوب السامي الفرنسي الذي كان يسعى لإخضاع مراكش تدريجياً – للتفتيش على المعاهد المشتركة في "فاس".

ونقلت الحرب العالمية الأولى، الكابتن "كروزويل" من سلاح الطيران الملكي البريطاني إلى مصر، حيث عمل أستاذاً للعمارة الإسلامية بالجامعة المصرية لمدة عشرين عاماً منذ ١٩٣١ [٦٥]. وكان على درجة شديدة الغرابة من الإزدراء للوطنية المصرية، علاوة على نزعته الاستعمارية المتطرفة، كما ستري فيما بعد. ومن بين الألمان، عمل "سكاد" ومستشرق آخر – كان الإنجليز قد رفضوا تعيينه بدار الكتب – مستشارين للضباط الألمان الملحقين بالقوات العثمانية في سيناء، وفلسطين، وسوريا [٦٦]؛ وكانا بالفعل يساعدان العثمانيين المسلمين ضد البريطانيين، لكن الأمر المؤكد أن النزعة الوطنية الألمانية كانت دافعهما وراء ذلك.

وهكذا، لم يحذ أحد من المستشرقين الذين دعوا للتدريس بالجامعة حذو أي من : "ويلفرد سكاون بلنت"، العدو اللدود للاحتلال البريطاني لمصر، أو الأمير "كايتاني" ، الذي خسر مقعده في البرلمان الإيطالي لمعارضته غزو

إيطاليا لليبيا، أو البعض الذي أعتنق الإسلام من المستشرقين. وإنما قام كل من : نالينو، وفيت، وماسنيون، وكريزويل، وسناوك - هرجرونج، بمعاونة حكوماتهم على محاربة المسلمين أو السيطرة عليهم.

وكان المستشرقون بجامعة القاهرة وطنيين، في عصر كانت الوطنية الأوروبية تقترن عادة بالإمبريالية. وعلى أية حال، لم تكن توجهات هؤلاء المستشرقين لتثير دهشة العالم السوري "محمد كرد على"، الذي رأس فيما بعد مجمع اللغة العربية في دمشق، حيث قال : "إننا، نحن المسلمين نعمل لمصلحة بلدنا وديننا، فلماذا أذن نتوقع خلاف ذلك من المستشرقين؟"[٦٧].

زيارة تيودور روزفلت :

لم يلعب الأمريكيون أي دور في إنشاء الجامعة المصرية أو التدريب فيها، إلا أن المصريين لم ينسوا أبداً الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت بمقرها في مارس ١٩١٠. [ولم تكن الولايات المتحدة بريئة، كما لم يكن الرئيس روزفلت كذلك، عندما بدأ عصر الاستعمار، وغاية ما هناك، أن أمريكا لم يكن لها أطماع في الشرق الأوسط حينذاك] وظل روزفلت، في طريق عودته من رحلة صيد في شرق أفريقيا، يطنب في مدح الخدمات التعليمية والصحية التي تقوم بها إرساليات الكنيسة البروتستانتية الأمريكية الموحدة في السودان ومصر. وظلت صحف القاهرة لعدة أسابيع مهتمة بإبراز أنباء الزيارة المتوقعة "للرجل الرياضي الذي يفيض حيوية". ولكن بعض الصحف العربية استاءت من ثنائه على الحكم البريطاني، وهجومه على الحركة الوطنية المصرية[٦٨].

ولم يكن هناك توقيت أسوأ من الذي حضر فيه روزفلت إلى مصر، حيث فشل تعاون "جورست" مع الخديو في إخماد الحركة الوطنية المصرية، كما كان اغتيال بطرس غالى قد وقع لتوه، والوطنيون يطالبون بالدستور والاستقلال. وطلبت الجامعة المصرية من الرئيس السابق أن يتقبل منحها إياه الدكتوراة الفخرية؛ فإذا بالكلمة التي ألقاها من فوق منصتها تذهل مستمعيه، حيث أدان فيها اغتيال غالى كما أدان أولئك الذين ربما حرضوا على القتل بالقول أو بالفعل. وتغنى بمدح الحكم البريطاني، وحذر قائلاً "إنك لا تستطيع أن تجعل من الشخص متعلماً حقا بإعطائه مقرراً دراسياً معيناً، كما أنك لن تجعل شعباً يصلح لحكم نفسه بإعطائه دستوراً من ورق. فتدريب شخص إلى أن يصبح مؤهلاً للقيام بعمل صالح في الدنيا مسألة تقاس بالسنوات، كما أن

تدريب أمة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهام الحكم الذاتي ليست مسألة عقد أو عقدين من الزمان وإنما هي تستغرق أجيالا ... وأعتقد أن جامعتكم سوف تضطلع بجانب هام في هذه العملية الطويلة، بل والمضجرة، إلا أنها ضرورية تماما" [٦٩].

وعقب ذلك، فاجأ مستمعيه بحكمة عربية قائلاً : "سمعت في السودان حكمة شعبية مأخوذة عن إحدى آيات القرآن الكريم، وهي حكمة شديدة الدقة، حتى أنه يتعين على أن أرددها، رغم أنني لست عليماً بالعربية " أن الله مع الصابرين إذا صبروا" (فهل سمع المصريون من قبل رسالة التأجيل غير محدودة المدة هذه ؟) أن روزفلت كان كرومرياً أكثر من كرومر نفسه [٧٠]، الذي تحمس روزفلت للاستشهاد بكتابه "مصر الحديثة"، فتجمعت المظاهرات خارج مقر إقامة روزفلت بفندق شبرد، وثارت الصحف العربية، بل أن لطفي السيد ألقى خطبة يرد فيها عليه، متعجباً – بأسلوبه الرزين المألوف – مما إذا كان روزفلت يعلم أن البريطانيين حاولوا من قبل عرقلة إنشاء الجامعة نفسها التي كان يتحدث فيها [٧١].

وأشاع مجلس الجامعة الذي أصابه الارتباك، رواية ضعيفة ليغطي بها موقفه، فحواها [٧٢] : أن الملك فؤاد كان قد ذهب إلى شبرد ليتأكد من أن الخطبة ستكون لائقة، وأن روزفلت تلا عليه نصها، ولكنه ما كاد يصل إلى ملاحظاته حول الدستور، حتى دخلت السيدة روزفلت وابنتها تستعجلانه. فطمأن روزفلت فؤاد إلى أن بقية النص مماثلة لما سمعه، ثم انطلق في نزهة عائلية. فهل كان لدي الرجل المحنك، أفكار أخرى أثناء إبحاره إلى انجلترا ؟ حين قال : "إن خطبتي تلك في القاهرة كانت حركة بارعة. كان ينبغي أن ترى الوجوه المضطربة الشاحبة عندما أنهلت عليهم تقريعاً. كانو يتوقعون الحلوى، ولكنني أعطيتهم العصا الكبيرة. فارتبكوا .سيدي.. لقد ارتبكوا!" [٧٣].

الهوامش

١- عن علاقة عباس بالجامعة أنظر شفيق "مذكراتي" الجــزء الثــاني ص- ص- ١٠٦ - ١١١. أنظر أيضا "مذكرات الخديو عباس الثاني"، المصري. ٩ يونيو ١٩٥١ ص-٦، و : Mayer Abbas, pp. 169-73 ويزعم "مــايار" (ص- ١٨ - ٢٠) أن مذكرات عباس المنشورة في "المصري" غير حقيقية. وعلى أية حال فهي لا تضيف شيئا ذا أهمية عن موضوع الجامعــة. ويصــف كرومــر علاقته بالخديو في كتابه Abbas ll (London 1915m)

٢- الجامعة المصرية القديمة ص- ٢٨.

٣- عن السيرة الذاتية لفؤاد :

Rpberto Cantttalupo, Fuad primo Re d'Egitto (Milan, - 1940).

و :

Sirdar lkbal Ali shah, fuad : King of Egypt, (London, - 1936).

وعن أنشطته الثقافية أنظر : كريم ثابت : "الملك فؤاد ملك النهضة" القــاهرة ١٩٤٤ وبدير.

وهناك صور وصفية قصيرة عن فؤاد من بينها :

Emine Foat Tugay, three Centuries : Family - Chronicles of Turkey and – J. jomier, "Fuad al – Awwal",

و :

The Encyclopaedia of Islam, 2 : 935,

و :

Jaques Beruque, Egypt : Imperialism and Revolution (New York, 1972) pp. 277 – 79.

و :

Afaf Lutfi Al – sayyid – Marsot, Egypt's Liberal Experiment : 1922- 1036 (Berkeley, California, 1977) pp. 59-60.

٤-

N.W Senior, Conversations and Journals in Egypt - and Malta (London 1882), 2 : 176-77.

نقل عنه

J.heyworth – Dunne, An introduction to the History of Education in modern Egypt (London 1939), p. 184.

٥- حول عدم رضا فؤاد عن لغته العربية، أنظر

٦-

Beroque, Egypt, p. 2778.

٧- بدير ص- ٤٦.

٨- بدير ص- ٢٢.

٩-

The Times, October 30, 1960, p.5.

١٠- المرجع السابق ١ مايو ١٩٠٨ ص- ٩.

١١- ملفات جامعة القاهرة صندوق ١ / ملف ١ تقرير اللجنة الفنية ٢٨ أبريل ١٩٠٨ قارن بدير ص- ٢٨٥.

١٢- أنظر القوائم في ملفات جامعة القاهرة إطار ١ ملف ١٢٤ تقرير مجلس إدارة الجامعة، ٢٤ مايو ١٩٠٨. وبدير ص- ص- ٢٣ – ٢٤، ٦١.

١٣- أنظر القوائم في بدير ص- ص- ٧، ٣٢ – ٢٤، ٧١.

١٤- بدير ص- ٢٦، وهم : سليمان بستاني، جبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون.

١٥- بدير ص- ٥٢١.

١٦- بدير ص- ٢٥١.

١٧- بدير ص- ٢٥١. وحول المساعدات القبطية والمساعدات الأخرى من غير المسلمين أنظر أيضاً سامية حسن إبراهيم "الجامعة الأهلية ..." ص- ص- ٣٤ – ٣٦.

١٨- بدير ص- ٩.

١٩- مذكرات سعد زغلول غير المنشورة – الكراسة التاسعة – ص- ٤٢٢ كما نقلت في : عبد المنعم الدسوقي "الجامعة المصرية القديمة" الجزء الأول ص- ٣٥ – ٣٦، وفي المقتطف ٣٤ العدد ١ (فبراير ١٩٠٩) : ١٤١ – ١٤٥ نص خطابه.

٢٠- بدير ص ٩.

٢١- د. علوى باشا في خطاب تكريم أحد كبار المساهمين أبريل ١٩٠٨ بدير ص- ٣٣.

٢٢- العبارة لبدير ص- ٤٨.

٢٣- هذا الاستشهاد والاستشهاد التالي من خطبة ألقاها قاسم أمين في أبريل ١٩٠٨، قبل وفاته بأيام قلائل. بدير ٣٦.

٢٤- البيان الرسمي عن سياسة لجنة الجامعة، مايو ١٩٠٨. وبدير ص- ص- ٥٤ – ٥٥.

٢٥- "العلم لمجرد العلم"، "التعلم للعلم" و"العلم حبا للعلم" بدير ص- ص- ١، ٣٧، ٥٤.

٢٦- زيدان، الهلال ١٦، العدد ٩ (أول يونيو ١٩٠٨).
٢٧- تعكس هذه الفقرة أطروحة

- Charles D. smith, Islam and the search for Social Order in modern Egypt : A Biography of Muhammad Husayn haykal (Albany, new York, 1983)

وعن موقف لطفي أنظر

Wendell, Evolution, pp 285 – 85.

٢٨- بدير ص- ص- ١٢٧ – ١٢٨، ١٣٢، ١٥٢ وفي أماكن متفرقة من الكتاب.
٢٩- وردت في

- Peter Mellini, Sir Eldon Gorst : the Overshaddowed Proconsul (Stanford, California, 1977).

٣٠- الشيخ مصطفي الغاياتي : ملفات جامعة القاهرة ٣٣ / ١٣٣ تقرير مجلس إدارة ١١ ديسمبر ١٩١٧. وردت ملحوظة للتعريف في خير الدين الزيركلي "الجامعة – العلم" (٨ أجزاء، بيروت ١٩٨٠) الجزء السابع ص- ٢٣٠. وعن آرائه السياسية، أنظر :

- Marius Deeb, Party Politics in Egypt : The Wafd and Its Rivals 1919 – 1939 (London 1979), pp. 58, 70, 102, n. 162 and 109, n. 253.

٣١- حول دار العلوم أنظر : محمد عبد الجواد "تقويم دار العلوم" (القاهرة ١٩٥٢).
و :

- Lois A. Aroian, The Nationalization of Arabic and Islamic Education in Egypt :Dar Al – ulum and Al – Azhar. (Cairo papers in Social Science), Vol. 6, monogragh 4. December 1983,

ولمؤلفة المرجع السابق رسالة دكتوراه أشمل غير منشورة بعنوان :

- Education, Languge and Culture in Modern Egypt : Dar Al – Ulum and Its Graduates (1872 – 1923) – (University of Michigan, 1978).

ومنذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٠ عندما عادت إلى اسمها الأصلي، كانت دار العلوم تعرف باسم مدرسة المعلمين الناصرية. وحول مدرسة القضاء الشرعي أنظر عبد المنعم الدسوقى الجميعي، مدرسة القضاء الشرعي : دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية ١٩٠٧ – ١٩٣٠ (القاهرة ١٩٨٦).

٣٢- أحمد صالح، وحفنى ناصف، ورفعت إسماعيل، ومحمد سلطان، وطنطاوى جوهرى من دار العلوم، ومحمد فهمي، ومحمد المهدى ومحمد الخضرى من مدرسة القضاء الشرعي وعبد الوهاب النجار من مدرسة الشرطة.

٣٣- حول ناصف، أنظر محمود غنيم "حفنى ناصف" (القاهرة – بدون تاريخ) و Adams, Islam p. 212. وعبد الجواد "دار العلوم ..." ص ٢٤١ – ٢٤٣ وعن النجار أنظر الزيركلى، العلم – الجزء الرابع ص ١٨٢ – ١٩٨٣ وسوف يشار إلى الخضرى والمهدى والجواهرى فيما بعد.

٣٤- هذا الاستشهاد وما تلاه من الأيام الجزء الثالث ص ٣٣.
٣٥- أنظر سيرته الذاتية في : أنور الجندي، "أحمد زكى الملقب بشيخ العروبة"، (القاهرة ١٩٦٣).
٣٦- مصادر هذه القضية هي : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٦ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٨، ١٠، ١٢ نوفمبر ١٩١٠، وكذلك رواية زيدان في : الهلال ١٩ (ديسمبر ١٩١٠) : ١٧٧ – ١٨١ وخطابه إلى ابنه "إميل" في ١٢ أكتوبر ١٩١٠ وهو مترجم في : Philipp, Zaidan, p 212 . أنظر أيضا تحليل فيليب ص– ٦١ – ٦٥.
و :
- Donald Malcolm Reid, "Cairo University and the Orientalists, "International journal of Middle East Studies 19 (1987) : 62 – 64.
٣٧- جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي (القاهرة ١٩٦٨) الجزء الأول ص– ١٢، معاد طبعه عن طبعة ١٩٠٢ – ١٩٠٦.
٣٨- المرجع السابق وتاريخ آداب اللغة العربية [٤ أجزاء، القاهرة (١٩١٠ – ١٩١٤) وقد أعيد طبعه مع مقدمة بقلم شوقي ضيف في الستينيات].
٣٩- خطاب زيدان ١٢ أكتوبر ١٩١٠، و Philipp, Zaidan p. 212 ويشير نفس الكتاب في ص– ٢٣٦ إلى وجود مخطوط بملفات الجامعة الأمريكية في بيروت بعنوان "مصر العثمانية" كان زيدان قد أعده لما كان سيلقيه من محاضرات في الجامعة المصرية.
٤٠- التحليل التالي يعتمد على كتاب زيدان، تاريخ التمدن ..." الجزء الأول ص– ٢١ – ٢٩.
٤١- المنار ١٥ (٢ يناير ١٩١٢) : ٥٨ – ٦٧. وأعادت المنار طبعه مع بعض المراجعات بعنوان "كتاب إنتقاد تاريخ التمدن الإسلامي (القاهرة ١٩١٢) وفي أنور الجندي "الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تهديد الاستعمار وشبهات التغريب (القاهرة – غير مؤرخ). وصدر العديد من الكتابات عن رشيد رضا، أنظر على سبيل المثال :
- H. kerr, Islamic Reform : The Political and Legal Theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida (Berkeley, California, 1966).
٤٢-
Mattityahu Peled, "the controversy over Concepts of Arabic literary History," Asian and African Studies 10, no. 1 (1974) : 1 – 23,
وسامية حسن إبراهيم الجامعة الأهلية ..." ص– ٩٠. وعن الرافعي أنظر محمد رضا كحالة، معجم المؤلفين (بيروت – غير مؤرخ) الجزء ١١ ص– ٢٥٦ – ٢٥٨.
٤٣- مقدمة حسين مؤنس لكتاب زيدان "تاريخ التمدن ..." الجزء الأول ص– ٨، ١٠.

٤٤- بدير ص- ١٠٥ – ١٠٦، وحتى زيدان المعجب بالمستشرقين علق على سعى "هرجرونج". لإيجاد خطأ في الإسلام – زيدان "آداب اللغة العربية" – الجـزء الرابع ص- ١٥٨. ويوافقه على ذلك

- G.H.Jansen, Milllitant Islam (New York, 1979), pp. 77-81.

ولكن لاحظ وجهة النظر المختلفة في

- Harry J. Benda, "Snouck Hurgronje," International Encyclopedia of the Social Scienes 14 : 340 - 42

الذي يظهره كمدافع عن الإندونسيين ضد المستعمرين الهولنديين المتشددين. أنظر أيضاً

- Jean – Jacques waardenburg L'lslam dans le miroir de L'occident (paris, 1963), pp. 18-27.

ويعتمد هذا الفصل على

- Reid "Cairo University," IIMES 19 (1987) : 56 – 62.

٤٥-

- Tignor, State, Appendix, Table A. 11

٤٦- المرجع السابق، ويظهر الجدول ١ – أ الإحصائيات عن الجاليات البريطانيـة والفرنسية والإيطالية واليونانية.

٤٧- بدير ص- ٧٤٣.

٤٨-

- (Kitchener), Reports, 1911 p.

٤٩- أنظر بدير خاصة ص- ١٣٠.

٥٠-

- Vincenzo fago, "L 'Universita Egiziana di Cairo" Nuova Antologia (Rome), November 1, 1909, p. 10.

وعن الأنشطة الإيطالية عموما في مصر أنظر

Angelo Samarco, Gli ltaliani in Egitto : IL contribuo italiaano nella formazione dell'egitto moderno (Alexandria, 1937).

٥١- عن هؤلاء الثلاثة أنظر نجيب عفيفي، "المستشرقون" (٣ أجزاء القاهرة، ١٩٨٠ – ١٩٨١) الجزء الأول ص- ٤٢٥ – ٤٢٦، ٤٣٢ – ٤٣٤، ٤٢٨.

٥٢- ملفات جامعة القاهرة ١/١ تقرير مجلس إدارة الجامعة – ١٩ أبريـل ١٩١٠، ص- ٤ – ٥. قارن بدير ١٢٢ – ١٢٣.

٥٣- عن المكتبة، أنظر

- Faaago'a Bulletin de la Bibliothegue (Universite Egyptienne, 1910 and 1911).

٥٤- ملفات جامعة القاهرة ١/١ تقرير مجلس إدارة الجامعة أول مايو ١٩١٧.

٥٥- إسماعيل حسين، مجلة التربية الحديثة – ١٠ (أبريل ١٩٣٧) ص- ٣٩٣.

٥٦- أنظر تقييم :

- Nobert Carnoy, laconie francaiese du caire (paris 1924).

٥٧- شفيق "مذكراتي ..." الجزء الثاني ٣٢٢ - ٣٢٥ - حيث يصف حفلة التقاعد.
وعن قوكرات أنظر : ملفات جامعة القاهرة ١٢/١٠.
و :
- Warren R. Dawson, who was who in Egyptology (London, 1972), p 106.
٥٨- أنظر : بدير خاصة صفحة ١٣٠.
٥٩- حول فيت أنظر :
- Myriam Rosen – Ayalon, ed., Studies in memory of Gaston Wiet (herusalem, 1977), pp. ix-xii.
وعن ماسينيون أنظر : إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين : مع الخالدين (القاهرة ١٩٨١)، ص- ٩٧ - ١٠٥.
و :
- Edward Said, Orientalism (New York, 1979), pp. 265 – 83. Said, "Islam, the Philological Vocation.
و :
- French Culture : Renan and Massignon, "in Malcom Kerr, ed
و :
- Islamic Studiecs : A tradition and lts Problems (Malibu, California, 1980), pp. 66 – 72.
و :
- Waardenburg, Islam dans le miroir, pp. 236-40.
٦٠-
- Comte V. de Galarza.
وبدير – ص- ١٥٢. وسيرته الذاتية في : نجيب عفيفي : "المستشرقون" (٣ أجزاء – القاهرة ١٩٥٢) الجزء الثاني ص- ٢٠٣.
٦١-
- Karl Baedeker, Egypt and the Sudan (Leipzig), 1908 p. 60.
وكتب دار الكتب القومية (القاهرة ١٩٧٩).
وعن "شادة" أنظر
Der Islam 31 (1953) : 69 – 75.
٦٢- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٤ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٤ مايو ١٩٠٨. وبدير ص- ٢٢. وتحتوى الإطارات ١١٦ - ١١٩ من ملفات جامعة القاهرة على الحسابات المالية للجامعة مع هذا البنك.
٦٣- بدير ص- ١٨٩، ١٩١.
٦٤- سيرة ذاتية شخصية في :
- The Library of Enno Littmann, 1875 – 1958 (leiden : Brill catalogue no. 307, 1959).

٦٥- عن كريزويل أنظر :

- Proceedings of the British Academy 30 (1974) : 1 – 20.

٦٦-

- Ronald Storrs, The memories of sir Ronald Storrs (New York, 1937), pp. 134 – 35.

و : صحيفة الجامعة المصرية – ٢ (يناير ١٩٣١) : ص- ٢٦.

٦٧- محمد كرد على، الرسالة – ٣ (٩ ديسمبر ١٩٣٥) : ١٤٧٧.

٦٨- قامت جميع الصحف المصرية اليومية بتغطية رحلته من أول مارس حتى منتصف أبريل ١٩١٠ (ومنها الأهرام، والمؤيد، والمقطم، والشعب، ومصر، والجريدة والإيجيبشيان جازيت). أنظر أيضاً : أحمد شفيق، مذكراتي – ٢ : ٢١٢ – ٢١٥. ويونان لبيب رزق "تيودور روزفلت والحركة الوطنية المصرية"، السياسة الدولية ٩ أكتوبر ١٩٧٣ : ٩٨ – ١١١.

٦٩- الإيجبيشيان جازيت ٣٠ مارس، ١٩١٠ ص- ٥. ووردت ترجمات عربية كاملة في المؤيد وملحق الجريدة.

٧٠- الإيجبيشيان جازيت ٣٠ مارس ١٩١٠ ص- ٣.

٧١- ملحق "الجريدة" ٢٩ مارس ١٩١٠.

٧٢-

- "Egyptian Unversity", Egyptian Gazette, April 9, 1910.

٧٣- المصدر السابق ١٥ أبريل ١٩١٠ ص- ٤. ونقلت الصحيفة مقابلة ويلترمور المنشورة في جون بول.



[٣]

التحديات ومواجهتها

كانت حياة الجامعة، في أول عهد المصريين بها، عيداً متصلاً يحيونه إذا أقبل المساء من كل يوم يزد حمون على غرفات الدرس، على اختلاف منازلهم من الفقر والغنى، وعلى اختلاف حظوظهم من الثقافة، وعلى اختلاف أزيائهم أيضاً. فكان منهم الغنى المترف والفقير الذي لا يجد ما ينفق، وكان منهم القاضي والطبيب والموظف والمجاور في الأزهر الشريف وكان منهم غير أولئك قوم لم يأخذوا من العلم إلا بأيسر أسبابه، ولكنهم كانوا يختلفون إلى هذه الدروس والمحاضرات ليروا ويمتعوا أنفسهم أنى أتيح لهم المتاع، وقد جعلت غرفات الجامعة تضيق بهؤلاء المختلفين إليها، والمزدحمين عليها وعجز الأساتذة عن أن يسمعوا هذه الأعداد الضخمة التي كانت تكتظ بها الغرفات فقرر بعضهم أن يلقى محاضرته مرتين ...

واضطرت الجامعة إلى ان تنظم دخول غرفات الدرس، فلا تأذن إلا لمن قدموا بطاقات الإنتساب، وصدت بذلك عددا غير قليل من الذين كانوا يسعون إلى هذه الدروس كما كانوا يسعون إلى المحاضرات العامة" (1).

ولم تستطع كافة توسلات اصدقاء طه حسين أمام تعنت حارس بوابة الجامعة، أن تتيح لخادم الطالب الكفيف، والذي يعمل مرشداً له، اجتياز البوابة. وكانت الجامعة في أول عهدها فضفاضة التنظيم مثلها في ذلك مثل الأزهر. فضلاً عن انها قامت على أسس أقل مدعاة للهيبة بكثير – رغم أنها لم تكن لتعترف بذلك – فم يكن لديها مقررات دراسية منظمة، أو معايير محددة للالتحاق، أو مستويات للصفوف، ولا ضوابط للحضور، أو المراحل الدراسية، أو الاختبارات والدرجات؛ وإنما يقبل على الرحب كل من يسجل اسمه ويسدد الرسوم المتواضعة. ومن السهل أن يحصل الطالب على شهادة بالمحاضرات التي استمع إليها.

وبعد أن تعرضت الجامعة للانتقاد بسبب هذا التراخي، أنشأت شعبة للآداب عام ١٩١٠، وعينت لها مجلس كلية وعميداً. فاستهل "اينو ليتمان" منصب العمادة، ثم تلاه إسماعيل رفعت. وأصبح الحصول على الشهادة

الثانوية، أو ما يعادلها – شرطاً للالتحاق بالجامعة، ويمكن لغير الحاصلين عليها حضور المحاضرات كمستمعين. وأعد للطلاب المنتظمين مقررات محددة، يوضع لها امتحانات عند نهاية كل عام، وامتحان نهائي بعد أربعة أعوام. ومن ثم تطلب الحصول على العالمية، أو درجة الدكتوراه، إعداد بحث واجتياز امتحان شفهي(٢).

وكانت الرسوم معتدلة في أول عهدها : جنيهاً مصرياً واحداً وعشرين قرشاً لثلاثة مقررات أو أكثر، وأربعين قرشاً للمقرر الواحد، وخمسة قروش مقابل حضور المحاضرة الواحدة. ثم ارتفعت المصروفات ارتفاعاً باهظاً عام ١٩١٠ فوصلت إلى ستة جنيهات مصرية للطالب العادي، بينما يسدد طالب الاستماع أربعين قرشاً لكل مقرر يحضر محاضراته، وجنيهاً مصرياً واحداً لكل امتحان يتقدم له. فتناقص الحضور بشكل حاد، غير أن أولئك الباقين حرصوا على أن يكونوا طلاباً جادين(٣).

وكان هناك سبع مواد تدرس بشكل منتظم : الجغرافيا، والفلسفة (أحياناً إسلامية وأحياناً أخرى غربية)، والتاريخ الإسلامي، والتاريخ القديم (مع التركيز على مصر القديمة، أو الشرق الأدنى القديم، أو اليونان وروما) بالإضافة إلى الأدب العربي والإنجليزي والفرنسي. وحين يتوافر القدر اللازم من المال والعدد الكافي من الأساتذة، تقدم الجامعة مناهج الاقتصاد السياسي، واللغات السامية المقارنة بالإضافة إلى مناهج أخرى.

تصنيفات الطلاب : (خواجة – أفندي – شيخ)

يبين الجدول ٢ حجم الجامعة الأهلية (لاحظ قلة عدد الطلاب الذين كانوا من الجدية بحيث يتقدمون للامتحانات). أما الجداول من ٣ – ٦ فتوضح تصنيف الطلاب على أساس الجنسية، والوظيفة، والديانة، ونمط الحياة الثقافية. ففي السنوات الخمس الأولى كان ٢٠% من الطلاب من بين (الخواجات) أي أبناء الغرب(٤) – يشكل الفرنسيون العدد الأكبر منهم، يليهم الإيطاليون. وكان هناك أيضاً الإنجليز، والألمان، والنمساويون، واليونانيون، وغيرهم. واحتشد الأوروبيون على نحو غالب في دراسة المواد التي تدرس بالفرنسية – خاصة الأدب الفرنسي، والاقتصاد السياسي، والدراسات النسوية. ولم يتصد منهم لحضور المحاضرات التي تلقى باللغة العربية غير ثلاثة فقط في عام ١٩٠٩ / ١٩١٠ – وربما كان معظم الطلاب "العثمانيين" من المسيحيين أو اليهود السوريين. إلا أن الحرب العالمية الأولى أنهت

تقريباً تسجيل الطلاب الأوروبيين والشرقيين بالجامعة، فأصبح المصـــريون في ١٩١٨/١٧ يشكلون ٩٨% من عدد الطلاب. وزاد عدد الطلاب المسلمين قليلاً عن نصف إجمالى الطلاب في السنوات الخمس الأولى، إلا أن نســـبتهم تزايدت بصورة كبيرة عند نهاية الحرب بسبب رحيل الطلاب الأوروبيـــين والشرقين، بينما لم تعرف نسبة الأقباط بين الطلاب المصريين.

ويوضح الجدول (٤) أن أكثر من نصف الطلاب عام ١٩٠٩/١٩١٠ من أصحاب المهن، والربع - أغلبه من الطالبـــات - لـــم يكونـــوا يعملـــون او يدرسون في جهة أخرى، أما الربع الباقى فكانوا طلاباً بالمـــدارس المهنيـــة العليا، الثانوية أو الخاصة، أو بالأزهر. ومـــن بـــين ذوى المهـــن : ٤٤% موظفون بالحكومة أو قضاة، و٢٣% مدرسون أو نظار مدارس، و٢٣% من أصحاب الأعمال الحرة بينما كان ٥% فقط من الطلاب مزارعين، و٣% من علماء الأزهر.

جدول (٢)

عدد المقررات والأساتذة والطلاب في الجامعة المصرية

العـــام	الأساتذة	المقررات	إجمـــالى الطلاب	طـــلاب الآداب	طـــلاب الآداب المتقـــدمين لامتحان النقل
١٩٠٩/١٩٠٨	٥	٥	--	--	--
١٩١٠/١٩٠٩	٨	٨	٤١٥	--	--
١٩١١/١٩١٠	١٥	١٥	١٨٥	--	--
١٩١٢/١٩١١	١٣	١٦	١٢٣	--	--
١٩١٣/١٩١٢	٩	٩	٧٥	--	٨
١٩١٤/١٩١٣	١٠	١٠	٣٢١	--	١٠
١٩١٥/١٩١٤	١٤	١٤	٢٧٧	١٤٥	٨
١٩١٦/١٩١٥	١٧	١٦	٣٥٥	٢٢٩	١٧
١٩١٧/١٩١٦	١٢	١٢	--	--	١٨
١٩١٨/١٩١٧	١٣	١٣	٢١٨	٩٨	١٦
١٩١٩/١٩١٨	*١٤	*١٤	١٧٧	٤٦	--
١٩٢٠/١٩١٩	*١٤	*١٤	--	--	٧
١٩٢١/١٩٢٠	*١٥	*١٥	٢٥٣	١١٣	٨
١٩٢٢/١٩٢١	*١٦	*١٦	١٠٧	--	١١

العـــــام	الأساتذة	المقررات	إجمـــالى الطلاب	طـــــلاب الآداب	طـــلاب الآداب المتقـــــدمين لامتحان النقل
١٩٢٢/١٩٢٣	١٠	١٠	--	--	١٢
١٩٢٣/١٩٢٤	٩	٩	--	--	١٤
١٩٢٤/١٩٢٥	٤	٥	--	--	--

(*) تقديرات. ويتضمن الجدول كلاً من الطلاب المنتظمين والمستمعين.

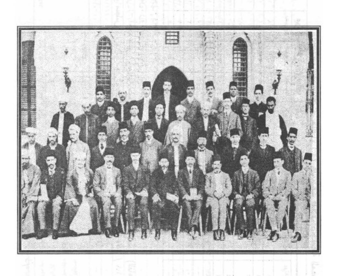
المصادر :

- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية.
- تقرير مجلس إدارة الجامعة المصرية.
- أمين سامي : التعليم في مصر في سنتى ١٤ و١٩١٥، الملحق الثالـث ص ص ٥٥ – ٥٦.

ويرجع التناقص الحاد في أعداد المتقدمين للامتحانات فيما بين ١٩١١ – ١٩١٣ وأوائل العشرينيات إلى عدم قدرة الجامعة في ذلك الوقت على ضمان تعيين خريجيها بالوظائف الحكومية، بالإضافة إلى ارتفاع الرسوم. ويعكـس ارتفاع هذه الأعداد في السنوات التالية لذلك، مدى الشعبية التي لقيتها المناهج المعدة بحيث تضمن المستقبل الوظيفي.

ولمس المصريون التمايز بين الشيخ والأفندي على نحو واضح، فكان كل منهما يرتدى ما يتطلبه اللقب. وتوضح ثلاث صور فوتوغرافية صورت عام ١٩٠٨ / ١٩٠٩، بالإضافة إلى كشف الامتحان النهائى، كما هو مدون فـي جدول (٦) نسبة كل من الفئتين، ومن المشايخ : علماء وطـلاب الأزهـر، ودار العلوم، ومدرسة القضاء الشرعي، ففي الصور يشـغل المشـايخ ٣١ بالمائة من فصل الحضارة القديمة، و١٩ بالمائـة مـن فصـل الحضـارة الإسلامية، بينما يشغلون ٤ بالمائة فقط من فصل الأدب الفرنسي، حيث لـم تكن الفرصة قد أتيحت لهم لدراسة اللغات الغربية من قبل. أما باقى من في الصورة فكانوا من الأفندية المطربشين مرتدى البدلة، فيما عـدا واحـداً أو اثنين من حاسرى الرأس، من الأوروبيين ربما.

وكان المشايخ ممثلين بشكل أفضل بين الطلاب الجادين الذين يـدخلون امتحانات النقل في الآداب. وجاء بعضهم من الأزهر مباشرة، مثل طه حسين والبعض الآخر من طلاب دار العلوم أو مدرسة القضاء الشرعي.



صورة رقم (٢)

فصل الحضارة القديمة العام ١٩٠٩ – ١٩١٠

الأستاذ أحمد كمال (قصير اللحية) يجلس فى الوسط وطه حسين الثالث من اليسار فى الصف الثانى

جدول (٣) جنسيات طلاب الجامعة المصرية

العام	من الشرق الأوسط			أوربيون										إجمالى
	مصريون	عثمانيون	جنسيات أخرى	فرنسيون	إيطاليون	إنجليز	ألمان	نمساويون	يونانيون	أسبان	ألمان	بلجيك	آخرون	
١٩٠٩/١٩٠٨	٦٧٨	١٤	٢	٢٨	١٥	٤	٤	١	١	٢	٢	١	٢	٧٤٥
١٩١٠/١٩٠٩	٢٧١	١٩	٢	٢٧	١٦	٩	٦	٦	١	١	٨	٣	٣	+٤٠٣
١٩١٢/١٩١١	٧٧	١٧	٢	٨	٦	١	٣	١	٥	١	٠	١	١	١٢٣
١٩١٣/١٩١٢	٤٠	٠	٦	٧	١١	٠	٤	٢	٤	٠	٠	٠	١	٧٥
١٩١٤/١٩١٣	٢٤١	١٩	١٦	١١	٩	٤	٧	٦	٤	٢	٠	٢	٠	٣٢١
١٩١٥/١٩١٤	٢٠٣	١٢	٠	٢٨	١١	٨	٠	٠	٤	٥	١	٠	٥	٢٧٧
١٩١٦/١٩١٥	٢٧٥	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٣٥٥
١٩١٨/١٩١٧	٢١٣	٠	١	٢	١	--	--	--	--	--	١	--	--	٢١٨
١٩١٩/١٩١٨	١٧٢	١	٢	١	١	--	--	--	--	--	--	--	--	١٧٧
١٩٢٢/١٩٢١	١٠٢	٢	٣	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١٠٧

* إيرانيون، ومغاربة، تتار، شراكسة، أرمن، سوريون، هنود.

** روس، رومانيون، بلغار، سويسريون. + منهم ٢١ جنسياتهم غير معلومة.

المصدر :- أحمد بدير - سامية حسن ابراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (القاهرة - ١٩٨١) ص : ٨٩.

- تقرير مجلس ادارة الجامعة المصرية لعام ١٩١٥ / ١٩١٦ ص: ٢٧، وعام ١٧ / ١٩١٨ ص ٢٧. من سجلات جامعة القاهرة.

جدول (٤) الوظائف التى يعمل بها طلاب الجامعة المصرية

العام	طلاب في مدارس أخرى (.)			حر	مدرسون ونظار مدارس	موظفون حكوميون	قضاة	محامون أطباء مهندسون صحفيون	رجال أعمال وبائعون وتجارة حرة	مزارعون	بدون	إجمالى
	الأزهر ، دار العلوم ، مدرسة القضاة	المدارس العليا العامة	الثانوية الخاصة									
١٩٠٩/١٩٠٨	--	--	--	--	--	٢٤٣	--	--	--	--	--	٧٥٤
١٩١٠/١٩٠٩	١٨	٥٣	٤٢	--	٤٦	٦٩	١٨	٢	٤٦	١٠	٩٢	+٤٠٣
١٩١٢/١٩١١	١٠	١	٩	--	٨	١٧	٣	٣	١٨	--	*٥٤	١٢٣
١٩١٣/١٩١٢	--	٤	٧	--	٤	١٣	٢	١	١١	--	١٦	٧٥
١٩١٤/١٩١٣	٤٨	٩٤	٧٠	--	١٤	٣١	١	٨	١١	-	*٤٤	٣٢١
١٩١٥/١٩١٤	١٥	٥٩	٢٩	++٩٦	١٦	٣٢	٧	٨	٣	**٧	٧	٢٧٧
١٩١٦/١٩١٥	١٨	٢٩	٣٩	١٧١	٢	٤٦	--	١١	--	--	١٦	٣٥٥
١٩١٨/١٩١٧	٤٠	١٨	٥	١٠٧	١١	٢٥	٢	٤	--	٢	٢	٢١٨
١٩١٩/١٩١٨	١٩	١٠	١	١١٢	٨	٢١	--	٤	١	١	--	١٧٧
١٩٢٢/١٩٢١	١٩	***٥٨	-	++٦	٦	١٨	--	--	--	--	--	--

الارقام المنفردة والاجماليات كما وردت فى المصادر، وهناك عدد من التصنيفات غير كاملة أو لم يتم أضافتها.

(*) طلاب ملتحقون بمدارس أخرى، ولكنهم يحضرون الدراسة المسائية الجامعية المصرية أيضا.

(+) بينهم خمسة من علماء الازهر، وسياسى، وجندى.

(++) طلاب بالمدارس الاهلية (مدارس ابتدائية عادة)

(*) "يعملون بالزراعة، وبدون عمل"

(**) يعملون بالزراعة والتجارة.

(***) من طلاب المدارس العليا والخاصة.

المصدر :- أحمد بدير ص ص : ٢١٠ – ٢١٥. – تقارير القنصل العام البريطانى فى مصر لعام ١٩٠٧ص ٤٦. – تقرير مجلس أدارة الجامعة المصرية لعام ١٩١٥ / ١٩١٦ ص : ٢٧، وعام ١٧ / ١٩١٨ ص : ٢٧ وعام ٢١ / ١٩٢٢ ص : ١٥

جدول (٥)
تصنيف طلاب الجامعة المصرية وفقاً للديانة

العام	مسلمون		مسيحيون		يهود		مسيحيون أو يهود		الإجمالى
	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	%	
١٩٠٩/٨	٥٠٨	٦٨	٢٢٤	٣٠	١٢٠	٢	--	--	٧٤٤
١٩١٠/٩	٢٢٧	٥٥	١١٥	٢٨	٧٣	١٨	--	--	٤١٥
١٩١١/١٠	٩٩	٥٣	٦٩	٣٧	١٧	٩	--	--	١٨٥
١٩١٢/١١	٦٦	٥٤	٤٣	٣٥	١٤	١١	--	--	١٢٣
١٩١٣/١٢	٤٠	٥٣	٢٩	٣٩	٦	٨	--	--	٧٥
١٩١٤/١٣	٢٤٢	٧٥	٥٦	١٧	٢٣	٧	--	--	٣٢١
*١٩١٦	١٣	٧٦	١	٦	١	٦	٢	١٢	١٧
*١٩١٧	١٥	٨٣	--	--	--	--	٣	١٣	١٨
*١٩١٨	١٨	٩٥	--	--	--	--	١	٦	١٩
فبراير– مايو *١٩٢٠	٨	٨٠	١	١٠	--	--	١	١٠	١٠
مايو ١٩٢١	٧	٨٦	--	--	--	--	**١	١٣	٨
مدارس الثانوية العامة لعام ١٩١٩	--	٧٩	--	١٢	--	٠,٢	--	--	--
المدارس العليا المهنية لعام ١٩١٩	--	٨١	--	١٨	--	٠,٥	--	--	--

(*) أولئك الذين تقدموا للامتحانات النهائية فقط، وليس إجمالى المسجلين – استدل على الديانة من الأسماء.

(**) ربما كان مسلماً.

- ويختلف إجماليا ١٩٠٨ / ١٩٠٩ و١٩٠٩/١٩١٠ عنهما في الجداول السابقة اختلافاً طفيفاً.

المصدر :

- أحمد بدير ص ص : ٢١٠ – ٢٣٣.
- سامية حسن إبراهيم. الجامعة الأهلية ... ص : ٩٠.
- سجلات وزارة الخارجية البريطانية ٨٤٨ / ٧، وثائق بعثة ملنر، قسم (د) وثيقة رقم ٩ "وزارة التعليم. مذكرة توضح الديانات التي ينتمى إليها التلاميذ".

جدول رقم (٦)

عدد الأفندية والمشايخ (وفقاً للزى أو اللقب)

الصور التذكارية للفصول عام ١٩٠٨ – ١٩٠٩	مشايخ	افندية	حاسرى الرءوس	إجمالى
الحضارة القديمة	١١	٢٧	١	٣٩
الحضارة الإسلامية	٢٠	٨٠	٣	١٠٣
الأدب الفرنسي	٢	٤٢	٢	٤٦

المصدر :

- أحمد بدير ص : ٢١٣ – ٢٣٦.

قوائم الامتحانات	مشايخ	أفندية	أوروبيون	بدون لقب	طالبات	إجمالى
١٩١٢	١	٣	--	--	--	٤
١٩١٦	٩	١	--	٥	٢	١٧
١٩١٧	٣	٨	١	٤	٢	١٨
١٩١٨	٦	٦	--	٦	١	١٩
فبراير – مايو ١٩٢٠	٢	٤	--	٣	١	١٠
ديسمبر ١٩٢٠	٢	--	--	٣	--	٥
١٩٢١	٢	--	--	٦	--	٨
١٩٢٢	٢	٤	--	--	--	٦
١٩٢٣ – ١٩٢٤	١	٣	١	٥	--	١٠

المصدر: بدير، ص ص ٢١٣-٢٣٦

ولما كان معظم الذين لا يحملون ألقاباً من المتقدمين للامتحانات من الأفنديات – وهو الأرجح تقريباً – فلم يكن النجاح حليف المشايخ في سنوات العشرينيات؛ خاصة وأن الأفنديات كانوا يشعرون أكثر منهم بالألفة في مؤسسة تعليمية تزهو بما تراه في نفسها من عصرية علمانية. كما كان الأفندية يدفعون الرسوم دون استغراب، لأنهم معتادون على الرسوم التي فرضها كرومر في المدارس العامة، أما الأزهريون، أمثال طه حسين، فكانوا يرون الأمر من زاوية أخرى : "أدى كل منهم ذلك الجنيه الذي لم يكن بد من أدائه، ليؤذن له بالاستماع إلى الدروس. وكان غريباً عند هؤلاء الفتية أن يشتروا العلم بالمال وإن كان قليلاً. فهم لم يتعودوا ذلك ولم يألفوه، وإنما تعودوا أن يرزقوا أرغفة في كل يوم ليطلبوا العلم في الأزهر، وقد وجدوا بعض ما يقيم الأود" (٥).

ولم يكن أي من عالم الأفندية، أو عالم المشايخ، مغلقاً على نفسه تماماً، كما لم تكن المظاهر الخارجية تعكس دائماً وجهات نظر صاحبها؛ فقد بدأ داعية الحداثة المكافح طه حسين، مشواره من الأزهر، وبالرغم من أنه نال درجة الدكتوراه من الجامعة المصرية كما تحول إلى ارتداء الزي الأوروبي عندما أبحر مسافراً إلى فرنسا، إلا أن سجلات الجامعة ظلت تطلق عليه لقب (الشيخ) إلى أن نال درجة الدكتوراه من السوربون [٦]. علاوة على أن رداء ولقب المشيخة كان يخفي التمايز الهام بين الأزهريين من ناحية، وطلاب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي من الناحية الأخرى.

وكان الأفندية في المدارس العامة والجامعة ينحدرون عموماً من عائلات أكثر ثراء وحضرية مقارنة بالأزهريين، كما كانت فرص العمل أفضل أمامهم. وبينما ظل المشايخ على ارتباطهم بالفلاحين غير المتعلمين، لم يكن كذلك من بين الأفنديات سوى قلة. ويحفل الأدب المصري بقصص أبناء القرى الذين خرجوا طلباً للتعليم الحديث ثم عادوا ليكتشفوا أنه "ليس بالإمكان العودة ثانية". لكن الحس الديني لدي الأزهريين، والاحترام الذي يلقونه من الناس العاديين، لم يعوضا ضآلة إمكانيات النجاح المتاحة أمامهم في الحياة.

وأخيراً، ورغم الفوارق بين الشيخ والأفندي، إلا أن كلاً منهما ينتمي إلى نخبة صغيرة من أولئك الذين يعيشون في الحضر بشكل عام في بلد تبلغ نسبة الأميين ٩٣ في المائة من سكانه، ويشكل أهل الريف ٨٦ في المائة من الشعب، كما يتجاوز عدد النساء نصف عدد المواطنين.

قسم الطالبات :

جاء أول اختبار تواجهه الجامعة حول قضية ما إذا كانت ستفتح أبوابها للجميع أم تقصرها على فئات محددة، مع إثارة مسألة قبول التحاق الفتيات. صحيح أن المتعلمين بين الرجال كانوا قلة في مصر عام ١٩٠٨ (١٣% من السكان فوق سن العاشرة) ولكن نسبة النساء المتعلمات شكلت ندرة بالفعل (١,٤%) [٧]. ومع ذلك، عدد قليل من النساء بحق المرأة في الحصول على التعليم العالي. ولو كان قاسم أمين استمر على قيد الحياة عامين آخرين، لسره أن يرى الجامعة التي ساعد في إنشائها تفتتح شعبة للطالبات.

وكان باستطاعة الرجال أن يسلكوا الطريق المكتسب إلى الأزهر، أو الالتحاق بمدرسة مهنية عليا، أو الدراسة بالخارج، أما الفتيات فلم يكن بمقدورهن الالتحاق بالأزهر أو المدارس الثانوية. ولم يكن أمام خريجات

مدارس الفتيات الابتدائية القليلة، سوى الالتحاق بالمدرسة السنية لتأهيل معلمات المدارس الابتدائية، أو مدرسة التوليد ذات المكانة الاجتماعية المتواضعة، أو المدارس ذات الإدارة الأجنبية [٨]. وبالطبع، كان متاحاً دائماً أمام فتيات الطبقة العليا، المحجبات وغير المسموح لهن بالاختلاط، الحصول على تعليم خصوصي بالمنزل بموافقة الأهل. ومع أواخر القرن العشرين، أصبح استخدام المربيات الأوروبيات صرعة سائدة بين تلك البيوتات في مصر وأستانبول، الأمر الذي أتاح للنساء تعلم الفرنسية أو الإنجليزية وربما عزف البيانو. وكان إسماعيل أول حاكم مصري يستأجر أولئك المربيات لأطفاله من البنين والبنات [٩].

وعلى عكس الافتراض السائد، لم تكن فكرة تعليم البنات خارج المنزل مستوردة من أوروبا تماماً. ففي عام ١٨٩٨ كانت الفتيات قبل سن المراهقة تشكلن حوالى ١٠% من المسجلين بالكتاتيب التي ترعاها الحكومة [١٠]. ولم يكن التحاقهن بها موضع خلاف كما لم يكن بدعة حديثة.

وقبل قاسم أمين، نادى رفاعة الطهطاوي، والصحفيون الشوام المسيحيون بتحسين وضع المرأة[١١]. كما نشطت الدعوة لتحرير المرأة بين حريم الطبقة العليا بالفعل. وأتاحت أفكار محمد عبده – الإسلامية العصرية – المناخ الملائم لمشروع الجامعة وللحركة النسائية في مصر كذلك[١٢]. غير أن قاسم أمين هو الذي دفع بالقضية إلى الصدارة عند مطلع القرن، وحشد في كتابيه عن المرأة الحجج الدينية والدنيوية في هجومه على الحجاب، وعزل المرأة، وعلى التفسير الضيق لقوانين الأسرة في الشريعة. ورأى أن تعليم النساء ضرورة، فبغيره كيف يمكنهن أن يصبحن الزوجات والأمهات المستنيرات اللواتى تحتاجهن مصر الحديثة، والقادرات على ملاحظة وإدارة ميزانية الأسرة، وتنشئة الطفال تنشئة سليمة ؟[١٣].

وجاء أغلب التأييد لأراء قاسم أمين من بين دوائر الطبقة العليا، حيث أخذت العادات الأوروبية تتغلب على نموذج "الحريم" المنتمي إلى نخبة الأتراك الشراكسة القديمة. وقد درس قاسم أمين القانون في مصر وفرنسا، وكان لزوجته – تركية الأصل – مربية انجليزية، وكذلك مربية إحدى كريمتيه أما كريمته الأخرى فمربيتها فرنسية.

وخلال العام الأول من عمر الجامعة شهدت المحاضرات واحدة وثلاثين طالبة يحضرن مع الطلاب دون إعلان[١٤]. وتوضح الاحصائيات أن ثلاثا منهن مصريات، إلا أنه لم يرد ذكر لشئ أخر غير هذا. وفي نفس العام،

تقابلت هدى شعراوى - رائدة الحركة النسائية المصرية - مع مدموازيل "كليمان"، وهي فرنسية كانت تزور مصر. [وهدى شعراوى، الأبنة الارستقراطية لأم شركسية، وأب هو محمد باشا سلطان - الذي كان يرأس مجلس النواب وقت قيام ثورة عرابي - درست القرآن، واللغة العربية، واللغة التركية، ثم الفرنسية والعزف على البيانو اللذين تعلمتهما على يد معلمة أوروبية قبل أن تزوج في سن الثالثة عشر لابن عمتها، ولديه بالفعل بنات يكبرنها سناً. ثم بلغت بها التعاسة معه حداً جعل أهلها يعيدونها إليهم لبعض الوقت. وفي عام ١٩١٨ انضم زوجها الثرى على شعراوى إلى سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ضمن الوفد الشهير الذي ذهب لمفاتحة المندوب السامي في المطالبة بالاستقلال [(١٥)]].

وفي ١٩٠٩ سافرت هدى شعراوى في أول رحلة لها إلى فرنسا، كما ساعدت في تأسيس مبرة محمد على، وهي مشروع نسائى خيرى يقدم الرعاية الطبية والإرشادات الصحية، للنساء الفقيرات وأسرهن. ونشطت هدى شعراوى بين الأوساط الاجتماعية العليا؛ فإحدى صديقاتها الزوجة الفرنسية للوزير حسين رشدي الذي خلف فؤاد كمدير للجامعة عام ١٩١٣ ثم أصبح بعد عام واحد رئيساً للوزارة. وفي أوائل ١٩٠٩ تقدمت هدى شعراوى، بتشجيع من الأميرة عين الحياة أحمد (زوجة حسين كامل، سلطان مصر فيما بين ١٩١٤ - ١٩١٧) باقتراح إلى الجامعة أن تسمح للآنسة كليمان بإلقاء محاضرة على جمع من النساء في قاعة المحاضرات. ووافق فؤاد، ثم تلاها محاضرات أخرى خاصة للسيدات في أيام الجمعة حيث تخلو الجامعة من الطلاب والمعلمين. كما حاضرت ملك حفنى ناصف[*]، كريمة أحد مؤسسي الجامعة، في قاعاتها، وفي صالة "الجريدة" [(١٦)]، وكانت كاتبة موهوبة على عداء شديد لنظام تعدد الزوجات، الذي عانت منه بنفسها. ومع نهاية عام ١٩٠٩ افتتح قسم الطالبات بالجامعة، تحت إدارة الآنسة "أ:كوفرير"، التي أحضرها ماسبيرو من "ليسيه راسين" في باريس - وكانت كوفرير من أوليات الفتيات اللائى حصلن على درجة الاستاذية المرموقة. فأحتشدت السيدات المحجبات غير المسموح لهن بالاختلاط، لحضور محاضراتها في الجامعة المصرية، تلقيها بالفرنسية بطبيعة الحال. وشهدت المحاضرات ثماني أميرات من الأسرة المالكة، ومن بين خمس وثلاثين

---

[*] المعروفة بلقب باحثة البادية - (المترجمة).

مصرية حضرن المحاضرات، عشر من زوجات وبنات الباشوات، وست زوجات وبنات بكوات، بالإضافة إلى زوجات وبنات بعض من أصبحوا رؤساء وزراء فيما بعد : سعد زغلول، محمد محمود، وحسن رشدي، وكذلك قريبات بعض الأعيان المسيحيين مثل ويصا واصف، ويعقوب أرتين، وواصف غالى (ولم يكن ممكنا أن يكون الحضور من طبقة اجتماعية أعلى من ذلك[١٧]). وكما يبين جدول (٧)، إلتحق بقسم الطالبات في عام ١٩٠٩ / ١٩١٠ خمس وعشرون أوروبية إلى جانب خمس وثلاثين مصرية. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه القائمة تشمل الاثنتين والعشرين طالبة المقيدات – إلى جانب الطلاب – كدارسات بقسم الأدب الفرنسي، وكذلك الطالبتين الدارستين بقسم الأدب الإنجليزي، حيث ندر من بين المصريات – أن وجدت بينهن أصلاً – من تجرؤ على ذلك.

وقامت الجامعة بنشر محاضرات "كوفرير" حول سيكولوجيا وأخلاق المرأة. ويستعرض كتابها "الحضارة الغربية منذ هوميروس وحتى هربرت سبنسر"، مستخلصاً الأمثلة على العبر والعظات من الأدب الفرنسي في الأغلب. ومن بين النساء اللائى ذكرتهن في كتابها : جان دارك، ومدام دى ستاي، وجورج صان، وجورج إليو. وربما تعكس بعض المقتطفات من كتابها، الطابع المميز له : "المرأة حقاً تعيش على الفطرة، والإيمان بالغيب، والحدس، أكثر مما يفعل الرجل" "ولكن إذا كانت المرأة دون الرجل في علم الطب، فهي تفوقه في فن التمريض"، "وإذا لم يكن للمرأة أن تتسنم ذرأ الفن الإبداعي، فعلى الأقل، تستطيع أكثر النساء بساطة أن تحيط نفسها بالفن"، "إن الأمهات بتنشئتهن لأطفالهن، إنما تنشئن جنود المستقبل. وهناك بالفعل واجب عليهن : أن يغرسن في أطفالهن حب الوطن"[١٨].

وربما يصعب أن تمر مثل هذه الأفكار في الغرب الآن دون اعتراض، من منطلق فكرة المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن مجرد وجود "كوفرير" كسيدة تعمل بالتدريس في جامعة عام ١٩٠٩، جعلها أمراً غير عادى في مصر، كما في فرنسا (رغم أن رسالتها الحذرة كانت صحيحة بالنسبة لذلك الوقت في مصر). ورغم قدرة كل من قاسم أمين، ولطفي السيد، وملك حفنى ناصف، وهدى شعراوى على تبني أفكار تفوق ما ذكرته بكثير، إلا أن الحقوق السياسية وحق العمل لم تكن تعنى أولئك الدعاة لتحرير المرأة كثيراً، وإنما شغلهم التعليم، وتحقيق قدر أكبر من الحرية الشخصية، وتحسين مستوى الحقوق القانونية في المسائل العائلية[١٩].

وساعدت السيدة رحمة صروف، ومن بعدها السيدة لبيبة هاشم، الآنسة كوفرير، في تدريس الاقتصاد المنزلي وتنشئة الطفل[٢٠]. ونظراً لأنهما سوريتان مسيحيتان، فقد ألفتا العادات الأوروبية أسرع من معظم المصريات. وأنشأت السيدات السوريات المسيحيات أغلب المجلات النسائية الأربع عشر التي صدرت فيما بين ١٨٩٢ حتى ١٩١٤. ورأست لبيبة هاشم إحداها وهي "فتاة الشرق" منذ ١٩٠٦ [٢١].

وقامت نبوية موسى، مديرة مدرسة "السنية" وهي واحدة من أوليات النساء اللواتي حصلن على شهادة التوجيهية المصرية، بإلقاء محاضرات في الجامعة أيضاً حول دور المرأة في التاريخ المصري القديم والحديث.

وفي عام ١٩١١ – ١٩١٢ تجاوزت شعبة المرأة بالجامعة المصرية المواد النسائية لتشتمل على محاضرات ليتمان في اللغات السامية المقارنة ومحاضرات ميلوني في تاريخ الشرق الأدنى – ومن الثابت أن هذين الأستاذين كانا يحاضران الطالبات بشكل منتظم [٢٢].

ومثلما كان هدف التعليم العالي للمرأة في أول عهده في بلاد الغرب، تمثل الهدف منه في مصر في إعداد النساء لدورهن كزوجات وأمهات، وليس من أجل العمل خارج المنزل. وهو نفس حال قسم المرأة في جامعة استانبول، الذي أفتتح بمائتين وخمسين طالبة في فبراير ١٩١٤، لتدريس الصحة العامة، والتدبير المنزلي وحقوق وواجبات النساء. إلا أن فتيات استانبول التحقن بفصول الرجال عام ١٩١٩ [٢٣].

ورغم احتراس الجامعة المصرية؛ التي نظمت جدول حصص النساء على أن تكون صباحية، وفي أيام الجمع، حيث تخلو من الطلاب [٢٤]، تعرضت الطالبات لمضايقات المتطفلين على البوابات، وتلقى عبد العزيز فهمي سكرتير الجامعة تهديدات بالقتل لإرساله خطابات الدعوة للنساء. وارتفعت صيحات الاحتجاج في الصحف، وكتب أمير الشعراء أحمد شوقي – وكان ذي حظوة لدي القصر – قصيدة ضد التساهل الخطر [٢٥].

ولم تأت المعارضة لدعوة المساواة بين الجنسين في مصر من الأزهر فقط، كما كان متوقعاً، ولكنها جاءت أيضاً من أفنديات علمانيين، مثل مصطفي كامل وطلعت حرب. ويقال – رغم أن هذا لم يثبت تماماً – إن مصطفي كامل وطلعت حرب إنما كانا يعبران عن البرجوازية الصغيرة المتأثرة بتغلغل النفوذ الاقتصادي الأوروبي [٢٦]، ولما كان خروج النساء إلى الحياة العامة يجعل منهن منافسات للرجال على الوظائف النادرة بالفعل، فلم تكن معارضة مصطفي كامل



صورة رقم (٣)

أساتذة الجامعة المصرية ١٩١١

تجلس مودموازيل كوفرير فى وسط الصورة، فى حين يجلس نالينو على اليسار

وطلعت حرب لتتصب على تعليم النساء وإنما على خروجهن إلى الحياة العامة؛ بدعوى أن التعليم المشترك ربما كان مؤامرة مسيحية لتقويض المجتمع الإسلامي بإفساد أضعف أفراده (النساء). وفي مايو ١٩١٢ أذعنت الجامعة. وقررت أن تغلق قسم الطالبات، واستخدمت مخصصاته في إرسال ثلاثة طلاب آخرين للدراسة في أوروبا.[٢٧]

ورغم إغلاق قسم الفتيات، يوضح جدول (٧) أن أربع عشرة طالبة التحقن بالدراسة إلى جانب الطلاب عام ١٩١٢ – ١٩١٣، ليست بينهن مصرية واحدة. أما المصريات الأربع عشرة اللاتي ورد أنهن حضرن محاضرات عام ١٩١٤ – ١٩١٥، فربما كن مسيحيات أو يهوديات. ووصل إجمالي حضور الإناث إلى رقم مثير للدهشة وهو ٨٨ طالبة في عام ١٩١٥ – ١٩١٦، ولكنه انخفض بعد ذلك بشدة نظراً لرحيل الأوروبيات والشرقيات. فكانت الطالبات الأربع في عام ١٩١٧ – ١٩١٨ : بلجيكية، وفرنسية، وإيطالية، وأرمنية [٢٨]. [وفي ١٩٢٤، انتزعت الآنسة عفيفة اسكندر إبراهيم – ربما كانت مسيحية سورية – الثناء الخاص من أستاذها بسبب أدائها الرائع في امتحان اللغة المصرية القديمة [٢٩]].

وبينما كانت الأميرة فاطمة هانم إسماعيل أكرم المتبرعين للجامعة عام ١٩١٤. إلا أنها كانت تتبرع لمعهد لم تستطع أن توليه رعايتها هي أو بناتها. وحمل حجر الأساس الذي وضع في ربيع ذلك العام اسمها، كما نشرت صورتها وهي ترتدي تاجاً وثوباً أوروبياً في كتاب صدر فيما بعد احتفاء بهذه المناسبة، ولكنها لم تستطع حضور الاحتفال ببدء العمل، الذي أثني فيه على كرمها [٣٠]. ومع هذا، قدر للنساء أن يخضن معركة المطالبة بالالتحاق بالجامعة مرة أخرى في العشرينيات.

جدول (٧)
جنسيات وديانات طالبات الجامعة المصرية

	مصرية	أوروبية	تركية	إجمالي	مسلمة	مسيحية	يهودية	إجمالي
٩/١٩٠٨	٣	٢٦	٢	٣١	.	.	.	٣١
١٠/١٩٠٩	٣٥	٢٥	.	٦٠	٣٣	٤١	١٢	٨٦
١١/١٩١٠	٣٦	١٧	.	٥٣	٢٥	٤٢	١١	٧٨
١٢/١٩١١	١٨	١٥	.	٣٣	١٦	١٩	٦	٤١
١٣/١٩١٢	.	١٤	.	١٤	.	١١	٣	١٤
١٤/١٩١٣	١	٣٢	٢	٣٥	.	١٨	١٧	٣٥
١٥/١٩١٤	١٤	٤٤	٢	٦٠	.	.	.	٦٠
١٦/١٩١٥	–	–	–	–	–	–	–	٨٨
١٧/١٩١٦	–	–	–	–	–	–	–	٢ على الأقل
١٨/١٩١٧	.	٣	١ (أرمنية)	.		.		٤
١٩/١٩١٨	.	.	١ (أرمينية)	.		.		١
٢٢/١٩٢١	.	.	–	١		١		١
٢٤/١٩٢٣	–	–		–		–		واحدة على الأقل

الأعداد الخاصة بالجنسيات في الأعوام ١٩٠٩ – ١٩١٢ خاصة بشعبة الطالبات فقط، أما الأرقام المتعلقة بالديانات لتلك السنوات فتشمل اللائى انتظمن في فصول الطلبة الرجال.

المصدر :

- أحمد بدير، خاصة ص : ٢١٠.
- تقرير مجلس إدارة الجامعة لعام ١٩١٥ – ١٩١٦ ص : ٢٧، ولعام ٢١ – ١٩٢٢ ص : ١٥.
- سجلات جامعة القاهرة، إطار ١٦، ملف ٤٨٣، نتائج الامتحانات، ٢٠ مايو ١٩٢٤.

علاقة الطلاب بأساتذتهم :

كيف كان الطلاب يتفاعلون مع أساتذتهم ؟ وما هو ذلك السر القاهر الذي جذب طه حسين إلى الجامعة رغم معارضة شقيقه في الأزهر وأسرته في القرية [٣١] ؟

في الواقع كان لعدد من أساتذة دار العلوم أبعد الأثر في نفس طه حسين، الذي أعجب بحفني ناصف لسعة ثقافته في الأدب العربي، ولتواضعه ودماثة خلقه، في حين رأى أن إسماعيل رفعت أستاذ الجغرافيا : "لم يكن يعرف من طلابه إلا أنهم يحملون رؤوسا يجب أن يصب العلم فيها صباً. فكان يقبل عليهم عابساً، وينصرف عنهم عابساً، لا يلقى إلى أحدهم كلمة، وإنما يأخذ مجلسه وأوراقه، ويأخذ في القراءة حتى تنتهي ساعة الدرس لا يقطعها إلا حين يفسر ما قد يحتاج إلى التفسير، وحين يلقى على الطلاب هذا السؤال الذي تعود أن يلقيه في دار العلوم – وقد كان أستاذاً فيها : فاهمين يا مشايخ؟" [٣٢].

ومع ذلك، خص طه رفعت بأعظم ما يستطيع من إطراء حين ذكر أنه لم يجد في فرنسا بعد ذلك أياً من أساتذة الجغرافيا الذين استمع إلى محاضراتهم يفضل أستاذة القديم. ولم يكن للأساتذة الآخرين في دار العلوم مثل هذا الحظ من تقدير طه حسين، فكان وزملاؤه يسخرون – بلا رحمة – من طريقة عرض الشيخ طنطاوى الجوهرى "المصطنعة" للفلسفة الإسلامية، فكانوا يتحدثون إليه بسخرية ويضحكون منه بصوت مرتفع [٣٣]. وأحب طه محاضرات محمد الخضرى في التاريخ الإسلامي، لكنه أصيب بإحباط حين اكتشف – بعدما استمع لدروس التاريخ في أوروبا – أنه إنما كان يردد فحسب ما ينقله من كتب القدماء دون تعمق. وعندما عينت الجامعة الخضرى، بدلاً من جورجي زيدان، اشترطت – مع ما في ذلك من إهانة – أن يستخدم المناهج الحديثة [٣٤].

أما محمد المهدى، الأستاذ "الدرعمي"، فكان له أسوأ الحظ في تقييم طه حسين، الذي اعتبر ثقافته سطحية، فتجرأ على تصحيح لغته العربية الفصحى وأضحك منه الطلاب [٣٥]. وثأر المهدى لنفسه بأن حال دون حصول طه حسين على تقدير "فائق" في مناقشة رسالته للدكتوراه. بل أن طه حسين حاول عام ١٩١٥ – إبان فترة إنقطاع مؤقتة، استدعي فيها الطلاب المبعوثون إلى أوروبا – إزاحة المهدي من منصبه كأستاذ للأدب العربي؛ فحضر محاضرات المهدى، ثم نشر مقالاً في مجلة "السفور" عقد فيه مقارنة

– لغير صالحه – بينه وبين نقاد الأدب الفرنسي. فعمل مجلس الجامعة على انتزاع اعتذار من طه، الذي حرص على تجنب التراجع عن ملاحظاته الجوهرية.

ورأى طالب آخر، هو إسماعيل حسين، أن مستوى المهدى كان جيداً في فقه اللغة، ولكنه أعرب عن أسفه أنه لم يغامر هو أو الخضيرى بنتهاج آراء نقدية خاصة بهما (٣٦).

ثم كان هناك الأساتذة الأوروبيون. وتورد المقتطفات الباقية من أعمالهم، ومحاضراتهم المنشورة، لمحات من آرائهم. فها هو "اجنازيو جويدى" يدحض في حرص – المفهوم الذي يعتبر العرب قبل الإسلام أنصاف متوحشين"، فيقول : "أن العرب، وبشكل أساسي أهل الحيرة، وغسان دخلوا معارك عظيمة أمام الفرس والبيزنطيين، وقد شهدوا عن كثب وعرفوا حضارة كل من البلدين، كما خبروا الحرب، وتعلموا فن كبار أساتذة العلوم العسكرية في ذلك الحين ... وخطأ فادح أن نعتبر الخوالد أو بنى المثنى شعباً من الجهلاء أو أنصاف المتوحشين، أو أن نعد قواتهم مجرد بدو أصبحوا جنوداص بين عشية وضحايا" (٣٧).

وكما فعل جويدى، كان نالينو يشرح مادته تشريحاً دقيقاً مستخدماً مبضع الفقه اللغوى (٣٨). فأعد لطلابه مقرراً في علم الفلك عند العرب، وآخر في تاريخ الأدب العربي، يلتقط فيه لفظة مثل "أدب" ثم يتتبع أصولها خلال المعاجم الموثقة وغيرها من المصادر، محققاً كل خطوة يقوم بها من خلال إسنادات تفصيلية.

وأستهل "ماسنيون"، ذو النزعة الدينية، أولى محاضراته في تاريخ المدارس الفلسفية بعبارة "بسم الله" (٣٩) ولأنه كان يرفض منهج التحليل الزمني الجغرافي على أساس الأفراد أو الطوائف، فقد أعد المقرر الذي يتولى تدريسه حول فكرة : الأعداد (الرياضيات) والأشياء (الطاقة)، والحياة (علم الأحياء)، والنفس (علم النفس، والتصوف)، والمجتمع (علم الاجتماع)، والله (علم الوجود). كما بحث التناقض المنهجى بين التمسك الشديد بالتقاليد الدينية والفلسفية وبين تهديد النزعة الإقليمية المحلية (الشعوبية الجديدة) لفكرة العالمية، ولم يكن قد تجاوز العشرينيات من عمره، غير أنه كان قد أظهر بالفعل براعة وسعة في المعرفة ميزت بعد ذلك أعماله التي أستشهد فيها بكتابات لورد كلفين، وميكلسون، وميل، ودى فريس، ومندل، ولامارك، وبرجسون جنباً إلى جنب مع الغزالي وأبن رشد. وأقر ماسنيون بأن

المسلمين تخلفوا في الفلسفة والعلوم، بعد إنجازاتهم العظيمة الأولى، ولكنــه أعرب عن ثقته في أن إيجاد مفردات عربية جديدة، سوف يمهــد الطريــق لإسهامات مجددة في هذه المجالات.

وكان حديث المستشرقين بالعربية يثير الفكاهة والإعجاب معاً. وقد لفت إهتمام أحد الطلاب ما تتضمنه ترجمة ماسنيون للعبارات الأجنبية من غرابة، كما وجد صعوبة في قراءة الأسلوب المغربي في كتابة "ســانتيلانا". ولكنــه دهش عندما سمع لأول مرة "جويدي" يحاضر بالعربية (٤٠)، وأعجب بــتمكن "فيت" من اللغة. كما أحب طه حسين لهجة سانتيلا "التونســية العذبــة" (٤١). وأسبغت إحدى الصحف على نالينو أعظم الأطراء، عندما ذكرت عنه أنــه يحاضر بالعربية كما لو كان أحد أبنائها (٤٢).

ومن حين لآخر، كان الأزهريون يتملكهم الغضب لما يعتبرونه استخفافاً بالإسلام؛ فقد أثارت المقارنة التي عقدها "جويدي" بين الروايــة الســريانية "لأهل الكهف" وبين القصة القرآنية احتجاج الأزهريين وأبناء دار العلوم. كما أثارت محاضرات سانتيلانا حول أثر اليونان على الديانة والفلسفة الإسلامية أيضاً مشكلات لا حدود لها (٤٣).

أضف إلى ذلك ما للموضوعات الجديدة من سحرها الخاص. ويصف طه حسين عرض ميلوني للكتابة المسمارية الســومرية، وقــوانين حمــورابي، والتاريخ الأشوري بأنها "أشياء لم يتحدث عنها أستاذ قبله فــي مصــر" (٤٤) وبررت سلطات الجامعة تدريس "الحضارة المصرية في أيام الجاهلية"، بأن "الأمم المتقدمة" ظلت تستفيد من دراستها بينما بقيت مجهولة في مصر (٤٥). وفي حفل تكريم "ليتمان" بمناسبة نهاية العام الدراسي ألقى أحد الطلاب خطبة قصيرة بالسريانية، وأشاد آخر بأسلوب ليتمان في تدريس العبرية وطرحت الفكرة المفاجأة حول أن تعلم العبرية أو السريانية من شأنه تعميق فهم مــن يتحدث العربية للغته.

وبدأ الأسلوب الجديد في التعليم والتعلم مدهشا بمثل ما كانت موضوعات البحث الجديدة. ويتذكر أحمد أمين، وهو كاتب مشــهور وأســتاذ جــامعي مصري، درساً لأحد المشايخ في الأزهر فيقــول: "قــرأ المــتن والشــرح ففهمتهما، ولكنه سبح بعد ذلك في تعليقــات واعتراضــات علــى العبــارة وإجابات على الاعتراضات لم أفهم منها شيئا" (٤٧).لم استسغ أبــداً طريقــة الأزهر في الحواشي والتقارير"، ويشــير فــي مكــان آخــر إلــى "كثــرة الاعتراضات والاجابات" (٤٨).

وأخذت المفاجأة طه حسين، في أولى محاضرات أحمد زكي عن الحضارة الإسلامية؛ حيث حيا الأستاذ تلاميذه بتحية الإسلام بدلاً من أن يبدأ الدرس باسم الله كما هو شأن الأزهريين. "ثم راع الفتى بعد ذلك أن الأستاذ لم يقل في أول درسه "قال المؤلف رحمه الله ..." وإنما استأنف الدرس يتكلم من عند نفسه ولا يقرأ في كتاب ... وكان كلامه واضحاً لا يحتاج لتفسير، وكان سوياً مستقيماً، لا قنقلة فيه ولا اعتراض عليه. وكان غريباً كل الغرابة، جديداً كل الجدة، ملك على الفتى عقله كله وقلبه كله" [٤٩].

وبدت الأساليب غير المألوفة في طرح العلم مثيرة للارتباك. فكان من الصعوبة بمكان الاستماع إلى محاضرات جويدي، فأصبح على واحد من الطلاب، ذي صوت مرتفع أن يبلغ عن الأستاذ "كما يبلغ أحد المصلين عن الأمام حين تقام الصلاة" [٥٠] حتى يمكن لمن في المؤخرة أن يستمع. ولكن المشكلة الحقيقية تمثلت في أنه لم يكن قد مر بخبرة الطلاب إمكانية وجود موضوعات مثل "أدبيات الجغرافيا والتاريخ" [٥١]. ولاحظ أحمد أمين فيما بعد أن فكرة تقسيم الأدب العربي إلى عصور، وتحديد خصائص كل عصر، وترجمة شعراء كل عصر وناثريه لم تكن معروفة في مصر حتى قدوم المستشرقين [٥٢].

ولو قدر لطه حسين أن ينظر إلى الوراء، بعد ما اكتسبه من خبرة، ربما دفعته للابتسام الطريقة التي كان يعلق بها على كل لفظة ينطقها الأستاذ. ففي روايته "أديب" يتكرر حديث أحد الأفنديات أثناء المحاضرات في الجامعة، ويسخر من الراوي الذي يزعجه ذلك، وهو أزهري يمثل طه نفسه قائلاً: "ماذا تريدون أن تسمعوا ؟، ولكنكم معذورون، جئتم من الأزهر، فكل شئ عندكم قديم، وكل شئ عندكم جديد" [٥٣] ... ويستطرد الراوي فلم نكن نخرج من محاضرة حتى يعرض لنا ويأخذ بجبتي وقفطاني، وهو يسألني "أأعجبتك المحاضرة ؟ ... وهل فهمتها على وجهها ؟" وكان يقول لي : "هون عليك من هذا الحرص على المحاضرات، ولا تتهالك عليها هذا التهالك، فهي أقل غناء مما تظن وخير لك أن تقرأ من ان تسمع".

وفرضت الأساليب الأوروبية في التدريس على الطلاب اتباع أسلوب المشاركة الذي لم يكن مألوفاً. حتى أن أحد الطلاب تفاخر بأنه الوحيد – باستثناء قلة من الأجانب – الذي كان يدون ملاحظات أثناء المحاضرات، أما زملاؤه، فقاطعوا الدرس ليجبروا الأستاذ على توزيع مذكرات للمحاضرات

(فما هو الهدف من الجامعة، التي تحتقر من يـدون الملاحظـات، إذا كـان الطلاب سيستظهرون العلم كما لو كانت مدرسة ابتدائية [٥٤])

وأعرب عبد الوهاب عزام – وقد درس في إنجلترا، ثم أصبح معيداً في الجامعة المصرية فترة تدريس توماس أرنولد فيها – عن إعجابه باسـتعداد الأستاذ الإنجليزي للاعتراف بعدم معرفته الإجابة على الأسئلة، ومطالبته بنقد محاضراته [٥٥]. كما إستعار طه حسين – عامداً – أسلوب ديكارت في الشك المنهجي، فيما أعده من أبحاث [٥٦].

واكتشف أحمد أمين، وهو – بعد – لا يزال طالبـاً بمدرسـة القضـاء الشرعي، أهمية اللغات الأجنبية، كما اكتشف أن هناك من الثقافات مـا قـد يكون متأخراً عن العصر: "فهؤلاء أساتذتي العصريون يدلون بمعرفتهم لغـة أجنبية – هذا يدل بلغته الفرنسية، وهذا يدل بلغته الإنجليزية، وكـل يعتمـد عليها في تحضير دروسه، ويذكر لنا أنها تساير الزمان، حتـى أن الكتـاب المؤلف في علم منذ عشر سنوات لا يصلح أن يكون مرجعاً اليـوم إلا بعـد التعديل، لا كالكتب الأزهرية التي يدعى أنها تصلح لكل زمان، ولأن هؤلاء الأساتذة كانوا يقولون دائماً أن من اقتصر على اللغة العربية يرى الدنيا بعين واحدة، فإذا عرف لغة أخرى رأى الدنيا بعينين". وتجاوز أمـين مقـررات مدرسة القضاة، ليشق طريقه إلى محاضرات جويدي، ونـالينو وسـانتيلانا، حيث : "رأيت لونا من ألوان التعليم لم أكن أعرفه : استقصاء فـي البحـث، وعمق في الدرس، وصبر على الرجوع إلى المراجع المختلفة، ومقارنة بين ما يقوله العرب وما يقوله الإفرنج، واستنتاج هادئ رزين من كل ذلك".

وأخيراً يلخص أحمد أمين مفهوم الجامعة في أنها مكرسة للبحث، ومفهوم المعرفة المتفتح ودائم التغيير: "إن ميزة الجامعة عن المدرسة هي البحث ... والمدرسة تعلم آخر ما وصل إليه العلـم، والجامعـة تحـاول أن تكتشـف المجهول من العلم، فهي تنقد ما وصل إليه العلم وتعدله، وتحل جديداً محـل قديم، وتهدم رأياً وتبني مكانه رأياً ... هذا ما فهمته في السنة الأولـى مـن تدريسي في الجامعة – فهمته مما سمعته عن أساتذة مـن الأجانـب قـاموا ببحوث مختلفة جديدة، كل في فرعه ومن مخالطتي فـي الجامعـة لـبعض المستشرقين، أتعرف منهم ما يعملون ومن قليل مـن الأسـاتذة المصـريين يتبعون خطتهم ويسيرون على منهجهم" [٥٧].

الامتحانات والدرجات :

لم يكن عدد المتقدمين للامتحان ليزيد أبداً عن تسعة عشر طالباً، بالرغم من أن عدد من كانوا يحضرون الدروس يرتفع كثيراً عن ذلك. وفي أبريل عام ١٩١٣ تقدم الشيخ طه حسين وطالبان أخران للامتحان في ست مواد، أما الطلاب الأربعة الآخرين فأدوا الامتحان في عدد أقل من المواد. وأنضم "فيت" و"ماسنيون" إلى "الخضيري"، و"المهدي"، و"رفعت"، و"الجوهري" في مجموعات، تضم كل مجموعة ثلاثة منهم لامتحان كل طالب في مادة واحدة. وكان طه الأول على زملائه، فحصل على الدرجة النهائية (٣٠ درجة) في تاريخ الأدب العربي، وفي الأدب العربي، والفلسفة العربية، وتاريخ المدارس الفلسفية، وتاريخ الأمم الإسلامية. وبرغم أن درجته في الجغرافيا والإثنوغرافيا "٢٨" فقط إلا أنها كانت أعلى درجة في الفصل [٥٨].

وشكلت اللغات الأجنبية حجر العثرة الكبير؛ ففي عام ١٩١٣ لم يجرؤ سوى طالب واحد على التقدم للامتحان الذي يجريه "بيرس وايت" في تاريخ الأدب الإنجليزي منذ سبنسر وحتى العصر الفيكتوري، واجتازه بنجاح. ولم يحاول أحد أن يتقدم لامتحان "لوى كليمان" في الأدب الفرنسي ذلك العام. كما كان عدم إجادة طه حسين للغة الفرنسية أحد أسباب رفض سلطات الجامعة طلبه السفر في بعثة دراسية إلى فرنسا [٥٩]، ولكن طه اندفع لتعلم اللغة الفرنسية على أيدي مجموعة من المعلمين، وفي العام التالي اجتاز امتحان "كليمان" بدرجة تقرب من الدرجة النهائية [٢٨]. واجتاز ثلاثة طلاب آخرون امتحان "وايت" في الإنجليزية لذات العام [٦٠].

وعرف طه بعد أن اجتاز إمتحان الفرنسية، أنه إذا فاز بالجائزة المعلنة لأول درجة دكتوراه مصرية، فربما لا يعدم الفوز ببعثة إلى فرنسا؛ فكتب رسالته عن أبي العلاء المعرى، أحد شعراء القرن الحادى عشر، وهو كفيف مثله [٦١]. ثم تقدم طه حسين لمناقشة رسالته للدكتوراه مساء ٥ مايو ١٩١٤ [٦٢].

واستغرقت المناقشة ساعتين وسبع دقائق. ورأس محمد الخضيري لجنة الامتحان التي كان أعضاؤها محمد المهدى، ومحمود فهمي المدرسين بالجامعة، بالإضافة إلى مندوبين من نظارة المعارف العمومية. فناقشوا طه في أطروحته، وفي علمين آخرين هما الجغرافيا عند العرب، والروح الدينية للخوارج. وحصل طه على درجتي "فائق" في المادتين الإضافيتين، ولكن المهدى اعترض على ميله للجدل مما أدى إلى منحه درجة "جيد جداً" في

الرسالة. وأعلنت النتيجة وسط تهليل جمع من الأصدقاء، واستحق طه مبلــغ عشرين جنيها مصرياً قيمة جائزة الدكتوراه، وفاز ببعثته إلى فرنسا. وأبرق أحمد شفيق، نائب مدير الجامعة، بالنتيجة إلى القصر، ثم قام بترتيب مقابلــة لطه حسين في قصر رأس التين؛ حيث هنا الخديو عباس طه، وســأله عــن دراسته وحذره من دراسة الفلسفة التي أفسدت عقل طالب البعثــة "منصــور فهمي"[٦٣].

بيد أن درجة الدكتوراه التي نالها طه حسين أصــبحت مبعــث إحــراج للجامعة؛ فهو لم يكن يحمل أي درجة علمية سابقة (خلاف الأزهــر). وفــي فرنسا كان عليه أن يدرس للحصول على الليسانس قبل أن يســتطيع مجــرد التفكير في دكتوراه السربون. فأعدت الجامعة المصرية عام ١٩١٦ برنامجاً دراسياً يستغرق ثلاث سنوات يعقد بعدها امتحان لنيل درجة الليسانس، ومن ثم، يستطيع الطالب أن يعد رسالته للدكتوراه [٦٤]. وحصل ستة طلاب علــى شهادة الدكتوراه في ظل النظام الجديد قبل إنتهاء عهد الجامعة الأهلية.

الرؤساء المؤقتون وشبح الإفلاس :

استقال الأمير فؤاد من الجامعة عام ١٩١٣، وهو نفس العام الذي سعى فيه لنيل عرش ألبانيا، ورفض الأمير يوسف كمال أن يخلفه (رغــم قبولــه عضوية المجلس التنفيذي) فانتقلت رئاسة الجامعة إلى وزير الحقانية حســين رشدي[٦٥].

وكان هذا اختياراً سيئاً (فرشدي البــالغ مــن العمــر خمســين عامــاً، أرستقراطي، سليل أحد الألبان الذين قدموا إلى مصر مع محمد علــي، درس القانون في فرنسا وتزوج من فرنسية، وتلكأ هناك خمسة عشر عامــاً قبــل عودته في ١٨٩٢، وهو يقضي الصيف في أوروبا بانتظام مثل غيــره مــن أبناء طبقته، وقد أمضى وقتاً يعمل في نظــارة المعــارف وفــي المحــاكم المختلطة، ثم دخل وزارة بطرس غالي. كما رأس الوزارة عملياً، بشكل غير معلن، في الفترة ما بين أبريل ١٩١٤ إلــى أبريــل ١٩١٩، وفقــاً لرغبــة البريطانيين. ورأس رشدي اللجنة التي صاغت دستور ١٩٢٣، ثــم عمــل رئيساً لمجلس الشيوخ. كما شغل أيضاً منصب مدير الجامعة فيما بين عامي ١٩١٣ و١٩١٦، وكذلك في الفترة بين عــامي ١٩١٧ و١٩٢٥) وتوضــح محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي للجامعة أنه واظب على حضورها فــي أول الأمر، ولكنه نادراً ما كان يفعل ذلك بعد أن أصبح رئيساً للوزارة. وقد

وجد في تغيبه مبرراً كافياً للاستقالة من إدارة الجامعة، ولكن المجلس وضع علو المقام فوق بذل الجهد وناشده العودة إلى المنصب. وأثناء انقطاعه شغل الأمير يوسف كمال منصب مدير الجامعة لفترة وجيزة [٦٦]. وكان السكرتير العام الدكتور محمد علوى وهو طبيب درس في فرنسا، هـو الـذي يـدير الشئون اليومية للجامعة أثناء الحرب [٦٧].

وعندما اندلعت الحرب، عزل البريطانيون عبـاس، وأعلنـوا الحمايـة ونصبوا عمه السلطان حسين كامل بدلاً منه (تولى العرش فيما بين ١٩١٤ - ١٩١٧). وكان دور حسين كامل مستتراً مثلما كان دور حسين رشدي فـي رئاسة النظارة والجامعة، وقد خسر أحمد شفيق مقعده في مجلس الجامعـة، عندما صاحب الخديو في منفاه، وفي عام ١٩١٥ ترك عزيز عزت، وهو من أنصار عباس أيضاً موقعه في المجلس [٦٨].

وفي غيبة إشراف حازم من القصر، عاد أنصار حزب الأمة - بعـد أن أصبح في عداد الأموات - إلى مجلس الجامعة؛ فملأ سعد زغلول، ولطفـي السيد، وعبد العزيز فهمي الأماكن الشاغرة في المجلس عام ١٩١٥، ثم انضم إليهم محمد محمود بعد ثلاث سنوات. وكان إسماعيل صدقي وعبد الخـالق ثروت - وليس لهما صلة قوية بأي من التيارات - احتلا مقعدين في المجلس بالفعل قبل الحرب [٦٩].

وافتقدت الجامعة - بوجه خاص - وجود قائد قوى لها أثنـاء أزمتهـا المالية وقت الحرب؛ ففي عام ١٩١٣ بلغ إيراد الجامعة عشرة آلاف و٢١٨ جنيهاً مصرياً، كما بلغ إنفاقها تسعة آلاف و٦٩ جنيهاً (بلغت ميزانية الأزهر لذلك العام ثلاثة أمثال ميزانية الجامعة). وأجبرت مشكلات فتـرة الحـرب وزارة الوقاف على تخفيض دعمها السنوى للجامعة من خمسة آلاف جنيـه إلى ألفين، ثم إلى سبعمائة جنيه فقط عام ١٩١٦. وأصبح على الجامعـة أن تخفض مصروفاتها بمقدار النصف تقريباً لتصل إلـى خمسـة آلاف و٤٥١ جنيهاً مصرياً عام ١٩١٥ - ١٩١٦، حيث بلغ دخلها ستة آلاف و٧٥٥ جنيهاً فقط. وبعد ذلك، ساعدت زيادة الدعم الذي تقدمه وزارة الوقاف إلـى ألـف و٨٠٠ جنيه، على تخفيف الزمة إلى حد ما، ولكنه ظل أقل كثيراً من حجـم ذات الدعم في أول عهده. ولحسن الحظ، حافظت نظارة المعارف العموميـة أثناء الحرب على مستوى الدعم الذي تقدمه للجامعة، ومقـداره ألفـا جنيـه مصري [٧٠].

وإزاء هذه الأزمة، إنتقلت الجامعة من سراي جناكليس، إلى مقر إيجاره أقل (بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً مصرياً سنوياً) في شارع الفلكي. وانخفضت رواتب الأساتذة؛ فبلغ راتب بداية العمل للأوروبيين أربعمائة جنيه مصري سنوياً، يضاف إليها مائة جنيه بدل سفر. وفي عام ١٩١٠ انخفض المرتب إلى ثلاثمائة جنيه، والبدل إلى خمسين. ومع نهاية الحرب كان أستاذ اللغة الإنجليزية الذي حل محل "بيرس وايت" يحصل على ٢٥٠ جنيهاً سنوياً فقط. أما المصريون فيحصلون على مرتبات أقل؛ وهو تفاوت يقوم على أساس نفقات السفر، وبشكل أساسي على المؤهلات الأفضل للأوروبيين. ففي عام ١٩١٠ – ١٩١١ كان أساتذة دار العلوم يتقاضون من الجامعة مائتي جنيه مصري، وبعد أربعة أعوام خفضت إلى مائة وعشرين جنيها، وكان أثنان من الأساتذة المساعدين المصريين الذين يدرسون الحقوق يتقاضيان مائة جنيه فقط لكل منهما. ومع نهاية الحرب انخفضت مرتبات أساتذة الجامعة من أبناء دار العلوم إلى ما بين تسعين ومائة جنيه، وذلك في وقت استعرت فيه حمى ارتفاع الأسعار [٧٠].

وفي أحلك اللحظات، واجهت الجامعة خياراً محزناً: إما أن توقف الدراسة، أو ترسل في استدعاء أولئك الذين سيصبحون أساتذة مصريين من أوروبا قبل إنتهاء مدد بعثاتهم. وكان من شأن إيقاف الدراسة أن يعطي انطباعاً بانهيار الجامعة؛ لذا، استدعي طه حسين وغيره من طلاب البعثة. ولكن لحسن الحظ، أنقذ السلطان حسين الموقف بهبة مكنت طه وعدداً من زملائه من العودة إلى دراستهم في أوروبا [٧٢].

البعثات التعليمية إلى أوروبا :

وأثناء تلك الفترة الحالكة، تعلقت الجامعة بالأمل في الطلاب المبعوثين إلى أوروبا. وإذا كان الأزهري في رواية "طه حسين" (أديب) يقول: "من ذهب إلى فرنسا فهو كافر أو على الأقل زنديق" [٧٣]؛ فمن الواضح أن الجامعة المصرية كانت تفكر بطريقة أخرى؛ عندما اعتبرت أن تأهيل الأساتذة من الأهمية إلى حد أن أولى البعثات سافرت في سبتمبر ١٩٠٨ قبيل بدء الدراسة بالجامعة. وانقسم طلاب هذه البعثة، الأحد عشر، بين تخصصات العلوم والآداب. وكان كل منهم يتلقى اثني عشر جنيهاً شهرياً مقابل نفقات معيشته، وربما نال مكافأة سفر في الصيف إذا حقق نتيجة طيبة. ولم يكن يسمح لطالب البعثة بالزواج. وعند عودته حاملاً درجة الدكتوراه،

يتعين عليه أن يتولى التدريس بالجامعة لمدة عشر سنوات، وإلا اضطر لتسديد نفقات بعثته. وكان باستطاعة الواحد منهم أن يبدأ العمل بمرتب أربعمائة جنيه سنوياً، وربما يحصل على زيادات ترفع مرتبه إلى تسعمائة جنيه (٧٤).

وأتخذ إرسال أول بعثة طابع الاحتفال القومي؛ ففي القاهرة ودعت الوفود طلابها محملين بالامنيات الطيبة، وهللت لهم الحشود على محطات القطار الواقعة على طوال الطريق، كما استقبلتهم بالتحية في الإسكندرية (٧٥).

وفضلاً عن بضع من طلاب البعثات الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة (ومن بينهم نجل قاسم أمين) ذهبوا للحصول على تعليم غير عملي ويستغرق زمناً طويلاً، بينما لا يخرج أساتذة للجامعة، ضمت البعثات فيما بين ١٩٠٨ و١٩٢٥ أربعة وعشرين طالباً، إتجه اثنا عشر منهم إلى فرنسا، وثمانية إلى إنجلترا، وثلاثة إلى ألمانيا، وواحد إلى إيطاليا. وبالرغم من أن الارتحال في طلب العلم، كان تقليداً إسلامياً جليلاً، إلا أن هؤلاء الطلاب قصدوا إلى باريس ولندن، وليس بغداد أو مكة، ولا قرطبة أو سمرقند.

وأخر اندلاع الحرب العالمية الأولى سفر طه حسين للبعثة، إلا أن الهجوم الألماني أندحر مع مجئ نوفمبر من ذات العام، فأبحر ومعه طالبان آخران إلى مارسيليا (٧٦). وكان شقيق طه يرافقه – بلا أجر – في مونبلييه، فأصبح على الاثنين أن يتعيشا بالاثني عشر جنيهاً المخصصة لفرد واحد في الشهر. ووافقت الجامعة على طلب زيادة قدرها جنيهان شهرياً، تساوى أجر معلم وقارئ للفرنسية واللاتينية (٧٧). وعندما رجع طه إلى فرنسا بعد فترة استدعائه القصيرة عام ١٩١٥، قصد مباشرة إلى السربون، حيث أصبحت معركته الكبرى هي اللاتينية، وكان نظراؤه الفرنسيون سبق لهم دراستها لسنوات متصلة. فثابر حتى حصل على الليسانس في التاريخ القديم عام ١٩١٧ (٧٨)، ثم واصل طريقة نحو الدكتوراه.

وتقدم طه حسين بطلب إلى مجلس الجامعة يلتمس التصريح له – استثنائياً – بالزواج من فرنسية كانت تقرأ له، بدعوى أن ذلك سيكون عوناً له على الدراسة. وصوت لطفي السيد، وهو معلم طه حسين وناصحه، لصالحه في قرار المجلس الذي أتخذ بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة، فنجح مشروع الزواج (٧٩). ونظراً لعدم توفر وسيلة كسب خاصة أمام طه، علاوة على أن لديه زوجه مسئول عن إعالتها، اضطر للرجوع إلى المجلس أكثر من مرة طلباً للمال، وكانت تكاليف المعيشة قد أصبحت باهظة في فرنسا

التي مزقتها الحرب. وفي أكتوبر ١٩١٨ رفعت الجامعة منحة طه من خمسة عشر جنيها مصرياً إلى ثمانية عشر. وبعد أشهر قليلة عاد إلى طلب مساعدة لدفع الفواتير الطبية الناتجة عن إصابته بوباء الأنفلونزا الذي انتشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم طلب نقوداً أخرى لتغطية نفقات سفر زوجته إلى مصر [٨٠].

واسترشد طه في رسالته عن ابن خلدون بالعالم الشهير "إميل دور كهايم" [*]، والمستشرق "بول كازانوفا" [**]. وقام لطفي السيد بفحص مسودة الرسالة لضمان عدم خروجها عن جادة المعتقدات – وهو الشرط المتبع منذ مشكلة منصور فهمي (التي سنبحثها في الجزء التالي من هذا الفصل) وأعلن خلوها مما يريب. ومما يذكر أن لطفي السيد وعبد العزيز فهمي دفعا شوقي ضيف – وكان يدرس أيضاً بجامعة باريس – إلى تغيير فقرات عن الإسلام في رسالته "الشعر الغنائي والنقد الأدبي عند العرب" [٨١].

وعندما ذهب "الوفد" إلى باريس عام ١٩١٩ للدفاع عن قضية مصر، سعى طه إلى لقاء أحمد لطفي السيد، وعبد العزيز فهمي، وقابل سعد زغلول للمرة الأولى.

وحصل طه على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ في أغسطس ١٩١٩، ثم نال دكتوراه السربون. أما درجة الدكتوراه الأكثر صعوبة، وهي دكتوراه الدولة، بما تتطلبه من إقامة في فرنسا لسنوات أربع أخرى، فلم تكن واردة.

وكانت النتائج النهائية لبعثات الجامعة الخاصة هزيلة، رغم أنها ربما لا تقل عن نتائج البعثات في عصر محمد علي أو العصر الحالي؛ حيث عاد خمسة فقط يحملون الدكتوراه – من بين الطلاب الأربعة والعشرين المبعوثين – وعملوا بالتدريس في الجامعة؛ ولكن اثنين منهم لم يستمرا لسبب ما. وطرد أحد الطلاب من البعثة بعد اتهامه بالانتماء إلى جماعة إرهابية، كما فصل ثلاثة منهم بسبب مغادرة محل دراستهم دون إذن. وأضاع "استنزاف العقول" عدداً من الذين تجاهلوا كلاً من القرارات والدعوات التي تطالبهم بالعودة، فضلا عن الفشل الدراسي الذي مني به العديد منهم، واستدعي

(*) إميل دور كهايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) عالم اجتماع فرنسي، أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، رأى أن المجتمع هو مصدر الأحداث الدبية والدينية ت (المترجمة).

(**) بول كازانوفا (١٨٦١ ـ ١٩٢٦) أستاذ أصول العربية فى الجامعة المصرية. ترجم "الخطط" للمقريزى – (المترجمة)

خمسة على الأقل قبل انتهاء البعثة بسبب نقص التمويل، فعملوا بالتدريس لفترة وجيزة بالجامعة، ثم اضطروا للبحث عن عمل في مكان آخر [٨٣].

مشكلة منصور فهمي :

بين الطلاب الناجحين في البعثات الثلاث، الذين عادوا يحملون الدكتوراه وعملوا بالتدريس في الجامعة، طالبان لم يعتبرا ناجحين في نظر الجميع. وبينما أثنت "الجريدة" على البعثات الدراسية، تخوفت اللواء من احتمالات أن يحيد العائدون عن لغتهم، وبلدهم ودينهم. واعتقد كثيرون أن حالتي "منصور فهمي" و"طه حسين" برهنتا على أن هذه التحذيرات كانت صائبة. وقد برزت مشكلة منصور فهمي عام ١٩١٣، أما نزاع طه حسين الشهير مع المحافظين الدينيين فحدث بعد الحرب، وسوف نناقشه في الفصل السابع.

كان منصور فهمي واحداً من طلبة الحقوق النجباء، عندما أرسلته الجامعة إلى فرنسا للإعداد لدرجة الأستاذية في الفلسفة. فعرفه "ماسبيرو" على "لوسين ليفي – بروهل"، الفليسوف ذي النزعة الاشتراكية. وفتحت باريس أمام فهمي أبواب عالم جديد؛ فاستطاب "سنوات الدراسة في السربون ... ذكرياتنا حول الحى اللاتينى العزيز، والنظم المفيدة التي حولتنا إلى أرواح حرة" [٨٥].

إلا أن الروح الحرة سرعان ما ارتطمت بالأرض في قسوة؛ عندما وصل إلى القاهرة بلاغ بأن أطروحة فهمي "وضع المرأة في تراث الحركة الإسلامية عبر تطورها" تشوه سمعة الإسلام. وأزعج العنوان – في حد ذاته – المسئولين بالجامعة المصرية، الذين كانوا قد أغلقوا قسم الطالبات قبل ستة شهور فحسب؛ فأبرق مجلس الجامعة إلى باريس طالباً تأجيل مناقشة فهمي للرسالة، وكان مقرراً عقدها في أول ديسمبر ١٩١٣. ولكن المناقشة جرت في موعدها ونال فهمي الدكتوراه. وبعد أربعة أيام أجتمع المجلس لبحث الأمر وحضر هذا الاجتماع "ماسبيرو"، وعالم الآثار الإسلامية علي بك بهجت[٨٦]، وكانت الجامعة المصرية قد سددت ثمن طباعة الرسالة، فأبرقت إلى باريس بطلب إعادة النسخ الباقية وأصدرت أمراً بعودة فهمي إلى الوطن. وبعد ذلك، حرصت الجامعة على مراجعة جميع موضوعات الرسائل ومسوداتها قبل تقديمها إلى الجامعات الأوروبية. وألغت الجامعة تعيين فهمي في منصب الأستاذية، كما حرم من العمل بالوظائف الحكومية. واستمرت

الجامعة عاماً كاملاً دون تدريس مادة الفلسفة، ثم أوكلتها إلى مستشرق أسباني.

والحقيقة أن منصور فهمي شب ليجد الجامعة تمور بالحديث حول قاسم أمين، الذي توفي في نفس سنة حصول فهمي على منحته للدراسة في باريس. وربما ناقش فهمي قضية المرأة مع محمد حسين هيكل الذي عاصره في السربون، والذي تعكس روايته "زينب" تأثير قاسم أمين أيضاً (٨٧). وقد اختتم منصور فهمي رسالته المقدمة إلى السربون بثناء عظيم على قاسم، مؤكداً حتمية انتصار رائد تحرير المرأة : "إنني لأنحنى أمام ذكرى الكاتب المصري قاسم أمين، الذي نذر نفسه كلية لقضية المرأة، وتوفي قبل أن يسعد بجنى ثمار عمله، الذي سوف تقوده حركة التقدم الحتمي إلى النجاح في نهاية الأمر" (٨٨).

وهكذا كان لاختيار موضوع رسالة فهمي جذور داخل الأوضاع المصرية. كما كانت مصادره الساسية أيضاً عربية وإسلامية : القرآن، والأحاديث النبوية، وبعض مؤلفي العصور الوسطى، مثل الجاحظ والغزالي. ولكنه اتبع في تحليله المناهج التي طرحها علماء غربيون، معظمهم من المستشرقين : أساتذة ليفي – بروهل، ولامنز، وسناوك هرجرونج، وليبون، ورينان، ودوزى، وفيلها وزن، وبرون. وكان عدد من هؤلاء رغم نزعتهم العلمية – معادياً للإسلام. كذلك أنبهر فهمي بالأوساط اليسارية شديدة التحرر، فنسي الحساسيات التي تنتظره في الوطن.

ومثلما فعل محمد عبده وقاسم أمين، حرص فهمي على التمييز بين جوهر المعتقدات الإسلامية الأصلية، وبين العادات والتقاليد التي أضيفت إليها لاحقاً، وبدت في آخر الأمر كما لو كانت جزءاً مقدساً من الإسلام. ولكن فهمي أدار ظهره لمحمد عبده، واتبع المستشرقين، بأسس دينية مزعزعة؛ فأطلق على جوهر الإسلام "المحمدية" وعلى الإضافات المستحدثة "الإسلامية"(٨٩). وفتحت هذه الأسس المزعزعة المجال للمزالق، مع مواصلة فهمي التأكيد على أن وضع المرأة العربية تدهور مع مجيئ الإسلام، وأن محمداً ألف القرآن، وأن أهواءه دفعته إلى صياغة الرسالة السماوية وفقاً لمنفعته الشخصية. "فمحمد" الذي لقبه فهمي "بالمشرع" : "لاريب أنه وجد من الصعب عليه إخضاع نفسه للقوانين التي أعلنها باسم الله رغم إصراره – كمصلح – على فرض هذه القوانين على الأمة التي أراد أن يشكلها. بيد أنه سرعان ما حل المعضلة : فأسبغ على من يعهد إليهم برسالة مقدسة امتيازات

لا ينعم بها البشر العاديون؛ ولم يتردد محمــد، ولديــه مشــيئة الله جــاهزة يستخدمها لتفسير أعماله، في أن يقول أن اختياره لعائشة "العروس الطفلــة، بنت أبي بكر" كان بوحي منه تعالى". ومع أن مثل هذه التفســيرات كانــت شائعة في الكتابات الغربية في ذلك الوقت، إلا أنهــا اعتبــرت فــي نظــر المسلمين المتدينين كفراً صريحاً.

وأمضى فهمي السنوات العصيبة التالية لعودته من فرنسا، يعمل سكرتيراً بجمعية الصليب الأحمر، ويصدر المقالات التي جمعت فيما بعد في كتــاب "خطرات النفس" ولكن اندلاع الحرب العالمية، وقيام ثــورة ١٩١٩، صــرفا الأذهان عن هرطقته، وفي عام ١٩٢٠، عينته الجامعة – ســراً – بنظــام المكافأة، لتدريس الفلسفات الغربية والعربية. وعندما لم تقع متاعــب بســبب ذلك، انضم في العام التالي إلى طه حسين والآخرين كعضو منتظم في هيئة التدريس لقاء أربعمائة جنيه مصري سنويا(٩٠). وواصــل فهمــي التــدريس خمسة عشر عاماً أخرى، إلا أن ثقته في نفسه كانت قد أهتزت؛ فلم يعد ينشر سوى كتابات قصيرة على نحو متقطع. ثم أصبح بعد ذلك مــادة للســخرية تمثلها شخصية الدكتور إبراهيم عقل، في رواية نجيب محفوظ "المريا".

وبهذا الاستعراض لسيرة منصور فهمي أصبح المسرح الآن معداً لقيــام الجامعة العامة في فترة ما بين الحربين.

الهوامش

١- الأيام – الجزء الثالث ص- ٣٠ – ٣١.
٢- بدير – ص- ١٣٥ – ١٤٤.
٣- بدير ص- ١٧٧ – ١٤١ – و :
Alfred Cunnigham, Today in Egypt (london, 1912). P.109.
٤- أنظر : جدول ٣.
٥- الأيام. الجزء الثالث ص- ٦.
٦- على سبيل المثال : ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٢، تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩ مايو ١٩١٧ و ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١١ أكتوبر ١٩١٩.
٧-
Donald C. meade, Growth and structural change in Egyptian Economy (homewood, Illinois, 1967) p. 301.
٨- أمين سامي "التعليم في سنتى ١٩١٤ و١٩١٥ (القاهرة ١٩١٧) ص- ١٤.
٩-
- Fanny Davis, The Ottoman lady : A Social History form 1718 to 1918 (New York, 1986) p. 54.
١٠-
- Judith E. Tucker, Women in Nineteenth Century – Egypt (Cambridge, England, 1985), pp. 124 – 25.
١١-
- Delanoue, Moralistes 2 : 482 – 58. Byron D. cannon, "Nineteenth – Century Writings on Women and Society : the Interim Role of the Masonic press in Cairo – al – lata'if, 1885 – 1895".
و :
١٢-
- Margot Badran, "Independent Women : A Century of Feminism in Egypt",
وهي ورقة بحث غير منشورة قدمت إلى مؤتمر جامعة جورج تاون حـول المـرأة العربية ١٩٨٦.
و :
- "Islam, Patriarchy, and Feminism in the Middle East, trends in History" 4 (1985) : 65 – 66.
قاسم أمين : "تحرير المرأة" وأيضا "المرأة الجديدة" (القاهرة ١٩٠١).
١٣- أنظر

Juan Ricardo Cole, "Feminism, Class and Islam in turn – of the Century Egypt", IjMWS 13 (1981) : 387 - 407; the Introduction to Hoda Shaarawi, Harem Years : the Memories of an Egyptian feminist (trans. Margot Baddran, New York, 1987); Thomas Philip, "Feminism and Nationalist Politics in Egypt" in lois Beck and nikki keddie, eds., Women in the Muslem World (cambridge, Massachusetts, 1978), pp. 277 – 94.

بالإضافة إلى مقابلتين مع السيدة بهيجة صدقي رشيد، القاهرة ٣، ٤ يناير ١٩٧٨. و:

Baheega Sidky Rasheed et al., the Egyptin Union (cairo, 1973).

١٤-

- (Gorst), reports, 1909, p. 209.

وسامية حسن إبراهيم "الجامعة الأهلية ..." ص- ٨٩. ويذكر بدير ٢٢ فتاة (ص- ٢٠٩) ولكنه لا يشير إلى طالبات الاستماع.

١٥- مذكرات هدى شعراوى رائدة المرأة العربية الحديثة، أمين سامي (القاهرة – مقدمة ١٩٧٩) ص- ١١٥ – ١٣١ – يسرد فيه تجاربها مع الجامعة. قارن Shaarawi, Harem 92 – 94. years, pp ربما كان لوى كليمان الذي تولى تدريس الأدب الفرنسي بالجامعة لعدة سنوات من أقارب مدموازيل "كليمان".

١٦- عن قصة حياتها أنظر : يوسف أسعد داغر : مصادر الدراسات الأدبية (بيروت ١٩٥٦) الجزء الثاني ص- ٧٣٩ – ٧٤١.

١٧- حصلت أول امرأة على شهادة الأستاذية عام ١٩٠٥.

- George Weisz, the Emergence of Modern Universities in France, 1863 – 1914 (Princeton, 1983), p. 245.

وبخصوص هذه الفقرة بوجه عام أنظر : بدير ص- ١١٩، ٣٧٨ – ٣٧٩.

١٨-

- M.A Couvreur, Etude de psychlogie et de morale feminines : Confrences faites aux dames egyptiennes Annee 1910 – 11. Universite Egyptienne (Cairo, n.d) pp. 36, 38, 429, and 373.

١٩-

- Couvrear, Etudes, pp. 190-91.

٢٠- بدير ص- ١٢٨ – ٢٩.

٢١-

- Philipp, in Beak, women, pp. 280-81.

وتقوم "بث أن آردن" بإعداد رسالة دكتوراه لجامعة "أوكلاهاما" عن صحافة المرأة العربية في مصر (*).

(*) International Journal of Middle East Studies

٢٢- نبوية موسى : "المحاضرات النسائية في الجامعة المصرية"، الأهرام ١٦ أبريل ١٩١٢، أعيد طبعها في : الأهرام - شهود العصر ١٨٧٦ - ١٩٨٦ (القاهرة ١٩٨٦) ص- ٣٨ - ٤٢. وأمين سامي : التعليم، ملحق (٣) ص- ٥٤.
٢٣-
- Hans kohn, ed., Grosse Point, Michigan, 1969, p. 243; Davis, Ottoman lady, p. 55.
٢٤- بدير : ص- ١٢٠، وهدى شعراوى : مذكرات .. ص- ١١٦
٢٥- "الجريدة" ١٠ سبتمبر ١٩١٠، كما نقلت في عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجامعة المصرية ..." ص- ٢٩، و"الجامعة المصرية القديمة ..." ص- ٤٧. و"الجريدة" ٢٥ مايو ١٩١٠، كما ورد في "الجامعة المصرية .." ص- ١٨.
٢٦-
- Cole, "Feminism", IJMES 13 (1981) : 391, 402.
٢٧- ملفات جامعة القاهرة ١٦ / ١٢٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٣٠ مايو ١٩١٢.
٢٨- تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩١٧ - ١٩١٨ ص- ٢٧.
٢٩- ملفات جامعة القاهرة ١٦ / ٤٨٣ نتائج الامتحانات ٢٠ مايو ١٩٢٤.
٣٠- بدير : ص- ٢٥٨ - الصورة التالية ص- ٢٦٤.
٣١-
- Taha Hussein Adib Ou L'aventure occidentale trans Amina and moens taha Husse in (cairo 1960).
(يرجع مؤلف الكتاب إلى الترجمة الفرنسية المذكورة لرواية طه حسين "أديب"، ورأيت من الأنسب للقارئ العربي إرجاع العبارات الواردة من الرواية إلى أصل النص العربي والاستناد إليه فيما تلا ذلك : طه حسين "أديب" سلسلة كتب للجميع (القاهرة ١٩٥٢) ص- ١٢، ٤٦، ٥٠ (المترجمة).
٣٢- الأيام - الجزء الثالث ص- ٣٧ - ٣٨. وتوجد مقتطفات من محاضرات رفعت في ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠ و٨٧/٦. وقد نشرت الجامعة محاضراته تحت عنوان : "الطيبان في تاريخ البلدان" (القاهرة ١٩١٢).
٣٣- الأيام - الجزء الثالث ٣٩ - ٤٠ - وعن الجواهرى أنظر داغر : مصادر .. ٢ - ص- ٢٨١ - ٢٨٤.
٣٤- ملفات جامعة القاهرة ١٢٦/٢ بتقرير مجلس إدارة الجامعة ١٠ فبراير ١٩١٠. ورد تقييم طه في الأيام الجزء الثالث ص- ٣٧ - ٣٨، وفي كتابه حديث الأربعاء (بيروت ١٩٨٠) ص- ٦٤٠ - ٦٥١. والتعليقات على قصة حياته : عبد الجواد، دار العلوم، ص- ٢٧٩ - ٢٨٠. وداغر : مصادر ٢ - ص- ٣٤٢ - ٣٤٣.
٣٥- الأيام الجزء الثالث ٤٠ - ٤١. وطه حسين، حديث الأربعاء ص- ٦٢٠ - ٦٢٦. وتوجد معلومات حول قصة حياته في : عبد الجواد، دار العلوم ص- ٢٧٢ - ٢٧٣. والزيريكلى "العلم" ٧ : ١١٤.
٣٦- إسماعيل حسين، مجلة التربية الحديثة - ١٠ إبريل ١٩٣٧ ص- ٣٩٢.

٣٧-
- Ign Guidi, L'Arabie Anteislamique (paris, 1921) p. 31.
٣٨- كارلو ناللينو، تاريخ علم الفلك عند العرب (القاهرة ١٩١١)
- la litterature Arabe des origines al'epoque, de la dynastie ummayyade, trans. C. pellat (paris, 1950).
٣٩- ملفات جامعة القاهرة ١٩ / ٥٤٤ تحتوى على الخطوط الرئيسية للدروس اليومية التي كان ماسينيون يلقيها بخط يده غير المألوف.
و :
- Louis massignon, "L 'Histoire des dectrines philoxophiques arabes a L'Universite du cairo," revue du monde masulman : 21 (1912) : 149 – 57.
وهي النص الفرنسي لأولى محاضراته. والمحاضرات متاحة الآن – دون أن تتصدرها "البسملة" – في لويس ماسينيون، محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية.
٤٠- إسماعيل حسين، مجلة التربية الحديثة ١٠ أبريل ١٩٣٧ : ص- ٣٨٦، ٣٩٢ – ٣٩٣.
٤١- الأيام – الجزء الثالث ص- ٣٤، أنظر ص- ٤٢ – حول ازدراء طريقة المستشرقين في التحدث بالعربية.
٤٢- مجمع اللغة العربية : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – (الجزء الثاني القاهرة ١٩٦٦) المجمعيون ص- ٢٢٨.
٤٣- طه حسين – المجلة التاريخية المصرية – ١٠ (١٩٣٧) ص- ٣٨٦ – ٣٨٧.
٤٤- الأيام – الجزء الثالث ص- ٣٤.
٤٥- ملفات جامعة القاهرة ١/١ تقرير اللجنة الفنية ٢ مايو ١٩٠٨.
٤٦- طه حسين – المجلة التاريخية المصرية ١٠ (١٩٣٧) ص- ٣٩٢.
٤٧- أحمد أمين، حياتي (القاهرة ١٩٦١) ص- ٦٥، ٧٧. وعن أحمد أمين أنظر : حمدى السكوت ومارسدن جونز : أعلام الأدب المعاصر في مصر – الجزء الرابع : أحمد أمين (القاهرة ١٩٨١).
٤٨- حياتي ص- ٧٧.
٤٩- الأيام – الجزء الثالث ص- ٦ – ٧.
٥٠- الأيام – الجزء الثالث ص- ٦.
٥١- الأيام – الجزء الثالث ص- ٨.
٥٢- أحمد أمين حياتي ص- ١٠١.
٥٣- طه حسين أديب – سلسلة كتب للجميع ١٩٥٢ – شركة التوزيع المصرية الاستشهاد التالي من ص- ١٠ – ١١ – (المترجمة).
٥٤- طه حسين – المجلة التاريخية المصية ١٠ (١٩٣٧) ص- ٣٩١ – ٣٩٢.
٥٥- عبد الوهاب عزام، صحيفة الجامعة المصرية – ٢ (١٩٣١) ص- ٨٣ – ٨٤.
٥٦-

- Mohammed al – Nowaihi, "Towards a Reappraisal of Classical Arabic Literatue and History : Some Aspects of Taha Husayn's Use of Modem Westrn Criteria, "IJMES 11 (1980) : 192 – 93.

٥٧- أحمد أمين حياتي ص- ١٣١ – ١٣٢، ١٠٩، ٢٢٣ – ٢٢٤.

٥٨- ملفات جامعة القاهرة ١٥ / ٤٥٢ – نتائج الامتحانات ابريل ١٩١٣.

٥٩- الأيام – الجزء الثالث ص- ٥٢ – ٥٣.

٦٠- ملفات جامعة القاهرة ١٥ / ٥٤١ نتائج الامتحانات – ابريل ١٩١٤.

٦١- طه حسين، أديب ص- ١٠ – (المترجم).

٦٢- الأيام – الجزء الثالث ص- ٦٠ – ٦٢. و : بدير ص- ٢١٥ – ٢١٧. و : شفيق : مذكرات الجزء الثاني ص- ٣١١ – ٣١٢.

٦٣- الأيام – الجزء الثالث ص- ٦٦.

٦٤ – بدير : ص- ١٤٧ – ١٥٢.

٦٥- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣٠ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٨ مرس ١٩١٤. وعن رشدي أنظر : إلياس زاخورى : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر (القاهرة ١٩١٦) الجزء الثاني ص- ٦٨ – ٧١. وملف معاشه في أرشيف دار المحفوظات، ملفات الخدمة ٦٤ / ١ / ١٤٨٠ / ٢٨٢٣٤ – ١٩١٩؛ و :

FO 371 L 12388, Lioyed to Chamberlain, May 23, 1927, "Biographies," p. 12.

٦٦- بدير : صورفوتوغرافية بعد ص- ٢٩٦.

٦٧- تكرر ذكره في ملفات جامعة القاهرة – تقارير مجلس إدارة الجامعة، والأيام.

٦٨- ملفات جامعة القاهرة ٢ /١٣١ – تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٨ أبريل ١٩١٥. و : بدير ص- ٢٩٧.

٦٩- بدير : ص- ٢٤٩، ٢٩٧ – ٢٩٨، ٣٠٢.

٧٠- عن البيانات الواردة في هذه الفقرة، أنظر : بدير ص- ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣ – ٢٧٦. وتقري-ر مجلس إدارة الجامعة ١٩١٥ – ١٩١٦ ص- ٩، ١١. و :

Eccel, Chris. Egypt, Islam and Social coflict and Accomodation in Al – Azhar (Berlin, 1984). P 244.

٧١- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣٠ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٧ يونيو، ٧ أكتوبر ١٩١٤. و ٢ / ١٢٦ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٨ مارس ١٩١٠. و ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١١ أكتوبر ١٩١٩.

٧٢- بدير ص- ٢٠٠، ٢٧٣. و : الأيام – الجزء الثالث ص- ٨٥ – ٩٤.

٧٣- طه حسين – أديب – ص- ٦٦ – (المترجمة).

٧٤- ملفات جامعة القاهرة ١ / ١ تقرير اللجنة الفنية ٢٤ مارس ١٩٠٨ ص- ٤، و١٨ مايو ١٩٠٨. وعن البعثات التعليمية بوجه عام، أنظر : بدير ص- ١٨٦ – ٢٠٦.

٧٥- جريدة "المؤيد" ٨ سبتمبر ١٩٠٨ ص- ٤، ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ ص- ٥.

٧٦ – حول هذه الفقرة أنظر : الأيام – الجـزء الثالـث : ٧١، ٧٤، ٧٩، ٨٢ – ٨٥ – ٨٦، ٩١ – ٩٢، ١٨٠ – ١٢٠.

٧٧– ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١، تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٤ مارس ١٩١٥.

٧٨– عن تقييم أستاذه الفرنسي أنظر : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقريـر مجلـس إدارة الجامعة ١٩ يونيو ١٩١٧. ورواية طه حسين للموضوع في : "الأيـام" – الجـزء الثالث ١١٨ – ١٢٠.

٧٩– ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩ مايو ١٩١٧.

٨٠– ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٦ أكتوبر ١٩١٨، و ٢ مارس ١٩١٩.

٨١ – ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقرير مجلس إدارة الجامعـة ٢٨ مـايو ١٩١٧.
وعن الرقابة على أطروحة "ضيف" أنظر ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٣ تقرير مجلـس إدارة الجامعة ٥ مارس ١٩١٧.

٨٢– الأيام – الجزء الثالث ص– ١٣٨ – ١٤٣، ١٢١ – ١٢٢، ١٢٧ – ١٣٤.

٨٣– تم التعرض لطه حسين ومنصور فهمي في مكان آخر من هذا الكتاب أمـا محمـد سلطان فأصبح أستاذاً للقانون. بينما لم يعين أحمد ضيف وعلى العناني في الجامعة العامة، أنظر أحمد ضيف : مقدمة لدراسة بلاغة العرب (القاهرة ١٩٢١) وإطـار البحـث فـي ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠. وحول تعيين العناني في الجامعة أنظر : ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٧ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١١ ديسمبر ١٩٢٠. ونظراً لأنه درس في برلين آداب الشعوب السامية فقد تولى فيما بعد التدريس في دار العلوم، أنظر : محمد عبد الجواد – تقويم دار العلوم (القاهرة ١٩٥٢) ص– ٢١ – ٢٢. أما بالنسبة لطلاب البعثات الذين لم يكملوا دراساتهم، أنظر على سـبيل المثـال : بـدير ص– ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥.

٨٤– جريدة "اللواء" ١١ سبتمبر ١٩١٠. كما نقله عبد المنعم إبـراهيم الدسـوقى فـي : الجامعة المصرية والمجتمع ..." ص– ٤٠.

٨٥–

- Mansour Fahmy, la Condition de la femme dans la tradition et l'evolution de l'Islamisme (paris, 1913), p.f.

وعن التصوير الأدبي الذي كتبه نجيب محفوظ أنظر :

- Donald M. Reid, "the sleeping philosppher' of Naguib Mahfuz's mirros", the muslim world 74 (1984) : 1-11.

وعن فهمي : أنظر أحمد فؤاد الأهواني، مجلة كلية الآداب، جامعـة القـاهرة (ديسـمبر ١٩٥٩) ص– ١–٦. ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما – الجزء الثاني : المجمعيـون (القاهرة ١٩٦٦) ٢٢٥ – ٢٢٧ و : الزيركلي – "العلم" (١٩٨٠) ٧ : ٣٠٢ وجامعة فؤاد الأول : الكتاب الفضي لكلية الآداب ص– ٢٥ – ٢٦.

و :

Charle (1933), pp. 250-251.

٨٦- بالنسبة لهذه الفقرة والتي تليها أنظر : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٩ تقرير مجلس إدار الجامعة ٥ ديسمبر ١٩١٣. و٢ / ١٣٠ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٤ يناير ١٩١٤. وكان الوقت قد أصبح متأخراً للغاية بالنسبة لحجب الرسالة التي أثارت الغضب.
٨٧- محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية (القاهرة ١٩٥١) الجزء الأول ص- ٤٦. وقد أشار روجر آلان إلى العلاقة بين هيكل وفهمي.
٨٨-
- Fahmy, Condition, p. 166.
٨٩- المصدر السابق ص- ٦ رقم ٥ والاستشهادات التالية من الصفحات ١٥ – ٦، ٢٣.
٩٠- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٦ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٢ يوليو ١٩٢٠ و٣ / ١٣٧ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٨ أبريل ١٩٢١.

القسم الثاني

الجامعة والنموذج الليبرالى

١٩١٩ ـ ١٩٥٠



[٤]
التحول إلى الجامعة العامة

أمير النهضة والمنبر الوفدي :

عندما تخلى الأمير فؤاد عن الجامعة المصرية عام ١٩١٣، تاركا اياها لمصيرها، لم يكن هناك – تقريبا – من يصدق أنها ستبقى، أو أن مديرها السابق سيصبح ملكا يوما ما. غير أن فؤادا كان يعرف كيف يخطط وكيف يتريث. فقد توفي السلطان حسين كامل عام ١٩١٧، ورفض ابنه العرش، فاعتبر البريطانيون أن فؤادا مأمون بدرجة تسمح بتوليه الملك.

وفي عام ١٩٢٥، عندما أصبح محمد رضا شاه إيران، وحظر مصطفى كمال أتاتورك ارتداء الطربوش والعمامة، وقامت الانتفاضات تتحدى فرنسا في سوريا وفي الريف المغربي – أعاد الملك فؤاد تأسيس الجامعة المصرية كجامعة عامة.

وأصبح على الملك أن ينضم إلى دائرة الضوء في الجامعة وعلى صعيد السياسة الوطنية، الأمر الذي سبب له الندم فيما بعد. وكان المندوب السامي "فسكونت إدموند اللنبي" يمثل إنجلترا التي أصابها الضعف، ولكن مازالت لديها أحلام استعمارية. وعلى خلاف العديد من الإنجليز، كان "فاتح القدس" من الواقعية بمكان إلى الحد الذي يجعله يرى أنه ينبغي على إنجلترا أن ترخى العنان وأن تبحث لها عن حلفاء مصريين حتى تحمى مصالحها الحيوية. وإذا بسعد زغلول يبرز كمدافع عن مصالح مصر، متجاوزا في ذلك الطبقة العليا التي ينتمى إليها ليصل إلى جميع أبناء بلده، داعيا في وضوح إلى الاستقلال الفورى. واختلف لطفي السيد أول مدير للجامعة العامة – وكان يمثل المثقفين وملاك الأراضي الأثرياء – مع سعد زغلول، وشكل حزب الأحرار الدستورين. وكان سعد زغلول بما يمثله من فخار وشعبية لدي رجل الشارع، والملك فؤاد بنزعته الأتوقراطية الواضحة، يشعران معا بالاستياء إزاء التعنت الإنجليزي[١].

ولم تكن الجامعة المصرية الجديدة، سوى إحدى المؤسسات الثقافية العديدة التي زان بها فؤاد عهده. وحرص على الظهور في صورة الراعي المستنير لكل من الأزهر، والجمعية الجغرافية، ومجمع اللغة العربية،

والجمعية الطبية المصرية، ومتحف الفن العربي، والمتحف القبطي. كما قام برعاية المؤتمرات الدولية للبريد، والطب، والقطن والسكك الحديدية، والملاحة، والري، والإحصاء. وصدرت الطوابع البريدية احتفاء بهذه الأحداث، كما أنشئت متاحف في بعض هذه المناسبات (مازالت الأتربة تتراكم عليها في أركان منسية من القاهرة). وخلافا لتقليد إسلامي استمر قرونا، طبع الملك صورته على الطوابع والعملات على سبيل الدعاية لنفسه[2]. كما أشرف فؤاد أيضا على نشر وثائق تسجيلية وكتب تاريخية، تمجد ماضي مصر، ومآثر أسلافه على نحو خاص[3].

وأدت الحرب – في آخر الأمر – إلى فصم عرى العلاقة مع الدولة العثمانية، كما أتاحت الانتفاضة الوطنية غير المتوقعة ضد الإنجليز في مارس ١٩١٩، الفرصة لتحقيق حلم فؤاد بممارسة السلطة الحقيقية. ولكن سعد زغلول (الذي تردد أنه كان يغش الملك على مائدة القمار)[4] هو الذي جسد إرادة الشعب المصري إلى أن توفي عام ١٩٢٧.

اندلعت ثورة ١٩١٩ – كما يسميها المصريون – بفعل عشرات السنوات من معاناة الإحباط تحت الحكم البريطاني، والمصاعب التي شهدتها سنوات الحرب قريبة العهد آنذاك. وأصاب البعض ثراء إبان الحرب، مثل رجال الصناعة المحليين والمقاولين الذين تولوا توفير الإمدادات للقوات البريطانية والإمبراطورية – وملاك الأراضي – أجانب ومصريين.

أما الفلاحون، فكان نصيبهم المعاناة – كما هو الحال دائما – وأسفر التجنيد الإجباري ضمن قوافل العمال المصاحبة لقوات حملة اللبني إلى فلسطين، عن إبعاد عديد منهم عن ذويهم. كما أضير فقراء المدن وصغار الموظفين والمدرسين، ممن يعتمدون على أجور ثابتة، ضررا كبيرا ؛ فارتفع المؤشر الرسمي لتكاليف المعيشة من ١٠٠ عام ١٩١٤، إلى ٢٣٧ عام ١٩٢٠، بينما كان معدل الزيادة الحقيقية أكثر من ذلك. ولم تكن الزيادات التي أضيفت إلى مرتبات موظفي الدولة فيما بعد الحرب كافية، رغم أنها ضاعفت تقريبا من أجورهم الرسمية[5]. وأدى إلقاء القبض على سعد زغلول، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود وحمد الباسل، ثم نفيهم في ٨ مارس ١٩١٩ إلى تفجير الانتفاضة. وكان وفد مكون من سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلى شعراوى (زوج هدى شعراوى) قد توجه إلى المندوب السامي "ريجنالد وينجت" في نوفمبر من العام السابق للمطالبة بالاستقلال، كما ساهم لطفي السيد في الإعداد للمحاولة. ونقل و"ينجت" المطالب إلى لندن، التي لم

تكن متعاطفة، بالإضافة إلى انشغالها بالإعداد لمؤتمر السلام المقرر عقده في باريس.

ولا ريب أن سعدا ولطفي السيد وعبد العزيز فهمي، والأعضاء الآخرين في مجلس الجامعة وجدوا صعوبة في التركيز عند اجتماعهم مساء ٢ مارس ١٩١٩ وسط هذه الأحداث[٦]. ورأس سعد زغلول الاجتماع باعتباره نائب الرئيس والسكرتير العام. أما حسين رشدي، رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الجامعة، فتغيب كالعادة. ومن بين أعضاء المجلس في سنوات ما بعد الحرب، أربعة ممن تولوا رئاسة الوزارة فيما بعد، هم: سعد زغلول، وعبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقي، ومحمد محمود. وتعكس العضوية المتميزة للمجلس أهمية الجامعة، التي كانت تشق طريقها بصعوبة، كرمز وطني.

وبعد ستة أيام من الاجتماع، نفت بريطانيا سعد زغلول إلى مالطا، فاجتاحت البلاد عاصفة من الاحتجاج. وأصبح الوفد، بين عشية وضحاها، القوة السياسية الرئيسية في البلاد، واستمر هكذا حتى عام ١٩٥٢. وأدت الاضطرابات إلى إبعاد عضوين تقريبا من أعضاء مجلس الجامعة عن الاجتماعات المقررة من ١١وحتى ٢٢مارس. كما لم يعد الهدوء بالصورة التي تكفي لعودة بقية المجلس إلى الانعقاد حتى ٧ يونيو. عندما صوت المجلس برئاسة عبد الخالق ثروت - بسبب غياب سعد زغلول وحسين رشدي - لصالح استغلال خمسة أسابيع من فترة الخريف لتعويض ما ضاع من وقت الدروس والامتحانات قبل بدء العام الدراسي الجديد في ١٥ نوفمبر[٧].

وأدت أحداث الربيع إلى إزاحة حسين رشدي عن رئاسة الوزارة. وفي أغسطس عاود تقديم استقالته من رئاسة المجلس، وكرر المجلس مطالبته بالبقاء[٨]. ومع وجود رئيس صورى للجامعة، وبقاء سعد زغلول في باريس للضغط من أجل الاستقلال، استمرت الجامعة تشق طريقها في بطء. فكانت - بغير علم مجلسها - تمثل قناة اتصال بين سعد زغلول وبين خلية وفدية تعمل في الداخل تحت زعامة عبد الرحمن فهمي. ونفذت الخلية أعمال العنف ضد بريطانيين ومصريين اعتبروا متعاونين مع المحتل. وكان أحد موظفي السكرتارية - من أنصار سعد - ينقل التعليمات المكتوبة بعصير البصل غير المرئي، بين سطور الدوريات التي تصل بالبريد إلى مكتبة الجامعة.

مفكرا الأحرار الدستوريين: لطفي السيد ومحمد حسين هيكل

وسرعان ما أظهر الوفد قدرته على تخريب أي اتفاق بريطاني مع السياسيين. لذلك نظر البريطانيون بعين الاعتبار إلى "المعتدلين" ونفذت بريطانيا – على مضض – اقتراح اللنبي بإعلان استقلال مصر من طرف واحد في فبراير ١٩٢٢. وهو استقلال يستثني استمرار بقاء القوات البريطانية، واحتفاظ بريطانيا بحق الفيتو في الشئون الخاصة بالمواصلات الإمبراطورية، والدفاع، ومصالح الأجانب والأقليات، ثم السودان. وقبل عبد الخالق ثروت هذا الاتفاق، وأصبح رئيسا للوزارة. ثم أنشأ مؤيدوه حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر، وعينوا عدلي يكن رئيسا له، ومحمد محمود نائبا للرئيس. ورفض الوفد الاعتراف بهذا الاستقلال وقاطع اللجنة التي عينها ثروت برئاسة حسين رشدي لصياغة الدستور[١٠].

وأسهمت الخصومات الشخصية في اتساع شقة الصدع بين الوفد والأحرار الدستوريين. وهناك أيضا عنصر التوتر الطبقي ؛ فسعد زغلول يسمي نفسه "فلاحا" ورغم أن الوفد كان يضم حفنة من كبار ملاك الأراضي، إلا أن التأييد الرئيسي له جاء من الشريحة المتوسطة من الملاك ومن المهنيين والموظفين في المدن. بينما قامت بنية حزب الأحرار الدستوريين على الورق أساسا، مثلما كان حال حزب الأمة (فترة ما قبل الحرب). وجمع الحزب ما توفر له من تأييد شعبي ضئيل من خلال الانتماءات الشخصية والعائلية، وتمكن الأحرار الدستوريون – بما لهم من ثراء، وبروز اجتماعي، ونزوع إلى السياسة النخبوية على الطراز القديم – من تحقيق نفوذ يتجاوز قدرتهم العددية. كما كانوا مهيئين استراتيجيا، لعقد التحالفات مع كل من البريطانيين، والقصر، والوفد، بالتناوب.

وساعد الأحرار الدستوريين – أيضا – ذكاء مفكريهم الذين كان العديد منهم على صلة بالجامعة في فترة ما، فضم معسكر الأحرار الدستوريين كلا من لطفي السيد، ومحمد حسين هيكل، وعبد العزيز فهمي، وطه حسين (حتى الثلاثينيات)، وكذلك علي ومصطفي عبد الرازق.

وكان لطفي السيد قد استقال من "الجريدة" وهجر السياسة والصحافة، وقت اندلاع الحرب العالمية الأولى وحل حزب الأمة. وعندما عين كأول مدير لدار الكتب القومية أعجبه ما فيها من هدوء مكنه من ترجمة أرسطو من الفرنسية إلى العربية. وانضم إلى مجلس الجامعة عام ١٩١٥، وأصبح فيما بعد نائبا لرئيسه وسكرتيره العام. وساعد في بحث دمج الجامعة الأهلية

في الجامعة العامة. غير أن انتفاضة ١٩١٩ أعادته إلى عالم السياسة، كوفدى في أول الأمر، ثم عضو في الأحرار الدستوريين بعد ذلك.

ولا ينبغي تجاهل نزعة لطفي المحافظة - فهو وإن استهجن انعدام الحرية السياسية، وإهمال التعليم، إلا أنه ارتضى أن يقول عند رحيل مندوب الاحتلال " * : لا يستطيع أحد أن ينكر النتائج الباهرة التي تحققت لمصر من خلال هذه السياسة المالية... فاللورد كرومر - بحق - رجل اقتصاد ومال عظيم للغاية. فكم من أراض زراعية زادت منذ ١٨٨٣ حتى الآن ؛ وكم ارتفعت قيمة العقارات في الريف والحضر بفضل هذه السياسة !

فليعمل المصريون وفقا لمشورة رجل الدولة العظيم، وخبير المال رفيع القدر الذي يغادرنا؛ لأن آرائه ثمرة معرفة عملية واسعة، وخبرات كثيرة" [١١].

وفيما بين استقالته من الجريدة في سن الثانية والأربعين، وبين وفاته بعدها بنصف قرن عام ١٩٦٣، لم ينشر لطفي شيئا جديدا عدا ترجمته لأرسطو. وقلت الكتابات عن سيرته الذاتية بعد أوائل العشرينيات، كما لم يكتب أحد كثيرا عن سنواته في الجامعة وفي الوزارة.

ومن حسن حظ حليفه محمد حسين هيكل أنه كتب مؤلفات ضخمة حتى الخمسينيات ونالت سيرته بحثا دقيقا[١٢]. وكان كل من الرجلين ينتمي لأسرة من ملاك الأراضي في دلتا مصر، تولت منصب العمودية. وكلاهما اختارا الدراسة بالمدارس العامة بدلا من الأزهر، ونزحا إلى القاهرة للالتحاق بالمدرسة الخديوية الثانوية، ثم مدرسة الحقوق. ثم ذهب هيكل إلى باريس للحصول على درجة علمية فرنسية في القانون، بينما جاء التقاء لطفي بالثقافة الفرنسية على أسس أضعف. وساهم هيكل في صحيفة لطفي "الجريدة" بأولى مقالاته في مايو ١٩٠٨، وظل يكتب لها بعد سفره إلى فرنسا في العام التالي. وانضم هيكل إلى الجامعة المصرية مع انضمام لطفي إليها، فتولى تدريس القانون الجنائي والمالي، والاقتصاد السياسي الذي بدأ تدريسه عام ١٩١٧، ثم استقال من الجامعة على نحو مفاجئ في منتصف العام الدراسي ٢١ - ١٩٢٢ ليصبح مديرا لتحرير صحيفة الأحرار الدستوريين اليومية "السياسة" [١٣]. وشرع في تولي هذه المسئولية، بينما كان لطفي وجريدته الآفلة قد توقفا.

* ترجمت كلمة لطفي السيد عن الانجليزية لدم توفر الأصل العربي - (المترجمة)

وشارك هيكل لطفي احترامه للعقلانية الغربية، وللعلم، والنزعة التحررية في القرن التاسع عشر، وكذلك اهتمامه بتحرير المرأة. وفي العشرينيات كان هيكل جزءا من "المدرسة الفرعونية" التي تضم الكتاب المؤمنين بتأكيد الروابط مع الماضي القديم، أكثر منها مع الحقبة العربية - الإسلامية. وأمن - مثله مثل لطفي - بطبقته من الأعيان المستنيرين، المتأثرين بالثقافة الغربية الذين شكلوا في ذلك الحين القيادات الطبيعية لمصر. كما صور في كتاباته الحياة الريفية في صورة رومانسية، وكان يتخوف من اشتغال الفلاحين غير المتعلمين بأي نشاط سياسى.

وأحكم الأحرار الدستوريون - قبيل إعلان حزبهم - قبضتهم على مجلس الجامعة في إبريل ١٩٢٢، بل أنهم تجرأوا على خلع البطل المنفي سعد زغلول من منصبه كسكرتير عام - بعد أن تغيب عن حضور الجلسات منذ ١٩١٩ - إلا أنهم تركوا له منصب أحد نائبى المدير. وحل لطفي السيد محل سعد زغلول سكرتيرا عاما؛ فاستقال مرقص حنا الذي كان يرأس الجمعية الأهلية للمحامين، وهو من أعضاء الوفد، احتجاجا[١٤]. وفي ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ لقي حسن عبد الرازق، أحد أعضاء مجلس الجامعة، وزميل له حتفهما رميا بالرصاص أثر خروجهما من اجتماع للأحرار الدستوريين. وكان واضحا أن مرتكبى الحادث ظنوا أنهما رئيس الحزب عدلي يكن، وحسين رشدي ؛ فاتهم الأحرار الدستوريون حزب الوفد بارتكاب الحادث. وبعد أسبوعين أزاحوا سعد زغلول من منصب نائب رئيس المجلس وأحلوا محله خصمه عبد الخالق ثروت، الذي كان قد ترك رئاسة الوزارة في نفس اليوم[١٥]. وإذا بلطفي يدير شئون الجامعة.

ومع بقاء حسين رشدي رئيسا لمجلس الجامعة، وعبد الخالق ثروت وأحمد لطفي نائبين للرئيس، ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وإسماعيل صدقي أعضاء بالمجلس، أصبح الأحرار الدستوريون وأصدقاؤهم يديرون الجامعة. كما عين طه حسين أيضا بالمجلس، فاصبح أول عضو بهيئة التدريس ينال هذا الشرف[١٦]. وفي عام ١٩٢٢، فتحت الجامعة حسابا لها في أول بنك مملوك للمصريين (بنك مصر) في خطوة تتسم بالوطنية وكان حماس سعد زغلول لبنك مصر ضعيفا بالفعل، بينما شعر الأحرار الدستوريون بالاطمئنان إلى مشروع طلعت حرب.

مشروع الجامعة العامة :

بحلول عام ١٩١٧ كان البريطانيون قد أعادوا النظر بالفعل في مشروع الجامعة العامة وبدءوا يحبذونها، آملين أنهم ربما يستطيعون تشكيلها وفقا لهواهم مثلما كان القاضي مارشال ينادى سرا منذ فترة طويلة. وأصبح على لجنة ملنر (١٩١٩ - ١٩٢٠) أن تسلم "بالحاجة الملحة إلى جامعة حديثة" [١٨].

ووجدت سياسة التوسع في قبول الطلاب أيام جورست طريقها إلى ما دون مستوى المدارس الثانوية. وتم تحويل ثلاث من المدارس المهنية إلى مدارس عليا (الزراعة، والتجارة، والطب البيطري) وهكذا انضمت إلى الحقوق، والطب، وتأهيل المعلمين والهندسة. ولكن المدارس السبع لم تستطع معا أن تستوعب كل خريجي المدارس الثانوية الراغبين في الالتحاق. ولم يكن لدي الجامعة الأهلية المحدودة ما يكفي من المال، كما لم يكن لها أساتذة متفرغون، ولا مقر دائم. حتى أن حوالى ثمانمائة مصري اضطروا بالفعل للسفر إلي أوربا بغرض الحصول على التعليم العالي، ومعظمهم على نفقته الخاصة[١٩].

ومثلت المنافسة الأمريكية - المتوقعة - عاملا من عوامل التشجيع أيضا، حيث كان "تشارلز واطسون" يجمع الأموال من أجل إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة تعاطف مع فكرتها المندوب السامي "آرثر ماكماهون". ولكن خلفه "ريجنالد ويجنت" حذر من ذلك، لأنه يجري بالفعل بحث إقامة جامعة عامة، كما أن إنشاء جامعة تابعة للبعثات التبشيرية سوف يثير غضب المسلمين، ولكن واطسون أصر. وعندما انخفضت أسعار العقارات عام ١٩١٩، اهتبل الفرصة للفوز بسراي جناكليس وقطعة أرض مجاورة لها. وفي عام ١٩٢٠، افتتحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في نفس المبنى الذي كانت الجامعة المصرية مضطرة للتخلي عنه منذ ست سنوات. غير أن الجامعة الأمريكية بدأت عملها بقسم للتعليم الثانوي فقط[٢٠].

وفي عام ١٩١٧ شكل عدلي يكن وزير المعارف - بموافقة البريطانيين لجنة تحضيرية لقيام جامعة عامة. ورأس اللجنة إسماعيل حسنين، وكيل وزارته، الذي كان يشغل أيضا مقعدا بمجلس الجامعة الخاصة. وضمت اللجنة سبعة أوروبيين (ستة منهم بريطانيون) وثلاثة مصريين. كما ضمت أيضا مديري كل من المدارس المهنية السبع، ودار العلوم، ومدرسة

القضاة، ولكن ناظر المعارف لم يلتفت للأزهر – كالمعتاد – وتجاهل مصالحه[٢١].

وكان الحديث عن "أليجار" أو الكلية البروتستانتية السورية توقف، فأمدت اللجنة – الخاضعة للهيمنة البريطانية – أعضاءها بتقرير من خمسة أجزاء حول جامعة "كلكتا"، وقدم مندوبا بريطانيا معلومات حول جامعة "كيوتو" الإمبراطورية "بأمل أن تكون ذات فائدة كنموذج لجامعة شرقية وعامة"، إلا أن الأمل لم يكن ذا جدوى :

"لقد أتيحت أمام اللجنة الفرصة لدراسة قيام الجامعات الأكثر أهمية في الإمبراطورية البريطانية، وفرنسا، وأمريكا. ووجهت اهتماما خاصا لتنظيم الجامعات في البلدان الشرقية مثل الهند واليابان والصين. ورغم أن هذه الطريقة أتاحت لنا الحصول على بعض المعلومات المفيدة، إلا أن الأوضاع القائمة في مصر من الخصوصية بحيث لا يعد من المستحسن اتباع أي نموذج قائم حرفيا"* [٢٢].

"وشكلت ** اللجنة لجانا متخصصة لصياغة المقترحات الخاصة بكليات الآداب، والحقوق، والعلوم، والتجارة. ورأس خمسة من البريطانيين وفرنسيان وإيطالى، ومصري واحد أقسام اللجنة الفرعية لكلية الآداب، وكان ستة من الرؤساء السبعة للجنة الفرعية للعلوم من البريطانيين، ومثل أستاذ اللغة الفرنسية "لويس كليمان" وأستاذ اللغات السامية "أحمد ضيف" الجامعة الأهلية في لجنة الآداب" [٢٣].

وبعدما بدأت اللجنة عملها بداية واعدة، أوقفت أنشطتها مؤقتا في يناير ١٩١٨ ولم تستأنفها إلا في مارس ١٩٢٠، ثم صدر تقريرها النهائي في عام ١٩٢١. ولكن "استقلال" مصر في العام التالي جعله بلا فائدة، بعد أن عاد التعليم إلى السيطرة المصرية. وفي ديسمبر عام ١٩٢٣ شرعت لجنة جديدة (برئاسة وكيل الوزارة حسنين مرة أخرى) في إعادة صياغة تدابير إنشاء الجامعة. وبالطبع، ضمت اللجنة الجديدة عددا أكبر من المصريين، وارتفع تمثيل الجامعة الأهلية من عضوين إلى خمسة أعضاء[٢٤].

---

*عن الانجليزية – (المترجمة)

**عن الانجليزية – (المترجمة)

وقررت اللجنة الجديدة ضم مدرستي الحقوق والطب إلى الجامعة، وإنشاء كلية للعلوم، وتحويل الجامعة الأهلية إلى كلية للآداب. واشترطت الجامعة الأهلية احترام التعاقدات القائمة مع موظفيها، وأن يكون لها صوت في إدارة الجامعة الجديدة، وان تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية عن وزارة المعارف. كما كان هناك شرط يضمن وظيفة طه حسين "نظرا لحالته الخاصة" (٢٥)، ولكن لم يرد ذكر لطفي (الذي أصبح مدير الجامعة الجديدة)، أو منصور فهمي (الذي استمر أستاذا للفلسفة)، وأحمد ضيف وعلى العناني (اللذين لم يستمرا في الجامعة الجديدة).

قيام الجامعة العامة :

لم تستمر رئاسة سعد زغلول للوزارة عام ١٩٢٤ سوى عشرة أشهر، وسرعان ما جاء العام الذي يترك الوفد فيه بصمته على الجامعة الجديدة ؛ حيث أدى انهيار المفاوضات مع بريطانيا، واغتيال السردار سيرلى ستاك (قائد الجيش المصري الحاكم العام للسودان)، وما تلاه من إجراءات بريطانية صارمة إلى إزاحة الوفد عن السلطة، وتشكيل حكومة أحمد زيوار الموالية للقصر بدلا منه. ثم أتت الانتخابات التي جرت في الربيع، بوزارة وفدية جديدة، وهي التي قام الملك بتعطيلها فورا.

وفي إنجلترا، فقد المتشددون ثقتهم في "اللنبى" منذ إعلان استقلال مصر وأجبروه على الاستقالة في مايو ١٩٢٥. ولم يصل "جورج لويد" خليفة "اللنبى" إلى مصر إلا في أكتوبر من نفس العام. وأثناء موسم الصيف الطويل، وبينما تسير الترتيبات النهائية للجامعة قدما، كان النفوذ البريطاني يمر بفترة انتقالية ما بين مندوبين ساميين. أما الوفد، فقد اكتفى بموقف المتفرج. بينما زيور، رئيس الوزراء، لا يعنيه الأمر، ويتوجه إلى أوربا لقضاء عطلته أربعة أشهر كاملة. وباستثناء الأحرار الدستوريين، ألفى كل من الملك ونشأت باشا، صديقه الحميم، المجال خاليا أمامهما. وأظهر الأحرار الدستوريون تناقضا مع تسميتهم ؛ بانضمامهم لوزارة زيور. ومع ذلك لم يكتب لهذا التدبير النجاح؛ فسرعان ما هبت عاصفة، بسبب كتاب على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" الذي نفى فيه فكرة أن الخلافة جزء أصيل أو جوهري في الإسلام. فثار غضب الملك، لأنه كان يعد العدة لإعلان نفسه خليفة، بعد أن خلعت تركيا آخر خليفة عثماني، كما أهاج الكتاب غضب الأزهر أيضا. ولكن عبد العزيز فهمي، وزير العدل – وهو

من الأحرار الدستوريين – لم ير في الكتاب خروجا عن الدين، كما رفض اتخاذ أي إجراء ضد مؤلفه (الذي كان من أنصار حزب فهمي) [٢٦]. فأجبر كل من فؤاد ونشأت الأحرار الدستوريين على الخروج من الوزارة، مما حرمهم من أن يكون لهم ولو مجرد ظل من الشرعية الشعبية؛ فتحول الأحرار الدستوريون إلى التحالف مع الوفد ومع الحزب الوطني الذي تراجع وزنه[٢٧]. وربما لو كان المرسوم بإنشاء الجامعة العامة (١١مارس ١٩٢٥) وتعيين مديرها[٢٨]، قد وصل قبل موعده ببضعة أشهر عندما لم يكن الأحرار الدستوريون مرضيا عنهم – لكان المنصب قد اختير له شخص آخر غير لطفي السيد.

ثم وقع حادث هام آخر في ربيع ١٩٢٥، ربما يبدو نشازا لمن يتأمله؛ ففي خطاب مكتوب على الآلة الكاتبة باللغتين العربية والعبرية، وجهت الجامعة العبرية الدعوة للجامعة المصرية بمناسبة حفل تأسيسها المنعقد بالقدس في أول إبريل. وحضر لطفي السيد الاحتفال، حيث أعرب عن تمنياته الطيبة للمعهد الجديد. وكان من بين المحتفلين "د. سليج برودتسكى"، أستاذ الرياضيات بجامعة "ليدز" – رئيس الجامعة العبرية فيما بعد – الذي مر بالقاهرة عند عودته وتحدث إلى جماعة من الأساتذة. وكان على مشرفة (عميد كلية العلوم فيما بعد)، وعبد الحميد أبو هيف (عميد مدرسة الحقوق) وإسماعيل القباني (وزير المعارف فيما بعد) من بين من تولوا الترحيب به. وقال برودتسكى في حديثه لمستمعيه "علينا أن نتريث ونترقب – في أمل – المستقبل الذي تصبح فيه هاتان الجامعتان مركز الحياة الثقافية في الشرق الأدنى"[٢٩]. ثم بدأت الجامعة المصرية الدراسة في خريف نفس العام، وتأجلت الاحتفالات حتى بداية العمل في إنشاء حرم جامعي جديد بعد ثلاث سنوات. وضمت الجامعة، وفقا للتقليد الفرنسي ؛ كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب فقط، وأغفلت المدارس العليا للتجارة، والزراعة، والهندسة، ولم تضمها إلا مؤخرا كما هو موضح في جدول "٨".

وفاز الوفد في الانتخابات التي أجريت في ٢٦ مايو ١٩٢٦، إلا أن تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة مرة ثانية رفضه كل من فؤاد وبريطانيا؛ فكان المخرج – غير الموفق – هو تشكيل وزارة ائتلافية من الأحرار الدستوريين والوفد، برئاسة عدلي يكن في أول الأمر، ثم عبد الخالق ثروت بعد ذلك. فكان على سعد زغلول أن يغلق نهائيا باب التفكير في رئاسة الوزارة.



صورة رقم (٤)

– نائب المدير أحمد لطفي السيد وهيئة تدريس الجامعة المصرية حوالى ١٩٢٤

الجالسون من اليسار : فلاديمير جولنيشف، منصور فهمي، أحمد لطفي السيد، بيرسى وايت.

الواقفون من اليسار : أحمد ضيف، بول جيرارد، طه حسين، على العنانى.

وبعد حين، رأس الملك فؤاد الاحتفالات التي أقيمت في ٧ فبراير عام ١٩٢٨ بمناسبة بدء الدراسة في الجامعة؛وكان سعد زغلول قد توفي، ورأس مصطفي النحاس الجناح الوفدي في الوزارة الائتلافية المتداعية، وإن احتفظت بسلامة الشكل. وأبرزت كلمتا على الشمسي، (وزير المعارف الوفدي) وأحمد لطفي السيد (مدير الجامعة)، دور الملك باعتباره مؤسس الجامعة[٣٠]. وقام الملك فؤاد بحركة استعراضية لتشريف الجامعة الجديدة، مذكرا إياها بولى نعمتها. ويصف "روبرت جريفز" – أستاذ اللغة الإنجليزية والشاعر والروائى الناشئ الذي ينتمى إلى المدرسة الكلاسيكية – الاستقبال الملكي الذي تم بقصر عابدين، بأسلوبه الساخر المعتاد : "منح الملك أولوية في التشريف لهيئة تدريس الجامعة ؛ التي أدخلت إليه عقب رجال السلك الدبلوماسي ورجال الحكم مباشرة، وقبيل دخول رجال الجيش بقليل. وقد تباينت الآراء تباينا عظيما حول الزي الملائم للاستقبال الملكي ؛ فجاء معظم الأساتذة الفرنسيين مرتدين زى السهرة الكامل ؛ بالمعاطف الفراك والصديريات البيضاء، بينما ارتدى آخرون سترة عشاء عادية. وارتدى معظمهم قبعات حريرية سوداء عالية – فبدوا كما لو كانوا خليطا غير منسجم لأشخاص خارجين من حفلة تنكرية استمرت طوال الليل.

ثم ارتقيت الدرج الرخامى الفخيم، وبين كل درجة وأخرى، يقف جندى أسود مهيب، مرتديا زيا رائعا، ويحمل رمحا في يده. ولمحت بعينى المنتبهتين وقفتهم المتكاسلة نوعا، ومع ذلك، لا ريب أنهم شدوا قاماتهم برشاقة في وضع الانتباه عندما مر بهم رئيس الأركان المصري.

وكنت قد تلقيت تحذيرا بعدم إظهار الدهشة عند سماع أي شئ غير مألوف حين التقى بالملك فؤاد الذي كان يصدر عن حنجرته أحيانا فحيح له صفير، عندما يكون عصبيا : فقد حدث له وهو طفل أن أطلق بعض الأقارب من ذوى الغرض الرصاص على أسرته ؛ فاتخذ فؤاد لنفسه ساترا تحت منضدة ليبقى حيا، رغم إصابته.

ثم نقلنا من حجرة إلى أخرى. وفي نهاية المطاف، إذا بسيد نبيل في منتصف العمر، ذي سيماء تركية هادئة، يرتدى لباسا ملكيا عاديا، يحيينا في احترام بالفرنسية؛ فتصورته تشامبرلين الكبير *. ثم انحنيت وكررت نفس ما

*جوزيف تشامبرلين (١٨٣٦ – ١٩١٤) سياسى انجليزى تولى وزارة التجارة (١٨٨٠ – ١٨٨٦) ثم وزارة المستعمرات (١٨٩٥ – ١٩٠٣) من أنصار التوسع الاستعمارى. لقب "الكبير" تمييز له عن ولديه

قاله بالفرنسية الأستاذ الواقف أمامي. وتوقعت أن ندعى بعد ذلك إلى قاعـة العرش، إلا أن المرحلة التالية كانت هي القاعة الخارجية مرة أخـرى. وإذا بي قابلت بالفعل الملك فؤاد، دون أن تكون هناك فخامة شرقية، ولافحيح ذو صفير" [٣١].

إنشاء الجامعة :

جاءت الجامعة – من حيث الموقع والعمارة – متعارضة تماما مـن ناحية الرمز مع الماضي الإسلامي؛ فبينما يقع الأزهر وسط شوارع قـاهرة القرون الوسطى وأزقتها الضيقة العشوائية، ألحقت بـه إضـافات إسـلامية مناسبة من العصور : الفاطمي، والأيـوبي، والمملـوكي، والعثمـاني [٣٢]. وأنشئت الجامعة على الضفة الغربية للنيل حيث الجيزة بما يميزها من هدوء وطابع حضري إلى حد كبير، وقد بنيت بالكامل على الطـراز المعمـاري الغربي. وفي أول الأمر، كان على إدارة الجامعة وكليتي الآداب والعلوم أن تمارس عملها من قصر الزعفران بضاحية العباسية (بينما بقيت كليتا الطب والحقوق في مقريهما بموقع آخر). وأيقظـت ملامـح الجمـال الإيطـالي المطموسة، التي يزخر بها قصر الزعفران الخيالات المتوثبة لدي "مـالكولم مجريدج" مدرس الإنجليزية، فكتب : "كانت الجامعـة وقتئـذ فـي قصـر الزعفران؛ وهو مبنى استخدمه الخديوي من قبل للترفيه عن حريمه. وظلت آثار الاستخدام السابق باقية بحجرات الدراسـة وعبـر الأروقـة ؛ حيـث الزخارف الصغيرة العابثة تتراقص وتتلوى في المباني والأشغال الخشـبية، وعلى أجزاء من لوحات جدارية رخامية، وبالأسقف تصميمات وشـخوص ملونة، أصبحت الآن باهته. وفي الحديقة المهملة، فسقية عتيقة مهجورة مـن الواضح انها تقع وسط ما كان في أحد الأيام حوضا للنباتات الزينـة. وقـد أضافت بعدا آخر من الخيال إلى محاضراتنا حول أنطونيو وكليوبترا، التـي جاء اختيارها موائما لواقع الحال [٣٣].

اللذين توليا مناصب وزارية أيضا أولهما سير "أوستن" الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٢٥ والاخر سير "أرثورنفيل" الذى اعلن الحرب على المانيا عام ١٩٣٩ بوصفه رئيسا للوزراء – (المترجمة)

جدول (٨)
معاهد وكليات جامعة القاهرة

تاريخ إنشائه كمعهد تابع لجامعة القاهرة	المعهد	تاريخ إنشائها ككلية مستقلة	الكلية
١٩٣٠	علوم البحار	١٩٢٥	الآداب
١٩٤٧	الأرصاد	١٩٢٥	العلوم
١٩٤٧	الدراسات والبحوث الأفريقية	١٩٢٥	الطب
١٩٦٢	التمريض	١٩٢٥	الحقوق
١٩٦٤	السرطان	١٩٣٥	الهندسة
١٩٦٩	المركز العلمي للإحصاء	١٩٣٥	التجارة
١٩٦٩	--	١٩٣٥	الزراعة
		١٩٤٦	دار العلوم
		١٩٤٦	الطب البيطرى
		١٩٥٥	الأسنان
		١٩٥٥	الصيدلة
		١٩٦٠	الاقتصاد والعلوم السياسية
		١٩٧٥	الآثار
		١٩٧٥	الإعلام

(يتجاهل هذا الجدول المبسط الفروع الإقليمية، وتغيير التسميات، وإعادة التنظيم وعودة الأنشطة السابقة للمعاهد التي أصبحت كليات مؤخرا)

كما أثار التناقض في أمر القصر الذي تحول إلى جامعة دهشة "روبرت جريفز" فكتب يقول : "في الحجرة الأنيقة الراقية، التي كانت مرسما للحريم، بورتريه للخديوى الراحل بها شرخ كبير، معلقة في وضع ثابت عند أحد أركان الحجرة وبالركن الآخر خزانه عرض زجاجية مـلأى بعمـلات تذكارية مصرية – رومانية تختلط جميعا ببعضها، وبطاقات التعريف بهـا ملقاة في أحد الأركان. ومن خلال النافذة تبدو الأراضي المزروعة بالخضر، والجاموس، والإبل، والريفيات اللواتى يرتدين الثياب السوداء" (٣٤).

أما الآن، فقد أصبح قصر الزعفران يضم إدارة جامعة عين شمس.

* * *

أقيم الحرم الجامعي الجديد في البقعة الزراعية شمالي قرية الجيـــزة الواقعة على ضفة النهر والى الداخل من النيل مباشرة، في مواجهة الطرف الشمالي من جزيرة الروضة. والى الجنوب منها يربط كوبرى عباس الجيزة بالروضة، كما يربط جسران الروضة بالضفة الشرقية من النهر. وتقع حديقة الحيوان وحدائق الأورمان على جانبي الطريق الواسع المهيب المؤدى لمدخل الجامعة[٣٥].

وكانت هناك سابقة لعزل الجامعة عن وسط المدينـــة عـــام ١٩١٥، عندما أجبر البريطانيون مدرسة الحقوق على الانتقال إلى الجيـــزة، بهـــدف إبعاد الطلاب المتظاهرين قليلا عن قصر عابدين. وكتب المستشار القانونى البريطاني – وهو مدرك تماما للمغالطة – أن الأســـاتذة والطـــلاب ســـوف يجدون، هنا، عملهم أكثر سلاسة ويسرا بعيدا عن : "ضجيج وجلبة المدينة؛ ففي هذا الوسط اللطيف، سيكون الطلاب الذين انتشلوا من جميع المشـــاغل البعيدة عن دراستهم – قادرين على تكريس أنفسهم تماما وفي هـــدوء، مـــن أجل الاستعداد الكامل... للعمل في مجال المحاماة"[٣٦].

ويعكس تصميم الحرم الجامعي تقاليد الفنون الجميلة الباريسية فـــي محاورها القوية من حيث التماثل والشكل، وفي الطريق الواسع المؤدي إلـــى المدخل[٣٧]. ووضع مهندس معماري أوربى تصـــميمات المبـــاني، وقامـــت بتنفيذها مصلحة المباني العمومية[٣٨] ؛ حيث يفضى الطريق الواسع المـــؤدى للمدخل، إلى بوابة رئيسية ثم إلى حديقة دائرية غرست بها أشـــجار النخيـــل الملكي. ويطل الرواق اليوناني الضخم لمبنى الإدارة على الساحة المربعـــة للمدخل. ويحيط كل من مبنى كلية الحقوق إلى الجنوب، ومبنى الآداب إلـــى الشمال بالساحة المربعة. ولعل الحرم الجامعي لو كان قد بني هذه الأيام، لما حظيت كليتا الحقوق والآداب بمثل هذا الموقع الفاخر ؛ لأنهما تمران حاليـــا بفترة عصيبة.. أما كلية الطب ومجمع مستشفياتها فبقيت في موقعها بقصر العيني مع امتداد نحو جزيرة الروضة. وجاءت كلية العلوم في المرتبة التالية للكليات الثلاث السابقة، ضمن أولويات المخططين ؛ فلم تستكمل انتقالها من منطقة الزعفران إلى ساحة مربعة خلف قاعة الاحتفالات إلا عـــام ١٩٥٠. ويوضح الموقع البارز لقاعة الاحتفالات التي تحوى ثلاثة آلاف مقعد، بقبتها الهائلة و مقصوراتها الملكية والوزارية[٣٩]، وردهات الانتظار، أن أولويـــات المخططين لم تكن أكاديمية تماما.

The university and the liberal ideal





5 Postage stamps commemorating Cairo University

صورة رقم (٥)

اثنان من طوابع البريد الصادرة تخليداً للجامعة

وفيما بعد، أقيمت أبنية الكليات الأحدث إما نحو الجزء الخلفي من السور الرئيسي أو إلى الخارج منه. وظلت كلية الطب منعزلة – عضويا – في قصر العيني والروضة، إلى أن ربطها كوبري الجامعة ببقية الجامعة في الخمسينيات.

وجاء طراز الجامعة الكلاسيكي – الحديث، الذي يتميز بالفخامة مخالفا للماضي الإسلامي، لكنه كان متمشيا مع طراز الباروك*، والروكوكو**، والطرز الكلاسيكية، وكلها تماثل طابع الفيلات والمكاتب التي أنشئت في أحياء الإسماعيلية*** والمنيرة، وجاردن سيتي، والزمالك، عند مطلع القرن ؛ فازدانت الحوائط الخارجية للجامعة بالتيجان، والأكاليل بالإضافة إلى الهلال والنجمة المميزان للعلم المصري القديم.

وكانت التصميمات الأصلية تتضمن مسجدا رئيسيا، لم ينفذ حتى الآن – مع وجود مساجد أصغر، تستخدم على نحو مؤقت غالبا – وذلك على الرغم من بيانات النوايا المتكررة[٤٠] التي تفصح عن الأولويات العلمانية للجامعة. وينتصب عاليا وسط الأبنية برج للساعة – وليس مئذنة – ذو أجراس تعلن الوقت كما في كنيسة، أو دار بلدية أوروبية.. [كانت مصر في طريقها للاستقلال، ولكنها بقيت في حالة تبعية للغرب من نواح عديدة].

الأكاديمية، مهنة جديدة :

في خريف عام ١٩١٩، رحبت الجامعة المصرية بالدكتور طه حسين العائد من باريس، ومنحته عقدا براتب أربعمائة جنيه مصري سنويا، وعينته لتدريس تاريخ الشرق القديم، وفلسفة التاريخ. ولما كان أكاديميا محترفا متفرغا، فلم يكن له أن يتولى أي عمل خارج الجامعة دون تصريح[٤١].

وفي الغرب، كانت ألمانيا قد بدأت في إدخال نظام الاحتراف إلى العمل الأكاديمي الحديث، وتبعها في ذلك – ولكن بصورة أبطأ – الولايات المتحدة، وإنجلترا. وتلخص ملامح هذا التغيير، دراسة حديثة بعنوان : "من كاهن إلى أستاذ جامعي : ظهور الحرفة الأكاديمية في أكسفورد القرن التاسع

---

*طراز معمارى راج فى القرن ١٧ تميز بدقة الزخارف المعمارية، وغرابتها – (المترجمة)

**طراز فنى معمارى ساد فى النصف الأول من القرن الثامن عشر تميز بالمبالغة فى الزخارف وتعقيدها – (المترجمة)

***موقعه ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به حاليا – (المترجمة)

عشر" [٤٢]. فمع حلول عام ١٩٠٠ كان شرطا الرسامة الكهنوتية، والرهبنة قد اندثرا تقريبا في جامعة أكسفورد، كما ألغيت الاختبارات الدينية على نظام الكنيسة الإنجليزية، وأصبح معظم المدرسين بالجامعة لا يعتبرون أنفسهم رجال دين، وإنما أكاديميين متخصصين في مهنة التدريس والعلم طيلة حياتهم، وذلك بالرغم من أن الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة لم يكن قد أصبح شرطا للعمل بالجامعة بعد.

وكان الأزهر في عام ١٩٠٠ مازال يحمل بعض ملامح الشبه من جامعة أكسفورد القديمة في ١٨٥٠ ؛ فلم يكن – بالطبع – يشترط الرهبنة في معلميه، ولكنه كان يؤكد على التدين، وكان معلموه غير المتخصصين، يعتبرون أنفسهم "علماء" أكثر منهم أساتذة. وكان من الممكن أن يتركوا التدريس في أي وقت ليصبحوا قضاة شرعيين، أو يعملوا بالإفتاء، أو يتولوا وظائف دينية أخرى. وهم يشبهون رجال الدين في الغرب قبيل العصر الحديث ؛ بالمفهوم الاجتماعي، وليس الديني.

وجاء تحول العمل الأكاديمي إلى حرفة في الغرب، جزءا من التحول الذي حدث لطائفة كبيرة من المهن، سعيا وراء إما الحصول على المكانة الوظيفية العالية أو الحفاظ عليها. وفي أمريكا، التي تفتقر إلى وجود أرستقراطية حقيقية اتسمت حركة الاحتراف بالمحافظة إلى حد ما، بهدف إعادة توطيد السلطة في مواجهة النزعات الديمقراطية "الجاكسونية" * الآخذة في الصعود. وعلى الناحية الأخرى، تواكب التحول إلى الاحتراف في أوربا مع مهاجمة الطبقة الوسطى للنظام الوظيفي القديم القائم على الأصل العائلي والمحسوبية، والمطالبة بأن يصبح السلك الوظيفي مفتوحا أمام الكفاءة. فمال الأرستقراطيون الأكثر مرونة مع الريح، ووفروا لأبنائهم التأهيل الأكاديمي الذي يمكنهم من اجتياز اختبارات الكفاءة الوظيفية بنفس الاستعداد الذي يتوافر لمنافسيهم من أبناء الطبقة الوسطى [٤٣].

وكذلك شهدت مصر حراك قوى مماثلا ؛ فطه حسين الذي شق طريقه بجهد، وهو مدرك تماما لأصوله المتواضعة، يطالب بعالم يكون التقدير فيه للذكاء والكد والمثابرة. فهو لم يجتز الامتحانات التي اجتازها، ولم يفز بالبعثة إلى باريس، كما لم ينل شهادته للدكتوراه ويعمل بالكتابة والتدريس ؛ إلا بالجهد الشاق. وعلى الناحية الأخرى، يظل لطفي السيد

---

*نسبة "لاندرو جاكسون" الرئيس السابع للولايات المتحدة الاميركية فيما بين ١٨٢٩ – ١٨٣٧ – (المترجمة)

مفكرا أرستقراطيا (ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن لطفي ينحدر من نخبة أعيان القرى من أهل البلاد، وليس من أرستقراطية الأتراك - الشراكسة القديمة، وأن الطبقة العليا المصرية والطبقة العثمانية كانتا أكثر مرونة من الأرستقراطيات الأوروبية القديمة. ورغم تشجيع لطفي السيد على الارتقاء بالمهنة الأكاديمية الجديدة في جامعته، إلا أنه ظل - شخصيا - بمنأي عن الخلاف الدائر. ولكنه لم يكن ليستطيع أن يصبح رئيسا للجامعة - في الجيل الذي تلاه - دون أن يضع قدمه في قاعة محاضرات، أو أن يحصل على درجة الدكتوراه.

وهناك سمة أخرى من سمات الاحتراف، وهي الشروط الرسمية المقيدة للوظيفة بحيث يستبعد الممارسون غير المؤهلين. فأصبحت الدكتوراه - تدريجيا - المؤهل المعتاد للتدريس بالجامعة في مصر، كما في أي مكان آخر من العالم. بعد أن ظلت كلية الآداب حتى الثلاثينيات تعتمد على أساتذة من غير الحاصلين على الدكتوراه، من دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي. كما كان الأساتذة البريطانيون في القاهرة لا يحملون - في الغالب - درجة الدكتوراه أيضا، خاصة في أقسام اللغة الإنجليزية واللغات القديمة. ولكن مع الأربعينيات أصبح المصريون من حملة الدكتوراه - سواء من داخل البلاد أو خارجها - يشغلون معظم وظائف التدريس بالجامعة.

كما أضاف الاحتراف - أيضا - هيكلة رسمية للدرجات الأكاديمية ومعايير موحدة للترقي الوظيفي. ففي الولايات المتحدة يعتبر الترتيب التنازلي : أستاذ، أستاذ مساعد، ثم مدرس، ترتيبا عاما تقريبا، بينما توجد في إنجلترا تفاوتات أكثر فرعية. أما في مصر، فظهر مسمى موحد للدرجات الأكاديمية بالجامعة الوحيدة في العشرينيات، ثم امتد بعد ذلك إلى الجامعات التي خرجت منها.

ويصف أحمد أمين الوضع المؤلم، في أغلب الأحوال، لأولئك الذين كانوا مثله - يفتقرون إلى درجة الدكتوراه : "حدث - وأنا أستاذ مساعد - أن منعت أن أكون أستاذا لعدم حصولي على الدكتوراه أنا وبعض زملائي... وقدمت طلبا لنيل الدكتوراه بالدخول في الامتحان، على النظام الذي يتبع مع الطلبة في الحصول عليها، وقدمت لذلك كتاب فجر الإسلام، وضحى الإسلام كرسالة للمناقشة، واعترض آنذاك بأن الأساتذة بالكلية قد يحابونني لأنني أحدهم، فاقترحت أن يكون أكثر الممتحنين من الأساتذة الأجانب المستشرقين، فصمم وزير المعارف آنذاك على رفض هذا الطلب... وبعد ذلك أريد أن

يمنح غيرى الأستاذية من غير دكتوراه، وأحرم أنا لمواقفي السابقة في المحافظة على استقلال الجامعة، فطلبت أن تؤلف لجنة لبحث مؤلفاتي، فاختيرت لذلك لجنة من الأستاذين المستشرقين الدكتور "شادة" والأستاذ "برجستراسر"، فقرآ فجر الإسلام وضحاه، وقدما تقريرا باستحقاقي الأستاذية على هذين الكتابين، وقالا : ان عيبي الوحيد في تأليف هذين الكتابين هو أن هناك بحوثا في بعض موضوعات الكتابين عرض لها بعض الأساتذة الألمان، ولو اطلع عليها المؤلف لبنى عليها ولم يتعب نفسه في بحث أساسها، ولكن وزارة المعارف أخفت هذا التقرير لأنه مخالف لما كانت تأمل، فطلبت من العميد أن يطلب التقرير من الوزارة فما طلت، ثم بعثته وعطلت أثره في مجلس الجامعة، ولم أحصل على الأستاذية إلا بعد عناء، وبعد أن هدأت النفوس، وبعد أن قدمت استقالتي لأني لم أعامل معاملة زملائي" (٤٤).

وأدى نظام الاحتراف إلى زيادة حدة الفوارق بين أستاذ الجامعة والمدرس بالمدارس الثانوية، مع مطالبة أساتذة الجامعة باستقلالها الذاتي عن وزارة المعارف، التي بدأت تشعر بالغيرة. وبعد ١٩٢٥ سعت كل من دار العلوم، ومدرسة المهندسخانة، ومدرسة التجارة، وكذلك مدرسة الزراعة للانضمام إلى الجامعة. ويرجع ذلك جزئيا إلى الرغبة في التخلص من قبضة الوزارة القوية. ولكن سرعان ما سنرى أنه حتى الجامعة نفسها لم تستطع أن تضمن استقلالها الذاتي.

وكان حظر العمل خارج الجامعة دون إذن يعني استطاعة الأستاذ أن يعيش على راتبه. وبدا العقد الذي حدد راتب طه حسين بأربعمائة جنيه مصري سنويا، ضخما بالنسبة لأحمد ضيف أستاذ الأدب العربي، الحاصل على دكتوراه السربون أيضا، والذي كان يتقاضى مائتي جنيه فقط في عام ١٩١٧ – ١٩١٨، فأصبحت الجامعة ملزمة بمساواة راتبه براتب طه حسين (٤٥). ولكن طه لكونه كفيفا، ويعول زوجة أجنبية ظل يطالب بالزيادة. وعندما رفض الأرستقراطيون والميسورون أعضاء مجلس الجامعة الطلب الذي تقدم به في أول أكتوبر ١٩١٩، للحصول على أربعين جنيه شهريا لقاء استئجار قارئ له، أعلن انه لم يؤهل أكاديميا لتدريس فلسفة التاريخ؛ وبعد مرور ثلاثة أشهر، أضرب عن إلقاء المحاضرات في محاولة لانتزاع النقود؛ فأوقفت الجامعة صرف راتبه وهددت بتعيين أحد المستشرقين بدلا منه. وبعد أسبوعين، رضخ طه حسين لتوسلات زوجته واعتذر ثم استأنف محاضراته (٤٦). وعاد عام ١٩٢١ ليطلب قرضا قيمته مائة وخمسون جنيها،

ثم جنيها وستين قرشا بدلا عن انتقالاته أثناء إضراب عمال الترام، فــرفض المجلس الطلبين(٤٧).

وفي إبريل عام ١٩٢٢ اجتمع طه، وضــيف، ومنصــور فهمــي، وأستاذان مصريان آخران، وأعلنوا أن أربعمائة جنيه في الســنة لا تكفــي لمواجهة التضخم وطالبوا بزيادة قدرها مائتي جنيه. وأذعنت الجامعة تحــت الضغط فوافقت على زيادة تتراوح بين ٤٠ – ٥٠ جنيها، ولكن رفضــت أن تقدم أكثر من ذلك. وكان راتبا أستاذي الأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي قد زيدا إلى ٣٢٠ جنيها مصريا بالإضافة إلى خمسين جنيها للانتقالات. فأصبحا بذلك يحصلان على أقل مما يتقاضاه المصريون الذين يعملون بنظام الوقــت الكامل، غير أن العمل في مصر لم يكن وظيفتهما الوحيدة؛ فقد اعتاد "كليمان" أن يهرع عائدا إلى عمله الأكاديمي في فرنسا خلال إجازته الصــيفية التــي تقرب من ستة أشهر(٤٨).

وسمع الملك عما يلاقيه طه حسين من مصاعب، فدعاه إلى القصر، واستفسر بالتفصيل عن أحواله المالية، وأعلن فؤاد أن على طه ألا يتردد في طلب مساعدة القصر مستقبلا. ورد طه على ذلك بإهداء كتابه "صحف مختارة من الشعر التمثيلي اليوناني" إلى الملك، الذي بدا أنه كان ينتظر مقابلا آخر غير إهداء الكتاب، ورفض طه أن يكون موضع شراء، فانضم مع رفاقــه إلــى الأحرار الدستوريين(٤٩).

وفي عام ١٩٢٢ عرض عليه الأحرار الدستوريون رئاسة تحريــر صحيفة "السياسة"، إلا أن مجلس الجامعة رفض السماح له بذلك. وكان معظم أعضاء المجلس من الأحرار الدستوريين، فأصروا على أنه يمكن لطــه أن يكتب للصحيفة، فبدأ بكتابة عمود أدبي أسبوعي، ومن ثم حصل على دخــل إضافي، وحقق شعبية لقلمه(٥٠).

وبعد أن خفت متاعب طه المالية نوعا ما، أصبح في إمكانه التركيز على قضايا أخرى أثيرت في الجامعة الجديدة ؛ ومن بين أكثر هذه القضــايا أهمية موضوع الصراع الإنجليزي – الفرنسي العنيف بهدف بسط النفــوذ، وقضية الضغط الوطني الدعوب من أجل تعيين عدد أكبــر مــن الأســاتذة المصريين.

الهوامش

١- بالنسبة للسياسة المصرية في الفترة ما بين الحربين، انظر : عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة غير مؤرخ). و : عبد الرحمن الرافعي - ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (القاهرة ١٩٦٨)، و : في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول والجزء الثاني (القاهرة ١٩٤٧، ١٩٤٩).

- Berque, Egypt ; al - Sayyid 'Marsot , *Egypt's liberal Experiment*; Deeb , *Party Politics*; and terry, *the Wafd*

٢- عن الدلالة التاريخية من طوابع بريد الشرق الوسط، أنظر :

- Donald M. reid, *"Egyptian History through stamps,"* the Muslim world 62 (1962) : 209 - 29 ; and *"The Symbolism of Postage Stamps : A source for the Historian,"* Journal of Contemporary History 19 (1984) : 223 - 249.

٣- للحصول على قائمة جزئية، انظر : الجامعة المصرية، حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية بتشريف حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر (يوم السبت ٢٠ شوال ١٣٥٠هـ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢) (القاهرة ١٩٣٢) .

٤- Afaf lutfy al- sayyid Marsot, Egypt's Liberal Experiment, p. 29.

٥-

- Crouchley, A.E. *The Economic Develoment of modern Egypt*, (london, 1938), pp. 191-98.

وعن اقتصاد مصر بعد الحرب مباشرة أنظر :

- Tignor, Robert L " *State, Private Enterprise, and Economic change in Egypt, 1918 - 1952* , (princeton, 1984), pp. 191-98.

٦- ملفات جامعة القاهرة، ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة، ٢ مارس ١٩١٩ .

٧- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة، ٧ يونيو ١٩١٩.

٨- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة - ٤ أغسطس ١٩١٩.

٩- د. محمد أنيس، دراسات في وثائق ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٣) ص- ١٦.

١٠- عن الدستور ، أنظر :

- Kathelin Howard Merriam , *"The Role of leadership in Nation - Building : Egypt, 1922"* , Unpublished PHD dissertation, Indiana University, 1971 ; and Kedourie, *"The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923"* P.M. Holt. ed, *Political and Social change in Modern Egypt* (london 1968) pp. 347 - 61

و :أحمد زكريا شالق - حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ (القاهرة ١٩٨٢)
وهو كتاب يبحث في تاريخ الحزب.
١١- هذه الاستشهادات من " لورد كرومر قبل التاريخ " - الجريدة ١٣ ابريل ١٩٠٧،
كما ترجمت في :
- Wendell, Charles. *The Evolution of the Egyptian National Image from Its Origins to Ahmad Luffi al - sayyid* (Bayyid , California 1972) p. 298
١٢-
- Charles D.Smith, *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt : A Biography of Muhammad Husayn Haykal* (Alpaay, New York, 1983).
١٣- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ - ١١ أكتوبر ١٩١٩ و ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٣ مارس ١٩٢٢، و Smith, *Islam*, P - : . 69 قارن : بدير - ص- ١٥٨، ١٦١، ١٧٧.
١٤- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس ادارة الجامعة٦ مايو ١٩٢٢ .
و:
: - Donald M. Reid : *"the National Bar Association and Egyptian Politics , 1912 - 1954,"* the International journal of African Historical Studies 7 (1964) : 620- 230.
١٥- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.
١٦- بدير - ص- ٣٠٨. وقد استقال محمود في ديسمبر ١٩٢٢. ملفات جامعة القاهرة ١٢ / ١٤ - ٨ ديسمبر ١٩٢٢.
١٧- سجلات حساب بنك مصر ، في : ملفات جامعة القاهرة - صندوق ١٢٣ عن سعد زغلول والبنك، أنظر :
- Eric Davis *Challenging Colonialism : Bank Misr and Egyptian Industrializalion, 1920 - 1941* (priceton, 1983) , pp. 121 - 23.
١٨-
- F.D 848 / 19 / , Milner Mission Papers. Sectoin B. mission *"Review of the Administration, and Causes of Unrest"* . "Ministry of Education," p. 19.
١٩- وزارة المعارف المصرية، التقرير النهائي في للجنة الجامعة (القاهرة ١٩٢١) ص- ٣ - ٧- توجد أوراق عمل اللجنة في : ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥. وحول اللجنة أنظر :
- The Times *Educational Supplement* (london), April 19, 1917.
و : جريدة " السفور " ٢ مارس ١٩١٧.

- Murphy, *American University in Cairo*, pp. 11-19. ٢٠-

٢١- ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥ "لجنة الجامعة" مسودة ثاني تقرير موسمي (غير مؤرخ) ص- ١٣ - ١٥.

٢٢- ملفات جامعة القاهرة ١ / ملف بدون رقم "لجنة الجامعة، مسودة تقرير موسمي حول إدارة أحوال الجامعة" ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ ص- ١ -٢

٢٣- ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥ " لجنة الجامعة - مسودة ثاني تقرير موسمي (غير مؤرخ) ص- ١٣ - ١٥.

٢٤- طه ورفعت وضيف ووايت وكليمان - بدير ص- ٣٢٥ - ٣٢٦.

٢٥- أحمد لطفي السيد، قصة حياتي ص- ١٧٩.

٢٦- رمضان، تطور... ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص- ٥٨٣ - ٥٩٠.

و : عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية (٣ أجزاء- القاهرة ١٩٤٧-١٩٥١) - الجزء الأول ص- ٢٢٧ - ٢٢٩

٢٧- أنظر تقييم اللورد لويد في كتابه :

- *Egypt Since Cromer* (2 vols., New york, 1970; reprint of 1934 ed.) , 2 : 126 ff

٢٨- بدير ص- ٣٤٢ - ٣٤٨.

٢٩- عبد المنعم الدسوقي : " الجامعة المصرية..." ص- ١٢٧ - ١٢٨.

و:

- *The Hebrew Univsity of Jerusalem 1925 - 1950* (Jeruslem - 1950, pp.1-3. preface by Brodetsky

و : صحيفة المعلمين، مجلد ٣ - العدد ٢ (مارس - ابريل ١٩٢٥) ص- ١١٥ - ١٢٤.

٣٠- بدير ص- ٣٤٩ - ٣٥٤.

- *Good - bye to All that* (london 1929), pp. 320, ٣١-

٣٢-

- Ahmed Abdul wahab Azmy, *"University Tradition, and Continuity in: Architecture as a Stimulation for Future Development of AL - Azhar University and Old Cairo"* *unpublished PhD dissertation*, princeton University, 1966

٣٣-

- Malcolm Muggeridge. *Chronicles of wasted time* vol.1 : the Green Stick. london 1972 p.153

٣٤- - Graves, *Good bye*, p. 433.

٣٥- عن أنماط النمو فبالقاهرة أنظر:

- Janet Abu lughod, Cairo : *1001 years of the city victorious* (princeton, 1971).

٣٦- *- Rapport pour l'annee 1915 presente par le conseiller judiciare*

(Cairo), p.29.

٣٧- - Azmy , *"University Tradition, "* pp. 230-54.

٣٨- الإيجيبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨.

و:

- *L'Art vivant en Egypt* (Paris), vol. 6 , No. 134 (july 15 , 1930) : 566

٣٩- سجل جامعة القاهرة ١٩٥٠ ص- ٧ .

٤٠- الإيجيبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨، وسجل جامعة القاهرة ١٩٥٥-١٩٥٦ ص ١٠.

٤١- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس الأدارة ١١ أكتوبر ١٩١٩يوجد ملف طه حسين من ٢٢ - ١٩٢٥ في ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠. قارن بين : بدير : ص- ١٧٨ - ١٧٩.

٤٢-

- A.J. Engel, *From {lergyman to Don : the Rise of the Accademic profession in Nineteenth - century Oxford* (Oxford 1985)

وعن التخصصات المهنية في مصر أنظر:

- Donald M. Reid. *"The Rise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt,"* *Comparative Studies in Society and History* 16 (1974): 24 - 57,

و:

- Clement Henry Moore, *Images of Development : Egyptian Engineer in Search of industry* (Ccambridge, Massachusetts, 1980).

٤٣-

- Laurence R.Veysey, *The Emergence of the American University* (Chicago. 1965) ; Thomas, L-Hskell *The Emergence of Professional Social Science : The Americcan Social Science Association and The*

Nineteenth - Century Crisis of Authority (Urbana, Illinois, 1977); and Konrad H. Jarausch, ed. *The Transformation of Higher Learning 1960 - 1930 : Expansion, Diversification, Social Opening, and Professionalization in England, Germany, Russia, and the United States* (chicago, 1983).

٤٤- أحمد أمين، حياتي صص١٨٢-١٨٦.

٤٥- ملفات جامعة القاهرة ١٣٤/٣ تقرير مجلس الإدارة ٢٨ ديسمبر و ١٤ أكتوبر ١٩١٨، و ١٩ أكتوبر ١٩١٩.

٤٦- ملفات جامعة القاهرة ١١٣٤/٣ تقرير مجلس الإدارة ١٦ أكتوبر و٨ نوفمر ١٩١٩. و١٣٦/٣ تقرير مجلس الإدارة ١٣ و ٢٤ يناير و ٥ فبراير ١٩٢٠.

٤٧- ملفات جامعة القاهرة ١٣٧ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩ مارس و ١٢ مايو ١٩٢١ و ١٣٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٠ نوفبر ١٩٢٢.

٤٨- ملفات جامعة القاهرة ١٧٣/٣ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٩/٢٢/١٥ أبريل ١٩٢٢.

٤٩- الأيام - الجزء الثالث ص١٥٢-١٥٧.

٥٠- ملفات جامعة القاهرة ١٣٨/٣ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١ نوفمبر ١٩٢٢. أعيد نشر الأعمدة المنشورة في جريدة "السياسة" في كتاب طه حسين حديث الأربعاء (٣ أجزاء - القاهرة ٢٥-١٩٤٥). الذي أعيد طباعته في الجزء الثاني من الجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين (بيروت ١٩٨٠).

[٥]
الإمبرياليات المتصارعة والتمصير

ساعد استقلال مصر الجزئى بعد ١٩٢٢ الملك فؤاد على إحياء اللعبة القديمة المتمثلة في الاحتماء بفرنسا لمواجهة إنجلترا. وكان الفرنسيون أكثر من راغبين في هذه اللعبة. فضغط فؤاد من أجل تعيين الفرنسيين بالجامعة، وعندما يتعذر ذلك، يضغط لتعيين البلجيكيين أو الإيطاليين، الأمر الذي قاومه البريطانيون بالطبع. وفي الثلاثينيات التحق بعض الأساتذة الألمان بالجامعة للعمل بها، بيد أنه لم يكن لهم ولا للإيطاليين نفوذ كبير. بينما بدأ الأساتذة المصريون يحلون محل الأوروبيين تدريجيا، ولكن ليس بالقدر الكافي لإرضاء العديد من الوطنيين. فأدرك الجميع أنه من الأسهل التغني بفكرة التعاون الدولى في المجال الأكاديمي عن تطبيقها عمليا.

واستمر الجدل المثير حول لغة التعليم ونشر المطبوعات، حتى بعد وصول الأساتذة المصريين للجامعة، فبينما دافع الوطنيون عن اللغة العربية، دفعت الحاجة إلى الانتماء لمجتمع العلماء الدولى، الذي يهيمن عليه علماء الغرب، بالعديد من الأساتذة إلى الإبقاء على اللغة الإنجليزية.

اللورد لويد في مواجهة اللاتين :

عندما صدر المرسوم المنشئ للجامعة في ١١ مارس ١٩٢٥، كان ذهن المندوب السامي "اللنبى" منصرفا إلى وجهة أخرى، فالانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في اليوم التالي آخر فرصة لإظهار أن حلفاءه من المصريين "المعتدلين" يمكنهم المحافظة على الاستقرار وحماية المصالح البريطانية. ولكن الوفد فاز في الانتخابات، وقام فؤاد بتعطيل المجلس النيابى فأدرك "اللنبى" أن اللعبة قد انتهت. وأثناء استعداده للرحيل، وردت مذكرة من مستشاره للشئون المالية تقرع أجراس الخطر فيما يتعلق بالجامعة : "لا يبدو أن دلائل المستقبل مشرقة كثيرة، وليس باستطاعتى الاعتقاد في أن الجامعة ستصبح هيئة جادة أبدا، فلن تصبح غير جامعة بالاسم فقط وبلا قيمة علمية"[١].

ثم استغل كل من الملك فؤاد، وناظر المعارف على ماهر، موسم الصيف الطويل – عندما خلت الساحة من المندوب السامي – استغلالا ذكيا ؛

فتتصل على ماهر من التزامه الضمني أمام اللنبي بتفضيل الأساتذة الإنجليز في حالة عدم وجود أساتذة مصريين. وفيما بعد، شكا اللورد لويد من أن ماهر والملك – ذو الثقافة اللاتينية والهوى الفرنسي – كانا قد وافقا على أنه في غيبة البريطانيين يتم تعيين غير الناطقين باللغات اللاتينية مع إيثار أبناء بلدان الشمال[٢] القادرين على إلقاء المحاضرات بالإنجليزية. غير أن الملك – الذي اعتبره أحد المستشارين البريطانيين غير واع أصلا بوجود حضارة مدنية بريطانية[٣] – قام مع وزيره، بدلا من ذلك، بتعيين أساتذة من بين الناطقين بالفرنسية. ووجه "نيفيل هندرسون"، القائم بأعمال المندوب السامي، اللوم إلى على ماهر في شهر يوليو، لان الأخير كان يبحث تعيين عميد فرنسي لكلية الحقوق، كما عين بلجيكيا لكلية الآداب، وآخر سويديا لكلية العلوم : "لقد استنكرت هذا التوجه باعتباره إظهارا لروح الدعوة إلى التدويل، الأمر الذي لم يكن مطلوبا، خاصة مع ما هو معروف تماما أن معظم الأجانب لديهم نزوع متأصل لمزج حياتهم العادية بالسياسة" [٤]. ورد ماهر على ذلك بأنه ظل يبحث طيلة أشهر – دون جدوى – عن عميد إنجليزي للطب، لأن ذكرى اغتيال السيرلى ستاك كانت ما تزال حية في الأذهان، فلم يكن العمل بالقاهرة يتيح لأي مسئول إنجليزي أن يشعر بالأمن في وظيفته.

وعندما حضر اللورد "لويد" في أكتوبر، وجد الأحوال في البلاد مثلها في الجامعة تدعو للقلق. فأجبر الملك على إبعاد مستشاره نشأت إلى منصب دبلوماسي خارج البلاد، بعد أن أثار بتصرفاته المستبدة غضب حتى رجال السياسة المقربين إلى القصر. ولكن لويد لم يستطع رأب الصدع بين الأحرار الدستوريين والقصر.

أما بالنسبة للجامعة، فقد أحس لويد بالارتياح لأن الإيطاليين أبعدوا عن مدرستي العلوم والطب على الأقل، رغم أنه لم يبق في أيدي الإنجليز سوى عمادة الطب وحدها ؛ أما عميد كلية العلوم، فسويدى مناوئ للإنجليز بيد أن لويد شعر بانزعاج خاص إزاء الهيمنة الفرنسية على مدرستي الحقوق والآداب ؛ باعتبارهما ساحتين لتدريب السياسيين[٥].

وكان أقصى ما يتمناه لويد بالنسبة لمدرسة الحقوق، احتفاظ الإنجليز بمنصب أو اثنين فيها[٦]، بعد أن كانوا في عهد كرومر أزاحوا معظم الأساتذة الفرنسيين عنها، وأحلوا الإنجليزية محل الفرنسية كلغة الدراسة الأولى بالكلية. وتكمن المفارقة في أن الأساتذة الإنجليز كانوا يصارعون من أجل تعليم المصريين – بالإنجليزية – القانون، الذي هو فرنسي أساسا. غير أن

النفوذ الفرنسي عاد ثانية بعد إعلان عام ١٩٢٢ ؛ فقد رأس على ماهر ثـم مصري آخر مدرسة الحقوق، ولكن جئ بعميد فرنسي لوضع نظامها ككليـة جامعية (بينما رجعت مصر إلى محتليها عندما طبعت الإنجليزية على طوابع البريد كلغة ثانية بدلا من الفرنسية، وذلك بعدما اتضح أن إصدار طابع بريد بالعربية فقط أمر غير عملي).

وفي كلية الآداب، أكتشف لويد وجود خمسة أساتذة فرنسيين، وأربعة بلجيكيين (من بينهم العميد)، واثنين من المصريين ذوى الثقافـة الفرنسـية وجميعهم غطوا على الإنجليزيين الوحيدين بالكلية[٧]. وكان يعتبر الفرنسيين والبلجيك و الإيطاليين مجرد لاتينيـين. ألا يلقـون جميعـا المحاضـرات بالفرنسية ؟ ومن ثم، شمر عن ساعده للوقوف بإصرار ضد المد الفرنسـي بالجامعة. ولاحظ "روبرت جريفز" أستاذ الإنجليزية في تلك السنة الأولى، أن لويد : "يؤمن بوظيفته أكثر من إيماني بوظيفتي. لقد درج على السـير فـي القاهرة بسيارة قوية - يرفرف فوقها العلم البريطاني - بسرعة حوالى ستين ميلا في الساعة، ويسير أمامه راكبو الدراجات البخارية الذين يفسحون لـه الطريق" [٨]. ويذكر "مالكوم موجريدج" الذي تولى تدريس الأدب الإنجليزي عقب رحيل "جريفز" إن لويد كان : "رجلا قصيرا، شاحب الوجه، نشيطا في عصبية" وكتب موجريدج وصفا - يتسم بالمبالغة - لعلاقة لويد بالملك فؤاد : "قال لى (لويد) - بالحرف - أن الملك فؤاد كثيرا ما تعود أن يبكى علـى كتفه عندما كان مندوبا ساميا ؛ وهو ما يستحضر إلى الذهن مشهدا مثيـرا : تلك الطلعة الملكية الممتلئة، ذات الشارب الكث المرتفع إلى أعلى والمسحوب على شكل شارب القيصر، وصاحبها دامع العينين، منحنيا على لويد النحيل، تصدر عنه نهنهات عالية، وعواء مرتفع غريب، بسبب ثقب في حنجرته نجم عن إطلاق الرصاص عليه بيد عم حاسد له" [٩].

ولا يدع عنوان مذكرات لويد "مصر منذ عهد كرومر"، ولا محتواها، مجالا للشك حول هوية بطلها المستبد ؛ فقد عززت خدمة كل مـن كرومـر ولويد في الهند من ميولهما الأوتوقراطية، وتركت لديهما انطباعا بأن تعويد "الشرقيين" على النظام لا يتأتى بغير استخدام الشدة. ونادرا ما كـان لويـد يخفي ازدراءه من محاولات كل من "جورست" و"اللنبي" لاجتذاب المعتـدلين المصريين بأسلوب أقل استفزازا.

وحارب لويد "اللاتينيين" في كلية الآداب، عن طريق الضغط علـى مجلس الجامعة، والضغط على فؤاد ووزارئه، بل، ودفع السفير البريطـاني

في باريس للاحتجاج لدي وزارة الخارجية الفرنسية[١٠]. وفي أبريل ١٩٢٦، ظن لويد أنه أحرز نجاحا عندما قرر مجلس الجامعة ضرورة أن تكون المحاضرات في كلية الآداب بالإنجليزية، باستثناء محاضرات الأدب الفرنسي، والأدب العربي. غير أن ذلك لم يكن له طائل، حيث كان الأساتذة الفرنسيون والبلجيك يقصرون الأمر على مجرد إعطاء ملخصات باللغة الإنجليزية في ختام محاضراتهم. ثم أخذ لويد من على ماهر – غصبا وبلى الذراع – تعهدا بالبحث أولا عن الأساتذة البريطانيين، ثم، في المقام الثاني عن أولئك الذين ينتمون لإحدى البلدان الأوروبية الصغرى خاصة الاسكندنافيين[١١]. وبعد فترة قصيرة، سقطت وزارة "زيوار"، وأصبح على لويد أن يعيد الكرة من جديد.

وكتب الرجل الثاني في السلطة بعد "لويد" في عام ١٩٢٧ يقول : "لم أرتح لاختيار الأكاديمية الفرنسية الملك فؤاد كواحد من أعضائها الدائمين – فهو أكبر عدو لنا في هذا البلد فيما يتعلق بالثقافة البريطانية وأخشى أن يشجعه موقعه كعضو بهذه الأكاديمية على السعي لإرضاء الفرنسيين بدعم الثقافة الفرنسية في مصر" [١٢].

ثم يتولى حزب الوفد وزارة المعارف في حكومتي ائتلاف الأحرار الدستوريين والوفد برئاسة عدلي، ثم ثروت من ١٩٢٦ – ١٩٢٨. وقبل ذلك بوقت غير طويل، كان أحد الكتاب الموالين للوفد قد سخر من الجامعة باعتبارها "خدعة ضخمة، وباهظة الثمن ؛ مزيج من المشروبات.. سلاطة روسية.. أحد أبراج بابل"*، واعترض على لطفي السيد باعتباره مجرد كاتب بارع[١٣]، ولكن ما أن تولى الوفد الحكم، حتى اكتشف أن الجامعة – مثلها مثل دستور ١٩٢٣، الذي كان الوفد قد أدانه من قبل – لها فوائدها. وكانت المفاجأة السارة للويد أن بدا علي الشمسي ناظر المعارف متعاونا. كما لقيت مساندة الملك للعميد البلجيكي "جريجوار" والمصالح الفرنسية بالجامعة معارضة من على الشمسي الوفدي وشاركه لطفي السيد، مدير الجامعة وهو من الأحرار الدستوريين (انعكاسا للائتلاف الحاصل على المستوى القومي). فاستقال "جريجور" من منصب العميد في يناير ١٩٢٨، وغادر البلاد محبطا في صيف نفس العام[١٤].

* نقلا عن الانجليزية – (المترجمة)

وبحلول ١٩٢٩ وجد لويد – أخيرا – فرصته لاختراق الجامعة عبر كلية الآداب. وكانت الوزارة الائتلافية قد سقطت، وأعاد محمد محمود، رئيس الوزارة، الأحرار الدستوريين إلى التحالف مع القصر وقام محمود – في خيانة للمبدأين اللذين يشير إليهما أسم حزبه – بتعطيل الدستور والحكم بموجب مرسوم ملكي. أما لطفي السيد الذي كان "يفضل جدران مكتبته الصماء على أي منصب في الوزارة" (١٥) فقد ترك الجامعة، رغم ذلك، ليتولى وزارة المعارف. ووافق لطفي، محمد محمود – الذي تعلم في أكسفورد – على تعيين عدد أكبر من الإنجليز في كلية الآداب. وتقبل الملك فؤاد ذلك الأمر على مضض، لحاجته إلى رضا بريطانيا عن حكومته ذات اليد القوية.

وبهذا الدعم القادم من خارج الجامعة، تغلبت المجموعة الموالية للثقافة الإنجليزية في كليتي العلوم والطب على محبي الفرنسية من كليتي الآداب والحقوق، داخل مجلس الجامعة. وإذا بالبريطانيين لا يمنحون رئاسة قسم الأدب الإنجليزي وحده، وإنما أيضا رئاسة أقسام تاريخ العصور الوسطى، وتاريخ الشرق القديم، والجغرافيا ورغم "تفجر السخط الفرنسي الذي أتخذ شكلا غير لائق تقريبا"(١٦) أحس لويد بالابتهاج، حيث : "يعتبر القرار بمنحنا هذه المناصب هزيمة حاسمة لكلية الآداب في مجلس الجامعة. وينبغي أن أضيف أن هذا الوضع المرضي، جاء نتيجة لأربع سنوات تقريبا من الصراع من جانبي ضد القصر – أساسا – لإحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي في كلية الآداب بما لها من أهمية بالغة، ومن ثم فمن الطبيعي أن أكون قلقا للغاية، لأننا لا ينبغي أن نعجز عن اهتبال الفرصة المتاحة بينما هي في حوزتنا" (١٧).

وأنزعج لويد لأن تعيين على ماهر وواحد آخر من السياسيين يعني "وجود اثنين آخرين من الملكيين – أي أنصار اللاتينيين – في مجلس الجامعة" (١٨)، ولكن فوزه تأكد، ويوضح جدول (٩) كشف حساب لويد قبل فوزه. ومع حلول عام ١٩٣٥ كان مجموع أعضاء الجبهة اللاتينية في كلية الآداب قد انخفض إلى اثنين، وظلت كليتا العلوم والطب ترفضان أي تطفل لاتيني(١٩). فاقتصر انتشار اللاتينيين على كلية الحقوق، التي يوجد بها بريطاني واحد وسط تسعة أوروبيين ناطقين بالفرنسية. ورغم أن البلجيكيين والإيطاليين لم يعتبروا أنفسهم مجرد بدلاء عن الفرنسيين، إلا أن أحدا لم يستطع إقناع اللورد "لويد" بهذا. فبينما كان "سارولي"، وهو من أساتذة الأدب

البريطانيين، يرى أن العميد جريجوار وغيره من البلجيكيين إنما هم في الواقع حلفاء مأمولون لبريطانيا في مواجهة المصريين الوطنيين، وكذلك الفرنسيين. واكتشف لويد أن ساورلى - الذي كان يسعى للوصول إلى منصب نائب رئيس الجامعة - بلجيكى المولد، رغم أنه بريطاني الجنسية، كما أن له أقارب في الجالية البلجيكية الصغيرة بالقاهرة. وكان غاية ما يريده لويد، تقرير عن أن جريجوار العميد البلجيكى لكلية الآداب سبق أن أشار إلى أن الجامعة "ذات مستوى بالغ التدنى، يقترب من مستوى جامعة إنجليزية" [٢٠]، فقرر المندوب السامي أن هذه "الملاحظة الواضحة وحدها، لا تدع مجالا للشك في أن السيد جريجوار ينبغي أن يذهب".

جدول (٩)

جنسيات أساتذة الجامعة المصرية عام ١٩٢٩

الكلية	بريطاني	فرنسي	إيطالى	بلجيكى	مصري	ألمانى	سويدى	روسى	إجمالي الكتلة اللاتينية
الحقوق	١	٤	٢	--	٢	--	--	--	٦
الآداب	٢	٣	١	٢	٢	--	--	١	٦
العلوم	٤	--	--	--	١	١	١	--	--
الطب	١١	--	--	--	٥	--	--	--	--

المصدر : وزارة الخارجية البريطانية ١٧٣ / ٦٧٨٣١ / ى ١٠١٥ من لويد إلى تشامبرلين ٦ ابريل ١٩٢٩.

أساتذة الجامعة والصراع الأنجلو فرنسي:

لم يكن بعض الأساتذة البريطانيين متحمسين تماما للحملة الثقافية التي تشنها دار المندوب السامي (أصبحت سفارة بعد ١٩٣٦). وأسف أحد المسئولين بالسفارة لأن عميد كلية العلوم (بانجهام) "شخص واضح التحيز ضد فئة الموظفين، يأبى أن يكون له علاقة بدار المندوب السامي، وإذا أصبح نائبا لرئيس الجامعة، سوف يكون مستقلا على نحو مزعج" [٢١]. كما ورد في مذكرة أعدت عن أستاذ آخر : "أشعر أنني مضطر للقول أنه بلغني أن أنشطة الأستاذ سنكورت هنا لم تكن مرضية تماما من وجهه نظر الثقافة البريطانية، فلا شك أنه ينتمي - نوعا ما - إلى الثقافة اللاتينية. وقد شكا لي واحد من العاملين معي من أنه كان يساند أحد الإيطاليين المتقدمين لشغل منصب بالجامعة". كما اتهم "سنكورت" أيضا بأنه رتب لأحد الإيطاليين إلقاء

بعض المحاضرات حول التاريخ والأدب الإيطاليين، وأنه كان يلقى بنفسه المحاضرات بفرنسية عامية أحياناً(٢٢). ويعلق روبرت جريفز على ذلك بقوله:

"لم أكن تبينت إلى أي مدى بلغ النفوذ البريطاني في مصر، ورغم ما قيل لي عن أن مصر مملكة مستقلة، كان يبدو أن ولائي الرئيسي ليس للملك الذي أمر بتعييني، وإنما للمندوب السامي البريطاني. كما أخبرني المسئولون البريطانيون – في نظارة المعارف بضرورة الاحتفاظ بالعلم* مرفرفا فوق كلية الآداب، الأمر الذي أصابني بالحرج، لأنني لم أحضر لمصر كسفير للإمبراطورية، ومع ذلك، لم يكن في نيتي أن أدع الفرنسيين ينخرطون في أنشطة شبه سياسية على حسابي".

وفي أحد اجتماعات هيئة التدريس كان جريفز :

"مرتديا بذلتي الجبردين الصفراء الأنيقة، وجالسا على مائدة مستطيلة مغطاة بقماش أصفر في صالة اجتماعات الكلية. وأمامي قدح من القهوة التركية، وغطاء رأس للوقاية من الشمس، ومحضر طويل بالفرنسية حول تفاصيل الاجتماع الأخير. وكنت أتحدث (في فرنسية سيئة) بلهجة حادة إلى زملائي من البلجيكيين والفرنسيين، مؤيدا أستاذ اللاتينية (الإنجليزي) الشاب، الذي هب واقفا على قدميه ووجهه شاحب يشي بالبغض، معلنا أنه يرفض تماما المساهمة الإجبارية بمبلغ خمسين قرشا من أجل شراء إكليل من الزهور لتأبين أحد الفرنسيين (توفي مؤخرا)، لأنه لم يستشر في ذلك. وإذا بي أعلن أنني أيضا لن أساهم، ثم أنفجر فيه بالإنجليزية أنني طالما بقيت في هذا المنصب، فعلى جميع الموتى الفرنسيين أن يدفنوا أنفسهم على نفقتهم الخاصة" (٢٣). وأحيانا كان الدور يجيء على السفارة لتعاني الحرج بسبب أستاذ شوفيني النزعة، كما في حالة "كريزويل" أستاذ العمارة الإسلامية الشهير ؛ ففي عام ١٩٣٨، تقدم كريزويل بشكوى لسفارته من أن الفرنسيين شغلوا قسم الفلسفة بالقاهرة دون أن يعلن في إنجلترا عن افتتاحه. ولأن كريزويل اعتقد أن السفير "مايلز لامبسون" تجاهل احتجاجه، فقد دفع بأحد أعضاء البرلمان لتقديم شكوى لوزارة الخارجية(٢٤). وسمع اللورد لويد – وهو في عزلته – بالأمر، فأصدر بيانا عنيفا بشأن الحاجة للدفاع عن المكاسب التي حققها بعد جهد :

---

*يقصد العلم البريطاني بالطبع – (المترجمة)

"لقد ورد – على نحو واضح – في الاتفاقية الإنجليزية المصرية، أن أغلبية تلك المناصب المتاحة للأجانب في الجامعة المصرية ينبغي أن يشغلها رعايا بريطانيون. وعندما تسلمت منصب المندوب السامي من اللورد اللنبي كـــان هذا الاتفاق قد انتهك بالفعل في الجامعة لدرجة سيطرة الفرنسيين والإيطاليين شبه الكاملة على كلية الآداب، الأمر الذي استغرق منى أربعة أعـــوام مـــن الجهد الشاق لاستعادة التوازن، وعندما تركت مصر، كان التمثيل البريطاني مرضيا في كليتي الآداب والطب على وجه الخصوص" (٢٥).

وخلط لويد بين التعهد للنبى وبين الخطاب الذي ألحـــق باتفاقيـــة ١٩٣٦ الإنجليزية/المصرية، بعد ذلك بأحد عشر عاما ؛ والذي تعهـــد فيـــه رئـــيس الوزراء المصري مصطفي النحاس لوزير الخارجية البريطاني أنتونى أيدن بأن مصر سوف تفضل البريطانيين على غيرهم من الأجانب عند التعيـــين بالجامعة(٢٦).

واستمرت مراسلات وزارة الخارجية البريطانيـــة بشـــأن شـــكوى "كريزويل" لما يزيد عن عام، ولم يكن يدور بذهن أحد أن بريطانيا وفرنســـا سوف تدخلان الحرب العالمية الثانية كحليفين. وشعر لامبسون أن كريزويل أصبح مزعجا لأقصى حد : "الأستاذ كريزويل، أستاذ العمـــارة الإســـلامية المشاكس، شديد العداء للفرنسيين، كان يشكو – كما هي عادته – بمرارة من تكاسلنا في معالجة الأمر... وقد برز هذا الموضوع المضجر للغايـــة مـــرة أخرى؛ فإن شكوى عضو البرلمان تعتمد حرفيا تقريبا على الشكاوى الأخيرة لصديقنا القديم كابتن كريزويل، ومن ثم فهي تطفـــح بالمبالغـــة والعبـــارات الكاذبة التي اعتدنا أن نتوقعها منه"(٢٧). ورفض لامبسون الاعتـــراف بـــأن رئاسة قسم الفلسفة منصب فرنسي، وأوضح أنه لم يكن هناك مرشح بريطاني يصلح للمنصب. وكان البريطانيون في وضع لا يسمح بإحضار الأساتذة من بريطانيا، أما الجامعات الفرنسية – مثل غيرها في القارة الأوروبية – فكانت تتبع وزارة التعليم، التي شجعت بشدة إرسال البعثات الثقافية. ولم يكن أساتذة السوربون المتميزون يخسرون شيئا بالذهاب إلى مصر لمدة عام أو أثنين ؛ فوزارتهم تدفع لهم رواتب بالإضافة إلى رواتبهم في مصر ثم يعودون إلـــى مناصبهم السابقة بمزايا إضافية(٢٨).

ولكن الحكومة في إنجلترا لم تكن تعين الأساتذة، كما لم يكن لها نفوذ على سياسات التعيين في أكســـفورد أو كمبـــردج. ونظـــرا لأن الحكومـــة البريطانية لم تكن راغبة في تقليد دعم وزارة الخارجية الفرنســـية للبعثـــات

الثقافية، رفضت التماسات سفارتها بالقاهرة من أجل زيادة المرتبات بهـدف اجتذاب الأساتذة المتميزين. كما لم تكن الجامعات الإنجليزية راغبة في تقديم مثل هذا الدعم أو غيره من المجالات المعاونة. ومن ثم، كان عمل الأساتذة خارج البلاد لبعض الوقت يعطل مسارهم الأكاديمي.

"دعنا نبحث الأمر بواقعية؛ فأستاذ التاريخ في نيوكوليدج (اكسفورد) لن يرضيه أن يعود ثانية إلى نيوكوليدج في نهاية السنوات الثلاث، إذا كان غيابه يعني خسارته فرصة تولي رئاسة قسم التاريخ الحديث في جامعة مانشستر، أو أن يعتاد كافة مدرسي أكسفورد على نصح تلاميذهم بالذهاب إلى محاضرات أستاذ غيره ! فمن يذهب إلى القاهرة إنما يتنحى عن المسار الرئيسي للدراسة والبحوث التاريخية. ولهذا السبب فإن "التزكية" التي ربما يكون لها أحسن الأثر بالنسبة للذاهبين إلى جامعة أمريكية أو ألمانية، قد لا يكون لها نفس الأثر في حالة مصر".

وأدى تفضيل مصر لنظام الاستغناء تدريجيا عن الأساتذة الأجانب إلى زيادة صعوبة اجتذاب البريطانيين، الذين لم يرغبوا في أن يصبحوا "مجرد أداة لتمهيد طريق أساتذة المستقبل من المصريين"[٢٩]. واقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن تسعى سفارتها في القاهرة لحث الجامعة على زيادة الرواتب ولكن لم يكن هناك باعث لدي الأساتذة الأوروبيين الآخرين أو سفاراتهم في القاهرة لتشجيع مثل هذا التحرك. وحدث - لمرة واحدة على الأقل - أن قام أحد البريطانيين بإفشال اقتراح تكون نتيجته أن تمنح الجامعة لأستاذ بريطاني جديد مرتبا يزيد عن مرتبه[٣٠]. وفي النهاية، قرر المجلس البريطاني في الأربعينيات زيادة مرتبات بعض الأساتذة البريطانيين[٣١]، غير أن المشكلة لم تحل تماما.

ونتيجة لذلك، أصبح معظم الأساتذة المرشحين للعمل في القاهرة، من الشباب قليلي الخبرة، الذين لم تكن مسوغات تعيينهم تضاهي مسوغات تعيين منافسيهم الأوروبيين. وكانت شهرة روبرت جريفز، ذي الثلاثين عاما مازالت في علم الغيب، عندما زكته شبكة اتصالاته القديمة لتولي رئاسة قسم الأدب الإنجليزي في عام ١٩٢٥، ولم يكن لدي جريفز سوى شهادة البكالوريوس، التي نالها حديثا. وقد حكى في صراحة كيفية حصوله على الوظيفة وتوقعاته بشأنها : "كانت الوظيفة الوحيدة التي أستطيع القيام بها هي التدريس. ولكنني كنت في حاجة إلى درجة جامعية، لذلك استكملت أطروحتي التي نشرتها تحت عنوان "الجنون الشعري"، وسلمتها مطبوعة إلى

هيئة الممتحنين. وفوجئت كثيرا عندما قبلوهـا، وحصـلت علـى درجـة البكالوريوس. ولكن بقيت مشكلة التعيين؛ فلم أكـن أريـد وظيفـة بإحـدى المدارس الإعدادية أو الثانوية تبقيني طوال النهار خارج البيت...
في الواقع، كانت الوظيفة الوحيدة المناسبة تماما، هي التدريس فـي مصـر حيث المرتب المرتفع للغاية، والقدر القليل من العمل. وبعد ذلك بأسـبوع أو اثنين (وهي نفسها الطريقة التي تحدث بها الأمور معي دائما فـي حـالات الأزمات) طلب مني أن أرشح نفسي لمنصب أستاذ الأدب الإنجليـزي فـي الجامعة المصرية حديثة الإنشاء بالقاهرة. واكتشفت، فيما بعد، أن اثنـين أو ثلاثة من الأصدقاء ذوي النفوذ زكوني للمنصب، من بينهم.. ت. إ لورانس، الذي خدم في الحرب مع اللورد لويد، وهو المندوب السـامي فـي مصـر وقتذاك". كما أن "مالكولم ماجريدج"، الأصغر سنا من جريفـز، ولا يمتلـك نفس مستوى علاقاته، جاء إلى القاهرة ليعمل محاضرا بالجامعـة، بعـد أن عمل بالتدريس لمدة عامين دراسيين في مدرسة المنيا الثانوية. ولم يكن لدي ماجريدج أيضا أوهاما حول الوظيفة أو فيما يتعلق بمؤهلاته : "مـن وجهـه نظر السيد "دوب"...لم يكن من الممكن أن يقبل مدرسا مؤقتـا فـي إحـدى المدارس الابتدائية زوجا لابنته، ومن ثم، فهو الذي نبهني إلى إعـلان عـن طلب مدرسين للعمل بالمدارس الحكومية في مصر. وكان الراتب أفضل مما كنت أتقاضاه في "برمنجهام"، كما بدت شروط التعيين مرضية، أمـا الأمـر الذي زاد من رغبتي في الوظيفة، علاوة على كل ذلك، فهو أنهـا تتضـمن فرصة جديدة للتخلص من إدمان المخدرات والعلاج منـه ؛ لـذلك تقـدمت للوظيفة، ثم قبلت بها. ولم تكن هناك منافسـة كبيـرة، فالعمـل بالمـدارس الحكومية في مصر لا يوفر – على أية حال – فرصا للترقيات أو الحصول على معاش، فمعظم المتقدمين للوظيفة أما حديثو السن للغاية، جـاءوا ممـا يطلق عليه الجامعات حديثة النشأة" المبنيـة بـالطوب الأحمـر"*، أو مـن متوسطي وكبار السن ذوي الكفاءات الضعيفة الذين تبدو عليهم سيماء الفشل أو المعاناة المستمرة ويشبهون شخصيات ايفلين أوج" (٣٣).

* Red Brick Universities تعبير أطلق على جامعات انجليزية أنشئت في القرن ١٩ وما بعده، تمييزا لها عن الجامعات العريقة مثل أكسفورد وكامبريدج المبنيتين بالأحجار مثل كافة المباني العريقة، أما الجامعات حديثة النشأة فأنشئت بعد استخدام الطوب الاحمر في البناء – (المترجمة)

ويعتبر الطريق الذي سلكه "ماجريدج" إلى الجامعة، عبر الوظيفة الحكومية في مصر، أمرا مألوفا بين البريطانيين الذين أقاموا بمصر وألفوا الحياة فيها. وفي عام ١٩٤٢ عندما احتاجت كل من جامعة فؤاد الأول وشقيقتها الجامعة حديثة النشأة في الإسكندرية إلى أربعة من المحاضرين بالإنجليزية، رشحتهم السفارة من بين القوات المسلحة البريطانية في مصر[٣٥].

ولم يكن أولئك الشبان الإنجليز ليأملوا في تولى منصب الأستاذية فعليا إذا اقتصر ضغط السفارة على مجرد مرحلة تقديم الأوراق. وفي عام ١٩٢٨ سعى محمد محمود رئيس الوزراء، ولطفي السيد وزير المعارف إلى دفع مجلس الجامعة إلى تخطى عميد كلية الآداب وكذلك مجلسها، وتعيين شاب إنجليزي أستاذا للأدب الكلاسيكي بدلا من الأستاذ الإيطالى ذي الستين عاما[٣٦]. وبرر لطفي ذلك بأنه لا يستطيع سوى إنجليزي أن يدرس للطلبة المصريين باللغة الإنجليزية، وهي اللغة الأجنبية التي يفهمونها على نحو أفضل من غيرها.

تهديد ألماني :

وحتى الأساتذة المتحدثين بالإنجليزية – من غير أبناء الشعوب اللاتينية – كان لهم أحيانا مثالبهم من وجهة نظر دار المندوب السامي؛ فقد أحتج البريطانيون على تعيين عميد سويدى لكلية العلوم، كما رحل أستاذ سويدى في علم النبات، ضجرا من تصرفات البريطانيين حيال الأوروبيين.

ولم تمثل الولايات المتحدة تهديدا للمصالح الثقافية البريطانية في مصر ما بين الحربين، فلم تكن الجامعة المصرية تضم ممثلين للأمريكيين. وفي عام ١٩٣٨ – ١٩٣٩ لم يكن مسجلا في المستوى الجامعي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة غير ستة وثمانين طالبا. كما لم يكن قد حصل منها على درجة البكالوريوس سوى أربعة وثمانين طالبا إجمالا. ولم تشغل الجامعة الأمريكية اهتمام معظم المصريين سوى عدة مرات متفرقة؛ كما في عام ١٩٣١، عندما قيل أن أحد الأساتذة ذوى النشاط التبشيرى اختطف أحد الطلاب السابقين[٣٨]، وكان الطالب مسلما.

ورغم طموحات موسوليني في البحر المتوسط، لم يحدث أن سعت إيطاليا بصورة جدية لمد نفوذها إلى الجامعة المصرية : وبحلول عام

١٩٣٣، لم يكن هناك أثر للمستشرقين الإيطاليين الذين جلبهم فؤاد؛ بعد أن فشلت مساعيه للانفراد بالحكم. وكان منح الدكتوراه الفخرية "لفيكتور عمانويل الثالث"، وكذلك تعيين "نالينو" في مجمع اللغة العربية ضمن آخر ما قدمه فؤاد من مجاملات للإيطاليين في المجال الأكاديمي(٣٩).

وفيما بعد تساءل بعض البريطانيين، في دهشة، عما إذا كان تركيز اهتمامهم على الفرنسيين صرف انتباههم عن ملاحظة التحدي الألماني، خاصة في مجالي الاستشراق وعلم المصريات. ففي عام ١٩٣٤ الغى المندوب السامي لامبسون تعيين المستشرق الألماني "جوزيف شاخت"، بدعوى أنه لن يجد لديه سوى أربعة أو خمسة من الطلاب. وأثار المد الألماني انزعاج المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية، ثم أخذ لامبسون الأمر على نحو أكثر جدية بعد ذلك. وكان ليتمان عاد إلى الجامعة كأستاذ زائر عام ١٩٢٩، وفي العام الذي تلاه عاد "أرتور شادة" مدير دار الكتب المصرية الذي طرد عام ١٩١٤، ثم حل "شاخت" محل "شادة" في المنصب، وتولى "باول كروس" تدريس اللغات الشرقية لبعض الوقت، وكان عالم البرديات "جوتلف برجستراسر" وعالم المصريات "هيرمان يونكر" نمساويين – تولى الأخير إدارة المعهد الألماني للآثار المصرية بالقاهرة – وأصبح الاثنان من الرعايا الألمان عام ١٩٣٨ وفقا لاتفاقية أنشلوس * كما جاء إلى القاهرة الكيميائي "الكسندر شونبرج" قادما من برلين ١٩٣٧ وظل بها حتى الخمسينيات(٤١).

واستشاط أحد المسئولين بالخارجية البريطانية غضبا، عندما سمح سلف لامبسون، لعالم المصريات البريطاني "نيوبرى" أن يشير إلى "أيونكر" باعتباره خليفته في المنصب :

"انه لتصرف سيئ بالتأكيد.. فأنا لا أذكر حالة واحدة، خلال أربعة أعوام من العمل، كانت فيها مصالحنا في مصر محل تجاهل على نحو يتعذر قبوله كهذا... كان يجب على دار المندوب السامي أن تدرك أن الأستاذ "نيوبرى"، المعادي بشدة للفرنسيين، والذي لا يهمه سوى إبعاد الفرنسيين، ليس بالشخص الذي يسمح له بإبداء الرأي في اختيار خليفته. وسبق أن نبهنا إلى هذا الجانب من شخصية "نيوبرى" طيلة عام مضى" (٤٢).

---

*اتفاقية "انشلوس" وقعت بين الرئيس النمساوى د. شوشنج والزعيم الالمانى هتلر، كانت تنص على ضم النمسا لألمانيا – (المترجمة)

وساور الشك البريطانيين في احتمال أن يكون "يونكر" متعاونا مع النازيين، ومن ثم، شعروا بالارتياح عندما نجحوا عام ١٩٣٩ في إبعاده. ومعه اثنين من المحاضرين الألمان[٤٣]. ورغم أن النازيين لم يكونوا راضين عن تعيين "كراوس" – الذي ترك جامعة برلين عام ١٩٣٣– أو "شاخت"، الذي هاجر من ألمانيا بعد وصول هتلر إلى الحكم، مع انه لم يكن يهوديا، كما لم يكن متورطا في متاعب سياسية، إلا أن البريطانيين صادروا مكتبة شاخت وغيرها من ممتلكاته في القاهرة عند اندلاع الحرب، كما رفضوا السماح له بالعودة إلى مصر، فعمل في لندن بوزارة الإعلام وإذاعة "بى.بى.سى"، قبل أن ينتقل إلى جامعة كولومبيا.

وتوضح لنا حالة "هوجو فيشر" الذي كان مرشحا لشغل منصب أستاذ الفلسفة، أن الألمان لم يكونوا – وحدهم – المعادين السامية : "أصبحت الآن قادرا على مقابلة الأستاذ فيشر والحديث معه... ويبدو أنه ألمانى الجنسية، وليس لدي شك في أنه يهودي، ومن الواضح أنه يبدو خجولا ويفتقر إلى الثقة بالنفس، وأظن أيضا أنه يعانى من عقدة الاضطهاد التي يعانى منها العديد من المثقفين اليهود. ومع ذلك، فقد شعرت أنه سوف يتعاون مع المجلس، وسيكون نافعا أكثر من غيره بالتأكيد، إذا عين في منصب أستاذ الفلسفة بالقاهرة، في حالة عدم وجود مرشح بريطاني".

ولكن البريطانيين قرروا عدم مساندته في مواجهة المرشحين الفرنسيين.

التناحر الإنجليزي الفرنسي، ومصالح الطلاب:

كان الملك فؤاد، وكذلك بعض السفراء الأوروبيين ينظرون إلى "معركة اللغات" من منظور سياسي، ونادرا ما كانوا يتوقفون ليتساءلوا عن الأصلح للطلاب. أما خارج الجامعة، فكما كتب الروائى "د.ج.إنرايت" في أوائل الخمسينيات : "كانت اللغة الشائعة الاستخدام هي الفرنسية بالطبع، ولم تكن الإنجليزية تحظى بنفس الاهتمام في الأوساط الراقية المصرية... فانحصرت استخداماتها القليلة في مجال الأعمال، كما كانت تتضح بتعبيراتها السوقية في كل أشكال النزهات الخلوية تقريبا. حيث يسمعها المرء أحيانا – كإحدى مخلفات الجيش البريطاني – على شفاه كناسى الشوارع، وجامعى القمامة، ومن وقت لآخر يرددها في عربات الترام الصبية الذين يدرسون

بالمدارس البريطانية. ولكن الناس المحترمين، هم الذين يتحدثون الفرنسية"[٤٥].

بيد أن اللغة الإنجليزية حلت في العشرينيات محل الفرنسية في المدارس الحكومية إلى الحد الذي لم يكن معه خريجو هذه المدارس يجيدون من الفرنسية "سوى القدر اليسير الذي يفي بالحاجة عند شراء الطلبات من السوق" [٤٦]. وكان الطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس الفرنسية يفضلون تلقى الدروس بالإنجليزية إذا لم يتيسر التدريس بالعربية.

ونظرا لأن محاضرات الآداب والحقوق قدر لها أن تستمر بالفرنسية بعد عام ١٩٢٥، استلزم ذلك تدريس الفرنسية بالجامعة بشكل كاف والتوسع في تدريسها بالمدارس الثانوية – بما وافق هوى كل من الملك فؤاد والعميد جريجوار – وسرعان ما تحرك على ماهر لتعيين واحد وأربعين أستاذا فرنسيا، وسبعة بلجيكيين، واثنين من السويسريين من بين مدرسي المدارس الثانوية للقيام بهذه المهمة. وأقحمت الفرنسية على دروس الجامعة النظامية، وإذا "بجريفز" يجد أن محاضرتيه الهزيلتين قد خفضتا إلى واحدة فقط[٤٧].

ويروي أستاذ إنجليزي آخر أن : "الطلاب أضربوا أكثر من مرة عن حضور المحاضرات التي تلقى بالفرنسية ولا يفهمها ٩٠% منهم، وأن أولياء أمورهم كانوا يشكون من ذلك أيضا" [٤٨]. وقدر "لويد" انه إذا ترك للطلاب الخيار، فسوف يختار ٨٥% منهم الدراسة باللغة الإنجليزية بدلا من الفرنسية[٤٩].

وربما كان هذا هو السبب، بالإضافة إلى ضغط لويد القوى، في بداية انحسار اللغة الفرنسية بكلية الآداب منذ ١٩٢٩.

وتجاوز النزاع الإنجليزي – الفرنسي مجالى اللغة، وتعيين الموظفين، إلى فلسفات وأساليب التعليم. فكتب "دوبريه"، أستاذ الإنجليزية، يقول : "من الممكن أن تطرح القضية كلها كالتالي : هل الجامعة مكان للتربية، أم مقعد للتعليم؟ في ظل الظروف الحالية قد يبدو الوصف الأول هو الأفضل. ولكن كلية الآداب تسير وفق الوصف الأخير" [٥٠].

وكما لاحظ جريفز : "كان زملائي الفرنسيون – الاثناعشر أو الثلاثة عشر – على أعلى المستويات الأكاديمية. ولكن اثنين أو ثلاثة من المدرسين الإنجليز بمدارس الأرياف ربما يسعدهم القيام بنفس العمل لقاء ثلث المرتب، كما سيؤدونه على نحو أفضل كثيرا"[٥١].

ويذكر الأستاذ محمد سليم سالم، إن العميد "جريجوار" كان واحدا من أعظم أساتذة الكلاسيكيات في العالم، ولكنه استمر يتحدث لمدة ساعتين

كاملتين في أولى محاضراته عن حرف "ألفا" * بجميع اللهجات المعروفة؛ فلم يفهم تلميذاه – اللذان لا يعرفان كلمة واحدة من اليونانية – شيئا. وقرر سالم ألا يعود إلى محاضراته نهائيا، غير أنه التقى في طريقه بمحاضر بلجيكي طلب منه أن يشتري كتابا في قواعد اليونانية، ويبدأ في تعلم مبادئها بينما يستمر في حضور محاضرات جريجوار [٥٢].

وكان كل من "دوبريه"، و"جريفز"، و"سارولي" مقتنعا أن المحاضرات المماثلة لمحاضرات السوربون لم تجد مع الطلاب المصريين، الذين عجزوا عن ملاحقة المقرر الدراسي ذي اللغات الثلاث. ويقارن دوبريه بين الأسلوب الإنجليزي، والأسلوب الأوروبي، فيقول :

(أ) يهدف النظام الأوروبي إلى تخريج علماء ونخبة ذات معرفة واسعة بالعديد من الموضوعات التي يكون بعضها نظريا. وحتى لو طبق هذا النظام بالكامل، فسيكون موضع اعتراضات كثيرة، أما إذا لم يطبق فسوف تحدث أمور خطيرة، تتمثل تحديدا في تخريج عدد ضخم من أنصاف المتعلمين. وهذا هو النظام المتبع حاليا في كلية الآداب.

(ب) بينما يهدف النظام الإنجليزي إلى بناء الشخصية، وتخريج مواطنين صالحين. ولا يحول هذا النظام دون تخريج العلماء العظام، والدليل على ذلك العديد من الأسماء ذات الشهرة العالمية في الأدب والتاريخ والعلوم. ويعتبر هذا النظام أنه من الأفضل أن تلم إلماما كاملا بموضوع واحد من أن تكون على معرفة سطحية بموضوعات عدة ؛ حيث أن الإلمام الجيد بأحد الموضوعات يتضمن فهما معينا للموضوعات الأخرى. وفي مجال الآداب على الأقل : تتضمن دراسة الآداب – على سبيل المثال – إلماما معينا بالتاريخ والفلسفة. ومع هذا، وطبقا لأكثر الآراء أهمية، تعتبر المعرفة الجيدة بأحد الموضوعات تدريبا ذهنيا جيدا، فلا يمكن أن يبدأ التفكير المستقل إلا بعد تآلف مع الموضوع. وتضيق مساحة المخاطرة للغاية في حالة التخصص خاصة في المجال العلوم. ولكن إذا اكتسب الطالب إلماما كافيا بأحد الموضوعات، يكون قد تعلم بالتالي كيف يكتسب المعرفة في موضوع آخر" [٥٣]. وتراوحت ردود الفعل البريطانية تجاه الطلاب المصريين من الأبوية المربكة إلى الاحتقار ؛ فبالنسبة "لما جريدج"، بدا الطلاب : "تائهين إلى حد بعيد، في صورة من صور

---

* أول حروف اللغة اللاتينية – (المترجمة)

السعادة الغامرة، الأمر الذي يرجع بالتأكيد – في حالة الكثيرين منهم – إلى إدمانهم للحشيش..." ولكن حتى "بصرف النظر عن الحشيش، فلا يكاد يكون بينهم سوى القليل ممن يمتلكون أدنى فكرة عما نتحدث عنه محاضراتنا" (٥٤).

وكتب لويد متعطفا على غرار بطله كرومر:

"يجب إدراك أن الحصول على درجة الأستاذية نادرا ما يتطلب إعطاء دروس جامعية؛ لأن المستوى متدن للغاية. إلا أن من لديه ميول تربوية سيجد هنا الكثير مما يثير اهتمامه. فالطلاب لطاف بشكل عام، ولكنهم أطفال"(٥٥).

ويلاحظ "روبرت جريفز"، في دعابة ممزوجة بالاستظراف :

"الطالب المصري ودود إلى حد مربك، سريع الحفظ، غير منظم، وكسول. كما أنه مولع بالكلام وبطيئ التفكير، وليس لديه أي اهتمام على الإطلاق بالمعارف العامة. وأفضل الأساليب في التعامل معه هو استخدام السخرية المخففة، التي يحترمها؛ ولكنه إذا ما اهتم بالسياسة فلن يجدي معه سوى تصنع الغضب العنيف. لقد كان مطلوبا منى إلقاء محاضرة واحدة في الأسبوع. وكانت هذه المحاضرة مليئة بالصخب. ولم يكن الطلاب عدائيين، وإنما منفعلين فقط، ومتلهفين على إظهار احترامهم لى، وللحرية، وسعد باشا زغلول، ومصلحة مصر، كل ذلك في نفس الوقت. وغالبا ما كنت أضطر للصياح بأعلى ما أستطيع من صوت لإعادة النظام. ولم يكن لديهم كتب مقررة من أي نوع ؛ وتفتقر مكتبة الجامعة إلى وجود كتب بالإنجليزية، كما أن الحصول على أي منها بواسطة أمين المكتبة يستغرق شهورا. وكان ذلك في يناير، بينما يعقد امتحانهم في شهر مايو، وهم يتطلعون إلى إجادة "شكسبير"، و"بايرون"، و "ووردزورث" خلال تلك الفترة. ولم تكن بى رغبة لتدريس "بايرون" و "ووردزورث" لأحد، ووددت لو أحمى شكسبير منهم. فقررت أن أحاضر في أكثر أشكال الأدب بدائية" (٥٦).

وفي العام الدراسي الذي عمل فيه "انرايت"، كان الطلاب الثائرون. رغم حبهم له – يهتفون "لتسقط بريطانيا.. لا أنت يا سيدى"، "ا إنك أب لنا، ولكن لن يكون هناك عمل لمدة ثلاثة أيام"(٥٧). ويلاحظ "جريفز" أن الطلاب دائما كانوا "إما يضربون، أو يهددون بإضراب، أو يحال بينهم وبين الإضراب بمنحهم إجازة ولكنهم كانوا يهتمون بالحصول على مذكرات مطبوعة لمحاضراتى حتى يعدون أنفسهم للامتحانات. وقد سعيت لدي هيئة

الكلية لنسخ بعض هذه المحاضرات ولكنني لم أحصل أبدا إلا على الوعـــود. فتحولت محاضراتي في أول الأمر إلى إملاء للمحاضرات التي لـــم يتيســـر إعطاؤها لهم، الأمر الذي أدى لانشغال الطلاب على أية حال".
وعمل "جريفز" على تشجيع قيام شكل من أشكال الرأي المستقل داخل الكلية ثم قرر الرحيل :
"كنت قد قررت الاستقالة بالفعل، وكذلك أستاذ اللاتينية – زميلي الإنجليزي الوحيد – وأستاذ الأدب الفرنسي ذو الساق الواحدة، وكان رجلا شريفا، أمـــا الآخرون فاستمروا في العمل" (٥٨).
وتبين أن الامتحانات النهائية ما هي إلا مهزلة. فرغم احتجاج جريفز نجـــح جميع طلاب الآداب لهذا العام بأوامر وزارية(٥٩).
أما "دوبريه" الذي تلا "جريفز" في المنصب، فقد نعى على كلية الآداب قائلا: "بقدر ما أرى، أصبحت كلية الآداب موضعا للسخرية خارج الجامعة، بعدما انكشفت حقيقتها بل، وأصبحت مدعاة للأسى داخلها". وكـــان بـــين أســـاتذة الآداب علماء مشهورين ولم يكن يسرهم أداء عمل مدرســـي مـــن الدرجـــة الخامسة. ويعزو "دوبريه" ذلك إلى أن : "معظمهـــم أدرك أنهـــم يتعاملون مع وظيفة لا طائل من ورائها كليـــة، ومـــن ثـــم كـــانوا يلقـــون محاضرتهم كأفضل ما يمكنهم، ثم لا يلقون بالا لما عدا ذلك" (٦٠).
أما الطلاب – متلقى المحاضرات – فكانوا يلجـــأون إلـــى الحفـــظ، وحشو أدمغتهم بالمعلومات استعدادا للامتحانات مثلهم في ذلك مثل الطـــلاب في كل مكان. ورغم كافة الظروف غير المواتية، كان هناك نوع من أنـــواع التعليم، كما ظهر بعض الباحثين المتميزين وخـــرج مـــن الجامعـــة بعـــض المواطنين ذوى الثقافة الأفضل.

تمصير هيئة التدريس :

إبان عهد فؤاد الذي استمر تسعة عشر عاما، أرسلت الحكومة عـــددا مذهلا من طلاب البعثات إلى الخارج بلغ ألفا و٧٩٤طالبا، كما سافر خـــارج البلاد ٤٤٤ طالبا في الفترة من ١٩٣٥حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية(٦١).
ورغم ارتفاع نسبة الطلاب المتخاذلين، إلا أن أولئك الذين عـــادوا حـــاملين درجة الدكتوراه حلوا بالتدريج محل معلميهم الأجانب.

ويبين جدول (٩) كيف كان الطلاب المصريون يشكلون أقلية في كليـة الآداب أول الأمر. وكان معظم طلاب الجيل الأول مازلوا في الثلاثينيات من العمر؛ مثل طه حسين ومنصور فهمي، وأحمد أمين، وعالم المصريات سليم حسن، والمؤرخ شفيق غربال، ثم محمد كمال مرسى من كليـة الحقـوق - أصبح عميدا فيما بعد- وكانوا حريصين على إظهار حماستهم. أمـا علـي إبراهيم خريج كلية الطب، فيكبرهم بسنوات قليلة، وكان عمره ٤٥عاما سنة ١٩٢٥.

وبسبب نفوذ السفارة البريطانية الهائل في ذلك الوقت، والمقارنة التي أبداها الأساتذة الفرنسيون والبريطانيون، بالإضافة إلى الأفكـار التحرريـة المرتبطة بالبعثات التعليمية، وما يستلزمه تدريب المصريين من وقت، فقـد أدى كل ذلك - مجتمعا - إلى أن تمصير الجامعة استغرق ما يربـو علـى ثلاثين عاما بعد إعلان عام ١٩٢٢. وفي أحيان نادرة، ساعد البريطـانيون على التعجيل بالتمصير عندما كانوا يفضلون تعيين مصري، بدلا من أسـتاذ ينتمي إلى قوة منافسه؛ ففي ١٩٢٧ اعتقد البريطانيون أن المصريين ربمـا يكونون من الناحية السياسية - أفضل من المستشرقين الألمان، فعملوا علـى تعيين عميد من أهل البلاد لكلية الحقوق، بدلا من عميد فرنسي[٦٢].

ولم تكن مفاجأة أن تصبح كلية الحقوق أول كليـة تحظـى بعميـد مصري، لأن المصريين كانوا يدرسون القانون في فرنسا قبل ذلك بعشرات السنين، كما كان عمر مدرسة الحقوق في القاهرة أكثر من خمسـين عامـا، بالإضافة إلى أن معظم رجال السياسـة فـي الحكومـة والمعارضـة مـن المحامين. واعتبرت المحاماة أرفع المهن من حيث الوجاهة الاجتماعية. وبعد رحيل آخر مدير إنجليزي للمدرسة مباشرة، تولى المنصب على مـاهر ثـم مصري آخر ثم جاء عميد فرنسي ليعيد تنظيمها لمدة عام واحد، وبعده أصبح كل عمداء الكلية من المصريين[٦٣].

وتلتها كلية الطب؛ حيث تولى المصريون وظائف هيئة التدريس التي خلت فجأة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تسارعت عملية التمصـير بعـد ذلك. فأصبح على إبراهيم، في ١٩٢٩، أول عميـد مصـري للطـب منـذ التسعينيات من القرن التاسع عشر، وصار جميع من خلفوه في المنصب من المصريين[٦٤].

وفي كلية الآداب، كان لويد يأمل أن يحل عميد إنجليزي محل العميد الفرنسي الذي غادر البلاد، إلا أن طه حسين فاز بالمنصب، الذي استمر بعد ذلك في أيدي المصريين[٦٥].

ثم تأتي كلية العلوم في مؤخرة الكليات الأساسية بالجامعة، فقد تعين عليها أن تبدأ من الصفر عام ١٩٢٥، وتولى على مشرفة العمادة في ١٩٣٦ بدلا من "بانجهام"، ومنذ ذلك الحين صار عمداء الكلية من المصريين[٦٦].

وحظيت المدارس العليا للزراعة، والعلوم البيطرية، والتجارة، بمديرين مصريين منذ العشرينيات، في حين استقدمت كليتا الهندسة والعلوم – مثلما فعلت كلية الحقوق – عميدين أجنبيين، لفترة وجيزة بغرض إعادة تنظيمهما عندما انضمتا إلى الجامعة. ولا يدخل في هذا الإطار أيا من الأزهر أو دار العلوم، لأنهما وحدهما بين المدارس العليا اللتان لم يرأس أيا منهما أجنبي على الإطلاق[٦٧].

وحتى في ظل العمداء المصريين، هيمن الأوروبيون على أقسام اللغات : الفرنسية، والإنجليزية، واللاتينية، وقسم الآثار الإسلامية – وهي مجالات كان الاعتياد على تعلمها محليا إما ضعيفا أو غائبا – إلى أن وقعت التحديات الوطنية مع إنجلترا وفرنسا في الخمسينيات، فأسدلت الستار على هذه الهيمنة تماما. وكان الأوروبيون حتى ١٩٤٥ يرأسون خمسة من الأقسام التسعة بكلية العلوم ؛ استمر ثلاثة منهم في مناصبهم حتى الخمسينيات[٦٨].

تعريب لغة التعليم والنشر :

سارت عملية تمصير هيئة التدريس بكليتي الآداب والحقوق جنبا إلى جنب مع حركة التحول إلى اللغة العربية كلغة أولى للتعليم. ويستثنى من العمليتين المستشرقون الغربيون الذين كانوا يحاضرون بالعربية، وكذلك المصريون في أقسام اللغات الأجنبية، ولديهم مبررهم للتدريس بالإنجليزية أو – أحيانا – الفرنسية. أما في كليتي الطب والعلوم، فكانت الصراعات على أشدها بشكل ملموس بين دعاة القومية ودعاة العالمية فيما يتعلق بقضية اللغة؛ حيث يطالب دعاة القومية بأن تكون العربية لغة التدريس والمطبوعات الدراسية، إلا أن الرغبة في مسايرة العلوم في أنحاء العالم، ونيل الاعتراف الدولي كانا حافزين قويين على استخدام اللغة الإنجليزية.

وتلقي حالة علي مشرفة – عميد كلية العلوم منذ ١٩٣٦ حتى ١٩٥٠ – الضوء على هاتين القضيتين ؛ فقد كان علي مشرفة – المولود في دمياط ١٨٩٨ – طالبا نجيبا رغم فقده والده قبيل دخوله امتحان الشهادة الابتدائية مباشرة، ثم توفيت والدته قبيل امتحان شهادة التوجيهية. وسلك سبيل العلوم من خلال مدرسة المعلمين العليا. ثم أنقذته المنحة الدراسية الحكومية إلى جامعة ليفربول من الوظيفة التي لم يكن هناك مفر منها وهي التدريس بالمدارس الثانوية. وواصل دراسته للحصول على درجة البكالوريوس من جامعة لندن، ثم نال الدكتوراه في الفلسفة من الكلية الملكية بلندن في سن الثالثة والعشرين، ليضيف إليها بعد ذلك الدكتوراه في العلوم، ويصبح زميلا للجمعية الملكية. وكانت كل من درجتي الدكتوراه هي الأولى من نوعها بالنسبة للمصريين في بريطانيا[٦٩]. وجاء العام ١٩٢١ –الذي فاز فيه اينشتين بجائزة نوبل – ومشرفة يتقدم حثيثا في مجال الفيزياء الكمية، باحثا، بصورة حسابية، النتائج التي توصل إليها كل من "زيمان" و"ستارك" (فقد لاحظ زيمان أن المجال المغناطيسي بقسم كل خط من خطوط الطيف إلى عدة خطوط، كما لاحظ ستارك الأثر المشابه للمجال الكهربائي القوى على خطوط الطيف الصادرة عن الذرات المشعة) وساعد كل من.ج.و.نيكلسون، وأوين و. ريتشارد سون – الأستاذين بالكلية الملكية في نشر أبحاث مشرفة بكل من "المجلة الفلسفية" (ومن محرريها ج ثومسون، الخبير بمعمل كافنديش في كامبردج) ومجلتي نيتشر" و"بروسيدنجز" الصادرتين عن الجمعية الملكية في لندن. وزيمان، وستارك، ورتيشاردسون، وثومسون جميعهم من الحائزين على جائزة نوبل، فوضع مشرفة – هو الآخر – الجائزة نصب عينيه.

ونشر مشرفة اثنى عشر موضوعا في تلك الصحف خلال السنوات العشر التالية، ولكنه لم ينشر سوى ثلاثة أو أربعة أبحاث أخرى في الثماني عشرة سنة التالية عليها؛ بعد أن شغلت أمور الإدارة، وتبسيط العلوم الكثير من وقته، كما قام بنشر معظم أبحاثه في هذا المجال داخل مصر. وتكرر نموذج مشرفة بين العلماء المصريين الذين تلقوا تعليميا أجنبيا ولم يهاجروا من بلادهم.

وأدرك مشرفة أن الجمعيات والصحف العلمية أمور لاغنى عنها لأي مجتمع علمي، فبذل قصارى جهده لتشجيعها ورعايتها. وعندما افتتحت كلية العلوم عام ١٩٢٥، كانت الدوريات العلمية المحلية (بالإضافة إلى الدوريات المتعلقة بالطب وغيره من العلوم التطبيقية) لا تضم سوى نشرات الجمعية

الملكية الجغرافية، والمعهد المصري – وكلاهما غير مختص أساسا بالعلوم الطبيعية – والمطبوعات التي تصدر أحيانا عن جمعية الحشرات، ومرصد حلوان. وشجع مشرفة الجريدة التي صدرت عام ١٩٣٤ عن كليته، وساعد على إنشاء الجمعية المصرية للرياضيات والعلوم الطبيعية في عام ١٩٣٦ (حيث نشر معظم أعماله الأخيرة في نشرتها "بروسيدنجز") كما ساند الأكاديمية المصرية للعلوم ١٩٤٤ ونشرتها "بروسيدنجز" وأدى عدم انتظام هذه المطبوعات وغيرها من الصحف العلمية، بالإضافة إلى تأخرها في الصدور، إلى إضعاف قيمتها، ولم تكن توزع خارج مصر تقريبا. كما أن البلدان النامية عموما – باستثناء الهند – لم تحظ بأي ذكر في المراجع العلمية الدولية، حتى في السنوات الأخيرة[٧٠].

وكان مشرفة يردد كثيرا في محاضراته أن اللغة العربية كانت يوما ما اللغة العلمية الدولية بالنسبة للعالم الإسلامي ومنطقة البحر المتوسط، كما عمل بجدية على إحياء اللغة العربية كلغة علمية حديثة. فكان يلقي محاضرات عامة بالعربية، ووضع كتبا مدرسية في الرياضيات وكتبا علمية مبسطة باللغة نفسها، وشجع زملاءه على ترجمة المراجع العلمية إلى العربية. وأصبح قسم الرياضيات بكلية العلوم أول قسم تتكون هيئة تدريسه بالكامل من المصريين الأمر الذي أسفر عن إدخال اللغة العربية إلى قاعات الدراسة.

ورغم ما قدمه مشرفة من تضحية نسبية بأبحاثه في سبيل تبسيط العلوم وتعريبها، أدت الاعتبارات العلمية، ومعارضة معظم أساتذة العلوم إلى بطء انتشار اللغة العربية كلغة للتدريس والنشر. ودفع المتحمسون للتعريب – ومعظمهم من غير أساتذة العلوم – بأن العلم لا يمكن أن يمد جذوره في مصر إذا ظل حبيسا داخل حدود الإنجليزية، التي لا يجيدها سوى أقلية صغيرة. فاستمرت محاولات ابتكار مفردات علمية وإصدار كتب دراسية علمية مواكبة للعصر باللغة العربية، ولكن العلوم العالمية كانت دائما هدفا يتحرك بصورة أسرع. وفي عام ١٩٤٥ – بعد تسع سنوات من تولى مشرفة العمادة – لم يكن يستخدم كتبا دراسية بالعربية سوى قسمين من بين الأقسام التسعة في كليته، حتى فيما يتعلق بالمناهج الأولية[٧١]. وفي عام ١٩٨٣، بعد ما يزيد عن ثلاثين عاما من وفاة مشرفة، وبعد ضغوط التعريب في ظل عبد الناصر، أصبحت معظم مقررات السنة الأولى بكلية العلوم تدرس بالعربية، كما تم تعريب منهج الرياضيات للسنة الثانية، بينما يجرى تعريبه بالنسبة

للسنة الثالثة[٧٢]. أما بقية الأقسام فلم تكن في عجلة من أمرها لمواصلة التعريب، ويقول أحد الأساتذة : "بإمكاننا دائما أن نؤجل محاولات التعريب، بالقول أن علينا الانتظار حتى يتم ابتكار مفردات عربية في مجالنا"[٧٣]. كما استمرت النشرة الصادرة عن الكلية "بوليتين" تصدر بالإنجليزية.

وهكذا، استمرت قضية الاعتماد الثقافي على الغرب رغم النجاح في تمصير هيئة التدريس بالجامعة.

وسوف يتحدث الفصل السادس عن موضوع آخر من موضوعات الكتاب الأربعة وهو تكافؤ الفرص أو المدخل الاجتماعي للجامعة.

الهوامش

١-

Patterson, memo of April 9 , 1925.

R.S.

- Fo 471/15956/ J1138 , *Allenby to Chamberlain*, April 29, 1925.

٢-

- Fo 371/ 13876 / j1015, *lloyd to Chamberlain*, April 6, 1929, and
FO 371 / 11591 / j 523, loyd to FO , march 1, 1926.

٣-

- *Memorandum by Sir Robert on the General Cultural position in Egypt*,
p. 7 in FO 395 / 550 / p 2759, *Lampson to Eden*, June 11, 1937.

٤-

- FO 371 / 10906 / j2173, *Henderson to Chamberlin*, july 11, 1925.

٥-

- FO 371 / 13876 / j 1015. *lloyd to Chamberlain*, April 15 , 1929.

وعن الفرنسيين في الجامعة والمدارس العامة أنظر:

- Robert Carnoy , *la Colonie francaise du Caire* (doctorate en droit thesis, faculte du Droit, paris, july 18, 1924.

نشرت مع بعض التعديلات في باريس ١٩٢٧ - ص- ١٣٦، ١٤٤ - ١٩٤٥

٦- حول الصراع الإنجليزي - الفرنسي المبكر في مدرسة الحقوق أنظر :

- Donald. m. Reid , Lawyers and Politics in the Arab world , 1880 - 1960. innesota, 1981 , pp. 19 - 20.

٧-

- FO 371/11591/ j 523, lloyd to FO, march 1, 1926. FO 37/1159/ j 642,
lloyd to chamberlain, march 7, 1926 "List of Forign Officials Employed by Egypt in Government".

٨-

- Robert Graves, *Good bye to All that* (london 1930) p. 430.

٩-

- Malcolm Muggridge, *Chronicles of wasted time*, I the Green Stick

(london , 1962) pp. 155 - 156.

١٠- عن احتجاج باريس أنظر:

- FO 371 / 13876 / j1895, *W. Tyrrell to Henderson* , july 3 , 1929.

١١-

- FO 371 / 13876 / j1015 , *lloyd to Chamberlain* , April 6, 1929.

وحول هذه الفقرة عموما أنظر:

- *Henderson to Shamsi* february 9, 1928. in FO 371 / 13129 / j658 , lloyd to Chamberlain february 24 , 1928.

١٢-

- FO 371 / 12360 / j3031, *Henderson to lloyd*, October 21 , 1927.

١٣-

- l'Espoir, March 28, 1926.

قصاصه مرفقه طي

- FO 371/11591, J 801, *Lloyd to Chamberlain*, March 28, 1926.

١٤-

- *Lloyd to Chamberlain*: FO 371/12382/J 1114, April 22, 1927; FO 371/12382/ J 1614; June 3, 1927; FO 371/13130/ J 1818, June 3, 1928.

انظر أيضا :

FO 371/12383/ J 3004, *Henderson to Chamberlain*, October 21, 1927.

١٥-

- Afaf al. Sayyid Marsot, *Liberal Experiment*, p 226

عن تعاون لطفي رغما عنه انظر :

- FO 371/13130/ J 1923, Hoare to FO, Septemberb, 1928, and FO 371/13130/ J 3056, Hoare to Cushendun, October 26, 1928.

١٦-

- FO 371/13876/ J 1015, *Lloyd to Chamberlain*, April 6, 1929.

١٧-

- FO 371/13866/ J 682 *Lloyd to FO*, March 11, 1929.

١٨-

- FO 371/13866/ J 875 *Lloyd to Chamberlain*, March 22, 1929.

١٩-

- FO 395/525/ P 2909, K.R. Janstone minute in response to PQ, "*British Education in Egypt and the Near East*," August 27, 1935.

٢٠-

- FO 371/12382/ J 1114, *Lloyd to Chambertain*, May 1, 1927.

حول هذه الفقره عموما أنظر تقرير سارولى في ديسمبر ١٩٢٦ .

"Interim Report on the Reorganisation of the Egyptian University," in Fo 371/18008/ J 2053, Sencourt to Thompson, August 29, 1934, and Fo 371/12382/ J 553, February 27, 1927, Lioyd to Chamberlain.

ومذكرة وزارة الخارجية البريطانية الملحقة به .

-٢١

- FO 371/19088/ J 6825, Lampson to Simon, February 8, 1935.

-٢٢

- FO 371/18006/ J 1518, *Lampson to Simon*, June 14, 1934.

-٢٣

- Grares, *Good-bye*, pp. 418, 412, 433.

-٢٤

- FO 371/23352/ J 152, *Croom-Johason to Cavendish-Bentick*, January 11, 1939; FO 371/23352/ J 1701, April 24, 1939, Wardlaw-Milne to Butler.

-٢٥

- FO 371/233352/ J 731, *Lloyd to Cadogan*, February 16, 1939.

-٢٦

- FO 924/38/LC 89, *Killearn to FO*, June 30, 1944,

ويحتوى :

Killearn to Nahhas, June 30, 1944.

٢٧- نقلا عن:

- FO 371/24632/ J 798, *Lampson to Norton, March 1, 1940, and Fo 371/23352/ J 1275, Lampson to Oliphant*, March 17, 1939.

-٢٨

- FO 395/524/ p 1490, Lampson to Simon, April 20, 1935- *"Report of the High Commisiones's Advisory Committee on British Edncation and Culture in Egypt"*; FO 371/13130/ J 1837, Wood to Murray, June 13, 1928; FO 371/13130/ J 1857, Lloyd to FO, June 16, 1928.

٢٩- حول هذه الاستشهادات ، انظر :

- *Lord E. Percy to Chamberlain*, April 14, 1928, in; FO 371/13130/ J 1295, Wood to Seby.

-٣٠

- FO 371/18006/ J 1518, *Lampson to Simon*, June 14, 1934.

٣١- على سبيل المثال :
- FO 371/663/ L 1071, *Lampson to FO*, March 3 , 1942; FO 371/663/ L 1293, *Lampson to* ,١٠/٢١L CRK /٧٨٨/٣٧١ OF ;١٩٤٢ ,٨FO, April .١٩٥٠ ,١٥Cairo Chancery to FO, January

٣٢-
- Graves, *Good- Bye*, P. 406.

٣٣-
- Muggridge, Chonicles, 2: 151.

٣٤- على سبيل المثال:
- R.S Strang, *"Note on the Conditions of Service of British Professors and Lecturers in the Faculty of Arts,"*
في:
FO 371/524/p1490, *Lampson to Simson*, April 20, 1935.

٣٥- - FO 370/664/L 4307, *Lampson to FO*, November 18, 1942.

٣٦- - FO 371/13130/ J 3138, *Hoare to Cushendun*, Octber 27, 1928.

والشكوى من ذلك في :
"La fin de L'Universite Egyptienne", April 1, 1929, in : FO 371/13876/ J 1015, April 6, 1929.

٣٧- - FO 371/10906/ J 2173, *Henderson to Chamberlain*, Apirl 5, 1928.

٣٨-
- Jean- Jacques Waardenburg, *Les Universites dans Le Monde arab actuel* (2 Vols. Pariss, 1966) PP. 133, 138; B.L. Carter, *"On Spreading the Gospel To Egyptians Sitting in Darkness : The Political Problem of Missionaries in Egypt in the 1930"*, Middle East Studies 20 (1984) : 32.

٣٩- تقديم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ص- ٢١٢ ، و(حول نالينو) : مجمع اللغة العربية ... الجزء الأول "المجمعيون" ص- ص- ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٤٠-
- FO 371/180006/ J 1315, *Lampson to Simon*, May 29, 1934; FO 395/550/ p 2759, Lampson to Eden, June 11, 1937.

٤١- عن "ليتمان" و"شاده" انظر مصادر الفصل الثاني (حاشية ٦٢ ، ٦٥) . وعن "شاخت" انظر:

- Bulletin of the School of Oriental and African Studies 33 (1970): 378-81, and Journal of the American Oriental Society 90 (1970) : 163 - 67.

وعن "برجستراسر" و"كراوسى" انظر : نجيب عقيقي - "المستشرقون" الجزء الثاني ص- ص ٤٥٠- ٤٥١ ، ٤٧٢ . وعن "جنكر" انظر:

- Warren R. Dawson, *who was ho in Egyptology* (London 1972), 154-55.

وعن شونبرج انظر:

- *Fouad 1 National Research Council, Guide to Scientific and Technical workers in Egypt* (cairo, 1953) P. 66.

٤٢- - FO 371/17023/ J 1080, *Minute by Peterson*, May 5, 1933.

٤٣-عن المحاضرين:

- FO 371/23352/ J 468, *Lampson to Halifax*, January 23, 1939.

وعن جنكر انظر : - FO 395/567/ p3361, *Lampson to FO*, November 28, 1938, and FO 371/23352/ J468, *Lampson to Halifax*, January 23, 1939.

٤٤- -FO 924/170/LC 4111, *Wayment to Bryan* September 18, 1945.

عن القرار انظر : - FO 924/171/LC 4826, Speaight To FO, October 16, 1945.

٤٥- - D.J. Enright, *Academic Year* (London, 1955) P. 18.

٤٦- -Graves, *Good- Bye*, p. 411.

٤٧-

- FO 371 / 1111591/ J 6422, *Lloyd to Chamberlain*, March 7, 1926; Graves, *Good-bye*, p. 413.

٤٨-

- Sarolea, "*Intrim Report*," p. 303, in : FO 371/18008/ J 2053, *Sencourt to Thompson*, August 29, 1934.

٤٩- -FO 371/12383, *Lloyd to Chamberlain*, June 3, 1927.

٥٠- - Dobree, "*Report on the Facuty of Arts*" p. 7:

ضمن : FO 371/12382/ J 1114, Cairo Chancery to FO May 1, 1927.

٥١-

-Graves, *Good bye*, p. 412.

٥٢- محمود سليم سالم - مقابلة للمؤلف ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

- Dobree, “*Reporl,*” p.2. ٥٣-

- Muggridge, Chronicles 1 : 153, 154. ٥٤-

-*Lloyd to Percy*, in: FO 371/13129/ J 252, Wood to Patrick. ٥٥-

- Graves, *Good-bye*, p. 423,413. ٥٦-

- Enright, D.J. Academic Year. London, 1955. p. 18. ٥٧-

-Graves, *Good-bye*, pp. 422,414. ٥٨-

- Sarolea, *"Interim Report,"* p. 299. ٥٩-

- Dobree, *"Report,"* p. 4. ٦٠-

٦١-

- Matthews, Rodric D., and Matta Akrawi. *Education in Arab Gountries of the Near East*-Washington, Dc, 1949, p. 90.

٦٢-

- FO 371/1283/J 3004, *Henderson to Ghamberlain*, October 21, 1927.

- FO 371/12383/J 2810, *Henderson to Lloyd*, Octoberl, 1927. ٦٣-

وقائمة عمداء الحقوق في : العيد الماسى : ســجل تــاريخى بمناســبة ١٦ ربيــع الأول ١٤٠٤هـ ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م . ص- ص- ٨٧-٨٨ .

٦٤-

- *Naguib Bey MahFouz, The History of Medical Education in Egypt* (Cairo, 1936), pp. 94-95.

قائمة العمداء في : العيد الماسى ... ص- ص- ١٢٥-١٢٩ .

- FO 371/12383/J 2810, *Hendeson to Lloyd*, October 1, 1927, and ٦٥- FO 371/14650/ J 3011, *Hoare to Henderson*, August 25, 1930,.

و: كوكب الشرق ، كما نقلته الإيجبشيان جازيت ٥ مارس ١٩٣٢ . وقائمة عمداء الآداب في : العيد الماسي ... ص- ص- ٧١-٧٢ .

٦٦- قائمة عمداء كلية العلوم في : العيد الماسي .. ص- ص- ١٠٢ - ١٠٣ .

٦٧- قوائم عمداء كليات الزراعة ، والطب البيطرى ، والتجارة ، والهندسة ودار العلوم ، في العيد الماسي : ص- ص- ١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٣٧ ، ١٦٥ - ١٦٦ . ويبدو أن هناك خطأ في تسجيل المديرين المعيدين لمدرسة التجارة العليا منذ انشائها في ١٩١٣ (ص- ١٥٧) . و: ملفات جامعة القاهرة : ٨٠٥/١١ "لجنة الجامعة . مسودة التقرير الموسمي الثاني" ص- ١٥ تسجل اسم "فريزر" كمدير لها .

٦٨- جامعة فؤاد الأول ، كلية العلوم ، دليل الكلية للسنة الدراسية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . و: الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بجامعة القاهرة (١٩٥٠) ص- ص- ١ ، ٩٩ ، ١٢٩ .

٦٩- سيرة ذاتية في : محمد محمود الجوادى : "مشرفة بين الذرة والذروة" (القاهرة ١٩٨٠) . و: عبد المنعم الدسوقى "الجامعة المصرية" - ص- ص- ١١٥ - ١١٦ . وعن مؤلفاته المنشورة أنظر : الآثار ... كلية العلوم (١٩٥٠) ص- ص- ٨٨ - ٨٩ .

٧٠- عن الهند ، انظر:

- Davidson Frame, Francis Narin, and Mark p. Carpenter, *"The distribution of World Science,"* Social Studies of Science, 7 (November 1977) : 504.

٧١- كلية العلوم : دليل ... ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ص- ص- ٢٩ - ٥٤ .

٧٢- مقابلات مع ثمانية أساتذة بجامعة القاهرة ، كلية العلوم في ١٩٨٣ . وعن قضية التعريب الآن ، انظر:

- Ziauddin Sardar, *Science and Technology in the Middle East; A Guide to Issues, Organizations, and Institutions* (London, 1982) pp. 16-18.

٧٣- اتصالات خاصة اجراها المؤلف .



[٦]
قضايا التكافؤ : جامعة لمن ؟

وسط أحداث الصراع الإنجليزي – الفرنسي، واستمرار عملية التحول إلى هيئة تدريس مصرية، كانت الجامعة المصرية تسعى جاهدة، أيضا، لتحديد جمهور طلابها ؛ فلم تكن قضية التحاق الطلاب بصرف النظر عن دياناتهم مطروحة للنقاش، وانما تركز الجدل حول التحاق الفتيات، كما تركز – وان استتر خلف دعاوى المؤهلات الثقافية – على كيفية إفساح مجال الالتحاق لمختلف الطبقات الاجتماعية.

معركة التعليم المختلط :

أغلقت الجامعة الأهلية قسم الطالبات عام ١٩١٢، فارتدت المرأة المصرية إلى مجتمع الحريم والى العمل الخيرى. واستمرت النساء بعيدات عن الضوء خلال الحرب العالمية الأولى، عندما جعل القمع البريطاني من العمل العام أمرا مستحيلا، الا أن الحركة النسائية لم تمت. فكانت هناك صحيفة بارزة في تلك الايام أطلقت على نفسها أسم "السفور" – من بين كتابها طه حسين، ومحمد حسين هيكل – تمثل حلقه الوصل بين صحيفة "الجريدة" قبل الحرب، وبين صحيفة "السياسة" بعد ذلك. وعادت المرأة إلى العمل العام في ١٩١٩ كجزء من حركة الاحتجاج الوطني على الحكم البريطاني ثم عادت بعد ذلك إلى قضايا المرأة بشكل محدد.

وسبقت الحركة النسائية المنظمة في الغرب، نظيرتها المصرية والتركية، بعشرات السنوات فقط لا بقرون، وليس ذلك غريبا، فقد ارتبطت الحركة النسائية الحديثة في كل مكان، بالمتغيرات التي صاحبت صعود الاقتصاد الرأسمالى في العالم. ورغم أن مصر لم تكن تعتبر من البلدان الصناعية عام ١٩١٤، الا أنها كانت قد التحمت على نحو لا فكاك منه بالسوق العالمى الذي يهيمن عليه الغرب. وكانت الحركة النسائية الأمريكية المنظمة قد ظهرت في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كما ظهرت الحركة النسائية البريطانية في الخمسينيات من نفس القرن. ورغم شعارات المساواة التي أعلنتها الثورة الفرنسية، عانى دعاة المساواة بين المرأة والرجل من انتكاسات متوالية ولم

تحصل النساء في فرنسا وإيطاليا على حق الانتخاب حتى عام ١٩٤٥، قبل أن تحصل عليه النساء في مصر بأحد عشر عاما فقط[1].

وفي ١٩١٩، أثبت نساء مصر وجودهن كوطنيات قبل التركيز على قضايا المرأة. وكما كان الحال مع "خالدة أديب" في تركيا[2]، صار نشاطهن الوطني والنسائي تعبيرا مزدوجا عن نفس الروح النضالية. وفي أوربا – ماقبل عام ١٩١٤ – أيضا، حققت نساء المناطق التي يحكمها الأجانب شهرتهن كوطنيات قبل الاهتمام بقضايا المرأة[3]. وشابه دعاة الحركة النسائية المصرية أقرانهم الغربيين في التركيز أساسا على قضايا أخرى غير حق التصويت.

وفي أحد أيام شهر مارس عام ١٩١٩، الذي كان يموج بالاضطرابات، فوجئ سكان القاهرة حين شاهدوا حشدا يتكون من حوالى ثلاثمائة محجبة من "بنات الأصول الثائرات" [4] في مسيرة عبر الشوارع، يطالبن بالاستقلال، والإفراج عن زغلول ورفاقه الوفديين. أما أولئك اللواتي وقعن العريضة التي أرسلنها للسلطات البريطانية؛ فجميعهن تقريبا من زوجات الباشوات أو البكوات. وتصدر القائمة اسم حرم حسين رشدي – قرينة رئيس الوزراء – تلاه اسم حرم سعد زغلول، والثانية كانت من أصول أرستقراطية تركية، وسرعان ما ستصبح رمزا وطنيا (أم المصريين) إلى جانب زوجها الشهير. أما التوقيع الثالث فكان مختلفا : هدى شعراوي حرم على باشا شعراوي ؛ حيث أفصحت عن هويتها الشخصية بالإضافة إلى تعريف نفسها نسبة إلى زوجها.

وبعد مرور أربعة أيام على الاحتجاج الاول، قامت قوات بريطانية منعدمة اللياقة، بالتحفظ على مظاهرة ثانية من النساء، وإبقائهن واقفات تحت الشمس طيلة ساعتين حتى تكفل القنصل الأمريكي بإطلاق سراحهن. وبعد إعلان عام ١٩٢٢، نجحت هدى شعراوي ورفيقاتها في الانتقال إلى الاهتمام بالمظالم الواقعة بشكل خاص على جنسهن؛ ففي عام ١٩٢٣ خلعت هدى شعراوي النقاب عن وجهها فجأة، ثم أسست "الاتحاد النسائي المصري" (جمعية هدى شعراوي الآن) الذي ظلت ترأسه حتى وفاتها بعد ذلك بأربعة وعشرين عاما. وعملت زوجة طه حسين ضمن مجلس إدارة الاتحاد[5]، كما تولت سيزا نبراوي تحرير نشرته الرئيسية "المرأة المصرية" الصادرة بالفرنسية، الأمر الذي يوضح كيف تعين على الحركة أن تتجاوز جمهور الطبقه العليا والتجمعات الاجنبية حتى تستطيع أن تحقق انتشارا واسع

النطاق. وبعد الحرب العالمية الثانية، برزت إلى الصدارة عناصر أكثر راديكالية من بين دعاة الحركة النسائية من خارج الاتحاد[٦].

واتبعت الكثيرات من نساء الطبقة العليا والمتوسطة نموذج هدى شعراوى فيما ترتدينه من ملابس، وهدمت نساء أخريات الغرض من الحجاب بينما حافظن على الشكل، فغطين وجوههن بقماش من الشيفون الشفاف الذي لا يخفي شيئا[٧] (أما برقع الزفاف والبراقع على قبعات النساء فلها سمة رمزية مشابهة في الغرب). وظلت الملكة نازلى قرينة الملك فؤاد محجبة ومنعزلة تماما، في حين ساير الملك فاروق وزوجته فريدة تطورات العصر ؛ ويظهر طابع البريد – الذي صدر عام ١٩٣٨ بمناسبة زفافه – الملكة حاسرة الرأس ترتدى ثوبا أوروبيا إلى جانب عريسها [٨] (حدث ذلك بعد مرور خمسة عشر عاما فقط منذ تجاهل فؤاد عرفا أسلاميا آخر، حين وضع صورته على طوابع البريد على قطع العملة المعدنية).

وفي العشرينيات من القرن الحالي سنت التشريعات التي حسنت، على نحو طفيف، من حقوق النساء عند الزواج والطلاق. ولكن كان على التعديلات التالية أن تنتظر حتى صدور قانون السادات عام ١٩٧٩؛ فمازالت هيبة الشريعة وقوة العرف الاجتماعي تجعلان من الصعب على رجال السياسة مناصرة المساواة القانونية بين الجنسين. وقد حصلت المرأة المصرية على حق التصويت عام ١٩٥٦، وبعد ذلك بستة أعوام أصبحت حكمت أبوزيد أول سيدة في مصر تدخل الوزارة. وفيما بعد، أضحى مألوفا أن تتولى السيدة التي تختار ضمن مجلس الوزراء وزارة الشئون الاجتماعية[٩].

وفيما يتعلق بالتعليم، نص دستور ١٩٢٣ على أن تعليم البنات إلزامي مثلما هو بالنسبة للبنين[١٠]، بيد أن تنفيذ ذلك جرى بصورة بطيئة للغاية ؛ فعندما شقت سهير القلماوى وعدد آخر من الفتيات طريقهن للجامعة المصرية أواخر العشرينيات، كانت نسبة الأميات ٩٦٪ بين نساء بلدهن فوق سن العاشرة (نسبة الأمية بين الذكور ٧٦٪)[١١].

ولم يكن التعليم المختلط قضية مثارة عند افتتاح الجامعة العامة لأول مرة، ففي تلك السنة فقط، بدأت أول مدرسة عامة إعداد الفتيات لنيل شهادة التوجيهية. وبعد ذلك بعشر سنوات، أصبح هناك سبع مدارس ثانوية

للبنات[١٢]. وبعد تخريج أول دفعة من طالبات المدارس الثانوية أجبرت الجامعة على مواجهة التحدي.

ورغم أن ست فتيات كن قد التحقن بالسنة الإعدادية لكلية الطب عام ١٩٢٨، الا أن المسألة لم تكن قد حسمت بعد عندما تقدمت سهير القلماوى - خريجة المدرسة الأمريكية للبنات - ومعها عدد أخر من الفتيات، بطلب الالتحاق بالجامعة في العام التالي. وقبلت الجامعة الاوبكية القاهرة أولى الطالبات بها في عام ١٩٢٨ ؛ وهي ايفا حبيب المصري[١٣].

ولم يكن مدير الجامعة لطفي السيد - بالرغم من حذره - رافضا لإلحاق الطالبات بالجامعة؛ فقد سبق لوالده - وهو العمدة المتمسك بالتقاليد - أن فاجأ أقرباءه بإرسال بناته غير المتزوجات إلى المدرسة[١٤]. وأيدت صحيفة "الجريدة" تعليم الفتيات. بينما شعر رجال الإدارة الإنجليز في الجامعة بالقلق. ورفض العميد "بانجهام"، عميد كلية العلوم، إلحاق سهير القلماوى بها، فاخذ طه حسين الأمر على عاتقه ورحب بها - بالإضافة إلى أخريات - للالتحاق بكلية الآداب التي يتولى عمادتها[١٥]. وفي غضون عام أو اثنين قبلت كليتا الحقوق، والعلوم، والمدرسة العليا للتجارة - وكانت ما تزال مستقلة - التحاق الفتيات بصفوفها. اما كليات الهندسة، والزراعة، والطب البيطرى، فكانت بعيدة للغاية عن اهتمام الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في مصر (مثلما هو نفس الحال في الغرب)، فلم تلتحق الفتيات بها حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي ١٩٥٣، سقط أخر معقل كان مقصورا على الذكور في جامعة القاهرة؛ حين التحقت الفتيات بدار العلوم[١٦]. وشكل قرار دار العلوم، بدوره، تحديا لجامعة الأزهر، التي اضطرها عبد الناصر أخيرا لفتح أبوابها أمام الفتيات عام ١٩٦٢ ورحبت أقلية من دعاة الإصلاح في الازهر بهذا التغير، مؤمنين بأنهم "لا يستطيعون ترك المرأة في البيت بعيدا عن مجالات المعرفة، والعقيدة، واللغة التي تتميز فيها جامعة الأزهر"[١٧]، وهكذا أصبح لدي الفتيات المتدينات بديلا دينيا عن التعليم الجامعي العام.

ولا تستطيع الجامعات الغربية أن تدعي لنفسها أفضلية في هذا الصدد؛ فالمساواة القانونية التي حصلت عليها نساء الغرب في قاعاتها لم تبدأ إلا من القرن الحالي، كما أن ممارسة هذه المساواة لم ترق بعد إلى الصورة المثالية. وبالرغم من أن كليات البنات في أكسفورد وكامبردج ترجع إلى

القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تحصل على المساواة الكاملة في وضعها داخل تنظيم الجامعة مع كليات البنين المناظرة لها إلا عام ١٩٤٧ بالنسبة لجامعة كامبردج، وفي الستينيات من القرن الحالي بالنسبة لجامعة أكسفورد. أما جامعة لندن، التي لم تكن مقيدة بالتقاليد، فمنحت أول فتاة درجة جامعية نظامية انجليزية في ١٨٧٨، كما عينت أول سيدة في منصب الاستاذية عام ١٩١٣. ومع أن النساء في فرنسا استطعن متابعة الدراسات الطبية منذ عام ١٨٦٦، كما استطعن حضور المحاضرات العامة في الكليات الأخرى، الا أن أيا منهن لم تستطع التقدم لنيل شهادة علمية إلى أن بدأت المدارس العامة في إعدادهن لنيل شهادة البكالوريا عام ١٩٠٥ وبعد خمس سنوات التحقت أولى الفتيات بمدرسة المعلمين العليا المرموقة[١٨].

ويثير موقف "شوقي ضيف" من التعليم المختلط في كلية الآداب، تردد المرء في قبول فرضية أن أصول الحركة النسائية ترجع إلى الغرب وحده. فشوقي ضيف الذي سيصبح فيما بعد أستاذا للغة العربية، لم يكن يشير إلى أوربا – التي لم يكن رآها أبدا – وانما كان يضرب المثل بالمدرسة الابتدائية في قريته، حيث يدرس الأولاد والبنات معا[١٩].

وفي عام ١٩٣٣ كانت سهير القلماوي، وفاطمة سالم سيف، وطالبتان غيرهما من الآداب بالإضافة إلى نعيمة الايوبى من الحقوق ؛ أول من تخرج من الجامعة من الفتيات[٢٠]. ومنذ ذلك الحين بدأت نسبة الفتيات المسجلات في كشوف التعليم العالي تتزايد في بطء؛ من ٠,٤% عام ١٩٣٠ إلى ٧% في عام ١٩٥٠ وفي عام ١٩٦٠ وصلت النسبة إلى ١٧%، ثم ٢٦% في عام ١٩٦٩، أما في عام ١٩٨٣ فبلغت ٣٣% بل أن الفتيات عام ١٩٧٩ شكلن أغلبية بين طلاب كليتي الصيدلة والاقتصاد والعلوم السياسي بجامعة القاهرة. كما انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من ٩٦% في عام ١٩٢٧ إلى ٨٤% سنة ١٩٦٠. ومن المتوقع أن يكون الفارق أكبر في الفترة التي تلت ذلك[٢١].

وإضافة إلى ماروته عائشة عبد الرحمن عما واجهته من صعوبات باعتبارها إحدى الرائدات، يصور الأديب الروائى نجيب محفوظ – الذي درس الفلسفة بالجامعة – الضجة التي أثارها التعليم المختلط بين زملائه من الطلاب الذكور "كان الزميلات عام ١٩٣٠ قلة لا يتجاوزن العشر عدا. وكان يغلب عليهن طابع الحريم، يحتشمن في الثياب ويتجنبن الزينة ويجلسن في الصف الأول من قاعة المحاضرات كأنهن بحجرة الحريم بالترام. لا نتبادل

تحية ولا كلمة... وفي ذلك الجو المتزمت المكبوت تألقت سعاد وهبى كأنهـا نجم هبط علينا من الفضاء... لونت بخفة الـوجنتين والشـفتين، وضـيقت الفستان حتى نطق وتبخترت في مشيتها اذا مشت، وكانت تتعمد أن تـدخل القاعة متأخرة بعد أن نستقر في مجالسنا ويتهيأ الأستاذ لإلقاء محاضرته، ثم تهرول كالمعتذرة فيرتج ثدياها النافران فتشتعل الفتنة في الصفوف... وأخـذ الطلبة الوقورون – الريفيون خاصة – يناقشون الظاهرة السعادية ويتساءلون عن عواقبها الوخيمة. وسرت عدوى اهتمامهم إلى الدكتور ابراهيم عقـل... وانتهز فرصة اضطراب قاعة المحاضرات لارتجاج الثديين النافرين... ثـم قال : يجب أن يوجد فرق هائل بين قاعة المحاضرات بجامعتنا وبين صـالة بديعة "!

فضجت القاعة بالضحك في غير موضعه

"تذكروا اننا جميعا – نساء ورجالا – هدف لمجهر الناقـدين وأن جمهـرة منهم لم تسلم بعد بمبدأ اختلاط الجنسين في الجامعة، بل بمبدأ تعلـيم الفتـاة تعليما عاليا" (٢٢).

وحصلت عائشة عبد الرحمن – المعروفة باسم بنت الشاطئ – على التعليم بإصرارها القوي وحده، في عالم يهيمن عليه الرجال وكانـت أمهـا تشجعها على الدراسة، كما ألحقها والدها – الذي تلقى تعليمـه بـالازهر – بالتعليم الأولي. غير أنه ذهب بنفسه ليسحب أوراقها، عندما تقدمت للالتحاق بمدرسة المعلمات بالمنصورة فعكفت على الدراسة فـي المنـزل بجهـدها الخاص، واجتازت امتحان المعادلة للحصول على دبلوم نفس المدرسة. ثـم عرضت عليها وظيفة معلمة بالتعليم الأولى، الأمر الذي أثار فزع والـدها. وبعد ستة أشهر من الانكباب النهم على دراسة الإنجليزية بمجهودها الـذاتي تمكنت من اجتياز امتحان آخر للمعادلة بهـدف الحصـول علـى الشـهادة الابتدائية وفي طريقها للعمل بالتدريس في القاهرة هتفت لنفسها متهللة "أنـا حرة". وأثناء عملها بالتدريس درست بالجهد الذاتي أيضا لاجتيـاز امتحـان الشهادة التوجيهية ثم التحقت بالجامعة بعد ذلك وفي عام ١٩٣٩ فازت بدرجة الليسانس في الأدب العربي، ثم عكفت على دراسة مجال العمل الذي يتعـين عليها الانخراط فيه، مثلما فعلت سهير القلماوى قبل ذلك ببضع سنين(٢٣).

الوظائف المهنية للنساء :

لم يكن الجدل العام حول تعليم الإناث توقف بعد في الثلاثينيات، عندما أثارت خريجات الجامعة الأوائل مسألة توظيف النساء. وعملت نساء الطبقة الدنيا دائما كعاملات في الحقول أو كخادمات، وبعض نساء الطبقة العليا اضطلعن بأنشطة الخير التطوعية، إلا أن نساء الطبقة الوسطى هن اللائي رغبن بوجه خاص في الحصول على فرصة للعمل بالوظائف الحكومية والمهنية، إما لأسباب مالية، أو للإحساس بالتحقق والاستقلالية.

وكما حدث في الغرب، أصر المحافظون على فكرة أن الله خلق النساء للبقاء في البيت باعتبارهن زوجات وأمهات، فكان عمل المرأة في مصر عارا على أقربائها من الرجال، المفترض أنهم يتكفلون باعالتها؛ فكيف يمكن للمرأة، الضعيفة بطبعها، ان تقاوم الرجال المفترسين في العمل؟. ومع الاتفاع نسبة البطالة بين الرجال في فترة الكساد إبان الثلاثينيات، ربما تحل المرأة العاملة محل الرجال الذين يتكسبون العيش. واختلطت الدعاوى الدينية بالدعاوى الاجتماعية في معارضة تحرر المرأة (مع أن الإسلام الحقيقي لا يمنع المرأة من العمل خارج البيت، وتظل مع ذلك زوجة وأما صالحة كما يمكن للمجتمع أن يفيد من مواهبها، وهي تستطيع أن تحقق دخلا إضافيا للاسرة بالإضافة إلى أن الاستغلال الكامل لقدراتها يكسبها شعورا بالرضى عن النفس)[٢٤].

وفي مصر – كما في الغرب – كانت الواجبات المنزلية، وتنشئة الأطفال والتدريس – والى حد أقل الطب – أعمالا تبدو ملائمة لدور المرأة التقليدي في التربية. علاوة على أن هذه الوظائف يمكن ممارستها في بيئة تمنع الاختلاط بين الجنسين، وهو اعتبار أكثر أهمية بالنسبة لبلد محافظ مثل السعودية – حتى في السنوات الأخيرة – منه في مصر[٢٥]. واجتذبت كلية الآداب الفتيات اللائي يرغبن في العمل بالتدريس، بالإضافة إلى أولئك اللاتي يأملن في مجرد الحصول على تعليم حر. ففي العام الدراسي ١٩٥١– ١٩٥٢كان ٢٤% من طلبة كلية الآداب من الفتيات، وهي أعلى نسبة فتيات بالجامعة. ولأن كلية العلوم تخرج أيضا مدرسين، فكان ١٣% من طلبتها من الفتيات. أما في الوظائف المتعلقة بالصحة، فشكلت الفتيات ١٣% من طلبة الصيدلية. و١١% في كل من كليتي الطب وطب الأسنان. وقل تمثيل الفتيات في الكليات الأخرى عن ذلك كثيرا : فبلغ ٦% من عدد طلاب كل من كليتي الحقوق والطب البيطرى، وفي الزراعة ٥%، والتجارة ٤%. ولم يكن

للطالبات ذكر تقريبا في كلية الهندسة، فسجلت نسبتهن بين طلبة الكلية ٢ر٠% فقط[٢٦].

ورغم أن نساء الأسر الكريمة قد يقبلن القيام بأعمال خيرية في المستشفيات، الا أنهن لا يقبلن لأنفسهن احتراف مهنة التمريض[٢٧]. وكان التدريس مفضلا، خاصة لغير المتزوجات اللائى يضطررن للعمل؛ فتولت مدرسة السنية تأهيل معلمات التعليم الأولي منذ عام ١٩٠٠. كما أرسل بضع نساء مصريات إلى أنجلترا للتدريب على التدريس، ثم افتتح معهد المعلمات عام ١٩٣٣ لتأهيل خريجات الجامعة للتدريس بالمدارس الثانوية. وأصبحت زوجة منصور فهمي أول سيدة مصرية تعمل ناظرة لمدرسة ثانوية حكومية، كما اعتبرت مثالا للزوجة والموظفة في نفس الوقت[٢٨].

أما في الطب، فلم تستمر للأسف – التجارب التي بدأت منذ عهد محمد على في عمل المرأة بالطب الشعبى الذي أطلق عليه (الطبيبة راكبة الحمار) وبدأت تظهر المستشفيات العلاجية على النمط الغربي، التي سيطر عليها الرجال[٢٩]. ومع منتصف الثلاثينيات بدأت الجامعة تخرج عددا قليلا من الطبيبات، فعملت عدة طبيبات مسلمات في بعض المستوصفات، وكان لدي إحداهن عيادة خاصة[٣٠].

وظهرت المحاميات في نفس الوقت تقريبا، وبعد أن أصبحت نعيمة إلياس الأيوبى – ابنة مؤرخ سورى مسيحى اعتنق الإسلام في ١٩٣٣ – أول محامية تتخرج من الجامعة، أجلت موضوع الوظيفة إلى أن حصلت على الدكتوراه من بلجيكا. وبحلول عام ١٩٤٠ ضم الاتحاد الوطني للمحامين خمس محاميات، الا أن منصب القضاء ظل بعيدا عن متناول المرأة.

ثم أصبحت زينب حسن – خريجة قسم الكيمياء من كلية بيدفورد بجامعة لندن – أول سيدة تنضم لهيئة تدريس الجامعة عندما عنيت مساعد معمل في عام ١٩٣٠. وحاول لطفي السيد مدير الجامعة تحويلها إلى التدريس بالمدارس الثانوية، غير أن العميد "بانجهام" وعلي مشرفة دعما طموحاتها الجامعية. وأثارت زينب حسن ضجة أخرى بسبب لعبها التنس في ملاعب الجامعة فقد كانت تنظر لنفسها باعتبارها عميدة غير رسمية للطالبات، ومن ثم شجعتهن على انتهاج نهجها[٣١].

وكانت سهير القلماوى وفاطمة سالم أيضا من رائدات العمل الأكاديمي ففي عام ١٩٣٧ عينت سهير القلماوى ومعها أخريان معيدات بكلية

الآداب. ثم انتقلت سهير القلماوى للعمل كمدرس مساعد بعد حصولها على درجة الماجستير، وبعد حصولها على الدكتوراه في عام ١٩٤١ عينت مدرسا. وبعد مرور تسع سنوات، ظلت السيدة الوحيدة في هيئة التدريس بكلية الأداب، ثم أصبحت رئيسة قسم اللغة العربية بعد بضع سنوات. أما فاطمة سالم فنالت الدكتوراه من لندن، ثم رأست قسم اليونانية واللاتينية بجامعة الإسكندرية (وبالمقارنة لم يكن لدي فرنسا في عام ١٩٣٠ سوى ست سيدات فقط على درجة الأستاذية)[٣٣].

وبعد فترة قليلة، تبعت عائشة عبد الرحمن الرائدات الأوليات، فحصلت على درجة الماجستير ثم عملت مدرسا مساعدا سنة ١٩٤١. وبعد أربعة أعوام تزوجت من أستاذها أمين الخولي، فأخرها الزواج قليلا؛ لأن الزوجين اتفقا على أن تواصل السعي لنيل الدكتوراه، على أن تتوقف عن التدريس حتى يلتحق أطفالهما بالمدرسة. وأعدت عائشة عبد الرحمن أطروحتها لنيل الدكتوراه عن الشاعر الضرير أبى العلاء المعرى، كما فعل طه حسين من قبل. وفي الخمسينيات عينت مدرسا بقسم اللغة العربية في جامعة عين شمس[٢٤].

وهكذا تمكنت المرأة من الدراسة بالجامعة والتدريس فيها، بل ورئاسة قسم أحيانا. الا أنه – مثلما في الغرب – كان تدعيم هذه المكاسب والوصول إلى مستويات الادارة العليا أمرا أكثر صعوبة.

عوائق الحراك الصاعد : التعليم والنظام ذو الاتجاهين:

في قضية الطبقات الاجتماعية – كما في قضية الجنسين – يحدد تشكيل سلم المدارس الابتدائية والثانوية من الذي يصل إلى الجامعة. فقد أثار مجرد ذكر التعليم العام في الصحف سيلا من خطابات الاحتجاج التي أرسلها ملاك الأراضي[٣٥]؛ لأنهم كانوا يريدون الإبقاء على العمال في مزارعهم، في الوقت الذي يتعلم فيه أبناؤهم هم باعتبارهم "القادة الطبيعيين" في المستقبل. وفي الطرف الآخر من الصورة، كان هناك الشعبويون ودعاة الاشتراكية القلائل في مصر الذين حلموا بتحرير جميع الطبقات الاجتماعية عن طريق التعليم المجاني للجميع. وأعلن طه حسين أن التعليم "كالماء والهواء يجب أن يكون مجانيا ولايباع ويشتري مثل البصل والكراث" [٣٦].

وينص دستور ١٩٢٣، على حق الاقتراع الحر العام للرجال، والتعليم المجاني الإلزامي في المرحلة الابتدائية لكل من الجنسين[٣٧]. إلا أن هذه الفكرة لم تكن تحققت بعد، فاقتصر التعليم المجاني الموعود على المستوى الابتدائي فقط (التعليم الاولى) ولا يتاح ذلك ألا اذا كانت قرية الشخص محظوظة إلى حد وجود مدرسة بها.

ويقارن أمير بقطر الأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة – الذي تأثر بفلسفة جون ديوى التقدمية في التعليم عندما كان يدرس بكلية كولومبيا للمعلمين – بين الجامعة المصرية والمدارس الأولية، فيكتب : "إن الجامعة المصرية والكليات والمدارس العليا لمما يفخر به المرء. ولكن إذا حولنا النظر عن قصور الأرستقراطية هذه، والتفتنا إلى المدارس الأولية المبتلاه بالفقر، والملايين من الفلاحين الذين يعانون من القذارة والجهل، ومنازلهم التي يعلوها التراب، واطفالهم المعلولين، سوف يمحي كل أثر لهذا الانطباع، ولا يترك شيئا يمكن الفخر به. أن هذه القمة البراقة للهرم التعليمي تمثل تناقضا حادا مع قاعدته الطينية القبيحة" [٣٨].

وأهدى بقطر كتابه إلى "الفلاح المصري"، بل أنه سبح عكس التيار عندما نسب إلى بريطانيا أنها حسنت من قدر الفلاحين[٣٩].

وكانت رسوم الالتحاق بمدارس الصفوة الابتدائية والثانوية عقبة ضخمة في وجه أغلبية المصريين، وهم الفقراء ولم تلغ رسوم التعليم بالمدارس الابتدائية إلا عام ١٩٤٣ عندما أوقفت حكومة الوفد تحصيل هذه الرسوم. وساعد على ذلك أن طه حسين كان حينذاك المستشار الفني لوزارة المعارف. وسرعان ما تدفقت التحويلات من المدارس الأولية إلى المدارس الابتدائية، وكان التعليم الابتدائي العام، وقتها، يحصل على ٤٠% من الميزانية المصرية[٤٠]. ثم استمر التزايد في عدد السكان ولم تكن المدارس لتساير هذه الزيادة. وعندما أصبح طه حسين وزيرا للمعارف سنة ١٩٥٠، ألغى رسوم المدارس الثانوية. ولم يلتفت إلى الاعتراضات بخصوص التمويل، فترك لوزيري المالية والأشغال العامة همَّ تدبير النفقات والمباني اللازمة[٤١]. وبحث طه حسين فكرة مجانية التعليم الجامعي[٤٢]، ولكن شيئا لم يتم بخصوصه حتى سقوط وزارة الوفد. بيد أنه بحلول عام ١٩٥٥، كان حوالى ٧١% من طلاب الجامعة يتلقون تعليمهم مجانا؛ إما بسبب ظروفهم المادية، أو حصولهم على ٧٥% على الأقل من درجات الامتحانات[٤٣]. ثم

أتم عبد الناصر ما بدأه حزب الوفد، عندما أعلن مجانية التعليم سنة ١٩٦٢[٤٤].

وإذا كان اسماعيل القباني وكيل المعارف وآخرون معه واضعي الأساس، فطه حسين هو الذي اتخذ خطوة المساواة المنطقية سنه ١٩٥١ لانهاء التمييز بين نظامي التعليم الأولي والابتدائي[٤٥].

الحواجز غير الرسمية، وتخصيص الموارد التعليمية :

في مصر - مثلما في الغرب - حافظت أسر الطبقة العليا، بذكاء، على مكانتها المتميزة رغم ظهور حق الانتخاب العام للرجال، والتعليم الإلزامي، ومبدأ الأفضلية للجدارة. وضغطت تلك الأسر على الدولة لجعل المخصصات المالية للتعليم الجامعي مقابل كل طالب أكثر كثيرا من المخصص مقابل كل تلميذ بالمدارس الأولية. وكان دوجلاس دنلوب قد إدعى عام ١٩١٩ أن المدارس الأولية تتلقى ٤% من الإنفاق التعليمي غير الإداري، مقارنة بنسبة ٩٦% المخصصة للقلة من المدارس ذات النمط الأوروبي[٤٦]. وفي ذلك الوقت لم يكن يستطيع القراءة والكتابة سوى ١٠% فقط من السكان (٨٣% منهم الذكور)[٤٧] وبعد مرور ربع قرن أصبح سلم التعليم الابتدائي/الثانوي/ الجامعي يتلقى ٤٠% من الميزانية التعليمية. وارتفع نصيب المدارس الأولية فيها إلى ٤٥% في حين حصلت مدارس التأهيل المهني على ٧% من الميزانية. غير أن نظام التعليم الأولي المحروم تقريبا من الموارد كان يضم ثمانية أمثال عدد طلبة النظام الجامعي[٤٨].

وكان لامتحاني الشهادتين الابتدائية والتوجيهية، وشرط إجادة اللغة الاجنبية للتوظف مضامين نخبوية قوية. أما في أوربا القرن التاسع عشر، فقد أسفرت حاجة الدولة للموظفين المدنيين الأكفاء، وكذلك إقبال أبناء الطبقة الوسطى على الوظائف، عن الاعتماد على الكفاءة التي تؤدي إلى المدرسة الرسمية والامتحانات المهنية، لا على المولد والمحسوبية. ففي بروسيا بدأ العمل بنظام امتحان "أبيتور" سنة ١٨٤٣ لاختيار الأقلية التي يسمح لها بدخول الجامعة من بين خريجي المدارس الثانوية. وفي فرنسا أصبح الحصول على شهادة البكالوريا شرطا لازما للتعيين في الوظائف المدنية منذ أوائل القرن التاسع عشر. أما انجلترا، فطبقت النظام على نحو أبطأ؛ ولم تقيد جامعتا

أكسفورد وكامبردج شروط امتحان القبول إلا بعد عام ١٨٥٠، وسرعان ما سارت المدارس والمصالح الحكومية، والمؤسسات المهنية على منوالهما.

بينما انتهجت امتحانات نهاية العام في مصر وكذلك شروط الالتحاق بالوظائف نهجا حازما في عهد كرومر. وتحايل الأثرياء على ذلك بالسعي إلى أفضل المدارس الحكومية أو الخاصة، والاستعانة بمدرسين خصوصيين إذا لزم الامر. أما الفقراء فلم يكونوا قادرين لا على الاستغناء عن تشغيل أطفالهم، ولا على مساعدتهم في أداء واجباتهم، كما لا يستطيعون تدبير أجور المدرسين الخصوصيين.

وساعد شرط إجادة الإنجليزية والفرنسية أيضا على استبعاد الفقراء ؛ فكيف يمكن لابن الفلاح، مهما كان ذكيا، أن يتنافس في اللغة الفرنسية مع واحد من أبناء ثلاثة آلاف أسرة مصرية تزور فرنسا سنويا(٥٠). وكان لشرط إجادة اليونانية واللاتينية، نفس الأثر عند الالتحاق بجامعتي أكسفورد وكامبردج حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت الكلية ذات الإقامة الداخلية التي أقيمت في نيجيريا في عام ١٩٤٨ملكية أكثر من الملك ؛ عندما ظلت متمسكة بشرط اليونانية واللاتينية لفترة طويلة بعد انتهاء عهدهما الذهبي في إنجلترا(٥١).

وأيد طه حسين محاولة على ماهر الفاشلة لإدخال اللاتينية، بل واليونانية إلى المدارس الثانوية عام ١٩٢٥، الأمر الذي لا يتفق مع مواقفه الشعبية السابقة. ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى محنته الخاصة عندما واجه اللاتينية في سن متأخرة اثناء دراسته بالسربون، بالإضافة إلى اقتناعه الراسخ بأن اللاتينية يجب أن تحظى بمكانه متميزة في أية جامعة محترمة. وأوضح طه ان القانون الروماني كان أساسا لكثير من مواد القانون الأوروبي التي اقتبستها مصر، وأن أساتذة القانون الأوروبي سوف يسخرون من زملائهم المصريين الذين لا يعرفون اللغة اللاتينية(٥٢). أما بالنسبة لأولئك الذين أرادوا - بعكس طه حسين - حجب الفقراء عن الجامعة فلم يكونوا بحاجة إلى اللاتينية واليونانية، لأن شرط إجادة الانجليزية والفرنسية كاف في رأيهم.

كما أدى عدم وجود المدارس الليلية إلى تقييد فرص الالتحاق بالجامعة. وعندما اقترح أحد أعضاء البرلمان تطبيق نظام الدراسة من الخارج (الانتساب)، الذي يستعد فيه الطلاب للامتحان من منازلهم، رفض لطفي السيد الفكرة لان الانتساب قد يؤدى لخفض مستويات الخريجين وزيادة

البطالة بين ذوى الياقات البيضاء. كما أن أولئك الذين يسعون للحصول على المعرفة وحدها دون درجة أكاديمية كان بمقدورهم بالفعل حضور المحاضرات بالجامعة كطلاب استماع[٥٣].

وتوضح الجداول من (١٠) إلى (١٣) التقدم الذي حققه التعليم الجامعي قبل سقوط الحكم الملكي، الا أنها تظهر أيضا استمرار نسبة الأمية المرتفعة بالإضافة إلى الطبيعة غير المتسقة للنظام التعليمي. فيوضح الجداول (١٠) الزيادة المطلقة في أعداد المقيدين بالمدارس. ويظهر الجدول (١١) عدد المقيدين بالنسبة لإجمال عدد السكان، ونسبة المقيدين في المستوى الأول التعليمي إلى المستوى الثالث. ويتضح من الجدول أن قمة الهرم كانت تنمو بمعدل أسرع من قاعدته، حيث تضاعف عدد الجامعات والمدارس الثانوية من عشر مرات إلى إحدى عشر مرة في الفترة مابين ١٩٢٥و١٩٥٢، في حين كانت زيادة المقيدين في المستوى الأول من التعليم تربو قليلا على ست مرات فقط. وتوضح نسب المقيدين إلى إجمالي عدد السكان نفس الظاهرة، حيث تزايدت نسبة المقيدين بالجامعة والمدارس الثانوية إلى إجمالي المواطنين ثماني مرات في حين تضاعفت نسبة المقيدين بالمستوى الأول إلى عدد السكان أربع مرات فقط.

جدول (١٠)

عدد المقيدين بالمدارس واجمالي عدد السكان في مصر

السنة	السكان (بالمليون)	المستوى الأول	التعليم الثانوي	الجامعة	جميع أنواع التعليم العالي
25-1926	13.8	193144	16979	3368	--
30-1931	14.8	373888	38809	4247	6760
35-1936	15.8	661025	45203	7515	8398
40-1941	16.6	1080333	58867	8507	9224
45-1946	18.5	964081	75096	13927	17035
50-1951	20.6	996676	152552	31744	33409
51-1952	21.2	1209592	192454	34842	36622

المصدر:

Jean - Jacques Waardenburg , Les Universite dans le monde - arabactuel.

جدول (١١)
معدلات القيد

المقيدين بالتعليم العالى بالنسبة لكل ألف من المقيدين بالمستوى الأول	نسبة المقيدين فى كل ألف من عدد السكان				السنة
	جميع المقيدين بالتعليم العالى	التعليم الجامعى	التعليم الثانوى	المستوى الأول	
--	--	٠,٢	١,٢	١٤	١٩٢٦-٢٥
١٨,١	٠,٥	٠,٣	٢,٦	٢٥,٣	١٩٣١-٣٠
١٢,٧	٠,٥	٠,٥	٢,٩	٤١,٥	١٩٣٦-٣٥
٨,٥	٠,٦	٠,٥	٣,٥	٦٥,١	١٩٤١-٤٠
١٧,٧	٠,٩	٠,٨	٤,١	٥٢,١	١٩٤٦-٤٥
٣٣,٥	١,٦	١,٥	٧,٤	٤٨,٣	١٩٥١-٥٠

المصدر : تم حساب النسبة بناء على بيانات المصدر السابق.

ويوضح جدول (١٢) أن حصة التعليم من الموازنة زادت إلى الضعف تقريبا في الفترة ما بين ٢٥-١٩٥٢ إلا أن الحصة المخصصة للجامعات تضاعفت ثلاث عشرة مرة تقريبا. وكان من شأن قيام حملة لتضيق الفروق الاجتماعية من خلال نشر التعليم العام أن تؤدي لتقليل نسبة القيد في التعليم العالي إلى عدد المقيدين بالمستوى الأول في جدول (١١). ولكن ما حدث في الواقع، أن النسبة ارتفعت على نحو حاد بعد أن كانت منخفضة في الثلاثينيات. بل أن هذه النسبة كانت أعلى من مثيلتها في روسيا قبل الحرب العالمية الأولى (حيث بلغت نسبة المقيدين بالمستوى العالي في روسيا ٦ لكل ألف من المقيدين بالمستوى الأول في عام ١٨٩٥ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٤ في عام ١٩١٤) وهي أعلى نسبة بين البلدان الأوروبية الكبرى[٥٤].

جدول (١٢)

ميزانيات وزارة المعارف والتعليم الجامعي في مصر
(بالجنيه المصري)

السنة	إجمالي موازنة الدولة	وزارة المعارف	وزارة المعارف (%)	جامعة القاهرة	جميع الجامعات	النسبة (%) لميزانية التعليم في الجامعات
١٩٢٦-٢٥	٣٦٢٨٨	٢٣٣٦	٦,٤	١١٠	١١٠	٤,٧
١٩٣١-٣٠	٤٤٩١٥	٣٣٠١	٧,٤	٢٩٩	٢٩٩	٩,٠
١٩٣٦-٣٥	٣٢٨٤٦	٣٣٥٠	١٠,٢	٥٧٩	٥٧٩	٧,٣
١٩٤١-٤٠	٤٧٧١٨	٤٦٤٣	٩,٧	٨٤٩	٨٤٩	١٨,٣
١٩٤٦-٤٥	٨٩٩٦٨	١١٦٣٦	١٢,٩	٩٥٠	١٤٥٦	١٢,٥
١٩٥١-٥٠	٢٠٥٩٨٩	٢٢٣٣٥	١٠,٨	١٥٩٩	٣٢٥٨	١٤,٦
١٩٥٢-٥١	٢٣١٤٤٧	٢٨٠٣٠	١٢,١	--	٣٩٨٢	١٤,٢

المصدر : نفس المصدر السابق ص: ١٢٠. وتقويم جامعة القاهرة في سنة ٦٩-١٩٧٠ - بدون رقم للصفحة - الذي يشير إلى أن موازنة عام ٢٥ - ١٩٢٦ تبلغ ١٩٠٩٩٧ جنيها مصريا. ولويس عوض - الجامعة والمجتمع الجديد - الذي يشير إلى نفس الرقم في ص: ١٧. في حين ترد أرقام مختلفة في ص : ١٦من

- Matthews, Rodric D., and Mata Arawi, "Education In Arab Countries of the Near East".

جدول (١٣)

النسبة المئوية للأمية في الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٥٢

السنة	ذكور	إناث	إجمالي
١٩٠٧	٨٧	٩٩	٩٣
١٩٢٥	٧٨	٩٦	٨٧
١٩٣٠	٧٦	٩٥	٨٦
١٩٣٥	٧٧	٩٤	٨٥
١٩٤٠	٧٣	٩٢	٨٣
١٩٤٥	٦٨	٩٠	٧٩
١٩٥٠	٦٣	٨٧	٧٥
١٩٥٢	٦١	٨٦	٧٤

المصدر : تم حساب النسبة من Mead, *Growth*, P 301

وجاء استمرار ارتفاع نسبة الأمية، كأحد نتائج تركيز الموارد في سلم الصفوة (جدول ١٣). ولا توجد نسب مماثلة لهذه النسب إلا في بلدان العالم الثالث الأخرى أو بلدان أوربا في الماضي البعيد. حيث يتميز التعليم في روسيا أواخر القرن التاسع عشر بنفس الثقل عند القمة، بينما اكتسب أساتذة مثل مندلييف وبافلوف شهرة عالمية في حين كانت الأمية في روسيا تزيد تبعا لما هو حاصل في جميع البلدان الأوروبية الاخرى باستثناء صربيا والبرتغال[٥٥].

وعلى أية حال، فمهما كانت عيوب عدم التكافؤ، إلا أن الجامعات لها أهميتها بالنسبة للثقافة القومية، واحترام الذات، والتدريب على القيادة. كما أن الجامعات عالية التكلفة في جميع أنحاء العالم، وهي تتطلب تخصيص قدر أكبر من الموارد القومية في البلدان الأقل نموا عنها في غيرها من البلدان[٥٦].

واخيرا، فالجامعات ليست أدوات فقط "لتوليد التفاوت الاجتماعي" ولكنها أدوات أيضا للحراك الصاعد بين الأفراد الأكفاء في الطبقات المتوسطة، والمتوسطة – الدنيا، ولعل طه حسين مثال بارز على ذلك. ويشكو محمود كامل من الفوارق الاجتماعية في كلية الحقوق خلال العشرينيات فيقول أنه وزملاءه المفلسين كانوا يسيرون على أقدامهم أو يركبون الترام خلسة من وراء الكمسارى، بينما زملاؤهم الموسرون يصلون إلى الكلية في سياراتهم الخاصة، وينعمون باقامة علاقات عاطفية مع نجمات السينما[٥٧]. ولكن الجامعة وضعت كامل على بداية طريق الشهرة كمحام وكاتب. كما أن جمال عبد الناصر، ابن موظف البريد، الذي التحق بكلية الحقوق عام ١٩٣٦، لم ينتظر ليرى إلى أي مدى سوف يحمله التعليم الجامعي ؛ وإنما وجه تفكيره إلى طريق آخر، كان قد فتح المجال حديثا للحراك الاجتماعي، وهو الكلية الحربية.

التحديد الجغرافي لفرص التعليم:

كان للجغرافيا أيضا – مثلها مثل الأصول العائلية والطبقية – تأثيرها الكبير في تحديد فرص التحاق المرء بالجامعة. فحظي قاطنو المدن بفرص أفضل من أبناء عمومتهم في المدن الصغيرة والقرى. كما كان وضع أبناء الوجه البحري أفضل من أبناء الوجه القبلي ؛ ففي ١٩٤٧ بلغ عدد أطفال

المرحلة العمرية ٥ – ١٤ عاما الملتحقين بالمدارس في المحافظات الحضرية (القاهرة – الاسكندرية – منطقة القنال – السويس ودمياط) ضعف عدد المقيدين من أطفال الاقاليم[٥٨]. وفي منتصف الخمسينيات قدمت العاصمة (التي تضم ١٣% تقريبا من السكان) ٤٢% من طلاب جامعة القاهرة[٥٩].

وطوال عشرين عاما بعد قيامها، لم تنشئ جامعة القاهرة مدينة جامعية، الأمر الذي شكل عقبة واضحة أمام الطلاب من خارجها. ومثلما جرى العرف في أوربا، أصبح على الطلاب الذين لا يقيمون مع ذويهم، أن يبحثوا لأنفسهم عن المأوى ومتطلبات المعيشة. ففي فرنسا كانت المدارس العليا لابناء الصفوة (ولم تكن جزءا من الجامعة) وحدها التي تقدم الطعام والمسكن حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى[٦٠]. فاذا كانت جامعة القاهرة قد اتبعت الأمثلة السابقة في الأزهر بمافيه من أروقه، أو المدارس الداخلية الانجلو – أمريكية لكانت قد أعطت أولوية قصوى لإنشاء المدن الجامعية. فقد أضطرت أسر ليس لها أقارب في القاهرة للنزوح إليها من أجل تعليم أبنائها، وفي الحالات الأخرى، كان الطلاب القادمون من الأقاليم يتكدسون في أي مأوى يعثرون عليه مهما بدا مستواه حقيرا أو مغاليا في أجره. وفي محاولة لتحسين حالة طلاب الجامعات، يضع الأستاذ البريطاني "ت.ه.- نيوبي" يده على قضية الإسكان في روايته البسيطة الهادفة "نزهة في سقارة" [٦١].

وبعد الحرب العالمية الأولى، أقيمت أخيرا في باريس مدينة جامعية لإسكان الطلاب، ودرست جامعة القاهرة إمكانية محاكاة نموذجها[٦٢]. فاستأجرت بعض المساكن للطالبات عام ١٩٤٠، إلا أن أول سكن للطلاب من البنين لم يفتتح إلا عام ١٩٤٩[٦٣]. ثم تلا ذلك إنشاء مساكن أخرى للطلاب، ومع هذا ظل الطلب على استئجار الحجرات يفوق كثيرا المعروض منها في القاهرة.

ذرية الجامعة الأم[٦٤] : جامعتا الاسكندرية وعين شمس :

فضلا عن الإسكان الجامعي، أدى انتشار التعليم العالي إلى تحسين فرص أبناء الأقاليم في الالتحاق بجامعة، وكانت مدينة الإسكندرية بما لها من طابع عالمي هي الاختيار الطبيعي لاقامة الجامعة الثانية؛ فهي تساوي خمسة أمثال حجم مدينة بور سعيد[٦٥]، كما أنها مصيف الأثرياء من الأوروبيين

والمصريين، ولها تاريخها المجيد، بالإضافة إلى مينائها الحديث الذي يعج بالنشاط.

وفي عام ١٩٣٧، اقترح لطفي السيد على مجلس الجامعة المصرية إقامة الجامعة الجديدة قائلا إنها قد تخفف من الزحام الشديد في القاهرة. وكان إنشاء جامعة أخرى يعني بالنسبة للأساتذة الموجودين، وأساتذة المستقبل، فرصا جديدة للتوظيف وإمكانية للترقي الوظيفي، بينما تخوف المعترضون من أن جامعة أخرى من شأنها أن تسحب الأموال والأساتذة من القاهرة، وربما تفاقم زيادة عدد الخريجين من أزمة البطالة بين المتعلمين[٦٦].

ومع حلول نهاية عام ١٩٣٧، حل محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين والصديق القديم للطفي السيد، محل النحاس في رئاسة الوزارة. وفي أبريل التالي تولى محمد هيكل وزارة المعارف، فعمل على تحريك مشروع الجامعة إلى الأمام، نافضا عنه المخاوف من ثورة الطلاب : "إن ثورة المتعلم ثورة إصلاح وثورة الجاهل ثورة تدمير" [٦٧]. ثم افتتحت جامعة القاهرة * كليتين فرعيتين للحقوق والآداب في خريف عام ١٩٣٨.

وسقطت وزارة محمد محمود في عام ١٩٣٩، ولكن هيكل عاد بعد أشهر قليلة ليتولى وزارة المعارف في ظل حكومة حسن صبري، فحكومة حسين سري. ثم ترك العميد علي ابراهيم كلية الطب، ليتولى وزارة الصحة، وساعد هيكل على دفع مشروع الجامعة إلى الأمام، بل أن علي إبراهيم اقترح إنشاء جامعة ثالثة في صعيد مصر عند أسيوط.

وقام طه حسين – بعدما أصبح الآن في المعسكر الوفدي – بحملة في الصحافة لتأييد المشروع. ووافقت وزارة سري على المشروع من حيث المبدأ قبل أن يسقطها الانقلاب البريطاني في ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

ومع عودة النحاس والوفد قام وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي ومستشاره الفني طه حسين بتنفيذ المشروع، وتم افتتاح الجامعة بالاسكندرية في أكتوبر عام ١٩٤٢، وعين الهلالي طه حسين مديرا للجامعة الجديدة. (وفي نفس الوقت كان جيش روميل على مسافة أقل من مائة ميل، إلا أن مونتجمري كان قد أخذ زمام المبادرة العسكرية وبدأ يطارد قوات الحلفاء عبر ليبيا).

---

*كان اسمها حتى ذلك الوقت "جامعة فؤاد الاول" – (المترجم)

وكانت اعتبارات اللياقة – ربما أيضا العلاقة غير المستقرة مع بريطانيا – قد منعت الملك فؤاد من إطلاق اسمه على "الجامعة المصرية" التي لم يطلق عليها جامعة فؤاد الاول الا بعد سنوات عديدة من وفاته. ولكن فاروق، بما هو معهود فيه من صبيانية، لم يبد مثل هذا التحفظ. ومن ثم، افتتحت الجامعة الجديدة بالاسكندرية تحت اسم "جامعة فاروق الاول" (فهل كان التشريف الذي منحه لنفسه نوعا من التعزية على ماحدث له منذ وقت ليس ببعيد، عندما أضطر لقبول النحاس تحت تهديد المدافع ؟)

كان فاروق كارها تولي طه حسين – العدو القديم لوالده – إدارة الجامعة الجديدة، الا أنه استطاع على الأقل، أن يعين واحدا من رجال القصر، هو صادق جوهر، سكرتيرا عاما للجامعة ليصبح عينا له على مجريات الأمور[٦٨]. وبمجرد أن ألمح البريطانيون إلى أن تطور أحداث الحرب جعل الاستغناء عن النحاس أمرا ممكنا، أقال الملك الوزارة فورا في أكتوبر من عام ١٩٤٤. وفي غضون أسبوع خسر طه حسين منصبه كمدير للجامعة. (ولاريب أنه ابتسم، في ذكاء، عندما رأى منصور فهمي يخلفه مرة أخرى، بعد أن قبل اثناء أزمة ١٩٣٢ أن يحل محله في عمادة كلية الآداب). وشغل طه نفسه بمجلة الكاتب المصري، وهي مجلة أدبية جديدة علاوة على انشغاله بمشروعات جديدة في الكتابة. وبعد عامين أقصي فهمي عن المنصب، وكوفئ صادق جوهر على ولائه بتوليته ادارة الجامعة، رغم أنه لم يكن أستاذا ولم يكن حتى حاصلا على درجة الدكتوراة.

وبطبيعة الحال، أصبحت جامعة فؤاد، النموذج الذي تحتذيه جامعة فاروق، رغم بعض الاختلافات الثانوية. وكان هناك نقص في الأساتذة، شغله البريطانيون من الجيش، أو من جهات أخرى، حتى توفر العدد المطلوب من الأساتذة المصريين. وساعد أيضا في سد نقص هيئة تدريس الاسكندرية، الأساتذة المنقولون من القاهرة، إما تطوعا أو تنفيذا لعقوبة إدارية[٦٩].

ودعا تاريخ الإسكندرية ذات الحضارة الهيلينية، بالإضافة إلى موقعها على البحر المتوسط وتنوع أجناس سكانها، جامعة فاروق إلى التركيز على دراسة الحضارة الإغريقية – الرومانية، والتاريخ الأوروبي الحديث، واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر المحيطات[٧٠]، مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية، والعربية/الإسلامية لجامعة القاهرة بشكل أساسي. وبينما يصور شعار جامعة القاهرة "توت" إله الحكمة عند الفراعنة، يبرز شعار جامعة الاسكندرية؛ منارة الاسكندرية في العصر اليوناني (وهي

إحدى العجائب السبع في العالم القديم) (انظر الرسم التوضيحي رقم ٦) كما اتخذت ثلاث جامعات أنشئت بعد ذلك شعارات فرعونية أيضا، وهي عين شمس، وأسيوط والمنيا.

وتواءمت السمة اليونانية في الشعار بالتحديد مع ميول طه حسين مدير الجامعة المولع بالأدب الكلاسيكي، والذي أعلن بوضوح في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" اعتناقه لفكرة انتماء مصر لهوية الغرب والبحر المتوسط.

ومازالت المطبوعات المصورة لجامعة الإسكندرية تتباهي بمجد المدينة اليونانية الزائل. كما أن المنارة مازالت باقية في شعار الجامعة، ومازال معهد أبحاث المحيطات يؤدي وظيفته. غير أن مظاهر الملامح الغربية التي كانت تميز بينها وبين جامعة القاهرة لا يكاد يتبقى منها شيئ يذكر؛ فلم يعد السكان الأوروبيون في الاسكندرية يعتبرون جامعتها خاصة بهم، كما أن معظمهم هاجر من المدينة بعد وصول عبد الناصر إلى الحكم. فضلا عن أنه لا يكاد يكون بين المصريين من يرى شبها بين العصر الحالي والحقبة البطلمية أو الرومانية التي سادت بلادهم منذ زمن بعيد.

* * *

في عام ١٩٥٠ عاد طه حسين إلى السلطة كوزير للمعارف في حكومة النحاس الأخيرة. وجاء ذلك في الوقت الملائم ليشرف على إنشاء ثالث الجامعات المصرية التي حملت اسم ابراهيم باشا إبن محمد علي والجد الاكبر لفاروق. وطرح طه حسين قضية الجامعة الجديدة على البرلمان المصري، موضحا ازدحام جامعة فؤاد بعدد طلابها البالغ ١٧ ألف طالب ومشيرا إلى تكدس الطلاب في كلية الحقوق. كما أقر حملة طلاب وأساتذة المعاهد العليا بالقاهرة الذين يتوقون إلى الاستقلال والمكانة اللذين يتيحهما الانضمام إلى الجامعة الجديدة، وربما يكون قد أضاف إلى ذلك أن خريجي ما بعد الحرب العالمية الثانية، (بفضل تشجيع الفاروق) كانوا يعودون بالدكتوراه خاصة من الولايات المتحدة – ويحتاجون إلى وظائف[٧١].

ومرة أخرى، كان هناك بعض المعارضين، فتساءل عثمــان أمــين الاستاذ بجامعة القاهرة * عن السبب الذي من أجله تحظى العاصمة بجامعــة ثانية في حين لا توجد أي جامعة بالمدن الاخرى : فهــل كــان ذلــك مــن الديمقراطية ؟ اذا كانت جامعة واحدة تكفي باريس "مدينة النور" فلماذا تحتاج القاهرة أثنتين[٧٢] ؟

ولم يكن من الصعب التوصل إلى الإجابة. اذ أن جماعة الضــغط فــي القاهرة كانت قد حولت مسار خطة عام ١٩٤٩، الخاصة بانشاء جامعة ثالثة فــي أسيوط بصعيد مصر، تسمى باسم محمد علي في الذكرى المئويــة لوفاتــه. ولان أهل الصعيد أفقر من أهالي الدلتا، وأكثر ريفية وأقل تطورا، فقد كانوا يتطلعــون إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم من إنشاء جامعة لهم، الا أن جماعة الضغط في القاهرة ردت على ذلك بأن العاصمة لديها بالفعل عدد من المعاهد التي يمكــن أن تشكل أساسا لجامعة، وأن أسيوط ربما تكون – بعدد سكانها البــالغ ٩٩ الــف نسمة – أكبر مدينة في الوجه القبلي، ولكن القاهرة – بسكانها المليــونين و ٥٧٥ ألف نسمة – تفوقها ست مرات، كما أن أسيوط كانت تأتي في المرتبة الثامنة بين مدن مصر من حيث عدد السكان، فلم تكن تلي القاهرة والإسكندرية فقط، وإنمــا بورسعيد وطنطا، والمحلة الكبرى، والسويس، ثم المنصورة أيضا[٧٤]. فلــم يكــن مستغربا أن تقام الجامعة الجديدة بالقاهرة الكبرى.

ومع قيام جامعة محمد علي – على الــورق علــى الأقــل – بقــي اسماعيل فقط من بين أسلاف فاروق القريبين الذي لا توجد جامعــة باســمه ولكن لم يتح له أو لسلالته ما يكفي من الوقت لسد هذا النقص.

وأفتتح طه حسين رسميا أول اجتماع لمجلس جامعة أبراهيم باشا في أكتوبر عام ١٩٥٠. وكان أول مدير لها محمد كامل حسين الطبيب المشهور بكتاباته الأدبية والدينية[٧٥]. ونظرا لعدم وجود حرم جامعي في أول الأمــر، استقرت إدارة الجامعة في المنيرة، بينما تناثرت كلياتها في أنحاء القاهرة – وبعد الثورة، قررت الحكومة إقامة الحــرم فــي العباســية، حــول قصــر الزعفران. وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعــد أن أخلتــه كليــة العلوم التابعة لجامعة فؤاد الاول.

---

*فؤاد الاول حتى ذلك الحين – (المترجم)



صورة رقم (٦)
شعارات الجامعات

وبعد الثورة، تحولت جامعة فؤاد إلى "جامعة القاهرة"، كما أعيد تسمية جامعة فاروق باسم "جامعة الأسكندرية"، بينما تحولت جامعة إبراهيم باشا إلى "جامعة عين شمس"، وكانت سميت في أول الامر جامعة هليوبوليس، نظرا لقربها من مدينة "أون" المصرية القديمة - مدينة هليوبوليس في العصر اليوناني - وهي الضاحية التي كان مقاول بلجيكي قد اشتراها وأعاد تسميتها باسمها اليوناني. واستمرت الجامعة تحمل اسم "جامعة هليوبوليس" لمدة عام، ثم تحولت إلى تسمية عريقة مرادفة "عين شمس" ويصور شعار الجامعة مسلة مدينة "أون" الباقية مع صقرين يمثلان إله الشمس "رع - حور أخت". كما تؤكد مطبوعات الجامعة على شهرة مدينة "أون" بالتعليم. وإلى القرب من قصر الزعفران، تكاثرت المباني غريبة الشكل، التي تشبه الصناديق، ذات النمط الرتيب - مثل بقية المباني في عصر عبد الناصر - وفي عام ٦١- ١٩٦٢، انتقلت إلى الحرم الجديد كليتا الآداب والحقوق. ثم تطورت عن المعاهد العليا التي كانت قائمة من قبل كل من كليات : الآداب، والعلوم، والتجارة، والتربية، والهندسة بالإضافة إلى كلية الزراعة، أما كلية الطب فكانت فرعا من جامعة فؤاد. وفضلا عن استمرار محاكاة نموذج جامعة القاهرة، كانت جامعة عين شمس تعكس أيضا أوضاع العصر باتباع بعض التوجهات الأمريكية. وكان الاستاذ الدكتور أبو الفتوح رضوان من بين أولئك الذين عادوا معهم بنظريات التربية المتقدمة، بعد دراسته بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا[٧٦]. فكانت جامعة عين شمس أول جامعة مصرية تضم قسما مستقلا لعلم النفس، كما أنشئت بها كلية مستقلة للتربية[٧٧]. وفيما بعد، أصبحت كلية الألسن - وهي ليست بالضرورة على النمط الأمريكي - احد عوامل تميز الجامعة.

كما لم تشتمل أي من جامعة القاهرة أوالاسكندرية على كلية مناظرة "لكلية البنات" بجامعة عين شمس، وهي التي نشأت عن المعهد العالي للمعلمات. وفي أول عهدها، لم تكن هذه الكلية تتيح سوى الحصول على درجات البكالوريوس العام في الاداب والعلوم والاقتصاد المنزلي والتربية، في مقررات دراسية تساوى ضعف تقريبا تلك المقررات في الكليات الاخرى ومن هذه الكلية خطت * عائشة عبد الرحمن خطواتها إلى الوزارة في عام ١٩٧٢[٧٨].

---

* ويبدو أن المؤلف يقصد د. عائشة راتب، الا أنها ! لم يحدث أن دخلت د. عائشة عبد الرحمن أى وزارة تخرجت من كلية الحقوق وليس البنات - (المترجم)

وفي ١٩٥٢-٥١ بلغ عدد المقيدين بجامعة القاهرة مثلي عدد المقيدين في جامعة عين شمس تقريبا، وثلاثة أمثال المسجلين في الأسكندرية (أنظر الجدول ١٤) كما تلقت جامعة القاهرة في ذلك العام ٤٩% من مجموع ميزانية الجامعات. وفاقت جامعة عين شمس في السنة الأولى من انشائها، جامعة الاسكندرية من حيث عدد المقيدين. وكانت الجامعات المصرية تماثل نظيرتها التركية من حيث سرعة التزايد، مع أن جامعة استانبول سبقت الجامعة الأهلية في مصر بثمانية أعوام، كما سبقت الجامعة المصرية العامة بخمس وعشرين سنة؛ لأنه لم يكن هناك "كرومر" ليعوق قيامها. ثم افتتح كل من البلدين جامعته الثانية في الاربعينيات (في تركيا كانت جامعة أنقرة ثانية الجامعات) وفي الخمسينيات افتتحت مصر جامعتين أخريين، وافتتحت تركيا أربعا، وهكذا[٨٠].

ومنذ ذلك الحين جرى – على نحو بطيئ – توسيع القاعدة التي تستمد منها الجامعة الأم، والجامعات التي تلتها، طلابها. ثم حان أوان الالتفاف إلى معركة الاستقلال التي شغلت الجامعة في الثلاثينيات بالاضافة إلى غيرها من القضايا السياسية في ذلك العقد ثم في العقد الذي تلاه.

جدول (١٤)

المقيدون بالجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي

إجمالى التعليم العالي	المعاهد التي ألحقت فيما بعد بجامعة القاهرة	جامعة عين شمس	جامعة الاسكندرية	جامعة القاهرة	السنة
٣٤٦٨	١٤٤١	--	--	٢٠٢٧	١٩٢٦-٢٥
٦٧٦٠	٢٠٩٢	--	--	٢١٥٥	١٩٣١-٣٠
٨٣٩٨	٤٩٤	--	--	٧٠٢١	١٩٣٦-٣٥
٩٢٢٤	١٥٤	--	--	٧٨٢٠	١٩٤١-٤٠
١٧٠٣٥	--	--	٣٣٩٣	١٠٥٣٤	١٩٤٦-٤٥
٣٣٤٠٩	--	٧٥٣١	٥٩٨٧	١٨٢٤٦	١٩٥١-٥٠
٣٦٦٢٢	--	٩٨٣٠	٦٤٥٧	١٨٥٥٥	١٩٥٢-٥١

المصـــادر : (مصدر سابق) Jean - Jacques Waardenburg ص ص ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٥ و "shafshak, "Universities ص ص ٣٠٥ -٣٠٧

الهوامش

١- تعتمد الملاحظات حول الحركة النسائية الغربية بشكل خاص على :
- Richard Evand, *The Feminists* (London, 1979).

٢- - Memoirs of Halide Edib (1926; reprint ed., New York, 1972).

٣- - Evans, *Feminists*, pp. 87-88, 238.

٤- العبارة من :
- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot's : *"The Revolutionary Gentlewoman in Egypt,"* in Nikki Keddie and Lois Beck, eds., *Women in the Muslim World* (Cambridge, Massachuetts, 1978), pp. 261-67.
وعن مظاهرات ١٩١٩ ومطالبها انظر : عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٨) الجزء الأول ص- ص- ١٢٦ - ١٣٠ ، ١٤١ - ١٤٢ . انظر أيضا مذكرات هدى شعراوى ص- ١٨٠ وما بعدها .

٥-
- Earl L.Sullivan, *Women in Egyptian Public Life* (Syracus New York 1986), p. 30.
وبالنسبة للاتحاد النسائى المصري ، اعتمدت على:
- Baheega Sidky Rasheed et al., *The Egyptian Feminist Union* (Cairo, 1963),
وكذلك المقابلتين مع مدام رشيد في ٣ و٤ يناير ١٩٧٨ .

٦- - Eadran, *"Independent Women"*, pp. 16 - 23.

يناقش هذه المرحلة "الشعبية" من الحركة النسائية المصرية .

٧- - Woodsmall, *Moslem Women*, PP. 53 - 55.

٨-
- Scott, Standard Postage Stamp Catalogue. 1982 (4 Vols., New York, 1981) 2 : 817, *"Egypt"*, No. 223.

٩- حول المرأة المصرية في الحياة العامة ، أنظر:
- Sullivan, Earl L. *Women in Egyptian Public Life* (Syracuse, New York, 1986).

١٠- محمد خليل صبحي ، "تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمـد على باشا" (الأجزاء من ٤ - ٦) القاهرة (١٩٣٩ - ١٩٤٧) الجزء الخامس ص- ٥١٨ - المادة ١٨ .

١١- - Mead, *Egyptian Economy*, p. 301.

١٢-

- Hekmat Abou-Zeidd et al., *The Education of Women in the U.A.R. during the 19 th. and 20 th. Centuries* (Cairo, 1970), p. 23; Woodsmall, *Moslem Women*, p. 176.

١٣- سهير القلماوى ، مقابلة - ١٦ فبراير ١٩٨٣ . وتقويم جامعة فـؤاد الأول ١٩٥٠ ص- ص- ١٢٨ - ١٢٩ . و:

- Woodsmall, *Moslem Women*, p. 177.

ومذكرات هدى شعراوى . وزعلوك . وترجع بعض المصادر التحاق المرأة بكلية الطب إلى ١٩٢٩ : تقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ ص- ١٣٠ . و:

- ShafshaK, Mahmud Abd Al-Rahman. *"The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment: A Comparative Study of Al-Azhar and Cairo Universities".* Ph D. dissertation. University of Chicago, 1964. p 306.

وربما يكون الالتحاق بالسنة الاعدادية في عام ١٩٢٨ سببا في هذا التناقض الظـاهرى . وعن التعليم المختلط بالجامعة الأمريكية في القاهرة أنظر :

Murphy, Lawrence R. *"The American University in Cairo : AUC History".* (1973), p 42. Eva el Masri Sidhom, Memoirs of an Egyptian American or the Life Story of the First Co-Ed at the American University in Cairo (Jas Per, Arkansas, n.d).

١٤- Afaf al-Sayyid Marsot, *Liberal Experiment*, p. 220.

١٥- سهير القلماوى . مقابلة - ١٦ فبراير ١٩٨٣ . ومع ذلك يوضح شفشق في رسالته للدكتوراه ، أن ثماني فتيات التحقن بكلية العلوم في عام ٢٩- ١٩٣٠ .

١٦- تقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ ص- ص- ١٢٨ - ١٢٩ . و:

- Hekmat Abou- Zeid, *Education*, P. 39; and Shafshak, *"Universities,"* pp. 305 - 307.

١٧- تقويم جامعة الأزهر ١٣٨٣/١٩٦٤ ص- ١٥٥ .

١٨-

- V.H. Green, *The Universities* (Harmonds Worth, Middlese, England, 1969), pp. 120, 127- 128. and George weisz, *The*

Emergence of Modern Universities in France, 1863 - 1914 (princeton, 183), pp. 242 - 47.

١٩- شوقي ضيف ، "معى" (القاهرة ١٩٨١) ص- ص- ١٨ - ١٩ ، ٩٩ .

٢٠- عبد المنعم الدسوقى ، "الجامعة المصرية ..." ص- ٨٣ .

٢١-

- Szyliowicz, Jose Ph S. *Education and Modernization in the Middle East* (Ithaca, New York, 1973), p 463.

و: الإيجبشيان ميل ١٢ فبراير ١٩٨٣ ص- ٣ . و: المركز القومي للبحوث التربوية ، "المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية" (القاهرة ١٩٨٠) ص- ص- ٥٠ ، ٥٦ و:

Mead, Growth, p. 301.

٢٢- نجيب محفوظ ، المرايا (مكتبة مصر - الطبعة الرابعة ١٩٨٠) ص- ١٥٨ - ١٦١ [نقل مؤلف الكتاب العبارات عن الترجمة الفرنسية للرواية ، إلا أننى رأيت من الأنسب للقارئ العربي أن أحيله إلى الأصل العربي - (المترجمة)] .

٢٣- مقابلة مع عائشة عبد الرحمن في عبد التواب عبد الحى : عصير حياتي (القاهرة - غير مؤرخ) ص- ص- ١١٩ - ١٢٥ .

٢٤- عبد المنعم الدسوقى "الجامعة المصرية ..." ص- ٨٤ . و:

- Giora Elirza, *"Egyptian Intellectuals and Women's Emancipation, 1919 - 1939"*, Asian and African Studies 16 (1982) : 95 - 120.

٢٥-

- Woodsmall, *Moslem Women*, pp. 183, 249; Abou Zeid, *Education*, pp. 7, 27; and Katheleen Howard- Meriam, *"Women, Education, and the Professions in Egypt"*, (omparative oducation Review 23 (1979) : 256 - 270. -٢٦- Shafshak, *"Universities"*, pp. 307- 309.

٢٧- - Afaf al-sayyid *"Revolutionary Gentlewoman"*, p. 270.

٢٨- - Woodsmall, Moslem Women, pp. 183, 245.

٢٩- - La Verne Kuhnke, *"The Doctress'on a Donky: Women Health Officers in Nineteenth Century Egypt"*, Clio Medica 20 (1974): 193 - 205.

٣٠- - Woodsmall, *Moslem Women*, p. 248.

٣١- فريد زعلوك - مقابلة - ٢٠ يونيو ١٩٨٣ . وعزيز خانكى وجميل خانكى "المحاماة قديما وحديثا" (القاهرة ١٩٤٠) . ص- ٦٣.

٣٢- زينب حسن - مقابلة - ٢٦ ابريل ١٩٨٨ .

٣٣- سهير القلماوى - مقابلة . و: تقويم جامعـة فـؤاد الأول ١٩٥٠ ص- ١٣٣ . و: الكتاب الفضي لكلية الآداب ١٩١٥ - ١٩٥٠ ص- ١١٠ . و: الآثار العلمية لأعضـاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ١٩٥٨ ، ص- ص- ٩ - ١٠ . وعن فاطمة سالم سـيف أنظر : جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ص- ٨٠ . وعن فرنسا انظر :

- Weisz, Emergence, p. 247.

٣٤- عبد الحى ، "عصير ..." ص- ص- ١١٩ - ١٢٥ .

٣٥- Boktor, Amir. *The Development and Expansion of Education in the United Arab Republic,* (Cairo 1963) p. 153.

٣٦-

- Cachia, Piere. *Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance* (London, 1956), p. 121.

وبالنسبة للمعالجة التالية لاصلاحات طه حسين التعليميـة ٤٢ - ١٩٤٤ ، ٥٠ - ١٩٥٢ انظر خاصة الصفحات من ١٢١ - ١٢٧ .

٣٧- خليل صبحى ، "تاريخ .. الجـزء الخـامس ص- ص- ٢٥٣ - ٢٧٥ ، ٨٠٣ - ٨٠٥ .

٣٨- Bokror, *School*, pp. 220-221.

٣٩- المرجع السابق ص- ص- ٥٤ ، ١٥٣ - ١٥٤ .

٤٠- - Matthews and Akrawi, *Education*, pp. 30, 41, 49.

٤١- - Cachia, *Husayn*, pp. 125-126.

٤٢- ورد في كتاب : - Cachia, *Taha Husayn*, p. 124.

انه رغب في الغاء رسوم التعليم الجامعي . بينما لا تتفق سهير القلماوى مع ذلك الرأي - مقابلة معها ١٦ فبراير ١٩٨٣ .

٤٣-

- Saad El-Din, "*La nouvelle Function des Universites d'Egypte,*" Civilisations (1955), 5 : 348.

٤٤- - Waardenburg, 1 : 102.

٤٥-

- Cachia, Taha Husayn, pp. 122 - 123; Radwan, Abou Al-Futouh, *Old and New Forces in Egyptizn Education* (New York, 1972) pp. 108 - 110; and: Kerr, in Coleman, Education, p. 175.

٤٦-

- FO 848131 Milner Mission Papers. Doug las Dunlop, *"Education in Egypt"*, p. 4.

٤٧- - Mead, Growth, p. 301.

٤٨- - Matthews and Akrawi, *Education*, pp. 17, 34.

٤٩-

- Charles E.Mc Clelland, *State, Society and University in Germany, 1700-1914.* (Cambridge, 1980), p 158; John H. Weiss, *"Bridges and Garriers : Narrowing Access and Changing Structure in the French Engineering Profession, 1800 - 1850"*, in gerald L. Geison, ed., *Professions and the French State*. 1700 - 1900, (Philadellphia, 1984), pp. 19 - 22; R.J. Montgomery, *Examinations : an Account of their Evolution as Administrative Devices in England* (Pittsburg, Pennsylvania, 1965).

٥٠- - Berque, *Egypt*, pp. 422 - 23.

٥١-

- Engel, *From Clergyman to Don*, p. 224; Pierre L. Van den Burghe, *Power and Privilege at an African University* (Cambridge, Massachausetts, 1973), pp. 19 - 20.

٥٢-

- Taha Hussein, *The Future of Culture in Egypt*, trans. Sidney Glazer (New York, 1975), pp. 73-82.
[لعله من الانسب ان احيل القارئ العربي إلى طبعة عربية من مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين، وجدتها ضمن المجموعة الكاملة لأعمال الدكتور طه حسين الصادرة عن دار الكتاب اللبنانى - بيروت - المجلد التاسع - تحت عنوان "علم التربية" ص- ٢٦٢ - ٢٨٢ - حيث لم أعثر للأسف على طبعة صادرة في مصر وإن كنت قد سمعت

أن الهيئة المصرية للكتاب بصدد إصدار طبعة منه*. لذلك سوف أسند باقي الاستشهادات من الكتاب إلى الطبعة اللبنانية المذكورة بعد تحقيقها (المترجمة)]. و: الأيــام – الجــزء الثالث ١١٧ – ١٢٠.

٥٣- محمد كامل مرسى ، الأهرام ٢٤ فبراير ١٩٥١ . كما نقله عبد المنعم الدسوقى في: "الجامعة المصرية ... ص- ص- ٥٩ ، ٦١ : حاشية رقم ٢٤ .

٥٤-

- Mac Clellalnd, James C. *Autocrats and Academics: Education, Culture, and Society in Tsarist Russia,* (Chicage, 1979), pp. 49- 50.

٥٥-

- Daniel R. Brower, *Training The Nihilists: Education and Radicalism in Rsarist Russia* (Ithaca, New York, 1975), P. 37; James C. Mac Clelland, "*Diversification in Russian - Soviet Dducation,*" in Jarausch, Transformtion, p. 183.

٥٦- - Burghe, Power, p. 57.

٥٧-

- Mahmoud Kamel, Journal d'un avocat etyptien: *Le cote Humain du barreau* (cairo, 1946, trans. of :

يوميات محامى مصري ١٩٤٤) ص- ص- ٥ – ٧ .

٥٨- - Mead, *Growth*, p. 30.

٥٩-

- James A. Bellamy, "*Cairo University*", Middle Eastern Affairs 6 (1955): 188.

تعتبر نسبة ١٥% من القاهرة الكبرى التي وردت في كتاب بيلامى مرتفعة للغاية ، وقد فضلت بدلا منها نسبة ١٣% التي وردت في : Eccel, *Egypt* p. 49.

٦٠- Weisz, *Emergence*, pp. 302 - 303.

٦١- انظر : P.H. Newby, *The Picnic at sakkara* (London, 1946).

٦٢- الإيجبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨.

٦٣- عبد المنعم الدسوقى : "الجامعة المصرية ... ص ٨٤ .

* أثناء إعداد هذه الترجمة للنشر أصدرت هيئة الكتاب بالفعل طبعة من كتاب د.طه حسين ضمن سلسلة مكتبة الأسرة في إطار مهرجان القراءة للجميع عام١٩٩٦-(المترجم)

٦٤- سليمان حزين ، شجرة الجامعة في مصر (القاهرة ١٩٨٥) – اهداء الكتاب .

٦٥- تم جمعها من : - Eccel, *Egypt*, p. 49.

٦٦- للحصول على معلومات عن جامعة فاروق الأول ، انظر : "مجد الإسكندرية : جامعة فاروق الأول" المقتطف ١٠٢ (ا يناير ١٩٤٣) ص- ص- ١٣٠٨ . و: هيكل "مذكرات ..." الجزء الثاني ص- ص- ١١٩ - ١٢٠ ، ومطبوعات جامعة الإسكندرية لسنتى ٥٧ - ١٩٥٨ و ٦٣ - ١٩٦٤.

٦٧- هيكل : "مذكرات ..." الجزء الثاني ص- ١١٩ .

٦٨- فريد زعلوك . مقابلة – ٢٠ يناير ١٩٨٣ .

٦٩- عن النقل التأديبي انظر

- A. Cecil Alport, One Day of Justice: *The Black Book of the Egyptian Hospitals and a fellaheen Charter* (London 1948), p. 178.

٧٠- المقتطف العدد ١٠٢ (١٩٤٣) ص- "مجد الأسكندرية" .

٧١- حول عين شمس انظر : جامعة عين شمس في ظل الثورة (القاهرة ١٩٦٣) ، ص- ص- ٧ - ١٨ . و: جامعة عين شمس : "اليوبيل الفضي لجامعة عين شمس ١٩٥٢ - ١٩٧٧" ؛ وتقريريها لسنة ٥٨ - ١٩٥٩ (باللغة العربية) وسنة ٦٣ - ١٩٦٤ (بالانجليزية).

٧٢- عثمان أمين ، نحو جامعات أفضل ، (القاهرة ١٩٥٢) ص- ٥٩ .

٧٣- جامعة أسيوط في عشر سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧ (القاهرة – غير مؤرخ) ص- ١١ .

٧٤-احصائيات السكان من : - Eccel, *Egypt*, pp. 48 - 49, 238 - 40.

٧٥- محمد محود الجوادى : دكتور محمد كامل حسين : عالما ومفكرا وأديبا (القاهرة ١٩٧٩) .

٧٦-

- Abou al- Footuh Radwan, *Old and New Forces in Egyptian Education* (New York, 1972).

٧٧- المجلس الأعلى للجامعات ، دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية (القاهرة ١٩٧٩) ص- ص- ٦٣ - ٦٤ .

٧٨- جامعة عين شمس في ظل ... ص- ١٢٨ .

٧٩- الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالي ، التعليم العالي في ١٢ عاما (القاهرة ١٩٦٤) ص- ٤٤ .

٨٠- عن تركيا ، انظر:

- Joseph S.Szyliowicz, *Education and Modernization in the Middle East* (Ithaca, New York, 1973), pp. 375 - 86.

[٧]
الجامعة والسياسة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٠

أن تعلو الجامعة فوق السياسة – كفكرة مثالية – شئ، أما الواقع فشئ أخر تماما!. ففي عام ١٩٣٦، مثلت عودة طه حسين إلى منصب العمادة – الذي أزاحته عنه قبل أربع سنوات حكومة إسماعيل صدقي القوية – انتصارا جزئيا لمبدأ استقلال الجامعة. ومنذ ذلك الحين أصبحت المظاهرات الطلابية أمرا مألوفا. فتصدر الطلاب المظاهرات المطالبة بالاستقلال، كما مارسوا الصدام نيابة عن الأحزاب المتنازعة، وعارضوا السياسات التي كانت تهدد نجاحهم في الدراسة، أو فرصهم في العمل مستقبلا.

أما بالنسبة للأساتذة، فأصبح العمل الأكاديمي طريقا مؤديا إلى مقعد الوزارة، الأمر الذي زاد من جاذبية الانخراط في العمل السياسي بالنسبة للأكاديميين وفي الأربعينيات عجز الأساتذة، الذين خلفوا طه حسين ولطفي السيد، عن توجيه الطاقة السياسية لطلابهم على نحو بناء؛ فتسللت عوامل الضعف التي سيطرت على مصر والعالم العربي إلى الحرم الجامعي. واكتملت العقدة "الجوردية" * التي كان يتعين قطعها، أو كما عبر عنها عبد الناصر : "دور هائم على وجهه يبحث عن بطل يقوم به" (1).

استقلال الجامعة والتخلص من طه حسين :

جاء فصل طه حسين في مارس ١٩٣٢ أثناء آخر محاولات الملك فؤاد للحفاظ على الحكم الأوتوقراطي، وأطولها عمرا. وكان الملك يعمل من خلال إسماعيل صدقي رئيس الوزراء، الذي استبدل في عام ١٩٣٠ بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر يركز السلطة تماما في يد الملك. ولم يعترض البريطانيون على هذا الوضع، إلا أن حزبي "الوفد" و"الأحرار الدستوريين" قاطعا الانتخابات التالية، ومن ثم سيطر حزب الشعب الجديد برئاسة إسماعيل

* عقدة أحكم شدها جورديوس ملك فريجيا، وزعموا أنه لن يحلها إلا سيد آسيا المقبل، فجاء الاسكندر الاكبر وقطعها بسيفه – (المترجم)

صدقي ومعه "حزب الاتحاد" الموالي للملك على البرلمان. فانطلقت جبهة من الوفد والأحرار الدستوريين إلى الصحف والمقاهي والشوارع مطالبة بعـودة دستور ١٩٢٣[٢]. ولقي صدقي تأييدا بين كبار ملاك الأراضـي، والطبقـة الصاعدة من رجال المال، والتجار، ورجال الصناعة ؛ لأنه أمـر بتيسـير شروط القروض الممنوحة لكبار ملاك الأراضي بهدف معاونتهم في التغلب على حالة الكساد. كما أنشأ بنكا للرهونات العقارية لمساعدة أعيان الفلاحين. ولما كانت مصر استردت أخيرا سيادتها على جماركها، فقد أستؤنف فرض الحماية الجمركية لصالح رجال الصناعة. وشـعر أبنـاء الطبقتـين الـدنيا والوسطى في المدن، وعمال الصناعة، ومعظم الفلاحـين، بالإضـافة إلـى شعور الطلاب وخريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة، أنهـم خـارج اهتمام الحكم.

وكان للأحداث التي جرت أثناء الافتتاح الرسمي للحـرم الجـامعي بالجيزة، صباح ٢٧ فبراير عام ١٩٣٢، أثرها في تفجير قضية طه حسـين: فقد خرج من مبنى كلية الحقوق كل من لطفي السيد مدير الجامعة، ومحمـد حلمي عيسى وزير المعارف، وكذلك أحد ممثلي الطـلاب لتحيـة موكـب سيارات الملك فؤاد، وقام الملك بزيارة قاعات محاضرات كلية الحقوق، ثـم كلية الآداب التي يتولى عمادتها طه حسين. وبعد ذلك عبر الطريق إلى مبنى الإدارة حيث كان ينتظره إسماعيل صدقي ووزراؤه وغيرهم من الشخصيات البارزة[٣]. وألقى حلمي عيسى خطبة مفعمة بالتزلف مبرزا أيادي الملك فؤاد وشقيقته فاطمة هانم على الجامعة؛ فاتهمته جريدة "البلاغ" الوفدية بأنه انتقص من قدر إسهامات كل من قاسم أمين، وسعد زغلول، ومحمد فريـد، وعبـد العزيز فهمي فضلا عن علي الشمسي الوزير الوفدي الـذي وضـع حجـر الأساس للحرم الجامعي قبل أربع سنوات[٤].

أما خطبة لطفي السيد فأشارت بوضوح إلى لجنة عام ١٩٠٦ (التـي استهلت العمل في المشروع دون تشجيع ملكي) وكذلك إلى سـعد زغلـول. وكان صدقي قد طمأن الملك القلق على أن الطلاب تحت السيطرة تماما، إلا أنه كان مخطئا اذ لاحظ الطلاب قلة عدد الوفديين والأحرار الدستوريين بين الجالسين على المنصة، كما لاحظوا أن السياسيين الموالين للملـك، وليسـوا العلماء، هم الذين صعدوا إليها لاستلام الشهادات الفخرية. ولم يلق اقتـراح طه حسين بتكريم الوزراء الوفديين السابقين نجاحا بالطبع[٥]. ومن ثم، أفسد الطلاب المناسبة عن طريق التصفيق الانتقائي : حيث صفقوا مهللين تحيـة

لعدلي يكن عضو الاحرار الدستوريين، وعلي إبراهيم نائب رئيس الجامعة؛ بينما استقبلوا بالصمت البارد إسماعيل صدقي، وحلمي عيسى، وعلي ماهر. وفي التو، غادر الملك وصدقي المكان حانقين، يلقيان باللوم على طه حسين، ثم صدر الأمر بإبعاده عن الجامعة.

وكان طه حسين – منذ عشر سنوات – قد ربأ بنفسه عن السعي لنيل الحظوة لدي فؤاد، مرددا بيتا من أبيات الشاعر العباسى "أبو نواس" يقول فيه:

"وما أنا بالمشغوف ضربه لازب   ولا كل سلطان على أمير" (٦)

وبعد ذلك كتب طه :

"... ونظر صاحبنا فاذا هو بين عدوين لايدرى أيهما أنكى له من صاحبه يراه السعديون مارقا مالأ المارقين، ويراه القصر كافرا بالنعمة جاحدا للجميل. ويرى أنه قد أرضى ضميره وأدى واجبه وليكن بعد ذلك ما يكون"(٧).

وكان طه حسين قد أعرض عن قبول عرض إسماعيل صدقي برئاسة تحرير جريدة حزب الحكومة "الشعب" في عام ١٩٣٠، بعد توليته منصب عميد كلية الآداب بيومين فقط، فشجع ذلك عليه ذوى الاتجاهات الدينية المحافظة، الذين مابرحوا يتوقون إلى النيل من مؤلف كتاب "في الشعر الجاهلي". والمعركة حول كتاب طه حسين المنشور في ١٩٢٦، واحدة من أشهر المعارك الأدبية في القرن الحالي ؛ فقد شابهت قضيته إلى حد كبير قضيتي جورجي زيدان، ومنصور فهمي: هل يجوز استخدام أساليب المستشرقين في الدراسات النقدية لدراسة الموضوعات التي لها قداسة عند المسلمين؟ فضلا عن وجود نقاط أخرى للالتقاء بين هذه القضايا ؛ فطه عندما كان طالبا بالأزهر، كان يؤجل مذاكرة دروسه أحيانا حتى يتمكن من الانتهاء من قراءة احدى روايات زيدان التاريخية(٩). كما أنه استفاد من قراءة أعمال زيدان التاريخية غير الروائية.

وكان طه والجامعة المصرية اصطدما بذوى النزعات الدينية المحافظة من قبل في عام ١٩١٤، حين نما إلى علم أحد اعضاء الجمعية التشريعية أن رسالة طه حسين حول أبى العلاء المعرى حبذت على نحو شديد الوضوح استخدام مناهج المستشرقين بدلا من المناهج الازهرية. ولكن عندما قدم العضو اقتراحا بأن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها

خرجت "ملحدا"، احبط سعد زغلول مبادرته بأن هدد بقطع المعونة الحكومية عن الأزهر الذي خرج نفس "الملحد".

ويعتمد كتاب "في الشعر الجاهلي" على أفكار المستشرق البريطاني "مارجوليوث"، محاولا إثبات أن معظم الشعر الجاهلي تعرض للتزييف بعد ظهور الإسلام. بل أن طه تعرض بالبحث لرواية القرآن حول بناء إبراهيم واسماعيل للكعبة؛ فغضب الأزهر، واعتبر الكتاب تجديفا في حق الله، وطالب بفصل طه حسين من الجامعة وحظر تداول كتابه. ولما كانت الجامعة لم تعد معهدا خاصا ذا تأثير هامشي، انما أصبحت تعلو قمة نظام المدارس العامة، فقد أصبح الامر، بالتالي، قضية قومية، وطرح للمناقشة في البرلمان[11].

ولم يكن طه حسين صحفيا سوريا معزولا يدين بالمسيحية مثل جورجي زيدان، كما لم يكن مجرد مرشح للدكتوراه قليل الخبرة مثل منصور فهمي؛ وانما أستاذ جامعي لديه أنصاره الأقوياء من الأكاديميين والساسة. وعلى الرغم من أن الملك فؤاد كان يسعده أن يلقى بطه إلى الذئاب، الا أنه وقف موقف الدفاع عام ١٩٢٦، بعد أن وجد نفسه مضطرا لقبول عودة خصومه الوفديين إلى الحكومة. كما عارض سعد زغلول وكثير من الوفديين طه حسين – ربما لإدراكهم ما يتيحه الدفاع عن الإسلام من شعبية –إ الا أن الوفد لم يكن قويا، ولم يكن بمقدوره المخاطرة بتحطيم التحالف مع الأحرار الدستوريين الذين دافعوا عن طه باعتباره منتميا لهم.

فساند مدير الجامعة، لطفي السيد، طه حسين على أساس أن الأمر قضية حرية فكرية. كما أيدته "السياسة" الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين، ويكتب طه حسين عمودا بها. وقام رئيس الوزراء عدلي بإبعاد المشكلة عن الجدل البرلماني، عندما أحال الموضوع إلى القضاء، الذي أسقط القضية بعد ذلك. وأكد طه حسين على ايمانه بالإسلام، كما حذف الإشارة إلى إبراهيم وإسماعيل في الطبعة التالية : وبدلا من أن يفقد وظيفته، ارتقى العالم الكفيف إلى منصب عميد كلية الآداب، حيث انتخبه زملاؤه في الكلية لتولي المنصب. ومن المفارقه، أن أول وزير للمعارف في عهد اسماعيل صدقي هو الذي أصدر قرار تعيينه.

وتعقب أعداء طه حسين خطواته منذ تولى العمادة انتظارا لأية زلة؛ فاتهموه بممالأة الأساتذة الأجانب على حساب المصالح الوطنية، وإثارة خلاف على المناهج الدراسية بين المؤسسة الجديدة للتعليم العالي وبين

الأزهر، بالإضافة إلى اتهامه بتشجيع الاختلاط غير الأخلاقي بين الجنسين في كلية الآداب.

وبعد يومين من صدور قرار ٣ مارس ١٩٣٢ بعزل طه حسين من الجامعة، أضرب الطلاب مسجلين احتجاجهم في مكتب لطفي السيد، ثم طافوا شوارع المدينة حتى منزل "طه" حسين في هليوبوليس ليؤكدوا تأييدهم له. وفي اليوم التالي احتشد طلاب الآداب والحقوق في الحرم الجامعي، ثم عبروا كوبرى عباس لينضم اليهم المئات من طلاب الطب، وتوجهوا إلى قصر عابدين لتقديم التماسهم. وفي السابع من مارس انضم طلاب كلية العلوم في مبناهم البعيد بقصر "الزعفران" إلى الإضراب، واحتشد طلاب الكليات الأربع عند كلية الحقوق في اليوم التالي. ويعلن أساتذة كلية الاداب، واغلبهم مازالوا من الأجانب، قرارهم بتأييد عميدهم المخلوع[١٣]. وعندما أرسل اسماعيل صدقي قوات البوليس إلى الحرم الجامعي في التاسع من مارس، واجه لطفي السيد خيارا صعبا؛ فصدقي صديقه منذ أيام مدرسة الحقوق، عندما كانا يحرران معا صحيفة طلابية، كما أن صدقي هو من أعاده إلى منصب مدير الجامعة الذي تركه عام ١٩٢٨ ليشارك في وزارة محمد محمود باشا [١٤] – بل أنه سوف يشارك بعد الحرب العالمية الثانية كنائب لرئيس الوزراء للشئون الخارجية في وزارة مكروهة أخرى برئاسة صدقي – إلا أن مدير الجامعة قرر أنه يجب أن يستقيل هذه المرة [١٥].

وفي اليوم التالي قرر الطلاب إرسال برقيات احتجاج إلى جميع جامعات العالم[١٦]، ثم نجحوا في مراوغة البوليس يوم ١١ مارس عندما احتشدوا – على غير توقع – بكلية العلوم في قصر الزعفران. وكان صبر الحكومة قد نفذ ؛ فقبلت استقالة لطفي، وعينت علي ابراهيم نائب مدير الجامعة وعميد كلية الطب للقيام بأعماله. وناشد فريد زعلوك وآخرين من الطلاب، علي ابراهيم الاستقالة، الا أنه رد على ذلك بأنه ربما يتم تعيين شخص أسوأ للمنصب. واتفق عمداء الكليات على إصدار أمر بعودة الطلاب إلى المحاضرات، وحظر دخول الطلاب مباني كليات أخرى غير كلياتهم. ولكن الإضراب استمر؛ فأغلق علي ابراهيم الجامعة يوم الاربعاء ١٦ مارس. ثم عاد معظم الطلاب إلى الدراسة يوم الاثنين التالي تحت التهديد بالطرد من الجامعة، وتعرضت القلة التي رفضت الانصياع للأمر إلى الإيقاف عن الدراسة لمدة أسبوع أو أكثر؛ فخسرت الجامعة أسبوعين من

الدراسة كما خسرت مديرا وعميدا محترمين، فخيم الصمت الكئيب على الحرم الجامعي.

ولم يكن هذا مجرد شأن من شئون الجامعة؛ فشعر رئيس الوزراء أنه مطالب بالدفاع عن تصرفاته في البرلمان. وفي ٢٨ مارس، جلس صدقي ووزراؤه مؤيدين بينما كان أحد نواب الحزب الوطني يلقى خطبة ضد طه حسين على مدى ثلاث ساعات تقريبا[١٧]. وربما يكون النائب أخذ على عاتقه مهمة إلقاء الخطبة حتى ينفي عن الهجوم صفة الحزبية. ولم يتصد للدفاع عن طه أي من أعضاء البرلمان الموالين لصدقي. وسحب حلمي عيسى منصب الموجه بالوزارة الذي كان سيمنح لطه حسين على سبيل الترضية – وكان طه رفضه على أية حال – وقام بفصله من الخدمة الحكومية.

وفي العام التالي نالت الجامعة لائحة جديدة صارمة[١٨]. فبعد أن كان مجلس الكلية يوصى بتعيين احد الأساتذة في منصب العميد لمدة غير محدودة، أصبح وزير المعارف هو الذي يختار العميد من بين ثلاثة مرشحين لمدة ثلاث سنوات. وانضم إلى مجلس الجامعة خمسة معينون من خارجها، كما لم يعد المجلس يضم أساتذة مساعدين إلا في حالات خاصة.

واوقف حلمي عيسى قسم الدراسات الكلاسيكية، الذي كان طه يدافع عنه، وجعل اليونانية واللاتينية تدرسان فقط باعتبارهما من أدوات البحث[١٩]. كما خفض مستوى علم الاجتماع من مادة قائمة بذاتها، إلى مادة مساعدة للفلسفة والجغرافيا. وتساءل أستاذ الاجتماع (ولم يكن سوى أستاذ الانثروبولوجيا ايفانز بريترشارد) عن السبب، ففسرت الوزارة الأمر بصراحة مشيرة إلى أنها لم تكن مهتمة على الاطلاق بالمضي في هذه الدراسات إلى حد بعيد، نظرا لان أثرها على شباب مصر لم يكن معروفا، وربما يكون لعلم الاجتماع أثر تخريبي ؛ فاستقال ايفانز بريتشارد.

تبرئة طه حسين :

لم تكن فترات الانتكاس في الحياة الشخصية تمثل صعوبات مادية للطفي، غير أن الحياة كانت دائما أصعب بالنسبة لطه. وقد ساعدته الجامعة الأمريكية في القاهرة على الخروج من هذه الصعوبات، عندما عينته لإلقاء محاضرات على طلاب قسم الدراسات الحرة، كما اشتغل أيضا في الصحافة يكتب المقالات، ويدير تحرير صحيفة "كوكب الشرق" الوفدية[٢٢].

ولم يستطع صدقي وعيسى أن يجدا بديلا لمدير الجامعـــة، كمـــا واجهـــا متاعب مع منصب عميد كلية الآداب أيضا ؛ فقد ألمح عيسى إلى أنه سيدفع بالعمادة إلى "ت.س.سترلينج" نائب العميد وأستاذ الآداب الإنجليـــزي، إلا أن الوزارة، التي لم تكن تتمتع بالشعبية، تخوفت من السماح بأن يؤول المنصب إلى أجنبي. كما لم يكن أمر منصور فهمي ليقلق صدقي وعيسى كثيرا، وهو الأستاذ المصري الوحيد الباقي في كلية الاداب؛ فظلا يماطلان إلى أن استقال سترلنج[٢٣]، فاصبح فهمي عميدا رغم كل شئ، ثم عينه فؤاد مديرا لمجمـــع اللغة العربية الجديد، ربما ليعزز من ولائه له.

وكان عبد الفتاح يحيى – الذي خلف صدقي عـــام ١٩٣٣ – شـــديد الخضوع للقصر إلى حد أثار شكوى "سيرمايلز لامبسون"، المندوب السامي الجديد. ثم تولى محمد توفيق نسيم المنصب بعد يحيى، فشجع الملك – وكان مترددا – على الغاء دستور صدقي المكروه. كما سمح لفريد زعلوك الزعيم الطلابي الوفدي باستئناف دراسته سرا بكلية الحقوق، التي طرد منها عقـــب الاضراب[٢٤]. واستطلع نسيم رأي البريطانيين في السماح بعودة لطفي وطه. وجاء الرد مؤيدا عودة لطفي، ولكن "لسوء الحظ، كان طه حسين قد أنضـــم بعد فصله إلى هيئة محرري كوكب الشرق الوفدية. كما أنه تورط في الكثير من المواقف الهجومية المعادية للأجانب والمناهضة لبريطانيـــا فـــي ســـياق الحملة الصحفية التي استمرت طويلا ضد حكومتي صدقي باشا ويحيى باشا. بل أنه هاجم كتاب العمارة الإسلامية الذي وضعه كابتن كريزويل، مـــدرس العمارة الإسلامية في كلية الآداب، على أساس أنه يحتوى على فقرات معادية للإسلام"[٢٥].

وفي ديسمبر ١٩٤٣ وافق البريطانيون على السماح لنسيم بإعادة طه إلى الجامعة كأستاذ للغة العربية "بشرط منعه من مهاجمة الأجانب"، ولكـــنهم لم يوافقوا على عودته إلى منصب العميد. وفي أبريل مـــن العـــام التـــالي، استأنف لطفي عمله كمدير للجامعة بعد أن تلقى تأكيدات بأن الأســـاتذة لـــن يتعرضوا للنقل مرة أخرى دون موافقة الجامعة. كما شهد الأزهـــر حركـــة عودة أخرى، عندما أبعد الظواهري – رجل القصر – وعاد المراغي شيخا للأزهر أثر شهور من السخط الطلابي واحتجاج هيئة التدريس[٢٦].

ولم يكن تراجع الملك فؤاد هزيمة بأية حال – فقد أرادت الجامعـــة إلغاء شرط تعيين خمسة أعضاء في مجلسها من الخـــارج، الا أنهـــا قبلـــت تخفيضهم إلى أربعة فقط مع اشتراط أن يكون قد سبق لهم إلقاء محاضـــرات

بإحدى الجامعات أو المدارس العليا[٢٧]. واحتفظت وزارة المعارف بحق اختيار العمداء من بين ثلاثة من مرشحي هيئة التدريس.

وسرعان ما نفذ صبر المصريين إزاء إذعان نسيم – المتردد – لبريطانيا. ثم دفع السير "صامويل هور" وزير الخارجية البريطاني بالأزمة إلى الذروة، عندما ألقى في نوفمبر ١٩٣٥ خطبة بلندن وصف فيها دستوري ١٩٢٣ و١٩٣٠ معا، بأنهما غير عمليين (وكان دستور ١٩٢٣ هو الرمز الذي أمد الوطنيين بالأمل خلال خمسة أعوام من حكم القصر، واستمرار الاحتلال) وبدأت مظاهرات الاحتجاج في الجامعة المصرية، وأصبح على ساسة الأمة أن يسارعوا للحاق بها. ولم تكن القاهرة قد شهدت ما يشبه هذا منذ ١٩١٩.

ثم فتح رجال الشرطة بقيادة الضباط البريطانيين النيران على الطلاب عند كوبرى عباس، فقتلوا طالبا، واصابوا آخرين. وساند الاساتذة في كل من دار العلوم والأزهر مطالب الطلاب، وحضر لطفي – مضطرا – احتفالا طلابيا باقامة نصب تذكارى للشهداء، وشكل مصطفى النحاس وعدد من رجال السياسة الاخرين – على مضض – جبهة موحدة. ثم أذعن نسيم وأعاد دستور ١٩٢٣. إلا أن مارد الاحتجاج الطلابي كان قد خرج من قمقمه، ولن يستطيع، سوى فرض الاحكام العرفية – اثناء الحرب العالمية – أن يجبره على التراجع، مؤقتا[٢٨].

ثم حل علي ماهر محل نسيم، وبدأ يعد للانتخابات التي ستجرى في شهر مايو. وجاءت وفاة الملك فؤاد في ٢٨ ابريل ١٩٣٦، لتوفر عليه عار مواجهة فوز الوفد بعد أربعة أيام. كما أنقذ علي ماهر، منصور فهمي من ذل مؤكد، عندما نقله من منصب عميد كلية الأداب، إلى وظيفة مدير دار الكتب القومية، في أخر قرار – تقريبا – يصدره كرئيس للوزارة ؛ فقد جاء قرار إعادة طه حسين إلى عمادة كلية الاداب بين القرارات الاولى لحكومة النحاس الجديدة[٢٩]. وجاء لقب البكوية ليتوج انتصار العالم الكفيف.

وكان الأمير فاروق يتلقى علومه بالأكاديمية العسكرية الملكية في "فولفيتش" وقت وفاة والده. فأسرع المستشارون بإعادة الشاب قليل الخبرة – رغم ماعرف عنه من استهتار – إلى بلاده ثم إلى العرش. وهكذا بدأت جولة جديدة في اللعبة السياسية القديمة.

بطالة المتعلمين واستياء الطلاب:

"كان من الملاحظ أن طلاب الحقوق في سنتهم الدراسية الأولى بالكلية يتطلعون لأن يصبحوا رؤساء وزارات يوما ما، وفي السنة الثانية يقنعون بالتطلع إلى مناصب الوزراء، أما في السنة الثالثة فيصبح حلمهم أن يتولوا القضاء، فاذا بهم عند لتخرج يحلمون بمجرد العثور على عمل فحسب"(٣٠). واختلط بمطالب الطلاب المعارضين من أجل الاستقلال القومي وحكومة ممثلة للشعب، مجموعة موازية من المطالب العملية من أجل تغيير المقررات الدراسية، والامتحانات، وسياسات التوظيف التي من شأنها أن تحسن من فرصهم للترقى بشكل شخصي.

وتعكس عناوين ثلاثة من المنشورات الصادرة في الثلاثينيات أيام الكساد السوداء، كما تعكس الوعى الناشئ بالمشكلات، فتقول هذه العناوين : "أزمة البطالة في مصر"، "المشكلة السكانية في مصر"، و"التعليم والبطالة في مصر" (٣١).

وعزا الكثيرون السبب في البطالة بين المتعلمين، إلى الأجانب من المسئولين والمهنيين، ورجال الأعمال ؛ لانهم شغلوا الوظائف التي اعتقد المصريون أنها من حقهم. وكانت حركة التمصير تسارعت عقب إعلان عام ١٩٢٢، كماشهدنا بين أعضاء هيئة التدريس الجامعة. أما خارج وزارة المعارف، فانخفض عدد الموظفين الأجانب في المصالح الحكومية من ٢٢٢٩ في عام ١٩٢٢، إلى ٤٤٠ في عام ١٩٣٦(٣٢). وفي عام ١٩٣٧ بدأ تصريح " مونرو" ينهي مرحلة المحاكم المختلطة. واخذت فرص العمل تزيد أمام المصريين من المحامين والأطباء والمهندسين، كما أتاحت مشروعات شركة "مصر"، وغيرها من المشروعات المزيد من فرص العمل.

الا أن التمصير استغرق ما يربو على ثلاثة عقود، ولم يكن باستطاعة المتعطلين من الطلاب استشراف المستقبل؛ فالأجانب ثبتوا أقدامهم في الجامعة وفي كل مكان آخر، وظلوا هناك أطول فترة في استطاعتهم. كما زاد عدد الأجانب في وزارة المعارف – فعليا – من ١٦٣ في عام ١٩٢٢، إلى ٨٦٧ في عام ١٩٣٦ ؛ معظمهم من مدرسي اللغات للوفاء بحاجة شبكة المدارس العامة التي كانت تتسع على نحو سريع.

وكان مرسوم صدر عام ١٩٢٧ يشترط وجود اثنين من المصريين على الأقل في مجلس إدارة كل شركة برأس مال مشترك، إلا أن ذلك لم يطبق بحزم. فاستفاد من زيادة التمثيل المصري بمجالس ادارات الشركات

قلة من الباشوات ذوي الاتصالات القوية، مثل إسماعيل صدقي، وليس خريجو كلية التجارة أو الحقوق العاديون. وفي عام ١٩٣٦ اقترح مكرم عبيد وزير المالية تشريعا ينص على أن يكون ٥٠% من الموظفين و٩٠% من العمال في أي شركة جديدة من بين المصريين، الا أن الاقتراح لم يقدر له أن يخرج إلى حيز التنفيذ. ولم يكن إحجام رجال الأعمال الأجانب عن توظيف عاملين مصريين من قبيل الشوفينية تماما، فمعظم المتقدمين للعمل – وقتذاك لم تكن لديهم خبرة في التجارة ولايتقنون لغة أجنبية.

أما السبب الثاني في بطالة المتعلمين، فيرجع إلى أن المدارس كانت تخرج أعدادا كبيرة ممن يتطلعون إلى مناصب ذوي الياقات البيضاء في حين قل الاهتمام بالتعليم الفني والحرفي. وأسهمت ضغوط الطلاب وأولياء الامور والأساتذة في الوصول إلى هذه النتيجة، الواضحة منذ أيام كرومر إلى عبد الناصر وحتى عهد مبارك. وبسبب التكالب الشديد على الاحترام الذي يلقاه ذوو الياقات البيضاء، انهارت مقترحات لا حصر لها من أجل تعديل نظام التعليم ليتواءم مع الاحتياجات الاقتصادية.

ويشير تفسير ثالث إلى عجز الاقتصاد غير المتوازن عن توفير الوظائف المناسبة لخريجي الجامعة؛ لأن مصر كانت تصدر المواد الزراعية وتستورد السلع الصناعية بينما التصنيع مازال في أول عهده والأجانب يسيطرون على تجارة التصدير والاستيراد، فلم يكن أمام الخريجين سوى فرص ضئيلة في المشروعات الخاصة. كما لم تكن الجماهير العادية قادرة على تحمل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، أو خدمات المحامين والأطباء في المكاتب والعيادات الخاصة. أما الجهاز الحكومي فهو الملجأ الأخير للتوظيف، الذي يسحب لهذا الغرض قدرا متزايدا من مخصصات الموازنة كان من الممكن استثماره على نحو أكثر انتاجية. بل أن حتى صمام الأمان هذا، أغلق في منتصف الثلاثينيات ؛ عندما كان خريج الجامعة يعمل في الحكومة لقاء ثمانية جنيها ونصف فقط شهريا. فتراكمت أعداد المتعطلين بصورة أكبر ولم يكن بمقدور أي حكومة أن تدع مثل هذا الأمر يستمر بلا نهاية.

ليست برجا عاجيا : الجامعة في أواخر الثلاثينات :

لم تكن الاضطرابات الطلابية أمرا جديدا على الأزهر، الذي شكل مركز حشد الجماهير ضد نابليون، ثم مرة أخرى عام ١٩١٩. أما طلاب المدارس العامة فبدأوا عام ١٩٠٦ التقليد الخاص بهم في الاحتجاج، بإضراب مدرسة الحقوق ضد لوائح الحضور[٣٣]. كما نال طلاب الحقوق قصب السبق في مظاهرات ١٩١٩، عندما كانت الجامعة الأهلية مجرد مدرسة ليلية هامشية. ولكن طلاب الجامعات بدأوا منذ ١٩٢٥ يتولون لواء احتجاج الشوارع المرة تلو الأخرى. وازداد عدد المرشحين للانضمام إلى المظاهرات بزيادة عدد المقيدين بالتعليم الجامعي. وفارق كبير بين أن يتعامل وزير الخارجية مع ألفي طالب جامعي عام ١٩٢٥، وأن يتعامل مع الثلاثين ألف طالب في الجامعات الثلاث عام ١٩٥٠ (ناهيك عن طلاب الأزهر، والمدارس الثانوية، بل حتى والابتدائية).

ومع أواخر الثلاثينيات لم يكن حتى الرجال المحترمين مثل أحمد لطفي السيد، وطه حسين قادرين على وقف تسييس الجامعة الذي بات يمزقها. وعلى الرغم من القيم الليبرالية المشتركة بين مدير الجامعة وعميد الآداب، باعدت بينهما السياسة والعوامل الشخصية. فمع أن لطفي السيد تولى منصب مدير الجامعة بوقاره وهو في الرابعة والستين، والناس من جميع الاتجاهات يكنون احتراما لاستقامته، ألا ان ليبراليته التي تنتمي إلى ليبرالية القرن التاسع عشر، وتحفظه الأرستقراطي، بالإضافة إلى زوجته ذات الأصول التركية وانتمائه للأحرار الدستوريين، كلها عوامل أعطته طابع جنتلمان من المدرسة القديمة، وهكذا، بدا من المتعذر على العامة الاتصال به. أما طه، الذي بلغ من العمر ٤٧ عاما في ١٩٣٦، فهو محارب صهرته المحن، ولديه معرفة بأوربا وجامعاتها أعمق مما لدي لطفي، كما أن زوجته فرنسية، وليبراليته التي تنتمي إلى القرن العشرين ممزوجة تماما بالنزعة الشعبوية. وقد وفرله لطفي والجامعة مظلة حماية بينما طور هو من ملكاته المؤثرة، ووفرت صحيفة "السياسة" التي يرأس تحريرها محمد حسين هيكل، متنفسا لقلمه كما دافعت عنه ضد أعدائه.

وفي ١٩٢٨، كان طه محسوبا على الأحرار الدستوريين، ومن ثم لم يؤيد الوفد توليه عمادة كلية الآداب، رغم أن ذلك كان من شأنه أن يصبح انتصارا للتمصير[٣٤].

أما في ١٩٣٢، وبعد فصله من الجامعة، فلم يكتب طه في "السياسة" أو "السياسة الأسبوعية"، سوى مرات نادرة، مفضلا الصحف الوفدية وغيرها من الصحف. وتهامس المنتقدون بأن الوفد دفع في قلمه سعرا أغلى من الأحرار الدستوريين، ثم رددوا بعد ذلك أن طه يخطط لأن يحل محل لطفي السيد في إدارة الجامعة[٣٥]. وعلى أية حال، كان لدي طه حسين أسبابا سياسية سليمة للتحول إلى الوفد ؛ فالحزب يتمتع بأكبر عدد من التابعين في الجامعة، الذين تصدروا حركة الاحتجاج على فصله، ولم يكن بين طه ونبلاء الأحرار الدستوريين الكثير من الأمور المشتركة، كما أنه أكثر تقدمية من هيكل وغيره من مثقفي الحزب. أما الوفد، فيضم كبار ملاك الأراضي أيضا – خاصة بعد ١٩٣٤ – ولكن التأييد الرئيسي الذي يلقاه أثناء المعارك يجيئ من الطبقة الوسطى ذات القاعدة الأوسع في الريف والحضر (وسوف ينشأ بالوفد بعد الحرب العالمية الثانية جناح راديكالي صغير ولكنه مؤثر).

ومع انطلاق الحماس السياسي الطلابي لم تستطع أي من ليبرالية لطفي او ليبرالية طه، ولا زعامتيهما توجيه هذا الحماس بعد عام ١٩٣٦. ويصف أحد الأساتذة البريطانيين، حالة التخبط التي سادت الجامعة فيقول : "رئيس الجامعة، رجل ساحر وودود، لديه عدد من الأفكار الانسانية حول ما يجب أن تكون عليه الجامعة، ولكنه لم يكن في الواقع يلزم نفسه بوظيفته. كما أن السكرتير العام، يعطي انطباعا بتجنب أي نوع من أنواع العمل. أما عميد كلية الاداب، فهو رجل قوى ومستنير يعنى كثيرا بالتعليم، ولديه خطط كثيرة لإصلاحه، الا أنه أبعد كثيرا عن أن يكون رجل إدارة – نظرا لان كف بصره يعتبر بالطبع عائقا كبيرا في هذا الصدد"[٣٧]. وعلى الرغم من جهود لطفي في مقاومة اشتغال الطلاب بالسياسة، فقد سعى كل من الوفديين، والأحرار الدستوريين، وأعضاء الحزب الوطني، والملكيين مثل علي ماهر بالإضافة إلى السعديين (وهم أعضاء الحزب المنشق عن الوفد عام ١٩٣٨) إلى أستقطاب الطلاب. فلم يعد الطلاب يمثلون تلقائيا "جيش الوفد" كما وصفهم أحد الكتاب في عام ١٩٢١[٣٨]، بل أن فرق القمصان الزرق شبه العسكرية نشطت بوجه خاص داخل الحرم الجامعي، وهي الفرق التي تشكلت أواخر عام ١٩٣٥ لمواجهة فرق "القمصان الخضر" التابعة لحزب احمد حسين "مصر الفتاة". وكانت هذه الفرق (على غرار مليشيات بيير الجميل، "الكتائب" في لبنان حاليا) تتشبه بالمنظمات الفاشية في أوروبا، ولكن بأيديولوجيا محلية ذات جذور اجتماعية. وضمت "القمصان الزرق" وحدتين

متنافستين تحت قيادة زهير صبري، ومحمد بلال الطالب بكلية الطب. وقمع مصطفي النحاس، رئيس الوزراء، فرق "القمصان الخضر"، حتى تغير الحال مع سقوط حكومته في ديسمبر ١٩٣٧. وبعد عدة أشهر قام محمد محمــود فجأة بحل كل هذه الجماعات شبه العسكرية (٢٩).

وكان أحمد حسين وفتحى رضوان يبلغان من العمر ٢٢ عاما فقــط عندما أسسا مصر الفتاة عام ١٩٣٣ للكفاح من أجل تحقيق استقلال مصــر. وكانا مشهورين بالفعل منذ دراستهما بكلية الحقوق، حين دعا أحمد حسين من خلال "مشروع القرش" إلى مقاطعة السلع البريطانية، وجند الطلاب لجمــع الأموال من أجل إقامة صناعات يملكها المصريون. ثم اعتبرت "مصر الفتاة" موالية إلى حد كبير للملك – الصبى – الذي وصل إلى العــرش فــي عــام ١٩٣٦. وفي القصر، شجع علي ماهر الحزب باعتباره حليفا مناوئا للوفــد. وانسحب فتحي رضوان من الحزب على أثر قمع "القمصان الخضــر"، ثــم أرسى احمد حسين مبدأ عبادة الزعيم، كما ساير العصر عن طريق اتباع خط اشتراكى إسلامي.

وكانت الحركة الإسلامية تجمع قواتها ضد علمانية العشرينيات. ومع أن اتحاد الشبان المسلمين – الذي تأســس عــام ١٩٢٧ – يشــابه نظيــره المسيحى من حيث تقديم الأنشطة الرياضية والاجتماعية، والخدمات في إطار مناخ ديني ؛ الا أن حركة الاخوان المسلمين تميزت بمستقبل أكثر دراميــة. فقد أثرت أفكار رشيد رضا، وحركة السلفية الإصلاحية على حســن البنــا، المدرس خريج دار العلوم، ومؤسس الحركة عام ١٩٢٨. فآمن البنــا بــأن تفسخ أحوال المسلمين، وهجوم الغرب المسيحى عليهم، بالإضافة إلى تقليــد أساليب الحياة الغربية، كلها عوامل تسببت في انحطاط المجتمع الإســلامي، وأن القومية العلمانية مستورد أجنبى لم يسفر ألا عن انقسام الأمة وإضعافها. وطالب البنا بالعودة إلى تعاليم الشريعة وإلى الإسلام الحقيقي الأصيل؛ إسلام "محمد" والخلفاء الراشدين. ووجد الشباب القادم لتوه من الريف، والذي انتزع من جذوره هناك، في الإخوان زعيما "كاريزميا"، وتصــورا عــن الأمــل والصلاح، بالإضافة إلى اتجاه ينتمى اليه. وبعد الحرب العالمية الثانية، سوف يصبح البنا والإخوان منافسا رئيسيا على السلطة في الحركة السياسية علــى الصعيدين الطلابي، والقومي معا(٤٠).

وفي أكتوبر ١٩٣٧، اندلعت حركات الاحتجاج الطلابيــة، لــتعكس التوترات على المستوى القومي. ووقع الصدام بين فرق "القمصان الــزرق"،

و"القمصان الخضر". وكان لطفي السيد على خلاف مع طه حسين، فضغط النحاس رئيس الوزارة على لطفي حتى أستقال، الا أن الوزارة سقطت في أواخر العام. فإذا بالعداء للوفد والرغبة في العمل لصالح القصر هما السمة المشتركة لوزارة محمد محمود التي تلتها*. ومع عودة كل من إسماعيل صدقي، وعبد الفتاح يحيى، ومحمد حلمي عيسى، بل وحتى لطفي السيد إلى الوزارة، أزيح العميد طه حسين ليجد نفسه في موضع الدفاع. وفي يوليو ١٩٣٨ أقنع محمد حسين هيكل، وزير المعارف، لطفي السيد – وكان يتولى الوزارة حينذاك – بالعودة إلى منصب مدير الجامعة بعد أن وعده بوقف تدخل الحكومة في شئون الجامعة[٤١].

ولم يستطع هيكل الوفاء بوعده، فاستمرت الفوضى داخل الحرم الجامعي. وفي إحدى المرات اندفع الطلاب إلى مكتب طه ووجهوا له الاتهامات بسبب تأييده التعليم المختلط[٤٢]. وفي مايو ١٩٣٩ دفع محمد محمود رئيس الوزارة، طه حسين إلى الاستقالة من منصب العميد، ثم قبول منصب مشرف ثقافي في وزارة المعارف، مع الاستمرار في إلقاء المحاضرات بالجامعة[٤٣].

وأعرب لطفي السيد مرة أخرى عن حلمه بجامعة بلا سياسة، في خطبة ألقاها قبيل استقالته في مايو ١٩٤١**: "ان الجامعة عبارة عن مجموعة من الباحثين الذين كرسوا أنفسهم للعلم... مثلما يكرس الزهاد أنفسهم لعبادة الله"[٤٤]. ويوضح التشبيه الذي استخدمه الفجوة التي تفصل مدير الجامعة الملسن عن طلابه الجامعيين، ناهيك عن الجماهير، وعلماء الأزهر، والإسلاميين أمثال حسن البنا.

ثم ترك لطفي الجامعة ليصبح عضوا في مجلس الشيوخ، وتولى رئاسة مجمع اللغة العربية لبضع سنوات وفي عام ١٩٤٦ عاد للوزارة لعدة أشهر نائبا لرئيس الوزراء – إسماعيل صدقي – للشئون الخارجية.

ورغم أن لطفي السيد لم يعمل بالتدريس أبدا، ألا انه يذكرنا بصورة الأستاذ ماهر عبد الكريم، الشخصية التي ابتدعها نجيب محفوظ في "المريا". وأن كان يسبقها بجيل من الزمان :

---

*الوزارة الائتلافية – (المترجمة)

**نقلا عن الانجليزية – (المترجمة)

"كان أستاذا مساعدا بالكلية عندما التحقت بها عام ١٩٣٠. وكان في منتصف الحلقة الرابعة، يتمتع بسمعة علمية وأخلاقية وإنسانية كأنها عبير المسك - ولم أعرف أستاذا فتن طلبته بسجاياه الروحية وسماحة وجهه مثله. هو سليل أسرة عريقة بثرائها... والحق أنه لم يعلن عن ميل سياسى قط، ولم يقع في رذيلة التعصب أبدا، ولم ينطق في حديث عن هوى أو تحيز أو حقد، ووهب نفسه للعلم والخير... وكان قصره القديم بالمنيرة ملتقى أهل العلم والادب والفكر، وبه متسع دائما لطلبته فيقدمهم إلى الكبار ويعاملهم معاملة الأنداد. وما أكثر الذين عرفتهم في صالونه من رجال الفكر. وكان التيار الجارف في أحاديث الصالون ثقافيا بالمعنى العام ولم تكن السياسة تخالطه الا في ظروف نادرة... أما سالم جبر، فكان يحبه ويعجب به ولكنه يرى أنه من طبقة النبلاء، لم يعرف الفقر. ويرى الشعب من فوق، وله رؤيته الخاصة وهي رغم جاذبيتها ونقائها غريبة عنا كأنها لغة كوكب آخر" (٤٥).

وفي ١٩٢٤، خسرت جامعة فؤاد الأول خدمات طه حسين أيضا ؛ عندما عاد الوفد إلى الحكم - أثر انقلاب بريطاني ضد الملك للأسف - ورغب في الاستفادة الكاملة من ملكاته ؛ فعينه أحمد الهلالي - وزير المعارف في حكومة النحاس، مستشارا له. وفي أكتوبر عينه مديرا للجامعة الجديدة في الإسكندرية(٤٦).

الطريق الأكاديمي إلى النخبة السياسية :

فتح سلك الأكاديمية الطريق إلى مقاعد الوزارة، مما زاد من إقبال الأساتذة على الانخراط في العمل السياسي. ففي القرن التاسع عشر كانت الخدمة في الجيش، والجهاز الحكومي، أو الحاشية الملكية تتيح الحنكة والاتصالات الشخصية للدخول ضمن النخبة السياسية العليا(٤٧). وقبل عام ١٩٠٠، لم ينضم إلى الطبقة الحاكمة التركية - الشركسية، والأرمنية أحيانا في الوزارة، سوى اثنان من المصريين المسلمين وقبطي واحد. ومع ذلك طمس التزاوج المتبادل الفارق بين العنصرين، المصري والتركي - الشركسي، وفي العشرينيات دخل المصريون من أهل البلاد إلى البرلمان والوزارة(٤٨). وبحلول عام ١٩٠٠ كان قد دخل الوزارة اثنان او ثلاثة من حاملي شهادة الحقوق، وسرعان ما حل التعليم العالي الرسمي محل الخبرة، شرطا لمنصب الوزارة. وفي حكومة بطرس غالي ١٩٠٨ كان خمسة من

بين الأعضاء الستة يحملون درجات جامعية، أربعة منهم في الحقوق. ويعتبر عدلي يكن وعدد قليل من كبار السن الذين شغلوا مناصب وزارية في العشرينيات، آخر الوزراء – تقريبا – الذين لم يحصلوا على تعليم عال رسمي.

وتشكلت الأغلبية العظمى من الوزراء فيما بين ١٩٠٨ – ١٩٢٥ من خريجي الحقوق؛ فربما تولى مهندس وزارة الأشغال العامة، وطبيب وزارة الصحة، ولواء الحربية، وأزهري الاوقاف؛ الا أن المحامين اعتبروا ذوى قدرات شاملة تصلح لتولي أية وزارة. وباستثناء ضباط الجيش، تلقى جميع الوزراء تقريبا تعليمهم بالجامعة والمصرية أو بإحدى المدارس العليا التي انضمت إليها بعد ذلك.

ومن بين وزراء العشرينيات، يعتبر أحمد ماهر الأكاديمي المحترف الوحيد؛ فعند دخوله الوزارة كان يحمل درجتي دكتوراه من فرنسا في القانون والاقتصاد السياسي، كما عمل بالتدريس لمدة أحد عشر عاما في مدرسة التجارة العليا. وأهلته قدراته التنظيمية لنيل إعجاب سعد زغلول بعد عام ١٩١٩، ثم خدم في وزارة ١٩٢٤ الوفدية، ولم يعد بعدها إلى السلك الأكاديمي أبدا. أما مكرم عبيد، فعمل بالتدريس في مدرسة الحقوق، قبل أن يفصل منها بسبب نشاطه الوفدي. كما عمل علي ماهر شقيق أحمد ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق لفترة قصيرة. وكذلك انتقل لطفي السيد رئيس الجامعة منها إلى الوزارة. الا أن أحدا من هؤلاء الوزراء – في العشرينيات – لم يحقق لنفسه مجدا فعليا في قاعات الدرس، وإنما كان الناس ينظرون إليهم باعتبارهم ساسة – محامين، وليسوا أساتذة(٤٩).

ومن بين الوزراء الجدد في الثلاثينيات، تميز بهي الدين بركات وأحمد نجيب الهلالي، ومحمد حسين هيكل، بالخبرة الأكاديمية. ولكن هيكل اعتبر محاميا، وصحفيا، وسياسيا أكثر منه أستاذا جامعيا. أما قدرات بركات والهلالي فأقل وضوحا. وتولى مصطفي عبد الرازق تدريس الفلسفة بالجامعة المصرية لعدة سنوات، الا أنه سوف ينهي حياته شيخا للأزهر؛ وربما كانت صفته كعالم إصلاحي في نفس قوة إحساسه بأنه أستاذ جامعي(٥٠). وفي السنوات العشر الأخيرة قبل قيام الثورة، تزايد دخول مديري الجامعات، وعمداء الكليات وأساتذتها إلى الوزارة. ومن بين هؤلاء طه حسين، وعلي ابراهيم، ومحمد كامل مرسي، وحامد زكي، وزكي عبد المتعال، وإبراهيم شوقي، وعبد الرازق السنهوري. ولا حظ الناس هذه الظاهرة أيضا، فعرف

أربعة أعضاء في وزارة النحاس الاخيرة باسم "الأساتذة" (٥١). ومع أن معظمهم اختير بسبب خبرته ليتولى الوزارة الملائمة لتخصصه، الا أنهم لم يكونوا تكنوقراطيين بالمعنى الضيق للفظ. فعلى سبيل المثال كانت آفاق طه حسين وعلي ابراهيم والسهنوري أوسع كثيرا من آفاق التكنوقراط الأكاديميين في سنوات حكم عبد الناصر، والسادات.

الجامعة تتخبط : السياسة في الأربعينيات :

كان رؤساء الجامعة الذين خلفوا لطفي السيد يتمتعون بالاحترام في مجالات تخصصهم، كما كانوا – بعكس لطفي – أكاديميين محترفين ارتقوا من خلال السلك الجامعي؛ ولكنه عصر التمسك بالقديم، لاعصر التجديد. وباستثناء علي ابراهيم، قصرت فترات بقائهم في المنصب، فلم يترك أي منهم بصمة ثابتة على الجامعة، فضلا عن أنهم جاءوا في فترة من الفترات العصيبة، انعكست فيها مشكلات المجتمع بوجه عام على الجامعة، كما هو الحال دائما.

ومع فرض القيود على الواردات أثناء الحرب، انطلقت الصناعات المحلية، ومعظمها – وقتذاك – مملوك للأجانب. وحصلت النقابات العمالية على الشرعية في نهاية المطاف، وأصبحت مطالب عمال الصناعة أكثر جرأة. كما ساعد تدفق القوات العسكرية إلى البلاد على استقرار ميزان المدفوعات، وحققت مصر تقدما في تسديد ديونها العامة. وانتعشت أحوال المضاربين والمستثمرين بكافة أنواعهم. ومثلما كان الحال أثناء الحرب الأولى، ارتفعت نسبة التضخم على حساب أصحاب الدخول الثابتة، فزادت نفقات المعيشة في الفترة من ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٥ بواقع ثلاثة أمثال، ثم انخفضت بعد ذلك حتى عام ١٩٥١ (٥٢).

وكان لكبار ملاك الأراضي نفوذ في الأحزاب السياسية الكبرى، بما فيها الوفد ؛ ومن ثم لم تسنح الفرصة أبدا لتطبيق الإصلاح الزراعي وواصل الفلاحون في الريف المكتظ بالسكان، نزوحهم من الأرض. وقضى النمو السكاني على كثير من المكاسب الاقتصادية؛ حتى أن الدخل القومي بالنسبة للفرد عام ١٩٥٢ لم يكن يزيد كثيرا عنه في عام ١٩١٤ (٥٣). وتراجع التدفق الكبير لجماهير الأقاليم على القاهرة أثناء فترة الكساد، إلا أنه استأنف سيرته الأولى أثناء الحرب. ففي عام ١٩٤٧، كان عدد سكان العاصمة مليونين، أو

ما يساوى ١١% من سكان البلاد؛ لأن القاهرة باتت تنمو بمعدل يساوى ضعف معدل النمو السكانى في مصر كلها[٥٤]. وكانت هناك بعض الدلائل المبشرة ؛ حيث أنشأت مصر وزارة للشئون الاجتماعية (١٩٣٩) ووصل الإنفاق على الصحة والتعليم إلى معدلات ارتفاع جديدة في ٤٧- ١٩٤٨ بلغت ٦,١% و١٢,٦% من الموازنة لكل منهما على التوالي[٥٥]. وقدمت "الجامعة الشعبية" محاضرات للمتعلمين فوق سن ١٦ سنة مقابل رسوم قليلة، لا تؤهل للحصول على درجة جامعية، ولكن بلغ من نجاحها أنها فتحت فروعا إقليمية لها[٥٦].

وفي فبراير ١٩٤٢، ومع دخول الاحتلال "المؤقت" عقده السابع، أجبرت القوات البريطانية الملك فاروق على تعيين وزارة وفدية؛ فوضع إذلال الملك نهاية لما تمثله معاهدة ١٩٣٦ من نفع مشروط بالنسبة لمعظم المصريين. فقد لعب سير مايلز لامبسون، ضخم الجثة (طوله ستة أقدام وخمس بوصات، ووزنه ٢٥٠ رطلا) دور البلطجي إزاء فاروق، مثلما فعل كرومر مع عباس من قبل (وكانت ميول لامبسون محافظة، ومن ثم عزلته وزارة العمال البريطانية عام ١٩٤٦ في محاولة للترضية).

ولعله كان من الممكن أن يكتب أيا من : كرومر أو كتشنر أولويد نفس التقييم الذي كتبه لورد "كيلرن" (لامبسون) عند رحيله عن مصر : "المصريون – في الأساس – شعب طيع وودود، ولكنهم يشبهون الأطفال في نواح عديدة. فهم يحتاجون إلى يد قوية توجههم، على أن تكون عادلة ومعاونة أساسا. فالشعار الذي تحتاجه مصر هو : الحزم والعدل" [٥٨].

وبحثت حكومة العمال إبرام معاهدة مؤقتة مع صدقي (رئيس الوزراء) ولطفي (وزير الخارجية) ولكن صدقي في الواحدة والسبعين من عمره، ولطفي في الخامسة والسبعين كانا هدفين بعيدى المنال. وكذلك كان زعيم المعارضة النحاس قد تجاوز سني شبابه وأصبح في السابعة والستين. وعلى الرغم من احتفاظ الوفد ببقايا تفويض الأمة له، الا أن تعاونه مع البريطانيين أثناء الحرب أفقده قدرا من شعبيته؛ فاذا بالساسة الشباب الذين كانوا متألقين في ١٩١٩ يصبحون الآن رجعيين ومناورين محنكين في الخمسينيات من عمرهم. وكان النقراشي، ومكرم عبيد، والراحل أحمد ماهر تحولوا من الوفد إلى أحزاب مشاكسة منشقة، أما هيكل فلم يكن يعنيه سوى حماية مصالح الطبقة العليا وأن يصبح رئيسا للوزراء. كما عجزت الوزارات الائتلافية من "أحزاب الاقلية" عن السيطرة على الشارع، ولم يكن رئيسا

الوزراء السعديان أحمد ماهر والنقراشي سوى أبرز ضحايا الاغتيال السياسي.

اما المفكرون أمثال طه حسين، وعلي عبد الرازق، وابراهيم عبد القادر المازني، والعقاد، فهم ينتمون إلى نفس جيل ماهر والنقراشي وعبيد وهيكل. ورغم أن توفيق الحكيم يصغرهم قليلا، إلا أنه غالبا ما يرتبط بهم أيضا. وكان هذا الجيل من الأدباء أنتج بالفعل أفضل أعماله. وتوضح إحدى الدراسات العلمية أنهم خانوا الليبرالية العلمانية التي اعتنقوها في شبابهم، بعودتهم إلى الكتابة في الموضوعات الإسلامية، بينما ترى دراسة أخرى أنهم التحفوا بعباءة الإسلام لمجرد التغطية على استمرار علمانيتهم(٥٩). ورغم أن طه حسين تجنب الارتباط بملاك الأراضي مثل هيكل، إلا أن ليبراليته العلمانية كانت من طراز قديم، بالإضافة إلى ظهور بدائل من الراديكالية الاشتراكية أو الاسلامية.

وعلى النقيض من هذا الجيل من الأدباء ذي المناهل التعليمية المتعددة (أو جيل ١٩١٩، إذا ركزنا على الصعيد السياسي)، يطلق لويس عوض على كتاب جيله "جيل الجامعة"؛ فمعظمهم درس بالجامعة المصرية في الثلاثينيات.

(ولد عوض عام ١٩١٥ لعائلة قبطية ونشأ في المنيا، وأتاح له والده – وهو موظف درس بمدارس الإرساليات التبشيرية – مدخلا جيدا لدراسة الإنجليزية، فكان يقرأ له بصوت عال مما تحتويه مكتبته الخاصة التي تضم "حياة نلسون" لساذي، وكتابات ثورو، وإمرسون، كما قرأ عليه الترجمات الإنجليزية لماركوس أوليوس، وأبيقطيتس وباسكال ومونتنيه *. واتسعت آفاق عوض بفضل مدرسيه البريطانيين في المدرسة الثانوية، ثم أساتذة اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالجامعة المصرية. ثم ساعده أحد الاساتذة في القاهرة على الالتحاق بكلية الملوك "كامبردج" حيث واصل دراساته وانشغل بالمناظرات الدائرة في ذلك الوقت بين الفاشية والنازية، وبين الديمقرطية والماركسية، وحول الحرب الأهلية الاسبانية والحرب العالمية الثانية. ثم ارتبط باليسار الديمقرطي الاشتراكي. وأثارت قصائده الطليعية في ديوانه

---

* "روبرت ساذي" (١٧٧٤- ١٨٤٣) شاعر إنجليزى ارتبط بالحركة الرومانتيكية فى الشعر، و"ثورو" (١٨١٧- ١٨٦٢) كاتب وشاعر أمريكى عرف بمقاومته الشديدة للاسترقاق والاستعمار. و"إمرسون" (١٨٠٣-١٨٨٢) فليسوف وشاعر أمريكى يعرف مذهبه باسم مذهب التعالى. و"ابيقطيتس" فليسوف يونانى، و"باسكال" عالم رياضيات وفليسوف فرنسى و"منتنييه" أديب ومفكر فرنسى - (المترجمة)

"بلوتولاند" ضجة في القاهرة بعد الحرب. وعمل عوض بالتدريس في جامعتي الاسكندرية والقاهرة قبل أن يحصل على الدكتوراه من جامعة برستون في أوائل الخمسينيات) (٦٠).

كما ينتمي إلى نفس الجيل الروائي نجيب محفوظ، ومحمد مندور الذي يكبره قليلا، والذي حالت آراؤه دون تعيينه بالجامعة وكثيرا ما أوصلته إلى السجن. وكذلك إبراهيم عبده أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة، الذي هاجم بعنف نظام عبد الناصر، ففصل من وظيفته. ويصغر هؤلاء، قليلا، الكتاب من خريجي الجامعة أمثال عبد الرحمن الشرقاوي المشهور بروايته الاشتراكية "الارض"، ويوسف أدريس الذي كتب أيضا عن أحوال الفقراء.. كما ينتمي أيضا "العالم" الأزهري التقدمي خالد محمد خالد إلى نفس الجيل.

وأسهب راءول ماكاريوس في شرح احباطات "جيل ١٩٤٦"، الذي كان قد بلغ سن الرشد لتوه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ويكاد وصفه للإحباطات – الاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية والجنسية، والسياسية – أن ينطبق على الوضع الحالي دون تغيير يذكر" (٦١). وانشغل رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، وأساتذتها تماما بمجريات الحياة الجامعية اليومية.

وعند وفاة مدير الجامعة علي ابراهيم عام ١٩٤٧، كان قد تعرض لما يكفيه من الصعوبات : فقد التحق بمدرسة الطب عام ١٨٩٧، في نفس الوقت الذي أحكم فيه البريطانيون قبضتهم عليها؛ وبعد تخرجه، عمل في مصلحة الطب الحكومية، وحقق لنفسه خبرة إضافية بالعمل في عيادة خاصة. وبعد أن نجا من اتهام رسمي بريطاني له بالتقصير في العمل، استمر في طريقه إلى أن وصل إلى قمة مهنته. وكان دوره مؤثرا في تأسيس نقابة الأطباء المصرية التي شغل منصب نقيبها منذ ١٩٢٦ وحتى وفاته ؛ ونظرا لأنه عمل بكلية الطب أستاذا وعميدا ثم نائبا لمدير الجامعة في الثلاثينيات، فقد عرف كل صغيرة وكبيرة عن الجامعة، كما أنه تولى وزارة الصحة عام ١٩٤٠. وعندما استقال لطفي السيد من ادارة الجامعة كان علي إبراهيم هو الاختيار الطبيعي للمنصب، فحل الأكاديمي المحترف محل المثقف النبيل. ولكنه– أيضا – كان يشعر بالتوافق مع النظام القديم ؛ فهو متزوج من أسرة تركية، وينتمي إلى الأحرار الدستوريين، كما أنه حاصل على الباشوية بطبيعة الأمر. وكان من الصعب غالبا أن تجد مدير الجامعة النشط هذا في مكتبه مع ما لديه من اهتمامات عديدة.

وأدى حقد طبيب بريطاني حانق كان قد استقال من كلية الطب، إلى تنغيص فترة إدارة علي ابراهيم للجامعة ؛ فقد ألقى كتاب " سيسيل ألبورت " بمسؤلية كافة نقائص مهنة الطب في مصر – حقيقية كانت أم متخيلة – على عاتق علي ابراهيم. وكان ألبورت غاضبا على مصر، يعتقد أن كرومر كان هبة من الله إلى المصريين، ويهوى الاقتباس من أقوال "كيبلنج" * في هذا المجال. وكان ألبورت سلك الطريق الخطأ في كلية الطب عندما حذر علي إبراهيم من أن ابنه الاصغر نادرا ما يحضر دروس العيادة، ومن المحتمل أن يرسب في امتحان بكالوريوس الطب ولكن : "لو أنني كنت أعلم أشياء أكثر عن سياسة الطب في مصر، لما حلمت أبدا بأن أقول أن ابن عميد الطب قد يرسب في الامتحان النهائي، سواء كان يعرف شيئا عن المادة، ام لا" (٦٣).

ولم يستطع علي ابراهيم مدير الجامعة، ولا عمداؤها أو أساتذتها أن يفعلوا شيئا حيال مظاهرات الطلاب عام ١٩٤٦ ضد البريطانيين. وتصور رواية "ب.ه- نيوبى" "نزهة في سقارة" الفوضى التي وقعت أثناء محاضرة في جامعة فؤاد الأول عن شكسبير : "دون إنذار، فتح الباب بعنف، واندفعت منه جماعة من الطلاب الثائرين. ولم يكن 'بيرى' قد شاهد أحدا منهم قبل ذلك، فهم من طلاب كلية أخرى، ربما كلية الحقوق التي تبدأ منها معظم المتاعب. تجاهل الطلاب القادمون بيرى. ووقف شاب في بذلة جيدة التفصيل على الطراز الإنجليزي إلى جانب بيرى على المنصة يخطب في القاعة باللغة العربية... فيهتز زر طربوشه الأسود، ثم ضرب بقبضته على مكتب بيرى، وكان ذلك أقصى ما يستطيعه ليجعل صوته مسموعا وسط هتافات رفاقه الذين اندفعوا في ممرات المدرج يحضون الطلاب على الخروج والانضمام إلى المظاهرة. ومال أحد الزائرين على أذن بيرى قائلا : سيدى، نحن نطالب بوحدة وادى النيل، والانسحاب الفوري لكل القوات البريطانية. فنظر إليه في دهشة ؛ كان الفتى قد تحدث بلطف وهو يقف الان متريثا وابتسامة ثقة تعلو وجهه، ثم واصل حديثه : إن دماء زملائنا القتلى تصرخ من أجل الحرية. فوجه بيرى حديثه لكل من في القاعة : اذا لم تغادر المكان انت وزملاؤك، فسوف أسجل أسماءكم جميعا وأبلغها للعميد. كيف تجرؤون على اقتحام محاضرتى على هذا النحو؟. إلا أنه كان من المستحيل أن

* رديارد كيبلنج – شاعر روائى انجليزى كان يمجد الاستعمار البريطانى توفى ١٩٣٦ – (الترجمة)

يتحدث بصوت يعلو هذه الجلبة. وشعر أنه يبدو كالأحمق، فهـو يعـرف أن وجهه أصبح يماثل في احمراره مغيب الشمس – فدائما ما يتلون وجهة عندما يرتبك تماما – ثم صاح "بلطجية "!، فإذا بطالب سعودى يسجل الكلمة* فـي كراسة محاضراته" (٦٤).

وكان بيرى يعرف مثله مثل أي شخص، أن الإبلاغ عن الطلاب لن يفيد. ففي الأحداث الواقعية، شكت السفارة البريطانية إلى حكومة صدقي من أن العميد لم يفعل شيئا عندما عطلت المظاهرات المحاضرات في قسم الأدب الإنجليزي، واحتج العميد بأن يديه مغلولتان، ولجأ إلى الوزير الـذي كـان علاجه الوحيد هو القمع.

ورأى أحد الأساتذة البريطانيين في الثلاثينيات أن هناك ثلاثة عوامل جعلت طلاب الآداب أسلس قيادا من الناحية السياسية عن أقرانهم في الكليات الأخرى ؛ فنسبة كبيرة منهم حاصلة على منح دراسية، وهي معرضة بوجه خاص للانتقام منها بسحب المنحة. كما أن الطلاب يكنون احترامـا كبيـرا للعميد طه حسين. وكان للأساتذة البريطانيين (خاصة في القسم الإنجليـزي) تأثير على طلبتهم خارج قاعة المحاضرات (٦٦). وكان طـلاب الآداب فـي رواية "سنة دراسية" التي كتبها د.ج انرايت – التي تصور جامعـة فـاروق الأول (الإسكندرية) حوالى عام ١٩٥٠ – أقل نشاطا أيضـا : "أن المكانـة المتدنية لكلية الآداب، من المحتمل جدا أن تكون مرتبطة بما عرف عنها من جبن في مجال الإضرابات والمظاهرات، على الرغم بالطبع من أنه يمكـن إرجاع اعتدال طلابها النسبى إلى الأثر الحضاري لما تقدمه من دراسـات. وعلى أية حال، كان بقية طلاب الجامعة ينظرون إلى زملائهم فـي الآداب بقدر كبير من سوء الظن مع قليل من الازدراء. فعندما يقوم طلاب العلـوم باحراق قاعة المحاضرات، فإن طلاب الآداب على أقصى تقدير قد يحطمون نافذة. وحين يلقى طلاب الطب بأساتذتهم إلى الشـارع ويحطمـون رؤوس رجال الشرطة؛ ربما يكون طلاب الآداب منهمكين في الثرثرة حول فناجين القهوة في مطعم الكلية بينما يستقل أساتذتهم الممتنون عربات الترام عائـدين إلى منازلهم، أو يقومون بجولة في شوارع المدينة للفرجة علـى المكتبـات. حتى أنه كانت هناك مناسبات تصبح فيها كلية الآداب غائبة عن العمل فـي الوقت الذي يحترق فيه طلاب الكليات – الأكثر احتراما – في أتون حقيقى.

*كان بيرى يحاضر بالإنجليزية، فسجل الطالب اللفظة الإنجليزية "HOOLIGANS" (المترجمة).

ومن ثم، أصبح مألوفا أن ترسل الكليات المسئولة عن الإضراب مندوبين عنها لتقوية صلابة كلية الآداب، ودفعها للوفاء بالتزاماتها، والتأكد من أنها تسير وفق الخط المرسوم. وربما شعرت كلية الآداب بما تتعرض له من مهانة، إلا أنها لم تكن تفكر في المقاومة؛ فهي لم تكن خائنة حقيقة، وسرعان ما أصبحت ضحية للخطب البلاغية حول مفهوم الرجولة التي تلقيها هذه الوفود، ومعظمها من كلية الحقوق. وكانت كلية الحقوق معروفة باختلاق أسباب للإضراب، بالاضافة إلى وجود خطباء مفوهين لإذاعة هذه الاسباب وجعلها مقنعة. تماما كما تخصصت كلية العلوم في تصنيع القنابل من أجل المناسبات ذات الأهمية الخطيرة. ومع أنه لم تكن هناك أية مناسبات ذات خطورة، الا أنه كان مطلوبا إحداث الفوضى في الجامعة ككل في فترات التجمهر،الذي كان يبدو رمزيا بالمقارنة بما يحدث في شقيقتها الكبرى بالقاهرة. وربما ساعدت مياه البحر المتوسط ومريوط التي تحيط بالمدينة على فتور همتها : فقد زحف مناخ الشواطئ الرطب على ميادين المعارك السياسية والفكرية والقى ضبابا على القضايا المثارة فيها. ثم أن القاهرة – أيضا – كانت مقر الحكم "أو سوء الحكم" كما أن بها العديد من المباني الرسمية الضخمة، ذات النوافذ الواسعة المستفزة، مثل وزارة المعارف" [٦٧].

وهناك ثلاثة ملامح تحدد الحركة السياسية الطلابية في مرحلة ما بعد الحرب : أولها أن الإخوان المسلمين برهنوا على قوتهم المؤثرة داخل وخارج الحرم الجامعي، في تحد خطير للقيادات ذات الميول العلمانية في الجامعة والأمة. والثاني : أن فرقا شيوعية صغيرة بدأ صوتها يسمع في الجامعة وفي كل مكان آخر. أما الملمح الثالث : فهو أن الطلاب بدأوا يتصلون بالنقابات العمالية، كما حدث عام ١٩٤٦ في اللجنة الوطنية العليا للعمال والطلبة التي كان لها أهميتها، وإن لم تعمر طويلا [٦٨].

ثم اشتد غليان الغضب ضد البريطانيين أثر حادثة كوبرى عباس التي وقعت يوم ٩ فبراير ١٩٤٦. ويصف الميجور "سانسوم" مسئول الأمن البريطاني الحادث الذي ارتكبه : "أكثر من قابلته من قادة البوليس فظاظة وقسوة على الاطلاق"، أثناء محاولته فض أضخم مظاهرة حدثت منذ الحرب، فيقول : "لم يحاول سليم زكى سد مدخل الكوبرى. وواجه المتظاهرين في جرأة تامة وأمرهم بالبقاء كما هم عند ضفة النيل التي يقفون عليها ؛ فتوقف قادتهم للحظة متأثرين بما له من قوة شخصية هائلة. الا أنه لم يكن لهم سيطرة على من خلفهم، الذين نحوهم جانبا مع اندفاع الجسم الرئيسي

للمظاهرة الذي تدفق على الكوبرى منطلقا إلى الأمام. فصاح سليم زكى منذرا اياهم، فلم يزدهم ذلك الا سخرية منه واستهزاء به. فتساءلت : ما العمل الآن؟ على الرغم من معرفتى بالرد، كما كنت أعرف أنه الرد الوحيد الممكن الذي يجب تنفيذه. أما الأمر الذي لم يعجبنى، والذي أشمأزت نفسي منه، فهو أن قائد البوليس متحجر القلب انتظر إلى أن أصبح حوالى خمسمائة شخص – معظمهم من الطلاب – يركضون فوق الكوبري ثم أعطى الأمر بفتحه... إن الحادث باعتباره ممارسة لفض جمهرة ضخمة ذات خطورة بحفنة قليلة من رجال البوليس يعد عملا ذكيا، ولعل سليم زكى محق في ادعائه أن عدد الضحايا ربما كان سيزيد كثيرا، اذا ترك الغوغاء يعبرون الكوبرى.إلا اننى سررت بأننى لم أكن الشخص الذي تعين عليه أصدار أمر فتح الكوبرى... وقد تساءلت إلى متى سوف يستمر على قيد الحياة...." [٦٩].

وانهارت حكومة النقراشي تحت وقع الصدمة، ولكن اختيار اسماعيل صدقي لخلافته لم يؤد سوى إلى زيادة الأمور سوءا. وراقب لطفي السيد – وزير الخارجية – في غضب، طلابه السابقين وهم يتحدون الوزارة. وفي يوم ٢١ فبراير، لم يفتح أحد كوبرى عباس، فاحتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ميدان الإسماعيلية، حيث أطلقت القوات البريطانية النار فأصابت العشرات. ثم هدأت التوترات لفترة، اثر استدعاء اللورد كليرن، وقرار بريطانيا بسحب قواتها من القاهرة والدلتا إلى منطقة القناة واستئناف المفاوضات المصرية – الإنجليزية، بالإضافة إلى اقتراب امتحانات الربيع. ولكن العجلة استأنفت دورانها في الخريف، بعد أن عطلت المظاهرات مشروع اتفاقية صدقي، واضطرته إلى الاستقالة. وكان لطفي وعدد من اعضاء الوزارة قد تركوها قبل شهر من سقوطها[٧٠].

ولم تفلح أي من وزارتي النقراشي الائتلافيتين في تحقيق تقدم خلال العامين السابقين على اغتياله في ديسمبر ١٩٤٨؛ ففي عام ١٩٤٧ مني النقراشي ومصر بهزائم موجعة في الأمم المتحدة، أولا في مسألة استقلال مصر، ثم في قضية تقسيم فلسطين.

وفي ظل هذه الظروف لم يستطع مدراء الجامعة الثلاثة الذين تولوا بعد علي ابراهيم لفترات قصيرة أن يحققوا شيئا يذكر[٧١]؛ فقد استبعد العميد مشرفة من الترشيح للمنصب نظرا لعدم رضا القصر عنه، أما إبراهيم شوقي، طبيب الاطفال وعميد كلية الطب، فعمل مديرا للجامعة لمدة عامين (١٩٤٧ – ١٩٤٩) قبل ان يصبح وزيرا للصحة، فوسع نطاق منح الإعانات

الدراسية، وأرسل عددا أكبر من الطلاب إلى الخارج لنيل الدرسات العليـا، وشجع نظام المنح البحثية للأساتذة وتبادل الخبرات مع الجامعات الغربية.

وفي أواخر ١٩٤٨، كان شوقي مديرا للجامعة، عندما تصاعد عنف الشوارع، بعد أن غذت صدمة الهزيمة في فلسطين الشعور بالإحباط، خاصة بعدما أصبح بعض الطلاب مسلحين؛ فكان الإخوان المسلمون وغيرهم مـن الراديكاليين يقومون بجملة من أعمال التفجير والاغتيالات. ففي الرابع مـن ديسمبر قتل سليم زكى قائد البوليس في كلية الطب، وذكرت الأرقام الرسمية أن الجرحى بلغ عددهم ٥٦ من رجال الشرطة و٧٤طالبا، علاوة على عـدد أقل من الإصابات التي وقعت في الحرم الرئيسي بالجيزة. وذكر كريزويـل أن الطلاب أجبروا العميد والسكرتير العـام علـى مغـادرة مكـاتبهم ثـم نهبوها[٧٢]. ويلاحظ سانوم أنه "لم يذرف أحد دموعا من أجل سليم زكـي الا أن مصرعه أفزع الحكومة إلى حد أفقدها صوابها" [٧٣]. فأغلقـت الجامعـة وأقدمت على اتخاذ القرار المتهور بحظر جماعة الإخوان المسلمين وإلقـاء القبض على زعمائها فيما عدا البنا، لماله من شعبية. وبدأ البنا يعمل بهمـة لتهدئة الأمور، الأنه لم يعد له سيطرة عى الجهاز السرى للإخوان، ثم أقدم واحد من الإخوان على قتل النقراشي رئيس الوزراء فاغتال رجال البـوليس البنا أوائل عام ١٩٤٩، ثم عادت مظاهر الهدوء السطحي إلى البلاد بفضـل القمع العنيف في ظل حكومة إبراهيم عبد الهادى.

وتولى محمد كمال مرسى إدارة الجامعة أواخر عام ١٩٤٩، وكان قد سبق له التدريس في كلية الحقوق، وتولى عمادتها في فترة مبكرة (١٩٢٨ – ١٩٣٦) كما عمل بالمحاماة، وشغل عدة مناصب قانونية. ولأنه لم يكن مـن أصدقاء الوفد، فقد ترك العمادة عند عودته إلى الحكم عام ١٩٣٦، ثم خـدم في وزارة صدقي عام ١٩٤٦. وفي مايو ١٩٥١، استقال من إدارة الجامعة بدعوى أن وزير المعارف الوفدي طه حسين لم ينصـفه فـي نـزاع مـع الطلاب[٧٤].

أما عبد الوهاب مورو، الجراح وعميد كلية الطب الذي كان له مـن العمر تسعة وستون عاما، فقد خلف مرسي في إدارة الجامعة، وظـل فـي منصبه إلى أن طرد الضباط الأحرار الملك.

ولكن قبل أن نترك أحوال الجامعة في ظل النظام القديم، علينـا أن نبحث قضية العلمانية والدين داخل الحرم الجامعي.

الهوامش

١- Gamal Abdul Nasser, *Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution* (Washington, Dc, 1956) pp. 49, 88-87.

[جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة - صادر عن وزارة الإرشاد القومي - مصلحة الاستعلامات غير مؤرخ - ص- ص- ٥٣ ، ٧٠ (المترجمة)] .

٢- حول فترة الثلاثينيات عموما أنظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة - غير مؤرخ) . و: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨ (القاهرة - بمقدمة ١٩٧٣) . و:

- Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt : The Wafd and Its Rivals 1919 - 1939* (London, 1979) .

و:

Terry, *The Wafd*; Afaf Marsot, *Egypt's Liberal Experiment*; Berque,*Egypt*;

و: الرافعي ، "في أعقاب .." الجزء الثاني والثالث و:

A.E Croucley, : The Economic Development of Modern Egypt (London, 1938).

٣- عن الاحتفال ، أنظر : جريدة "البلاغ" ١ ، ٢ ، ٣ مارس ١٩٣٢ . و: صحيفة الجامعة المصرية "حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية ، (٢ يناير ١٩٣٣) ص- ص- ٨٣ - ٩١ (نسخة مصححة) .

٤- زكي مبارك "خطبة وزير المعارف" ، جريدة البلاغ ٤ مارس ١٩٣٢ . الجامعة المصرية ، "حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية" (كتيب) القاهرة - نص الخطاب في الصفحات ١ - ١٨ .

٥- صحيفة "كوكب الشرق" - كما نقلته الإيجبشيان جازيت ٥ مارس ١٩٣٢ .

٦- الأيام الجزء الثالث ص- ١٦٥ .

٧ - المرجع السابق ص- ١٦٣ .

٨- عبد الرحمن بدوي "إلى طه حسين في ميلاده السبعين" . دراسات مهداة من أصدقائه وتلامذته - (القاهرة ١٩٦٢) ص- ١٥ . كما ورد في :

Cachia, Taha ... pp. 48 - 49.

٩- - Philip, *Zaidan*, pp. 44.

١٠- الأيام الجزء الثالث ص- ١٤٠ .

١١- حول مشكلة "الشعر في العصر الجاهلي ، انظر:
- Cachia, *Taha*, pp. 59 - 62.
١٢- جريدة "البلاغ" ٤ مارس ١٩٣٢ ص- ٤ . وانظر أيضا :
Cachia, *Taha*, pp. 56 - 64.
١٣- الرواية التالية للأحداث عن جريدة البلاغ ٤ - ٢٤ مارس ١٩٣٢ . وفريد زعلوك – مقابلة – ٩ مارس ١٩٧٨ . كما غطت القصة كل من صحيفتي الأهرام والسياسة وغيرهما – قارن :
Cachia, *Taha*, pp. 56 - 640

١٤- تولى صدقي الوزارة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، وأصبح لطفي مديرا للجامعة في أول أغسطس .
١٥- رواية لطفي السيد للأحداث ، من كتابه "قصة حياتي" ص- ص- ١٩٦ – ١٩٨ .
١٦- البلاغ ، ١٠ مارس ١٩٣٢ ص- ٤ .
١٧- - *"Chamber of Deputies," Egyptian Gazette*, March 30, 1932.
١٨- - Loi No. 21 de 1933 *relative aux conditions de Service et a la discipline du Corps enseignment de L'universite egyptienne* (Cairo, 1933).
(اقتباسا من : Journal Officiel) . أنظر التحليل في :
FO 371/17023/ J 2388, *Loraine to Simon*, February 3, 1933.

١٩- طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر .
٢٠-
- FO 371/17024/ J 2729, *Lorain to Simon*, November 11, 1933.

٢١-
- Murphy, *American University*, p. 83.
٢٢- ورد تعيين طه حسين مديرا لتحرير كوكب الشرق في :
- J.H.G. Jansen, *"Ibrahim Abduh (b. 1913). His Autobiographies and His Polemical Writings,"* Bibliotheca Orientalis 37 (1980): 129.
بينما لا يحوى كتاب جونز وحمدى سكوت "أعلام الأدب" الجزء الأول: طه حسين، أي مقالات له في كوكب الشرق .
٢٣- - FO 371/17023/J 653, *Campbell to Simon*, March 4, 1933.

٢٤- زعلوك . مقابلة – ٩ مارس ١٩٧٨ .
٢٥- هذا الاستشهاد والذي يليه من :

- FO 371/18006/ J 3069, *Peterson to Simon*, December 3, 1934.

٢٦- عن تغيير الأزهر انظر : عبد المطلب "دور .." ص- ص- ٣٤٣ - ٣٤٦ .

-٢٧- FO 371/19088/ J 3948, Kelly to Hoare, September 20, 1935.

وفي عام ١٩٥٠ كان تنظيم الجامعة مازال سلطويا ، فالوزير هو الذي يعين عميد الكليـة من بين خمسة من كبار اساتذة الكرسي يزكيهم مدير الجامعة . أما نائب مدير الجامعة - وهو مسئول منتخب وفقا لقانون عام ١٩٢٧ - فكان معينا من الوزير "تقويم جامعة فـؤاد الأول لعام ١٩٥٠" ، ص- ص- ٨ ، ١٧ .

٢٨- عن مظاهرات ١٩٣٥ ، أنظر محمد ضياء الدين الريس : "الدسـتور ، الاسـتقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥" (جزآن - القاهرة ١٩٧٥) ، وعبد المطلب "دور ... ص- ص- ٣٥٩ - ٤٣٨ . انظر أيضا أحمد عبد الله : "الطلبة والسياسة" . ص- ص- ٥٥ - ٥٨ .

٢٩- استنتاجا من تواريخ المناصب في "دار الكتب القومية ، ١٩٧٩ ، وكرم : "النظارات والوزارات المصرية" .

-٣٠ - Kerr, in Coleman, *Education*, p. 184.

-٣١

- A. el-Emary, *"La Crise du chomage en Egypt et ailleurs, ses causes et ses remedes," L'Egypte Contempraire*, 27 No. 164 (may 1936).

و: عبد الحميد فهمي مطر : التعليم والمتعلمون في مصر (الاسكندرية ١٩٣٩) و:

Wendell Cleland, *The Population Problem in Egypt* (Lancadter, Pennsylvania,1936).

-٣٢ - Eeeb, Party Politics, P. 318.

وحول بقية هذا الفصل أنظر : ص- ص- ٣٢٠ - ٣٢٢ . انظر أيضا أحمـد عبـد الله "الطلبة والسياسة ... ص- ص- ٤٧ - ٥٠ .

٣٣- الرافعي ، مصطفى كامل ص- ص- ١٩٥ - ١٩٧ .

-٣٤ - Cachia, *Taha* p. 48.

٣٥- زعلوك - مقابلة - ٩ مارس ١٩٧٨ .

-٣٦ - FO 395/550/P 2760, *Lampson to Eden*, June 17, 1937.

٣٧- المرجع السابق .

٣٨- فكري أباظة ، الأهرام ١٦ مايو ١٩٢١ نقله عبد العظيم رمضان في : تطـور ... ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص- ص- ١٧٥ ، ١٩٤ ، حاشية ١٣٥ .

٣٩- أحمد حسين "٠يمانى" (القاهرة طبعتان ١٩٣٦ و ١٩٤٦) يعتبر مصدر جيد .
انظر تحليل : - James Jankowski, *Egypt's Young Rebels* "Young Egypt" : 1933 - 1952 (Stanford, California, 1975)

و : - Deeb, Party Plitics, pp. 371 - 78.

و : رمضان ، تطور ... ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ص- ص- ٢٧٩ - ٣٢٥ ، و : محمد زكى : الإخوان المسلمين والمجتمع المصري (الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٨٠) .
٤١-
FO 371/20886/ J 4990, Kelly to FO; FO 371/20886/ J 4482, Kelly to FO, Oct. 25, 1937.
و : لطفي السيد - قصة حياتي ص- ص- ١٩٨ - ١٩٩ .
٤٢- لويس عوض - مقابلة - ٢٠ أبريل ١٩٨٣ .
٤٣- - Cachia, *Taha*, p. 67.

٤٤- كتيب أحمد لطفي السيد "رسالة الجامعة" (القاهرة ١٩٤١) .
٤٥- نجيب محفوظ ، المرايا - الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ص- ص- ٥٧ - ٥٨ و ٦١ - ٦٢ .
٤٦- - Cachia, *Taha*, p. 67.

٤٧- وعن أنواع التخصصات المهنية في النخبة المصرية فيما بين ١٨٥٠ - ١٨٨٢ ، أنظر :
F.Robert Hunter, *Egypt under the Khediver, 1805 1879 : From Household Government to Modern Bureaucracy* (Pittsburgh, Pennsylvania, 1984) .
٤٨- الملاحظات عن المحامين وغيرهم في الوزارات اعتمدت على كرم : النظارات ... وبيانات مجمعة من مجموعة مصادر متنوعة للغاية.
٤٩- ملاحظة أبداها زعلوك - مقابلة - ٩ يناير ١٩٨٣ . وعن أحمد ماهر انظر : محمد إبراهيم أبو روى : "الشهيد أحمد ماهر - الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٥) وعن عبيد أنظر : دار المحفوظات (أرشيفات وزارة المالية) ، ملفات الخدمة ٥٤٢٧٧/١٩٧/٥/١/١٠٠ ، ٢٥ فبراير ١٩٤٦ . والإيجبشيان جازيت ٣ يوليو ١٩٢٦ ص- ٢ . وعن على ماهرأنظر: محمود عزمى "الأيام المائة" (القاهرة ١٩٣٦) ، و: - Berque, *Egypt*, pp. 460-62.
٥٠- عن عبد الرازق أنظر : على عبد الرازق ، من آثار مصطفي عبد الرازق (القاهرة ١٩٥٧) . وعن الهلالي انظر : الايجبشيان جازيت ٢ مارس ١٩٥١ ، الصفحة الأولى وزعلوك - مقابلة ٩ مارس ١٩٧٨ .

٥١-

- Joel Gordon *"The False Hopes of 1950 : The Wafd's Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Orders"* draft article, 1987.

٥٢- - Meade, *Growth*, p. 400.

وحول الأربعينيات أنظر :

- Charles Issawi, *Egypt at Mid- Century* An Economy Survey (London 1954).

و : عاصم أحمد الدسوقى ، "مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ (القاهرة ١٩٧٦) . وعبد العظيم رمضان : "تطور ... ١٩٣٧ – ١٩٤٨" . والرافعي "في اعقاب..." الجزء الثالث . وطارق البشرى "الحركة السياسية المصرية ١٩٤٥ – ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢) .

٥٣- - John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, 1983), p. 51.

٥٤- - Abu Lughod, *Cairo*, p. 121, 128 - 29.

٥٥- - Tignor, *State*, p. 237.

٥٦- - Matthews and Akrawi, *Education*, p. 12.

٥٧-

- William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East (1945 - 1951): Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism* (Oxford, 1984), P. 49.

٥٨- المرجع السابق ص- ٢٢٦ ، نقلا عن

- FO 371/53288/ J 1135, *Killern to Bevin*, March 6, 1946.

٥٩- ولنفس المؤلف :

- Smith, Islam, *"The Crises of Orientation" : The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic themes in the 19305"*, IJMES (1973) : 382 - 410.

٦٠- لويس عوض – مقابلة – ٢٠ ابريل ١٩٨٣ . انظر أيضا :

- Louis Awad, *"Cultural and Intellectul Developments in Egypt Since 1952"*, in P.J. Vatikiotis, ed., *Egypt Since the revolution*

(New York, 1968). Sasson Somekh, The Changing Rhythm : *Astudy of Najib Mahfuz's Novels* (Leiden, 1973), P. 25.
يتحدث أيضا عن "جيل الثورة" .

-٦١

- Raoul Makarius, *La Jeunesse intellectuelle d'Egypte au Lendemain de la Deuxieme guerre mondiale* (Paris, 1960).

-٦٢ سهير القلماوى – مقابلة – ٢٣ فبراير ١٩٨٣ . وعن على إبـــراهيم انظـــر : دار المحفوظات ، ملفات الخدمة ، ٨ أكتوبر ١٩٤١ ، ٤٧٤٢٢/٤٢١٤/٤/٣٩١ . المستندات أرقام ٥٩ و٦٠ و٦٦ و٦٧ و٧١ بخصوص قضية التقصير لعام ١٩٠٨ . و:
The Journal of the Egyptian Medical Association, 23 (October and November 1940) Nos. 10 and 11.
طبعة خاصة عن علي ابراهيم ، تحتوى مادة عن سيرته الذاتيـــه علـــى صـــفحات ٤ ، ٥٥٢ – ٥٥٦ . و: نقابـــة الأطبـــاء المصـــرية . اليوبيـــل الـــذهبى ٢٠ – ١٩٧٠ (عدد خاص من The Jornal of the Egyptian Medical Associotion) .
و: مقابلة مع زعلوك (٩ يناير ١٩٨٣) وسهير القلماوى (٢٣ فبراير ١٩٨٣) .

-٦٣

- A Cecil Aiport, *One Day of Justice: The Black Book of the Egyptian Hospitals and a Fellaheen Charter* (London, 1946), p. 31.

-٦٤

- P.H. Newby *The Picnic at Sakkara* (New York, 1955), pp. 20 - 21.

-٦٥ - FO 371/53288/ J 1186, Bowker to FO, March 14, 1946.

-٦٦

- Furness letter enclosed in FO 395/550/P 2760, *Lamson to Eden*, June 17, 1937.

-٦٧ - Enright, *Academic* Year, P. 129.

-٦٨

- Mitchell, Richard. *The Society of the Muslem Brothers*, (London, 1969), 62 - 77.

-٦٩ - A.W. Sansom, *I Spied Sies* (London, 1965), pp. 196 - 98.

٧٠- عن سياسة الطلاب في ١٩٤٦ أنظر : عبد المطلب ، "دور" ، ص- ص- ٤٩٥ – ٥٧٣ . والرافعى : أعقاب – الجزء الثالث ١٧٩ – ٢١٧ . وأحمـد عبـد الله "الطلبـة والسياسة في مصر" ص- ص- ٨٢ – ٩٧ .

٧٢- FO 371/69211/ J 7782, *Campbell to FO*, Decemer 5, 1984.

٧٣- - Sansom, *I Spied*, p. 226.

٧٤-

- A.J.M. Craig, "*Egyptian Students,* "The Middle Ezst Journal. 7 (1963): 296.

[٨]
قضيـــة الـــدين

حددت الجامعة المصرية، تحت إدارة الدولة، مهمتها – جزئيا فيما يميزها عن منافسها العتيد – الأزهر – مثلما فعلت مـن قبـل الجامعـة الخاصة. فكانت الجامعة المصرية في تصور معظم الناس تمثـل الحـديث، والعلماني، والغربي؛ بينما يمثل الأزهر التقليـدي والإسـلامي والأصـيل. ويتضمن هذان التصوران قدرا من الحقيقة، رغم أن كلا من المؤسسـتين عجزت عن تحقيق طابعها المثالي، كما أصبح بينهما من الأمور المشـتركة أكثر مما يرغبان التسليم به. فلم يغب الدين أبدا عن الجامعة المصرية، كما اخترقت التأثيرات الغربية العلمانية الأزهر.

وثار أحد الخلافات الدينية – العلمانية حول الحق في إعداد مدرسي اللغة العربية للعمل بالمدارس الحكومية، وادعت كل من الجامعة المصـرية والأزهر، ودار العلوم هذا الحق لنفسها دون غيرها. وفـي آخـر الأمـر، انضمت دار العلوم إلى الجامعة المصرية من أجل مقاومة محاولات الأزهر ابتلاع هذا الحق. وعندما خسرت مدرسة القضاء الشرعي معركـة مماثلـة عادت لتحتمي بالأزهر. كما ظهرت التوترات الدينية – العلمانية أيضا فـي وضع الأقباط في الجامعة، الحرج أحيانا. ولعل نفوذ المستشرقين الأوروبيين في الجامعة، وقضية خلف الله عام ١٩٤٧،يلقيان الضوء على جوانب أخرى للقضية.

الجامعة المصرية ومشكلة وظيفة الأزهر:

أزعجت الجامعة التي *"ليس لها دين إلا العلم"* الأزهريين الذين يمثل العلم والمجتمع والحياة نفسها بالنسبة لهم نسيجا إسلاميا لا ينفصم. وفصـلت الجامعة المصرية العلم عن أي قالب ديني، كما قسمت التعليم إلى تقسـيمات إدارية متخصصة. فصار احترامها لمناهج الأساتذة الملحدين المسـتوردين، إساءة للأزهر؛ الذي يؤكد على الحفظ والاستظهار والنص الإسلامي المنزل. كما لم يكن الأزهر راضيا عن الضغط المتواصل عليه لإعادة تنظيم نفسـه على غرار الجامعة المصرية، بالامتحانات التحريرية، والدرجات الجامعية،

والاهتمام بالأبحاث الجديدة والتخصص، بالإضافة إلى مجالس الكليات، والبيروقراطية الإدارية. ومما زاد الأمور سوءا، أن الأساتذة (أمثال طه حسين وأمين الخولي) كانوا يبدون آراءهم علنا في القضايا الدينية، التي اعتبرها الأزهر منطقته المحرمة.

وعلى الصعيد العملي، كانت هناك منافسة على المخصصات المالية، والطلاب، والوظائف. فقد أصبحت الحكومة بمثابة الصراف الذي يدفع للأزهر والجامعة المصرية معا. وعلى الرغم من أن موازنة كل منهما تأتيها من وزارة مختلفة، إلا أن المنافسة بينهما لا فكاك منها على مصادر التمويل. كما اصطدم الأزهريون، الباحثون عن عمل، بخريجي الجامعات والمدارس العامة الذين ينسبون لأنفسهم في كل مكان مؤهلات أفضل ؛ وذلك باستثناء فرص العمل المحدودة للوعاظ، وأئمة المساجد والمؤذنين بالإضافة إلى التدريس بالأزهر والمعاهد التابعة له.

ويوضح مسح للقوى البشرية أجرى عام ١٩٦٥، انه من بين ١٠٥ أزهريا من خريجي دفعة ١٩٣٠ الذين يشغلون وظائف معلومة، يعمل ٢١% أئمة مساجد، أو وعاظ، أو في غيرها من وظائف المساجد و٢٨% مدرسين أو إداريين بالأزهر ومعاهده. أما النصف الباقي فيشغل وظائف يتنافس الأزهريون فيها مع غيرهم : مثل تدريس اللغة العربية أو الدين في المدارس غير الأزهرية (٢٨%)، والعمل بالمحاكم الشرعية (٩%)، أو العمل بالمحال التجارية (٩%) (١).

والأكثر من ذلك، أن الوظائف الأزهرية المضمونة لم تكن جذابة تماما، فكما يوضح جدول (١٥) فانه حتى الأساتذة في قمة نظام الأزهر كانوا يحصلون على رواتب هزيلة مقارنه بمدرسي المدارس الحكومية والجامعة. و يتلقى المدرس العادي في المدارس الابتدائية مرتبا أكبر من ***"العالم"*** في النظام الأزهري. صحيح، أن شيخ الأزهر كان يتلقى راتبا شهريا كبيرا (١٦٦ر٧ جنيه مصري) بالمقارنة براتب لطفي السيد (١٥٠جنيها مصريا)، ولكن ذلك يرجع فقط إلى الحظوة الشخصية التي تمتع بها الشيخ محمد الظواهري لدي الملك. وفيما عدا ذلك، فإن أقل مستويات الأجر بالجامعة أو المدارس العليا (المعيدون في الأغلب) كانت تزيد كثيرا عن أعلى مستويات الأجر في الأزهر. فيحصل كل من ثمانية وستين معيدا بالجامعة والمدارس العليا على أكثر من ضعف أكبر أجر يتقاضاه أستاذ بالأزهر. بل أن حتى

هذه الرواتب الضئيلة تفضل كثيرا ما كان يتقاضاه الأزهريون منذ سنوات قليلة[٢].

كما وجد الأزهريون مشقة أيضا في العثور على عمل بالمحاكم؛ فالمحاكم المختلطة التي يسيطر عليها الأجانب كانت بعيدة المنال، ما لم يكن الشخص يعرف القانون الفرنسي ويتحدث الفرنسية أو الإيطالية، أما المحاكم الأهلية فلم يستطع أن يقف أمامها بعد عقد الثمانينيات من القرن الماضي سوى عدد قليل من خريجي الأزهر، مثل سعد زغلول ؛ نظرا لان الشروط المشددة في التعيين أوصدت الباب دون الأزهريين. بالإضافة إلى زيادة المعروض من خريجي مدرسة الحقوق[٣] فلم يتبق إذا سوى المحاكم الشرعية، حيث القضايا أقل ربحا، والقضاة أقل راتبا: فرئيس محكمة الاستئناف يتقاضى ١٦٦ جنيها مصريا و٦٧٨مليما شهريا في عام ١٩٣٠، بينما رئيس أكبر المحاكم الشرعية يتقاضى مائة جنيه مصري لاغير[٤].

وتنافس الأزهريون مع خريجي مدرسة القضاء الشرعي على العمل بالمحاكم الشرعية منذ ١٩١٠ وحتى ١٩٣٠. غير أن خريجي مدرسة القضاة كانت لهم الأفضلية عند التعيين بها. فلم يكن الأزهر يمنح سوى درجة العالمية غير المتخصصة، بينما يتخصص خريجو مدرسة القضاة في قوانين الشريعة، وأجزاء من القانون المدني والعلم "الحديث"، بالإضافة إلى الجغرافيا والتاريخ[٥].

غير أن المدرس أو القاضي الأزهري وجد وظيفة على الأقل، وهو الأمر الذي لم يكن يتاح للكثيرين من زملائه: ففي الفترة من ١٩١٧ – ١٩٣٢ كان الأزهر يمنح ٢٦٥ درجة عالمية سنويا – في المتوسط – بينما المتاح في كل عام أربعون فرصة عمل للتدريس في المدارس الدينية، وبضع وظائف خالية في المحاكم الشرعية. فتعين على العديد من الخريجين أن يقبعوا في وظائف المساجد، إن استطاعوا العثور عليها[٦].

ومع إحجام شباب الطبقة العليا – مثل لطفي السيد – عن الالتحاق بالأزهر، أصبح الطالب العادي في الأزهر اكثر فقرا وريفية، كما أصبح مستوى إعداده أقل. سواء بالنسبة لطلاب الأزهر السابقين، أو بالنسبة لأقرانه في التعليم المدني. وفي أوائل الثلاثينيات، أعرب الشيخ الظواهري عن حزنه لأن العائلات الكريمة بالقاهرة لم تعد ترسل بأبنائها إلى الأزهر، بل أن شابا من خريجي الأزهر اكتشف أن أساتذته أنفسهم لا يفعلون ذلك[٧].

وجاءت الزيادة المطردة في حجم الجامعات والمدارس العامة علــى حساب الأزهر والنظام الديني في التعليم ؛ ففيما بين ١٩٤٤ و ١٩٤٦ أصبح ٩٣% من طلاب الثانوي يدرسون في المدارس العامة، تــاركين ٧% فقــط للمدارس الدينية[٨] . وبعد ثلاث سنوات من إنشاء الجامعة العامة، كانت تضم ألفين و٢٣٠ طالبا بما يزيد عن عدد طلاب الأزهر في المستوى الجــامعي (ألف و٩٧١ طالبا). وبحلول عام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ ضمت جامعــة فــؤاد الأول ما يربو على أربعة أمثال المقيدين بالمستوى الجامعي فــي الأزهــر وعددهم ألفان و٥٨٤طالبا؛ كما ضمت جامعتا فؤاد وفاروق معا ٨٤% مــن طلاب المرحلة الجامعية في البلاد في حين ضم الأزهر ١٦% فقط. وبلغت الزيادة في عدد المقيدين بالأزهر منذ ١٩٢٨/١٩٢٩ وحتى أوائل الخمسينيات ٥٢% فقط، بينما تضاعف عدد طلاب الجامعة بالقاهرة إلى ثمانية أمثاله[٩]. وكانت ميزانية جامعة القاهرة تساوي تقريبا خمسة أمثال ميزانية الأزهر في عام ١٩٤٠/١٩٤١. ومع عام ١٩٦٣ أصبحت ميزانية القاهرة توازي عشرة أمثال ميزانية الأزهر تقريبا[١٠]، علاوة على أنه أصبح هناك ثلاث جامعات عامة جديدة.

فما هو الخيار الذي كان مطروحا؟.. خطوة اثر أخرى، بدأ الأزهر – في تثاقل – يحاكي التنظيمات الغربية للمدارس العامة والجامعة: هيكل إداري – مجالس للكليات – امتحانات تحريرية – تقسيم الطلبة على أســاس الســن ومستوى الصف الدراسي– مكاتب ومقاعد – فصول نظامية – نطاق أوسع من الموضوعات الدراسية – بالإضافة إلى شهادات متخصصة. ومثلت إعادة تنظيم الأزهر عام ١٩٣٠ أكثر تحولاته راديكالية حتى عهد عبد الناصــر: عندما أصبح الأزهر – رسميا – جامعة مثلما هو جامع[١١]. وأفسحت شهادة العالمية (الموحدة) الطريق للشهادة العليا المتخصصة مــن ثــلاث كليــات منفصلة : أصول الدين، واللغة العربية، والشريعة. وفي نهاية الأمر، أصبح الأزهر يمنح درجات علمية معادلة للماجستير والدكتوراه. وكانت أول جامعة إسلامية في العالم أرسلت في عام ١٩٣٦ أولى البعثات الطلابية للحصــول على دراسات متقدمة في أوربا الملحدة، بعد أن ظلت موضع ازدرائها زمنــا طويلا[١٢]. كما لم يعد مدرسو الأزهر "***علماء***" فحسب دون تمييز، وإنما بدأوا طريق التحول إلى أكاديميين محترفين.

وبعد الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات، أقيم حرم جامعي جديد خلف الجامع القديم[١٣] ؛ تنتشر " موتيفات " العمارة الإسلامية عبر أرجائه في إشارة إلى التراث القديم. واختفت الدروس من الجامع نفسه فيما عدا المحاضرات العامة المفتوحة أمام الجماهير. وأخيرا، أوضح إنشاء قاعة اجتماعات، وإطلاق اسم محمد عبده عليها، أن الأحوال تغيرت بالفعل[١٤].

جدول (١٥)

الرواتب الشهرية للمدرسين ١٩٣١

جنيه مصري	الجامعة والمدارس العليا		الأزهر		المدارس العامة الابتدائية والثانوية	
	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها
١٦٦,٧			شيخ الأزهر	١		
١٥٠	مدير الجامعة	١				
١٥٠	مدير	١				
١٢٥	عميد	١				
٩٧,٥	عميد	١				
٩٢,٥	مدير	١				
٩٢,٥	هيئة تدريس	٩				
٧٦	مدير	٥				
٧٦	نائب مدير	١				
٧٦	هيئة تدريس	٤٧				
٦٨	نائب مدير	٦٨				
٦٢	هيئة تدريس	٣٥				
٥٤-٧٠ (متوسط٦٢ جنيها)		--				
	هيئة تدريس	١١٤			مدير ونائب مدير مدرسة ثانوية	١١
٤٠- ٥٨ (متوسط ٤٩)		--			مدير ونائب مدير مدرسة ثانوية	٢٤
		--			هيئة تدريس مدارس ثانوية	٢٥

تابع جدول (١٥)
الرواتب الشهرية للمدرسين ١٩٣١

جنيه مصري	الجامعة والمدارس العليا		الأزهر		المدارس العامة الابتدائية والثانوية	
	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها
		--			مدير مدرسة ابتدائية	٥
٣١,٣	هيئة تدريس	١٣٩			هيئة تدريس مدارس ثانوية	٣٩١
٢٠-٤٢,٥ (متوسط ٣١,٣)		--			مدير مدرسة ابتدائية	٤١
		--			هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٢٦
٣١		--	هيئة تدريس	١٥		
٢٧		--	هيئة تدريس	٦٠		
٢٤	هيئة تدريس	٧٥	هيئة تدريس	٢		
١٥-٣٣ (متوسط٢٤ جنيها)					هيئة تدريس مدارس ثانوية	٤٢٠
					هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٧٦٨
٢٢,٥			هيئة تدريس	١٠٠		
٢١			هيئة تدريس	٢٧		
١٩,٥			هيئة تدريس	١٦٧		
١٨,٥			هيئة تدريس	٣٦		
١٧,٥			هيئة تدريس	٢٧		
١٧			هيئة تدريس	٣		
١٦,٥			هيئة تدريس	٢٨		
١٣,٥			هيئة تدريس	٣		
٨-٢١ (متوسط١٣,٣ جنيه)					هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٨٦
١٢			هيئة تدريس	٢		

المصدر : بيانات أعيد ترتيبها من :

- Eccel, Chris Egypt, Islam and social Conflict and. Accomodation in Al. Belin, 1984 Azhar .

ص ص : ٢٥٢ - ٢٥٣

من يتولى تدريس العربية ؟

إبان فترة الحرب وبعدها، شملت المعركة الدائرة حول من الذي يتولى تدريس اللغة العربية كلا من : لطفي السيد رئيس الجامعة، والمراغي شيخ الأزهر، والملكين فؤاد وفاروق، وأعضاء الحكومة، والمدرسين بالإضافة إلى الطلاب. وكان غياب مدرسة المعلمين العليا عن الميدان في أوائل الثلاثينيات، قد ترك ثلاثة متنافسين : الجامعة المصرية، والأزهر، ودار العلوم[١٥].

وفي ١٩٤٦ عدد كل من الأزهر ودار العلوم ادعاءاته في التماس مقدم إلى الملك: فركز "أبناء كلية اللغة العربية" صياغة بيانهم حول الخدمات التي ظل معهدهم يؤديها للدين واللغة العربية منذ ألف عام، وحرصوا على الإشادة برعاية أسلاف الملك فاروق للأزهر، وادعوا أن الأزهريين هم وحدهم المؤهلون لتدريس اللغة العربية والدين، وأن اتهامات دار العلوم للأزهر باغفال التاريخ الإسلامي والجغرافيا جميعها أكاذيب ؛ وأشاروا إلى أن دار العلوم أهملت – على نحو مزر – الشروح، والبلاغة، وغيرها من الجوانب الأساسية في تعليم اللغة العربية. كما اعتبروا أن اللغات الشرقية الإضافية التي تفتخر دار العلوم بنفسها بسببها، ليس لها علاقة بمدرس التعليم الابتدائي والثانوي في المستقبل؛ وأن إصلاحات عام ١٩٣٠ شكلت بداية سليمة، بإنشاء كلية اللغة العربية وإحلال كلية الشريعة محل المدرسة المستقلة للقضاة، ومنح الأزهريون حق التدريس بالمدارس العامة، أما الآن فقد حان الوقت لقصر حق تدريس مادتي اللغة العربية والدين على الأزهر وحده إلى الأبد[١٦].

أما الالتماس المقابل الذي قدمته "دار العلوم"، فحرص على الإلحاح في التذكير بالخدمات التي قدمتها المدرسة للغة العربية، منذ إنشائها على يد إسماعيل جد فاروق، وأن الجمود الأعمى في الأزهر هو الذي فرض ضرورة قيام دار العلوم، وأن رسالة الدار النبيلة هي تزويد مدرسي اللغة العربية في البلاد بثقافة الأزهر القديمة إلى جانب ثقافة الغرب العلمية الجديدة. كما أنها تفوقت على الأزهر من حيث نوعية طلابها ؛ الذين جاءوا من المعاهد الدينية عبر امتحان مسابقة. بينما بقى للدراسة في الأزهر أولئك الذين لم يحققوا المستوى المطلوب، وفي المطبوعات البحثية أيضا فاق أساتذة دار العلوم الأساتذة بالأزهر إلى حد بعيد[١٧].

وكان الصوت الثالث صوت طه حسين الذي خرج على الأزهر، ليتحدث باسم الجامعة المصرية، فذكر أنه من المخالف للعقل أن يدعى الأزهر احتكارا أبديا لتدريس اللغة العربية؛ أليست العربية أيضا لغة مسيحيى مصر الذين لا علاقة لهم بالأزهر؟ وهل يصر رجال الدين في أوربا على احتكار تعليم اليونانية واللاتينية على أساس أنهما كانتا لغتي الدين؟ كما أن النحاة العرب العظام جاءوا قبل الأزهر، الذي حافظ فقط على علوم اللغة العربية، ولم يبدعها وأن تعليم اللغة العربية بالأزهر عتيق، كما أن خريجيه غير مناسبين للتدريس في المدارس العامة[١٨]. وسلم طه حسين بأن دار العلوم خرجت بعض المدرسين الجيدين، إلا أنها لم تدرب أيا من فطاحل الشعر العربي أو النثر العربي الحديث، ***"ويقف خريجوها مترددين مثلها بين العلم القديم والعلم الجديد، غير مؤهلين لتدريس أي منهما"*** [١٩].

وكان طه حسين قد أوصى عام ١٩٣٥ بإخضاع دار العلوم لإشراف الجامعة، إلا أن الهلالي وزير المعارف اكتفي بالابتسام وذكر أن ذلك مستحيل من الناحية السياسية.

وهاجم طه حسين أيضا بيروقراطية وزير المعارف فقال انه بعد حوالى عشرين عاما من الاتصال المباشر بالمدرسين والطلاب والمشرفين، وغيرهم من المسئولين، " ***لا أنتظر أن يخالفني أحد فيما أقول... من أننا لا نعرف وزارة من وزارات الدولة المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين الموظفين، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد، ومن الكيد والمكر، ومن الارتياب بكل شئ وبكل إنسان، وسوء الظن بكل شئ وبكل إنسان كوزارة المعارف*** "[٢٠]. واستمر طه موضحا أن خريجي مدرسة المعلمين العليا، وخريجي دار العلوم كانوا يتصارعون في وزارة المعارف، فذكر أن : ***"الفنيين الذين يباشرون شئونها من قريب، لم يكونوا قط من الجامعيين، ولعل الناس لم ينسوا بعد ما بين وزارة المعارف ذات التاريخ والتقاليد وبين الجامعيين الذين تخرجوا من الجامعات الأوروبية أو من الجامعة المصرية من خصومة صماء ولكنها خطيرة عنيفة، تعلن عن نفسها بين حين وحين وتحدث آثارا سيئة في شئون التعليم وفي حياة الشباب"*** [٢١] . وأبرز طه أن آراء الجامعة في أي موضوع نادرا ما تتفق مع آراء الوزارة، واستمر مشيرا إلى أن الوزارة تتجاهل دائما توصيات الجامعة حول المقررات الدراسية والامتحانات. وأنها شددت القيود على معاهد التربية

التي تؤهل خريجي الجامعة للعمل بالتدريس * . كما أصرت على تخصيص معهد منفصل للفتيات، برغم أن خريجي الجامعة كانوا قد تلقوا تعليما مختلطا طيلة أربع سنوات(٢٢) .

ولم تستطع الجامعة المصرية أن تعول على مساندة مؤسسها الملك فؤاد، الذي كان يتودد إلى الأزهر ليكون عونا له على تحقيق أحلامه في الخلافة الإسلامية، وباعتباره قوة تعادل نفوذ الوفديين في الجامعة. وكانت حكومة زيور الموالية للقصر قد وافقت على تعيين الأزهريين في الجهاز الحكومي، ولكن حكومة ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين ألغت هذا الإجراء، ونقلت حق تعيين شيخ الأزهر من الملك إلى رئيس الوزراء. فعين محمد محمود رئيس الوزارة أحد زملائه في حزب الأحرار الدستوريين - محمد مصطفى المراغي - شيخا للأزهر بتأييد من بريطانيا، فكان المراغي هو الذي وضع خطة إعادة تنظيم الأزهر عام ١٩٣٠، إلا أن الملك فؤاد استعاد مرة أخرى حق تعيين شيخ الأزهر، ففرض رجله - الظواهري - على المنصب، ثم أجبرت القوى المعارضة لتعيين الظواهري - من داخل وخارج الأزهر - الملك فؤاد على إعادة المراغي في ١٩٣٥. وبدأ المراغي يلعب أوراقه بحذر هذه المرة، محققا لنفسه نفوذا كمستشار ديني لفاروق الشاب. وبعودة محمد محمود رئيسا للوزارة عام ١٩٣٨ ضمن المراغي وجود صديق قوي في الحكومة أيضا(٢٣) .

ومع تخرج أول دفعة من كلية اللغة العربية بالأزهر في ١٩٣٥، أصبحت قضية وظائف التدريس ملحة من جديد. وحول محمد محمود طلب المراغي - تدبير وظائف للأزهريين في المدارس العامة - إلى هيكل وزير المعارف واعتبر هيكل الأزهريين غير مؤهلين لتولي الوظائف، وأصر على إبعادهم عنها بأي ثمن ؛ فاقترح تحسين تعليم اللغة العربية بإعادة القسم التمهيدي لدار العلوم، وبذلك يضمن تصفية المتقدمين من النظام الأزهري في مرحلة مبكرة. وتقدم المراغي بشكوى إلى رئيس الوزارة، الذي ألغى الاقتراح وطلب من هيكل التوصل إلى حل توفيقي. فاقترح هيكل أن يسعى

* انشئ معهد التربية عام ١٩٢٩ لإعداد خريجى كليتي العلوم والاداب للعمل بالتدريس وأصرت وزارة المعارف على أن تكون لها السيطرة عليه فجعلته قسمين الأول يقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية لاعدادهم للتدريس بالمدارس الابتدائية بعد ثلاثة أعوام. والقسم الثانى يقبل خريجى الجامعة ومدة الدراسة به عامان يحق للخريج بعدهما العمل بالتدريس فى المدارس الثانوية - (المترجمة - نقلا عن كتاب مستقبل الثقافة فى مصر - ص: ٣٣٣)

الأزهريون للتدريس بالمدارس الخاصة أولا، ولإثبات أنفسهم، ثم التقدم إلى وظائف التدريس بالمدارس العامة جنبا إلى جنب مع خريجي دار العلوم. فأضربت دار العلوم احتجاجا على هذا الاقتراح، ثم تلاها الأزهر. والطريف، أن هيكل طرح اقتراحين آخرين : أن يثبت الأزهريون استعدادهم للتدريس عن طريق اجتياز امتحان دار العلوم، أو الالتحاق بمعهد المعلمين كما كان ينبغي على خريجي الجامعة المصرية، والاقتراح الثاني : أن تكون هناك مسابقة بين خريجي دار العلوم و خريجي الأزهر. ونظرا لفشل هيكل في تنفيذ مقترحيه، عين لجنة لفحص الموضوع برئاسة عبد العزيز فهمي، ولم تكن مقترحات اللجنة مرضية، كما سقطت وزارة محمد محمود بعد فترة وجيزة، تاركة الموضوع في غياهب النسيان[٢٤] .

ولحسن حظ دار العلوم، لم يكن المراغي – صاحب النفوذ – على وفاق مع حكومة الوفد أثناء الحرب العالمية، ثم توفي عام ١٩٤٥. وكان مصطفي عبد الرازق خليفته في مشيخة الأزهر من تلاميذ محمد عبده، وقد درس في السوربون، ثم تولى تدريس الفلسفة بالجامعة المصرية، وحرص عبد الرازق على الاحتفاظ بلقب الشيخ وملبسه. ثم عينه محمد محمود وزيرا للأوقاف عام ١٩٣٨ . ومن المفارقة، أن أول شيخ معمم يدخل الوزارة في القرن العشرين، جاء عبر الجامعة العامة! وعندما عاد عبد الرازق إلى الأزهر شيخا له، كان المحافظون يقفون له بالمرصاد في كل مناسبة[٢٥] .

ومن ثم، لم يكن الأزهر عام ١٩٤٦ في موقف يسمح له بإعاقة ضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول ككلية منفصلة. وبهذا تخلصت دار العلوم من القبضة الحديدية لوزارة التعليم، كما تجنبت الذوبان إما داخل الأزهر أوفي كلية آداب القاهرة. ولكن وضعها كان شاذا في بيتها الجديد؛ فهي كلية للمسلمين فقط – ولبضع سنوات للرجال فقط – في جامعة علمانية أساسا تتميز بالتعليم المختلط.

ولم يحقق أي من الأطراف انتصارا نهائيا في قضية تدريس اللغة العربية بالمدارس. ولكن مع فتح باب التعليم الابتدائي والثانوي على مصراعيه في الأربعينيات والخمسينيات، كان من المطلوب تعيين مدرسي اللغة العربية أينما وجدوا ؛ فأتاحت فرص العمل الجديدة لكلية اللغة العربية بالأزهر شعبية أكبر من كليتي أصول الدين والشريعة[٢٦] .

نتاج الطريق الوسط : أبناء دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي :

يبرز بين خريجي دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ثلاثة أنماط للمستقبل المهني والأيديولوجية المرتبطة به. أولها: استخدام هاتين المدرستين كمعبر من المدارس الدينية إلى الجامعة أو المدارس العامة الأخرى؛ ومن ثم إلى مهنة في قطاع المهن "الحديث" أو المدنى؛ وتكون النتيجة غالبا رؤية أكثر علمانية (يمثل طه حسين ومصطفي عبد الرازق الاستثناء النادر من حيث الانتقال مباشرة من الأزهر إلى الجامعة المصرية). أما النمط الثاني: فهو مواصلة شغل الموقف الوسطى التقليدي، بالاستمرار في التدريس بدار العلوم؛ وغالبا ما يتبنى أساتذة دار العلوم مواقف وسطية كذلك في القضايا الأيديولوجية.

ودفعت النظرة الشمولية – لا المهنية – أصحاب الاتجاه الثالث إلى اختيار الفكر الإسلامي (ويعتبر حسن البنا وسيد قطب، زعيما الإخوان المسلمين مثلين بارزين على هذا الاتجاه؛ فقد ترك كلاهما الوظائف في النظام التعليمي المدنى من أجل السعي لتطبيق تصوراتهما المثالية).

ومن بين أمثلة الاتجاه الأول – الذي استخدم دار العلوم أو مدرسة القضاة جسرا إلى الوظائف الجامعية – احمد أمين، وعبد الوهاب عزام وأمين الخولي، وإبراهيم بيومي مدكور، وشوقي ضيف، وجميعهم شغلوا مناصب متميزة في كلية آداب القاهرة [٢٧] ، ومن الجيل الأصغر، سعد هجرسي الذي كان يعمل بإدارة المكتبات والمحفوظات. وجميع هؤلاء الرجال يعدون أنفسهم مسلمين صالحين، إلا أن نظرتهم للعالم تركت لديهم فسحة من القيم العلمانية.

وربما يحدث الانتقال من المدارس الدينية إلى المدارس المدنية عند مراحل مختلفة عبر المسار المهني للفرد؛ فقد تخرج كل من أحمد أمين وأمين الخولي من مدرسة القضاء الشرعي، وعمل بالتدريس فيها، ثم شغل وظائف أخرى قبل أن ينضم إلى جامعة القاهرة عند منتصف حياته المهنية. وعلى الطرف الآخر، جاء شوقي ضيف من القسم التمهيدي بدار العلوم إلى جامعة القاهرة كطالب مبتدئ في ١٩٣٠، وحصل على الدرجات الجامعية الثلاث من قسم اللغة العربية، ثم التحق بالعمل في كلية الآداب.

ويجب أيضا ملاحظة أن دار العلوم نفسها في رموزها الخارجية من لقب وملبس كانت أقرب إلى عالم الأفنديات من عالم الشيوخ. وكان شوقي

ضيف طالبا بالقسم التمهيدي عندما تقرر استخدام الزي الأوروبي في ١٩٢٩ - ١٩٣٠، فاعتبر التغيير ملاما لتطلعاته الأدبية [٢٩] .

ويوضح نموذج أحمد شلبي – صاحب المؤلفات العديدة – كيف أن أصحاب الاتجاه الثاني من أبناء دار العلوم، أدى بهم العمل بالتدريس في مدرستهم الأم إلى منطقة الوسط مهنيا، وفي أغلب الأحوال أيديولوجيا أيضا. فقد ولد أحمد شلبي بالزقازيق في زمن الحرب العالمية الثانية تقريبا، والتحق بالكتاب، ثم بأحد المعاهد الأزهرية الإقليمية عندما ألقى به نشاطه الوطني إلى خارج مسار الأزهر، بعد أن منعه معهد الزقازيق من دخول الامتحان، ومن ثم ذهب إلى القاهرة ليتخذ طريقه إلى دار العلوم. وحصل على الدرجة الجامعية منها في ١٩٤٣، ثم نال دبلوما في الدراسات العليا. وفي أول أعوام الحرب العربية – الإسرائيلية، وصل شلبي إلى لندن في بعثة تعليمية، حيث اكتشف أن عددا كبيرا من أساتذة التاريخ من اليهود. ثم انتقل إلى كمبردج، ونال الدكتوراه تحت أشراف "أ.ج. أربري"، ثم عاد للتدريس في دار العلوم. وكان شلبي شديد التحمس للإسلام، ينتقص من قدر الكيانات القومية، ويؤكد على الأمة الإسلامية الواحدة. وهو مع ذلك، يقر علنا بأنه يدين بالفضل "لأربري"، كما كان مستعدا للاقتباس من الغرب على نحو انتقائي [٣٠] .

ويعبر حسن البنا وسيد قطب عن الاتجاه الثالث بين خريجي دار العلوم الإسلامية. وجدير بالملاحظة أن دار العلوم – وليس الأزهر المحافظ أو جامعة القاهرة ذات النزوع العلماني – هي التي أفرزت كلا من المرشد العام للإخوان المسلمين، والمنظر الأساسي لهم. ولم يكن البنا وقطب من ***العلماء*** ، حيث بدأ كل منهما حياته المهنية في وزارة المعارف. وتظهر الصور الفوتوغرافية الشخصية، البنا مرتديا سترة الأفنديات ورباط العنق والطربوش، وهو ما كان يرتديه قطب أيضا، على الأقل أثناء العمل بوزارة المعارف. ووجد الاثنان جمهورا جاهزا في الجامعات والمدارس الثانوية.. كان ***"إسلام الافنديات"*** قد وصل [٣١] .

وقد ولد الرجلان عام ١٩٠٦ في بلدتين صغيرتين بالأرياف لعائلتين متواضعتين؛ فالبنا من مديرية البحيرة الواقعة في الدلتا، أما قطب فمن أسيوط أحد المراكز الدائمة للنشاط الإسلامي. وكان والد البنا الذي تعلم بالأزهر يعمل إماما وواعظا بمسجد البلدة. أما والد قطب، فكان يشترك في جريدة مصطفي كامل ***"اللواء"***، ويستضيف في بيته المتعاطفين مع الحزب الوطني.

وحفظ البنا القرآن في أحد الكتاتيب، في حين حفظه قطب كنشـاط خـارج المقرر الدراسي في إحدى المدارس العامة، والتحق البنا أيضا بمدرسة عامة بعد ذلك. ونظرا لأن آفاق تطلعات الأسرتين كانت محدودة، ذهب الصـبيان إلى مدرستين لتأهيل معلمي الابتدائي - البنا في دمنهور، وقطب في القاهرة - بدلا من الالتحاق بالمدارس الثانوية الأكاديمية. ومن الواضـح أن قطـب تخلف في دراسته لفترة، لذلك لم يتخرج الاثنان في نفس الدفعة، حيث تخرج البنا ١٩٢٧، بينما تخرج قطب عام ١٩٣٣.

واتخذ كلاهما التدريس بالمدارس العامة مهنة له بعد التخرج؛ فعمـل البنا في وزارة المعارف تسعة عشر عاما، وقطب ثمانية عشر، لكن كليهمـا لم يركز حياته على وظيفته العادية. ومثلما فعل جمال الدين الأفغاني، عاش البنا حياته أعزبا، وترك كتابات قليلة إلا أن حضوره كان مؤثرا. وتعـرض البنا وقطب للسجن، وتوفي كل منهما شهيدا، البنا على يد قاتل تابع للبوليس في ١٩٤٩، أما قطب، فأعدم في عهد عبد الناصر عام ١٩٦٦.

ومع ذلك، كان الرجلان مختلفين للغاية أيضا، فالبنا ذو نزعة إسلامية متقدة منذ سنوات مراهقته الأولى، يتحرق شوقا إلى تطهير المجتمع الشرير الذي واجهه في القاهرة في العشرينيات من القرن الحالي: مـن عـاهرات، وساسة متنازعين، وتقليد أعمى للأوروبيـين، وبعثـات تبشـير مسـيحية، وملحدين، إلى ضباط بريطانيين متواجدين في كل مكان. فكان شعاره *"العودة إلى الإسلام الحق"*.

وعلى العكس من ذلك، كانت الحياة السياسية والأدبية الحافلة، هـي التي جذبت سيد قطب. فبدا ذا مسلك علماني في كل مـن عملـه بـوزارة المعارف، وفي موهبة الكتابة لديه معا. وتأثر قطب بطـه حسـين (بـرغم الخلاف بينهما على صفحات الصحف) كما حمل إعجابا خاصا لعباس محمود العقاد الكاتب متعدد المواهب. ثم تغيرت أفكار سـيد قطـب تـدريجيا فـي الأربعينيات؛ فثار على السياسة والعقاد، ورجع إلى الدين الذي تعلمـه فـي طفولته. ثم سافر إلى الولايات المتحدة بدعوى إعداد تقريـر عـن التعلـيم الأمريكي، وأسفرت إقامته هناك عن تعميق عدائه للغرب وعاداته كلها. وبعد عودته، اضطر إلى الاستقالة من وزارة المعارف. وفي ١٩٥١ كان قطب قد *"ولد من جديد"* [٣٢] كأخ مسلم. ثم قضى السنوات الباقية مـن عمـره فـي السجن، يشرح لزملاء زنزانته تصوراته عن الإسلام في المجتمع المعاصر، ويدون كتاباته عنها.

وكسب الإخوان المسلمون أنصارا في كل من الأزهر وجامعة القاهرة، إلا أن كليهما لم يكن يشعر نحو البنا بارتياح، كما لم يرتح هو إليها، فقد اتهم الجامعة بأن مقرراتها ***"غير إسلامية"*** وأنه ***"ما كان* من الممكن أن تصبح جامعة علمانية ما لم تتمرد ضد الدين وتحارب التقاليد الاجتماعية المأخوذة عنه"*** [٣٣] . كما أتهم رشيد رضا الجامعة بأنها ***"موئل للهرطقة ومرتع لتربية الإلحاد"+*** . وذكر محمد الغزالي، عضو الإخوان المسلمين، ***"أن ليبراليها دمى يحركها الأوروبيون، وهم عبيد لهم يخدمون قضية الاستعمار المسيحي" #.***

ووجه حسن البنا اللوم إلى الأزهر لتخليه عن رسالته الإسلامية، واستسلامه أمام ضغوط المدنية العلمانية. وعلى الرغم من أنه كان على وفاق مع الشيخ المراغي، إلا أن العديد من الأزهريين استاءوا من المرشد العام الذي تجاهلهم – وهو من غير ***"العلماء"*** – وتوجه بالوعظ إلى الناس مباشرة[٣٤].

وقتل البنا وقطب، كما دمرت جماعة الإخوان المسلمين تقريبا، غير أنها كانت قد غرست بذور البعث الإسلامي التي اكتسحت الجامعة ومصر كلها خلال السبعينيات والثمانينيات.

الأقباط* والجامعة :

كان الأقباط من بين مجموعات طلاب الجامعة التي لم تشعر بما يتمتع به حسن البنا من جاذبية شخصية (كاريزما). فأضحت علمانية الجامعة فرصة استفاد منها أعداد كبيرة من بينهم.

---

* + # نقلا عن الانجليزية – (المترجمة)

* اختار المؤلف تعبير "أقباط" للإشارة إلى المسيحيين المصريين، وهو خطأ شائع (يشير إلى أرثوذكس مصر بالتحديد)، يستخدمه الكثيرون بحسن نية؛ بينما يستخدمه بعض دعاة التفرقة الطائفية والمتعصبون على الجانبين بخبث. فالمتعصبون المسيحيون يصرون على استخدامه للتأكيد على أن المسيحيين وحدهم هم المصريون أصلا، بينما المسلمون نسل العرب المحتلين ، كما يستخدمه المتعصبون المسلمون للتدليل على أن الأقباط ليسوا أتباع المسيح الحقيقيين. وفي الحقيقة كما يعرف المنصفون فإن القبطية جنسية وليست ديانة، والقبطي تاريخيا هو المصري بصرف النظر عن ديانته. ويرجع البعض التسمية إلى اسم مصر في اليونانية القديمة"إيكيبتوس" بينما يرجعه آخرون إلى "حوط كا بتاح" في اللغة المصرية القديمة وتعني محط روح الإله بتاح. وتشير تفسيرات أخرى إلى أن التسمية ترجع إلى "شبت" وهواسم مصر بلغتها القديمة وتعني الأرض السوداء او الخصبة، وتحورت إلى "جبت" التي انتقلت إلى معظم لغات العالم، بينما يقلب العرب حرف الجيم المخففة المصري إلى قاف ومن هنا جاءت التسمية قبط وأقباط. ورغم اختلافي مع المؤلف، فقد اتبعت التسمية التي اختارها احتراما لأمانة الترجمة -(المترجمة)

وبالرغم من أن معظم المصريين كانوا أقباطا وقت الفتح العربي الإسلامي، إلا أن اللغة القبطية اندثرت تدريجيا، باستثناء استخدامها في الطقوس الكنسية. وفي آخر المطاف، أصبح المسلمون يشكلون أغلبية السكان في مصر بعد التحول إلى الدين الإسلامي. وتشير الإحصاءات السكانية في القرن الحالي إلى أن الأقباط يشكلون حوالى٧% من عدد السكان. وربما يكون هناك قدر من الصحة في ادعائهم أن الإحصاءات خفضت من أعدادهم الحقيقية لتقليل أهميتهم إلى أدنى حد، حيث تبلغ نسبة الأقباط في تقديراتهم الخاصة ٢٠% من عدد السكان أو أكثر، إلا أن نسبة ١٠% قد تكون تخمينا معقولا [٣٥].

ونظرا لأن معظم الأقباط كانوا فلاحين مثل جيرانهم المسلمين؛ فلم يكونوا قادرين على أداء دور الوسيط الذي أداه لمصر في القرن التاسع عشر المهاجرون من اليونانيين والشوام والأرمن [٣٦]. ولا يكاد يكون ضمن أعضاء البعثات الدراسية إلى أوربا في القرن التاسع عشر سوى قلة من الأقباط (إن وجد أقباط ضمنها أصلا) [٣٧]، ومع ذلك أسفرت الفرص التي أتيحت ضمن مدارس الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، والمدارس العامة، ومدارس التجمعات القبطية، عن قدر من الإحياء الديني بينهم.

وعمل الأقباط منذ زمن طويل بوظائف الصرافة في وزارة المالية وغيرها من المصالح الحكومية. ووفقا للإحصاءات الرسمية عام ١٩١١، شغل الأقباط نسبة كبيرة من الوظائف الحكومية (٤٥%)، وفي وزارة الداخلية وصلت نسبتهم إلى ٦٢% [٣٨]. وقدرت إحدى الصحف القبطية أنهم يشكلون نسبة ٣٠% من المصريين المتعلمين، كما يسيطرون على ١٩% من النشاط الاقتصادي[٣٩]. وفي المدارس المهنية العليا، شكل الأقباط ٢١%من خريجي مدرسة الحقوق،و١٩% من خريجي الهندسة، و١٥% من الطب، و١٢% من خريجي تأهيل المعلمين فيما بين عامي ١٨٨٦ و١٩١٠. وفي عام ١٩٢٧، كان ثلث طلاب المدارس العامة من المسيحيين[٤٠]. ورغم أن المسئولين البريطانيين لم يكن لديهم ميل دائم لتفضيل الأقباط، كما يتهمهم المسلمون غالبا [٤١]، إلا أنه بدون الاحتلال البريطاني ربما لم يكن من الممكن أن يتولى اثنان من الأقباط رئاسة الوزارة في أوائل القرن الحالي. ومع تنامي أعداد المسلمين بين خريجي المدارس العامة كان على هذه النسب

المئوية السابقة أن تنخفض، فبحلول عام ١٩٣٧ انخفضت نسبة الأقباط في الجهاز الحكومي إلى ٩% [٤٢] .

وربط العديد من الأقباط مصائرهم بالحركة الوطنية المصرية، وبالوفد عقب الحرب العالمية الأولى. وفي الفترة ما بين الحربين، كانوا يتمتعون بتمثيل طيب في البرلمان والحكومة كلما وصل الوفد إلى الحكم. بل، حتى عندما يخسر الأقباط في الانتخابات التي تجيئ نتيجتها في غير صالح الوفد، كان الفائزون يعوضونهم من خلال التعيين في البرلمان، كما حدث في ظل إسماعيل صدقي ومحمد محمود في الثلاثينيات [٤٣] .

ومنذ ترك مكرم عبيد – الصديق الحميم للنحاس – الوفد في ١٩٤٢، ضعف موقف الأقباط في البرلمان، والحكومة، وفي حزب الوفد. وكان الوفد من قبل يضم قبطيين في كل حكومة يشكلها، فاصبح يضم قبطيا واحدا، كما يعين عددا أقل من الأقباط لمقاعد البرلمان.

وأدت زيادة جاذبية الإخوان، إلى انزعاج الوفد، بعدما كان قد اطمأن لتخلصه من بعض ما أشيع عنه من موالاة الأقباط. وحتى عندما فاز الوفد في انتخابات ١٩٥٠، وصلت نسبة مقاعد الهيئة القبطية إلى ٢,٥ % وهو أدنى مستوى بلغته على الإطلاق [٤٤] .

وكان الأقباط قد شاركوا في الدعوة لإنشاء الجامعة الأهلية، وكما يوضح الجدولان (١٦) و(١٧) أصبح تمثيلهم جيدا بعد ذلك في الجامعة العامة. ومع أن الجدولين لا يميزان الأقباط * عن غيرهم من المسيحيين، إلا أن السواد الأعظم من المسيحيين كانوا أقباطا (في عينة من طلاب جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ بلغت نسبة المسيحيين ١٦% منهم ١٥% أقباط، وأقل من ١% كاثوليك بينما البروتستانت ٣,٠% فقط) [٤٥] . وفي أثناء الخمسينيات كان تمثيل الأقباط جيدا في الكليات المتميزة (وهي الطب البشري، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة) إلا أن عددا كبيرا منهم التحق بكليتي الآداب والحقوق اللتين تتيحان فرص عمل أقل بريقا.

وأثارت نسبة الأقباط في المدارس والجامعة استياء بعض المسلمين، وهو ما استغله الأحرار الدستوريون وغيرهم ضد الوفد. واقترحت جريدة السياسة تحديد نسبة لعدد الأقباط المسموح بدخولهم امتحانات المدارس [٤٦] .

---

* يقصد المؤلف بهذه النسبة المسيحيين الأرثوذكس – (المترجمة)

وفي بعض الأحيان، كان يطلب من أساتذة الجامعة المسلمين الاقتصاد في منحهم الدرجات العليا(٤٧). وكانت نسبة الأقباط بين الأساتذة أقل منها بين الطلاب. ففي عام ١٩٥٠ ضمت كلية الآداب ستة أساتذة أقباطا يشكلون ١١% من أعضاء هيئة التدريس. وبالطبع، لم يشغل قبطي منصب رئيس الجامعة. وربما يكون سامي جبرا عميد معهد الآثار، القبطي الوحيد الذي تولى عمادة كلية. كما شكل الأقباط قلة نادرة بين رؤساء أقسام الكليات، من ضمنها لويس عوض رئيس قسم اللغة الإنجليزية. وأثناء فترة رئاسة عوض القصيرة سرت تعليقات متذمرة تطالب بأن رؤساء الأقسام يجب أن يكونوا مسلمين. ولكن الأحقاد الشخصية والسياسية كانت السبب في فصله ضمن حركة التطهير في ١٩٥٤.

ويوضح الجدولان (١٦) و(١٧) أن تمثيل الطلاب الأقباط كان كبيرا في جميع أقسام كلية الآداب، ما عدا قسم الفلسفة (وذلك لأن لهم فلسفتهم الخاصة أساسا) وقسم اللغة العربية (حيث لم يكن لهم تواجد تقريبا) ولم يلتحق أي من المسيحيين بدار العلوم. وفي عام ١٩٥٠ كان ثلاثة من بين الأساتذة الأقباط الخمسة من أساتذة المصريات. أما الآخران فمن قسم اللغة الإنجليزية، وهو مجال لم يكن اشتراك الأجانب والمسيحيين فيه محل جدل مثله مثل المصريات، واللغة الفرنسية، واليونانية واللاتينية. أما قسم اللغة العربية. فلم يكن به أساتذة أقباط(٤٩).

ويرجع تجنب الأقباط لقسم اللغة العربية إلى أنه لا يكاد يوجد بينهم من يجيد تماما الأدب العربي الفصيح كما وجد في القرآن، أما المسلمون، فهم يتشربون القرآن منذ الميلاد تقريبا. كما كان أدب الحديث النبوي وغيره من آداب التراث يرتبط أيضا بالإسلام إلى الحد الذي يجعل من الصعب على المسيحيين التوافق معه. أما الأقباط ذوو الميول الأدبية، فوجدوا مجالهم في الصحافة، مثل سلامة موسى، أو في قسم اللغة الإنجليزية مثل لويس عوض. بل، وحتى إن وجد القبطي الذي لديه المعرفة التامة بالقرآن والأدب العربي الفصيح، فسوف يمنع من تدريس اللغة العربية بالمدارس العامة لأسباب دينية(٥٠)، ترجع لخشية المسلمين أن يخفي تدريس الأقباط للغة العربية وراءه نشاطا تبشيريا.

ويفسر هذا السبب قلة المسئولين الأقباط في وزارة المعارف، ففي عام ١٩١١ شكلوا ٦% فقط من موظفيها برغم زيادة تمثيلهم في الوزارات الأخرى(٥١). ولم يشغل قبطي منصب مدير مدرسة ثانوية من المدارس

العامة في ظل العهد الملكي، باستثناء واحد أمضى في المنصب فترة وجيزة. كما لم يتول أي منهم وزارة التعليم، أو الداخلية، أو العدل، أو الأوقاف. وشكا الأقباط من عدم تمثيلهم في مجمع اللغة العربية؛ إلا أن عددا منهم نال عضوية المجمع فيما بعد[٥٢] .

وشكل تدريس الدين بالمدارس العامة قضية حساسة أيضا. ففي الجامعة، كانت العلمانية قوية بما يكفي لمقاومة الضغوط التي تحدث أحيانا من أجل تدريس الدين الإسلامي إجباريا[٥٣] . ولكن الأمر لم يكن كذلك في المدارس الابتدائية والثانوية، حيث كان الجميع، بل وحتى لطفي السيد وطه حسين، يؤمنون أن تعليم الإسلام الصحيح أمر هام. وكان سلامة موسى، وحده من بين الأقباط الذي دافع عن إبعاد الدين عن المدارس. وقد أعلن دستور ١٩٢٣، أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، إلا أنه أكد أيضا على المساواة بين الأديان أمام القانون، وحرية العقيدة والعبادة (دون إخلال بالنظام العام والأخلاقيات). ومع ذلك، تجنبت الحكومات المتعاقبة إصدار قرار بإعفاء غير المسلمين من حضور حصص الدين الإسلامي. وحتى عندما سمح للمسيحيين بالانسحاب من هذه الحصص، نادرا ما كانت الدولة تعين من يقوم بتدريس الديانة "الأخرى". فكان تعليم الدين المسيحى يبدو من الناحية العملية غير متاح في المدارس الأولية، وإنما يوجد فقط على نحو متفرق في المدارس الابتدائية والثانوية التي تضم عددا كبيرا من الأقباط[٥٤].

ومع ما أثارته مادة الدين من مشكلات، لم يكن الطلاب يأخذونها بجدية، لأنها لا تدخل ضمن الامتحان النهائى للشهادة الثانوية الذي يتحكم في الالتحاق بالجامعة[٥٥] .

جدول رقم (١٦)
النسبة المئوية للطلاب المسيحيين بكليات جامعة القاهرة

العام الجامعي	الطب البشرى	طب الأسنان	الصيدلة	الطب البيطرى	الهندسة	العلوم	الزراعة	التجارة	الآداب	الحقوق	دار العلوم	جميع الكليات
٤٩- ١٩٥٠	٤٢	--	--	٢٨	٢٦	٢٦	١٧	١٦	٢٤	٧	--	٢٢
٥٧- ١٩٥٨	٣٣	٤١	٣٩	٣٠	٢١	١٧	١٩	١٩	٢٥	٨	--	٢٤
١٩٦٢	٢٥	--	--	--	١٧	*١٣	--	--	**٩	١٢	--	--

ملحوظة : أرقام ١٩٦٢ مأخوذة من عينة تمثل حوالى ١٣% من المقيدين بالسنوات النهائية
(*) من الواضح أن الرقم يمثل الطلاب في قسم الفيزياء نظرا لأن طلاب البيولوجي قيدوا ضمن طلاب الطب.
(**) يضم الرقم المسيحيين الذين يمثلون ١٢% فى الدراسات الإنسانية، ٥% فى العلوم الاجتماعية.
المصادر :

jean jaque waardenburg : "Les Universites dans Le monde arab actuel (paris, 1966)

الجزء الثانى ص ص ١٣١ - ١٣٤

- فى العام الجامعى ٤٩/ ١٩٥٠ كان ٧٧% من طلاب الجامعة مسلمين، ونسبة لا تكاد تذكر من اليهود (٦ر٠%). اما في عام ١٩٥٧ فكان المسلمون ٧٦%، فى حين اختفى اليهود تقريبا (٢ر٠%)

جدول (١٧)
بيان الانتماء الدينى لخريجى أقسام كلية الأداب
(جامعة القاهرة)

القسم	١٩٣٠				١٩٤٠				١٩٥٠			
	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى
اللغة العربية	--	٥	٢	٧	١	٢٠	-	٢١	١	٢٧	١	٢٩
اللغة الانجليزية	١	--	--	١	١٢	٣٣	١	٤٦	١٤	٢٢	٣	٣٩
اللغة الفرنسية	--	--	--	--	٨	١٣	٢	٢٣	٩	٧	--	١٦
التاريخ	٦	١٥	--	٢١	٨	١٣	٣	٤٢	٣٧	٥٩	٤	١٠٠
الجغرافيا	٣	٥	١	٩	٦	٢٣	١	٣٠	٧	٣٨	١	٤٦
الفلسفة	١	١٠	--	١١	--	٧	١	٨	١	١٨	١	٢٠
علم الاجتماع	٢	٣	١	٦	--	--	--	--	٨	١٧	٣	٣٨
اليونانية واللاتينية	١	--	--	١	١	٢	--	٣	١	١	--	٢

ملحوظة : كان علم الاجتماع فرعا من قسم الفلسفة فى ١٩٤٠، ولم يكن تخصصا مستقلا.

المصدر : تم تجميع البيانات من الكتاب الفضي ص ص ٢١١ - ٢١٥، ٢٦٣ - ٢٧١، ٣٨٤ - ٣٩٤

رحيل المستشرقين :

"ومن أحسن ما قرأت في هذه الفترة... كتاب تاريخ الفلك عند العرب للأستاذ "تللينو"، قرأته بإمعان واستفدت منه كيف يبحث كبار المستشرقين، وكيف يصبرون على البحث، وكيف يعيشون في المادة التي تخصصوا فيها، وكيف يسيرون في بحثهم من البسيط إلى المركب في حذر وأناة. فإذا قلت أنني استفدت منهج البحث من هذا الكتاب لم أبعد عن الصواب" [٥٦] .

ولم يكن أحمد أمين الأستاذ بالجامعة ليستطيع أن يعبر عن شعوره بالامتنان نحو نالينو بعبارات أقوى من هذه العبارات، كما كان لدي طه حسين، ومنصور فهمي، وعدد آخر غيرهم نفس هذا الشعور.

وهاجم النقاد – خاصة من الأزهر – طه حسين بسبب اقتباسه من الغربيين في أمور شديدة الصلة بالهوية الدينية والقومية، كما اتهموا المستشرقين بالتحالف مع الإرساليات التبشيرية لهدم الإسلام، ومن ثم استنكروا إقبال الجامعة على تعيين المستشرقين وخلفائهم من المصريين الذين تدربوا على أيديهم. وكان أعنف الهجوم على المستشرقين يأتي من خارج جامعة القاهرة، الأمر الذي ليس هذا مجال تفصيله. كما ثار الجدل حول نفس القضية في عدة منابر هامة من بينها مجلة رشيد رضا " المنار – مجلة الأزهر " ومجمع اللغة العربية، وصدرت كتب حولها مثل كتاب محمد البهي الذي تضمن اتهامات خطيرة لحركة الاستشراق، وكتاب نجيب العقيقي الذي مثل دفاعا جريئا عنها [٥٧] . وفي العشرينيات كان الإعجاب بالمستشرقين مازال قويا بين طلاب الجامعة المصرية؛ فيختتم أحد الطلاب حوارا صحفيا أجراه مع ثلاثة من المستشرقين الذين يعملون بالتدريس فيها قائلا : ***"وهكذا أنهيت حواراتي مع الأساتذة المستشرقين العظماء. ولاشك أن كلية الآداب تسعد بوجودهم هنا يعلمون المصريين، ويطلعونهم على أصول اللغة العربية، وتاريخها، وثرائها – وهي مملكة قائمة على البحث والاقتناع، وليس على التعصب والحفظ"*** * [٥٨] .

إلا أن الفترة التي تمتع المستشرقون فيها بالنفوذ الأكبر في الجامعة كانت قد انتهت بالفعل، وحل رجال مثل طه حسين، وأمين الخولي، وعبد

* نقلا عن الإنجليزية – (المترجمة)

الوهاب عزام، وأحمد أمين محل الأساتذة المستشرقين. فاستوعب الأساتذة المصريون ما بدا لهم مفيدا من أساليب المستشرقين، كما تبنوا بعض آرائهم. وأصبح ما كان يبدوا مميزا لثقافة الغرب والمستشرقين، أمرا مألوفا. ولم يكن أولئك الذين درسوا على يد طه حسين وأحمد أمين مدركين تماما للأصول الأجنبية لبعض أفكار أساتذيهم. وفي إحدى المرات وصف نالينو سهير القلماوى (تلميذة طه حسين في الثلاثينيات) بأنها حفيدته، ولكنها ذكرت أن المستشرقين على أيامها كانوا يتولون التدريس أساسا في فرع اللغويات من القسم الذي تخرجت منه، ومن ثم كان تأثيرهم عليها طفيفا[٥٩] .

وكما توضح ملاحظة سهير القلماوى، فان تدريس اللغة العربية كان قد أصبح قاصرا على المصريين بالأساس، والمسلمين منهم بالذات. فأمين الخولي – وليس مستشرقا أوروبيا – هو الذي ترك أثرا قويا على جيل الطلاب الذي ضم نجيب محفوظ، ويحيى حقي، وعادل كامل[٦٠] .

وأعيد تنظيم قسم اللغة العربية واللغات السامية، كما تغيرت تسميته عدة مرات، وفي بعض الأحيان كان ينقسم إلى قسمين منفصلين[٦١] . وبمجرد أن استخلص الأساتذة المصريون لأنفسهم القسم المتخصص في اللغة والأدب العربيين بما له من أهمية جوهرية، قل الإلحاح على تمصير تدريس قسم اللغات "الشرقية". ولعلها لم تكن مصادفة ألا يتخصص القبطي الوحيد البارز في هذا المجال – "مراد كامل" – في اللغة العربية، وإنما في اللغات السامية الأخرى. وكان الطالب العادي في قسم اللغة العربية لا يتعرض لدراسة العبرية والسيريانية، والفارسية، والتركية إلا على نحو سطحي. ويكاد لا يكون هناك من تخصص في المجالات الصعبة مثل اللغات السامية المقارنة، والتي ظل المستشرقون يتولون تدريسها.

وفي ١٩٢٥، أعاد الملك فؤاد المستشرقين الإيطاليين إلى الجامعة المصرية، كما أوضحنا، إلا أنهم اختفوا منها عام ١٩٣٣؛ ولم يستطع البريطانيون سد الفراغ بمواطنيهم، كما أنه لم يكن من الممكن أن يسمحوا بتعيين فرنسيين، ومن ثم أصبح للمستشرقين المتحدثين بالألمانية الغلبة في الجامعة إبان الثلاثينيات. وبرز أيضا عالم المصريات النمساوى "هرمان جنكر" في تلك الفترة.

وكان ممكنا، حتى عام ١٩٤٠، أن يتولى تدريس اللغة العبرية، أستاذ يهودي – كما كان في مصر، فيما بين الحربين، يهودي نال عضوية مجلس الشيوخ ومجلس الوزراء – فقد حصل "إسرائيل ولفنسون" (المولود بالقدس)

على درجتي الدكتوراه من الجامعة المصرية الأهلية وجامعة فرانكفورت، وكان يكتب بالألمانية والعبرية والعبرية، وكتب كل من طه حسين ومصطفي عبد الرازق مقدمة أحد كتبه الصادرة باللغة العربية. كما حاول و"لفنسون" من خلال اتحاد الشباب المصري اليهودي دفع اليهود للمشاركة في معركة استقلال مصر، ولكنه لم ينجح. وأثناء الحرب العالمية الثانية هاجر إلى فلسطين، وغير اسمه إلى "بنزييف"، ثم أصبح إسرائيليا. وكانت عائشة عبد الرحمن – التي ستصبح أستاذة جامعية فيما بعد – تستاء من تأكيده على وحدة الأصول العبرية – العربية، والصلة الوثيقة بين اليهود والعرب. وترى أنه، وكذلك (شاخت) – الذي يظن البعض، خطأ، أنه يهودي – جزء من مؤامرة تضم اليهود والمستشرقين لتقويض الحركة العربية والإسلام[٦٣] .

وعلى أية حال، كان الوجود الاستشراقي يتلاشى بصورة سريعة في الأربعينيات. إلا أن المستشرقين استمروا في مجمع اللغة العربية، حيث أشاد طه حسين بقيمتهم العلمية هناك. كما أعلن أنه من الضروري أن نتناسى السياسة عندما نناقش الشئون الأكاديمية – فهل يجب أن أساند الاستعمار الفرنسي، أو أتفق سياسيا مع جورج مارشيه حتى أعترف بفضله على دراسة اللهجات العربية في شمال أفريقيا[٦٤] ؟

ومع ما يدور اليوم من جدل عنيف في الغرب، كما في العالم الإسلامي، حول حركة الاستشراق؛ إلا أن هناك اختلافات هامة بين موقف أدوار سعيد المعادي للاستشراق، وبين موقف عائشة عبد الرحمن الذي يتميز بالدوافع الدينية بشكل أكبر[٦٥] .

قضية محمد أحمد خلف الله :

رغم أن معظم المستشرقين كان قد غادر الجامعة عام ١٩٤٧، إلا أن قضية "محمد أحمد خلف الله" توضح أن آثارهم بقيت مثيرة للجدل، مثلما كانت قبل عشرين عاما مع طه حسين. فقد جاءت أطروحة خلف الله لنيل الدكتوراه عن القصص القرآني، في توقيت سيئ ؛ فالاضطراب يغمر مصر بعد الحرب العالمية الثانية (ذلك الاضطراب الذي سيسفر عن قيام ثورة فيما بعد) وبريطانيا مازالت في منطقة القناة والإخوان المسلمون منتشرون في

الشوارع، بينما تتولى الحكم حكومة بلا شعبية يساندها القصر. وكان ذلك عام قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة(٦٦).

ولم يكن طه حسين هو المشرف على رسالة خلف الله، وإنما أمين الخولي الأكثر احتراسا. وقد تخرج الخولي من مدرسة القضاء الشرعي، لذلك فهو لم يدرس رسميا على أيدي المستشرقين. وكما حدث مع الطهطاوي منذ قرن من الزمان، أتاحت له فترة العمل "إماما" لدى بعض السفارات المصرية في أوربا احتكاكا مباشرا بالغرب، كما أنه تميز بسعة الاطلاع. وما أن بدأ العمل بالتدريس في الجامعة المصرية، حتى أصبح له أيضا زملاء من المستشرقين. ونظرا لالتزام الخولي بما تعلمه في مدرسة القضاء الشرعي، فقد سلك طريقا وسطا فيما يتعلق بقضايا الدين : فاحتفظ بزي الشيوخ بين الأساتذة الأفنديات حتى أن شوقي ضيف، أحد تلاميذه المعجبين به، شعر أنه من الضروري التأكيد أن ذلك لا يعني عقلا جامدا(٦٧). وكان الخولي يصر على أن يقرأ طلابه كل شئ بعين ناقدة. وقد تزوج من سيدة غير عادية ذات ثقافة عالية، كان صيتها قد ذاع بالفعل، وهي تلميذته عائشة عبد الرحمن.

ويعكس تقييم الخولي للمستشرقين منهجه الوسطي. فكان معجبا بأساليب المستشرقين إلا أنه انتقد كتابات "جوزيف شاخت" "وبول كروس" - زميليه في جامعة القاهرة - والتي نشرت في "الموسوعة الإسلامية" (٦٨). ولم يكتب الخولي أبدا في تفسير القرآن، وهو الأمر الذي اضطلعت به أرملته بعد وفاته(ركزت عائشة عبد الرحمن، في أول تفسير قرآني تكتبه سيدة، على النواحي الأدبية، أكثر من تركيزها على الموضوعات الدينية، كما أكدت في حذر شديد، على الإطار التاريخي ومؤثراته)(٦٩).

وسار محمد أحمد خلف الله على درب الخولي في احتراس، مركزا على دفاعه الخاص عن الإسلام في مواجهة المستشرقين، بينما يستخدم بعض أساليبهم في البحث. فهو يتهم المستشرقين بالتضليل عندما شككوا في حقيقة بعض القصص القرآنية، وأنهم جاوزوا الصواب عندما عجزوا عن التمييز بين القصص التاريخي وبين الرمز والمجاز. وأشار إلى أن القصص الرمزية والمجازية، الهادفة إلى نصح المستمع وتحذيره، إنما تعبر عن "الحقيقة الأدبية" وليس الواقع التاريخي. كما ركز خلف الله في رسالته على المسائل النفسية والاجتماعية، مثل التصوير القرآني للنبوة، وأحوال النساء، تاركا بحث الحقائق الدينية للآخرين ولكن كل هذا الاحتراس، لم يرد عنه

المتمسكين بالمعنى الحرفي من المسلمين، الذين أدانوا أسلوبه باعتباره مأخوذا من الغرب وغير مقبول كلية.

ولم ينجح خلف الله في الامتحان لأن اثنين من أعضاء اللجنة الممتحنين أسقطاه، هما أحمد أمين وأحمد الشايب. وقيل أن الشايب فعل ذلك نكاية في أمين الخولي الذي سبق أن أسقط أحد تلاميذه.

ولكن العاصفة الحقيقية هبت خارج جامعة فؤاد الأول: من الأزهر. وقد أجرت "الرسالة" مناظرة بين خلف الله وبين مهاجميه، الذين اتهموه باستلهام أفكاره من مبشر مسيحي يدعى "سانت كلير"، في إخراج التأويلات القديمة للقرآن عن سياقها، علاوة على اتهامه بالتدليل على أن محمدا هو الذي ألف القصص القرآني وليس الله، كما استنكروا التسليم للنقد التاريخي والأدبي الزائل، بالحكم على كتاب الله الدائم.

ودافع خلف الله عن نفسه، مؤكدا على تدينه وتقواه، مستلهما روح محمد عبده في النضال ضد منتقديه. إلا أن الخلاف دخل منعطفا ينذر بسوء، حين توعده منتقدوه بأن ***"حكم الإسلام على المرتد معروف"*** [٧٠] وأن : ***"إحراق الرسالة غير كاف ؛ فعليك أولا أن تقوم بإحراق الشيطان الذي يملأ روحك بأباطيله ويسلطها عليك. فإذا أحرقت الشيطان، استقل من كلية الآداب وشهادتها للدكتوراه، ولتختل بنفسك في حجرتك حيث يمكنك أن تنتحب على تضليل الشيطان إلى أن يتقبل الله توبتك"*** [٧١] .

وطالب المنتقدون بوقف خلف الله، والخولي ***الدعامة الأولى في هذه الجريمة"*** [٧٢] انتظارا لتحقيق المفتي الأكبر، وفصل الخولي من مجلس أساتذة الأزهر، وتطهير المدارس والجامعات من الكفر وتقديم تعاليم الإسلام الصحيح.

وحصل أعداء خلف الله على نصف ما كانوا يأملونه، إلا أنه كان كافيا لترويع أولئك الذين كانوا يميلون إلى السير في طريقه؛ فقد أصرت جامعة فؤاد الأول على إعلان رفض التدخل الخارجي من الأزهر. ولكن كان على خلف الله أن يستقيل من عمله كمعيد بالجامعة، وأن يكتب رسالة جديدة في موضوع بعيد عن الدين حتى يحصل على درجة الدكتوراه. وفي عام ١٩٥٣ نشر رسالته الأولى – غير نادم – ومعها مقدمة الخولي، وفي ذلك الحين كان عهد جديد قد بدأ في الجامعة، ومصر، بل والعالم العربي.

الهوامش

١-

- Mahmud Abd al - Rahman Shafshak, *"The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment : A Comparative Study of AL- Azhar and Cairo Universities"*, Unpublished PHD dissertion, University of Chicago, 1964, p. 319.

٢- المرجع السابق ص- ص- ٢٥٢ - ٢٥٣ .

٣-

- Reid, Donald M. Lawyers and Politics in the Arab World, 1880- 1960. Mineapolis, Minnesota, 1981, pp. 44-457.

٤- - Eccel, *Azha*, pp. 257 - 60.

٥- عبد المنعم الدسوقي الجميعي ، *مدرسة القضاء الشرعي : دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية ١٩٠٧ - ١٩٣٠* (القاهرة ١٩٨٦) .

٦- - Eccel, *Azhar*, pp. 235, 257 262.

٧- المرجع السابق ص- ص- ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٨- - Eccel, *Azhar* p. 293.

٩-

- Eccel, *Azhar*, pp. 233-34; Shafshak, *"University"*. pp. 305, 306; Waardenburg 2 : 82.

١٠-

- Eccel, *Azhar,* pp. 244 - 245. and Waardenburg 2 : 119.

١١-

- Waardenburg 1 : 251. : وحول بقية الفقرة انظر - Eccel, *Azhar*, 279 - 81.

١٢- - Berque, *Imperialism*, p. 509.

١٣- - Azmy, *"University Tradition"*, pp. 260-266.

١٤- المرجع السابق ص ٢٦٦ و - Eccel, Azhar, p. 396.

١٥- Eccel, *Azhar*, pp. 263-67, 275 - 77, 281 - 83.

حول الصراع الوظيفي .
١٦- أبناء كلية اللغة العربية ، *قضية اللغة العربية بين كلية اللغة ودار العلوم - ١ مايو ١٩٤٦* (القاهرة ١٩٤٦) .
١٧- *قضية اللغة العربية : مذكرة مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من طلبة كلية دار العلوم ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦* م (القاهرة ١٩٤٦) .
١٨- حول هذه الفقرة انظر ، *طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر* ، ص- ص- ٢٩٠ - ٢٩٤ .
١٩- المرجع السابق ص- ٣٥٤ .
٢٠- المرجع السابق ١٧٣ - ١٧٤ .
٢١- المرجع السابق ص- ٢٩٩ .
٢٢- المرجع السابق ص- ٣٨٧ .
٢٣- المرجع السابق ص- ص- ٣٧٢ - ٤٥٠ . و :
Crecelius, *"Ulama"*, pp. 307 - 09, 316 - 28.
٢٤- هيكل ، *مذكرات* ... الجزء الثاني ص- ١٠٥ - ١١٩ .
٢٥- سيرة ذاتية في : عبد الرازق ، *آثار مصطفى عبد الرازق* ص- ص- ٥ - ٧٦. و :
- Crecelius, *"Ulama"*, pp. 329 - 30, and Berque, Imperialis, p. 510.
٢٦- Eccel, *Azhar*, pp. 262, 292.

٢٧- عبد الجواد ، *دار العلوم* ص- ص- ٢٣٦ - ٢٦٧ . بخصوص خريجي دار العلوم الذين تولوا التدريس في الجامعة . وحول هذا الفصل انظر أيضا : شوقي ضيف *"معي"* (القاهرة ١٩٨١) . و: أحمد أمين : "حياتي" . وكمال سعفان ، *"أمين الخولي"* (القاهرة ١٩٨٢) . وتقديم يحيى الخشاب لعبد الوهاب عزام في مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة) ١٩ (مايو ١٩٥٨) ص- ص- ٣ - ١٠ . انظر أيضا حامد شعبان ، *أمين الخولي والبحث اللغوى* (القاهرة ١٩٨٠) وإن كنت لم أطلع على نسخة من هذا الكتاب .
٢٨- سعد هجرسي ، مقابلة ٢٥ فبراير ١٩٨٣ .
٢٩- ضيف ، *"معي"* ص- ٨٩ . وحول الحملة لتغيير زى طلاب دار العلوم ولقبهم انظر : عبد الجواد *"تقويم دار العلوم"* ص- ص- ٥٥١ - ٥٥٤ .
٣٠- أحمد شلبي ، *"رحلة حياة"* (القاهرة ١٩٨٢) .
٣١- أحمد عبد الله *"الطلبة والسياسة"* . ص- ٦٢ . وعن البنا انظر : "Mitchel, *Muslim brothers*" ، خاصة الصفحات ١ - ١١ . أما عن قطب فانظر :

Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt : The Prophet and Pharaoh*, trans. Jon Rothschild (Berkeley, California, 1986), pp.

36 - 42; Adnan Mahmoud Musallam, *"The Formative Stages of Sayyid Qutb's Intellectual Career and His Emergence as an Islamic Da'iyah, 1906 - 1952"*, Unpublished Phd dissertation, University of Michigan, 1983; Olivier carre, *Mystique et Politique : Lecture revolutionaire du Corran Par Sayyid Qutb, Frere musulman radical* (Paris 1984).

٣٢- ذكر قطب أنه ولد في ١٩٥١ .

- Keppel, *Muslim Extremism*, p. 41.

٣٣- Mitchell, *Muslim Brothers*, p. 4

والاستشهادات التاليان من :

- Shafshak, *"University"*, p. 173.

٣٤- Mitchll, *Muslim Brothers*, pp. 211 - 12.

٣٥- توجد خلفية لهذا الفصل في :

- B.L. Carter, *The Copts in Egyptian Politics* (London, 1986).

٣٦-

- Charles Issawi, *"The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth Century"*, in Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire : The Functioning of a plural Society,* Vol. 1 : The Central Lauds (New York 1982), p. 264; Doris Behrens-Abouseif, *"The Political Situation of the Copts"*, in Braude and Lewis, *Christians an Jews, 2 : The Arabic-Speaking Lands*, pp. 185, 186.

٣٧-

Gilbert Delanoue, *"Reflexions et questions sur la politique scolaire des vice-rois reformateurs", in L'Egypte au XIXe siecle, Coloques internationaux* du Centre National de la Recherche Scientifique. No. 594, Group de Recherches et d'etudes Sur La Proche-Orient (Paris, 1982), p. 323.

٣٨-

- Gorst's 1911 report, quotes in Kyriakos *Mikhail, Copt's and Moslems under British Control* (1911; reprint ed.., Port Washington, New York, 1971), p. 44.

٣٩- جريدة الوطن ٧ أكتوبر ١٩١٠ كما ورد في
- Behrens-Abouseif, *"Political Situation"*, p. 198.

٤٠-
- Abdel Aziz Chaouiche, *in Recueil des travaux du Premier Congre Egyptien* (Alexandria, 1911), pp. 156 - 159, and Carter, Copts, p. 244.

٤١- - Carter, *Copts*, pp. 58 - 88.

٤٢-
Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East* (New York, 1964), p. 97.

٤٣- - Carter, *Copts,* pp. 128 - 53.

٤٤- المرجع السابق ص- ص- ١٤٢ - ١٥٣ .

٤٥- - Shafshak, *"Universities"*, pp. 131 - 133.

ومن المحتمل ان العديد من البروتستانت والكاثوليك كانوا أيضا من أصول قبطية .
٤٦- "المصري" ١٦ سبتمبر ١٩٢٩ ، كما ورد في :
- Carter, Copts, p. 245, n.30.
٤٧- معلومات تأكدت من مقابلات مع أساتذة مسلمين .
٤٨- شكل الأوروبيون ١٦% والمسلمون ٧٥% . وبلغ إجمالي العدد ٥٨ أستاذا من بينهم مصري غير معروف الديانة . جامعة فؤاد الأول : *الكتاب الفضي لكلية الآداب ١٩٢٥ - ١٩٥٠* (القاهرة ١٩٥١) ص- ص- ٣٢ - ١٤٣ .
٤٩- المرجع السابق .
٥٠- يبدو أن الحظر أصبح رسميا في عام ١٩٤٠ . المصري ، ١٢ ابريل ١٩٤٦ كما ورد في :
- Cater, Copts, pp. 129, 223 - 30.

٥١- Mikhail, *Copts*.p. 44.

٥٢- Carter, *Copts* pp. 212, 214, 221, 295.

قبطيان على الأقل في *"مجمع اللغةالعربية في ثلاثين عاما"* – الجزء الثاني *المجمعيون* (القاهرة ١٩٦٦) .
٥٣- على سبيل المثال طلب من طلبة كلية الحقوق في مارس ١٩٣٧ ، و"المصري" ٧ مارس ، كما ورد في :
Carter, Copts, p. 228, 258. n.,147.

Carter,. *Copts*, p. 129, 223 - 230. ٥٤-

- Eccel, *Azhar*, P. 431. ٥٥-

٥٦- أحمد أمين ، *"حياتي"* (القاهرة ١٩٦١) ، ص- ص- ١٤٩ - ١٥٠ .
٥٧- محمد البهي ، *الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي* (الطبعة الثامنة ، القاهرة ١٩٧٥) ، وقد استشهد في أكثر من موضع بكتاب نجيب . العقيقي *المستشرقون*".
٥٨- سالم فريد ، صحيفة الجامعة المصرية (١ مايو ١٩٤٩) : ١١٤ .
٥٩- سهير القلماوى - مقابلة - ١٩ فبراير ١٩٨٣ .
٦٠-
- Somekh, Changing Rhythm, pp. 27 - 28.

٦١- أحمد الشايب ، *دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين (١٣٢٠ - ١٣٧٠ -هـ) : فؤاد - مناهج - آثار علمية* (القاهرة ١٩٦٦) ص- ص- ١٧ - ١٩ .
٦٢-
- "Murad Kamil", *Bulletin de la Societe d'Archeologi Copte 23* (1976 - 79) : 299 - 301 .
٦٣- عقيقى ، *المستشرقون* ، الجزء الثاني ٤٦٠ . و :
- William N-Brinner, *"An Egyptian Anti- Orientalist"*, in Gabriel R.Warburg and Uri M. Kupferschmidt, *Islam, Nationalism, and radicalism in Egypt and the Sudan* (New York, 1983), pp. 239,246,n. 19; Gudrun Kramer, *"Radical Nationalists, Fundamentalists, and the Jews in Egypt, or who Is a Real Egyptian?"* in Warburg and Kupferschmidt, *Islam*, p. 360.
و: يحيى الخشاب - مقابلة - ١٤ مارس ١٩٨٣ .
- Hamzaoui, *Academi*, p. 107. ٦٤-

- Brinner, *"Anti-Orientalist", Islam.* ٦٥-

٦٦- المصادر الأولية هي : محمد أحمد خلف الله ، *الفن القصصي في القرآن الكريم* (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٥) . وصحيفة الرسالة بداية من ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ . كما رجعت أيضا إلى:
"Quelques Positions actuelles de L'exgese coranique en Egypte revelees par un Polemique recente (1947 - 1951)," Melanges,

Institut dominician d'Etudes Orientales du Caire, 1 (1954) : 39 - 72.

و :

Yvonne Yazbeck Haddad, *Contemporary Islam and the Challenge of History* (Albany, New York, 1982), 46- 53.

٦٧- ضيف "معنى" ص- ص- ١٠٥ - ١٠٦ .

٦٨- كمال سعفان ، *أمين الخولي*" (القاهرة ١٩٨٢) ص- ص- ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ .

٦٩-

- J.J G. Jansen, *The Interpretation of the Koran in Modern Egypt* (Leiden, 1974), pp. 65 - 72.

٧٠- وردت في - Jomier, "*positions*", p. 48.

٧١- وردت في : - Haddad, *Contemporary Islam*, p. 50.

٧٢- مجلة الأزهر ١٩ (محرم ١٣٦٧ هـ - [١٩٤٧]) : ٨٩ .



القسم الثالث

في ظل عبد الناصر

١٩٥٢ـ١٩٦٧



[٩]
نهاية النظام القديم

في ١٩٥٠، احتفلت جامعة فؤاد الأول بعيدها الخـامس والعشـرين بينما كانت مصر تمر بمتاعب خطيرة. وعاد النحاس – في الواحدة والسبعين من عمره – على رأس حكومة وفدية، في محاولة أخيرة، ولكن الحزب لـم يعد يفي ببقية الآمال المعقودة عليه. وعلت الوجوه دهشة عندما قبّل النحاس يد الملك البدين، الذي أصبحت حياته الليلية مثار حرج قومي – كما كانـت إسرائيل قد هزمت مصر، ومازالت بريطانيا تحتل قناة السويس. ويسـتحوذ ٠,٤% من ملاك الأراضي الزراعية على ثلث المساحة المزروعة، بينمـا يتملك ٩٤% من الملاك ٣٦% منها فقط، ولم يكن العديد من الفلاحين يملـك أرضا على الإطلاق[1] . صحيح، أن حكومة الوفد أدخلت إصلاحات علـى التعليم، ووفرت الضمان الاجتماعي لبعض العمال، ورفعت ضرائب الـدخل والأراضي على الأغنياء.. إلا أن المحافظين مثل وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ضمنوا ألا تضار طبقتهم على نحو جدي.

وكان كل من يسار الوفد، والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سـابقا)، والإخوان المسلمين، والتيارات الماركسـية الصـغيرة، وجماعـة الضـباط الأحرار السرية، يتطلع إلى تحول بعيد المدى، وإن اختلفوا حول مدى هـذا التحول واتجاهه. كما تصدر طلاب الجامعة والمدارس الثانوية احتجاجـات الشوارع إلى جانب الطبقة العاملة النامية.

وباتت أيام النظام القديم معدودة، كأيام البريطانيين والفرنسيين في الجامعة، بل وأيام الجامعة الليبرالية نفسها كما تصورها رجال مثل لطفـي السيد وطه حسين وعلي مشرفة وعلي إبراهيم.

الكتابات النقدية الليبرالية حول الجامعة :

عقب قيام ثورة ١٩٥٢ بوقت قصير، نشرت دراستان بعيدتا الأثـر حول الجامعات المصرية : الأولى *"نحو جامعات أفضـل"* لعثمـان أمـين، والثانية *"تقرير لجنة التعليم الجامعي للرئيس الدكتور علي ماهر"*. وفي عهد عبد الناصر، نفذ عدد قليل مما اشتملت عليه الدراستان من توصيات، لكـن

التوصيات الأخرى كانت تختلف اختلافا كبيرا عن جـدول أعمـال النظـام الجديد ؛ فقد كان الأكاديميون الذين صاغوا تقرير علي ماهر في السـتينيات والسبعينيات من العمر، وهم يعيشون في عالم ذهني يختلف عن عالم الضباط الشبان المتحمسين قليلي الخبرة، الذين استولوا على الحكم لتوهم.

وكان عثمان أمين أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، من تلامذة مصطفي عبد الرازق، ومن ثم فهو من تلاميذ محمد عبده على نحو غير مباشر، وقـد اقترح أمين تكريم ذكراه بإنشاء كرسي في الآداب يحمـل اسـمه [٣] . كمـا عمقت دراسة أمين في السوربون من معرفته بديكارت، وغيره من الفلاسفة الغربيين. وظهرت "**نحو جامعات أفضل**" في بادئ الأمر على هيئـة سلسـلة مقالات نشرت بالأهرام فيما بين ١٩٤٨ وسبتمبر ١٩٥٢. وأعلن أمـين أن الجامعة لها وظيفة مزدوجة : تكوين صفوة مختارة من شبيبة الأمة وإعدادها لقيادة بلادها، والعمل على تقدم المعارف الإنسانية بتشجيع البحـث العلمـي الأصيل، ولا يجب أن يقل أي من الجانبين شأنا عن الآخر [٤] .

وقد أرسى المقال الأول *الجامعة في خطر* " عام ١٩٤٨ اتجاه بـاقي السلسلة، حيث حذر فيه من أن مستوى الجامعتين القائمتين أدنى كثيرا مـن المستويات الغربية، وأشار إلى أنه من الأفضل تحسين أحوالهما بـدلا مـن إنشاء جامعة ثالثة. ففي الواقع "***أرى أنه من الأفضل لمصـر كرمـز للعـالم العربي الحديث، أن يكون لديها جامعة واحدة بالمعنى الصحيح للكلمة، مـن أن يكون بها العديد من المعاهد العليا التي تعتبر جامعات بالاسم فقط***" [٥] .

كما رأى أن الجامعات المصرية لا تزيد كثيرا عن كونها مـدارس ثانويـة، لافتقارها إلى الطابع العقلي، والحرية الأكاديمية اللازمين لقيادة حركة تنوير الرأي العام. بينما بدا أمين قانعا بأن الجامعات مفتوحة على نحـو مـرض بالفعل أمام أفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة. وأشار إلـى أن رحيـل الأساتذة الأجانب المتميزين تسبب في تدهور الجامعة بـدلا مـن أن يكـون انتصارا للأمة، وأن الوطني الحقيقي يجب أن يقر صراحة بأنـه مازالـت هناك حاجة للاستعانة بكبار الأساتذة الأجانب؛ فالمصـريون والأوروبيـون المعينون حديثا كانوا غالبا أقل كفاءة، واعتمدت الجامعتان علـى المعيـدين والمدرسين المساعدين الذين يفتقرون إلى الخبرة ولا يكادون يكبرون طلبتهم سنا، وقليل منهم من يتمتع برؤية واسعة، أو من سبق له السفر إلى الخارج. كما ذكر أن صغار الأساتذة يهتمون بالترقيات أكثر من اهتمامهم بالإجادة في المحاضرات، في حين كان العمداء وكبار الأساتذة خارج الـبلاد غالبـا، أو

تركوا الجامعة من أجل وظائف أعلى. أما في أوربا، بالمقارنة، فيعتبر الأساتذة مقاعدهم أرفع مكانة من المناصب الوزارية ويلتصقون بها. وفيما يتعلق بالطلاب المصريين، فإن همهم الوحيد هو اجتياز الامتحان والحصول على الشهادة التي هي غاية الغايات؛ عن طريق حفظ الإجابات الصحيحة دون أن يتعلموا التفكير النقدي. فقد كانت *"الروح الجامعية"* الحقة مفتقدة[٦] .

ويتفق اثنان من المراقبين الفرنسيين، سجلا تعليقاتهما قبل أمين بسنوات عديدة، على أن مستوى جامعة القاهرة قد تدهور. صحيح، أنه ***"هناك أكثر من طالب مصري تفخر أي كلية أخرى في العالم بتعليمه، وقد واصل هؤلاء دراساتهم بنفس القدر من التفوق كما لو كانوا في أكسفورد، أو باريس، أو برينستون"*** [٧] . ولكن معظم الأبحاث التي قدمت إلى قسم اللغة الفرنسية لنيل الليسانس لم تكن لتنال أدنى درجات النجاح في فرنسا، الأمر الذي لم يكن كذلك قبل عشر سنوات.

ويبدو الكثير من انتقادات أمين صحيحا، إلا أنه مثل العديد من الإصلاحيين في الشرق الأوسط يقارن وقائع مصرية بغرب منسوب إليه صفات مثالية. فهو يذكر أن الأكاديميات الفرنسية تخاطب كل شخص - سواء كان رئيس الجامعة، أو عميد كلية، أو موظفا - بلقب شعبي "السيد" والطلاب يصلون إلى كلياتهم مبكرين، ويلتزمون بالهدوء في قاعات الدرس، ويملأون قاعات المكتبات. كما أن الجامعات تحيا بمعزل عن السياسات الحزبية، وأنه لم يشهد إطلاقا طالبا باريسيا يتظاهر أو يضرب عن الدراسة أو يشاغب[٨].

وصدر المقالان الأخيران في هذه السلسلة، بعد وقت قصير من قيام الثورة، واقترح أمين أن تسمى الجامعة باسم موقعها لا بأسماء أشخاص، الأمر الذي ربما يكون عودة إلى التقليد الأصلي "للجامعة المصرية" [٩] .

وسرعان ما تحقق هذا فتحولت جامعتا فؤاد وفاروق إلى جامعتي "القاهرة" و"الإسكندرية" ولكن معظم مقترحاته الأخرى لم تكن لتتحقق في ظل نظام يؤمن بزيادة كم الفرص بدلا من النوعية، وسيطرة الدولة بدلا من الحرية الأكاديمية، وبالتطبيق أكثر من المعرفة النظرية.

وكان رئيس لجنة علي ماهر، سياسيا بارعا ترجع خبرته بالحياة الأكاديمية إلى ثلاثين عاما تقريبا. وقد لجأ الضباط الأحرار إليه ليرأس الوزارة في نفس يوم الانقلاب الذي قاموا به، نظرا لضعف ثقتهم في قدرتهم على القيادة. غير أن علي ماهر وقف في وجه الإصلاح الزراعي، فحل

اللواء محمد نجيب محله في سبتمبر ١٩٥٢. وفي أكتوبر، عين إسماعيل القباني وزير التعليم على ماهر رئيسا للجنة مهمتها إعداد تقرير عن أحوال الجامعات، ربما كشكل من أشكال الترضية، وعين في نفس اللجنة أيضا بعض كبار الأكاديميين المصريين الذين يتمتعون باحترام كبير مثل : لطفي السيد، والقاضي عبد الرازق السنهوري، والكيميائي أحمد زكي، والمؤرخ شفيق غربال، والمهندس وليم سالم حنا[١٠] .

واتفقت النتائج الختامية لتقرير اللجنة، الذي صدر في أغسطس التالي، إلى حد كبير مع آراء عثمان أمين (وهنا أيضا، لم ترد إشارات تذكر عن أن الجامعات الغربية ربما لا تكون مثالية تماما، أو أنها قد لا تكون أفضل النماذج بالنسبة لمصر) كما أصرت اللجنة على ضرورة تعيين الأساتذة الأجانب – إنجليزا كانوا أم أمريكيين، أو فرنسيين، أو ألمان، أو نمساويين – بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية[١١] .

وركز تقرير علي ماهر على قضية استقلال الجامعة بمالها من حساسية :

"***يحكم التعليم الجامعي اليوم مبدآن مجردان : المبدأ الأوروبي العام في الحرية المطلقة للجامعات... واستقلال الجامعة فيما يتعلق بإدارتها المالية وشئون ميزانيتها...***

جميع الجامعات العامة هناك حرة، طبقا لمبدأ الشخصية القانونية للجامعة. وينطبق نفس الحال على كل كلية أو معهد للتعليم العالي لا ينتمي إلى جامعة وهذا النظام يسود اليوم معظم بلدان أوربا وأمريكا الجنوبية، وأي بلد يتبناه يحقق نتائج ممتازة" * [١٢].

كانت الجامعات المصرية بأقسامها وموظفيها الدائمين تتمتع بقدر ضئيل للغاية من الاستقلالية. واقترحت اللجنة أن ينتخب كبار الأساتذة العمداء الذين يشغلون المنصب لمدة عامين غير قابلين للتجديد، وأن يتغير لقب "مدير" الجامعة – الذي يبدو مثل موظف الحكومة البيروقراطي، أو حاكم المديرية – إلى "رئيس" [١٣] . وكان من الغريب أن تأتي التوصيات باستقلال الجامعة من سياسي معاد للديمقراطية مثل علي ماهر، ولكن ماهر لم يكن سوى مجرد انتهازي.

---

* نقلا عن النص الإنجليزي – (المترجمة)

واستمرت قائمة القصور تتوالى؛ فقد تكدس خمسون ألف طالب في ثلاث جامعات، ولم يكن الطلاب يفعلون أكثر من حشو أدمغتهم بالمعلومات من أجل امتحانات آخر العام، بينما يبيع الأساتذة نسخا من محاضراتهم، ويقومون بإعطاء الدروس الخصوصية للطلاب. وأوضح التقرير أنه يجب على الأقسام تقديم محاضرات إضافية رسمية في مجموعات دراسية مفتوحة أمام الجميع، وألا يقوم الأساتذة بأي عمل خارجي دون موافقة رسمية[١٤] .
وفي نهاية المطاف، تم تنفيذ العديد من التوصيات : إيجاد منصب أستاذ بلا كرسي (لفتح طريق الترقية أمام المدرسين)، وإقامة مجلس لتنسيق السياسات بين الجامعات (كان طه حسين قد أنشأه عام ١٩٥٠، ولكن الجدل الذي تلا ذلك أجهض عمله) ثم إنشاء لجنة للتنسيق بين الجامعات تقوم بتوزيع الطلاب على الجامعات وكلياتها (أصبحت بعد ذلك مكتب التنسيق)[١٥] .

وفيما عدا ذلك لم تلق التوصيات أذنا صاغية؛ فمنذا الذي يعين الأجانب بينما كان الأساتذة البريطانيون قد طردوا لتوهم، والفرنسيون على وشك أن يتبعونهم؟ وكانت استجابة الحكومة للتوصيات محبطة. فجاء العنوان الرئيسي لجريدة الأهرام: "الجامعات"* في مصر منعزلة عن الحياة العامة – ضرورة أن تتفق رسالتها في العام الجديد مع دور الوزارات"[١٦] . **كان ذلك قبل تطهير الجامعة بعام واحد!.**

أفول نجم بريطانيا وفرنسا :

في خريف ١٩٥١ كانت جامعة فؤاد الأول في خضم التيار المعادي لبريطانيا، الذي تموج به مصر. ولم يكن النحاس بقادر– مهما حاول –على الإفلات من الضغوط التي تطالبه بالعمل في حزم على إنهاء الاحتلال. وفي الثامن من أكتوبر اجتاز نقطة اللاعودة، عندما طالب البرلمان بإلغاء المعاهدة الإنجليزية – المصرية من طرف واحد، وكان قد وقعها بنفسه عام ١٩٣٦؛ فانطلقت جموع المهللين تجوب الشوارع، كما ترك العمال في منطقة القناة أعمالهم. وصدرت طوابع البريد تعلن فاروق ***"ملك مصر والسودان"*** . وسلحت الحكومة المتطوعين، الذين لم تستطع السيطرة عليهم، ثم أرسلتهم إلى منطقة القناة[١٧] .

---

* نقلا عن الانجليزية – (المترجمة)

وفي ذلك الخريف، لم يشهد حتى أولئك الطلاب العاديون (من غير المسيسين) قاعات المحاضرات إلا لماما؛ حيث أضرب الطلاب وقاموا بمسيرات، وانتشرت *"كتائب التحرير"* المسلحة في الحرم الجامعي. واندلع طلاب العلوم والصيدلة يستخدمون علمهم في تصنيع الأسلحة المتفجرة والصغيرة. ثم سافرت أولى كتائب الطلاب إلى القناة في التاسع من نوفمبر. ووقف نائب مدير جامعة القاهرة يخطب في الطلاب، معربا عن تأييده وتأييد مدير الجامعة للنضال الوطني العظيم[١٨] . وفي أواخر نوفمبر منحت الجامعة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء الإيراني مصدق، الذي تحدى بريطانيا قبل ستة أشهر عندما أمم شركة البترول الإنجليزية – الإيرانية[١٩] .

وفي اليوم التالي منحت وزارة المعارف المدرسين والأساتذة البريطانيين، ويتراوح عددهم بين ١٠٠و ٢٠٠ شخص إجازة مفتوحة[٢٠] ثم في التاسع من ديسمبر قامت الحكومة بفصل جميع الموظفين البريطانيين[٢١]. (ذكر كاتب كلاسيكي بريطاني، أحب مصر، وكان يمضي فترات الصيف متجولا بين جبال الصحراء الشرقية، أن حالات الفصل وقعت في عيد الميلاد) [٢٢] كما أمم النحاس أيضا نادي الجزيرة، وكان السفير البريطاني ما يزال رئيسه[٢٣] . ثم أعلن حالة الطوارئ في ٢٧ ديسمبر، وأغلق الجامعات والمدارس في محاولة لتهدئة الأمور واستؤنفت الدراسة في الأسبوع الثاني من يناير ١٩٥٢. ولكن في الخامس والعشرين من يناير قتلت القوات البريطانية في الإسماعيلية خمسين من قوات احتياط البوليس المصري، الذين رفضوا أن يطردوا من ثكناتهم؛ فأصبح اليوم التالي يوم *"السبت الأسود"* وفيه اندفع العامة في شوارع القاهرة ينهبون ويحرقون المحال الأجنبية والفنادق والملاهي الليلية، ونادي الفروسية (حيث يتجمع البريطانيون) فارتعد الأثرياء المصريون، وسقط النحاس والوفد. وخسرت المدارس، وفقا للأرقام الرسمية ٥٦ يوما دراسيا فيما بين بداية الدراسة في أكتوبر والسادس عشر من فبراير التالي له[٢٤] ، وربما يزيد الرقم عن ذلك بالنسبة للجامعات.

ولم تتأثر بعض أقسام الجامعة برحيل الأساتذة البريطانيين، إلا أن قسمي اللغة الإنجليزية، واليونانية واللاتينية أصابهما الخراب. حيث خسر قسم اللغة الإنجليزية " ديفنز" رئيسه بالنيابة (وهو من مقاطعة ويلز) وربما اثني عشر أستاذا آخرين. وقبل عامين، كانت السفارة البريطانية أرسلت تقريرها حول قسم اللغة الإنجليزية إلى لندن، ولم يكن بالقسم حاصل على

درجة الأستاذية الكاملة؛ فكان ديفنز يقوم بأعمال رئيس القسم منذ حوالي ١٩٤٠، إلا أنه حصل بالكاد على درجة أستاذ مساعد عام ١٩٤٦، ورفضت الجامعة أن تجعل منصبه دائما. وعمل تحت رئاسته ثلاثة عشر محاضرا بريطانيا بالإضافة إلى اثنين من المحاضرين المصريين. ورغم أن مستوى المصريين لم يكن مرضيا تماما، إلا أن القسم ربما اضطر إلى تعيين المزيد منهم، نظرا لأن انخفاض الرواتب جعل من المستحيل تقريبا اجتذاب مدرسين جدد من إنجلترا[٢٥] .

ونجا من حركة الفصل محاضر سويدي، لم يكن لدي قسم اللغة الإنجليزية غيره سوى حفنة من المصريين، من بينهم واحد فقط حاصل على الدكتوراه. وكان رشاد رشدي قد عاد لتوه في هذا العام حاملا الدرجة، وعين مدرسا، ومن ثم لم يكن جديرا بالعمل حتى كرئيس قسم بالنيابة؛ فكان على أستاذ للجغرافيا أن يدير القسم من خارجه[٢٦] . كما خسر قسم اليونانية واللاتينية رئيسه "د.ل دور" بالإضافة إلى "ل.أ تريجنزا" وآخرين. وكان "د.س كراوفورد" قد لقي مصرعه مع زوجته يوم السبت الأسود. وظل قسم اليونانية واللاتينية يدار من خارجه لعدة سنوات. ثم فقد أستاذان يونانيان وظيفتهما أيضا في الخمسينيات[٢٧] . ومع ذلك لم يجد كمال الدين حسين وزير التعليم الفرصة لإغلاق القسم تماما[٢٨] . وفي العمارة الإسلامية، لم تكن النعرات الشوفينية التي أثارها كريزويل قد خبت بعد، ولكن الجامعة خسرت خبيرا عالميا في هذا المجال.

وبقي الأساتذة الفرنسيون بالقاهرة خمس سنوات بعد رحيل البريطانيين حتى قيام أزمة السويس عام ١٩٥٦[٢٩] ؛ عندما أمم عبد الناصر قناة السويس في ذلك الصيف، إثر غضبه من "جون فوستر دالاس"، الذي سحب فجأة معونة السد العالي بعد صفقة الأسلحة التي اشترتها مصر من الكتلة الشرقية. كما اعتبر الفرنسيون عبد الناصر مسئولا عن إشعال حرب الجزائر، واعتزموا الرد على تأميمه للقناة. ومع حلول الخريف، كانت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تدبر هجومها المشترك على مصر، فلم يستطع الأساتذة الفرنسيون العودة إلى القاهرة. ثم اضطرت مدرسة الحقوق الفرنسية الخاصة بالقاهرة إلى إغلاق أبوابها بعد نيف وستين عاما[٣٠] . ولم يعد الفرنسيون لتدريس الفرنسية بجامعة القاهرة كأساتذة زائرين حتى ١٩٦٤ ؛ بعد عامين من استقلال الجزائر، الذي مهد الطريق أمام ديجول لإعادة بناء

الجسور مع العرب. وهكذا استكملت جامعة القاهرة فجأة تمصير هيئة تدريسها الذي بدأ منذ وقت طويل، ولكن على حساب بعض الاعتبارات الأكاديمية. **ومن الآن فصاعدا سيقوم الأساتذة الغربيون بالتدريس كأساتذة زائرين بصفة مؤقتة بدعوة من الحكومة التي أصبحت سيدة في بيتها.**

الأمريكيون قادمون :

كانت الولايات المتحدة تقبع داخل الكواليس، بينما تغادر بريطانيا المسرح. واحتاجت مصر إلى قوة كبرى راعية في حقبة ما بعد الاستعمار (أو لعلها حقبة الاستعمار الجديد)، فتنافست الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي على المنصب.

وبدأ النفوذ الأمريكي الكبير في الجامعات المصرية قرابة العام ١٩٥٠، بينما ترجع مدارس الإرساليات الأمريكية إلى القرن التاسع عشر. ولكن المصريين لم يبدوا اهتماما كبيرا بالولايات المتحدة أو مدارسها في مصر، إلا بعد أن جعلت منها الحرب العالمية الثانية قوة عظمى. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة نموذجا - بالفعل - لكلية آداب أمريكية ليبرالية ؛ من حيث التركيز على الموضوعات الاختيارية، وتحديد الدرجات الدراسية على مدار الفصل الدراسي، والتعليم المختلط، والمكتبة ذات الأرفف المفتوحة، ووجود منهج لدراسة الصحافة، وقسم إضافي لتعليم الكبار، وكلها ملامح أمريكية. وقامت صحيفة الجامعة الأمريكية ***"جريدة التعليم الحديث"*** التي تصدر بالعربية، بنشر الأفكار التعليمية الأمريكية على نطاق أوسع بين الجماهير. ولكن ماذا يساوى ١٣٤ طالبا في المستوى الجامعي للجامعة الأمريكية بالقاهرة، عند المقارنة بجامعة فؤاد الأول التي كان عدد المقيدين بها يبلغ عشرة آلاف و٥٣٤ طالبا؟ وحتى عندما تضاعف عدد طلاب الجامعة الأمريكية إلى أربعة أمثاله في الخمسينيات، ظلت تمثل أقلية[٣١] .

كما ساعدت الاعتبارات الدينية والأخلاقية أيضا في إبعاد معظم المصريين عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة ؛ التي اجتذبت نسبة كبيرة من الطلاب اليونانيين واليهود والأرمن. ففي عام ١٩٤٠/١٩٤١ كان ٣٠% فقط من طلبتها مسلمين مقارنة باليهود الذين شكلوا ٢٢%، و٤٨% مسيحيين (أرثوذكس يونانيين، وبروتستانت، وأقباط، وكاثوليك، وأرثوذكس أرمن)[٣٢]. ولم يتول مسلم وظيفة التدريس الأكاديمي على نحو دائم بها حتى عام

١٩٥٨[٣٣]، وهي الحقيقة التي أغفل ذكرها التأريخ الرسمي للجامعة المنشور مؤخرا. ولم يتجاوز عدد الطلاب المسلمين المقيدين بالجامعة الأمريكية عدد المسيحيين بها إلا في الستينيات[٣٤]؛ نظرا لهجرة اليونانيين واليهود والأرمن، والتحاق المسلمين من أبناء الدول العربية الأخرى بهـا. وكانـت الجامعـة الأمريكية قد حققت شهرة بوصفها مدرسة للطالبـات، والأثريـاء، والـذين سيصبحون مهاجرين فيما بعد[٣٥].

ومنذ الخمسينيات فصاعدا، لقيت الجامعة الأمريكيـة اهتمامـا مـن الدوائر الرسمية المصرية والأمريكية معا. وكان رئيسها السابق "جون بادو" عضوا سابقا في بعثة تبشيرية، ويجيد الحديث بالعربية، ثم عينـه الـرئيس "كيندي" سفيرا في مصر، فأصبح على علاقة طيبة بعد الناصر. و أرسل عبد الناصر ابنته إلى الجامعة الأمريكية على الرغم من خلافاته المتكـررة مـع الولايات المتحدة، كما أن قرينة الرئيس حسني مبارك من خريجاتها كـذلك. ومن خريجيها أيضا مصطفي أمين وأخوه التوأم على، اللذان رأسا تحريـر جريدة الأخبار اليومية التي تمتعت بشهرة جماهيرية حتى منتصف الستينيات عندما اتهما بالتجسس لصالح الولايات المتحدة[٣٦].

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد طلبت من المجلس الأمريكـي للتعليم في ١٩٤٥ إعداد دراسة عن التعليم في الشـرق الأوسـط. وقامـت الوزارة بتوزيع الدراسة التي أعدها "رودريك د. ماثيوس"، "ومتى عكراوى" ***"التعليم في بلدان الشرق الأدنى العربية"*** على المسئولين عـن التعلـيم فـي الشرق الأوسط. وقد أعدت هذه الدراسة من أجل : ***"الرجال المفكرين داخـل الحكومات وخارجها معا. وسوف يكون لها أيضا قيمـة ملموسـة لرجـال التعليم الأمريكيين، ومسجلي الجامعـات والكليـات عنـد تقيـيم سـجلات الإنجازات التعليمية للطلاب والمدرسين القادمين من الشرق الأدنـى إلـى الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الغربية بأعداد تتزايد كثيرا كل عـام. والواقع، أن أحد أسباب إجراء هذه الدراسة هو التشجيع على زيادة تبـادل الطلاب والمدرسين"***[٣٧].

وعاد المصريون الذين تخرجوا في الولايات المتحدة بعـد الحـرب العالمية الثانية إلى جامعة القاهرة، حاملين في أذهانهم النموذج الأمريكي. ولم يكن قد ذهب إلى الولايات المتحدة قبل الحرب أكثر من خمسة طلاب من بين مئات المصريين الذين أرسلوا في بعثات تعليمية إلى الخارج. ثـم توقفـت معظم البعثات المصرية الخارجية أثناء الحـرب. وتفجـرت الأزمـة عـام

١٩٤٥، عندما أرسل ٣٥٧ طالبا إلى الخارج من بينهم ٢٤٢ طالبا جديدا[٣٨]. وكما يوضح الجدول (١٨) ظلت بريطانيا حتى عام ١٩٤٦ هي البلد المضيف لمعظم الطلاب، إلا أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تنشط في هذا المجال. وفي ١٩٦٣ فاق عدد طلاب البعثات إلى الولايات المتحدة (وكندا التي تندرج معها ضمن هذه الإحصائيات) عدد المبعوثين إلى بريطانيا العظمى بشكل كبير.

وفي ١٩٥٣ أوضح دليل أعد عن العلماء والفنيين المصريين، أن حوالى ٢١% منهم يحملون شهادة الدكتوراه الأمريكية (مقارنة ب- ٤٥ % من بريطانيا و٢٨% من مصر[٣٩] وفي نفس الوقت تقريبا بدأ المصريون ينشرون أعمالهم في المطبوعات العلمية الأمريكية[٤٠].

وشكل برنامج فولبرايت للمنح العلمية، الذي بدأ في مصر منذ ١٩٥٠، قناة أخرى للنفوذ، فالمصريون الذين حصلوا على منحة فولبرايت جلبوا معهم إلى مصر خبرتهم الأمريكية، كما ترك الأساتذة الزائرون الأمريكيون بصماتهم على الكليات المصرية وطلابها. وفي ١٩٥٩ ألحت الجمهورية العربية المتحدة في طلب المساعدة الأمريكية لإصلاح نظم التدريس والبحث العلمي. فحضر العلماء الأمريكيون لإجراء أبحاث عن مناهج العلوم بجامعة القاهرة وغيرها، وفي عام ١٩٦٠-١٩٦١ تركز معظم نشاط فولبرايت في مصر على المواد العلمية في المستوى الجامعي، ومنذ ذلك الحين اتسع نشاط البرنامج كثيرا[٤١].

جدول (١٨)

البلدان المضيفة للطلاب المصريين المبعوثين للدارسة في الخارج

الدولة	أكتوبر ١٩٤٦ (بعثة دراسية)	يناير ١٩٦٣ (بعثة دراسية)	يناير ١٩٦٣ (إجازة دراسية)
بريطانيا العظمى	٢٤٤	٣٣١	١٦٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٧	--	--
الولايات المتحدة وكندا	--	٧٩٣	٢٨٠
فرنسا	٥٣	٨٤	٢٠
الاتحاد السوفيتي	--	٢٦٧	--
سويسرا	٣٥	٥٥	١٢
إيطاليا	٣	٢٨	٢٩
تشيكوسلوفاكيا	--	--	٢١
ألمانيا الغربية	--	١٧٣	١١٦
ألمانيا الشرقية	--	--	١٦
المجر	--	--	١٤
هولندا	--	--	١٤
اليونان	--	--	١٣
النمسا	--	--	١٢
دول أخرى*	--	--	٦٥
إجمالي	**٥٢٢**	**١٧٣١**	**٧٩٩**

(+) الدانمرك، وتركيا، والنمسا، والسويد، وأسبانيا، وبولندا، ورومانيا وبلجيكا.

المصادر :- *الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة* (القاهرة ١٩٥٨).

Jaques Waaredenburg, Les universites dans Le monde arabe actuel.

(الجزء الثاني ص ص ١٣٠ - ١٣١)

ومن بين أمثلة نشاط القائمين على برنامج فولبرايت، التقرير الذي أعده "ستيفن أ. ماكارثي"، مدير جامعة كورنيل، عن مكتبات جامعة القاهرة. فقد صدم ماكارثي بما اكتشفه، وجاء تقريره صريحا إلى حد مفزع ؛ فأشار إلى أن العاملين بهذه المكتبات لم يتلق أي منهم تدريبا على العمل كأمين مكتبة (رغم وجود قسم أنشئ مؤخرا لدراسة علم المكتبات) كما لم يكن هناك أمينات للمكتبات من النساء. وانعدم التنسيق بين مكتبة الجامعة الرئيسية، ومكتبات الكليات المختلفة. واتسم أمناء المكتبات بالحرص الشديد في حراسة كتبها لأنهم مسئولون شخصيا عن أي خسارة أو تلف تتعرض له. فكان معدل الاستعارة الداخلية للطالب كتابا واحدا في السنة، وكتابا آخر للاستعارة الخارجية وتعين على الطالب أن يدفع جنيها مصريا كتأمين على الاستعارة الخارجية لكل كتاب وأن يقنع أحد الأساتذة لكي يضمنه ماليا. كما يشير التقرير إلى أنه حتى لو كان المعدل الأمريكي للإنفاق على المكتبة (١٥ جنيها مصريا لكن طالب) قد خفض إلى النصف، لبلغت ميزانية المكتبات مائة ألف جنيه مصري بدلا من قيمتها الواقعية وقتذاك، وهي تسعة وستين ألفا (وتشير ملاحظة مكتوبة بالقلم الرصاص على هامش نسخة التقرير الموجودة بالمكتبة الرئيسية إلى أن الميزانية كانت تبلغ في الواقع ٤٥ الف جنيه مصري في ذلك الوقت ثم انخفضت بعد ذلك إلى ما بين ٣٠- ٣٦ ألفا)[٤٣] . كما استلزم الحصول على الكتب للمكتبة موافقة ثلاث إدارات، ويشترط موافقة مدير الجامعة على المصروفات التي تتجاوز عشرة جنيهات، حتى لو تجاوزت قائمة للكتب هذا المبلغ. وكانت الكتب ترتب على أساس أمر الشراء، وليس على أساس الموضوع، وتفهرس ضمن قصاصات من الورق في مجلدات ضخمة. ولم يكن هناك فهرسة حقيقية على أساس موضوع الكتاب. كما أغلقت رفوف المكتبة. بينما شكا الأساتذة من أن الحصول على الكتب يستغرق أكثر من ساعتين.

ولم تكن اللباقة وتفهم الظروف المصرية من بين مميزات ماكارثي، فلم يلق تقريره غير التجاهل. ورغم إجراء بعض التحسينات، ألا أن أحوال المكتبات لم تكن تعين على البحث الذي أعلن الجميع منذ لطفي السيد وطه حسين، إلى عثمان أمين ولجنة على ماهر، أنه لازم لأي جامعة حقيقية.

ويؤكد كتاب ماثيوس وعكراوي الذي ذكرناه سابقا، أهمية الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية المعلمين بجامعة كولومبيا في تعريف المصريين بالأفكار التعليمية الأمريكية. وقد عمل ماثيوس – الذي كان أستاذا بجامعة

بنسلفانيا – بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لبضع سنوات. أما عكراوي، وهو عراقي، فامضى سنوات دراسته الجامعية الأولى بالجامعة الأمريكية في بغداد، ثم تخرج في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا. كما تخرج أمير بقطر (الذي ترجم كتاب ماثيوس وعكراوي إلى العربية) من كلية المعلمين جامعة كولومبيا أيضا، ثم أصبح أستاذا وعميدا بالجامعة الأمريكية في القاهرة. وفي الثلاثينيات، حصل راسل جالت – عميد الجامعة الأمريكية بالقاهرة – على درجة الدكتوراه من كولومبيا عن رسالته *"آثار المركزية على التعليم في مصر الحديثة."* كما يرجع حماس أبو الفتوح أحمد رضوان – الأستاذ بجامعة عين شمس – من أجل *"فلسفة الديمقراطية والتجريب"* إلى أساتذته في كولومبيا، ورائدهم جون ديوي.

وهناك دلالة أخرى على أحوال تلك الفترة، تتمثل في التوصية باتباع التجارب الجامعية الأمريكية إلى جانب التجارب الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية. ويشير أحد التقارير الصادرة عام ١٩٥٥ عن جامعة القاهرة إلى أنه في الواقع : *"أوضحت التجربة أن اللوائح السابقة شابتها أخطاء، كما اعتراها نقص ولمعالجة ذلك، تم إقرار بعض القواعد المنظمة للجامعات الأمريكية وغيرها، والتي تتسق مع الظروف المصرية بعد تمصيرها وتعديلها بحيث تفي بالاحتياجات المحلية"* * [٤٦] .

وكان أستاذ الفلسفة عثمان أمين قريبا إلى أفكار وليام جيمس البراجماتية، وقد وصف الجامعات الأمريكية بأنها ذات طبيعة عملية، حيث يتكفل رجال الأعمال بتمويل الكثير منها على نفقتهم الخاصة. ولكن لم يعجبه تركيز هذه الجامعات على الرياضة البدنية، وكتب أن الأمريكيين يتجاهلون الأدب، ويفضلون المجلات على الكتب. ومع ذلك، تأثر بفكرة استخدام قاعات البحث لاستكمال مناقشة ما يدرس في المحاضرات العامة، مع أتاحة فرص تطور الشخصية الفردية للطالب داخل الحرم الجامعي[٤٧] .

ثم اقنع أستاذ زائر في علم اللغويات قسم اللغة الإنجليزية بإضافة منهج اللغويات إلى مقرر الأدب، وتم إيفاد الخريجين إلى الولايات المتحدة للحصول على التدريب اللازم[٤٨] . ورغم أن مدرسة الاقتصاد بلندن كانت النموذج الذي أقيمت على غراره كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة[٤٩] ، إلا أن التأثير الأمريكي بدا واضحا على الكلية. ويقول "السيد

---

* عن النص الإنجليزي – (المترجمة)

يس"، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهـرام، "*إن علم السياسة نظام أمريكي*" [٥٠].

والمعروف أن الشعب الأكاديمية، والتخصصات الدراسية المتميـزة نشأت أصلا في الولايات المتحدة[٥١]؛ ففي أكسفورد وكامبردج، كانت الكليات هي الوحدات الأساسية للجامعة. وفي ألمانيا تكونت الوحدة الأساسـية مـن أستاذ كرسي يترأس مجموعة من الزملاء الأحدث والطلاب في نفس مجـال تخصصه. أما في جامعة القاهرة، فالأقدمية لها اعتبار أكثر ممـا لهـا فـي الكليات الأمريكية، ولكن استحداث مناصـب أسـاتذة بـدون كرسـي فـي ١٩٦٣[٥٢] ثم إلغاء التمايز بين أستاذ الكرسي والأستاذ بعد ذلك بسنوات قليلة قرب أكثر بين الوضع في مصر وبين العرف الأمريكـي (وربمـا كانـت الضغوط الداخلية هي الحاسمة في هذه الحالة أكثر من التأثير الأمريكي).

وكان الأمريكيون الذين عادوا إلى بلادهم من ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر حاملين درجة الدكتوراه في الفلسفة، تجاهلوا أن التركيز الألماني على الأبحاث لم يسفر عن قيام كليات منفصلة، وأن الدكتوراه في الفلسفة لم تكن سوى مجرد الدرجة العلمية الأساسية في كليات الدراسات الفلسفية. وإذا بالأمريكيين يجعلون الدكتوراه فـي الفلسـفة درجـة تعلـو البكـالوريوس والماجستير[٥٣] . وبعد الحرب العالمية الأولى، شجعت احتياجـات الطـلاب الأمريكيين الحاصلين على منحة "رودس" المقدمة من أكسفورد على إنشـاء تخصصات دراسية مختلفة[٥٤] . أما جامعة القاهرة، فبدأت مناهج التخرج في الآداب والعلوم في الثلاثينيات، قبل أن تصبح العلاقات التعليمية المصرية – الأمريكية ملموسة، ومن ثم فان أي تأثير أمريكي في هذا الصدد ربما جـاء بصورة غير مباشرة، قد تكون عبر إنجلترا.

وكانت عملية " التأمرك" محدودة في جامعة القاهرة. ففي أول الأمر، كانت الأساليب الوطنية والفرنسية والبريطانية قد تآلفت معا لتشـكل تقليـدا جامعيا مصريا متميزا، قبل أن يصبح التأثير الأمريكي محسوسا عند منتصف القرن. حيث صمم المصريون العائدون من الولايات المتحدة علـى إعـادة تشكيل الجامعة على النسق الأمريكي، وسرعان ما مضوا قدما في تنفيذ مـا صمموا عليه. وأصبحت قدسية امتحان نهايـة العـام، ومـذكرات الحفـظ، والمقرر الدراسي الجامد مع قلة فرص الاختيار مثـارا لانتقـادات أنصـار تطبيق النظم الأمريكية وغيرهم من الإصلاحيين.

وفي نفس الوقت، انتقد لويس عوض، ومعه كتاب مجلة "الطليعة" اليسارية، الأمريكيين بسبب ادعائهم أن طرق التدريس وعلم نفس التعليم من المجالات الأكاديمية التقليدية. وذكرهم ذلك برغبة "دوجلاس دنلوب" في تخريج أجيال من التكنوقراط قليلي الثقافة، بدلا من مواطنين متحرري الفكر. كما أكدت الطليعة، ولويس عوض، على أن الحكومات الائتلافية بزعامة السعديين في أواخر الأربعينيات، كانت ترغب في توفير التعليم الابتدائي الأساسي فحسب للجماهير، مع قصر فرص الالتحاق بالجامعة على القلة، وذلك نظرا لما كانت تتمتع به الحكومات من تأييد رأسمالي قوي[٥٦].

واتهمت الطليعة برنامج "النقطة الرابعة الأمريكية للمعونة" (السابق على وكالة التنمية الدولية الحالية AID) وبرنامج الترجمة التابع لمؤسسة "فرانكلين" بأنهما يتبعان أسلوبا مشابها في الخداع، والانحياز التقني. وكتب أنور عبد الملك يقول: و***"من جورج سارتون إلى بيرل باك، مرورا ببديل كارنيجي ومفكري الحرب الباردة والأسلوب الأمريكي في الحياة؛ ومن الميتافيزيقيا إلى وسائل التجميل، لكل نوع مكانه وجمهوره. ومن السهل أن تتصور أي نوع من الاشتراكية يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات للفكر المصري"***[٥٧].

كما أسفر لقاء مصر العابر بالتعليم السوفيتي في الستينيات عن كثير من التطلعات. فالمصريون الذين لم يكن أمامهم خيار آخر للحصول على الدكتوراه سوى السعي لنيلها من الاتحاد السوفيتي، لم تكن لديهم عادة أي معرفة سابقة باللغة الروسية، كما أنهم وجدوا المناخ والثقافة الروسيان لا يتفقان مع طبيعتهم. وعاد أولئك الذين واصلوا الدراسة حتى نهايتها بدرجة "دكتور مرشح"* وأصبح لقب "الدكتور" ذو الأهمية البالغة يسبق أسماءهم ولكن لم يكن له نفس المكانة والهيبة اللتين يضفيهما الحصول على الدكتوراه الغربية، أو المصرية، أو درجة الدكتوراه السوفيتية الأكثر تقدما. وعلى الرغم من أن كثيرا من المصريين رحبوا بالتوجه نحو الغرب في ظل السادات. إلا أن التبعية الزائدة للولايات المتحدة واجهت عوائق في الحياة الجامعية المصرية، كما في غيرها.

---

* وفقا لما ذكر لي أحد الحاصلين على نفس الدرجة أنها ترشح حاملها للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم، والتي كان يحق للحاصل عليها فقط أن يحمل لقب "دكتور" في الاتحاد السوفيتي السابق – (المترجمة)

الثورة وتطهير الجامعة عام ١٩٥٤ :

يندر أن يكون هناك من واتته الفرصة في الحياة لإصـــلاح أحـــوال الجامعة التي طردته، ولكن عبد الناصر وكمال الدين حسين – وزيره للتعليم – وجدا هذه الفرصة[٥٨] . فكلاهما التحق بكلية حقوق القاهرة لعدة أشهر غير مستقرة، قبل أن يلتحق بالكلية الحربية ويسلك – كما تبين في نهاية الأمر – طريقا جديدا للسلطة. وبحلول عام ١٩٥٤ كانا في موقع يتيح لهما إصـــلاح الجامعة التي اعتقدا أنها خذلتهما، فضلا عن إصلاح مصر أيضا.

ورغم مظاهر السخط الشعبى التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إلا أنها بدأت كانقلاب عسكرى صريح دون مشاركة من الطلاب أو العمال، أو أي مشاركة جماهيرية أخرى. فكان رجال عبد الناصر من صغار الضـــباط في أوائل الثلاثينيات من أعمارهم، كما كان معظمهم ينتمى إلـــى الشـــريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وحمل الانقلاب بعدا جيليا، كما حمل بعدا طبقيا ؛ لأن الساسة المخضرمين في ذلك الوقت مثل النحاس، وهيكل، ومكرم عبيد، كانوا في الستينيات أو السبعينيات من العمر. كما أن الانغماس في الملـــذات أضفى على الملك فاروق ما يجعله يبدو أكبر سنا مما هو في الواقع، فبـــدت حقيقة أنه لم يكن أكبر سنا في الواقع عن الضباط الأحرار الذين أسقطوه كما لو كانت اكتشافا مفاجئا.

ولم يأسف أحد لفاروق، ولكن لم يكن لدي عبد الناصر أو أي شخص آخر فكرة كبيرة في بادئ الأمر عما قد يؤول إليه النظام الجديد. وفي سبتمبر أدى تأميم ملكية الأراضي التي تزيد عن مائتي فدان (أو ٣٠٠ فدان للأســـرة بأطفالها) إلى الاصطدام بملاك الأراضي الذين سيطروا على النظام القـــديم. وتلا ذلك خطوة أخرى في يناير ١٩٥٣، مع حظر قيام الأحزاب السياســـية، وتشكيل مجلس قيادة الثورة. ثم شهد يونيو ١٩٥٣ نهاية الملكيـــة الاســـمية، وقيام الجمهورية حيث تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية؛ ورئاســـة الوزراء، وتولى عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وكان عام ١٩٥٤ حاسما بالنسبة لجامعة القـــاهرة، وعبـــد الناصـــر ونجيب، كما كان حاسما بالنسبة لمصر. ففي يناير تقرر حظر نشاط الإخوان المسلمين أثر أعمال شغب بجامعة القاهرة. وخوفا مـــن قيـــام ديكتاتوريـــة عسكرية، احتشد حول محمد نجيب تحالف غير متجانس، يطالب بالعودة إلى الحكم الدستورى. وضم التحالف الإخوان المسلمين، والشيوعيين، والوفديين، والاشتراكيين (من أعضاء مصر الفتاة سابقا)، والطلاب، بالإضافة إلى تيار

داخل الجيش يتزعمه الضابط اليساري خالد محيي الدين. وفي فبراير، استقال الرئيس محمد نجيب، ثم عاد مرة أخرى إلى موقعه كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ومجلس قيادة الثورة وصدر وعد بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وإعادة الأحزاب السياسية.

ولكن عبد الناصر تمكن من استرداد منصب رئيس الوزراء بتأييد من الجيش وإثر مظاهرة عمال النقل. وأدى ما أعقب ذلك من خلاف مع الإخوان المسلمين، إلى تواري حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة عن الأنظار، كما امتنع عبد الناصر لفترة قصيرة عن الظهور في الأماكن العامة خشية تعرضه للاغتيال(٥٩). ثم جاء شهر أكتوبر بنجاح في السياسة الخارجية، كانت الحاجة ماسة إليه ؛ وذلك عندما وافقت بريطانيا على الجلاء عن منطقة القناة. وبعد ذلك بأسبوع، حاول الإخوان المسلمون إطلاق النار على عبد الناصر في الإسكندرية، ثم أسفر ماتلا ذلك من قمع عن شل حركة الإخوان، وكذلك حركة جميع المعارضين المحتملين. وكان نجيب قد عزل من مناصبه، وتم التحفظ عليه في منزله.

ذلك هو المناخ الذي وقعت فيه حركة تطهير الجامعات في سبتمبر، بينما فاق عدد الضباط في حكومة عبد الناصر التي تشكلت في سبتمبر، عدد المدنيين للمرة الأولى؛ فحل الصاغ كمال الدين حسين محل أستاذ الجغرافيا محمد عوض محمد (أستاذ سابق بجامعة القاهرة، ورئيس جامعة الإسكندرية) وزيرا للتعليم. ومثلما فعل أنور السادات، كان ضابط المدفعية كمال الدين حسين قد نأى بنفسه بشكل كامل عن علاقاته السابقة بالإخوان المسلمين حتى ينجو بنفسه عند سقوطهم. ثم قام بتطهير النقابات العمالية من القوى المعارضة لعبد الناصر، أثناء توليه وزارة الشئون الاجتماعية والقوى العاملة. وها قد حان الآن دور الجامعات ووزارة التعليم ؛ حيث قام بعزل من عينهم الوزيران الوفديان أحمد نجيب الهلالي، وطه حسين. وفي التاسع من سبتمبر أحل كمال الدين حسين رجالا لن يعرقلوا سياسات عبد الناصر محل رؤساء الجامعات الثلاث؛ فنحى أحمد زكي رئيس جامعة القاهرة ذا العقلية المستقلة عن منصبه ليتولاه محمد كامل مرسي، رئيس الجامعة السابق. وبعد أسبوع أصدر قرارا بتعيين نواب جدد لرؤساء الجامعات، علاوة على تغيير عدد من عمداء الكليات. فاصبح المسرح معدا لأحداث ٢١ سبتمبر، عندما فقد ستون أو سبعون أكاديميا مواقعهم الجامعية فيما بين أستاذ ومعيد، ولم يعلن على الإطلاق أي تبرير لهذا الإجراء. وكان الضحايا من اتجاهات أيديولوجية

مختلفة، مثلما كان مؤيدو محمد نجيب؛ من بين ذوى الميول الوفدية، وأصحاب الفكر الماركسى، والإخوان المسلمين، بالإضافة إلى آخرين لا يميزهم سوى أنهم ممن يتسمون بشجاعة القول. كما أثرت الصراعات الشخصية داخل جامعة القاهرة على تشكيل قائمة المبعدين أيضا. وتجاوزت حركة التطهير كل ما كان يحلم به فؤاد أو فاروق(٦٠) .

ثم أصبحت القبضة الحديدية للحكومة على الجامعة رسمية بموجب القانون رقم ٥٠٤ الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤. وصدر كتيب دعائى لتفسير القانون؛ تتصدره صورة عبد الناصر، في الموضع الذي كانت تحتله دائما صورة الملك. ومنذ ذلك الوقت أصبح وزير التعليم يعين عمداء الكليات من بين رؤساء الأقسام المرشحين بواسطة رئيس الجامعة (المعين هو الأخر، بقرار وزارى بالطبع) وذلك ***"لتجنب الصراعات التي كانت تحيط بعملية انتخاب العميد"*** * (٦١) . ولم تعد الجامعة إلى انتخاب ثلاثة مرشحين لمنصب العميد من بين هيئة التدريس إلا في سبتمبر ١٩٧٢، طبقا للسياسة الليبرالية التي انتهجها السادات(٦٢) وهكذا، أصبح ضابط جيش أمينا عاما لجامعة القاهرة.

كما أنهت الحكومة اشتغال الطلاب علنا بالسياسة ***"حتى * يستطيع الطلاب تركيز اهتمامهم على دراستهم"*** (٦٣) . فتوقفت انتخابات اتحاد الطلاب لبضع سنوات، ثم استؤنفت تحت إشراف صارم. واختفت المظاهرات الطلابية حتى ما بعد حرب ١٩٦٧. ودافع مصطفي أمين عن موقف الحكومة، فكتب في أخبار اليوم مدللا على صحته : ***"ويخطئ من ينكر الدور الذي لعبته الجامعة في حركات التحرير. أن مدرسة الحقوق كانت أول من صاح في وجه الخديوى عباس : نريد الدستور، ومدرسة الحقوق أيضا هي أول من لبى نداء سعد زغلول عندما دعا الشعب إلى الثورة على الإنجليز. ويوم ينتهي الاحتلال، يبدأ دور الجامعة في بناء مصر الحديثة، فنحن الآن في حاجة إلى علماء وباحثين ومستكشفين ومخترعين.. ولم تعد في حاجة إلى هتافة وقادة مظاهرات ! لقد خرجت من جامعات أوروبا الأفكار الحديثة والنظريات الاقتصادية، ولم تخرج في شكل مظاهرات، وإنما خرجت في***

---

* نقلا عن النص الإنجليزي - (المترجمة)
* نقلا عن النص الإنجليزي - (المترجمة)

هيئة كتب ومحاضرات وبحوث كانت أقوى من المظاهرات وأعلى صوتا من الهتافات [٦٤]:

ولم يعد إلى السلك الجامعي في مصر أحد من ضحايا التطهير تقريبا، فبعضهم غادر البلاد، والبعض الآخر عمل بالتدريس في المدارس الخاصة، أو عاش حياة قلقة في الصحافة. ثم طالت النار الصحافة أيضا، ففي ١٩٦٠ أممها الحزب السياسي الوحيد في البلاد (الاتحاد القومي، الذي أصبح بعد ذلك الاتحاد الاشتراكي العربي). وفي حين أتاحت صداقة محمد حسين هيكل الشخصية لعبد الناصر، حيزا من التجاوزات لإمبراطورية الأهرام؛ فاستطاع أن يستكتب اليساريين المعتدلين في جريدته، ثم رعى مجلة "الطليعة" التي ظلت لعدة سنوات متنفسا للماركسيين المستأنسين[٦٥]. وقد أهدى لويس عوض الكتاب الذي ألفه عن الجامعات إلى هيكل ***"لأنه جعل الأهرام جامعة للشعب"***[٦٦].

وروى عدد من الضحايا قصصهم عن التطهير. ولم يخف لويس عوض – الذي كان يؤيد الوفد – اعتقاده أن رشاد رشدي، وهو أستاذ آخر بقسم اللغة الإنجليزية، سرب شائعات إلى المباحث ساعدت في الإيقاع به. وكان رشدي – كما ذكرنا من قبل – قد عاد لتوه بشهادة الدكتوراه، وأصبح مدرسا بالكلية حين طرد الأساتذة البريطانيون. وعندما رجع لويس عوض بالدكتوراه من "برينستون" في أكتوبر ١٩٥٣، عين أستاذا مساعدا، ثم تولى رئاسة القسم نظرا لعدم وجود أساتذة به. وربما يكون قد لوحظ أن عوض توقف عن كتابة عاموده في صحيفة الثورة اليومية الجديدة "الجمهورية"، بعد أزمة مارس ١٩٥٤. كما لفت عوض، الذي يتسم بالصراحة في الحديث، الانتباه أيضا خلال تأكيده على ضرورة انتخاب عميد دائم لكلية الآداب، وكان المنصب شاغرا منذ فصل العميد زكي حسن والأستاذ أمين الخولي، الذي كان دائم الخلاف معه، في ديسمبر ١٩٥٢. ثم اختير يحيى الخشاب وفقا لذلك في إبريل ١٩٥٤، ولكن ليخرج بعدها بخمسة أشهر في تطهير كمال الدين حسين. ومع خروج لويس عوض من قسم اللغة الإنجليزية، سرعان ما ارتقى رشاد منصب رئاسة القسم.

أحمد شلبي، ضحية أخرى من ضحايا التطهير ؛ لأنه كان متعاطفا مع الإخوان المسلمين أثناء عمله مدرسا بدار العلوم، ولكنه يصر على أنه لم يكن عضوا بالجماعة، كما أدان جهاز العنف السرى للإخوان، إلا أنه كان

يتحدث علانية ضد الحكم العسكرى. وفي عام ١٩٥٤ لم يكن هناك سوى قلة من الجامعات العربية التي يمكن للاجئ سياسى التدريس فيها؛ فتلقى شلبي عرضا للتدريس في بغداد، من الحكم الملكي الموالى لبريطانيا في العراق، ولكن جمال سالم نائب رئيس الوزراء رفض، لأن المفصولين كانوا محل عقاب. فأخفي أحمد شلبي درجة الدكتوراه التي يحملها، ليجد عملا بالتدريس في مدرسة خاصة بالزمالك. وفي ١٩٥٥ تركه عبد الناصر يسافر ليعمل بالتدريس في الجامعة الإسلامية باندونيسيا. وبعد ثمانية أعوام سمح له العودة إلى مصر والى عمله بدار العلوم، ولكن دون اعتبار للأقدمية التي ظن أن سنوات خبرته في إندونيسيا تتيحها له.

أما إبراهيم عبده، الذي فصل من الجامعة عقب قيام الثورة ببضع شهور، فقد صب مشاعره في كتابه اللاذع *"الثور في متحف الخزف"* (٦٩) والثور هو الوزير الذي فصله (من المحتمل أنه إسماعيل القبانى) وجامعة القاهرة هي متحف الخزف. ولما كان إبراهيم عبده قد كافح للحصول على المجانية في التعليم الثانوي والجامعة، فقد سره أن أتاح طه حسين له عمودا يوميا في صحيفة "كوكب الشرق" ثم اشتغل بالتدريس في معهد الصحافة بجامعة فؤاد الأول وكتب العديد من المؤلفات حول تاريخ الصحافة العربية. وكان أستاذا مساعدا حين صدر قرار فصله. وقد صودر كتابه *"الثور في المتحف الخزف"* فلجأ للعمل بالصحافة في السعودية والكويت، قبل أن يعود إلى مصر لينشئ دار نشر خاصة. وعندما أصدر السادات عفوا عن بعض الأساتذة المفصولين لم يكن لدي عبده رغبة في العودة للسلك الأكاديمي. ثم أيد حزب الوفد الجديد المعارض وهاجم حكم عبد الناصر في عدة كتب مثل *"رسائل من نفاقستان"* (٧٠).

ويبدى اثنان من الصحفيين الفرنسيين أسفهما على ***"الحالة التي تتعرض فيها الجامعة للقهر طيلة ثلاث سنوات من أحد الوزراء، وهو الصاغ كمال الدين حسين، الذي لا تخفي رتبته العسكرية حقيقة أنه يحمل عقلية يوزباشى. لقد بلغ القمع العسكرى والبوليسي فيما بين ١٩٥٤ و١٩٥٦ حدا من الإطلاق يجعل الوزير قادرا على استدعاء جميع قوات الحرس تقريبا، المتمركزة بشكل دائم عند نقاط استراتيجية من مباني الجامعة؛ لأن إدخال مرشدي البوليس إلى الجامعة يمكن السلطات من الإشراف على عقل الطلاب من الداخل، وإخماد أقل علامات ابتنويرة...إأن***

الجامعة ساكنة على نحو مقلق، وغارقة في الصمت، خاضعة للسلطة، والى حدما مهزومة لدرجة الخنوع" (٧١).

وكتب أحد المصريين في المنفي: *لقد فرض الصمت على كثير من مفكرينا، والهجرة على آخرين، وأغرق الإحساس بالغربة في الوطن حياتنا الثقافية في جو من الكآبة. ومن المؤكد أن الجذور العميقة لهذا كله تكمن في حقيقة أن حركة مجتمع الجامعة في مصر نحو الحرية أوقفتها ثورة ١٩٥٢، وركود تيار الحرية. حتى أن الجامعة المصرية توقفت عن أداء دورها الحضاري"* (٧٢).

ولكن، لم يكن جميع المثقفين المهتمين بالمجتمع متشائمين إلى هذا الحد، فماهر عبد الكريم الأستاذ في رواية نجيب محفوظ، كان من ملاك الأراضي، وكان راغبا في التضحية بثروته الشخصية بأمل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للجميع :

"ومرت به الأحداث وهو ثابت في وقاره، ولكن استشفف-ت قلقا في ذاته في مواقف من حياتنا لا تنسى، مثل الاغتيالات السياسية، حريق القاهرة، ثورة يولية، القوانين الاشتراكية... ولا أظن أن إقطاعيا تلقى الضربة التاريخية في مثل هدوئه، تلك الضربة التي نزعت من يده عشرة آلاف من الأفدنه، وقد باع قصره القديم في المنيرة، واشترى فيللا جميلة بمصر الجديدة مازالت حتى اليوم تستقبل أهل الفكر والرأي، وواصل عمله الجامعي بنفس الهمة حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٤ لبلوغه السن القانونية، فعمل أستاذا زائرا، وعين عضوا في المجلس الأعلى للآداب، ونال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، كما نال وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى. إذن قدرت له الثورة مكانته العلمية وسمعته العطرة واستقامته العامة التي أبعدته عن الشبهات، وهو وإن لم يعلن ولاءه للثورة لبعده عن مجالات الإعلام ولرغبته عن إقحام نفسه فيها بطريقة غير طبيعية خشية أن يرمى بشئ مما يمس الكرامة، فانه لم يتردد في إعلان ذلك الولاء في مجالسه الخاصة، فقال يوما :-أنني مقتنع بما يقع فهو أقل ما يمكن عمله كى يصلح الوطن للحياة وتصلح الحياة له. ولم أستشعر في حديثه أو سلوكه أي أثر لمرارة" (٧٣).

الهوامش

١- Charles Issawi, *Egypt in Revolution*, p.156.

٢- عثمان أمين *نحو جامعات أفضل* (القاهرة ١٩٥٢) . *وتقرير لجنة التعليم الجامعة للرئيس الدكتور علي ماهر (القاهرة ١٩٥٤)* .

٣- عثمان أمين *نحو جامعات* ... ص- ص- ٦٥ - ٦٧ . وعن عثمان أمين انظر :
Anouar Abdel Malek, *Anthologie*, 2 : Essais, p.
و: *الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة* (القاهرة ١٩٥٨ ص- ص- ٥٨ - ٥٩ .

٤- عثمان أمين *نحو جامعات*..." ص- ص- ٢١ - ٢٧ .

٥- المرجع السابق ص- ١٤ ، وحول بقية الفقرة انظر : ص- ص- ١٩ ، ٣٦ .

٦- المرجع السابق ص- ١٥ - ١٨ .

-٧- Jean and Simone Lacouture , *Egypt in Transition* (London, 1958), p. 416.

٨- عثمان أمين "*نحو جامعات*..." ص- ٤٦ - ٥٠ .

٩- المرجع السابق ص- ٦٠ .

١٠- *تقرير ...على ماهر*، ص- ص- ج ، ٣ - ٦ . و:
Fawzi M.Najjar, *"State and University in Egypt during the Period of Socialist Transformation, 1961 - 1967"*, The Review of Politics, 38 (1976) : 58.
ومع ذلك يذكر Waardenburg 1 : 6 , 48 أن اللجنة عينت قبل الثورة . كما يذكر النجار أيضا أن لطفي السيد رفض التعاون معها لأسباب صحية .

١١- *تقرير* ... علي ماهر ص- ٦٨ - ٦٩ .

١٢- المرجع السابق ص- ٢٨ .

١٣- المرجع السابق ص- ٣٠ - ٣٥ .

١٤- المرجع السابق ص- ٤٥ - ٤٧ .

١٥- المرجع السابق ص- ٣٥ - ٣٦، ٤٢ - ٤٣، ٥١ .
و: Waardenburg 1 : 232

١٦- - Najjar, *Review*, pp. 59 - 60

١٧- عن أحداث ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢، أنظر :
- *Great Britain and Egypt 1914 - 1915* , Royal Institute of International Affairs , Information Papers NO. 19 (London , 1952),

و : عبد الرحمن الرافعي : "*مقدمة ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢* " (القاهرة، ١٩٦٤) . و
: طارق البشرى "*الحركة السياسية في مصر* " ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . (القاهرة، ١٩٧٢)
ص- ٤٧٥ - ٥٨١ .
١٨- الإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و: أحمد عبد الله : *الطلبة والسياسة* ..." ص- ٩٧ .
١٩- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص- ٢١٣ .
٢٠- يتراوح تقرير عدد المفصولين بين ١٠٠ و ٢٠٠ أستاذ : الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و: الإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و :
- L.A. Tregenza, *Egyptian Years* (London 1958), p. 192.
٢١- الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى . والإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و:
Austin Moore, *Farewell Farouk* (Chicago, 1954).
٢٢- - Tregenza, *Egyptian Years*, p. 192.

٢٣- - Egyptian Gazette , December 10, p. 1.

٢٤- - Moore, *Farewell Farouk*, p. 53.

٢٥-
- FO 924/788/CRL 21/10 *Chancery (Cairo) to Forign Office*, January 15, 1950.
والمرفقات في:
- *Davies to British Ambassador*, September 29, 1949, and Furness to Moris , October 20, 1949.
٢٦- مقابلتان مع سعد الجمال - ٢٣ ابريل ١٩٨٣، ولويس عوض - ٢٠ ابريل ١٩٨٣.
وحول ديفيز أنظر : *الكتاب الفضي* . ص- ٨٦ .
٢٧- سامية أحمد أسعد، مقابلة، ٩ يونيو ١٩٨٣ . وعن : D.S Crawford أنظر كتابه:
- (Aberdeen 1955), Preface E.G. Turner, p. VII.
٢٨- لويس عوض، مقابلة ٢٠ أبريل ١٩٨٣ .
٢٩- تعتمد هذه الفقرة على مقابلة مع سامية أسعد ٩ يونيو ١٩٨٣ .
٣٠- - Waardenburg 1 : 10 - 11.

٣١- انظر - Murphy , *American University*.

٣٢- المرجع السابق ص- ٢٧١ .

٣٣- كان الأستاذ هو محمد النويهي . أنظر:

- Lawrence Murphy, *"Bridge to the Arab world : The American University in Cairo , Egypt,"* 1979 .

نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة في أرشيف الجامعة الأمريكية بالقاهرة ص- ٤٠٠،

قارن: - Murphy, *American University*, pp. 245 - 55

٣٤-

- Murphy , *American University*, ,p. 167.

٣٥-

- George H.Weightman, *"Children of the Ancient Regime in a Changing Society. A Study of the Egyptian Students at American University in Cairo"*, Asian Studies, 8 (1970) : 307 - 17.

تم إضافة بيانات حديثة في :

- Raymond A. Hinebusch, "*Chidrlen of the Elite: Political Attitudes of the Westernized Bourgeoisie in Contemporarg Egypt,"* MDJ, 36 (1982) : 535 - 61.

٣٦- حول وجهة نظر الأخوين أمين في عبد الناصر أنظر:

- John S. Badeau, *The Middle East Remembered*, Washington, DC, 1983.خاصة الصفحات ٥٦ - ٥٧، ١٣٧ وما بعدها .

٣٧-

- Mathews and Akrawi, *Education*, p. vi.

٣٨- المرجع السابق .

٣٩-

- Sabet, Guide. A.B. Zahlan, *Science and Science Policy in the Arab World* (London, 1980), pp. 35 - 41.

٤٠- أنظر قوائم المطبوعات في : "*الآثار العلمية لأعضاء* ...

٤١-

- Walter Johnson qnd Francis J. Colligan, *The Fulbright Program: A History* (Chicago, 1965), pp. 141 - 144.

ر: *"Science in the United Arab Republic"*, (Washington, DC: Bareau of Educational Affairs, Department of State, October, 1960 - mimeographed). ٤٢- Stephen A. Mc Carthy, *"Final Report to the Rector, Cairo University of a Survey of the Libraries of Cairo University.*

أنظر أيضا : نعمات سيد أحمد مصطفي، *"دور المكتبات العلمية في البحث العلمي:* دراسة واقعية لمكتبة جامعة القاهرة ." رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب . جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

٤٣- Mac Carthy, "*Final Report*", p. 3.

٤٤-

- Matthews and Akkrawi, *Education*, pp. v-vi; Galt, *Effects*, (Cairo : AUC Press, 1936).

والغلاف الخارجي لكتاب أمير بقطر:

- *The Development and Expansion of Education in the United Arab Republic,* (cairo, 1963).

٤٥-

- Abou Al-Futouh Ahmad Radwan, *Old and New Forces in Egyptian Education* (New York, 1951), p. x.

٤٦- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، ص- ٣ .

٤٧- عثمان أمين، *"نحو جامعات* ...ص- ٥١ - ٥٨ .

٤٨- سعد الجمال - مقابلة ٢٣ أبريل ١٩٨٣ .

٤٩-

- Z.N. "*The New Faculty of Economics and Political Science*", L'Egypte Contemporaine 50, No. 298 (October 1962), p. 38.

و على الدين هلال الدسوقى - مقابلة - ١٥ مايو ١٩٨٣ .

٥٠- السيد ياسين - مقابلة - ٢٤ يناير ١٩٨٣ .

٥١-

- Terry Nicols Clark, *Prophets and Patrons : The French University and the Emergence of the Social Sciences* (Cambridge Massachausetts, 1973),p. 86.

أنظر أيضا : - Laurence R. Veysey, *The Emergence of the American University* (Chicago, 1965) pp. 320 - 323.

٥٢-

- Waardenburg 1 : 246.

٥٣-

- John S. Brubacher and Willis Rudy, *Higher Education in Transition : A History of American Colleges and Universities, 1636 - 1976* (New York 1976), pp. 193 - 95.

- Engel, *From Clergyman*, p. 265. ٥٤-

- Qubain, *Education*, p. 83. ٥٥- حول تواريخ مناهج التخرج أنظر :

٥٦- الطليعة، عدد خاص عن التعليم، ٤، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٨٦) خاصـة ص- ١٦، ولويس عوض : *الجامعة والمجتمع* الجديد ص- ص- ٢٦ - ٢٨ ولـويس عـوض - مقابلة - ٢٠ ابريل ١٩٨٣ .

٥٧-

- Anwar Abdel Malek, *Egypt : Military Society*. Trans., Charles Lam Markmann, New York 1968. p. 305.

(طالعت الترجمة العربية الصادرة عن دار الطليعة - بيروت بعنوان : *المجتمع المصري والجيش* - ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري - الطبعة الأولـى، مـارس ١٩٧٤ - ورأيت من الأنسب أحالة القارئ العربي اليها - ص- ٢٩٨ [المترجمة]) وحول مشكلات المنح التعليمية الأمريكية منذ ١٩٧٤، أنظر:

- Judith Cochran, *Education in Egypt* (London, 1986).

٥٨-

- P.J. Vaticioitis, *Nasser and His Generation* (New York, 1978), p. 29 (pp. 174 - 75).

وتقديم عبد العظيم رمضان للحوار الذي أجراه حمدى لطفي مع كمال الدين حسين *"قصة ثوار يوليو"* - المصور ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ ص- ٢٤ . وتتضمن الروايات حول ١٩٥٢ - ١٩٥٤ : أنور عبد الملك : *المجتمع المصري والجيش* " . و :

Lacouture, *Egypt*.

عبد العظيم رمضان *السيرة الأجتماعية والسياسية في مصر منذ قيـام ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤* - (القاهرة ١٩٧٥) .

-Mitchell, Muslim Brothers, pp. 141 - 42. ٥٩-

٦٠- عن التطهير أنظر : أنور عبدالملك *المجتمع المصري* ..." و:

- Ghali Shoukri, Egypt : Portrait of a President, 1971 - 1981 (London,1981),p.100.

ومقابلات مع : لويس عوض في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢، ٢٠ أبريل ١٩٨٣ وسعد الجمال ٢٣ أبريل ١٩٨٣ . والتعينات في الوقائع المصـرية العـدد ٧٤ (١٦ سـبتمبر، ١٩٥٤) ص- ٣، والعدد ٧٥ (٢٠ سبتمبر ١٩٥٤) ص- ٣، وليس هناك إشـارة إلـى الفصل . أنظر أيضا أحمد عبد الله *الطلبة والسياسة* ..." ص- ١٤٤، ١٤٨

٦١- *الجامعات المصرية في العام الثالث من الثورة ١٩٥٤ - ١٩٥٥* (القاهرة ١٩٥٥- ص- ٣).

٦٢- *هيكل وأنماط التعليم الجامعي وتطور التعليم الجامعة في مصـــر* (القـــاهرة ١٩٨٠) ص- ٥١ .
٦٣- *الجامعات المصرية في العام الثالث* ... ص- ٣ .
٦٤-*أخبار اليوم* ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ ص- ٦
٦٥- أنور عبد الملك، *المجتمع المصري والجيش* ... ص ١٣٨ - ١٤٤ . و:
William A. Rugh, *The Arab Press, News Media and Political Processes in the Arab World* (Syracuse, 1979), pp. 37 - 38, 45.

٦٦- لويس عوض، *الجامعة والمجتمع الجديد* ..." صفحة الإهداء .
٦٧- لويس عوض - مقابلة ٢٠ ابريل ١٠٨٣ . ولم أستطع مقابلة رشاد رشـــدي الـــذي توفي في ربيع ١٩٨٣ .
٦٨-أحمد شلبي *رحلة حياة* (القاهرة ١٩٨٢).
٦٩- إبراهيم عبده *الثور في متحف الخزف* (القاهرة ١٩٥٣) .
-٧٠- J.J. G. Jansen, "*Ibrahim Abduh (b. 1913). His Autobiographies and His Polemical Writings*", Bibliotheca Orientalis 37 (1980) : 128 - 32.
- Lacouture, *Egypt in Transition*, p. 299. -٧١

- Ghali, *Egypt*, p. 16. -٧٢

٧٣- نجيب محفوظ، *"المرايا"* ص- ٣٦٣ .



[١٠]
الكيف، والكم، والوظائف

توسيع فرص دخول الجامعة:

كان عبد الناصر – مثل طه حسين – شعبويا، يؤمن بأن للفقراء حقا أساسيا في التعليم. وبعد اثنى عشر عاما من الثورة، صدر تقرير يوضح النظرة الرسمية للتطوير في التعليم العالي: ***"كانت مهمة التعليم العالي قبل الثورة هي تخريج الموظفين لخدمة الأجهزة التي تسيطر عليها الميول الرجعية والمبادئ الاستعمارية، والمفاهيم المعبرة عن المصالح الأنانية. فوضع العراقيل في طريق الطبقات الفقيرة، وضيق دائرة التعليم العالي. وأخضع قبول الطلاب للاعتبارات الطبقية، التي يراعى فيها وضع الأسرة، وتلعب فيها المحسوبية والمستوى المادي دورا بارزا.***

وتغيرت الصورة كلية في عهد الثورة، الذي قفز فيه التعليم العالي قفزة ناجحة إلى الأمام مع انهيار حكم الطبقة، وإقامة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

فاصبح العلم حقا مشاعا لكل مواطن وفقا لكفاءته بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المادية أو اتصالاته. وقد بدأ التطور الكبير مع خفض رسوم التعليم وصولا إلى توفير مجانية التعليم في جميع المراحل حتى مرحلة التعليم العالي" * [١].

ولأن عبد الناصر اعتبر التعليم الجامعي حقا وليس امتيازا، فقد أعلن مجانيته في ٢٦ يوليو ١٩٦٢، بمناسبة الذكرى العاشرة لتنازل فاروق عن العرش [٢].

وبهذا اكتملت المسيرة الطويلة نحو مجانية التعليم التي بدأت منذ رحيل كرومر قبل نصف قرن. وتحقق أحد المعالم المهمة في التاريخ، بالرغم من أن الفتاة الصعيدية لم تكن قد أصبحت قادرة – بعد – على منافسة أبن الباشا في القاهرة.

---

* عن النص الإنجليزي – (المترجمة)

وجرى أيضا اختراق حاجز الانتقائية الأكاديمية، عندما أقترح وزير التعليم كمال الدين حسين في ١٩٥٧ فرض رسوم معتدلة للقبول بالجامعة، فأعلن برلمان عبد الناصر - المطيع - الرفض بالطبع.. وحل ناصر مجلس الأمة، وأبقى وزيره، ولكن الاقتراح لقي إهمالا ؛ فأصبح التعليم العالي حقا مقدسا لكل من يتخرج من المدارس الثانوية[٣] .

وربما سبقت مصر بذلك عصرها قليلا؛ فقد سلمت الجامعات الإيطالية بأتاحة فرصة الالتحاق للجميع في عام ١٩٦٩[٤] ، كما فعلت نفس الشيء بعض الجامعات الأمريكية.

وأدى التوسع في إقامة المساكن الجامعية للطلاب إلى زيادة الفرص أمام طلاب الأقاليم للالتحاق بجامعة القاهرة. وكانت أول مدينة جامعية للبنين افتتحت عام ١٩٤٩، وافتتحت واحدة أخرى بعد ثلاثة أعوام.

ولكن أول مدينة للبنات لم تفتتح إلا في عام ١٩٥٧، رغم أن الجامعة كانت قبل ذلك تستأجر المساكن لإقامة الطالبات. وبحلول عام ١٩٦٦/١٩٦٧ وفرت الجامعة السكن لخمسة آلاف وخمسمائة طالب، بما يساوي تقريبا نسبة "العشر" من المقيدين المنتظمين بالجامعة. ولم تكن المدن الجامعية تقبل سوى العزاب من أبناء الأقاليم، غير أن أبناء الشهداء وأبناء العاملين بالجامعة كانت لهم استثناءات. ثم فاق الطلب كثيرا حجم المعروض، فأصبحت المدن في عام ١٩٨٢ لا تفي سوى "ربع" ما هو مطلوب [٥] .

وظهرت وسيلة أخرى لتوسيع الفرصة، وهي جعل المناهج الجامعية متاحة لأولئك الذين يشغلون وظائف ثابتة. فلم تكن مناهج "الجامعة الشعبية" للكبار التي بدأت عام ١٩٤٥ معترفا بها رسميا[٦] . وكان لطفي السيد مدير الجامعة قد حذر في ١٩٣٦ من اقتراح طرح في البرلمان بإنشاء فصول ليلية، مشيرا إلى أنها سوف تقلل من مستوى نوعية الخريجين، وتزيد البطالة بين المتعلمين[٧] . ثم أتاح تطبيق نظام الانتساب الذي بدأ عام ١٩٥٣، للطالب أن يدرس بمعرفته، ثم يحضر إلى الجامعة عند امتحان نهاية العام فقط. وطبق النظام في كليات الحقوق والآداب والتجارة، ثم دار العلوم فيما بعد، وجميعها كليات " نظرية " لا تحتاج إلى معامل. وبحلول عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ كان ٢٤% من الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية من المنتسبين[٨]. ولم يكلف هذا النظام الجامعة كثيرا، لكنه ساعد في إرواء التعطش إلى التعليم الجامعي. بل إن بعض طلاب الانتساب واصلوا الدراسة

حتى حصلوا على الدكتوراه، ولكن معدل الرسوب كان مرتفعا بينهم، مما حدا بالكثيرين إلى التساؤل عن جدوى الدراسة من الخارج.

ويوضح جدول (١٩) الزيادة في عدد المقيدين بالجامعة، والتي نجمت عن توسيع فرص القبول بجامعة القاهرة وغيرها من الجامعات. وعند وفاة عبد الناصر كانت جامعة القاهرة تضم خمسين ألف طالب (دون حساب عدد المنتسبين)، وهو يساوي مرتين ونصف عدد طلابها وقت وصوله إلى الحكم.

وفي ظل عبد الناصر، أنشئت جامعة رابعة عام ١٩٥٧ ؛ هي جامعة أسيوط كما أفتتح العديد من الكليات الفرعية، والمعاهد العليا. وتمشيا مع برنامجه التكنوقراطي، أعطت جامعة أسيوط الأولوية للمجالات العلمية والتقنية، فلم يكن بها كلية للحقوق أو الآداب، حتى بعد مرور عشر سنوات على إنشائها.

واستمر تكاثر الجامعات في السبعينيات مع إنشاء كليات فرعية لجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس، بالمنصورة وطنطا والزقازيق. وفي عهد السادات انفصلت هذه الفروع لتكون جامعات مستقلة، كما افتتحت جامعات جديدة في المنيا، والمنوفية، وقناة السويس. وافتتحت جامعة أسيوط أفرعا لها في قنا والمنيا وسوهاج وأسوان. وكررت جامعة حلوان تاريخ جامعة عين شمس، عندما ما جمعت المدارس العليا وحول القاهرة في جامعة جديدة.

وأنشأ عبد الناصر المعاهد العليا المكملة للجامعات، لإعداد المتخصصين في الصناعة والتجارة والزراعة والصحة والتدريس، وغيرها من المجالات. وكان من المفترض أن تركز المعاهد على التعليم التطبيقي أكثر من النظري، وأن توفر الفنيين من المستوى المتوسط اللازم لمجتمع صناعي. وبحلول عام ٦٣- ١٩٦٤ أصبح ما يربو على ٢٥ ألف طالب مقيدين في ٣٨ معهدا، إلا أن هذا العدد كان يمثل ١٧ % من المقيدين بالمستوى التعليمي الثالث * في حين كان طلاب الجامعات يمثلون ٧٧%، وطلاب الأزهر ٦% [١٠] .

* نقلا عن النص الإنجليزي - (المترجم)

ويوضح جدول (٢٠) أن ميزانية جامعة القاهرة زادت بواقع أربعة أمثال في ظل عبد الناصر، وكانت تزداد بصورة أسرع من زيادة الكتلة الطلابية. كما وسع ناصر بالفعل من الفرص المتاحة أمام الأسر محدودة.

جدول (١٩)
المقيدون بالجامعة والتعليم فوق الثانوي

السنة	جامعة القاهرة (انتظام)	جامعة القاهرة (آخرون)	جامعة الإسكندرية	جامعة عين شمس	جامعة أسيوط	إجمالى المقيدين بالجامعات	إجمالى المقيدين بالتعليم العالي
١٩٢٦-٢٥	٢٠٢٧	١٣٤١ *	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٣٣٦٨	--
١٩٣١-٣٠	--	--	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٤٢٤٧	٦٧٦٠
١٩٣٦-٣٥	٧٠٢١	٤٩٤ *	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٧٥١٥	٨٣٩٨
١٩٤١-٤٠	--	--	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٨٥٠٧	٩٢٢٤
١٩٤٦-٤٥	١٠٥٣٤	--	٣٣٩٣	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	١٣٩٢٧	١٧٠٣٥
١٩٥١-٥٠	١٨٢٤٦	..	٥٩٨٧	٧٥٣١	لم تكن أنشئت بعد	٣١٧٤٤	٣٣٤٠٩
١٩٥٢-٥١	١٨٥٥٥	..	٦٤٥٧	٩٨٣٠	لم تكن أنشئت بعد	٣٤٨٤٢	٣٦٦٢٢
١٩٥٦-٥٥	٢٤٥٧٨	**٤٧٦٢	١٠٥٨٩	١٦٤٩٣	لم تكن أنشئت بعد	--	--
		+٢٦٨	**٢٥١٤	+٣٧٩٣	لم تكن أنشئت بعد	٣١٧٤٤	٧٠٠٥٦
١٩٥٩-٥٨	٢٦٠٢٣	**٧٧٥٠	١٣١٦٥	١٦٥٨٢	١١٠٥	٦٢٩٩٧	--
		+٨١٤	**٤٨٧٥	**٦٧٧٦	--	--	٨٨٣٥٦
١٩٦١-٦٠	٢٧٩٧٣	--	--	--	--	٧٧٠٩٠	١٠٦٧٨٧
١٩٦٦-٦٥	٤٧٤٦٣	--	--	--	--	--	--
١٩٧٠-٦٩	٤٩٠٦٥	--	--	--	--	--	--
١٩٨٢	١٥٠٠٠٠	طلاب نظاميون وطلاب من الخارج			--	--	٤٨٠٠٠٠

* المقيدون بالمعاهد التي انضمت بعد ذلك إلى جامعة القاهرة.
** طلاب من الخارج.
+ المقيدون بفرع الخرطوم.

المصادر :

Jacque Waardenburg, Les Universite dans le monde arab actuel .

الجزء الثاني، صفحات : ٧٨،٧٩،٨٢،٨٥

، تقويم جامعة القاهرة ٦٩-١٩٧٠، صفحة غير مرقمة.

، الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ٨.

الدخل من تلك التي صورها أحدهم عشية الثورة : ** *"في كشك فوق سطح منزلنا، كان يعيش أثناء الشتاء جانب من أسرة ريفية، قدمت إلى القاهرة لكي يتلقى اثنان من أبنائها تعليمهما. وتكونت الأسرة من الولد الأكبر الذي يدرس بجامعة القاهرة، والأصغر بالمدرسة الثانوية، والجدة التي جاءت لترعاهما، ثم شقيقتهما الصغيرة التي أرسلت لاحقا للقيام بالمهام المنزلية والتخفيف عن كاهل العجوز. يعيش جميعهم على الفول والخبز وأنواع من الفتات، يقوم بإعالتهم الأب الغائب، وهو فلاح يعمل في أرضه"* (١٦).

جدول (٢٠)

ميزانيات التعليم في مصر "بالألف جنيه مصري"

السنة	إجمالي موازنة الدولة	وزارة التعليم	نسبة ميزانية وزارة التعليم لإجمالي موازنة الدولة (%)	جامعة القاهرة	جميع الجامعات	النسبة المئوية لميزانية التعليم المخصصة للجامعات
١٩٢٦-٢٥	٣٦٢٨٨	٢٣٣٦	٦,٤	*١١٠	*١١٠	*٤,٧
١٩٣١-٣٠	٤٤٩١٥	٣٣٠١	٧,٤	٢٩٩	٢٩٩	٩,٠
١٩٣٦-٣٥	٣٢٨٤٦	٣٣٥٠	١٠,٢	٥٧٩	٥٧٩	١٧,٣
١٩٤١-٤٠	٤٧٧١٨	٤٦٤٣	٩,٧	٨٤٩	٨٤٩	١٨,٣
١٩٤٦-٤٥	٨٩٩٦٨	١١٦٣٦	١٢,٩	٩٥٠	١٤٥٦	١٢,٥
١٩٥١-٥٠	٢٠٥٩٨٩	٢٢٣٣٥	١٠,٨	١٥٩٩	٣٢٥٨	١٤,٦
١٩٥٢-٥١	٢٣١٤٤٧	٢٨٠٣٠	١٢,١	١٩٣٢	٣٩٨٢	١٤,٢
١٩٥٦-٥٥	٢٣٨٣٠٠	٣٢٥٣٥	١٣,٧	٣٠٥٣	٦٥٧٩	٢٠,٢
١٩٦٠-٥٩	٣١٨٢٧٠	٤١٤٢٣	١٣,٠	--	٨٧٦٩	٢١,٢
١٩٦١-٦٠	٣٧٠٨٨٠	--	--	٥٣٣١	١٣٢١٤	--
١٩٦٦-٦٥	--	--	--	٦١٢٨	--	--
١٩٧٠-٦٩	--	--	--	٧٩٨٩	--	--

* يعطي مصدر آخر رقم ١٩٠٩٩٧جنيها مصريا

المصادر: المصدر السابق، الجزء الثاني ص-: ١٢٠، وقد جاء المصدر المختلف لعام ٢٥ - ١٩٢٦ في تقويم جامعة القاهرة ٦٩- ١٩٧٠. وبمقارنة الأرقام المختلفة نوعا في:

Matthews, Roderic D , and matta Akrawi Education In Arab countries of the Near East

ص- ١٦

ولويس عوض : الجامعة والمجتمع الجديد ص- ١٨، يتضح أن ميزانية التعليم الحكومي لم تتضمن الإنفاق التعليمي للمجالس المحلية حتى عام ٥١ - ١٩٥٢.

** المستوى الجامعي، لأن المرحلة الإعدادية لم تكن قد ظهرت بعد ضمن مراحل التعليم ، فكانت مراحل التعليم الثلاث : الابتدائي ، فالثانوي فالجامعي (المترجمة)

هل ضلت المفاهيم الديمقراطية طريقها[١٢] ؟ :

في أوائل الستينيات، عندما اشتد زخم دعوة عبد الناصر من أجل الاشتراكية العربية، سعى إلى تعبئة الجامعات. وكان النقد الذي كتبه لويس عوض في كتابه "الجامعة والمجتمع الجديد" – الذي ظهر لأول مرة كسلسلة مقالات بالأهرام – لاذعا للغاية، من حيث أنه يأتي من تقدمي على شاكلة طه حسين، لا من رجعي معارض للتعليم العام. وتحدث عوض، بالقدر المسموح به من الصراحة، موضحا الثمن الذي تدفعه الجامعات بسبب فاشية عبد الناصر، وتفضيله للتعليم الفني على التعليم الليبرالى، وضآلة ما ينفقه على دعوته الشعبية.

لقد أراد عوض – مثله في ذلك مثل طه – أن يصبح التعليم متاحا على نطاق أكثر اتساعا في كل المستويات، ولم يهتم كثيرا بالثمن الذي تدفعه مصر من أجل ذلك. فندد بالمتخصصين في علوم التربية الذين أغفلوا الجوهر من أجل التقنية، كما ندد بالمخططين التكنوقراط الذين يفصلون التعليم على مقاس احتياجات القوة البشرية المخططة.

ولأنه أحد دعاة الفكر الإنسانى، أصر على أن الوظيفة الأولى للتعليم هي تقديم البشر المبدعين، والمواطنين المفكرين، وليس مجرد الفنيين المدربين على وظيفة معينة.

ورأى عوض، أن تهنئة الحكومة لنفسها على التوسع في التعليم الجامعي لم تكن عن حق؛ فوفقا لتقديره كان ٢٠ مواطنا من كل ألف في إنجلترا يواصلون تعليمهم العالي، وفي الولايات المتحدة ٢٥، أما بالنسبة لمصر فيحصل أربعة مواطنين فقط من كل ألف مواطن على تعليم عال. وبينما يتجادل المصريون فيما إذا كان من الواجب التوسع في التعليم العالي أم لا، فإن الأمريكيين يتناقشون فقط حول سبل واتجاه التوسع القادم. كما رأى أن مصر سوف تحتاج إلى عشرين معهدا جديدا، كل منها بحجم جامعة القاهرة، حتى يمكنها اللحاق بمعدل التعليم العالي الأمريكي[١٣] .

ويواصل عوض انتقاداته، فيشير إلى أنه منذ قيام الثورة، ضاعفت مصر نسبة المسجلين بالتعليم العالي فقط، التي بلغت ١,٩٥ لكل ألف مواطن مع نهاية النظام القديم. وكان التعليم العالي قد شهد بالفعل زيادة في العقد السابق على الثورة (بزيادة حوالى أربعة أمثال من ٠,٥١– إلى ١,٥٩ لكل ألف من السكان) بصورة أسرع من العقد التالي لها، حيث بلغت الزيادة أقل من الضعف [١٤] .

أما أكثر ما يلفت النظر في أعداد المسجلين الموضحة في جدول (٢١) فهو أنه برغم ارتفاع معدل التوسع التعليمي عن معدل النمو السكاني في الفترة أثناء الحرب، إلا أنه تخلف عنه على نحو بالغ في الأربعينيات. وفي ظل آخر وزارات الوفد والسنوات الأولى من عهد عبد الناصر، استعاد التوسع في التعليم مكانته المفقودة وتجاوز معدلاته المرتفعة الأولى. ومن ناحية أخرى شهدت النسبة بين التوسع في الجامعة والنمو السكاني انخفاضا في أواخر الثلاثينيات، ثم زادت في الأربعينيات والخمسينيات. حيث كان المطالبون بالتوسع في التعليم الجامعي أكثر فعالية من أولئك الذين يضغطون من أجل التوسع في المستوى الابتدائي.

ويوضح جدول (٢٢) للوهلة الأولى بطء التقدم الذي حققته مصر في مواجهة الأمية. والأفضلية التي يتمتع بها الرجال في التعليم عن النساء، وكذلك الزيادة الكبيرة في أمية الريفيين. كما تظهر الإحصائيات المنشورة بمجلة "الطليعة" إلى أي مدى بلغت الفوارق الإقليمية في التعليم الثانوي. ففي القاهرة تحسنت نسبة طلاب المدارس الثانوية من ١٠,٦ لكل ألف من السكان في عام ١٩٥٩- ١٩٦٠ إلى ٢٠ لكل ألف في عام ١٩٦٦- ١٩٦٧. وعند الطرف الآخر من الصورة، زادت النسبة في قنا بصعيد مصر من ١,٦ فقط إلى ٢,٥ في كل ألف من السكان [١٥] ، ومن ثم كانت فرصة التحاق الطفل القاهري بالمدارس الثانوية تزيد عن فرصة طفل قنا ثماني مرات.

واستمر الانحياز السائد للحضر في التعليم الجامعي، رغم شعبوية عبد الناصر. وأظهرت الدراسة التي أعدها "شفشق" عام ١٩٦٢،أن ٣٧% من عينة طلاب سنة التخرج بجامعة القاهرة جاءوا من القاهرة، وان ١٩% غيرهم من مدن يتجاوز عدد سكانها مائة ألف وبلغ هذا التمييز أشد حالاته في كليات الصفوة العلمية ؛ حيث ٤٥% من طلاب كلية العلوم، ٤٣% من طلاب الطب، ٤٠% من الهندسة جاءوا من القاهرة. وكانت النسبة أقل في التخصصات الأقل مكانة، فشكل أبناء القاهرة ٣٤% من طلاب الاجتماع، ٣٣% من طلاب الحقوق،٢٨% من طلاب الدراسات الإنسانية[١٦].

ويقدر "مور" أن ٧٢ % من خريجي الهندسة المصريين فيما بين ٧١-١٩٧٣ جاءوا من الشريحة السكانية العليا التي تضم ٣% من المصريين، في حين كان ٢% فقط من هؤلاء الخريجين من أبناء صغار ملاك الأراضي أو الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، وهم يشكلون ٦٦% من السكان [١٧] .

وتشير العينة التي اختارها "شفشق" من جامعة القاهرة (جـــدول٢٣) إلى نفس الاتجاه ؛ فثلث أفراد العينة آباؤهم من نخبـــة أصـــحاب الوظـــائف المهنية في الحضر التي يشغلها ٤% فقط من المصريين الذكور البالغين، في حين جاء ٦% من أفراد نفس العينة من أسر الزراعيين الذين كانوا يشكلون ٥٤% من المواطنين الذكور. أما الأزهر فكانت نخبويته طفيفة ؛ حيث جـــاء ١٨% من طلابه من أبناء الشريحة العليا في الحضر (٤% مـــن الســـكان) ولكنه بدا كما لو أنه معقل للمساواة مقارنة بجامعة القاهرة، كما كـــان ٤٦% من طلاب الأزهر ينتمون لأسر يعمل عائلها بالزراعة.

جدول (٢١)

عدد المسجلين بالجامعة بالنسبة لإجمالى سكان مصر.

العلم الدراسي	عدد السكان (بالمليون)	المسجلون بالتعليم قبل الثانوي	المسجلون بالجامعات	إجمالى التسجيل بالتعليم العالي	نسبة المسجلين لكل ألف من السكان		
					التعليم الثانوي	التعليم الجامعي	التعليم العالي
١٩٢٦-٢٥	١٣,٨	١٩٣١٤٤	٣٣٦٨	--	١٤	٠,٢	--
١٩٣١-٣٠	١٤,٨	٣٧٣٨٨٨	٤٢٤٧	٦٧٦٠	٢٥,٣	٠,٣	٠,٥
١٩٣٦-٣٥	١٥,٨	٦٦١٠٢٥	٧٥١٥	٨٣٩٨	٤١,٨	٠,٥	٠,٥
١٩٤١-٤٠	١٦,٦	١٠٨٠٣٣٣	٨٥٠٧	٩٢٢٤	٦٥,١	٠,٥	٠,٦
١٩٤٦-٤٥	١٨,٥	٩٦٤٠٨١	١٣٩٢٧	١٧٠٣٥	٥٢,١	٠,٨	٠,٩
١٩٥١-٥٠	٢٠,٦	٩٩٦٦٧٦	٣١٧٤٤	٣٣٤٠٩	٤٨,٣	١,٥	١,٦
١٩٥٦-٥٥	٢٣,٣	٢٠٦٠١٧٢	٦٢٩٩٧	٧٠٠٥٦	٨٨,٣	٢,٧	٣
١٩٥٩-٥٨	٢٥,١	٢٣٨٦٧٢٨	٧٧٠٨٧	٩٧٧٣٠	٩٥,٣	٣,١	٣,٩

المصدر :- Wardenburg , les Universites dans les monde arab

الجزء الثاني ص- ٧٨ - ٨٠

جدول (٢٢)
النسبة المئوية للأمية في مصر فيما بين ١٩٤٧ - ١٩٧٢

السنة	ذكور	إناث	إجمـــالى النسبة	الذكور في الريف	الإناث في الريف	الذكور في الحضر	الإناث في الحضر
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥	—	—	—	—
١٩٦٠	٥٦	٨٣	٧١	—	—	—	—
١٩٧٢	٤٥	٧٣	٥٩	٦١	٨٥	٢٦	٦١

المصدر :

- D. Panzac, “La population de L’Egypt contemporaine,”

في

- “L’Egypt d’aujourdhui: Pemanance et changements 1805 - 1976, ed M.C. Aulas et al (Paris 1977) .

(بالنسبة لما بعد ١٩٧٣ قارن الأرقام المختلفة في Mead, Growth ص- ٣٠١)

جدول (٢٣)
النسبة المئوية لتوزيع طلاب القاهرة والأزهر حسب مهنة الأب في عام ١٩٦٢

مهنة الأب	طـــلاب جامعـــة القاهرة	طـــلاب جامعـــة الأزهر	نسبة المهنة إلى السكان من الذكور البالغين في عـــام ١٩٦٠
مهنى ، فنى ، تنفيذي أو إدارى	٣٣	١٨	٤
عمل كتابى	٢٣	٧	٤
صاحب مشروع خاص	٢٩	٢٠	٨
عامل يدوى	٦	٢	٢٨
مزارع	٦	٤٦	٥٤
غير مصنف	٣	٨	٢

المصدر * :

- Abdullah, Student Movement, P 110

* لماكنت شرفت بترجمة كتاب الدكتور أحمد عبد الله فقد لاحظت وجود تفاوت طفيف بين الارقام هنا والأرقام فى المصدر، لذا يرجى التكرم بالرجوع إلى : د. أحمد عبد الله - الطلبة والسياسة فى مصر - ترجمة إكرام يوسف. دار سينا للنشر - الطبعة الأولى ١٩٩١ ص- ١٣٥ (المترجمة)

وكانت وظيفة الأستاذ الزائر إحدى نتائج التزايد في عـدد الجامعـات. فكتب أحد الأمريكيين العاملين بمؤسسة " فولبرايت " يقـول عـن زملائـه بجامعة المنصورة :

"نظرا لجميع الاعتبارات العملية، يقضي عميد الكلية هنا يومين أسـبوعيا، أما بقية هيئة التدريس فيمكثون هنا ثلاثة أيام من الأسبوع، ثم يذهب جميع زملائي ومعهم العميد إلى منازلهم في القاهرة والإسـكندرية. وكـان مـن المحبط أن تسمع إحدى الزميلات، وهي تقول : ' أنني أكره هـذا المكـان، فهو فظيع، فظيع جدا' . وعلى الرغم من أن الزميلة التي أعمل معها، تعمل بالجامعة منذ أحد عشر عاما، إلا أنها لم"تزر" أبدا مدينة المنصورة، وهي لا تعرف ماذا يوجد بالمدينة ولن تسير في شوارعها. وليس من قبيل المبالغة أن أقول أن أعضاء هيئة التدريس يفرون من الحرم الجامعي بمجرد انتهاء آخر محاضرة لهم" [١٨] .

وبالنسبة لموضوع التمويل، وجد لويس عوض أن حكومـة الثـورة خفضت ميزانية الجامعة في أول الأمر، ثم جمدتها لثلاث سـنوات، بـرغم الزيادة الكبيرة في عدد المسجلين (جدول ٢٤). وكانت المخصصات الأخيرة أقل مما تبدو عليه، لأنها تعكس عملية دمج المعاهد العليا في النظام الجامعي. كما لم تكن زيادة نفقات التعليم الجامعي – من حوالى١٠% مـن الموازنـة العامة قبل الثورة إلى ١٣% في العقد التالي لها – مؤثرة، لأن الدخل القومي تضاعف في هذه الفترة، كما ارتفع عدد السكان من ٢١,٥ مليون إلـى ٢٧ مليونا. بالإضافة إلى أن أرقام ما قبل الثورة كانت منخفضـة علـى نحـو مضلل، حيث لم تشتمل على إنفاق المجالس المحلية [١٩] .

وأبرز عوض أن الجامعات الأمريكية من الطبقة الأولى أنفقت على التعليم والأبحاث في العام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ حوالى خمسة آلاف دولار في أقل تقدير، وتحوى مكتباتها مليون كتاب على الأقل. أما جامعات الدرجة الأولى في بريطانيا فكانت تنفق حوالى٥٠٠ جنيه إسترليني لكل طالب. فـي حـين تنفق جامعات " الدرجة الثالثة " في الولايـات المتحـدة (مثـل فوردهـام، وفلوريدا، وفيرمونت) حوالى ألف وخمسمائة دولار لكل طالب، كما كانـت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ١: ٢٠ تقريبا ومن ثم كانت جامعة القاهرة في مرتبة أدنى من القاع في هذه القائمة، من نواح عديدة؛ حيث تنفق حوالى١٠١ جنيها مصريا على التعليم والأبحاث لكل طالب، وبلغـت نسـبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب فيها ١: ٢٥ أو ١: ٣٥ (النسـبة الأدنـى

تشمل المعيدين باعتبارهم من هيئة التدريس) في حين تحتوى مكتبتها علــى ٠,٣ مليون كتاب فقط. بل أن حتى هذه الأرقام تعتبر مضللة لان ما يتراوح بين ٢٠%- ٣٠% من مخصصات التعليم والبحث كانت تذهب فعليــا إلــى الإدارة، وحوالى٢٠% تذهب إلى وزارة المالية، فيصبح الإنفاق الفعلى على التعليم ما بين ٥٠-٦٠ جنيها مصريا لكل طالب. وإذا افترضنا تغيب ٢٠% من أعضاء هيئة التدريس في أي وقت، تكون النسبة الفعلية لأعضاء هيئــة التدريس إلى الطلاب، حوالى١ : ٥٠، ويقول عوض أنه لا توجــد جامعــة حقيقية في أي مكان من العالم تسمع عن شيئ كهذا[٢٠] .

وكانت النسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطــلاب فــي الكليــات "العملية" مثل الهندسة والطب متدهورة، إلا أنها لم تكن بنفس درجة تدني هذه النسبة في الكليات "النظرية" مثل الحقــوق، والتجــارة والآداب. ويوضــح جدول (٢٥) الانحدار الكئيب الذي كانــت تشــهده كليــة الآداب. ويلاحــظ عوض، في حزن، أن الوصول إلى النسبة المقبولة (١ : ١٠) يستلزم زيــادة عدد أعضاء هيئة التدريس من ١٢٨ عضوا (من بينهم المعيــدون) بمقــدار سبعة أمثال هذا الرقم ليصل إلى ثمانمائة عضو .

جدول (٢٤)

ميزانيات الجامعات وعدد المقيدين بها

العام الدراسي	إجمالى ميزانيات الجامعــات (بالمليون جنيه)	عدد الطلبة المقيدين	نصيب كل طالب مــن الموازنة (بالجنيه)
١٩٥٢-٥١	٤	٣٥٠٠٠	١١٤
١٩٥٣-٥٢	٣,٥	٤٢٥٠٠	٨٢
١٩٥٤-٥٣	٣,٥	٥٣٥٠٠	٦٥
١٩٥٥-٥٤	٣,٥	٥٤٥٠٠	٦٤
١٩٥٦-٥٥	٦,٥	٦٣٠٠٠	١٠٣
١٩٥٧-٥٦	٦	٦٥٠٠٠	٩٢
١٩٥٨-٥٧	٨	٧٤٠٠٠	١٠٨
١٩٥٩-٥٨	٧,٥	٧٧٠٠٠	٩٧
١٩٦٠-٥٩	٩	٨٣٠٠٠	١٠٨
١٩٦١-٦٠	١٣	٨٧٠٠٠	١٤٩
١٩٦٢-٦١	١٣,٥	٩٦٥٠٠	١٤٠

المصدر : لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد ص- ٦٣`

جدول (٢٥)

ترتيب الكليات والمهن في مصر وفقا للمكانة الاجتماعية

الكلية	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٦
الكليات العلمية:				
الطب	٢	٣	١	١
الصيدلة	١	٢	٢	٢
الهندسة	٣	١	٣	٤
طب الأسنان	٤	٦	٤	٣
العلوم	٥	٥	٦	٨
الزراعة	٦	٧	٩	١٠
الطب البيطرى	٧	٩	٧	٦
العلوم الإنسانية:				
الاقتصاد والعلوم السياسية	--	٤	٥	٥
التجارة	٨	٨	٨	٩
الآداب	٩	١٠	١٠	١١
الحقوق	١٠	١١	١١	١٢
التربية	--	١٢	١٢	٧

المصدر :

Shafshak, "University : ص ١٨٠

و : Moore, Images ص ٤٤ - ٤٦

ويواصل لويس عوض ملاحظاته، فيشير إلى أن حوالى ١٢% فقط من الطلاب المقيدين من الخارج اجتازوا امتحاناتهم النهائية بنجاح فيما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ مقارنة بحوالى ٤٤% من الطلاب النظاميين[٢٢] . وكانت *"النزعات الديمقراطية"* قد ضلت طريقها تماما. فمن بين الكليات الثلاث الرئيسية التي يلتحق بها الطلاب من الخارج انزلقت الآداب والحقوق إلى قاع التسلسل الهرمي للمكانة الاجتماعية. وكان وضع كلية التجارة أفضل قليلا في بادئ الأمر إلا أنه انحدر في أوائل السبعينيات[٢٣] . وعارض المحافظون نظام الدراسة من الخارج، على أساس أنه يؤدي لخفض مستوى الخريجين، إلا أن عوض كان ديمقراطيا إلى الحد الذي لا يسمح بإلغاء النظام تماما؛ فاقترح توسعا موجها في أعداد المسجلين المنتظمين، بالإضافة إلى إنشاء جامعات ليلية منفصلة في القاهرة والإسكندرية للعاملين[٢٤] . ومازال نظام

الدراسة من الخارج قائما إلى الآن بسبب ما يرمز إليه من مساواة، إلى جانب ملاءمة تكلفته المنخفضة لواضعي خطط التعليم ورجال السياسة.

وأبدى عوض استهجانه لقصر فترة السنة الدراسية، والتركيز على امتحانات نهاية العام. فكان يرى أن السنة الدراسية الفعلية في مصر أقل منها في الولايات المتحدة بشهرين حيث تمتد من أوائل نوفمبر، حتى منتصف مايو في أحسن الأحوال، يتخللها أسبوعان إجازة نصف العام[٢٥] .

كما لاحظ أن الطلاب يمضون شهرين في الاستعداد لامتحان نهاية العام في عشر مواد دراسية، وأن مثل هذه الامتحانات تنمي القدرة على الحفظ، بدلا من التفكير النقدي. وأعلن رغبته في توزيع الامتحانات على مدار العام، وتطوير وسائل اختبار القدرة على التفكير بدلا من الحفظ، بل وربما انتهاج نظام الفصل الدراسي الأمريكي [٢٦] . إلا أن نظام الامتحانات القديم استمر في طريقه. وكانت الخيام ذات الزخارف التي تعقد بها امتحانات نهاية العام في جامعة القاهرة إحدى العلامات المؤكدة على مجيء فصل الربيع مثلها في ذلك مثل إزهار الأشجار اليانعة!. أما في جامعة عين شمس، فكان للامتحانات مظهر معماري تمثل في استخدام قاعات خاصة، لم تكن تستخدم أثناء بقية العام [٢٧] . ويعلق على ذلك أحد أساتذة "فولبرايت" فيقول : ***أن امتحانات مايو (نهاية العام) في الإسكندرية غير إنسانية، وفي غير صالح الطلاب، وليس لها علاقة بالتعليم كما أفهمه، وهي تسبب الاضطراب العصبي وما إليه. كما أنها تشبه مسرح العبث كاحدى روايات كافكا، أو الخيال العلمي الذي يحتوى على مثل هذه القوى الغامضة والمجهولة التي تشبه قوى الضبط والربط. إلا أنني تحملت مع بعض تلاميذي – وليس جميعهم – ماراثون تصحيح الدرجات المصري الكبير والعريق، بالرغم من عدم وجود جائزة في نهايته، ثم بقيت بعدهم"*** [٢٨] .

كما أسفرت الحاجة الملحة إلى التفوق عن ظهور سوق سوداء للدروس الخصوصية يعمل بها مدرسون وأساتذة جامعيون، رغم أن القانون يحظر عليهم ذلك من الناحية النظرية – الأمر الذي أضعف تماما من قوة الدفع الناصرية الرامية إلى تحقيق المساواة.. وفي عام ١٩٨٠، أصبح باستطاعة المدرس الخصوصي في التعليم الثانوي أن يحصل على ثمانية جنيهات في الساعة لقاء درس الرياضيات، وستة جنيهات في درس اللغات، وذلك بينما لم يكن المرتب الشهري لخريج الجامعة يتجاوز ٣٣ جنيها[٢٩] .

المهن المفضلة والاقتصاد :

كان معظم طلاب الجامعات على استعداد تام لتأييد تركيز ناصر على العلم والتكنولوجيا. فمع حلول عام ١٩٥٢ كانت تفضيلات الطلاب المهنية قد تحولت بالفعل في هذا الاتجاه، حيث تأتي كلية الطب في المرتبة الأولى (يواكبها الكليات المماثلة مثل الصيدلية وطب الأسنان) ثم تأتي الهندسة، لتسبق جميعها الحقوق في مقدمة اختيارات الطلاب. وأدى قضاء عبد الناصر على نفوذ الساسة القدامى من رجال القانون، وتأميمه للشركات الكبرى إلى إرساء علامة انحدار مهنة المحاماة التي شهدت تكالبا عليها فترة طويلة. وإذا عدنا للوراء.. إلى العشرينيات، لشهدنا غلبة الأطباء والمهندسين الأجانب في القطاعين الحكومي والخاص وهي تبدأ في الأفول، والفرص تتزايد أمام المصريين لدخول هذه المجالات. ففي ١٩٢٤ أدى ٤٠% من طلاب التعليم الثانوي امتحان نهاية العام في قسم العلوم والرياضيات، وفعل نفس الشيء ٦٥% من طلاب الثانوي عام ١٩٣٦، ثم ٧٥ % منهم في ١٩٤٨ [٣٠] .

وفيما بعد، ساهم التزام عبد الناصر بسياسة التصنيع في زيادة شعبية كلية الهندسة. ويقدم نظام الالتحاق بالجامعات الذي أوجده مكتب التنسيق بعد الثورة بقليل، مؤشرا جيدا عن وضع الكليات والمهن المناظرة لها (جدول ٢٥). حيث قام المكتب بتوزيع الطلاب على الكليات والجامعات وفقا لمجموع درجاتهم في امتحان الثانوية العامة؛ بحيث تكون أولوية الالتحاق بالكليات لأصحاب المجاميع الأعلى.

ويصف لويس عوض، ومعه آخرون - هذا النظام، بأنه مناف للعقل، ويطالبون بإلغاء مكتب التنسيق. فباستثناء طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، كان معظم أولئك الذين يلتحقون بدارسة العلوم الإنسانية من ذوي المجاميع المتوسطة. فوضع نظام التنسيق أعدادا ضخمة من الطلاب أصحاب الدرجات المتوسطة في تخصصات ليس لهم أي اهتمام بها، ولا يتمتعون بقدرات خاصة تناسبها. فربما تذهب نسبة ٧٢,٥% من مجموع درجات الثانوية العامة بطالب إلى كلية طب القاهرة، في حين قد ترسل به نسبة ٧٢% من المجموع إلى هندسة عين شمس، كما قد تهبط به نسبة ٧١% فقط إلى كلية الزراعة بجامعة القاهرة [٣١].

والأمر المثير، أنه على مدى عشرين عاما، حظيت الكليات العملية بتفضيل قوي عن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ حيث يختار معظم الطلاب المتفوقين شعبة العلوم والرياضيات أثناء الدراسة الثانوية، ثم يواصلون دراستهم

في الكليات "العملية" بالجامعة. ولم يكن هناك سوى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحدها التي تمثل اختيارا جذابا أمام خريجي القسم الأدبي بالمدارس الثانوية إلا أن هذه الكلية مازالت تلي كليات الطب والهندسة والصيدلة من حيث الحد الأدنى لدرجات الالتحاق بها. أما كلية الحقوق التي كانت مثار الفخر يوما ما، فقد قبعت في قاع القائمة مع التجارة والآداب.

وبالنسبة للقسم العلمي، لم تكن كليات العلوم، والزراعة والطب البيطري تحصل على صفوة الخريجين؛ حيث فضل الطلاب كليات الطب البشرى، والصيدلة أو الهندسة، التي توفر فرصا أفضل للعمل الخاص.

وفي عام ١٩٦٥، أوضحت دراسة تابعت مصير ألف و ٧٣١ من خريجي كلية العلوم، التطور الفعلى في مساراتهم المهنية. حيث تبين أن ٢٨% منهم عملوا بالتدريس في إحدى الجامعات المصرية، و ٢٤% كانوا يعملون بالهيئات الحكومية أو إدارات البحوث التابعة لها، في حين التحق ٤٨% بالتدريس في المدارس الثانوية [(٤٨)] . وتميز الربع من الخريجين الذي يعمل بالتدريس في الجامعة، وأولئك الذين يعملون في معاهد البحث، بأنهم عادة من القادرين أو ذوى الصلات أما أغلبية الباقين فكان عليهم أن يقبلوا العمل بالتدريس في المدارس الثانوية، بما ينطوى عليه من مكانة اجتماعية أدنى نسبيا. وتشير المعلومات الشفهية التي تم جمعها من خريجي علوم القاهرة عام ١٩٨٣ إلى أن برامج التصنيع لم تغير جذريا من الأنماط المهنية لخريجي كلية العلوم، على الرغم من زيادة فرص العمل في القطاعين العام والخاص.

كما يجب أن ندرك أن ترتيب الكليات، جاء مناقضا للمفاهيم الاقتصادية والأداء الاقتصادي في مصر عبد الناصر. ففي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات (عصر نهرو، وسوكارنو، وبن بيلا، ونكروما) كانت إمكانيات العالم الثالث تبدو براقة ؛ فصادرات المواد الخام تدر أسعارا طيبة، كما كان من السهل الحصول على البترول بسعر منخفض في حالة الحاجة لاستيراده، وكان يمكن استخدام أي من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ضد الآخر، للحصول على المساعدات والأسلحة في بعض الأحيان[(٣٣)] .

ثم أدرك عبد الناصر، تدريجيا، أن المشروعات الخاصة لن تقود مصر إلى عصر التصنيع، فأمم جميع الشركات الكبرى. وكانت مصر قد نهضت من كبوتها في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، وقطعت نصف الطريق إلى عقد النمو الاقتصادي الكبير. واستهدف معدو الخطة الخمسية الأولى تحقيق

معدل نمو يتراوح بين ٣-٤% سنويا، بما يضاعف الثروة القومية خلال عشرين عاما. ولكن عبد الناصر رأى في ذلك بطئا شديدا، لانه كان يريد مضاعفة معدل النمو في غضون عشر سنوات فقط، فهز خبراء الاقتصاد رءوسهم، غير أنهم عدلوا الخطة بما يتفق مع رؤيته، وبدأ تنفيذها في يوليو ١٩٦٠. بيد أن الخطة افتقرت إلى الواقعية لدرجة استدعت إغفالها قبل أن تبدأ فعليا فقد قرر عبد الناصر، لاعتبارات سياسية في المقام الأول، بناء السد العالي في أسوان، وإنشاء مصنع للصلب في حلوان لم يكن ناجحا من الناحية الاقتصادية. كما أغفلت الخطة الاستثمار الزراعي، واستترت الصناعات غير الناجحة خلف جدران التعريفات الجمركية، ثم تعثرت في ظل الإدارة الحكومية. ووضع المستثمرون الأفراد أموالهم في الملكية العقارية. كما أدت زيادة الإنفاق العسكرى مع قيام حرب اليمن إلى سحب الأموال بعيدا عن مجال الاستثمارات الإنتاجية.

وجاءت هزيمة ١٩٦٧، بمثابة القشة الأخيرة لتقصم ظهر الاقتصاد الآخذ في الغرق. ثم فرضت على البلاد فترة أليمة من التقشف والركود استمرت حتى عصر "الانفتاح" الساداتى، عندما ساعد تحسن المناخ السائد على بدء حقبة من النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٤. وواجهت أزمات مماثلة عددا من بلد العالم الثالث بعد ١٩٦٥، مما شكل بعض العزاء للمصريين.

ولعل سياسات التعليم في عهد عبد الناصر ساعدت أيضا على تفاقم الوضع الاقتصادي؛ فقد جعل الجمود البيروقراطى في وزارة التعليم وفي الجامعات، من التغيير الحقيقي أمرا بالغ الصعوبة. وربما كانت اللجنة الوزارية للقوى العاملة تفكر في النموذج السوفيتى عندما أعدت عام ١٩٦٥ تقريرها الراديكالى حول السياسية التعليمية، وطالبت فيه بتحويل ٧٥% من طلاب التعليم الثانوي والعالي إلى مدارس فنية ومهنية. ولكن الضباط الأحرار لم يكونوا " بلاشفة "، فأهملت الخطة تماما إزاء صيحات الاحتجاج الصاخبة في جامعة القاهرة، وغيرها [٣٤] .

وبينما كان وزراء المعارف في العهد السابق مثل طه حسين، وعبد الرازق السنهورى، ولطفي السيد، ومحمد حسين هيكل من الأساتذة المشهورين أو المفكرين البارزين؛ كان الصاغ كمال الدين حسين رجلا عسكريا، تم اختياره لإجبار الجامعات والمدارس والجهاز الإداري والتعليمي على ***"الوقوف في الصف"***. وعندما نقله عبد الناصر عام ١٩٦١ ليصبح أحد نواب الرئيس، حل محله مدرسان مغموران تحولا إلى العمل الإداري، هما: السيد محمد يوسف

وزيرا للتربية والتعليم، وعبد العزيز السيد في وزارة منفصلة للتعليم العالي (وكان يوسف متزوجا من شقيقة قرينة عبد الناصر) كما كان عبد العزيز السيد قد ساعد نصيره كمال الدين حسين أثناء تطهير الجامعة من اليساريين، ثم واصل تقدمه إلى أن تولى منصب مدير جامعة الإسكندرية (٣٥) .

وفي أوائل الستينيات، ألزمت الحكومة نفسها بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين لم يحصلوا على عمل، وهي التجربة التي استمرت طويلا. حيث رفض عبد الناصر هجرة المتعلمين باعتبارها تضر بالاقتصاد؛ ونظرا لقلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كان ذلك هو البديل الوحيد لبطالة المتعلمين. وواصل الجهاز الحكومي والمدارس التي تغذيه التوسع المطرد، مما أسفر عن تبديد قدر أكبر من الموازنة. وأصبح ضمان الوظيفة، مثل دعم أسعار السلع الاستهلاكية، من المقدسات التي لا يمسها الوزراء، وإلا تعرضوا للخطر (٣٦) . وربما أسفرت الهجرة، الدائمة والمؤقتة، في السبعينيات عن تخفيف الوضع، بيد أنه بات على الخريجين الانتظار ثلاث سنوات أو أكثر بعد التخرج للحصول على الوظيفة (٣٧) .

وإذا كان التعليم في الستينيات يبدو كما لو أنه العلاج الناجع للتنمية، ففي السبعينيات سمعنا عن ***"مرض الشهادات"*** ، وعن ***"الهند، الموطن الأصلي لمحصلي السيارات العامة الذين يحملون البكالوريوس"*** (٣٨) وليست هناك علاقة مجردة بين التعليم والتصنيع، فبريطانيا بدأت التصنيع قبل حركة نشر التعليم العام، وألمانيا بدأت التصنيع بعدها، بينما حدث التصنيع في الولايات المتحدة أثناء هذه الحركة (٣٩) .

أما المسار المصري، فيشبه إيطاليا في أول الأمر، حيث واكبت الزيادة في أعداد المسجلين بالجامعات انتشار الأمية جنبا إلى جنب. وأدت المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها التعليم الأكاديمي العام، ووظائف ذوي الياقات البيضاء، إلى إضعاف التعليم الفني والمهني. كما نجم عن بطء حركة التصنيع أن أصبحت الحكومة صاحب العمل الوحيد الباقي (٤٠) .

فمع أن اللورد كرومر آخر من وقف في وجه التوسع في التعليم، وكانت عواقب نجاح سياسته ضارة بمصر ؛ إلا أن التوسع غير المنضبط في التعليم أضر بها أيضا. فقد وجد رجال السياسة بعد ١٩٢٢ أن إرضاء الطلب على التعليم أسهل من تحويل الاقتصاد تحويلا جذريا بحيث يخلق وظائف نافعة للخريجين. فمن المنظور الفردي، من ذا الذي يمكن أن يعنى بالتصدي

لإيمان أي من طه حسين ولويس عوض أن التعليم من الحقـــوق الأساســـية للإنسان، مثل الهواء والماء ؟

السلك الأكاديمي والتعيين في الوزارة :

وبالرغم من جميع مشكلات الجامعة، أوضح مسح أجرى على ٣٤ ألـــف موظف حكومى من لمستويات العليا في عام ١٩٧٢ أن "مهنة أستاذ الجامعة "تأتى في المرتبة الأولى باعتبارها المهنة " ذات الأهمية القصوى في المجتمع المصري المعاصر"، تليها مهنة الطبيب والمحافظ، ثم ضابط الجيش والمهندس(٤١) .

ويقارن (جدول ٢٦) بين متوسط أجور أساتذة الجامعات وبـــين أجـــور موظفي الحكومة. وكان حتى الحد الأعلى لهذه الدرجات يوفر بالكاد حياة مريحة، فقد استحدثت أجور إضافية "لأصحاب الكادرات الخاصة" مثل أســـاتذة الجامعــــة، والعاملين بمراكز البحوث، وضباط الجيش والشرطة، والقضاة، وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى. بل أنه حتى بدون الأجور الإضافية، ربما يحصـــل أبنـــاء الكادرات الخاصة على ضعف ما يتقاضاه زملاء الدراسة العاملين في الوظـــائف الحكومية العادية. كما كان أساتذة الجامعات يحصلون على أجور إضافية مقابـــل الإشراف على الرسائل العلمية وتوجيه الطـــلاب، والتـــدريس لوقـــت إضـــافي، وتصحيح الامتحانات، ويقومون بتأليف الكتب التي يقررون تدريسها والحصـــول على حقوق طباعتها، وبيع مذكراتهم للطلاب ؛ والجمع بين وظائفهم الأصلية وبين العمل في معاهد أخرى، وإعطاء الدروس الخصوصية. فظهر ***"الأستاذ التاكســـي"*** الذي يتولى التدريس في معهدين أو ثلاثة معا.

وفي السبعينيات، أصبح التدريس في البلاد العربية الغنية بالبترول يمثل أكثر الفرص تحقيقا للربح على الإطلاق.

وأصبحت الترقيات الجامعية تتم تلقائيا، حتى أن لويس عوض كتب مقالا أسماه : ***"الدكتوراه : الجواز المزيف للمرور إلى كرســـي الأســـتاذية"*** بينما شكا محمد حسين هيكل، في الثلاثينيات، من أن وزراء التعليم السابقين سمحوا بترقية صغار الأكاديميين، بصرف النظـــر عـــن أبحـــاثهم العلميـــة المنشورة، وطالب بتقديم دليل الأبحاث العلمية مع قرار الترقية. ولكن علـــي إبراهيم مدير الجامعة أشار إلى أن الجامعة يجب أن ترقـــي الأســـاتذة وإلا خسرتهم، خاصة مع عدم وجود بدلاء لهم من بين المصريين، كما أن تعيين الأساتذة الأجانب يخلق مشكلات أخرى(٤٢) .

وظل عدد مناصب كرسي الأستاذية محدودا حتى الستينيات ؛ فكان على الأستاذ المساعد إما الانتظار إلى أن يتوفي أحد الأساتذة، أو يحال إلى التقاعد أو يستقيل. ثم زالت هذه العقبة بإنشاء منصب الأستاذ بدون كرسي[٤٣].

ويلاحظ لويس عوض أنه عند المقارنة بالغرب، تبدو هيئة التدريس في مصر مكتظة عند القمة بسبب نظام الترقية الآلية، كما أنها مثقلة عند القاع بسبب الإفراط في الاعتماد على المعيدين ذوى الأجور القليلة[٤٤]، بينما تعاني المستويات الوسيطة من الندرة.

ومثال على ذلك، شهدت السنوات العشر السابقة على ١٩٨٢، ترقية سبعة من المرشحين الثمانية للترقية في قسم المكتبات، رغم أن اثنين منهما فقط نجحا في المحاولة الثانية. ولم يقدم المرشح الراسب سوى خمسة أبحاث؛

جدول (٢٦)
الراتب السنوى لأساتذة الجامعات وموظفي الحكومة في مصر بالجنيه المصري

المنصب الجامعي	١٩٥٠	١٩٦٤	الدرجة الوظيفية الحكومية	١٩٦٤
أستاذ	٤٨٠ - ١٥٠٠	٩٦٠ - ١٥٠٠	الممتازة	١٨٠٠- ٢٠٠٠
--	--	--	وكيل وزارة	١٤٠٠-١٨٠٠
--	--	--	الدرجة الأولى	١٢٠٠-١٥٠٠
--	--	--	الدرجة الثانية	٨٧٦-١٤٤٠
--	--	--	الدرجة الثالثة	٨٧٦-١٢٠٠
أستاذ مساعد	٦٦٠-٨٤٠	٧٨٠-١٠٨٠	الدرجة الرابعة	٥٤٠-٩٦٠
مدرس	٣٦٠-٦٦٠	٤٨٠-٧٨٠	الدرجة الخامسة	٤٢٠-٧٨٠
--	--	--	الدرجة السادسة	٣٣٠-٦٠٠
--	--	--	الدرجة السابعة	٢٤٠-٤٨٠
معيد	١٨٠-٣٦٠	١٨٠-٤٨٠	الدرجة الثانية	١٨٠-٣٦٠
--	--	--	الدرجة التاسعة	١٤٤-٣٠٠
--	--	--	الدرجة العاشرة	١٠٨-٢٢٩
--	--	--	الحادية عشرة	٨٤-١٨٠
--	--	--	الثانية عشرة	٦٠-٨٤

المصادر : عبد الفضيل، الاقتصاد السياسي ص-٥٠
و Qubain, Education, ص- ٢١٢
ولائحة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ ص- ٣٣.

ثلاثة منها كانت منقولة حرفيا من رسالتيه للماجستير والدكتوراه، والرابع مجرد ملخص للمذاكرة أعده لطلابه[٤٥] .

ثم تحسنت فرص الترقي إلى الوزارة في ظل عبد الناصر (ومع ذلك، لم ينجح في دخول البرلمان سوى قلة فقط من الأساتذة، سواء في عصر عبد الناصر أو العهد السابق عليه [٤٦] ، وكان ضابط الجيش قد أزاح جانبا المحامي/السياسي من منصب الوزير ليحل محله. وإذا لم يتوافر ضابط؛ يرشح للمنصب خبير فني، وبالطبع لا يكون ذلك الخبير سوى أستاذ جامعي. واتسمت وزارات عبد الناصر بملمحين بارزين هما: ارتفاع المستوى التعليمي للوزراء، بالإضافة إلى وجود عدد من الأكاديميين بينهم. ووفقا لما ذكر محمد حسنين هيكل كان الحاصلون على الدكتوراه يتطلعون إلى المركز السياسي، مثلما أراد الدكتوراه أصحاب المراكز السياسية [٤٧]. ويلفت الانتباه أن ٤٧% من وزراء عبد الناصر كانوا يحملون لقب دكتور (سواء الدكتوراه في الطب أو دكتوراه الفلسفة)، و٢٢% من حملة الماجستير. وسجلت وزارة محمد نجيب في ديسمبر ١٩٥٢ رقما قياسيا، حيث ٧١% من أعضائها حاصلين على الدكتوراه، ربما لإضفاء الإحساس بالشرعية بعدما أطيح جانبا بالساسة القدامى والأحزاب السابقة. ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٣٠% في سبتمبر ١٩٥٤ (شهر حركة تطهير الجامعة) مع زيادة نسبة الضباط داخل الوزارة. ثم انخفضت النسبة المئوية للوزراء حاملي الدكتوراه إلى ٣١% بعد حرب يونيو ١٩٦٧، إلا أن الاضطرابات الطلابية في أوائل ١٩٦٨ أعادت أساتذة الجامعة إلى الوزارة، فأصبح ٥٢% من أعضاء الوزارة التالية من أصحاب الدكتوراه.

ومن بين وزراء عبد الناصر، بدأ ٢٣% حياتهم العملية في المناصب الأكاديمية، ولا يفوقهم سوى نسبة العسكريين منهم وتبلغ ٤٣%، أما المهندسون، فترتيبهم الثالث بنسبة ١٥% يليهم الحقوقيون بنسبة ١٣% ثم العاملون بالجهاز الحكومي ١٢%.

وفي وزارات السادات احتفظ الأكاديميون بمكانتهم، كما استردوا وزارة التربية والتعليم التي خسروها في عهد عبد الناصر، بينما انخفض تمثيل العسكريين. وانتقل ما يربو على نصف هؤلاء الأساتذة من الجامعة إلى الوزارة مباشرة، أما النصف الباقي فجاء عبر المناصب البيروقراطية.

وبعد ترك الوزارة، عاد إلى الجامعة ثلث الوزراء الذين جاءوا مـــن الســـلك الجامعي [٤٨] .

وكما واجهت النظم الشيوعية مشكلة توفير الكوادر من بين *"الحمــر"* و *أصحاب الخبرة"* في نفس الوقت ؛ فإن مشكلة عبد الناصر كانت في كيفية الجمع بين الولاء للنظام العسكرى وبين الخبرة الفنية في المجـــالات غيـــر العسكرية. فوجد أحد حلول هذه المشكلة في الضباط / التكنوقراط (١٣% من وزرائه) الذين أضافوا درجات علمية عليا إلى مؤهلاتهم العسكرية [٤٩] .

ولم تكن التخصصات الدراسية لوزراء عبد الناصر مفاجئة، فالقلـــة من الوزراء بعد منتصف الخمسينيات ممن درسوا القانون، كما انكمش عـــدد المتخصصين في العلوم الإنسانية ثم تلاشى تماما، فلم يعد هناك أمثال طـــه حسين. **وفضلا عن الضباط، أصبح لدي عبد الناصر ميل نحو المهندســـين، والزراعيين، وعلماء الاجتماع والاقتصاد** [٥٠] . **وسوف يتضح السبب فـــي ذلك، بعد إلقاء نظرة على رؤية عبد الناصر للتكنولوجيا في الفصل التالي.**

الهوامش

١- *التعليم العالي في ١٢ عاما* (القاهرة ١٩٦٤) ص- ٨.

٢-

- Waardenburg, 1 : 240. and Shafshak, "*University*", p.103.

٣-

- Waterbury, *Egypt*, pp. 235 - 36.

٤-

- Marzio Barbagli, trans., Robert H. Ross, *Educating For Unemployment : Politics, Labor Markets, and the School System - Italy, 1859 - 1973* (New York, 1982) p. 332.

٥- تقويم *جامعة القاهرة ١٩٧٩*، ص- ٥٨ . و: التقرير السنوى ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ص- ١٣٧. والإيجيبشيان ميل ١٨ سبتمبر ١٩٨٢، ص- ٣ .

٦-

- Ismail El - Kabbani, *A hundred years of Education in Egypt* (Cairo, 1948) P. 22.

٧- عبدالمعنم الدسوقى *"الجامعة المصرية"* ص- ٥٩ .

٨-

- Waardenburg 2 : 92.

٩- عبدالمنعم الدسوقى "الجامعة المصرية" ص- ٥٩ .

١٠-

- Waardenburg 2 : 81.

١١- ورد في أحمد عبدالله : "الطلبة والسياسة" ص- ٤٧.

١٢- لويس عوض : "الجامعة والمجتمع الجديد" ص- ١٢١. وهو يصور نظام الدراسة من الخارج.

١٣- المرجع السابق ص ص ٣١ ، ٣٢. ولكن "كير" يقول في كتابة : " *Egypt*, p. 186" ان نسبة طلاب الجامعة إلى السكان في مصر ضعف نسبتهم إلى السكان في انجلترا.

١٤- لويس عض : *"الجامعة والمجتمع الجديد"* صص ٧٢ ، ٧٣.

١٥- مجلة الطليعة ٤ ، جزء ١٠ (أكتوبر ١٩٦٨) : ص- ٢٢ .

١٦-

- Shafshak, "*Universities*," pp. 136 - 137.

١٧-

- Moore, *Images*, p. 112.

١٨-
- James L. Barth, March 17, 1982, Unpublished report, *Council for the International Exchange of Scholars.*

١٩- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد*" صص ١٧ ، ١٨ ، ٦٣ ، ٦٤ .

٢٠- المرجع السابق ص ص ٨٣ - ٩٦ .

٢١- المرجع السابق ص ١١٤ .

٢٢- المرجع السابق ص- ١٢٤ .

٢٣-
- Moore, *Images*, pp. 45 - 47 .

٢٤- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد*" ص ص ١٢٧ - ١٣٠ . أنظر أيضا :
- Qubain, *Education*, pp. 149 - 150.

٢٥- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد*" ص ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢.

٢٦- المرجع السابق ص ص ١٣٦ - ١٣٨ .

٢٧-
- Azmy "*University tradition*," p. 254.

٢٨- مرجع سابق :
- James L. Barth, *March 17*, 1982.

٢٩-
Waterbury, *Egypt*, p 236.

٣٠-
- Yusef Salah El - Din Kotb, *Science and Science Education in Egyptian Society* (Teachers - College, Colombia University, Contributions to Education, No. 967, New York, 1951), p. 122.

٣١- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد*" ص- ٤٣.

٣٢-
- Shafshak, "*University*," p. 316.

٣٣- حول الأداء الاقتصادي لمصر في ظل عبدالناصر ، أنظر :
- Waterbury, *Egypt*; Meed,*Growth* ;Mabro, *Egyptian Economy*.

و:
Robert Mabro and Patrick O 'Brien, "*Structural Changes in the Egyptian Economy, 1937 -,1965,*" in M.A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East Form the Rise of Islam to the Present Day* (Landon, 1970), 412 - 27.

٣٤-
- Nojjar, *Review of Politics*, pp . 67 - 69.

٣٥-

٣٥- معلومات عن سيرته الشخصية من زعلوك – مقابلة ٩ يناير ١٩٨٣ و :
- Moore, *Images*, pp. 66 - 70.

٣٦-
- Abdel Fadel, *Political Economy*, p. 9, and Barikas C. Sandal et al., *University Education and the Labour Market in the Arab Republic of Egypt* (Oxford, 1982) p. 63.
- Waterbury, -- وهو يرجع هذه السياسة إلى ١٩٥١. بينما ترجع إلى ١٩٦٤ في :
Egypt, p 234.
- ويقول : Mabro, *Economy*, p. 157. - انها ١٩٦٢ .

٣٧-
- Sanyal, *Universtity Education*, p. 9.

٣٨-
- Ronald Dore, *The Diploma disease : Education, Qualification, and Development* (Barkeley, California, 1976).
-- وانظر أيضا :
Theodore Hanf, et, "*Education : An Obstacle to Development?,*" *Comparative Education Review19*(1975) : 68 - 87.

٣٩-
- Konard H. Jarausch, ed., The transformation of Higher Learning 1860 - 1930 : Expansion, Diversification, Social Opening, and Professionalization in England, Germeny Russia, and the United states(Chicago, 1983), p. 10.

٤٠-
- Borbagli, *Educating*.

٤١-
- Waterbury, *Egypt*, p. 244.

٤٢- هيكل : "*مذكرات*..." الجزء الثاني ١٩٢٩.
٤٣- *التعليم العاليفي ١٢ عاما* . ص- ١٨ .
٤٤- لويس عوض، "*الجامعة والمجتمع*..." ص ص ١٠٤ – ١٠٧ ، ١١ – ٢٠.
٤٥- هجرسي، مقابلة ٢٥ فبراير ١٩٨٣.

٤٦-
- Leonard Binder, in *Lapalombara and Weiner*, pp. 234 - 36.

٤٧-
- Dekmejian, *Egypt*, p. 186.
– وبالنسبة للأرقام في هذه الفقرة انظر الصفحات ١٨٤ – ١٨٦ ، ٢٠٣.
٤٨- المرجع السابق صفحات ١٩٣ ، ٢٠٠ – ٢٠٣ ، ٢٠٥ – ٢٠٦ . وعن الوزارات في ظل السادات انظر:

- Mark Cooper, "*The Demilitarization of the Egyptian Cabinet*, "IJMES 14 (1982) : 203 - 205; and Sharough Akhavi, *"Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society*," in I William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa : Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt* (New York, 1982), pp 223 - 65.

٤٩- Dekmejian, *Egypt*, p. 181.

٥٠- المرجع السابق ص- ١٨٠ - ١٨٤ .



[١١]
تعبئة الجامعة ؟

حاول عبد الناصر تعبئة جامعة القاهرة، ومعها بقية النظام التعليمي في البلاد بطريقتين فهو أولا : كان يريد من الجامعة أن تقوم بتدريب الكوادر التي يحتاجها مجتمع التكنولوجيا الحديث، وثانيا : حاول أن يدفع الجامعة إلى نشر دعوته للاشتراكية العربية والمبادئ الاشتراكية والدعاية لها. إلا أن نجاحه كان محدودا على الصعيدين. ولم يكن عبد الناصر يولي الجامعات اهتمامه إلا على نحو متقطع، كما أن أسلوبه في الحكم حد من فعالية نوابه، بينما اصطدم بمقاومة من جمهور جامعي مختلف، ذي عقلية واهتمامات مستقلة.

التعليم الفني، أم الحر ؟

كان ناصر، وكمال الدين حسين، وغيرهما من الضباط الأحرار رجالا عسكريين عمليين، معظمهم ينتمي لأسر الطبقة المتوسطة الدنيا. وقد اعتبروا التعليم الحر نوعا من أنواع من ترف الطبقة العليا، لا يلائم العهد الجديد. كما رأوا أن ضباط الجيش التقدميين والخبراء الفنيين هم الذين سيقودون مصر لتصبح أرض الصناعة الموعودة، وليس دارسو العلوم الإنسانية أو المحامون السياسيون. وكان رجال من نوعية مختلفة (مثل محمد علي، واللورد كرومر، ودوجلاس دنلوب وإسماعيل صدقي، والسعديين في الأربعينيات) قد شجعوا أيضا التعليم الفني. أما في عهد عبد الناصر، فيتسابق خبراء التنمية السوفيت والأمريكيين على بيع تصوراتهم حول اليوتوبيا التكنولوجية لمصر.

وفي المعسكر الآخر، دافع أنصار العلوم الإنسانية مثل طه حسين ولويس عوض عن التعليم الحر ومبدأ "*العلم للعلم*" ، الذي ولدت به الجامعة المصرية. ولم يكن طه وعوض يؤمنان بأن علم التربية وسوسيولوجيا التعليم يستحقان اهتماما أكاديميا كبيرا. كما أنهما ربطا هذين الفرعين من فروع الدراسة بكرومر ودنلوب، ومدرسة المعلمين العليا (والمعهد العالي للتربية الذي حل محلها) وكذلك دار العلوم. وألقى عوض مسئولية القضاء على

مفهوم الأدب الحر في مصر بعد الحرب العالمية الثانية على نظريات التربية الأمريكية وعلم النفس التطبيقي. واتهم القائمين على التعليم بأنهم يغرسون "العلم" فقط في الأذهان وليس "التفكير النقدي" أو "الثقافة العامة" [1] .

أما أولئك الذين يؤكدون على أهمية التعليم الفني، فقد ادعوا أن شريحة أكبر من السكان سوف تستفيد في حالة زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي، وخفضه بالنسبة للتعليم العالي. في حين أراد عوض في كتابه عن الجامعات، زيادة نسبة الإنفاق على التعليم دون أن يطرح مسألة الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي في مواجهة الإنفاق على التعليم الجامعي.

ورغم الارتفاع السريع في عدد طلاب الجامعات في الخمسينيات، شهدت مخصصات الجامعة تخفيضا فعليا من أربعة ملايين جنيه مصري عام ١٩٥٢-٥١ إلى ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف في العام الذي تلاه، واستقرت عند هذا الحد لمدة ثلاثة أعوام، بينما ركزت الحكومة اهتمامها على التعليم الابتدائي والفني [2] .

وفيما يتعلق بالقضية الخالدة التي تطرح التعليم الأكاديمي مقابل التعليم الفني/المهني على كل المستويات، ذكر عوض أن الحكومات "غير الدستورية" (يعني غير الوفدية)كانت تركز على التعليم الفني والمعاهد العليا، بينما فضلت الحكومات " الدستورية " التعليم الأكاديمي والجامعات (جدول ٢٧). وعلى سبيل المثال كان الإنفاق على المعاهد العليا مساويا للإنفاق على الجامعات سنة ١٩٤٧-١٩٤٨ في ظل وزارة النقراشي الائتلافية المناهضة للوفد، بينما كان نصيب الجامعات هو الأكبر في ظل حكم الوفد من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، ومن ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢. ولم تكن زيادة النسبة المئوية للإنفاق على الجامعات فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ (وهي حقبة يفترض أن عوضا - لو كانت لديه الحرية - لقال عنها "غير دستورية") سوى استثناء واضحا، يرجع إلى أن المعاهد العليا السابقة أصبحت جزءا من جامعة عين شمس.

ومع ذلك، تبدو الأرقام التي أوردها عوض مؤيدة لرأيه بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي فيما يتعلق بحكومة الوفد بين ١٩٥٠ و١٩٥٢ فقط ؛ ففي الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، عندما كان الوفد في الحكم، تلقت مدارس التعليم الأكاديمي نصيبا من الموازنة أقل من المدارس الفنية بالمقارنة بما تلقته في ظل الوزارات " غير الدستورية " التالية.

كما تعكس زيادة الإنفاق على المدارس الأكاديمية فيما بـــين ١٩٥٢ و١٩٥٤ تحول المدارس الفنية إلى مدارس أكاديمية – وهي عملية بدأت مع آخر حكومة وفدية – بأكثر مما تعكس التزاما من الحكومة الثورية التي لـــم تكن قد تأكد اتجاهها بعد. ثم تساءل عوض بعد ذلك عن مدى صحة ما يشاع عن أن النظام القديم كان يركز على "العلوم الإنسانية" على حســـاب المـــواد العلمية، وأن النظام الجديد يفعل العكس. وقام بتجميع الإحصــــائيات(جـــدول ٢٨) التي تثبت أن الحكم الجديد فضل بالفعل العلم والتكنولوجيا، ولكن النظام القديم حافظ فعليا على التوازن بين "الثقافتين" حتى إنشاء جامعة إبراهيم باشا فمال التوازن ناحية العلوم الإنسانية [٣].

جدول (٢٧)
النسبة المئوية لميزانية التعليم العالي في مصر إلى المعاهد الفنية والأكاديمية

العام الدراسي	التعليم العالي		التعليم الثانوي	
	الجامعات	المعاهد العليا	المدارس الثانوية الأكاديمية	المدارس الثانوية الفنية
١٩٤٣-٤٢ (و)	٦٨	٣٢	٥٧	٤٣
١٩٤٤-٤٣ (و)	٦٧	٣٣	٥٧	٤٣
١٩٤٥-٤٤	٥٥	٤٥	٦٠	٤٠
١٩٤٦-٤٥	٥٧	٤٣	٦٣	٣٧
١٩٤٧-٤٦	٥٢	٤٨	٦٤	٣٦
١٩٤٨-٤٧	٥٠	٥٠	٦٣	٣٧
١٩٤٩-٤٨	٥٤	٤٦	٦٣	٣٧
١٩٥٠-٤٩	٨٠	٢٠	٥٧	٤٣
١٩٥١-٥٠ (و)	٩٠	١٠	٦٢	٣٨
١٩٥٢-٥١ (و)	٨٦	١٤	٧٢	٢٨
١٩٥٣-٥٢	٧٩	٢١	٨٣	١٧
١٩٥٤-٥٣	٧٧	٢٣	٨٤	١٦
١٩٥٥-٥٤	٧٦	٢٤	٨٦	١٤

-(و) تشير إلى سنوات حكم الوفد.

– **المصدر** : عوض، الجامعة والمجتمع الجديد ص ١٩، ٢٠، ٦٣، ٦٤

جدول (٢٨)

عدد المقيدين في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية

مقابل المقيدين بالكليات العلمية في الجامعات المصرية

العام الدراسي	كليات العوم الإنسانية والاجتماعية	الكليات العلمية
١٩٢٦-٢٥	١٨١٠	١٥٥٨
١٩٣١-٣٠	٢٠٦٦	٢١٨١
١٩٣٦-٣٥	٤٠٤١	٣٤٧٤
١٩٤١-٤٠	٤٥٤٤	٣٩٦٣
١٩٤٦-٤٥	٦٢٤٤	٧٦٨٣
١٩٥١-٥٠	١٦٤٩٢	١٣٩١٠
١٩٥٢-٥١	١٩٦٧١	١٥١٧٤
١٩٥٦-٥٥	٤٢٢٧٩ (من بينهم ١١١١٩ طالبا من الخارج)	٢٠٥٠٠
١٩٦١-٦٠	٥١٣٤٠ (منهم ١٩٣١٨ طالبا من الخارج)	٣٣٨٨٥

المصدر : عوض، الجامعة والمجتمع ص- ٥٧، ٦٠

ولم تكن أعداد المقيدين بالجامعة بعد ١٩٥٢ (حيث تميل الكفة لصالح العلوم الإنسانية) هي التي وجد عوض فيها دليله على تركيز النظام الجديد على العلم والتكنولوجيا، ولكنه وجد الدليل في حجم المال المستثمر في هذه الأفرع وعدد الأساتذة المتخصصين فيها. ففي ٦١-١٩٦٢ كان ٧٥% من بين الطلاب المصريين الذين يواصلون دراساتهم العليا بالخارج وعددهم خمسة آلاف و٦٧٠ طالبا يدرسون موادا علمية.

كما كانت وظائف التدريس بجامعة القاهرة في عام ١٩٥٨-١٩٥٩ غير متوازنة بنفس القدر. حيث ضمت الكليات العلمية ٧٧% من أساتذة الجامعة، مقارنة بنسبة ٢٣% منهم في كليات العلوم الإنسانية. ولما كانت تلك الأخيرة تضم ٦٠% من الطلاب المقيدين و٢٣% فقط من الأساتذة فقد أصبحت نسبة أعضاء هيئة التدريس بها إلى الطلاب، نسبة ضئيلة لاتتجاوز ١: ٧٥(بحساب المعيدين ضمن أعضاء هيئة التدريس) مقارنة بنسبة ١ :١٠ في الكليات العلمية. ومنذ عام ١٩٣٩ لم يكن قد سافر من طلاب آداب القاهرة في بعثات دراسية إلى الخارج سوى بضع وثلاثين طالبا، بمتوسط ١,٥% سنويا. وحتى هذا العدد القليل من الطلاب لم يعد جميعه من الخارج. ومن ناحية أخرى، لم تمنح الجامعة نفسها سوى عدد محدود من درجات الدكتوراه في الآداب. وفي نفس الوقت ارتفع عدد المقيدين بكلية الآداب إلى

سبعة أمثاله تقريبا. كما تدهورت نسبة الأساتذة إلى طلاب الآداب، من المستوى الممتاز الذي سجلته عام ١٩٣٠ وهو ٧:١ لتصل إلى ١٦:١ في عام ١٩٥٠ ثم ١٠٧:١ في عام ٦١ – ١٩٦٢ (مالم نضف عدد المعيدين حتى تصل النسبة إلى ٥٧:١).

وتساءل عوض – في قلق – عما سيؤول إليه حال قسم مثل قسم التاريخ الذي بلغ عدد طلابه ألفا وسبعمائة طالب في عام ٦٢ – ١٩٦٣ ولكن لم يكن به مدرس واحد ولا معيد، كما لم يرسل بعثة دراسية واحدة إلى الخارج. ولم يعد من السهل تدبير المحاضرين اللازمين للتدريس إلا عن طريق الأساتذة المتعاقدين أو اللجوء إلى أساتذة من أقسام قريبة الصلة بالتاريخ لسد هذا النقص [٤].

واتهم عوض الحكومة بأنها حولت الجامعات إلى مجرد معاهد فنية، لعدم اهتمامها بالمعرفة النظرية لذاتها[٥]. وكان العكس صحيحا أيضا، للأسف ؛ فبدلا من أن تركز المعاهد الفنية على تخريج فنيين أكفاء، تطلعت إلى التحول إلى كليات جامعية بإدخال منهج نظري ضمن مناهجها الدراسية. **فأصبحت مصر لا تخرج عددا كبيرا من المتخصصين سواء في المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أو العلوم الطبيعية، كما لم تكن تقدم الكثير من الفنيين الأكفاء أيضا.**

ضعف مركزية جامعة القاهرة :

بعد عام ١٩٥٠، تسببت معاهد التعليم العالي ومراكز البحث في أضعاف السيطرة المركزية لجامعة القاهرة على التعليم في مصر. وكانت الجامعة تفخر بأنها أمدت هذه المعاهد والمراكز بالأساتذة من خريجيها، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون منافسة هذه المراكز الجديدة لها، خاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والموارد المخصصة لكل منها.

وأضعفت مراكز البحوث أيضا من السيطرة المركزية للجامعة على حقل الأبحاث [٦]. وتحطمت في مصر، كما في الغرب، الفكرة المثالية الألمانية القديمة حول وحدة التعليم والبحث؛ مع انتقال الأبحاث من الجامعة إلى المعاهد المتخصصة. وكان "نهرو" وصف مثل هذه المعاهد بأنها معابد الهند الحديثة، وقدمت معاهد الصفوة في الهند إسهامات هامة في تربية النباتات، والإليكترونيات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء [٧].

وشارك عبد الناصر أصدقاءه الهنود إيمانهم بالعلم الحديث، فأنشأ "المجلس القومي للعلوم" بغرض إعداد سياسة علمية لخطته الخمسية، والتزم بتخصيص ١% من الناتج القومي الإجمالي للأبحاث العلمية [٨] . وقام أيضا بتوسيع نطاق النشاط البحثي في الوزارات، وبوجه خاص وزارتي الصحة والزراعة. وأنشئت "هيئة الطاقة الذرية" سنة ١٩٥٥، بينما كان "مركز بحوث الصحراء" قد ظهر إلى حيز الوجود قبيل الثورة بقليل.

وفي عام ١٩٥٥ بدأت أعمال البناء في الجيزة لإقامة مركز العلوم في مصر (المركز القومي للبحوث). وكان علي مشرفة قد طالب بإنشاء مثل هذا المعهد، مشيرا إلى المبالغ التي تنفقها الشركات الخاصة، الأوروبية والأمريكية، على البحوث العلمية [٩] . وترجع خطة إنشاء المركز القومي للبحوث – على الورق – إلى عام ١٩٣٩، عندما أصدرت الحكومة – تحت ضغط الاتحاد المصري للصناعات – قرارا بإنشاء "مجلس فؤاد الأول للأبحاث". ثم أخر قيام الحرب العالمية الثانية تعيين مدير المجلس والعاملين به حتى عام ١٩٤٧، وبعد عدة سنوات بدأ إجراء بعض الأبحاث على نطاق ضيق.

وفي ١٩٥٦، ترك الكيميائي أحمد رياض تركي عمادة كلية العلوم بجامعة القاهرة ليرأس المجلس، الذي اتسع نطاقه إلى حد كبير وأصبح اسمه "المركز القومي للبحوث". وكان تركي حاصلا على الدكتوراه من جامعة ميونيخ، مما دفعه لطلب المعونة الألمانية للمركز الذي اشتمل على أقسام للكيمياء، والفيزياء، والطب، والزراعة. ومن داخل المركز القومي للبحوث، ضم المركز القومي للمعلومات مكتبة توفر خدمة الاطلاع على المراجع. ومع أوائل الثمانينات أصبح المركز يصدر ثمانية ١٨ صحيفة [١٠] . كما ضم قسم النبات وحده ٢٠ أستاذا مساعدا، و٧٠ مدرسا يعملون في الأبحاث بنظام الوقت الكامل، وتؤكد بيانات القسم أنه أنتج ما يزيد عن ٤٠٠ مطبوعة خلال أربع سنوات.

أما "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية"، الذي أنشئ عام ١٩٥٥ باسم "المعهد القومي للبحوث الجنائية"، وكذلك "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" فكان لهما وظائف متشابهة في العلوم الاجتماعية.

وبينما خسرت جامعة القاهرة تركي العميد القدير لكلية العلوم، فاز به "المركز القومي للبحوث"، كما وجد شباب الحاصلين على الدكتوراه

فرصتهم للترقية في هذه المعاهد، بعد أن كانت فرص الترقي في الوظـــائف الجامعية مسدودة أمامهم.

وفي مصر، كما في الهند، سحبت المعاهد البحثية معظـــم العلمـــاء الأكفاء من الجامعة، فأرهقت كاهل من تبقى منهم بأعباء التدريس الثقيلة مع عدم كفاية الدعم البحثي. ولعل من أفضل أنواع تنظيم الوقت ذلك الذي اتبعه أستاذ الفيزياء محمد النادى، حيث قسم وقته بين هيئة الطاقة الذريـــة وبـــين الجامعة، فاستطاع طلابه الاستفادة من صلاته بالهيئة. وفي أغلب الأحـــوال، كانت الاتصالات بين معهد الأبحاث والجامعة ضعيفة، فلجأ أساتذة المعاهـــد إلى الاستئناس بآراء بعضهم البعض، وتجاهلوا الأبحاث التـــي أعـــدت فـــي الجامعات [١١] .

ويعتبر انفصال مرصد حلوان (ومرصد القطامية الجديد) عن جامعة القاهرة، مثلا صارخا يوضح كيف يمكن للمعاهد البحثية أن تضـــر بأقســـام العلوم في الجامعة. فبعد إعادة التنظيم، اصبح قسم الفلك في كلية العلوم يضم محاضرا واحدا بالتحديد، واثنين من المعيدين، وثلاث مزوات وسدسيتين * ، ورفا واحدا للكتب يستخدم كمكتبة للقسم [١٢] . ويتحسر أحد أســـاتذة الفلـــك بجامعة القاهرة، قائلا ***"لقد خسرنا التليسكوب الخاص بنا، وأصبح علينا الآن أن نتسول استخدامه لبعض الوقت من أجل أبحاثنا، وعادة ما لانتمكن مـــن ذلك"***.

وبحلول عام ١٩٨٣، تحسنت أحوال قسم الفلك والأرصاد الجويـــة، ولكن لم يكن به مخصصات تكفي سوى الحصول على دورية أجنبية واحدة في الأرصاد، وواحدة في الفلك تصلان إلى القسم دائمـــا بعـــد عـــام مـــن صدورهما.

ولم يسفر تخريب قسم جامعي – على نحو بالغ لا يمكن إنكـــاره – عن ظهور معهد أبحاث من الطبقة الأولى؛ ففي عام ١٩٨٣ كان كـــل مـــن مرصدى "حلوان" و"القطامية" يتعثران بفعل مشكلات التمويل و التجهيـــزات بالإضافة إلى المشكلات التنظيمية، الأمر الذي أعاق عملهما.

ولكن، رغم تراجع الريادة البحثية لجامعـــة القـــاهرة فـــي بعـــض المجالات، إلا أنها ظلت الجامعة الرئيسية في مصر؛ فقد خصص المـــؤتمر

* المزوة آلة لقياس الزوايا يستخدمها المساحون، والسدسية آلة لقياس ارتفاع الأجرام السماوية من سفينة أو طائرة متحركة – (المترجمة)

الوطني للقوى التقدمية الذي عقد في ١٩٦٢، لأساتذة جامعة القاهرة ٧٧ مقعدا، مقارنة بثمانية عشر مقعدا فقط خصصت لأساتذة جامعة عين شمس، ١٧مقعدا لأساتذة الإسكندرية، و٦ لأساتذة جامعة أسيوط، و٢٢مقعدا لكافة المعاهد العليا. كما ضمت وزارات عهد عبد الناصر ٧٨ وزيرا من خريجي جامعة القاهرة، مقارنة بثمانية وثلاثين وزيرا من الكلية الحربية و٢٩ من كلية أركان الحرب، واثنين فقط من خريجي الأزهر. وضمت الوزارات واحدا فقط من خريجي جامعة عين شمس، وكانت وقتها حديثة الإنشاء. والغريب أن تلك الوزارات لم تضم سوى وزير واحد فقط من خريجي جامعة الإسكندرية (١٣) .

العلوم الأساسية، أم العلوم التطبيقية ؟

تركت سياسة تفضيل العلم والتكنولوجيا على الفنون العقلية باب التساؤل مفتوحا حول ما إذا كان من الأفضل التركيز على العلوم التطبيقية أم العلوم الأساسية. وكان تركيز كرومر على تخريج الفنيين فقط، قد ساعد على دفع رجال مثل لطفي وطه نحو تفضيل "العلم لذاته" في المقام الأول. ورغم أن فكرة "العلم للعلم" تتلاءم مع الأفكار المحافظة للطبقة العليا كما في حالة لطفي السيد، فقد استطاعت أيضا أن توافق هوى ذوى الاتجاهات الشعبوية، والأصول الأكثر تواضعا مثلما حدث مع طه حسين. وفي الثلاثينيات والأربعينيات جاءت الدعوة المعارضة لفكرة "العلم من أجل العلم" من ملاك الأراضي وأصحاب الصناعات الذين كانوا يفضلون الأبحاث التطبيقية لتطوير مشروعاتهم.

وفي الثلاثينيات كتب العميد "بانجهام" مقدمة تقرير حول كلية العلوم بعنوان : "العلوم الخالصة والعلوم التطبيقية"، أقر فيها الانتقادات التي تلمح إلى أن العلم في مصر أصبح نظريا إلى حد كبير، وأنه يتجاهل القضايا العملية للتنمية الصناعية. ولكن الجانب المقابل – المتمثل في الخطر الأمريكي – كان يثير قلقة بصورة أكبر، فهو يقول، : ***"إن بعض جامعات العالم الجديد "ضحت" بالثقافة العامة "في سبيل التخصص والمنفعة"، فلم يحقق التعليم الجامعي أهداف أي من التعليم النظرى أو المهني. وكانت التخصصات المهنية شديدة التنوع إلى الحد الذي لا تستطيع الجامعة معه توفير تدريب عملي ذو قيمة تذكر"*** . وذكر بنجهام أن كليته ***"تتولى تدريس***

العلوم التطبيقية في مستواها الأكثر عمومية" وأن الباقي يتعين أن يترك للتعليم المهني فيما بعد المرحلة الجامعية [١٤].

وبعد ذلك، أقر العميد على مشرفة رأي سلفه الإنجليزي. فأعلن أن البحث هو المهمة الأولى لأستاذ الجامعة، بينما يأتي التدريس والمسائل الإدارية في المرتبة الثانية[١٥] . كما أكد على استحالة فصل البحث في العلوم الأساسية عنه في العلوم التطبيقية، وأن البحث النطبيقي لا يزدهر في غياب نظيره النظري.

وعارض عبد الناصر مبدأ أن يكون العلم لذاته وأرجعه إلى افتقار النظام القديم إلى المسئولية الاجتماعية والسياسية. وأسفرت سيطرة عبد الناصر على السلطة عن إضعاف أثر جماعات المصالح التي وقفت وراء العلم في ظل النظام القديم؛ مثل ملاك الأراضي الذين انشأوا الجمعية الزراعية وضغطوا لإنشاء وزارة للزراعة، ورجال الصناعة الذين ضغطوا لإنشاء مجلس فؤاد الأول للأبحاث، فضلا عن العلماء المستقلين بالجامعات [١٦]؛ فقد سقطت عملية صنع القرار الآن في أيدي ضباط الجيش وخبراء السياسة المزعومين.

وكان الضباط الأحرار - مثلما كان محمد علي من قبلهم - عسكريين عمليين لا يلتفتون إلى التنظير المجرد. وكان يحلو لكمال الدين حسين أن يشير دائما إلى دراسة أعدت بجامعة القاهرة حول "*أمعاء الصرصور*" باعتبارها نوعا من الأبحاث لا تستطيع مصر أن تتحمله[١٧] . ولاشك أن الأستاذ كامل منصور - وكان قد أحيل إلى المعاش لتوه - لم تعجبه هذه الإشارة إلى بحثه: "*تطور الجزء الأوسط من القناة الهضمية للحشرات غير الطائرة وعلاقته بعلم تصنيف العضويات وعلم الأجنة*" [١٨] .

وفي أواخر الخمسينيات، جمع عبد الناصر بضع آلاف من العلماء في مؤتمرات لإعداد المحتوى العلمي لخطته الخمسية الأولى. فوقف العلماء إلى جانب الاهتمام بالعلوم الأساسية وإرسال أعداد كبيرة من الطلاب إلى الخارج للحصول على دراسات متقدمة، غير أن "ناصر" أراد حلا أسرع؛ فعزل إبراهيم حلمي عبد الرحمن رئيس هيئة الطاقة الذرية لإصراره على أن الأهداف ذات العشرين عاما للخطة الخمسية لا يمكن تحقيقها خلال عشرة أعوام فقط، وأحل محله العقيد صلاح هدايت، الذي حدثه بما أراد أن يسمعه.

وكان هدايت ممن يتمتعون بحماية كمال الدين حسين، ولم يحصل إلا على درجة البكالوريوس في الكيمياء. وقد تخلى عن السياسة العلمية للخطة

الخمسية الأولى، وكانت في بداياتها، وأعطى أولوية واضحة للعلم التطبيقي باعتباره وزيرا للبحث العلمي. لكنه لم يستطع أن يحافظ على حظوته، التي فقدها – مع راعيه كمال الدين حسين – عام ١٩٦٤.

ثم تولى الوزارة بعد هدايت، الكيميائى أحمد تركي، بعد رئاسته للمركز القومي للبحوث. وكان تركي يتمتع بالمؤهلات العلمية التي افتقر إليها سلفه، غير أنه لم يكن ذا ثقل سياسي. وسرعان ما ألغى عبد الناصر وزارة البحث العلمي، ليعيد إحياءها في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ بهدف تهدئة الجامعات، ثم يلغيها السادات بعد ذلك في ١٩٧١ لينشئ الأكاديمية القومية للعلوم والتكنولوجيا. وبعد خمس سنوات يعيد وزارة البحث العلمي، ولكنه يترك الأكاديمية كما هي لتمثل نوعا من أنواع المنافسة.

وتركت هذه الفوضى التنظيمية آثارها الصعبة على ميدان العلم في مصر. فلم يكن هناك ما يعيب العلماء المصريين كعلماء، ولكنهم حرموا الاستقلالية الكافية التي تمكنهم من إعمال خبراتهم في سياسة طويلة الأجل، سواء على صعيد العلوم الأساسية أو التطبيقية. وبينما افتقر الإداريون من العسكريين إلى المؤهلات العلمية، لم يعد العلماء المدنيون ذوو العقلية التكنوقراطية قادرين على فعل شئ يذكر بمجرد وقوعهم في شرك "الشلل" التي يتبع كل منها راع، وتتصارع دائما على نيل رضا عبد الناصر.

وربما كان من المتوقع أن تتمتع كلية العلوم بمستوى عال من الدراسة النظرية، في حين تركز كليات الهندسة، والطب، والزراعة على المجالات التطبيقية، بينما تتولى المعاهد العليا تدريب الفنيين اللازمين للاقتصاد القائم على الصناعة، ولكن كلا من جامعتى القاهرة وعين شمس كانت قد أنشأت سابقة لتطوير المدارس العليا والمعاهد إلى كليات جامعية ذات شأن، ثم كررت العملية نفسها في ظل عبد الناصر. وأخذ الأساتذة الذين يعملون في المعاهد إلى جانب الجامعات، يكررون في الأولى المحاضرات النظرية المجردة التي يلقونها في الثانية. وفي كلية زراعة القاهرة عمد الأساتذة إلى تدريس العلم النظرى لما له من مكانة مرموقة. وطالب كل من طلبتها وخريجي المعاهد العليا الزراعية بالاعتراف بهم بوصفهم "مهندسين زراعيين"، فلم يكن لديهم أي ميل لفلاحة التربة، وكثيرون منهم لم يكونوا يعرفون كيفية قيادة الجرار، ناهيك عن إصلاحه[١٩] .

وإبان القرن التاسع عشر، كانت المصالح الوظيفية قد أضعفت إرادة كل من المخططين للتعليم والسياسيين في فرنسا وألمانيا بنفس القدر؛ فكانت

الجامعة النموذجية في نظر "الكسندر فون همبولدوت" هي التي تتبع المعرفة الخالصة تاركة العلم التطبيقي لمعاهد فنية منفصلة. ولكن المعاهد تحولت إلى العلوم الأساسية بهدف ترقية مكانتها، وتجاوزت في نهاية الأمر الحاجز الفاصل بينها وبين الجامعات.

أما فرنسا، فقد تركزت الأبحاث النظرية خارج كليات العلوم، في "مرصد باريس"، و"متحف التاريخ الطبيعي"، "والإيكول بوليتكنيك"، "والإيكول نورمال سوبربيير"، "والكوليج دى فرانس". وكان المفترض في الكليات أن تقدم المحاضرات العامة وتعقد الامتحانات لطلاب الليسيه. ولكن، بحلول عام ١٩٠٠ كان علماء جامعة باريس قد تخلوا عن المحاضرات العامة، وأصبح لديهم معامل وطلاب جادون، وأقاموا تقاليد بحثية قوية [٢٠] .

وفي الثمانينيات، أصبحت دعوى المركز القومي للبحوث وأكاديمية العلوم المصرية من أجل البحوث التطبيقية ***"الموجهة لمصلحة علمية"*** **بدلا من البحوث الأساسية** ***الموجهة لذاتها"***، تبدو كما لو كانت تكرارا لما حدث من قبل. فهل كان هناك من يدفع العلماء الطموحين إلى التوقف عن البحث في العلوم الأساسية من أجل التطبيقات الواقعية التي تحتاجها مصر بصورة ماسة؟. وبينما يقول أحد أساتذة الطبيعة بجامعة القاهرة : ***"إن لدينا الشمس في مصر، فلماذا يجب أن تركز على الطاقة النووية ؟... أن تدريس الفضاء والالتحام في الطاقة الذرية أمر طيب، ولكن ما هي أهمية القيام بذلك مادمنا ببساطة لا نحتاجه ؟ ليس هذا سوى عمل استعراضي"*** [٢١] . ولكننا - إذا استرشدنا بخبرة الماضي - لوجدنا أن هذا الأستاذ سوف يلقى صعوبة في إقناع زملائه العلماء.

"أزمة المثقفين":

تعبئة الجامعة من أجل العلم والتكنولوجيا شئ، أما إدخالها في قضية الاشتراكية العربية فشيئ آخر تماما. وقد جاءت نقطة التحول في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢؛ عندما اعتبر عبد الناصر القوى الرجعية مسئولة عن أنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، فاتخذ منها موقفا أيديولوجيا أكثر حدة في الداخل والخارج. وكان قد أجبر الجامعة على الإذعان له، فهل بإمكانه الآن أن يعتمد على حماسها في بناء مجتمعه الجديد ؟.

وقبل الانفصال ببضعة أشهر، تبني محمد حسنين هيكل مناظرة صحفية حول "أزمة المثقفين"، في شكل تحقيق حول السبب في إحجام معظم المثقفين عن الاقتراب من النظام الثورى. وتورط بعض المشاركين في توجيه النقد الذاتي لأنفسهم لافتقارهم إلى الحماس الثورى، بينما ذهب آخرون إلى حد التجاسر على طلب إعادة الحريات المدنية والديمقراطية البرلمانية[٢٢].

وكان عبد الناصر فاعلا أكثر منه مفكرا : "***إنني لا أريد أو أدعي لنفسي مقعد أستاذ التاريخ، فذلك آخر ما يجري إليه خيالي***" [٢٣] . إلا أنه كان بحاجة للمفكرين لإحاطة أفعاله بإطار أيديولوجي. فلم يكن بحاجة لأساتذة الجامعة كمجموعة متنافرة من الباحثين المختلفين فيما بينهم، الذين يقومون بنقل الأفكار إلى الطلاب. وإلقاء المحاضرات العامة أحيانا. وإنما أراد تعبئة الجامعة في صورة منظمة لغرس أفكار القومية العربية والاشتراكية كما حددها نظامه.

وكان العديد من أساتذة الجامعات رحبوا بالثورة، وبعضهم ظل يساندها حتى بعد أن اشتدت هيمنة الجيش سنة ١٩٥٤. ولكن أهداف النظام لم تكن واضحة، وتعرضت حريات التفكير و الحديث والعمل للهدم. وامتلأ الحرم الجامعي بمخبري الشرطة، و لم يعد الأساتذة يعرفون حدود الكلام المباح. فضلا عن أن المثقفين لم يستطيعوا صناعة أيديولوجيات بالأمر، على غرار ما كان يتوقع العسكريون.

ومع ذلك، لعب الأساتذة دورا في "تحبير" خطوط الناصرية الكلاسيكية في المناقشات التي دارت خلال ١٩٦٠ و١٩٦١ ؛ فاختفت دعوة "***الأمة المصرية***" لتحل محلها "***الأمة العربية***" ، و تحولت التطلعات **نحو** "***العدالة الاجتماعية***" لتصبح "***الاشتراكية***" الموجهة. واحتاج النظام إلى مناهج أيديولوجية يدرسها جميع الطلاب، فلم يكن أمام الأساتذة خيار سوى إعداد هذه المناهج و تدريسها.

لم تكن مصر سوى هدف مرحلي متواضع بالنسبة لعبد الناصر،فلعبت جامعة القاهرة و أساتذتها دورا في بسط النفوذ المصري على أنحاء العالم العربي.

العروبة وتصدير نموذج جامعة القاهرة :

عكس إنشاء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥، قبيل تحول عبد الناصر إلى القومية العربية مباشرة، اهتمام مصر على نحو خاص بمناطق أعالي نهر النيل، واهب الحياة لمصر. فقد غزا محمد على شمال السودان في العشرينيات من القرن التاسع عشر، ثم عاد الجيش المصري إلى المنطقة عام ١٨٩٨ بعد عهد المهديين، مع مجيئ كتشنر والقوات البريطانية.

وأثناء المرحلة الغريبة – من الحكم الإنجليزي/المصري المشترك – التي تلت ذلك، قيدت بريطانيا النفوذ المصري في السودان إلى أدنى مستوى ممكن. ولكن المصريين من جميع الاتجاهات تمسكوا بإيمانهم *"بوحدة وادى النيل"*. وفضل بعض السودانيين الوحدة مع مصر (بدرجات متفاوتة)، في حين عمل آخرون مع البريطانيين واختاروا الاستقلال التام عندما استعدت بريطانيا للرحيل، أما سودانيو الجنوب وهم ليسوا عربا ولا مسلمين، فهم آخر من يستفيد من الارتباط بمصر [٢٤] .

وأضاف الملك فاروق إلى صورته المطبوعة على طوابع البريد عبارة *"ملك مصر والسودان"*. وكان اللواء محمد نجيب (وهو نصف سوداني) ومن بعده عبد الناصر يأملان في ضم السودان في بادئ الأمر. وعندما استقل السودان عام ١٩٥٦، أصبح على مصر أن تعقد روابط ودية مع واحد من التيارات السياسية في السودان.

ويعكس التعليم في السودان الروابط مع الأزهر وبريطانيا، كما يعكس الروابط مع جامعة القاهرة. ففي عام ١٩٠٣ كان بالأزهر ٤٣٠ طالبا سودانيا فقط ولكن في ١٩٥٨ وقبل أن يتناقص العدد بسبب زيادة فرص التعليم في السودان، أصبح يدرس بالأزهر ١١٥ طالبا سودانيا [٢٥] . وكانت كلية "جوردون ميموريال" المشروع التعليمي الصغير الذي أقامته بريطانيا في السودان، وهي المدرسة الثانوية التي أصبحت فيما بعد كلية الخرطوم الجامعية في عام ١٩٥١، ثم جامعة الخرطوم بعد ذلك بخمس سنوات. ومع اقتراب استقلال السودان، لم يكن بمقدور بريطانيا أن تعارض افتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم في عام ١٩٥٥. ومازال هذا الفرع باقيا للآن كابن العم الفقير لجامعة الخرطوم، التي تمثل جامعة الصفوة [٢٦] .

وفي عام ١٩٤٣، كانت جامعة فؤاد الأول تبحث بالفعل إنشاء معهد لدراسات السودان [٢٧] . وعكس افتتاح المعهد بعد أربعة أعوام اهتمام مصر

العريق، مع تحرك السودان في اتجاه الاستقلال. وكان الملك فؤاد بإنشائه للمعهد إنما يقتفي أثر جده إسماعيل الذي عززت الجمعية الجغرافية الخديوية التي أنشأها عام ١٩٧٥، من النفوذ الثقافي لمصر في السودان ومنطقة البحر الأحمر، مثلما ساعدت الجمعيات الجغرافية الغربية بلادها الأصلية على اكتشاف الأراضي المستهدفة في أفريقيا وآسيا والباسيفيك. وفي عام ١٩١٥ أحيا الملك فؤاد الجمعية الجغرافية كما وسع من أنشطتها بعد أن تولى الحكم.

ويتحدث عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة عن أفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية لتأثير مصر (بعد العالم العربي) فيقول :

"ولسوف أظل أحلم باليوم الذي أجد فيه في القاهرة معهدا ضخما لأفريقيا يسعى لكشف نواحي القارة أمام عيوننا، ويخلق في عقولنا وعيا أفريقيا مستنيرا ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها" (٢٨).

وعكس تعديل اسم المعهد إلى *"معهد الدراسات الأفريقية"* في عام ١٩٥٥ هذه الرؤية الأكثر اتساعا. وسواء طرحت مصر شعاراتها حول السودان بمفهوم وادى النيل، أو المفهوم الأفريقي، أو القومي العربي، أو الإسلامي، فلن تكون لهذه الشعارات نفس أهمية الروابط الاقتصادية والجيوبوليتيكية التي تربط على الدوام مصير كل قطر من القطرين على نهر واحد بمصير الآخر.

وفي الستينيات تحول معهد ديني عال إلى جامعة أم درمان الإسلامية، التي حصلت على المساعدة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، إلى جانب مساعدة الأزهر. وفي ١٩٦٦ كان رئيس جامعة أم درمان من خريجي دار العلوم، فدعا زميل دراسته القديم، الدكتور أحمد شلبي الأستاذ بدار العلوم، إلى تأسيس قسم للتاريخ والحضارة الإسلامية بالجامعة، وسر شلبي بتقديم المساعدة لجامعة إسلامية كان يعتقد أنها سوف تنشر الإسلام في أفريقيا، ولم ير في انتقاله المؤقت إلى السودان انتقالا إلى بلد أجنبي، ولكنه مجرد انتقال إلى مدينة أخرى ضمن الأمة الإسلامية(٢٩) .

وأدت القضية الفلسطينية وإنشاء الجامعة العربية، مع جعل مقرها في القاهرة، إلى زيادة انخراط مصر في الشئون العربية منذ ما قبل الثورة. ووصلت الدعوة العروبية إلى ذروتها في ظل عبد الناصر ؛ ووجدت التعبير الأكاديمي عنها في المعهد العالي للدراسات العربية التابع للجامعة العربية (١٩٥٣). وكان المعهد يقدم دراسات مسائية تؤدي للحصول على "دبلوم"

خلال عامين وعلى درجة الماجستير خلال ثلاث سنوات[٣٠] . ولأن المعهد لم يكن تابعا للحكومة المصرية، فقد حدث أحيانا أن عين أساتذة مصريين لا يفضلهم النظام. وفي عام ١٩٥٨، انضمت مصر إلى الجمهورية العربية المتحدة بحماس بالغ لدرجة أن اختفي اسم "مصر" تماما من طوابع البريد مع نهاية العام.

وساعد إنشاء جامعة بيروت العربية في عام ١٩٦٠ على مد نفوذ عبد الناصر ومناهج التعليم المصري إلى لبنان. وكانت جامعة بيروت فرعا من جامعة الإسكندرية، وهي بدورها نتاج جامعة القاهرة.

وعكست المدارس اللبنانية تنوع التركيبة الدينية والاجتماعية والسياسية للشعب اللبناني. ولكن بينما تعود الجامعة الفرنسية الكاثوليكية "سان جوزيف"، وكذلك الجامعة الأمريكية في بيروت إلى القرن التاسع عشر، كانت الدولة في لبنان من الضعف بحيث لم تفتتح الجامعة اللبنانية حتى أوائل الخمسينيات. وبينما رحب الناصريون بجامعة بيروت باعتبارها خطوة نحو الوحدة العربية، تخوف منها – لنفس السبب – المارونيون المدافعون عن الهوية اللبنانية[٣١] .

كما كان الأساتذة من المصريين ومن العرب الذين درسوا في القاهرة، قد نقلوا معهم تقاليد التعليم المصري إلى الأراضي العربية الأخرى، قبل إنشاء فرعي الجامعة المصرية في الخرطوم وبيروت بزمن طويل. وكانت جامعة القاهرة تفتقر إلى الرابطة الإسلامية والإعانات الطلابية التي مكنت الأزهر من اجتذاب الطلاب من بلدان بعيدة مثل إندونيسيا ونيجيريا، ومع ذلك لم تكن نسبة الطلاب الأجانب في جامعة القاهرة عام ١٩٥٠ (٦%) بالنسبة القليلة.

ففي تلك السنة بلغ عدد الطلاب الأجانب ٩٣٩ طالبا بجامعة القاهرة، ٣٠% منهم من السودانيين و٢١% فلسطينين، ١١% من السعوديين ومثلهم من السوريين، و٧% عراقيين، وكانت ٥% نسبة كل من الطلاب اللبنانيين والسوريين[٣٢] . وأرسل المغرب الذي كانت تحت الحكم الفرنسي أبناءه إلى الأزهر، والقليل منهم إلى جامعة القاهرة.

وفي الثلاثينيات، كانت جامعة القاهرة تصدر الأساتذة بالفعل إلى العراق، عندما ذهب عبد الرازق السنهوري إلى بغداد كعميد لمدرسة القانون هناك بهدف إعادة تنظيمها، وبصحبته اثنان آخران من المصريين لتدريس القانون(٣٣). وحمل الأساتذة المصريون معهم أينما ذهبوا تقاليد التدريس،

والعادات الإدارية، التي استقرت في وطنهم. وكان المصريون مطلوبين بوجه خاص في البلدان العربية من أجل تدريس المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية باللغة العربية، في حين كان أمام البلدان المضيفة مساحة أوسع في اختيار أساتذة العلوم التي تدرس عادة بالإنجليزية أو الفرنسية. وساعدت رابطة اللغة العربية والإحساس بصلة القرابة العربية، على مقاومة نزوع الدول الاستعمارية السابقة إلى الاحتفاظ بروابط مع المستعمرات القديمة بدلا من إقامة روابط مع جيرانها من بلدان العالم الثالث.

كما زاد الطلب على الأساتذة المصريين بعد إنشاء جامعة ليبيا (١٩٥٥)، وجامعة الملك سعود (١٩٥٩، اسمها الآن جامعة الرياض)، وجامعة محمد الخامس (١٩٥٧)، وجامعة تونس (١٩٦٠)، وجامعة حلب (١٩٦٠) وجامعة الأردن (١٩٦٢) وجامعة الكويت (١٩٦٦) [٣٤] . فعلى سبيل المثال كانت نسبة الأساتذة المصريين ساحقة بين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت (٧١%) عام ١٩٧٤[٣٥] . في حين كانت أهمية الوجود المصري في المغرب الناطق بالفرنسية أقل منها في ليبيا، والهلال الخصيب، والجزيرة العربية. وفيما بعد، كررت الأقطار العربية الأكبر مساحة، النموذج المصري بإنشاء جامعات إقليمية خاصة بها.

وحتى اندلاع حرب ١٩٦٧، كانت هجرة المصريين تتم على نطاق ضيق، فانحصرت خسارة جامعة القاهرة من الأساتذة في إطار "استنزاف العقول نحو الداخل" – بمعنى انتقالهم إلى الجامعات المصرية الجديدة ومعاهد البحث – أكثر منها نحو البلدان الأخرى. وقد اشتهر المصريون "بالتصاقهم بوطنهم"، خاصة عند المقارنة باللبنانيين والسوريين واليونانيين المحبين للترحال. بالإضافة إلى أن عبد الناصر وقف ضد خسارة القوة البشرية الماهرة التي تحتاجها مصر داخل الوطن[٣٦] . فكان المصريون الذين عملوا بالتدريس في الجامعات العربية الأخرى قبل ١٩٦٧ من المحالين إلى المعاش غالبا، أو من غير المرغوب فيهم في الداخل.

الجامعة والاشتراكية العربية :

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، شن عبد الناصر هجوما عنيفا على الدراسة الأكاديمية في خطبته التي استغرقت أربع ساعات أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

"أنكم * *تدرسون الاقتصاد السياسي في كلية الحقوق – نظرية آدم سميث حول العرض والطلب. وتقولون إن... مثل هذه النظريات نموذجية... وأنا أقول : لا، فالعملية (في مصر) ليست عملية عرض وطلب. فنحن نصوغ نظاما جديدا... لقد كتب بعض المؤلفين كتبا في الاقتصاد كانت مجرد نقل عن مؤلفي بلدان أخرى. فمن منهم كتب كتابا عن الاقتصاد الذي نتعامل معه؟... وعندما أدركت أن كتب الاقتصاد هذه مجرد تكرار لما كنا ندرسه بكلية الحقوق في ١٩٣٦، ملأني شعور بالإحباط لانهاية له"* (٣٧).

وباختصار، كانت الجامعة منعزلة عن احتياجات المجتمع المعاصر، فكان ذلك هو الوقت المناسب تماما لأن تتجه نحو الخضوع، وأصبح لزاما عليها أن تفسر القومية العربية والأهداف الاشتراكية للنظام، وتبررها وتعمل على نشرها. ومن بين ٢٥٠ شخصا حضروا خطبة عبد الناصر، كان هناك أربعة وثلاثون أستاذا جامعيا(٣٨) .

كما كانت اللجنة التحضيرية جزءا من مساعي عبد الناصر لتعضيد حكمه، بعد الانفصال السوري الذي وقع قبل أسابيع قليلة. وتقرر أن تبحث اللجنة إجراءات اختيار مؤتمر وطني للقوى الشعبية، يتولى إعداد ميثاق للعمل الوطني. ويمهد الميثاق بدوره الطريق أمام انتخاب اللجان المحلية للمؤتمر العام للاتحاد القومي، الذي سيقوم بوضع مسودة دستور جديد.

وفي مايو ١٩٦٢، وقف عبد الناصر تحت القبة الكبيرة لقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة لمدة ست ساعات يقرأ مسودة ميثاق العمل الوطني. وحظى الأساتذة والطلاب بتمثيل جيد وسط جمهور الحاضرين من أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛ فقد شغل الأساتذة ١٠٥ مقعدا بنسبة ٧% من إجمالي المقاعد، وحصل طلاب معاهد التعليم العالي الممثلين من خلال اتحاداتهم على نسبة مساوية (٧%) وتفوق وفد جامعة القاهرة المكون من ٢٧ أستاذا وعشرين طالبا على وفد عين شمس الذي جاء في الترتيب الثاني مشكلا من ١٨ أستاذا و ١٥طالبا(٣٩) .

وبدأت تعبيرات مثل ***"الاشتراكية العربية"*** و***"الاشتراكية التعاونية الديمقراطية"*** تتردد في الدوائر الرسمية بعد حرب السويس. وفي صيف ١٩٦٠ ألزم الاتحاد القومي نفسه رسميا بإقامة مجتمع اشتراكي. وشهد

---

* مترجم عن الانجليزية لعدم استطاعتى الحصول على أصل الخطاب – (المترجمة)

الصيف التالي محمد حسنين هيكل وغيره من الكتاب منهمكين في رسم الخطوط العامة التي تميز الاشتراكية العربية عن الشيوعية. ولأن هيكل كان يعبر عما يريده عبد الناصر، فقد عارض المبادئ الشيوعية الخاصة بديكتاتورية البرولتياريا، وإلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة الممتلكات دون تعويض والرغبة في التضحية بالجيل الحاضر من أجل الأجيال القادمة.

وتحدث الميثاق الوطني عن ***"الاشتراكية العلمية"*** حتى ينأى بنفسه عن الشيوعية التي لم تذكر بالاسم. وقدم الميثاق أيضا الاتحاد الاشتراكي العربي كحزب واحد يحل محل الاتحاد القومي[٤٠].

وسمح عبد الناصر للمؤتمر والصحافة بمناقشة الميثاق الوطني لما يربو على شهر كامل تحت شعار ***"دع مائة زهرة تتفتح"***. فاعترض اليمينيون على تخصيص نسبة ٥٠% من مقاعد المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين. وطالب محمد الغزالي، الشيخ بالأزهر، بأن يعلن الميثاق أن الإسلام دين الدولة، وشجب العلمانية النابعة من الغرب، والتي رأى أنها متفشية في مصر. وحشد الغزالي علماء الأقاليم في الأزهر ؛ فاضطر عبد الناصر إلى التصرف بحرص. وبعد أن استمع عبد الناصر مليا، أوضح أن المؤتمر لم يكن مقصودا منه تعديل "مسودة" الميثاق فعليا. وبناء على ذلك، أقرها المؤتمر الوطني فورا[٤١].

واعتمدت الاشتراكية، في الميثاق الوطني - إلى حد كبير - على الفكر الماركسي وغيره من الفكر الأوروبي، إلا أنه تعين أن تطرح باعتبارها فكرة قومية. وواكب اعتناق عبد الناصر للاشتراكية فترة قمع قاسية للشيوعيين المصريين، ففي عام ١٩٥٩ ساقهم عبد الناصر، ليلاقوا معاناة رهيبة في السجون ومعسكرات الاعتقال، مثلهم في ذلك مثل الإخوان المسلمين. حتى تساءل البعض، كيف يمكن بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين؟. وفي ربيع ١٩٦٤، قرر عبد الناصر أن اليسار لم يعد يمثل تهديدا، فأطلق سراح الباقين منهم على قيد الحياة أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفيتي "خروتشوف". وحصل اليساريون الراغبون في العمل مع الحكومة على مناصب في الصحافة والمصالح الحكومية. وكتب بعضهم في مجلة الطليعة التي كانت تصدر من مؤسسة الأهرام تحت رعاية هيكل[٤٢].

وساعد اليساريون عبد الناصر في تفصيل أيديولوجيته الاشتراكية وشكلوا وزنا خفيفا لايمكن إنكاره في مواجهة الثقل الذي يتمتع به عبد الحكيم

عامر في الجيش، وجماعات الضغط المتنافسة الأخرى، والإخوان المسلمين الذين هلك القسم الأعظم منهم.

وفي ١٩٦٥ أنشأ عبد الناصر "منظمة الشباب الاشتراكي"، فانضم إلى فروعها بالجامعات قلة من الطلاب المتحمسين، غير أن غالبية الطلاب بقيت بعيدا عنها. وأجبرت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ عبد الناصر على سحب المنظمة، التي لم تكن تتمتع بالشعبية، من الحرم الجامعي[٤٣].

وعرف رجال "العلاقات العامة" بالجامعة كيف يوجهون مراكبهم مع التيار. فنقل تقرير ***"عين شمس في ظل الثورة"*** عن الميثاق الوطني، فصوله وتعبيراته. وحمل أحد فصوله بوضوح عنوان: ***"الجامعة في خدمة الدولة"*** (لا في خدمة "المجتمع" أو "الشعب")؛ ويبين الكتيب عدد الأطباء والمهندسين وغيرهم من الخريجين الذين يسهمون في بناء المجتمع "الرائع" الجديد ونوه إلى جامعة بيروت العربية، وجامعة الكويت، وكان رئيساهما من جامعة عين شمس. وردد الجزء الخاص بالبحث العلمي: ***"إن العلم هو سلاح النصر للثورة"***. وتفاخر التقرير بما قدمته جامعة عين شمس للصحة والتعليم و***للكفاح المسلح*** ومثل أي مؤسسة اشتراكية طيبة، اهتمت الجامعة بصالح طلابها[٤٤].

ولم تخدع هذه الألفاظ المنمقة عبد الناصر، الذي كان يعلم أن الجامعات ليست بوتقة للحماس الاشتراكي، وضغط على رجاله للقيام "بعمل ما" حيالها. وفي إحدى أمسيات يونيو ١٩٦٤، التقى كمال الدين رفعت نائب رئيس الوزراء للتعليم العالي والبحث العلمي، وكان يرأس أيضا قطاع الجيزة في الاتحاد الاشتراكي العربي، بأساتذة من كلية الآداب – جامعة القاهرة، لبحث المشكلة. وكمال الدين رفعت من الضباط الأحرار وله ماض ماركسي، وبرز باعتباره أحد أيديولوجيي النظام. ونشر نص مناقشات هذه الأمسية فيما بعد بعنوان ***"دور الجامعات في بناء المجتمع الاشتراكي"***.

وافتتح احمد بدوي رئيس الجامعة الجلسة، فقدم عميد كلية الآداب رفعت باعتباره "أحد أبطال ثورة ٢٣ يوليو" وطرح رفعت سؤال الأمسية: ماذا فعلت الجامعة لبناء مجتمعنا الجديد؟ فأجاب الدكتور محمد عثمان نجاتي بوابل من الشكاوى؛ وذكر أن القول بأن الجامعات في المجتمع الاشتراكي يجب أن تفتح أبوابها على مصاريعها، وتلغى أي تفاوت في الفرص أمر حسن وطيب للغاية، ولكن كيف يمكن للجامعات أن تقوم بهذه المهمة إذا كانت مكدسة بالطلاب؟ وكيف يمكن للأساتذة أن يتفوقوا في التدريس والبحث

وهم مضطرون لأن يعملوا في وظائف إضافية لإعالة أسرهم؟ بينما تفتقر المعامل إلى المعدات، والمكتبات إلى الكتب والدوريات الضرورية. كما أن الأساتذة ليس لديهم الوقت للاتصال الشخصي بالطلاب. ومكتب التنسيق مستمر في إيداع أعداد كبيرة من الطلاب بكليات ليس لديهم أدنى اهتمام بها.

واختلف الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ، مع نجاتي؛ فأعلن إن المشكلة الحقيقية ليست في العدد، ولكن في انعدام الالتزام الأيديولوجي التقدمي من جانب الأساتذة. وذكر أنه يعتقد أنها أزمة في الفكر التقدمي، فنحن نحتاج إلى الأستاذ الذي يجمع بين العلم والثورة، المعرفة الأكاديمية والميول التقدمية... فالاشتراكية ليست مسألة سياسية تمارس خارج أسوار الجامعة، بل قضية فكرية ترتبط بفروع المعرفة الإنسانية[٤٥] ، والمهمة الأولى للجامعة هي تنمية التفكير التقدمي بين الأساتذة، أما المهمة الثانية، فتطوير المنهج الدراسي المبنى على المنظور الاشتراكي.

وتدخل كمال رفعت نائب رئيس الوزراء، معتذرا بأنه ليس رجلا جامعيا، وراجيا تصويب ملاحظاته إن كانت خاطئة (ولم يكن أحد منهم من الغباء بحيث يصدق كلامه حرفيا). وسلم بالنقاط التي ذكرها نجاتي، ولكن السؤال الحقيقي هو كيف يمكن أن تحل هذه المشكلات إذا ظلت الجامعة بمعزل عن المجتمع ككل؟. ***"لقد ذهب بعض المضللين إلى ادعاء أنه طالما أن الاهتمام الرئيسي للجامعة هو العلم، فينبغي أن تظل الاشتراكية خارجها"***.

والتقط الأستاذ الدكتور التهامي عبد الرحمن موسى الفكرة الأساسية في كلام رفعت، فأوضح أن نجاتي تحدث فقط عن التدريس والبحث، وأغفل الرسالة الثالثة للجامعة – وهي خدمة المجتمع. وأنه من الممكن أن تقدم أقسام الكليات محاضرات مسائية، وتنشر كتبا شعبية عن الاشتراكية. كما دعا إلى أن تركز كلية الزراعة على البحوث التطبيقية وتشجع الفلاحين على الاستفادة من الاكتشافات الناتجة عنها. وأشار إلى أنه في الصيف "الماضي" ذهب قليل من طلبة الزراعة إلى الريف لمقاومة الآفات الضارة، ولكن ذلك الجهد كان تافها بالنسبة لجامعة تضم ٥٠ ألف طالب. ولعل موسى ظن في هذه اللحظة أنه امتلك سمع رفعت، فتحول إلى ذكر شكاوى مثل التي أشار إليها نجاتي: نسبة الأساتذة إلى الطلاب غير المعقولة في كلية التجارة (١:٤٥٠)، وأهمية التوسع في المعاهد الفنية لتخفيف الضغط عن الجامعات.

كما تحدث أيضا احمد فؤاد الأهواني أستاذ الفلسفة فعلق على ما قيل من أن جامعة القاهرة لم تؤد واجبها؛ وتساءل ألم تقدم الجامعة الزعماء، وتنشر الثقافة الرفيعة لمصر؟ لننظر إلى جميع خريجي الجامعة في مناصب القيادة، أننا نعلم الأفراد، الذين يقدمون بعد ذلك إسهامات للمجتمع. ويتدخل رفعت مرة أخرى قائلا أن الجامعة بالفعل علمت العديد من الأفراد الذين كانوا يسهمون في تطور المجتمع، ولكن القضية تكمن في دور الجامعة باعتبارها مؤسسة.

واستمر الحوار على هذا المنوال بين النظام والأساتذة، مع الإحباط على الجانبين حتى حرب ١٩٦٧. وفي نفس الوقت دار جدل مشابه في الدوائر الأدبية حول "الالتزام" الاشتراكي.

ثم وصلت العلاقات بين النظام والجامعة إلى نقطة الغليان، عندما دعا محمد عزت سلامة وزير التعليم العالي إلى عقد مؤتمر حول التعليم العالي في جامعة القاهرة، فبراير ١٩٦٧. وانضم الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة ومسئولو الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الجلسة الافتتاحية. إلا أن الأساتذة ثاروا عند اكتشافهم أن المؤتمر عقد بغرض الاستعراض، وان الوزير اعتزم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للجامعات، بما يزيد من القيود على الاستقلال الضئيل الذي كانت الجامعة ما تزال تحتفظ به. واستمرت المعركة خلال الربيع ؛ فاختار محمد أنيس، وشقيقه عبد العظيم أنيس (أستاذ العلوم من جامعة عين شمس) ورشدي سعيد أستاذ الجيولوجيا، جانب الوزير باسم الاشتراكية، وأبدى حلمي مراد نائب جامعة القاهرة بعض التحفظات في حذر، في حين أعلن رشاد رشدي أستاذ اللغة الإنجليزية رفضه للمشروع منذ البداية.

ثم أجهضت الحرب الفعلية في يونيو ١٩٦٧ حرب الكلمات هذه، بيد أن القضايا نفسها بقيت كما هي. ولم يكن أمام عبد الناصر في سنواته الأخيرة خيار سوى أن يسترضي الجامعات، فعين حلمي مراد نائب رئيس الجامعة وزيرا للتعليم العالي. ولسوف يهتم السادات أيضا بالتودد إلى أساتذة الجامعات في أوائل عهده[٤٦] .

مقرر "التربية الوطنية": دعاية أم تدريب على المواطنة:

في نوفمبر ١٩٥٨، كانت الجمهورية العربية المتحدة بلغت تسعة أشهر من عمرها، عندما قررت الحكومة إنشاء كرسي جامعي في "تاريخ الأمة العربية"، فأبدى الأساتذة امتعاضهم لعدم استشارتهم في ذلك على أساس أن تغيير المقررات يجب أن ينبع من بين المتخصصين داخل الجامعة، وأنه سوف تحدث مشكلات إذا اضطر الأساتذة لتدريس موضوعات لايؤمنون بها[٤٧].

ومضى عبد الناصر في طريقه؛ وفي العام الدراسي ٦٢ – ١٩٦٣ أدخل مادة التدريب العسكرى للطلبة والطالبات ضمن مواد الدراسة في السنوات الثلاث الأولى من الجامعة[٤٨]، كما تم وضع منهج "المجتمع" للمدارس الثانوية، "والتربية القومية" للجامعات. وعقد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم مؤتمرين بالإسكندرية لصيفين متتالين من أجل إعداد منهج "التربية القومية" [٤٩]. فدرس جميع طلاب السنة الأولى بالجامعة "المجتمع العربي"، ودرس طلاب السنة الثانية "*ثورة ٢٣ يوليو*" وطلاب السنة الثالثة "*الاشتراكية العربية*" أما طلاب السنة الرابعة فلم يتلقوا أبدا المقرر المقترح تدريسه عليهم.

واشترك أساتذة من كلية الآداب، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في إعداد أحد كتب المراجع، وهو "*دراسات في المجتمع العربي*"؛ ففي الجزء الأول شرح أستاذ في الجغرافيا كيف تجاهل الاستعمار الأوروبي العوامل الجغرافية واللغوية، والتاريخية والسياسية التي تصنع وحدة الوطن العربي. ثم تبع ذلك قسم شرح فيه محمد أنيس فكرة القومية، وصور اثنان من أساتذة التاريخ الجذور التاريخية للقومية العربية، فأكدوا على أن الوطن العربي كان موحدا في ظل "محمد" والخلفاء الراشدين، وأن الوحدة الثقافية والدينية استمرت برغم الانقسام السياسي في ظل العباسيين، ثم تحت حكم أسر تركية متعددة. واشترك أنيس مع مؤلف آخر في إعداد بحث من ٧٥ صفحة. حول "*نهضة العرب المحدثين ونضالهم*" متجاهلا عدة قرون من الحكم العثماني في فقرة واحدة، واصفا إياها بالحقبة الكئيبة التي فقد فيها العرب استقلالهم. وسئل مؤلف مرجع آخر، عن السبب في انه تجاهل فعليا أربعة قرون من الحكم العثماني في المشرق العربي، فقال إن العصر العثماني كان عصرا مظلما بالنسبة للعرب، وأنه قرر التعامل مع الجانب المضيىء فقط[٥٠]. وفي

"رواية" أنيس يعود الشرير التركي مع عبد الحميد الثاني، ويتلوه الانقسام المأساوي للأراضي العربية على يد البريطانيين والفرنسيين. وبعد ذلك، يظهر التفاؤل في القصة مع معارك الاستقلال المتواكبة في عدة بلدان عربية، والجامعة العربية وغيرها من المعالم التي تشير نحو الوحدة العربية، ومثلها الأعلى في ***"الوقت الحالي"*** هو الجمهورية العربية المتحدة. ثم، تحطمت الجمهورية العربية المتحدة في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب(٥١).

ويعتبر ***"دراسات في المجتمع العربي"*** نقيضا صارخا للبحث الذي كان فريق من أساتذة جامعة القاهرة قد كتبه لطلاب السنة الأولى بقسم التاريخ قبل عشرين عاما ، ففي ***"البحث في التاريخ المصري"*** ركز علماء في المصريات ومتخصصون في العصور الوسطى الإسلامية، والتاريخ الحديث، اهتمامهم عبر خمسة آلاف عام من التاريخ المصري. فعالج الفصل الأول (الجغرافي)، النيل باعتباره الخيط المركزي، وتلا ذلك بحث في تاريخ مصر القديمة حسب تسلسل الأسر، ثم حصلت الفترات الإغريقية والرومانية، والبيزنطية – القبطية على حقها من البحث. وفند الفصل الخاص بالحقبة الإسلامية قبل العثمانيين مقولة أن مصر فقدت استقلالها في الفترة من ٥٢٥ قبل ميلاد المسيح وحتى ١٩٢٢ ميلاديا، مشير إلى أن الاستقلال لا يتوقف على أن يكون الحكام من نفس جنس الشعب. فهل يقول أحد أن إنجلترا لم تكن مستقلة بعد عام ١٠٦٦؟ وعلى الرغم من أن الأيوبيين والمماليك لم يكونوا مصريين بالدم، إلا أن انتصاراتهم على الصليبيين تعتبر في هذه الدراسة انتصارات مصرية(٥٢).

وكان المنهج المفرط في التركيز على المصرية، وتمجيد أسرة محمد على بالتحديد يطغى على الكتب الدراسية في ظل النظام القديم. فأصبح اهتمام هذه الكتب فيما بعد ١٩٥٢ بمحيط العالم العربي، وتضمين الأفكار الاقتصادية والاجتماعية خطوات في الطريق الصحيح، غير أن الكتب الجديدة استبدلت ببساطة مجموعة من الأساطير الوطنية والشعارات الأيديولوجية بمجموعة أخرى. فجاءت النتيجة عبارة عن "بروباجندا" محض، ويقول لويس عوض : ***"تبحث عبثا عن رجل حكم مصر أمدا طويلا أسمه الخديوي عباس حلمي أو عباس الثاني فلا تعثر على أثر. فإذا أراد التلميذ أن يعرف من جلس على عرش مصر منذ ثورة ١٩ حتى معاهدة ١٩٣٦ لما وجد اسم الملك فؤاد فيما يدرس من صحائف، ولولا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ خلعت الملك فاروق لتحلل السادة مؤرخو الأطفال من ذكر اسمه أيضا... التلميذ***

الفرنسي لا يتعلم رأي وزارة التعليم في لويس فيليب أو في نابليون الثالث. أما التلميذ المصري المسكين، فلا يقرأ في كتابه اسما من أسماء الأعلام إلا مقرونا بالتمجيد أو بالشتيمة وكأنه يقرأ مقالا في جريدة أو يسمع حديثا في الإذاعة أو التليفزيون" (٥٣) .

وكان المغزى واضحا، على الرغم من أن عوض ربما قلل من قدر الموقف الأيديولوجي للكتب الدراسية الفرنسية.

كما علق إبراهيم عبده على الميثاق الوطني بسخريته اللاذعة كالعادة:

"... كتاب مقدس هو "الميثاق" كتاب الفكر الثوري الذي بلغ عدد النسخ التي طبعت منه فيما يقال أكثر مما طبع من القرآن و الإنجيل في عدة أجيال، ودرس في المدارس والجامعات، وأصبح مادة للسقوط والنجاح، ولم يحظ القرآن الكريم بهذه الميزة" (٥٤) .

وكان اليساريون يشعرون بالإحباط بسبب ما تحمله جميع الكتب الدراسية من ولاء كاذب للاشتراكية. فقد اتهمت مجلة الطليعة الكتب المقررة بأنها لا تحوي بحثا جديرا بالثقة عن الاشتراكية أو التحليل الطبقي الجاد(٥٥) . ولم يكن السبب بعيدا عن الأذهان ؛ فقد لاحظ أنور عبد الملك أن الاثني عشر أستاذا الذين اختيروا لوضع منهج التربية القومية للنظام الاشتراكي العربي، لم يكن من بينهم : ***"أستاذ اشتراكي واحد، دون الحديث عن الماركسيين... بينما نلاحظ أسماء معروفة بأفكارها اليمينية أو جهلها التام بهذا النوع من المشاكل"*** (٥٦) .

وأسفر ذلك عن فوضى ضخمة، حيث سارع كل أستاذ ليدفع إلى المطبعة بكتابه الخاص ؛ فصدر ما يربو على ثلاثين كتابا عن ***"المجتمع العربي"*** وحده، مع تسابق الأساتذة للحصول على حق طبع الكتاب المدرسي. وكان بعض الكتاب يكاد لا يخفي امتعاضه من الاشتراكية، بداية من التأكيد على أن الاشتراكية العربية تختلف عن الشيوعية، إلى إدانة الأخيرة بالكامل وبذلك يتجاهل العودة إلى الحديث عن الأولى(٥٧) .

فماذا استفاد الطلاب من منهج التربية القومية؟.. أوضح بحث أجري بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧١ في جامعات القاهرة، والإسكندرية وأسيوط أن ثلث الطلاب مستاءون من المقرر، وحوالي نصف الطلاب ومايزيد عن ثلث الطالبات يشعرون بعدم الارتياح بسبب فشل المحاضرات الاشتراكية في تحقيق أهدافها(٥٨) . ويتذكر أحد المخضرمين في هذه المحاضرات أن أساتذته

كانوا مرعوبين من أن يؤخذ عليهم أنهم غير ملتزمين بخط ثورة ٢٣ يوليو، فكانوا يتحدثون في محاضراتهم عن نابليون أو ثورة ١٩١٩، أو عن أي شيئ آخر ما عدا ثورة عبد الناصر. أما الطلاب ذوو التوجهات الدينية فكانوا يريدون مقررات إجبارية في الإسلام بدلا منها، ومازالوا حتى الآن يطالبون بذلك.

وبمرور الوقت، طالب حلمي مراد بعقد سلسلة من الاجتماعات من أجل إصلاح مقرر التربية القومية، في أعقاب ١٩٦٧، ولكن الوقت كان قد تأخر جدا. بعد أن تلقت دعوة عبد الناصر للاشتراكية العربية والحافز الأيديولوجي الذي دفع إلى وضع مقررات حول هذا الموضوع ضربة قاضية. وقبيل وفاة عبد الناصر بوقت قصير كانت هذه المقررات ألغيت[٥٩].

بيد أن تشجيع النظام للفكر الاشتراكي – في حدود – سهل ازدهار مدرسة من المؤرخين ذوى الميل اليساري الذين كشفوا عن أبعاد جديدة في التاريخ المصري الحديث. فمحمد أنيس بقسم التاريخ – جامعة القاهرة – حاصل على الدكتوراه من جامعة لندن، ومع أواخر الخمسينيات كان يستخدم منهجا ماديا للتحليل، ويشجع طلابه على إعداد أبحاث حول النقابات العمالية، وغيرها من الموضوعات المهملة المتعلقة بالناس العاديين. فأبدى تلميذه عبد العظيم رمضان وصغار الباحثين – الذين شاركوا في حلقة البحث التي أجرتها جامعة عين شمس حول التاريخ المصري الحديث – اهتماما قويا بالبعد الاجتماعي الاقتصادي. (وربما سبب انضمام محمد أنيس لحزب "الوفد الجديد" المحافظ في عهد السادات إحساسا بالدهشة، كما أن هناك بعض المشكلات فيما يتعلق بمنهجه في التحليل الطبقي، ولكن أعماله وأعمال تلامذته أثرت علم التاريخ المصري الحديث)[٦٠].

"تأميم" الأزهر[٦١]

ولم يكن عبد الناصر ليغفل عن الأزهر، وهو يحكم قبضته على القوى الوطنية في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢. وكان الأزهريون قد جربوا عصا الحاكم من قبل، غير أن ذلك حدث على نحو متفرق وفردي فحسب. فقد تجاهل محمد علي الأزهر، عندما اقتطع من مخصصاته المالية، وحاول خلفاؤه معالجة ذلك دون طائل يذكر، أما عبد الناصر، فأممه فعليا!

وتكتسب الدراسة التي أعدها محمود شفشق عن طلاب السنة النهائية بالأزهر، قيمة خاصة ؛ لأنها أعدت في أكتوبر ١٩٦٢ قبل أن تترسخ الإصلاحات التي أدخلت في العام السابق، ولأنه بحث أيضا جامعة القاهرة وعقد مقارنة بين الاثنين. ففي الأزهر، بحث شفشق كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية، في حين غطى بحثه كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق والهندسة بجامعة القاهرة. واختار في كل من الحالتين عينة تضم ٢٠% من طلاب السنة النهائية، وبلغت نسبة الإجابات ١٣% من إجمالي عدد طلاب نفس السنة. واشتملت عينته عن جامعة القاهرة على ١٦% مسيحيين، إلا أنها لم تضم طالبات. ولم يكن بالأزهر مسيحيون، كما لم يكن بسنواته النهائية طالبات وقت إجراء البحث[٦٢] .

وتكاد تكون النتائج التي لخصت في جدولي (٢٩)، (٣٠) غاية في الدقة. فهي توضح أن الطالب الأزهري العادي يكبر نظيره من جامعة القاهرة بست سنوات، كما أنه أكثر ريفية منه، واحتمالات كونه متزوجا أكبر؛ نظرا لأن حفظ القرآن يستغرق وقتا طويلا، كما أن الشاب يتزوج مبكرا في الريف. وكانت احتمالات أن يكون الأزهري من أبناء القاهرة أقل، وأسرته عادة أكثر فقرا، ووالده أقل تعليما، والأرجح أن يكون والده مزارعا أو إمام جامع أكثر منه تاجرا أو موظفا مكتبيا. وقيم الأزهري عادة أبعد ما تكون عن "الليبرالية" أو "الحداثة" (وفق تعبيرات شفشق).

وكان الأزهر يوفر دائما فرص التعليم للفقير الكفء، أما ما تغير فهو أنه لم يعد يجتذب أبناء النخبة بنفس القدر.

ورغم نزعات المساواة التي لمسناها في جامعة القاهرة، إلا أنها ظلت نخبوية اكثر من الأزهر ؛ حيث تقترب نسبة الأزهريين ذوى الأصول الريفية (٦٢%) ومن أبناء الفلاحين (٤٦%) من نسبة السكان الذكور البالغين في مصر ككل (٦٣% و٥٤% على التوالي). وعلى الرغم من أن الأزهريين كانوا يفوقون المتوسط القومي من حيث مستوى تعليم آبائهم ودخولهم، إلا أن هذا المستوى يبدو متواضعا إذا قورنوا بطلاب جامعة القاهرة.

ولم يذكر شفشق ما إذا كانت الأصول الاجتماعية للطلاب تتفاوت بين كليات الأزهر الثلاث، ولكن استجاباتهم لأسئلته التي تتضمن تحديد موقف لم تكن متفاوتة. وعلى العكس من ذلك تباينت الأصول الاجتماعية لطلاب العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جامعة القاهرة عن طلاب الطب والهندسة والعلوم على نفس النحو الذي اختلف فيه طلاب جامعة

القاهرة ككل عن الأزهريين: فكان طلاب المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية في أغلب الأحوال من غير أبناء القاهرة أو أي مدينة كبيرة أخرى، كما أنهم أكثر فقرا، وينتمون لأسر أقل تعليما، ومن المرجح أكثر أن يكون آباؤهم مزارعين.

وفي القضايا الاجتماعية فإن طلاب طب القاهرة هم الأكثر "ليبرالية" أو "حداثة"، بينما كان طلاب العلوم الإنسانية أكثر قربا للأزهريين المحافظين، في حين تأرجح طلاب التخصصات الأخرى بين الجانبين(٦٣) .

وعلى غير المعتاد جاء شيخ الأزهر في الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ – الشيخ محمود شلتوت – ليبراليا، بعكس سابقيه الذين تركوا المنصب احتجاجا على تدخل الحكومة(٦٤) . ففي شبابه، أيد إصلاحات الشيخ المراغي، وبعد ذلك، أصيب بخيبة أمل عندما اتفق أستاذه مع المحافظين. كما اتخذ شلتوت نفسه العديد من المواقف التقدمية ؛ فحبذ ترجمة القرآن، والتقارب مع الشيعة، وإرسال الأزهريين إلى أوربا للحصول على دراسات عليا، وقبول الطالبات بالأزهر وإضافة الدراسات العلمية والفنية إلى مناهجه. ولكنه استمر كرجل إصلاح داخل الأزهر، بعكس دعاة التحديث من الأزهريين السابقين مثل طه حسين، وعلي عبد الرازق، ومصطفى عبد الرازق، الذين انتهى بهم المطاف إلى خارجه. ونظرا لأن شلتوت لم يكن على علاقة طيبة بالملك فاروق، فقد أسعده الارتباط بالضباط الأحرار بعد الثورة، وساهم في تأييد الأزهريين لعبد الناصر في مواجهة الإخوان المسلمين(٦٥) .

ورغم الاختلافات الواضحة بين شلتوت وطه حسين، إلا أن كفاح الأول حمل بعض الشبه من نضال الأخير؛ فكلاهما اتصل بالأحرار الدستوريين (رغم أن طه تحول بعد ذلك إلى الوفد). وفي أوائل الثلاثينيات أطاحت وزارة صدقي القوية بكل من الرجلين. وكان شلتوت واحدا من بين حوالى سبعين أزهريا كلفهم تأييدهم للمراغي الطرد من مناصبهم، فلجأ إلى الكتابة في الصحف – مثل طه – ومارس المحاماة لبعض الوقت مع عبد الرازق، وهو واحد أيضا من ضحايا التطهير. وفي عام ١٩٣٥ تمكن المراغي ولطفي السيد من العودة إلى منصبيهما السابقين بفضل ضعف الملك فؤاد، وما لبث أن تبعهما شلتوت وطه. وفي الستينيات، عندما أشرف شلتوت على إلحاق البنات بالأزهر، أثارت صورة صحفية له مع الطالبات حملة من

الاحتجاج، وهو تكرار غريب لتجربة طه حسين في إلحـاق البنـات بكليـة الآداب قبل ثلاثين عاما[٦٦] .

جدول (٢٩)
مقارنة بين طلاب جامعة القاهرة وطلاب الأزهر (نسب مئوية)

	الأزهر	القاهرة		الأزهر	القاهرة
متوسط السن	٢٨ سنة	٢٢ سنة	متزوج	٢٠ (*)	١ (**)
متوسط الالتحاق	٢٣ سنة	١٧سنة	مسلم	١٠٠	٨٤
من أبناء القاهرة	٢	٣٧	مسيحى	–	١٦
من الإسكندرية	١	١	قبطي	–	١٥
من مدن عدد سكانها يتراوح بـين			**الدخل السنوى للأب :**		
١٠٠ ألف و٥٠٠ ألف نسمة	٩	١٨	اقل من ٢٠٠ جنيها مصريا	١٥	٣
من أصول ريفية (أقـل مــن ٢٠			٢٠٠–٤٠٠ جنيها	٤٦	٢١
ألف نسمة)	٦٢	٢٤	٤٠٠–٨٠٠ جنيها	١٧	٤٧
مهنة الأب :			فوق ٨٠٠ جنيها	٢	١٠
مهنى	١	١٤	**مستوى التعليم الرسمي للأب :**		
مدرس	٧	٦	منعدم	٢٦	٧
وظائف إدارية عليا	–	٨	قسط من التعليم الابتدائي	٣٠	٧
وظائف كتابية وإدارية دنيا	٢	٢٣	الابتدائية	٢٠	١٩
رجل دين	١٠	٢	قسط من التعليم الثانوي	١	٩
ضابط جيش او بوليس	–	٢	الثانوية	–	١٦
رجل أعمال	١٥	٢٣	دار المعلمين	٣	٣
مالك عقارات أراضى	٥	٧	معهد ديني أ, الأزهر	١٣	٣
مزارع	٤٦	٦	جامعى	صفر	٢١
عامل ماهر	٢	٤	**مستوى التعليم الرسمي للأم :**		
عمالة غير ماهرة	٥	٢	منعدم	٦١	٢١
لا إجابات	٨	٣	قسط من التعليم الابتدائي	١٥	١٦
			الابتدائية	١٥	٢٥
			قسط من التعليم الثانوي	١	١٢
			الثانوية	–	٧
			قسط من التعليم الجامعي	–	١
			الجامعة	–	١
			لا إجابات	١٨	١٠

(*) تقديرا (**) عدد الأفراد

– **المصدر** : (بيانات مجمعة من"Shafshak , "University)

جدول (٣٠)

التوجهات الاجتماعية لطلاب جامعتى القاهرة والأزهر

(النسبة المئوية للموافقين)

	جامعة القاهرة	الأزهر
مطلوب تنظيم النسل للتغلب على المشكلة السكانية	٧٨	٣١
ينبغي إدخال نظام الاختلاط في المدارس الثانوية	٤٣	١٠
يجب أن يتم الطلاق في المحكمة ، وليس بإرادة الزوج المنفردة	٨٠	٢٩
افضل أن يكون معلمي أطفالى من نفس ديني	٢٨	٧٠
في الانتخابات العامة يجب النظر إلى جدارة المرشح الفردى بصرف النظر عن ديانته	٨٢	٥٣

المصدر " University ," Shafshak : ص ص ٢٢٨، ٢٧١، ٣٢٩، ٣٣٠

ولأن عبد الناصر كان يعلم تماما أن معظم الأزهريين غير متفقين مع شلتوت، فقد جعل الضباط الأحرار يفرضون الإصلاح على الأزهر من خلال مجلس الأمة، في هجوم مفاجئ مساء ٢٢يونيو ١٩٦١. فأنجز المهمة أنور السادات رئيس مجلس الأمة بمساندة كمال الدين رفعت، وحسين الشافعي وكمال الدين حسين. وتلت ذلك حملة صحفية معادية لرجال الدين دمغت العديد من علماء الأزهر بأنهم رجعيون "منعزلون عن المجتمع". وأعلن مانشيت أخبار اليوم "***الدين ليس حرفة***" (٦٧) .

وشمل الإصلاح كليات الأزهر القديمة الثلاث، بإضافة كليات أخرى من بينها الطب، والزراعة، والهندسة، وكلية البنات الإسلامية. وتم الفصل بين منصبى شيخ الأزهر ورئيس جامعة الأزهر، كما أدى تعيين أشخاص من الخارج ضمن المجلس الأعلى للأزهر إلى إحكام السيطرة عليه، كما أضعف من سلطة الشيوخ.

والتزم الميثاق الوطني بنبرة العلمانية دون التعرض للإسلام، فتحدث عن الاشتراكية وأحجم عن إعلان أن الإسلام دين الدولة. وبطبيعة الحال، كان ناصر يعرف كيف يستخدم الإسلام حينما تسنح الفرصة. ولكن إلى أي مدى جاء "***كتاب الأزهر في ١٢ عاما***"، الصادر ١٩٦٢، مقنعا، وغلافه الداخلي يحمل صورة عبد الناصر وهو يؤدى الصلاة(٦٨) ؟. ويمكن استنتاج رأي عبد الناصر في الأزهر من خلال النسبة التي حددها لمشاركة أساتذته

في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية: أربعة أساتذة أزهريين غير ظاهرين إلى جانب ٢٧ زميلا لهم من جامعة القاهرة.(كان للجامعات العامة الأخرى ٤١ ممثلا من الأساتذة موزعين بينها، في حين كان للمعاهد العليا ٢٢ ممثلا) [٦٩] .

ثم أقيم حرم جامعي جديد للأزهر، بعيدا عن الحرم القديم وعن الجامع الأزهر المهيب ؛ حيث كانت الكليات الثلاث الأصلية (بالإضافة إلى كلية التجارة الجديدة) مقامة في الحرم على بعد جغرافي واضح خلف الجامع. وكان أساتذة المواد العلمية والفنية ينتدبون إلى كليات الأزهر من الجامعات الأخرى، فلم يكن لهم صلة بالحرم القريب من الجامع. وارتاب المخضرمون بالأزهر في أن يكون الوافدون الجدد غير متحمسين لقضية الدين؛ بل أن التعليم في كليتي الطب والهندسة، يجري باللغة الإنجليزية كما هو الحال في الجامعات الأخرى. وكان خريجو المدارس الثانوية الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات العامة يذهبون إلى الأزهر وهم متضررون من السنة الزائدة التي سيمضونها في دراسة المقررات الدينية اللازمة قبل أن يستطيعوا بدء الدراسة في تخصصاتهم. وتكشف درجات الامتحان عن تسلسل في المكانة الاجتماعية للكليات يشبه تسلسلها في الجامعات الأخرى؛ حيث تأتي كليات الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، والهندسة في القمة[٧٠]؛ بينما انضمت الكليات الدينية – التي شكلت قلب وروح الأزهر على مدى ألف عام – إلى كليات الدراسات الإنسانية عند قاع التسلسل.

بل أن الدراسة حتى في كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية أصبحت أكثر علمانية. وحصل عدد أكبر من الأساتذة على درجات الدكتوراه من الجامعات الغربية. ثم شجع ضم المحاكم الشرعية إلى نظام المحاكم الوطنية عام ١٩٥٦ كلية الشريعة على إضافة مقررات في القانون المدني، وتسمية نفسها بكلية الشريعة والقانون. وفي عام ١٩٦٨، أصبح ٤٧% فقط من ساعات المحاضرات لطلاب تلك الكلية مخصصة للمواد الدينية[٧١] . بل أنه حتى كلية أصول الدين، آخر ملجأ لأولئك الذين يرغبون في أن يسلكوا مسلكا وظيفيا دينيا، أصبحت تشترط الآن دراسة لغة أجنبية.

ولم يعد أمام الأزهريين سوى أمل واحد ؛ هو أن تسفر التعديلات المؤلمة عن مستقبل أكثر إشراقا[٧٢] ؛ وبدلا من الاستمرار في إغراق سوق الوظائف بالمتخصصين في الدين ليشغلوا وظائف هامشية، ربما يصبح الأزهر مصدرا للأطباء والمهندسين والعلماء ورجال الأعمال الأكفاء،

والملتزمين بالقيم الإسلامية؛ ولعل الأزهر أن يخرج في يــوم مــن الأيــام أساتذة من أبنائه في المجالات الفنية والعلمية، ولا يحتاج بعــد ذلــك إلــى تعيين أشخاص من الخارج يشك في التزامهم العقائدي؛ كما قــد يســتطيع الأزهر إعادة بناء عالم يتخلل الإسلام جميع مجالات المعرفة فيه، من خلال تطوير المجالات التي أهملها الأزهر طويلا باعتبارها مجالات غير ملائمة.. وعسى أن تحمل الخريجات من الطالبات رؤية الإسلام إلى قلــب المجتمــع بشكل أعمق من ذي قبل.. ولعل أبناء الموسرين يعــودون إلــى الالتحــاق بالأزهر، وربما يستطيع الزهر - بعد ما عاناه طويلا - أن يحل محل جامعة القاهرة في قيادة مصر حتى تصبح الأرض الموعودة.

الهوامش

١- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع*..." ص- ٧ - ١٢. وجاءت تعليقاته على النفوذ الأمريكي من مقابلة معه - ٢٠ ابريل ١٩٨٢.

٢- لويس عوض، *الجامعة والمجتمع الجديد*" ص ص ١٩ ، ٢٠ ، ٦٣ ، ٦٤.

٣- بخصوص هذه الفقرة والتالية لها انظر : لويس عوض : *الجامعة والمجتمع*..." ص ص ٥٧ - ٧١ .

٤- المرجع السابق ص ص ٧٠ - ٧١ .

٥- المرجع السابق ص ص ٢٩ - ٥٣ .

٦- بخصوص هذه المعاهدة انظر :

- A.B. Zahlan, *Science and Science Policy*, pp. 44- 51.

- وقد استقيت المعلومات عن المركز القومي للبحوث من مقابلة مع د. طلعت حجازى ، قسم النبات بالمركز القومي للبحوث - ٥ يناير ١٩٨٣.

٧-

- Susantha Goontilake, Aborted Discovery, *Science and Creativity in the third World* (London, 1974) pp. 98 - 104.

٨-

- Clement Henry Moore, *Images of Development : Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge Massa Chusetts, 1980), p. 85.

٩- محمد محمود الجرارى "*مشرفة* .." ص ص ١٨٤ - ٢٠٨.

١٠-

- Sardar, *Science and Technolog*, pp. 58, 143.

١١- محمد النادى ، مقابلة ١٦ يونيو ١٩٨٣. و: Moore, *Imges*, pp. 87 . 96.

١٢-

- A. Aiad, "*Education" in Astronomy in Egypt*, p. 16.

١٣- أنور عبدالملك ، "المجتمع المصري والجيش". و :

- R. Hrair Dekmejian, *Egypt under Naser* (Albany, New York, 1971), p. 187.

١٤- D.H. Bangham في : *التقرير السنوى لكليـة العلـوم لسـنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥* (القاهرة ١٩٣٨) الفصل الإنجليزي الصفحة الأولى.

١٥- مشرفة ، *مطالعات* ص- ١٣٥.

١٦-

- Moore, *Engineers*, pp. 86 - 87.

- يعتمد هذا الفصل أساسا على :

- Moore, esp. pp. 82 - 92, and Zahlan, *Science and Science Policy*, pp. 163 - 169.

١٧- د. كمال رمزى ستينو - مقابلة - ٤ ابريل ١٩٨٣.

١٨-

- The Egyptian University, *Faculty of Science, Bulletin* 2 (1934).

١٩- رمزى ستينو - مقابلة.

٢٠-

- Peter Lundgreen, "*The Organization of Science and Technology in France : A German Perspective,"* in Fox, ed., *Organization*, pp. 311-32,. Harry Paul, in ibid., *"Apollo courts the Vulcans: The Applied Science Institutes in Nineenth - Century French Science Faculties,"* pp. 155 - 81.

٢١-

- Rafat Kamel Wassef, quoted in "*Big Brother in the Science League*, "The Middle East, July 1982, p. 39.

٢٢- أنور عبدالملك *المجتمع المصري والجيش*". انظر أيضا :

- Rejwan, Nissim, Nasserist Ideology : *It's Exponents and Critics*, (New York, 1974) pp. 143 - 146.

٢٣-

- Gamal Abdul Nasser, *Egypt's Liberation : The Philosophy of the revolution* (Washington, DC, 1935), p. 18.

- جمال عبدالناصر، *فلسفة الثورة* - مصلحة الاستعلامات ص- ٣٧ - (المترجمة).

٢٤-

- P.M. Holt and M.W. Doly, *The History of the Sudan From the Coming of Islam to the Present Day* (Boulder, Colorado, 3 rd edn, 1979).

- وهو يقدم خلفية تاريخية عن السودان وعلاقاته بمصر .

٢٥-

- Eccel, *Azhar*, p. 302.

- ويتضمن هذا الرقم طلاب التعليم ما قبل الجامعي.

٢٦-

- Waardenburg 1 : 267 - 72.

- وتقرير مدير جامعة القاهرة عن السنة الجامعية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ (القاهرة ١٩٥٩) الصفحات ١٥٨ وما بعدها.

٢٧-

FO 371 / 35576 / J1530, *Lampson to Eden*, March 17, 1943.

٢٨- عبدالناصر، *فلسفة الثورة* ص- ٦٨. وبخصوص تاريخ المعهد، انظر : محمد السيد غلاب "الدراسات الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية العدد الأول (١٩٧٢) ص- ١ - ٨.

٢٩- أحمد شلبي *رحلة حياة*" ص- ص- ٢٥٣ - ٢٥٩.

٣٠-

- Waardenburg 1 : 82, 250, 251.

٣١- حول التعليم العاليفي لبنان ، انظر :

- Waardenburg 1 : 175 - 210.

٣٢- *تقويم جامعة القاهرة فؤاد الأول ١٩٥٠* ، ص- ١٩٦ . و : 97 : W 2.

٣٣-

Fo 371 / 2080 / E 1055, Iraq - Annual Report 1936, *Kerr to Eden*, January 30, 1937, p. 18.

٣٤-

- Waardenburg 1 : 10 - 11.

– الذي يسجل إنشاء الجامعات في منتصف الستينيات.

٣٥-

- Hassan Al- Ebraheem and Samir N. Anabtawi, "*Patterns of Faculty Recrvitment in a Development Setting: Some Preliminary Findings at Kawait University*," in Antoine Zahlan ed., *The Arab Brain Drain*, p. 60.

٣٦-

- Ali E. Hillal Dessouki, "*The Shift in Egypt's Migration Policy*," Middle East Studies 18 (1982) : 53 - 63.

٣٧- ورد في :.Kerr, "Egypt", p. 182

٣٨- أنور عبدالملك *المجتمع المصري والجيش*" ص- ١٩١.

٣٩- المرجع السابق ، ص- ١٩٥.

٤٠- المرجع السابق / الصفحات ٣٤٥ - ٣٥٠ ، ٢٨٤ - ٢٩١.

٤١- المرجع السابق ، و: Rejwan, *Nasserist Ideology*, pp. 193 - 456

٤٢- أنور عبدالملك *الجامعة والمجتمع الجديد*" .

٤٣- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*.. ص- ص- ٢٢٢.

٤٤- *عين شمس في ظل الثورة* (القاهرة ١٩٦٣).

٤٥- *دور الجامعة في بناء المجتمع الاشتراكي* ، الندوة الأولى بكلية الآداب، يونيو ١٩٦٤ (القاهرة ١٩٦٤) ص- ١٢.

٤٦-

- Najjar, "*state*", pp. 69 - 86.

٤٧- المرجع السابق ص- ٦١.

٤٨- وزارة التعليم العالم (مصر). *التعليم العاليفي ١٢ عاما* ص- ٣٥.

٤٩- صلاح العقاد – مقابلة – ١٩ ابريل ١٩٨٣. وعن منهج التربية القومية أنظر : أحمد عبدالله : *الطلبة والسياسة* ... ص ص ١٤٠-١٤٣. و : أنور عبدالملك : *المجتمع المصري والجيش*" ، و :

Rejwan, Nasserist Ideology pp. 60 - 61

٥٠-

- Kerr, "*Egypt*", p. 182.

٥١- بخصوص هذه الفقرة بوجه عام انظر : *دراسات في المجتمع العربي* (القاهرة ١٩٦١) .

٥٢- *المجمل في التاريخ المصري*" (القاهرى ١٩٤٢).

٥٣- الأهرام ١٩ مارس ١٩٧١ كما ورد في أحمد عبدالله : *الطلبة والسياسة*" ص ١٤١.

٥٤- المرجع السابق ص ١٦٤ - حاشية (٥٨) .

٥٥- الطليعة ٤ أكتوبر ١٩٦٨ ص ٣٥ - ٣٧ .

٥٦- أنور عبدالملك *المجتمع المصري والجيش*" ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

٥٧-

- Rejwan, *Nasserist Ideology*, pp. 60, 82, 83, 100 - 104.

٥٨- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*" ص ١٦٥ ، حاشية (٦٩).

٥٩- صلاح العقاد - مقابلة - ١٧ ابريل ١٩٨٣.

٦٠- حول مصر منذ الخمسينات ، انظر : *تاريخ مصر بين المنهج العلمي : الصراع الحربي* : أعمال ندوة *الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢*" ، القاهرة ١٩٨٧ (القاهرة ١٩٨٨) . و : عاصم الدسوقي : "*نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي* (القاهرة ١٩٨٠). و : *تاريخ مصر المعاصر في دراسات المؤرخين المصريين : دراسة في الكم والكيف* (القاهرة - مقدمة ١٩٧٦) .

و :

- Peter Gran, "*Modern Trends in Egyptian Historiography* : A Review Article, "IJMES9 (1978): 367 - 71.

٦١- التعبير مقتبس من :

- Daniel Crecelius, "*Al- Azhar in the Revolution*", The Middle East Journal 20 (1966): 44.

٦٢- وردت نتائج البحث في أكثر من موضع في : Shafshak, "*University*"

٦٣-

- Shafshak, "*University*", pp. 136 - 37, 240 - 42.

٦٤-

- Crecelivs, "Ulama", p.345.

٦٥-

- Midhat David Abraham, "*Mahmoud Shaltut (1933 - 1963), A Muslim Reformist : His Life, Works and Religious Thought*", unpublished PhD dissertation, Hartford Seminary Founation, October 1976.

٦٦- المرجع السابق ص ٥٥. و: - Cachia, *Taha*, pp. 61 61 - 62.

٦٧-

- Crecelius, "*Azhar*," pp. 37 - 40.

٦٨- *الأزهر في ١٢ عام ١٩٦٤* (القاهرة ١٩٦٤) و : تقويم جامعة الأزهر ١٩٦٤ / ١٣٨٣هـ.

- انظر التحليل في : Crecelius, *"Azhar,"* pp. 44 - 49. -
- وانظر : Eccel, *Azhar*, pp. 311 - 115. -

٦٩- أنور عبدالملك ، *المجتمع المصري والجيش*" ص- ١٩٥.

٧٠- الحد الأدنى لدرجات الالتحاق - الأهرام - ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢ ص- ٨.

٧١-

- Eccel, Azhar, pp. 318 - 19.

٧٢- المرجع السابق ص- ٣١٣ - ٣١٤.

القسم الرابع

الجامعة بعد عهد عبد الناصر



[١٢]
سياسة الانفتاح والتحدي الإسلامي

هبت رياح سياسة الانفتاح في عصر الرئيس السادات على جامعة القاهرة، كما هبت على الاقتصاد الوطني والحكومة والمجتمع. ورغم أن السنوات الثلاث الأخيرة من عهد عبد الناصر شهدت تلميحات عن الانفتاح، إلا أن تمهيد الطريق من أجل التحولات الكبرى في السياستين الخارجية والداخلية، استلزم من السادات التخلص من خصومه الناصريين في ١٩٧١، ثم دخول حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وبعد ذلك استبدل السادات الولايات المتحدة كقوة عظمى مناصرة بالاتحاد السوفيتي، وحقق تقاربا مع المملكة السعودية المحافظة بهدف الحصول على مساعداتها المالية، كما عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بينما رفضت الدول العربية الأخرى أن تحذو حذوه. إلا أن المعاهدة مع إسرائيل حطمت التحالف السعودى - المصري الوليد، وأجبرت مصر على الاعتماد بالكامل على الولايات المتحدة من الناحية المالية، كما عزلتها عن العالم العربي دبلوماسيا.

وفي المجال الاقتصادي الذي ينطبق عليه مفهوم الانفتاح في المقام الأول، فتح السادات مصر أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، وشجع المشروعات الخاصة، في حين أبقى على القطاع العام الكبير. وحاول إرضاء فقراء المدن من خلال دعم السلع الأساسية وإغراق السوق بالسلع الترفيهية المستوردة.

وسعى السادات في بادئ الأمر، ومن بعده مبارك، لإتاحة حرية أكبر للصحافة، واستقلال أكبر للقضاء والسماح بأحزاب المعارضة. وفي الجامعات؛ مثلت العودة لانتخاب مرشحين لمنصب العميد، وإلغاء الحرس الجامعي لبعض الوقت، وتخفيف القيود على الأنشطة الطلابية رموز سياسة الانفتاح.

وجاءت مظاهرات يناير ١٩٧٧، احتجاجا على خفض دعم السلع الغذائية لتنهي بهجة الليبرالية. وعجزت عمليات القمع المتكررة التي أعقبت ذلك عن السيطرة على المتطرفين داخل الحركة الإسلامية، وكان السادات قد شجعها من أجل الوقوف في وجه اليسار.

وشملت إجراءات السادات الصارمة في سبتمبر ١٩٨١، إلقاء القبض على منتقديه في شتى أنحاء الساحة السياسية، ونقل عدة عشرات من أساتذة الجامعة خارج مناصبهم الجامعية، وكذلك التخلص من التنظيمات الطلابية. وأسرف بذلك على نفسه، ثم في ٦أكتوبر أرداه المتطرفون الإسلاميون قتيلا برصاصهم.

ثم افرج حسنى مبارك – البراجماتي المعتدل الذي تولى الحكم بعده – عن معتقلي سبتمبر، وفرض إجراءات صارمة رمزية على الفساد ضمن دائرة المقربين للسادات، ثم عاد إلى مناخ أكثر حرية دون التخلي عن سلطات الطوارئ المخولة له. وتجنب مبارك كلا من التحولات الحادة في السياسات الكبرى، والأخطاء الشكلية التي وقع فيها سلفه المحب للظهور. وتنفس كل من الجامعة والمجتمع بحرية أكثر رغم أن المشكلات الأساسية بقيت كما هي.

الذهب الأسود في السعودية :

عندما فتح باب سياسة الانفتاح اندفع العديد من أساتذة جامعة القاهرة للخروج. وكان عبد الناصر، عقب حرب ١٩٦٧، قد تراجع عن سياسته المناهضة للهجرة، الأمر الذي سمح للمثقفين الساخطين، والباحثين عن الثروة، بالرحيل[1] . ولكن القفزة في أسعار البترول اثر حرب ١٩٧٣، هي التي تسببت في حجم الهجرة غير المسبوق لكل من العمالة الماهرة وغير الماهرة من بين المصريين، المفترض فيهم الالتصاق بالوطن. وتدافع الأساتذة للحصول على عمل بالخارج يمكنهم من الحصول في شهر واحد فقط على ما كان يستغرق الحصول عليه في الوطن العمل طيلة عام كامل. وكانت ليبيا ودول الخليج تتطلع لشراء البنية الأساسية الحديثة ومن ضمنها النظم التعليمية من الابتدائي إلى الجامعة.

واختلفت الهجرة إلى البلدان العربية عن عملية "استنزاف العقول" نحو الغرب، والتي استمرت طويلا عندما كان العلماء والخبراء والفنيون من المصريين يتمتعون بمهارات سهلت لهم الهجرة إلى الغرب، ونادرا ما كانوا يعودون. ويقدر "زحلان" أن ٥٠% تقريبا من جميع العلماء والمهندسين العرب الحاصلين على درجة الدكتوراه نزحوا إلى الخارج في تلك الفترة إلا أن الهجرة إلى الدول العربية كانت مؤقتة، وتضم أساتذة الدراسات والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والقانون والتجارة. وترجع قلة الطلب العربي على

الأساتذة المصريين في المجالات العلمية والفنية – جزئيـا إلـى أن بعـض الجامعات الجديدة أرجأت تدريس المناهج التي تحتاج لمعامل ومعدات مرتفعة التكاليف، كما يرجع جزئيا إلى أن هذه المواد تدرس عادة باللغة الإنجليزية، مما جعل من الممكن تعيـين أسـاتذة أجانـب بالإضـافة إلـى الأسـاتذة المصريين(٢).

وتفاوتت آثار هجرة الأساتذة إلى البلدان العربية المجاورة، على كل من الخليج ومصر. فيتذكر أحد أساتذة جامعة القاهرة البارزين، فـي فخـر، السنوات التي قضاها بجامعة الكويت الوليدة في أوائل السبعينيات حيث بدت المحاضرات الثماني التي كان يلقيها أسبوعيا عبئـا خفيفـا، فنصـف هـذه المحاضرات مكرر يلقيه على قسم منفصل خاص بالطالبـات، وفـي أثنـاء الفصل الثاني من العام الدراسي يكرر تدريس نفس المقررات مرة أخـرى. وكانت المكتبة تتمتع بمخصصات مالية مقررة، على عكس ما هو موجود في وطنه فأصبح لديه متسع من الوقت للبحث. وأفضل ما في الأمر أنـه كـان بمقدوره أن يضع جانبا المال اللازم لشراء وتأثيث شقة بالقاهرة تنفعه عنـد عودته.

أما أحمد أبو زيد، وهو أستاذ آخر من جامعـة السـكندرية، فكـان "مستشار التحرير" والشخصية المحركة خلف "عالم الفكر" المجلة البارزة التي تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، وتزخر بكتابات الأساتذة المصريين. ومـع ذلك ظل هناك شئ مصطنع يكتنف حياة الأكاديميين المصريين في المهجـر العربي. واعتاد المصريون، سواء اصطحبوا معهم عائلاتهم أم تركوها، على تمضية إجازة الصيف في الوطن، فلم يمدوا لأنفسهم جذورا في البلاد مقـر عملهم. بل أن الأستاذ الذي لم نشر إلى اسمه في الفقرة السابقة، وجد أنه من الصعب إقامة علاقات تعارف مع الكويتيين، ومن ثم فلم يعقد سوى صداقات قليلة مع بعضهم (وليس ذلك غريبا لأن أنداده من أساتذة الجامعة لم يكونـوا كويتيين). وكان المصريون يذهبون إلى هناك بموجب دعوة، يساعد علـى ذلك مشاعر الأخوة العربية والإسـلامية. ولكـن – فيمـا بيـنهم – كـان المصريون يحطون غالبا من شأن مضيفيهم باعتبارهم "عربان"، بمعنى "بدو" بلا حضارة. وبدا انزعاجهم من وقاحة الشباب الكويتي الذي يعود إلى بلاده حاملا درجة الدكتوراه مفهوما، ولكنه كان يماثل أيضـا موقـف الأسـاتذة البريطانيين والفرنسيين في جامعة القاهرة إبان الثلاثينيـات والأربعينيـات. ومن ناحية أخرى، شعرت السلطات في البلد المضيف بـالقلق إزاء وجـود

قاهريين على مستوى رفيع من الثقافة يتولون التدريس لطلاب انتزعوا من الصحراء قبل جيل واحد أو أقل.

ولقيت أجور الأساتذة وغيرهم من العاملين بالخارج، وهي بالعملة الصعبة، ترحيبا كبيرا عند عودتها إلى مصر. وقفزت التحويلات من ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١,٤ مليار دولار في عام ١٩٧٧[٣]. وشعر العديد من الأساتذة بالارتياح المادي للمرة الأولى في حياتهم.

ولكن حياة المغترب، من شانها أن تعطل الإنتاج البحثي وتضر بالتفاعل بين الأساتذة والطلاب في جامعة القاهرة. ويسلم أحد الأساتذة بأن مصر عليها التزام بمساعدة العرب الآخرين ***"ولكن المهمة الحضارية لمصر شيئ، أما أن نرى الجامعات المصرية تتحول إلى معاهد تحرم من صفوتها الذين استولت عليهم البلدان البترولية دون أي اعتبار آخر عدا المال، فذلك شئ آخر تماما"*** [٤]. وانتقلت نسبة عدد الأساتذة إلى الطلاب من سيئ لأسوأ. في حين تفاقم سوء الحالة المعنوية للأساتذة الذين بقوا في الوطن.

وصف مصر أمريكيا:

واكب خروج الأساتذة من باب مطار القاهرة المفتوح، دخول الخبراء الأمريكيين. وعلى الرغم من حاجة مصر الماسة إلى تدفق الأمريكيين والمعونات الأمريكية في أوائل السبعينيات، إلا أن ذلك الأمر أثار أيضا تساؤلات موجعة حول الاستقلال الوطني.

فهل كانت مصر، وهي تصد الغزل الروسي إنما تستبدل فقط الحكم البريطاني بالتبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية للولايات المتحدة؟. وقد أثيرت قضية التبعية الثقافية علنا في خريف ١٩٨٢، عندما صدر مقال في الأهرام الاقتصادي بعنوان: ***"وصف مصر بالأمريكاني: دعوة للكشف عن وقائع خطيرة"*** فلمس المقال عصبا ملتهبا في جامعة القاهرة وفي أنحاء المجتمع الثقافي[٥].

وتركز الاتهام المثار في أن الخبراء الأمريكيين إنما ينفذون برنامج أبحاث متعدد المجالات، مشابه لما قام به الفرنسيون أثناء محاولتهم احتلال مصر فيما بين ١٧٩٨ – ١٨٠١، يساعدهم في ذلك باحثون مصريون سواء عن دراية أو عن عدم دراية بأهدافهم. وذكر موجهو الاتهام أن البحوث تتم للمصلحة الأمريكية وليست المصرية، وإنها في متناول وكالة المخابرات

الأمريكية. وشملت الضجة الصحفية التي أعقبت ذلك أصوات الباحثين من جامعة القاهرة إلى جانب باحثي جامعة عين شمس، والجامعة الأمريكية في القاهرة ومعهد التخطيط القومي، والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وهيئة التعبئة العامة والإحصاء. وأصبح مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية في القاهرة هدفا واضحا ؛ فقدم المدافعون عنه كل ما أمكنهم من حجج دفاعية. وعلى الرغم من قدرة المشاركين في مشروعات البحث ذات التمويل الأمريكي على إظهار أن المصريين هم الذين صمموا هذه الدراسات ونفذوها، وان مصر استفادت منها، إلا أن الشعور بعدم الارتياح إزاءها ظل قائما. ولأن الأمر يتعلق إلى حد كبير بالبناء الأكاديمي والسياسي، لم يكن من الممكن أن يحقق المهاجمون انتصارا إلا أنهم استطاعوا رفع درجة الوعي بالمشكلة من خلال فرض مناقشتها علنا، حتى أن الرئيس مبارك نفسه تدخل بتعيين لجنة وزارية مهمتها التحقق من أن جميع مشروعات البحث تتم من أجل المصلحة القومية.

الاستقلال في مواجهة سيطرة الدولة :

باستثناء قرارات السادات الأخيرة، شعر الأساتذة والطلاب بقدر أكبر من الحرية في ظل السادات ومبارك، عما كانوا يعيشونه في عهد عبد الناصر. ومع ذلك، استمرت المشكلة القديمة المتعلقة بالتدخل السياسي في شئون الجامعة، وهو يتم في معظم الأحيان بعلم رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، والأساتذة ومن بين أكثر ما أثار الجدل، قضية المعاملة الخاصة التي تمتع بها كل من جيهان قرينة السادات، وابنهما جمال في جامعة القاهرة.

فقد أثارت جريدة الأهالي– لسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي – هذا الأمر بعد عام من وفاة السادات. واتهمت الصحيفة صوفي أبو طالب رئيس الجامعة، وعميد كلية الهندسة، بأنهما نقلا رئيس قسم الهندسة الكيميائية خارج الجامعة احتجاجا على أنه أعطى جمال السادات درجة الرسوب في الامتحان. وكان جمال قد تغيب عن حضور المحاضرات والمعامل وامتحانات نصف العام – بسبب مرضه، كما أكد – ولكنه حصل على درجة "امتياز" بطريقة ما. فأرسل الدكتور محمد على صالح خطاب احتجاج إلى الرئيس السادات مباشرة، وبعد أسبوع تم فصله من الجامعة. ومن ناحية أخرى، سرعان ما أصبح صوفي أبو طالب رئيسا لمجلس

الشعب، وفي يناير ١٩٨٣، كان أبو طالب مازال رئيسا للمجلس عندما أثارت المعارضة المشكلة في جلسة برلمانية مغلقة، كان من نتيجتها التذكير بأن هناك حدودا لحملة مبارك على الفساد. فتغيب أبو طالب عن المناقشة البرلمانية التي استغرقت أربع ساعات، كان فيها أحد أعضاء "الحزب الوطني" الحاكم من الصفاقة بحيث يدعى أن ما أثير في هذه القضية سوف يؤدى إلى بلبلة الشباب ويعرض استقلال الجامعة للخطر[٦] . وجاءت نتيجة التصويب على الثقة لصالح أبو طالب، الذي عاد ليستقبله المجلس بالتصفيق المتواصل. وفقد مدير تحرير "مايو" جريدة الحزب الوطني، الذي كان يتابع القضية، منصبه. ولكن مجلس الدولة، أعاد صالح إلى وظيفته السابقة، في استعراض لاستقلال القضاء.

وورد اسم جمال السادات أيضا في علاقته بثغرة قانونية، تتيح للطلاب الضعاف في مادتي اللغة العربية والرياضيات فرصة تجنب امتحان "الثانوية العامة" المرعب، والالتحاق بالكليات التي يفضلونها : حيث يمنح المجلس البريطاني شهادة ال- "GCE" البريطانية لأولئك الذين يجتازون امتحان المستوى "O" ولم تكن هذه الشهادة بالطبع تؤهل الشخص للالتحاق بالجامعات البريطانية، ولكن الجامعات المصرية أذعنت للضغوط السياسية وقبلتها. وأشار الدكتور عبد العظيم أنيس – أستاذ الرياضيات بجامعة عين شمس – في "الأهالي" إلى أن جمال كان مستواه الدراسي سيئا في إحدى المدارس الثانوية الخاصة عام ١٩٧٤، عندما بدأت الصحف فجأة ومعها إحدى اللجان الوزارية في استنكار الصعوبة غير المبررة لامتحان الثانوية العامة. وتلقى أنيس دعوة ملحة للذهاب إلى قصر الرئاسة ***"للإجابة عن بعض الأسئلة"*** التي يحتاجها جمال في الرياضيات. وتلقى تفسيرا لذلك، بأن الرئيس السادات كان مشغولا للغاية بحرب أكتوبر عن متابعة ولده دراسيا؛ فرفض أنيس، ومن ثم دخل جمال كلية الهندسة رغم القوانين الصارمة، عبر الباب الخلفي لشهادة ال- "GCE" البريطانية السهلة نسبيا[٧] .

واتخذت السيدة الأولى، جيهان السادات، أيضا "GCE" طريقا إلى جامعة القاهرة في عام ١٩٧٤[٨] ، وهناك كان أداؤها مثيرا للدهشة! فقد حصلت على الليسانس من قسم اللغة العربية عام ١٩٧٨، وواصلت إلى أن حصلت على الماجستير في عام ١٩٨٠، والدكتوراه عام ١٩٨٦ من نفس القسم. وكان موضوع تخصصها عن أثر الرومانسية الإنجليزية في القرن

التاسع عشر على الأدب المصري في القرن العشرين، وكانت سهير القلماوى هي المشرف على الرسالة.

وقدمت جيهان السادات "روايتها" حول دراستها وامتحاناتها : *"التحقت بجامعة القاهرة في سن الواحدة والأربعين، لأؤكد على أهمية تعليم المرأة...*

كنت أتمنى كثيرا لو استطعت الاندماج مع الطلاب الآخرين في الجامعة ولكن ذلك كان مستحيلا بالطبع. وقد توقع لي أساتذتي وزملائي الطلاب التفوق في جميع امتحاناتي وأبحاثي.

وكان ثلاثة من أبنائي – لبنى وجمال ونهي – يدرسون معي بالجامعة في نفس الوقت، وكانت لهم أيضا توقعات كبيرة بالإضافة إلى المنافسة. فكان أولادي يسألون باستمرار " ما الدرجة التي نلتها في الامتحان؟، ويعملون على أن يفوقونني. فكنت أستيقظ في الساعة الثالثة صباحا للاستعداد قبل أي امتحان. وقد شعرت أن علي أن أضرب المثل للجميع ومن بينهم أولادي.

وتخرجت عام ١٩٧٨، ثم واصلت الدراسة للحصول على درجة الماجستير. وعندما جلست لمناقشة رسالة الماجستير في عام ١٩٨٠، وافقت مع ما بي من الرعب الهائل، أن يتم نقل الساعات الثلاث كاملة على الهواء في التليفزيون المصري...

كنت قلقة للغاية بشأن خوض الامتحان أمام التليفزيون. لكنني كنت راغبة في أن أقوم بما هو ضروري لتشجيع النساء الأخريات على تعليم أنفسهن. بالإضافة إلى أنني أردت أن يعرف الناس أنني أستحق درجتي بالفعل، ولم تعط لي على طبق من الفضة لمجرد أنني زوجة رئيس الجمهورية" [٩] .

ولكنه لم يكن موقف فوز؛ فقد حضر مناقشة رسالتها المنقولة تليفزيونيا أسرتها، ورئيس الجامعة، وعميد كلية الآداب، وعدد من الوزراء ولم يكن هناك سبيل لمعرفة إلى أي حد كان تحصيلها، فمن ذا الذي يجرؤ من بين الأساتذة على منحها درجة منخفضة ؟

أصبح صوفي أبو طالب، رئيس الجامعة، رئيسا لمجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٨، بعد فترة وجيزة من حصول جيهان السادات على الليسانس كما لاحظنا[١٠] . ثم أصبح صبحي عبد الحكيم عميد كلية الآداب بعد ذلك رئيسا لمجلس الشورى الذي تشكل مؤخرا. وقد عرف عن صوفي أبو طالب

وصبحي عبد الحكيم أنهما من "الرجال الطيعين"* الذين حصلوا على مكانتهم المرموقة بالانتهازية السياسية. ويهاجم عبد العظيم أنيس المحسوبية التي أفرزت رئيس جامعة في الستينات (لم يذكر اسمه) أثرى عن طريق الدروس الخصوصية، وآخر (من الواضح أنه صوفي أبو طالب) كان ***"مفتي السادات في الفتاوى القانونية التي يريدها، ثم أحد رؤساء جامعة المنصورة الذي أضطر للاستقالة بسبب سرقته لأعمال زملائه"***[11] .

وبعد أن أصبح السلك الأكاديمي، على نحو مؤكد، طريقا إلى الظهور السياسي، بات من الصعب مقاومة الرغبة في التسلق. ففي عهد السادات، كان السلك الأكاديمي يسهم عادة بحوالي الخمس أو الربع من أعضاء الوزارات، بل والثلث إذا وضعنا في الاعتبار المحامين والأطباء والمهندسين الذين تولوا التدريس بالجامعة لبعض الوقت على الأقل[12] . وكان من المفيد بالطبع أن ينصب الطلب بوجه خاص على أساتذة الكليات الملائمة من خبراء الاقتصاد والزراعة والهندسة والعلوم. وفي عام ١٩٨٣ ذكر كتاب اليوبيل الماسي لجامعة القاهرة أسماء ١٣ من خريجي كلية العلوم الذين تولوا مناصب وزارية، جميعهم - باستثناء واحد فقط - في الثلاثين عاما التالية على الثورة. كما زهت كليات الزراعة والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بأنها قدمت ٢٢ و١٩ و١٠ من الوزراء على التوالي، وجميعهم بعد الثورة. أما كلية الحقوق، فقد انخفض بالطبع عدد من تولوا الوزارة من خريجيها في عهد الثورة، فالعشرات من خريجيها الذين تولوا مناصب وزارية خدم معظمهم قبل الثورة، حيث تقلد عشرة من بين أحد عشر وزيرا من أبنائها رئاسة وزارات. وجنبت كلية الآداب نفسها الحرج في عام ١٩٨٣ بعدم تسجيل خريجيها من الوزراء (فطه حسين كان الوحيد تقريبا). أما كليات الطب البيطري، وطب الأسنان، ودار العلوم، والآثار، وكلية الأعلام الجديدة فلم يكن لديها من تسجله في قائمة الوزراء على الإطلاق[13] .

وألقى مصطفى أمين، الصحفي المعروف، باللوم على حسن حمدي رئيس جامعة القاهرة بسبب إذعانه لقرار السادات بنقل ٦٤ أستاذا من جامعة القاهرة نقلا تأديبيا ضمن إجراءات سبتمبر، وقد أعلن حمدى أن استقالته لم تكن لتعيد الأساتذة. وأكد على أن بعض أساتذة الجامعة احتجوا على القرار،

---

* التعبير الأصلي في النص "Yes men" ومعناه القاموسي "الإمعات" إلا أننا فضلنا استخدام تعبير أخف في الترجمة لاعتقادنا أنه أقرب إلى قصد المؤلف - (المترجم)

وأن السادات وعده شخصيا بإعادة الأساتذة المنقولين في شهر نوفمبر. فتساءل مصطفى إذا كان ذلك هو الحال، فلماذا انتظر حمدي مرور عام على وفاة السادات قبل أن يعلن الحقيقة. وأين ذهبت استقامة الماضي، عندما أجبرت استقالة لطفي السيد، مع إضرابات الطلاب، الحكومة على احترام شرف الجامعة(١٤) .

الكم والنوع :

استمرت القصة الكئيبة الخاصة بتكدس الطلاب، وتدهور المستوى التعليمي في جامعة القاهرة حتى عهد السادات ومبارك، بينما تفتتح في كل من طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنوفية وقناة السويس وأسوان، كليات جديدة تعاني من ضعف التمويل وقلة الأساتذة. وكان التعليم المجاني قد أصبح "عقدا اجتماعيا" يعرض من يقترب منه من السياسيين للتهلكة. وتحملت المدارس الابتدائية المتداعية ثلاث فترات دراسية يوميا. ويعلق أحد أعضاء مجلس الشعب في حديث شخصي عام ١٩٨١ على ذلك قائلا : "هناك ثلاثة أمور لا يمكننا أن نتحدث عنها ونظل بعد ذلك في مواقعنا : تنظيم الأسرة، وتعديل الأحكام الشرعية، وتغيير التعليم" (١٥) . حتى أن ذكر الإصلاح التعليمي أثار المخاوف من أن يتم تقييد فرص الالتحاق بأنماط التعليم، التي كانت قد أتاحت – حتى ذلك الحين – إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد.

وفي ١٩٨٣، ذكرت دراسة أجريت بإشراف "اليونسكو" أن جامعة القاهرة بها ١٥٠ ألف طالب في حين أن مبانيها تكفي ٣٥ ألفا فقط. وحتى كلية الطب – وهي كلية الصفوة – يدرس بها ألف و٧٠٠ طالب في مساحة تلائم ٢٠٠ طالب فقط. وكانت مصر تنفق ١٢ جنيها مصريا على كل طالب بالهندسة مقارنة بما قيمته ألف جنيه مصري في الولايات المتحدة. وكانت السنة الدراسية، ومدتها ٢٦ أسبوعا تصل إلى ٢٠ أسبوعا فقط بعد استقطاع الإجازات وامتحانات نصف العام، في حين يبلغ المعدل العالمي للعام الدراسي ٣٦ أسبوعا. كما أشارت الدراسة إلى أن المقررات الدراسية تخلفت عن العصر بحوالي عشرين عاما، وأن الجامعات المصرية بها أستاذ لكل ٦٦٦ طالبا مقارنة بسبعة طلاب في إنجلترا، وستة في الاتحاد السوفيتي(١٦).

وكانت الكتب المقررة تصل متأخرة كل عام، وبكميـات أقـل مـن المطلوب وسعر بالغ الارتفاع. وتنشر الصحف سنويا رسوما كاريكاتوريـة، ومقالات نقدية مثل مقال "آفة الكتاب:"

"إن أرخص طبعة من الروايات الإنجليزية التي كانت تباع بمـا لا يزيد عن ثلاثة جنيهات في العام الماضي، أصبحت تبـاع الآن مقابـل مـا يتراوح بين عشرة جنيهات وأثنى عشر جنيها وفقا لعدد صفحاتها. وهو ما يعني أن طالب قسم اللغة الإنجليزية في أي من كليات الآداب أو التربيـة، الذي يفترض أنه سيقرأ بين أربع إلى خمس روايات سنويا يجب أن يـدفع ما لا يقل عن خمسين جنيها حتى يستذكر الروايات المقررة...

وعندما يصل الأمر إلى كتب النقد الأدبي أو كتب اللغويـات، وهـي أيضا مقررات يتعين أن يدرسها الطالب، يصبح الموقف أكثر سوءا فالكتاب المؤلف في مثل هذه المقررات "الخاصة" يكلف ما بين عشرين إلى سـتين جنيها وفقا لحجمه وندرته...

ويقدم أصـحاب المكتبـات حججـا قويـة لرفـع أسـعار الكتـب المستوردة... والنتيجة، أن الكتاب الذي يباع في إنجلتـرا مقابـل ثلاثـة جنيهات إسترلينية يباع هنا مقابل خمسة عشر جنيها مصريا.

إن معظم الطلاب الذين يواجهون هذا المأزق، لا يقـرأون الـنص الأصلي للروايات أو المسرحيات، وإنما يتحولون لدراسة الملخصات التـي كتبها الباحثون البريطانيون أو الهنود" [١٧] .

واستمرت الامتيازات قائمة، كما هي دائما، فالموسـرون يلتحقـون بمدارس اللغات الخاصة، التي تدرس فيها بعض المواد الدراسية بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. وفي أوائل عام ١٩٧٣ برزت فجأة مقترحات بـأن يمتد هذا النظام حتى التعليم الجامعي، وذلك بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات واتفقت هذه المقترحات مع ظهور النفوذ الأمريكي وسياسة الانفتاح. وتزعم الدعوة لهذه الجامعة الخاصة مصطفى كامل مراد رئيس "حـزب الأحـرار" اليميني، مشيرا إلى أن الأموال التي تنفقها الأسر على إرسال أبنائها للتعلـيم في الجامعات العربية والغربية من الممكن أن تنفق داخـل الـبلاد[١٨] ، وأن أمريكا مشهورة بجامعاتها الخاصة، وفي مصـر نفسـها أثبتـت الجامعـة الأمريكية بالقاهرة استعداد أولياء الأمور لتحمل نفقات تعليم خـاص رفيـع المستوى، فلماذا إذا لا تكون هناك جامعة مصرية مماثلة[١٩] ؟

وحارب الفكرة كل من اليساريين والناصريين، بالإضافة إلى الديمقراطيين أمثال لويس عوض، الذين رأوا في الجامعة الخاصة تراجعا عن مبدأ التعليم المجاني للجميع. واحتج عوض بأن مصر جربت بالفعل الجامعة الخاصة من قبل وثبت عجزها عن تمويلها على نحو سليم، بعكس الحال في الغرب الرأسمالي؛ فالولايات المتحدة بتركيزها الهائل للثروة الخاصة، ورغبة بعض مليونيراتها في تمويل الجامعات ذات المستوى الرفيع من الصعب أن تكون نموذجا مناسبا تحتذيه مصر. وبدلا من ذلك، ينبغي توجيه الموارد لتحسين الجامعات القائمة[٢٠] .

وربما يكون المصريون قد استشرفوا مستقبلا غير مرض يشبه ما حدث في المكسيك، عندما أدت الأفكار الثورية إلى إقامة الجامعات المجانية التابعة للدولة، التي تدهور مستواها إلى أن أصبحت درجاتها العلمية بلا قيمة تقريبا. فأرسلت أسر الطبقة العليا المكسيكية أبناءها إلى الجامعات الخاصة داخل المكسيك أو خارجها، كما تجنب أصحاب العمل تعيين خريجي الجامعات العامة بقدر المستطاع.

وحاول وزراء التعليم المتتابعين إيجاد مخرج من المأزق؛ ففي عام ١٩٨٨، اقترح محمد فتحي سرور إنشاء "جامعة مفتوحة" على الطراز البريطاني، وأكد على أن الدولة لن تلتزم بتعيين خريجيها. كما أعلن سرور، متحديا، أنه ليس من المعقول أن يرفض الآباء، الذين كانوا يدفعون ألفا أو ألفين من الجنيهات المصرية رسوما دراسية لأبنائهم في المدارس الثانوية، الإسهام في نفقات تعليم هؤلاء الأبناء بالجامعة. واقترح أن يدفع الطلاب للجامعة الحكومية نفس المبلغ الذي تكلفته دراستهم في السنة الأخيرة من تعليمهم الثانوي[٢١] .

واستمرت نطاقات النخبة بجامعة القاهرة في التخصصات المرموقة. فاحتفظت كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، والصيدلة، والطب، والهندسة بسمعتها ككليات الصفوة، على الرغم من أن مستواها التعليمي ينوء بالأعداد المتكدسة فيها. وصار الالتحاق بالكليات المرموقة يتحقق عادة عبر مدارس اللغات، والدروس الخصوصية، أو النفوذ الشخصي، أو مجموعة عوامل من هذا القبيل. وأصبح فرع الخرطوم التابع لجامعة القاهرة، وكذلك جامعة بيروت العربية من ضمن الأبواب الخلفية الأخرى، حيث يسهل الالتحاق بأي منهما، كما أن التحويل منهما إلى جامعة مصرية بعد ذلك ممكنا. ومع تدهور مستوى المدارس الحكومية، أصبحت الدروس الخصوصية إحدى سمات

الحياة بالنسبة لمن يستطيعون احتمال أعبائها، بل والعديد ممن لا يستطيعون. فقد بات على معلمي المدارس وأساتذة الجامعات العمل لتحسين مستوى أجورهم الهزيلة بطريقة ما، وشعر الآباء بأنه لا يكاد يوجد خيار آخر، وكانت أسعار الدروس الخصوصية تصل إلى ما بين ٥٠٠ وألف جنيه مصري لمادتين أو ثلاث في مستوى التعليم الثانوي، وقد تصل إلى ما يزيد عن ذلك في التعليم الجامعي. واتهم الآباء المدرسين بأنهم ينطوون على نفوس جشعة، بل ولا يقومون بواجبهم كما ينبغي في الفصل حتى يضطر التلاميذ إلى اللجوء للدروس الخصوصية بعد مواعيد الدراسة[٢٢]. بل أن الدروس الخصوصية أثرت حتى على وقت وجهد معلم الفصل صاحب الضمير الحي. ويظهر بحث أجرى على خمس كليات بجامعة المنصورة أن ٧٩% من إجمالي الطلاب يتلقون دروسا خصوصية[٢٣]. فأصبح التعليم العام مثارا للسخرية، بسبب نظام التعليم الموازي (عبر الدروس الخصوصية)، في حين احتفظ الأول بالشكل الخارجي.

وبحلول عام ١٩٨٨، كانت الحكومة قد عجزت عدة سنوات عن توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من خريجي الجامعة الذين لا تحتاج إليهم. وأراد خبراء الاقتصاد إلغاء الالتزام الحكومي بضمان وظائف للخريجين، إلا أن الحكومة لم تجرؤ على ذلك. وبدلا منه، تحدثت عن توزيع الأراضي الصحراوية المستصلحة على خريجي الجامعات[٢٤]، وهو محاولة واضحة لإعطاء دواء مسكن في وقت كانت فيه المدن الصحراوية الجديدة نصف خاوية ونقص مياه النيل ينذر بشر مستطير.

التحدي الإسلامي :

تظهر الصفحات الأولى للكتاب الصادر عام ١٩٨٣ بمناسبة العيد الخامس والسبعين لإنشاء جامعة القاهرة، النجاح الجزئي الذي حققه التحدي الإسلامي أمام المؤسسة التي ظلت حتى ذلك الحين علمانية الهوية. فقد اشتمل عنوان الكتاب على التاريخ الهجري – وهو أمر ربما لم يحدث حتى في عهد الملك فؤاد أو لطفي السيد – وفي موضع يسبق التاريخ الإفرنجي. وزينت الصفحة الأولى "بالبسملة" مكتوبة بخط اليد الجميل. بيد أن الإسلاميين لم يستحوذوا على العيد فعليا؛ فالصفحة التالية لها توضح ختم الجامعة القديم الذي يحمل صورة "تحوت" اله الحكمة والمعرفة الفرعوني، وتفسر دلالته

كرمز للتعليم، ويلي ذلك "بورتريه" ملون للرئيس مبارك على مساحة صفحة كاملة.. فربما يذهب كل من الخليفة، والسلطان، والملك، ولكن سمات الحكم الملكي المصري تظل باقية. أما التحية التي كتبها حسن حمدي * بعد ذلك، فلمست جميع المنطلقات الأيديولوجية، إذ أشادت بما قدمته الجامعة "لمصر" و"الوطن العربي" و"العالم الإسلامي" (٢٥).

وكان ناصر قد منح العلمانية فرصة جديدة للحياة، عندما كانت صورتها ذات الطابع المصري في ظل النظام القديم في طريقها للزوال. فسحق الإخوان المسلمين واعتنق أفكارا علمانية تلائم العصر، مثل القومية العربية، والاشتراكية. ولكن أيديولوجيته انهارت بفعل الإحباطات الاقتصادية، بالإضافة إلى حرب يونيو؛ فأفسحت الطريق لرد فعل إسلامي بالغ النشاط بسبب القمع الذي تعرض له طويلا. فإذا بالإيمان الذي ثبت في زنزانة سيد قطب بسجن طره، وبين الباقين من الأخوان الذين تناقلوا كتابه ***"معالم على الطريق"*** من يد ليد، يبزغ إلى ضوء الشمس في نهاية الأمر.

أما المعارضة الطلابية اليسارية، في جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، فقد تضاءلت على نحو سريع بعد تحديها لعبد الناصر عام ١٩٦٨، والسادات حتى قيام حرب أكتوبر. وفي منتصف السبعينيات انتقلت المبادرة إلى الجماعات الإسلامية، واستمرت معهم منذ ذلك الحين (٢٦).

ووجدت الحركة الإسلامية أرضية خصبة بشكل خاص في الجامعات الإقليمية الجديدة، التي نشرت النشاط الطلابي خارج مراكزه التقليدية في جامعتي القاهرة والإسكندرية. وأصبحت جامعتا أسيوط والمنيا بوجه خاص مركزين دائمين للنشاط الإسلامي. وبشكل عام، انتشر بين أهل الصعيد الأكثر فقرا وأدنى تعليما من أبناء الوجه البحري في مصر، كما أنهم مشهورون بالعناد، والعنف في العداوات، وهم دائما مثار للنكات التي تصورهم في صورة الريفيين السذج. وربما ساعد في إثارة رد الفعل الإسلامي هناك؛ ارتفاع نسبة الأقباط في أسيوط والمنيا، وشهرة أسيوط كمركز سابق للإرساليات التبشيرية الأمريكية. وتولى محمد عثمان إسماعيل – أحد مساعدي السادات المقربين، ومحافظ أسيوط قرابة عشر سنوات – تشجيع الجماعات الإسلامية بصورة فعالة.

* الدكتور حسن حمدي رئيس جامعة القاهرة وقتها – (المترجمة)

وعلى مستوى الرمز، اختارت جامعة أسيوط في الخمسينيات وجامعة المنيا في السبعينيات شعارين لا يتفقان مع الإسلاميين: قرص شمس إخناتون للأولى، والتمثال النصفي الشهير لزوجته نفرتيتي للثانية (أنظر الرسم التوضيحي رقم ٦)، حيث تقع آثار تل العمارنة، عاصمة إخناتون ما بين أسيوط والمنيا. كما كره الإسلاميين في المنيا أيضا احتفال المحافظة بابنها الشهير طه حسين.

ولم تكن الحركة الإسلامية من خلق السادات، ولكنه استمر سنوات يشجعها لمناهضة اليسار. وفي عام ١٩٧٦، سمح لعمر التلمساني والباقين من الإخوان المسلمين المستأنسين باستئناف إصدار مجلة "الدعوة"، كما ألقى باللوم على اليسار بسبب مظاهرات يناير ١٩٧٧، ولم يعارض استيلاء الإسلاميين على الاتحادات الطلابية بالجامعة. وشجع السادات، صوفي أبو طالب ومجلس الشعب على صياغة مجموعة نصوص في القانون المدني وقانون العقوبات، والقانون التجاري، وقانون الإجراءات، مستمدة من الشريعة الإسلامية. (ومع ذلك، فإن هذه النصوص لم تتحول إلى قانون أبدا، لأن مبارك أهملها دون ضجة) [٢٧] .

ولم تكن الحركة الإسلامية ككل كيانا واحد ؛ فهي تضم المحافظين والراديكاليين، والمسالمين والنشطين حركيا، ورجال الحكومة والمتطرفين الذين يدبرون عمليات الاغتيال والتمرد. وباستثناء أسيوط، كانت الجماعات الإسلامية داخل الحرم الجامعي أقل تطرفا من الجماعات خارج الجامعة مثل "جماعة المسلمين" بزعامة شكري مصطفي (وأسمتها الحكومة والصحافة بجماعة التكفير والهجرة) التي قامت باختطاف وزير الأوقاف السابق في عام ١٩٧٧، وجماعة الجهاد التي قتلت السادات. وقد تلقى شكري مصطفى تعليمه بكلية الزراعة في أسيوط، كما أن ٦٤% من فرع الصعيد في تنظيم الجهاد كانوا من الطلاب. واتخذ خالد الإسلامبولي قراره باغتيال السادات إثر القبض على شقيقه، أحد قيادات *"الجماعات"* في جامعة أسيوط. كما أن معظم أعضاء فرع القاهرة التابع لتنظيم الجهاد، لم يكونوا من الجامعة، وإنما من الأحياء البائسة الجديدة المكتظة بالمهاجرين حديثا إلى المدينة[٢٨] .

وفي العقد السابق على قرارات السادات في سبتمبر ١٩٨١، زاد نفوذ الإسلاميين في جامعة القاهرة باضطراد. فقد وفرت *"الجماعات"* للطلاب القادمين من الأقاليم، والذين يعيشون في الأحياء القذرة، مع انسداد أبواب العمل في وجوههم ؛ إيمانا ساميا، وإحساسا بالحياة المشتركة، بالإضافة إلى

المساعدة العملية في مواجهة المشكلات اليومية. ووفرت *"الجماعات"* الكتب المقررة بأسعار مدعومة وكذلك *"الزي الإسلامي"* ، وأعد القائمون عليها حلقات دراسية ومعسكرات صيفية. ووفروا الحماية للفتيات، من مضايقات الرجال لهن في الأتوبيسات المزدحمة، وقاعات المحاضرات؛ عن طريق تدبير سيارات خدمة منفصلة * "مينى باص"، ووضع مقاعد منفصلة داخل قاعة المحاضرات.

ولكن الجماعات الإسلامية أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للطلاب والأساتذة من أصحاب المعتقدات الأخرى، كما شكلت تهديدا للسلطات الجامعية. فقد انتقل أسلوبها تدريجيا من الإقناع إلى الترهيب، ومن الترهيب إلى استخدام العنف بالكلمات، والمدى، والسلاسل الحديدية، والهراوات وتلقى رئيس جامعة أسيوط تهديدا بخطف ابنه، فلجأ إلى حمل مسدس معه أينما ذهب[٢٩] . وكان الإسلاميون يقاطعون سير المحاضرات بالدعوة للصلاة، واضطروا حتى من لا يشاركهم في الرأي إلى الالتزام بالفصل بين الجنسين أثناء الجلوس في المحاضرات، كما فرضوا بالقوة إلغاء النشاط المسرحي والعروض السينمائية، والحفلات الموسيقية، والرحلات المختلطة. وعارضوا إطفاء الأنوار أثناء عرض الشرائح التوضيحية في المحاضرات التي يحضرها الطلاب والطالبات معا.

وتقدم جيهان السادات، أشهر طالبة في ذلك الوقت، رؤية من أعلى، فقد كتبت تحت عنوان : **"تأخرت عن الدرس مرة أخرى"** :

"هرعت من خلال بوابات جامعة القاهرة نحو قسم الأدب الإنجليزي، إلا أن حائطا من البشر اعترض طريقي. وهمس أحدهم " "انهم الأصوليون، يصلون في الفناء الأوسط".. يصلون في الفناء الأوسط؟ أنها العاشرة صباحا، ولن يحين موعد الصلاة التالية قبل الثانية عشر. علاوة على أن الفناء الأوسط هو الطريق إلى قاعات المحاضرات، وليس مسجدا.

لم أستطع المرور، كما لم يستطع أحد أن يمر. وعندما انضممت إلى جمهور الطلاب رأيت حوالى مائة من الشباب في أردية بيضاء وهم يستقيمون ويسجدون في صلاة. أقل من مائة يحولون بين الآلاف وبين محاضرتهم...

---

* لم نسمع عن سيارات مينى باص تابعة للجماعات الاسلامية وربما يقصد المؤلف أن ضغوط أنصار هذه الجماعات داخل جهاز الحكومة كانت وراء تيسير هذه الخدمة التى لقيت شعبية كبيرة وقتها – (المترجمة)

ومرت ساعتان تقريبا قبل أن أتمكن من الوصول إلى مقعدي في قاعة الماجستير. ولكن عمليات المقاطعة استمرت أيضا هناك، حيث دوى صوت دقات بقبضة اليد على باب قاعة المحاضرات المجاورة للقاعة التي أجلس بها. فتوقف الأستاذ عن حديثه، ثم واصله. واستمرت الدقات تعلو على الباب.. دوم.. دوم.. دوم إلى أن عجز الأستاذ عن مواصلة المحاضرة.

وصرخ المتطرفون الدينيون عبر الباب "أوقفوا الدراسة الآن، حان وقت الصلاة"، وكانت الأصوات رجالية ونسائية معا. ورغم أن الأستاذ لم يفتح الباب، إلا أنني رأيتهم بعقلي رجالا ملتحين يرتدون الجلباب، أما النساء فمحجبات ويرتدين ملابس طويلة، والجميع عيونهم تقدح شررا" [٣٠].

وحدثت القطيعة المحتومة بين الجماعات الإسلامية والسادات في عام ١٩٧٩ مع توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. وهو أيضا عام ***"قوانين جيهان"*** التي خصصت ثلاثين مقعدا للمرأة في مجلس الشعب، كما دعمت من حقوق المرأة في حالة طلاقها[٣١]. ثم أدى قبول قدوم الشاه - الذي كان يحتضر - إلى مصر، بعد ذلك بعام إلى زيادة غضب الإسلاميين الذين أعجبوا بالثورة الإيرانية. وبعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، حل السادات الاتحاد العام لطلاب مصر، كما حظر الأنشطة الطلابية فوق مستوى الكلية الواحدة. وتقرر تعيين ستة أساتذة ضمن مجلس اتحاد الكلية الذي يضم ١١ عضـوا، وأصبح لعمداء الكليات سلطة رفض قرارات مجلس الاتحاد[٣٢].

ووجد السادات في حسن حمدي رئيسا للجامعة، ينفذ أوامره ويكـون حازما مع الإسلاميين. وكان حمدي سلك طريقه للصعود أستاذا بكلية الطب جامعة القاهرة، ثم أصبح عميدا لها فنائبا لرئيس الجامعة، ثم استطاع أن يعبر الأزمة عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ عندما كان رئيسا لجامعة أسيوط وقت الاضطرابات، فأعاده السادات رئيسا لجامعة القاهرة. وفي حديث صحفي له قبل اغتيال السادات بيوم واحد، استنكر حسن حمدي إلغاء عروض الأفلام والمناسبات الاجتماعية، وغيرها من أسباب الفوضى داخل الحرم. واتفق مع غيره من رؤساء الجامعات على ضرورة عودة الحرس الجامعي، فلم يكن "بوابو الجامعة الذين يرتدون الجلاليب" كافين في اعتقادهم[٣٣].

ثم أعدم مبارك الذين اغتالوا السادات، وأبقى على القيود المفروضة عام ١٩٧٩ على الأنشطة الطلابية، كما أبقى حالة الطوارئ التي فرضت منذ سبتمبر ١٩٨١. ولكنه أطلق سراح معارضي السادات من غير الإسلاميين

تدريجيا، وكذلك الإسلاميين الذين لم يشكلوا تهديدا مباشرا لسلطته. كما سمح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة رسميا بدخول الانتخابات التشريعية، تحت راية الوفد في أول الأمر، ثم حزب العمل الاشتراكي بعد ذلك، وسعى لتخفيف الضغوط الخطيرة، عن طريق أتاحة فرصة أكبر من الحرية للمناقشات في الصحافة والبرلمان.

ورغم انحسار موجة الغليان التي سادت السنوات الأخيرة من عهد السادات، ظلت الملصقات، ومعارض الكتب وزي المحجبات، والمظاهرات المتكررة، دليلا على استمرار النفوذ الإسلامي في جامعة القاهرة. وعندما هزم حسن حمدي في انتخابات نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة أمام قائمة مستقلة يؤيدها الإسلاميون، رأت الحكومة أنه لم يعد منه فائدة ترجى، ومن ثم، عينت رئيسا آخر للجامعة بدلا منه.

ولعب الإسلاميون دورا رئيسيا في المظاهرات الضخمة التي جرت عام ١٩٨٤ في جامعات المنصورة والقاهرة والإسكندرية، ومن بين مطالبها سحب الحرس الجامعي، وإلغاء لائحة الاتحادات الطلابية لعام ١٩٧٩ التي تقيد النشاط الطلابي.

وفي قسم الفلسفة، شجع أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، وكان نائبا لرئيس الجامعة، على إحياء الحركة الصوفية المعتدلة. ثم رأس اتحاد عموم مشايخ الطرق الصوفية، نظرا لانتمائه إلى عائلة توارثت الزعامة الصوفية. أما الدكتور حسن حنفي، الحاصل على دكتوراه الفلسفة من السوربون، فهو يتبنى حركة "**اليسار الإسلامي**" ، ويقتدى بأفكار جمال الدين الأفغاني ويرى أن كتابات سيد قطب الدينية السابقة على "***معالم في الطريق***" قد تكون مرشدا ممكنا. وحتى زكي نجيب محمود،أستاذ الفلسفة المتقاعد، والذي كان رائدا للوضعية المنطقية فترة طويلة، كما كان هدفا لهجوم الإسلاميين مرارا، يقول الآن انه قد أبخس قدر أهمية الإسلام. وهو يقوم حاليا * بتأليف كتب شعبية حول موضوعات إسلامية، كما فاز بجائزة من السعودية[٣٤] .

وفي كلية العلوم، يتحرك اليوم خلفاء علي مشرفة في حذر، حيث يثنى أساتذة الفلك على الأزهر بسبب الإسهامات التي قدمها في الماضي للعلم الذي يعملون به، ويتحدثون عن "***علم فلك الشريعة***" ، ثم يلتمسون الاستفادة

---

* صدرت الطبعة الإنجليزية الأولى من الكتاب الذى بين يديك عام ١٩٩٠ قبل وفاة د. زكى نجيب محمود في سبتمبر ١٩٩٣ – (المترجمة)

بخبرتهم في تحديد مواعيد الصلاة، والتقويم الهجرى[٣٥] . ويقول أحد أساتذة العلوم بجامعة القاهرة في لقاء معه : ***"أن العبء يقع على كاهلنا للتغلب على تشكك الشيوخ الذين لم يقتنعوا بقيمة علم الفلك بعد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نأخذهم في رحلة بالطائرة، ونريهم هلال الشهر الجديد إذا كانت السحب متكاثفة بحيث تتعذر الرؤية من على الأرض"*** [٣٦] .

إلا أنه من الصعب تخيل أي التقاء حقيقي بين عقول أولئك الذين يطالبون ***"بعلم كيمياء إسلامي"*** وبين عالم كيمياء متمرس من جامعة القاهرة، مثلما يصعب تصور اتصال بين عالم وراثة أمريكي وبين الأصوليين من البروتستانت الذين يؤمنون ***"بعلم الخلق"*** . وربما يكمن الخلاف بين الموقف في البلدين، في القوة النسبية للقوى المتعارضة والرؤى العالمية.

وفي جامعة القاهرة، كما في كل مكان في مصر، أثارت الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة مخاوف الأقباط. فالإسلاميون يعاملونهم باعتبارهم من ***"أهل الكتاب"*** وسواء فسر هذا التوصيف على نحو كريم سمح، أو بصورة ضيقة متشددة، فهو لا يمكن أن يعني المساواة الكاملة. وكانت لغة الإسلاميين المعادية للمسيحيين تتحول حيانا إلى عنف ضدهم، وبدأ الأقباط أنفسهم ينتهجون سياسة الإحياء الديني، كما أجاز البابا شنودة اتخاذ تكتيكات للمواجهة. فكانت الاضطرابات التي وقعت في ضاحية الزاوية الحمراء بالقاهرة، ومظاهرات الأقباط أثناء زيارة السادات للولايات المتحدة مقدمات للإجراءات التي أتخذها في سبتمبر.

ورغم أن العلمانية في مصر كانت في موقف الدفاع إلا أنها لم تنح جانبا تماما. فقد اتخذ شعار السادات ***"العلم والإيمان"*** طريقين : إضفاء الشرعية على الدولة والعلم باسم الإسلام، ولكنه كان يتضمن أيضا الفصل بين الدين ومجال آخر. وبدأت قلة قليلة من العلمانيين وعدد أكبر من المعتدلين الإسلاميين في التعبير عن آرائهم بجرأة أكبر مؤخرا، وأحيانا ينضم إلى هذه القائمة كتاب من أمثال يوسف إدريس*، وتوفيق الحكيم (حتى وفاته عام ١٩٨٧) ونجيب محفوظ**. كما فصل كتاب المستشار سعيد العشماوى ***"الإسلام السياسي"*** بين الدين والسياسة بنفس الحزم الذي فصل به بينهما كتاب علي عبد الرازق عن الخلافة الإسلامية قبل ستين عاما : ويستدعي

---

* توفي أول اغسطس ١٩٩١ بعد صدور هذا الكتاب باللغة الإنجليزية - (المترجمة)

** توفي ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦.

ظهور السفير حسين أحمد أمين – أبن أحمد أمين – ومحمد أحمد خلــف الله بين معارضي الإسلاميين، إلى الذهن، المجادلات التي دارت فــي جامعــة القاهرة إبان الثلاثينيات والأربعينيات. كما نادى – في جرأة – كل من فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة – الذي ترك جامعة عين شمس منذ بضع سنين ليــرأس قسم الفلسفة بجامعة الكويت – والمهندس الزراعي فرج على فودة، والمحامى محمد نور فرحات بإقامة دولة علمانية. وأتاحت لهم مجلــة "فكــر" منبــرا لآرائهم، تحت رعاية رءوف عباس أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة نائب رئيس تحريرها[٣٧] .

وفي ربيع عام ١٩٨٨، أوقف الإسلاميون باستخدام الجنازير حفــلا موسيقيا بجامعة أسيوط، باعتباره أمرا منافيا للإسلام، ومن "عمل الشيطان"، فاستسلمت جامعة القاهرة وألغت الحفلات المماثلة في بقية العام الدراســي. كما أعلن الإسلاميون عن رفضهم لبرامج تليفزيون القاهرة، فرد عليهم وزير سابق للأوقاف مستخدما عددا كبيرا من الأحاديث النبوية التــي توضــح أن الموسيقى والغناء لا يتعارضان مــع الإســلام. وانهــال مــاهر – رســام الكاريكاتير بالأهرام – بالنقد على "الإرهاب لديني" والجاهلية الدينيــة. كمــا استشهد أحمد بهاء الدين في عاموده بالأهرام برأي محمد عبده في استخدامهم للقرآن والأحاديث ضد الإسلام. وأعلن مصطفي أمين:

"نحن نرفض أن نعود القهقري إلى العصور الوسطى. نرفض الذين يقولون أن الموسيقى حرام، والمسرح حرام، والفن حرام. كما رفضنا الذين كانوا يعارضون دخول التليفونات في بلادنا، لأنها رجس من عمل الشيطان، وكما رفضنا الذين عارضوا دخول السيارات واعتقدوا أن إبليس هو الــذي كان يقود هذه السيارات" [٣٨] .

"الزي الإسلامي في حرم الجامعة" [٣٩]

كانت الجلاليب البيضاء واللحى داخل الحرم الجامعي رموزا لطلاب الجماعات الإسلامية الأكثر التزاما، إلى أن قرر السادات حظر الدخول بهــا إلى الكليات في عام ١٩٨١. ولكن زي النساء أصبح أكثر الرموز المظهرية للحركة الإسلامية تعرضا للهجوم. وظاهرة الزي الإســلامي الشــرعي أو الحجاب، ظاهرة معقدة وغامضة؛ ففي مصــر المعاصــرة يشــمل الــزي الإسلامي الأكمام الطويلة، والثوب أو التنورة التي يصل طولها إلى الكاحــل

ثم غطاء للشعر، وهو يعنى زى نساء المدن الحاصلات علـــى قسـط مـــن التعليم، وليس الزي التقليدي للفلاحات أو نسوة الطبقة الدنيا في المدينة، الذي يغطى أيضا الشعر والذراعين والساقين، فهو يخرج عن إطار النقاش. كمـــا أن هناك أقلية صغيرة تضيف غطاء للوجه "نقاب"، وقفازات للكفين إلى زي النساء الإسلامي.

وأصبح الزي الإسلامي موضة في الجامعات إبان الســـبعينيات مـــع انتشار الحركة الإسلامية. ومن الممكن أن يسمع المرء تفســـيرات متشـــابكة ومتناقضة لارتداء النساء للزى الإسلامي : منها أنه مريح، أو لإظهار التقوى والطهر، أو للتأكيد على القيم الأصيلة في مواجهة القيم الغربية، أو مســـايرة للموضة، أو الخضوع لإرادة الوالدين (أو التمرد عليهـــا)، وكـــذلك لتجنـــب مضايقات الرجال أو توفيرا للمال. بل أن بعض المعارضـــين يـــرون فـــي الإعانة الشهرية الضئيلة التي تدفعها بعض الجماعـــات الإســـلامية (لعلهـــا جماعات سعودية أو ليبية) رشوة لتشجيع النساء على التحجب. كما لا تنطوي جميع الحالات على التقوى أو التواضع؛ فمرتديات الحجاب ربما يلفتن النظر أكثر بارتداء الأقراط (في حالات كثيرة) والكعوب العالية ومساحيق الوجـــه، أو ارتداء الثياب ذات الألوان الزاهية أو التي تنزلق على الجسم.

ويوضح ظهور الزي الإسلامي في كليات النخبة بجامعة القـــاهرة، وكذلك شكوى الأمهات المثقفات من بنـــاتهن المحجبـــات، أن الإســـلاميين يتمتعون بقدر من الإعجاب لدي فئات تعلو الشـــريحة الـــدنيا مـــن الطبقـــة الوسطى[٤٠] . وتقول جيهان السادات : ***"لقد أدهشـــني أن الكثيـــرات، ومـــن بينهن أفضل الفتيات في صفي الدراسي وأكثر هن تألقـــا يختـــرن ارتـــداء الحجاب***[٤١] ***....***"كما يشير الزي الإسلامي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى نفس التوجه. وتستطرد جيهان السادات، لإظهار عمق الشعور الـــذي أثـــاره الحجاب. ***"ولكن أخريات في الجامعة كن يمثلن تعبيرا سياسيا علـــى نحـــو أبعد، خاصة أولئك اللاتي يرتدين النقاب، وهو حجاب ثقيل يشـــبه القنـــاع تقريبا، يغطي وجه المرأة كلية ويترك فقط فتحتين لعينيها. وهؤلاء الفتيات الأكثر تطرفا، يخفين أجسادهن كلية، فيغطين أكفهن بالقفـــازات ويرتـــدين الجوارب الثقيلة، حتى في أيام الصيف الحارة. وكانت رؤيتهن سائرات في أروقة الجامعة تثير في نفسي الغثيان. فليس هذا هو الإسلام".***

وقد انتقد الأصوليون، بدورهم، ملبسي. وأرسلوا لي مرة إثر أخرى فتيات بارعات في الحديث لإقناعي بارتداء الحجاب على الأقـــل. فتحثنـــي

الموفدات قائلات: "لماذا لا ترتدين الزي الشرعي ؟" وهن يستخدمن الاسم الذي أطلقته الجماعات الإسلامية على الحجاب والرداء الطويل اللذين يعتبرونهما أساسيين للمرأة.."ألا ينبغي وأنت زوجة رئيس مصر، ونموذج تحتذيه النساء أن تضربي المثل؟". فكنت أرد بحسم : "ولكن أعمالكن اكثر أهمية من ملابسكن. وعندما يأتي يوم الحساب، فلن يدخلكن الله الجنة أولا لأن الرداء الذي ترتدينه أطول" [٤٢] .

وتؤكد الأبحاث ما هو متوقع من تمسك المحجبات بالمعتقدات المحافظة؛ فمن بين أولئك اللاتي يرتدين هذا الزي وافقت ٧٠% على أن الغرض الأساسي من تعليم المرأة هو إعداد الزوجات الصالحات، بينما وافق على هذا الرأي ٥٤% فقط من غير المحجبات. وتعتقد نسبة ٣٣% فقط من المحجبات أن المرأة لها الحق الكامل في العمل مقارنة بنسبة ٦٩% من زميلاتهن غير المحجبات اللاتي لديهن نفس الاعتقاد. ولو استطاع قاسم أمين العودة إلى الجامعة التي ساعد في إنشائها، فسوف يسره أن لم يعد هناك من يعارض تعليم المرأة من حيث المبدأ، ولكنه سوف يقع في الحيرة ؛ فقد أدانته نسبة ساحقة من فتيات الجامعة المحجبات اللاتى سئلن عنه (٩٢%)، وهو ما يعكس تشويه الإسلاميين الحاليين له باعتباره من دعاة البدع الحديثة والهرطقة، مع أن المحجبات اللاتى يكشفن وجوههن إنما يرتدين الزي الذي أوصى به، دون أن يدركن ذلك. أما أولئك اللاتى يرتدين ثيابا على الطراز الغربي فأشاد ٥٩% منهن به باعتباره محرر المرأة في حين أدانه ٤١%، ويرجع ذلك غالبا إلى تصديقهن أنه خرج عن الشرع[٤٣] .

وفي العام الدراسي ١٩٨٧ – ١٩٨٨ تركزت مناقشة الزي في جامعة القاهرة على النقاب، وكان السادات قد حظره داخل الحرم الجامعي قبيل وفاته بقليل. وترددت شائعات حول فتيات منقبات تؤدين الامتحانات بدلا من أخريات، بل وعن رجال يتخفون بالنقاب أيضا لنفس الغرض، إلا أن ما يرمز إليه النقاب من تحد هو الذي أثار قلق النظام. ففي مارس ١٩٨٧تظاهر خمسة آلاف طالب لمدة ثلاثة أيام وتعدوا بالسباب على عميد كلية الطب لمنعه إحدى المنقبات من دخول الكلية. وفي خريف نفس العام أفتى مفتي الديار المصرية بأن حظر ارتداء النقاب داخل الحرم الجامعي لا يتعارض مع الإسلام. ولكن في مارس ١٩٨٨ أسقط حكم القضاء الإداري بمجلس الدولة قرار الحظر[٤٤].

ومن خلال الملاحظة الشخصية لمؤلف الكتاب عن جامعة القاهرة في ١٩٨٧ – ١٩٨٨، يتبين أن حوالى نصف الطالبات كـن يرتـدين *"الـزي الإسلامي"*، وهو ما يمثل اختلافا بينا عن عام ١٩٥٠ أو ١٩٦٠، عندما كان جميع طالبات جامعة القاهرة يرتدين الملابس الغربيـة. وبالنسـبة للوقـت الحالي، على الأقل، فان معارضي هذه الظاهرة المنزعجين يحذرون من أن الزي الإسلامي يكاد يكتسح كل شئ في طريقه. ولكن رغم أن نسبة طالبات الجامعات المرتديات للزى الغربي تناقصت، إلا أن عددهن يزيد كثيـرا الآن عن أي وقت مضى. فإذا كان حوالى ألفي طالبة يفعلن ذلك في عـام ١٩٥٣ (١٠٠% من الطالبات)، فربما يكون عدد من يفعلنه بعد ثلاثـين عامـا قـد وصل إلى ٢٥ ألفا (٥٠ % من طالبات الجامعة)[٤٥]. وأصبح دخول الجامعة متاحا الآن أمام فتيات الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى وبعضهن حديثات العهد بالقاهرة، ويشعرن بعدم الارتياح إلى الصيحات الغربية في الملابس، ومن ثم يتيح لهن الزي الإسلامي تغطية نفس أجزاء الجسم التـي تغطيهـا ملابـس أمهاتهن الأميات، فضلا عن أنه يدل على تقواهن كما يظهر المركز التعليمي الذي وصلن إليه حديثا.

وعندما يرد ذكر الزي الإسلامي، تزداد المشاعر اهتياجا. فالنسـاء اللاتى لا يرتدين هذا الزي يتعرضن للإهانات، بل وللاغتصاب. إلا أنه ليس مستغربا أن تشاهد امرأتين من نفس العمر، إحـداهما بـالزي الإسـلامي، والأخرى في ثوب غربي تتمشيان وذراع إحـداهما فـي ذراع الأخـرى، تتضاحكان وتتحادثان بأسلوب يكذب أي إحساس بأن واحدة تعيب على الثانية اختيارها. ومن ثم، فإن الدوافع لاختيار أو عدم اختيـار الـزي الإسـلامي تتفاوت بشكل كبير ومن الواضح أن الكلمة الأخيرة لم تطرح بعد فـي هـذه القضية.

الهوامش

١-

- Ibrahim M. Oweiss, "*The Migration of Egyptians*", in : Antoine Zahlan, ed., *The Arab Brain Drain* (London, 1981), p. 165.

٢-

Antoine Zahlan, *The Arab Brain Drain*, ed. (London, 1981), p. 2; saad Eddin Ibrahim. *The New Arab Social Order. A study of the Social Impact of Wealth* (Boulder, Colorado, 1982), pp. 58, 80 - 85; Saad Eddin Ibrahim, "*Oil Migration and the New Arab Social Order,* "in Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor states in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder Colorado, 1982), p. 46.

- انظر أيضا :

- Nazih Ayubi, "*The Egyptian "Brain Drain" A Multidimensional Analysis*", IJMES 15 (1983), 431 - 50.

٣-

- Ibrahim "*Oil*", in Kerr and Yassin, *Rich and Poor States* p. 39.

٤-

- Muhamed Nur Farahat, "*La Faute a L' Infitah*" Revue de la Press Egyptienne 13 (July 1984) .نقلا عن الاقتصادي، أكتوبر ١٩٨٣.

٥- بخصوص الجدل حول القضية انظر : الأهرام الاقتصادي ٤ أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٢.

٦- الاجيبشيان جازيت ١٤ يناير ١٩٨٣، واعتمدت هذه الفقرة بوجه عام على مختارات من الأهالي وصحف أخرى في :

- Revue de la Press Egyptienne 8 (March 1983) : 122 - 28 .

٧- الأهالي ٢٠ ابريل ١٩٨٣.

٨- الأهرام ١٨ يناير ١٩٨٣ - الصفحة الأولى.

٩-

- Jehan Sadat, *A woman of Egypt* (New York, 1987), 208 - 209.

١٠- العيد الماسى ص ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

١١- الأهالي ٩ فبراير ١٩٨٣، ص ١٠.

١٢-

- Raymond A. Hinnebusch Jr., *Egyptian Politics under Sedat: The Past - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State* (Cambridge, 1985), pp. 102 - 03.

١٣- العيد الماسي. وقد اعتبرت على ماهر من رؤساء وزارات النظام القديم على الرغم من أنه رأس أيضا أول وزارة أعقبت انقلاب عبدالناصر.

١٤- أخبار اليوم، ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢.

١٥-

- Anderea Rugh, *Family in Contemporary Egypt* (Cairo, 1985), p. 239.

١٦- محمد عثمان *الجامعة تنظف*" روزاليوسف ٢٤ ينـاير ١٩٨٣ ص ص ١١ - ١٣. وجمال الدين موسى "*من الحرم الجامعي*" (القاهرة ١٩٨٨) وهو "بكائية" على انحدار أحوال الجامعات.

١٧- الاجيبشيان جازيت - أول نوفمبر ١٩٨٧. ص- ٣.

١٨-

- Mohmoud Nafadi, "*Calls for Private University*", Middle East Times, October 12 - 18, p. 8.

١٩- فيما يتعلق بهذه القضية انظر أيضا :

- Waterbury, *Egypt*, p. 241;

- وأنظر أيضا : أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*" ص ٢٧٠.

٢٠- لويس عوض *الجامعة الأهلية*" ، الأهرام ١٨ أكتوبر ١٩٨٦ ص ١٥.

٢١-

- Revue de La Press Egyptienne 27 (2 eme Trimestre, 1987): pp. 66, 78.

٢٢- *بورصة الدروس الخصوصية* . الأهالي ٢٠ ابريل ١٩٨٣.

٢٣-

- Revue de La Press Egyptienne 13 (July 1984): 151.

٢٤-

- Hassan El Kadi, "*Economy Unable to Absorb Egypt's Graduates into Work - Force,* "Middle East Times, February 28- March 5, 1988, p. 7.

٢٥- *العيد الماسي* : سجل تاريخي بمناسبة ١٦ ربيـع الأول ١٤٠٤ هـ، ٢١ ديسـمبر ١٩٨٣م.

٢٦- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*" يسرد تفاصيل الحركة الطلابية منـذ ١٩٦٨ حتـى ١٩٧٣، ثم يورد فصلا ملحقا عن الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤. وحـول الجماعـات الإسلامية انظر بوجه خاص :

- Giles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh, trans. Jon Rothscild* (Berkeley, California, 1986, pp. 129 - 71.

٢٧- حول مجموعة القوانين انظر :

- Richard Jacquemond, "*Un Projet de code penale islamique egyptien*, "Bulletin de CEDEJ 20 (2) (1986) : 185 - 223.

-٢٨
- Keppel, *Muslim Extremism*, pp. 205 - 06.
-٢٩
- Revue de la Press Egyptienne Cdecember 1981): 148.
-٣٠
- Jehan Sadat, *Woman*, pp. 410 - 11.
-٣١
- Mervat Hatem, "*Egypt's middle Class in Crisis: The Sexual Division of Labor*, "MEJ 42 (Summer 1988), 415 - 16.
- ويلخص قوانين الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٩، والتراجع عنها جزئيا في ١٩٨٥.
-٣٢
- Revue de La Press Egyptienne, 13 (July 1984), 155 - 59.
-٣٣
- Labib al- Sibai "*La Garde universitaire est une necessite in RPE* (December 1981) : 150 - 51.
- نقلا عن الأهرام الاقتصادي ٥ أكتوبر ١٩٨١. وبيانات شخصية عن حسن حمدى في : *العيد الماسى*.

٣٤- انظر مجلة التصوف الإسلامي التي يرأس التفتازانى مجلس إدارتها . و: حسن حنفي – مقابلة ١٦ ١٦ فبراير ١٩٨٨. و: زكى نجيب محمود مقابلة ٢٠ مارس ١٩٨٣.

٣٥- عياد في "*عالم الفلك والفضاء*" العدد الأول (١٩٨٣) ص ص ٣٣-٣٤ ، ٣٦.

٣٦- مقابلات خاصة مع مؤلف .

٣٧- على سبيل المثال :
- "*Les Voix de Tawfiq al- Hakim*", PRE 8 (March 1988), 9 - 40.
- و: نجيب محفوظ :"*الإسلام السياسي*" الأهرام ٢٥ فبراير ١٩٨٨ ص ٧. و:
- Yusuf Idris, "*L' Apostat*", PRE8 (March 1983) : p. 23-25.
- و: محمد سعيد عشماوى: "*الإسلام السياسي*" (القاهرة ١٩٨٧). و: حسين أحمد أمين: "*دليل المسلم الحزين*" (القاهرة ١٩٨٣). و: فؤاد زكريا: "*الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة*" (القاهرة وباريس ١٩٨٦). أنظر أيضا: صحيفة فكر (١٩٨٤). وتحليل :
- Alexander Flores, "*Egypt : A New Secularism ?* Middle East Report No. 153 (July - August 1988) pp. 27-30.

٣٨- مصطفي أمين، الأخبار ١٧ ابريل ١٩٨٨. وفيما يتعلق بالفقرة عموما، انظر: عبدالمعنم النمر "*الإسلام وموقفه من الغناء والموسيقى*" – الأهرام ٨ مايو ١٩٨٨ ص ٨. و: أحمد بهاء الدين، الأهرام، ١٣ مارس ١٩٨٨ ص ١٣. وكاريكاتير ماهر في الأهرام ١٤ مايو و ٦ يونيو ١٩٨٨ ص ٦.

٣٩- حول الزي الإسلامي المصري عموما انظر :

- Andrea B.Rugh, *Reveal and Conceal: Dress in Contemporary Egypt* (Cairo, 1986); Valerie J. Hoffman. (add, *"Polemeics on the Modesty and Segregation of Women in Contemporary Egypt*, "IJMES 19 (1987) 23 - 40.

٤٠-

- Hinnebusch, *Egyptian Poletics*, p. 205.

٤١-

- Jehan Sadat, *Woman*,. p. 413.

٤٢- المرجع السابق .

٤٣- زينب رضوان ، بحث *ظاهرة الحجاب بين الجامعيات*(القاهرة ١٩٨٢) كما ورد في:

- Mervat Hatem *"Egypt's Middle Class* " MEJ 42 (Sammer 1988) : 417 - 18.

- ويلاحظ : المفارقة في الآراء حول قاسم أمين:

- Hoffman Ladd, IJMES 19 (1987) : 27

٤٤- أحمد بهاء الدين، الأهرام ٢٢ مارس ١٩٨٨ ص ١٣. و:

- Imam Ahmad, *"Court Decision to Permit Veils on Universty Campus Draws Praise,* Ire, "Middle East Times, March 27 - April 2, 1988, p. 3.

٤٥- ورد في الرقم الخاص بعام ٥٣ - ١٩٥٤ في : Waardenburg 2:84 . وتقدير الرقم في ١٩٨٣ بناء على : عثمان، روزاليوسف ٢٤ يناير ١٩٨٣، ص ١١ - ١٣، الذي ذكر أن إجمالىعدد المسجلين في جامعة القاهرة ١٥٠ ألف وأن الطالبات يمثلن حوالىثلث عدد المسجلين في الثمانينيات.

خاتمة وتوقعات

"انتبهوا أيها السادة" .. اسم فيلم سينمائي مصري حـديث، يـدور حول أستاذ جامعي يدعى "جلال"، و"عنتر" جامع القمامة وهو يعمـل علـى عربة كارو.. يخطئ عنتر فيحسب أن شقيقة جلال هي الخادمة ويطلب يدها من والدها. ثم يرث عنتر امتياز جمع القمامة من إحدى الضواحي الكبـرى إثر وفاة والده، فيصل دخله إلى ٦٠٠ جنيه شهريا؛ ويصبح فـي طريقـه بالفعل لأن يصبح ثريا عن طريق بيع المخلفات المعـاد تصـنيعها، وعقـد الصفقات المشبوهة. ويرفض الأب عرض الزواج، أما جلال نفسه فهو يجد في البحث مع خطيبته عايدة عن شقة منذ فترة طويلة، ثم يعثران في النهاية على واحدة في عمارة يمتلكها عنتر؛ كما يمتلك سيارة فارهة يصطحبهما فيها إلى الفيلا حيث يعيش مع زوجته وأربعة أطفال. ويرفض جلال دفـع مبلـغ خمسة آلاف جنيه - خلو رجل - لأن ذلك غير قانوني، ثم يراجع ناشر كتبه الأكاديمية الخمسة، فيكتشف أنها ستعود عليه بمائتي جنيه فقـط ، ويـرفض عرض الناشر منحه عمولة كبيرة مقابل كتابة أدب هابط بدلا منها.

ثم يضعف جلال، ويتنازل عن مبادئه، ويجمع بطريقـة مـا مبلـغ "الخلو" لعنتر الذي يأخذه وعايدة إلى ملهى ليلي، ثم يرمي بالمبلغ كله علـى إحدى الراقصات؛ فيشرب جلال حتى السكر ثم يتشاجر مع عايدة، التي تقرر الزواج من عنتر من أجل أمواله. وفي مشهد الختام نرى جلالا وهو يحاضر في الجامعة ثم يفقد تسلسل أفكاره أثناء المحاضرة، فيغمغم قائلا : ***"الحقيقـة هي عنتر"*** .. ويسقط مترنحا[1] .

ويعتبر فيلم ***"انتبهوا أيها السادة"*** تعبيرا واضحا عن عالم انقلب رأسا على عقب. ولكن ذلك ليس هو القضية كلها. ولا هي ذلك السجل المضـيء لجامعة القاهرة في الكتاب الصادر احتفالا بالعيد الخـامس والسـبعين عـام ١٩٨٣، فالحقيقة تقع في مكان ما بين الصورتين.

* * *

أن جامعة القاهرة لم تحسم حتى الآن أيا من قضايا التجاذب أو الاستقطاب الرئيسية الأربع التي تتبعناها في هذا الكتاب : الإمبريالية الغربية في مواجهة النزعة القومية المتأصلة.. استقلال الجامعة في وجه سيطرة الدولة.. التعليم المقيد مقابل التعليم المفتوح.. الفكر العلماني إزاء الفكر الديني. وليس من المحتمل أن تحسم الجامعة ذلك وهي تتطلع نحو القرن الواحد والعشرين. ويبدو أن الميل الشديد ناحية أحد هذه الأقطاب ينشئ تحركا مضادا. فالانتصارات النهائية أمر نادر في الأمور الإنسانية مهما كان التوق إليها.

وقد حقق المصريون انتصارا في المعركة القومية طويلة الأمد من أجل التعيين في هيئة تدريس الجامعة وإدارتها، بعد أن انتهى عهد الاحتلال البريطاني، ولم يعد للبريطانيين ولا خصومهم الأضعف – الفرنسيين – نفوذ كبير، ومع ذلك، فلا يبدو أن لمعركة استقلال المثقفين نهاية قريبة. ومازال الأساتذة الأمريكيون يجيئون ويروحون، بدعوة مصرية. وإذا وضعنا في الاعتبار حقائق السياسة والاقتصاد الدوليين، بالإضافة إلى ظروف حقل التعليم، فكيف يمكن أن يكون لدي جامعة القاهرة الحرية في الاستغناء عنهم إن هي رغبت في ذلك ؟

وربما يجد المصريون المحبطون، بسبب استمرار اعتمادهم على التعليم المستورد، عزاء في المدى الأبعد، حيث أن السيطرة والتبعية لا تدومان إلى الأبد، وقد أخذت أوربا من قبل علومها عن العالم الإسلامي. وفي القرن التاسع عشر، أنهى المثقفون الألمان بشكل حاسم تبعيتهم الثقافية التي دامت طويلا لفرنسا. وقبل ذلك بقرن من الزمان، بات على الولايات المتحدة، بل وإلى حد ما فرنسا وإنجلترا، أن تتعلم من ألمانيا، مركز الثقافة الجديد في ذلك الحين. والآن، يتطلع الأمريكيون، في ترقب، نحو اليابانيين، بعد أن حقق كل من الروس واليابانيين تقدما علميا ملحوظا في القرن الماضي، ربما كان من الأصعب الآن على المجتمعات البعيدة عن المراكز أن تلحق به. ومصر الآن، أكثر من أي دولة عربية أخرى، لديها قاعدة راسخة للتعليم الجامعي، يمكن أن تقيم فوقها البنيان، كما يمكن لجاراتها البترولية الغنية – برغم ما تعانيه من صعوبات اقتصادية حالية – أن تسهم في تمويل هذا المشروع. ولكن، يبقى على مصر أن تسيطر بإحكام على القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرقلت محاولتها الثقافية في القرن الماضي، حتى تستطيع أن تستفيد من هذه القاعدة على نحو فعال.

أما بالنسبة للقضية الخالدة.. قضية استقلال الجامعة في مواجهة سيطرة الدولة، فلم تكن الاعتداءات الواضحة التي قام بها كل من الملك فؤاد وعبد الناصر على الإدارة الذاتية للجامعة، سوى أكثر الحالات إثارة لتدخل الدولة في شئون الجامعة، إلا أنه تعين على كل من الحاكمين أن يقدم بعض التنازلات قبيل نهاية حياته، فقد تحطمت محاولة عبد الناصر - التي افتقرت إلى الحماس - من أجل تعبئة جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، على صخرة مخاوفه من التعبئة الحقيقية، بالإضافة إلى ما لقيته سياسيا من معارضة فردية ومؤسساتية. وفي عهدي السادات ومبارك، ظلت جامعة القاهرة ساحة اختبار هامة للقيود الضخمة التي لا يزال النظام يفرضها على حرية الاعتقاد والعمل.

ومع أن ظهور جامعات ومعاهد جديدة أضعف من مركزية جامعة القاهرة في الحياة الثقافية والسياسية والمصرية، إلا أن ذلك لم يقلل من إغراء التدخل في شئون الجامعة لدي مسئولي الحكومة، كما لم ينقص من رغبة الأساتذة والعمداء ورؤساء الجامعات في التقرب من السلطة لنيل مآرب شخصية. فجامعة القاهرة، كما كانت دائما، من المستحيل - بل وربما لا يكون من المطلوب - أن تكون نموذجا للبرج العاجي الذي يضم المعرفة البعيدة عن الواقع.

وفيما يتعلق بالتجاذب بين قيمة النخبة وقيمة المساواة، أسفر قبول التحاق الطالبات، وإلغاء الرسوم الدراسية بالإضافة إلى افتتاح فروع جديدة للجامعة، بل وجامعات جديدة، عن توسيع فرص التعليم الجامعي. ومع ذلك، ظلت الأغلبية الساحقة داخل جامعة القاهرة للطلاب من الذكور، مثلها في ذلك مثل نظيراتها من الجامعات الأوروبية، كما ظلت بعيدة المنال بالنسبة للطبقات الشعبية التي تمثل أغلبية المصريين. ورغم هذا، فقد فتح عبد الناصر أبواب الجامعة إلى الحد الذي أضعف مستوى التعليم بها في غياب التوظيف الملائم لكل من الأساتذة والمنشآت المادية.

ومع عجز الدولة عن توفير مستوى تعليمي متميز للأعداد الضخمة في جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، ظهر الاقتراح البديل بإنشاء جامعة خاصة وظلت الجامعة، حتى الآن، غير راغبة في الاعتراف بإخفاق حلم المساواة، على الرغم من أن التعليم الخاص بالمصروفات قضى عمليا على التعليم المجاني في جامعة القاهرة وعبر مختلف أنحاء النظام التعليمي.

وأخيرا، ماذا عن قضية الفكر العلماني في مواجهة الفكر الديني بجامعة القاهرة وفي المجتمع بشكل عام ؟.. كان للجامعة سمة علمانية منذ أول عهدها، إلا أن القضايا الدينية لم تغب عن ساحتها. وقد ساعدت الوقائع المؤلمة التي كان أبطالها زيدان، ومنصور فهمي، وطه حسين وخلف الله، في تعيين حدود الجدل العلماني – الديني إبان النظام القديم. وفي ١٩٥٤ دفع القمع بالطلاب الإسلاميين – ومعهم جميع العناصر النشطة سياسيا – إلى العمل السرى، وبقيت النغمة العلمانية سائدة في سنوات عبد الناصر. ثم عادت المعارضة اليسارية للظهور العلني في جامعة القاهرة عقب حرب ١٩٦٧. وبعد عدة سنوات تبعها الإسلاميون في الظهور، وسرعان ما حلوا محل اليساريين كأكثر القوى السياسية فعالية واستمروا كذلك حتى الآن.

وخلال السنوات العشر الماضية *، كان كل من المؤيدين والمعارضين للحركة "الإسلامية" يتحدثون أحيانا كما لو كانت سوف تكتسح جميع ما في طريقها. ولكن، رغم أن المسلمين ينفرون دائما من وضع حد نظرى بين الشئون الدنيوية والأمور الدينية، فهناك دائما نوع من العلمانية الواقعية في دنيا الإسلام. وعلى الرغم من أن علماء الإسلام لا يمثلون كهنوتا بالمفهوم الديني، إلا أنهم غالبا ما يتصرفون كما لو كانوا كيانا واحدا في المفهوم الاجتماعي؛ حيث يميزون – إلى حد ما – أنفسهم عن الحكام والعسكريين، وموظفي الحكومة، والتجار والفلاحين وغيرهم ممن قد يكونون أقل التزاما بالدين.

لقد ذخرت الدراسات الغربية مؤخرا بالحديث عن ***"الصحوة الإسلامية"*** و***"الأصولية الإسلامية"*** ! وهو اتجاه مفيد من حيث تصويب ما حدث سابقا من تأكيد مبالغ فيه على العلمانية، ونزوع البعض إلى التقليل من شأن الإسلام إلى حد اعتباره أثرا زائلا. وقد لقي "دعاة التحديث" أمثال الطهطاوي، ومحمد عبده، وطه حسين أكثر من حقهم من ناحية اهتمام الأبحاث الغربية إلا أن هناك خطورة من المبالغة في التصويب، وافتراض أن حسن البنا، وسيد قطب، وآية الله الخميني مسلمون ثقاة أكثر من الطهطاوي وعبده وطه حسين. فعلى الصعيد الديني، يمكن للمسلمين وحدهم تقرير ذلك، وهو ما يختلفون فيما بينهم بشأنه.

* نعيد التذكرة ان الطبعة الإنجليزية الأولى من هذا الكتاب صدرت عام ١٩٩١ – (المترجم)

ومن منظور مؤلف الكتاب – المؤرخ غير المسلم – فإن الاستجابة المرنة "لدعاة التحديث" – الذين يتسمون بالانتقائية، والبراجماتية، والتحرر، والتوفيقية – تبدو كما لو كانت قد تأصلت في التاريخ الإسلامي باعتبارها الرؤية الضيقة للإسلاميين؛ فقد وقع منصور فهمي، الشاب، في فخ تكرار التشهير الغربي "بمحمد" دون إدراك للمضمون الكلي لهذا التشهير، فدفع ثمنا باهظا. وعلى الرغم من أن طه حسين ربما كان قد غالى في التأكيد على انتماء مصر لمنطقة البحر المتوسط وأوربا، إلا أن معالجته لذلك كانت أكثر نجاحا، فتعليمه الأزهري جعله راسخا في الثقافة الإسلامية قبل أن يصطدم بالغرب. كما أتاحت له جامعة القاهرة الفرصة والبيئة الملائمة لممارسة أنشطته طوال حياته. وهو يظل رمزا ملائما لها، وأن كان بالضرورة رمزا لا يقاس عليه. وتشهد الأعداد الكبيرة من الكتب والمقالات التي كتبها كل من مهاجميه ومؤيديه بما يمثله حتى الآن من جاذبية للمسلمين المصريين.

ويستمر الاستقطاب بين جامعة القاهرة والأزهر، رغم أن الأولى لم تعد بأي شكل من الأشكال تمثل العلمانية البحتة ولا عاد الأزهر يمثل وجهة نظر الدين الخالصة. وهناك الكثير من الأمور المشتركة بين المؤسستين: اعتمادهما على الدولة – رغم نفورهما من إعلان ذلك – والجماهير الطلابية التي تستطيع غالبا إحباط التغييرات التي تشجعها سلطات الدولة أو الجامعة، والتجاوب مع الإسلاميين المعتدلين الذين يؤكدون على التقوى الشخصية، والإقناع السلمي مع مواجهة الإسلاميين الثوريين بشدة.

* * *

في أحد أيام الربيع عام ١٩٨٣، ارتفع صوت الآذان لصلاة الظهر عبر المكتبة الرئيسية لجامعة القاهرة .. كان ما يقرب من نصف الطالبات يرتدين الزي الإسلامي (وربما يرى المرء أن الزي نفسه ينم عن توجهات اجتماعية وفكرية شتى).. ترك بعض الطلاب الذكور كتبهم وخرجوا للصلاة، ولكن الأكثرية منهم استمروا في القراءة أو الحديث.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء جامعة القاهرة، لا يوجد بها حتى الآن مسجد رئيسي، رغم تصريحات النوايا المتكررة. ولكن هناك مسجدا صغيرا أو اثنين، كما أقيمت أماكن مؤقتة للصلاة في بعض أركان المباني فيما يبدو كما لو أنه نوع من التنازلات التي قدمت

للإسلاميين على مضض. أما في المكتبة فقد انحشر المصلون في ركن تحت السلم.

* * *

جامعة القاهرة علمانية.. وإسلامية. وبعد مرور ثمانين عاما على إنشائها أصبحت راسخة في التربة المصرية، وتجاوزت الإعجاب غير المتزن بالغرب الذي أبداه مؤسسوها. وأصبحت مصرية أصيلة كالأزهر، وسوف تواصل – مثل الأزهر – أداء دور حيوي في سعى مصر للبحث عن هويتها الحديثة.

الهوامش

١-
- Andrea B.Rugh, *Family in Contemporary Egypt* (Cairo, 1985), pp. 261 - 62.



الفهرس

الموضوع — صفحة

فهرس الجداول

الموضوع	صفحة

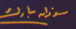
الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة





مازلت أحلم بكتاب لكل مواطن، ومكتبة فى كل بيت، لأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر وإعلاء المثل العليا، وقيم العمل، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، وتكوين ثقافة المجتمع يبدأ بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، وستظل وسيلة المعرفة الخالدة هى الكتاب الذي يساهم فى إرساء دعائم التنمية وتحقيق التقدم العلمى المنشود.







٣ جنيهات


ISBN 9774199723